





من قرا آية الكرسي سبع عشرة مرة في يوم الجمعة بعد صلاة
العصر قضى الله حاجته في جميع الامور سرعا ومن قرا
في ليلة الجمعة في نصف الليل مائة وعشرين مرة قضى الله
تعالى حاجته البتة في يومه تفسير كبير ١٢

I

حتى ان فقيرها وضع كتابه في دكان وذهب ثم مر على ذلك الدكان
فقال صاحب الدكان ههنا سبت المنشرف فقال عندك الى كمال
المنشرف فقال صاحب الدكان انما المنشرف يقطع الحشنة وتم
تقطعون به حلق الناس فشكل الفقيه الى شيخ فحذر الفضل فامر
بقفل ذلك الرجل لانه كفر باستخفاف الفقيه رساله بخط

بذكر في خزانة الفقه الامام اذا صلى
وذكر في خزانة الفقه الامام على التمام
بغير طهارة يعيد ولا يجب على التمام
اذا لم يعيد ولا يجب على التمام
طهارة ولا ياتى ثم تبرر الاعلام
هداية

شرح الوقاية
لصدر الشريعة

٢٠٦



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE MUSEYİN PAŞA
Yer	Kavimler
Eski No	206

صدر الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله اجمعين
يقول العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى لذريعته عبد الله بن
مسعود بن تاج الشريعة سعد حده والرخ حده هذا هو الواض
المغلق من دفاية الرفاية من مسائل الهداية التي لها جدي
واستاذي مولانا الاعظم استاذ علماء العالمين الشريعة
والملة والحق والدين محمد بن صدر الشريعة جازاه الله عني
وعجيج المسلمين خير لئلا لا يحل حفظي والموتى لمؤلفها
سبقتا سبقا وكنت اجري في ميدان حفظ طلقا في افق
انام تأليفه مع انام حفظي انشر بعض النسخ في الطراف ثم وقع بعد
ذلك منها في من التغيير وتبدل من الحي والاثبات فكنت في هذا
الشرح العيان التي تفرغ عليها المن يشيع النسخ الكثرية الى هذا
الخط والعبد الضعيف لما شاهد في اكثر الناس كسلا عن حفظ الوقا
اخذت عنها فحفظت مستملا على ما لا بد لطالب العلم منه فاقع في هذا
الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله وقد كان الولد لا عزمه
بتردد الله متفحفا بعد حفظ المختصر مبالغا في تأليف شرح الوفاية
بحيث يخل منه مغلقات المختصر فشرعت في اسعاف مرابه فتوفاه
الله قبل انما مالمه مولانا السعيد بن من هذا الكتاب ان لا يسو
في دعاءهم المسجاب انه المبسر للصواب والفتاح لمغلقات الدواب
والله اعلم بالصواب **كتاب الطهارة** اكنى بلفظ الواحد

هذا هو الواض
المغلق من دفاية الرفاية
من مسائل الهداية التي لها جدي
واستاذي مولانا الاعظم
استاذ علماء العالمين
الشريعة والملة والحق
والدين محمد بن صدر
الشريعة جازاه الله عني
وعجيج المسلمين خير لئلا
لا يحل حفظي والموتى لمؤلفها
سبقتا سبقا وكنت اجري في
ميدان حفظ طلقا في افق
انام تأليفه مع انام حفظي
انشر بعض النسخ في الطراف
ثم وقع بعد ذلك منها في من
التغيير وتبدل من الحي والاثبات
فكنت في هذا الشرح العيان التي
تفرغ عليها المن يشيع النسخ
الكثرية الى هذا الخط والعبد
الضعيف لما شاهد في اكثر الناس
كسلا عن حفظ الوقا اخذت عنها
فحفظت مستملا على ما لا بد
لطالب العلم منه فاقع في هذا
الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله
وقد كان الولد لا عزمه بتردد
الله متفحفا بعد حفظ المختصر
مبالغا في تأليف شرح الوفاية
بحيث يخل منه مغلقات المختصر
فشرعت في اسعاف مرابه فتوفاه
الله قبل انما مالمه مولانا
السعيد بن من هذا الكتاب ان لا
يسو في دعاءهم المسجاب انه
المبسر للصواب والفتاح لمغلقات
الدواب والله اعلم بالصواب

هذا هو الواض
المغلق من دفاية الرفاية
من مسائل الهداية التي لها جدي
واستاذي مولانا الاعظم
استاذ علماء العالمين
الشريعة والملة والحق
والدين محمد بن صدر
الشريعة جازاه الله عني
وعجيج المسلمين خير لئلا
لا يحل حفظي والموتى لمؤلفها
سبقتا سبقا وكنت اجري في
ميدان حفظ طلقا في افق
انام تأليفه مع انام حفظي
انشر بعض النسخ في الطراف
ثم وقع بعد ذلك منها في من
التغيير وتبدل من الحي والاثبات
فكنت في هذا الشرح العيان التي
تفرغ عليها المن يشيع النسخ
الكثرية الى هذا الخط والعبد
الضعيف لما شاهد في اكثر الناس
كسلا عن حفظ الوقا اخذت عنها
فحفظت مستملا على ما لا بد
لطالب العلم منه فاقع في هذا
الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله
وقد كان الولد لا عزمه بتردد
الله متفحفا بعد حفظ المختصر
مبالغا في تأليف شرح الوفاية
بحيث يخل منه مغلقات المختصر
فشرعت في اسعاف مرابه فتوفاه
الله قبل انما مالمه مولانا
السعيد بن من هذا الكتاب ان لا
يسو في دعاءهم المسجاب انه
المبسر للصواب والفتاح لمغلقات
الدواب والله اعلم بالصواب

هذا هو الواض
المغلق من دفاية الرفاية
من مسائل الهداية التي لها جدي
واستاذي مولانا الاعظم
استاذ علماء العالمين
الشريعة والملة والحق
والدين محمد بن صدر
الشريعة جازاه الله عني
وعجيج المسلمين خير لئلا
لا يحل حفظي والموتى لمؤلفها
سبقتا سبقا وكنت اجري في
ميدان حفظ طلقا في افق
انام تأليفه مع انام حفظي
انشر بعض النسخ في الطراف
ثم وقع بعد ذلك منها في من
التغيير وتبدل من الحي والاثبات
فكنت في هذا الشرح العيان التي
تفرغ عليها المن يشيع النسخ
الكثرية الى هذا الخط والعبد
الضعيف لما شاهد في اكثر الناس
كسلا عن حفظ الوقا اخذت عنها
فحفظت مستملا على ما لا بد
لطالب العلم منه فاقع في هذا
الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله
وقد كان الولد لا عزمه بتردد
الله متفحفا بعد حفظ المختصر
مبالغا في تأليف شرح الوفاية
بحيث يخل منه مغلقات المختصر
فشرعت في اسعاف مرابه فتوفاه
الله قبل انما مالمه مولانا
السعيد بن من هذا الكتاب ان لا
يسو في دعاءهم المسجاب انه
المبسر للصواب والفتاح لمغلقات
الدواب والله اعلم بالصواب

مع كثرة الطهارات لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونها
اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ
الجمع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
الايه افتتح الكتاب بعن الاية تيمنا ولان الدليل اصل والذكر فرع
والاصل مقدم بالرتبة ثم لما كانت الاية والصلوة في بعض الوصوه
ادخل فاء التقييد في قوله فغسل الوصوه غسل الوجه من الشعر
اي فغسل شعر الرأس وهو من شعر الرأس في الاذن فيكون
ما بين العذار والاذن داخل في الوجه كما هو مدحها في حيفه
ومحمد رحمهما الله في غسله وعليه اكثر ما يخارضون الله عليهم حين
وذكر شئ الاية للكوافيح يكفيه ان يسل ما بين العذار والاذن
ولا يجب اسالة الماء عليه بناء على ما روي عن ابي يوسف ان
المصلي اذا بل وجهه واعضاه وضوءه بالماء ولم يسل الماء على اعضائه
الوضوء جائز لكي قيل تاويله انه سأل عن العضو فطره او قطر بان
ولم يندرك واسفل الذي قد صدق الوجه على اطراف الاربعة ثم
عطف على الوجه قوله واليد والرجل مع المرفقين والكعبين خلافا
لرفقان عنده لا يدخل المرفقان والكعبان في الغسل لان الغاية
لا تدخل تحت الضياء وحي يقول ان كانت الغاية بحيث لو لم تدخل
الي لم يتاوهها صدى المحل لم يدخل تحت المصباح كالدليل في الصوم وان
كانت بحيث يتاوهها الصدر كالمشاة يدخل تحت المصباح
على ان لا يوجب في الاربعة **الاول** دخول ما بعد هاتين ما قبل
الاجاز والثاني عدم الدخول **الاجاز والثالث** الاشارة

هذا هو الواض
المغلق من دفاية الرفاية
من مسائل الهداية التي لها جدي
واستاذي مولانا الاعظم
استاذ علماء العالمين
الشريعة والملة والحق
والدين محمد بن صدر
الشريعة جازاه الله عني
وعجيج المسلمين خير لئلا
لا يحل حفظي والموتى لمؤلفها
سبقتا سبقا وكنت اجري في
ميدان حفظ طلقا في افق
انام تأليفه مع انام حفظي
انشر بعض النسخ في الطراف
ثم وقع بعد ذلك منها في من
التغيير وتبدل من الحي والاثبات
فكنت في هذا الشرح العيان التي
تفرغ عليها المن يشيع النسخ
الكثرية الى هذا الخط والعبد
الضعيف لما شاهد في اكثر الناس
كسلا عن حفظ الوقا اخذت عنها
فحفظت مستملا على ما لا بد
لطالب العلم منه فاقع في هذا
الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله
وقد كان الولد لا عزمه بتردد
الله متفحفا بعد حفظ المختصر
مبالغا في تأليف شرح الوفاية
بحيث يخل منه مغلقات المختصر
فشرعت في اسعاف مرابه فتوفاه
الله قبل انما مالمه مولانا
السعيد بن من هذا الكتاب ان لا
يسو في دعاءهم المسجاب انه
المبسر للصواب والفتاح لمغلقات
الدواب والله اعلم بالصواب



Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, discussing various aspects of the text.

والرابع الدخول ان كان ما بعد هاهنا من جنس ما قبلها وعدمه
ان لم يكن هذا المذهب الرابع يوافق ما ذكرنا في الليل والنهار وما الفلا
الاول فالاول يعارضه الثاني فتساويها والثالث اوجب لتساوي
ايضا فوقع الشك في مواضع استعمال كلمة الي في مثل صورة الليل
في الصوم اما وقع الشك في التناول والدخول فلهيئت التناول
بالشك وفي مثل صورة التناول اما وقع الشك في الخروج بعد ما ثبت
تناول صدي بالكلام والدخول فيه فلا يخرج بالشك وما ذكرنا
اخرا عايدة لا يسقط مشهور في الكتب فلا نذكره ثم الكعب في رواه
هنا عن محمد بن الفضل الذي في وسطا القدم عند معقد الشك
لكن الوجه ان العظم الثاني الذي ينتهي اليه عظم الساق وذلك لانه
اختار لفظ الخ في اعضاء الوصوه فاديد بمقابلته ليجي بالحق اقسام الاحاد
الى الاحاد في اقسام الكعب لفظ المشي فلم يكن ان يراد به اقسام الاحاد
الى الاحاد فثبت ان المشي مقابل لكل واحد من افراد الخ فيكون في كل رجل
كعبان وهما العظمان الثانيان لا معقد المشرك فانه واحد في كل رجل
ومسح ربيع الرأس والكتف المسماة باليد المبتلة العضو اما بلدا
ياخذ من الاناء او بلدا باقيا في اليد بعد غسل عضو من المصنوعات
ولا يكتفى بالبلل الباقي في يده بعد مسح عضو من المسوحات ولا بلل
ياخذه من بعض اعضاءه سواء كان ذلك العضو مضمولا او مضموحا
وكذا في مسح الخف واعلم ان الموضع في مسح الرأس اذني ما يطلعه عليه
اسم المسح وهو شجرة او ثلث شعرات عند الشافعي عملا بطله في النص
وعند مالك لا يستجاب فرض حتى قوله في مسحوا بوجوهكم وعندنا

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

وعندنا ربيع الرأس وقد ذكرنا اننا اذا قيل مسح الحائط برأ
بعضه لانه الاصل في البناء ان يدخل في الوسايل وهي غير مقصودة فلا يثبت
استيعابها بل يكون فيها ما يتوسل به الى المقصود فاذا دخل البناء في الحائط
لم يشك هذا بقوله في مسحوا بوجوهكم ويمكن ان يجاب عنه بان الاستيعاب
في التيمم يثبت بالنقص بل بالاحاديث المشهورة وبان مسح الوجه في التيمم
فان مقام غسله حكم الخلف في المقدار حكم الاصل كما في مسح اليدين فلو
كان المسح والاعلى الاستيعاب لزم مسح اليدين الى الاطراف في التيمم
لان الغاية لم تذكر في التيمم وايضا الحديث المشهور وهو حديث المسح
على الناصية دل على ان الاستيعاب غير مراد فان شق قول مالك واما في
مذهب الشافعي فيمن على ان الآية مجملة في حوال المقدار لا مطلقة كما في
لان المسح في اللغة امر باليد ولا شك ان عايدة الاشارة مشهورة او لانه
لا يسمى مسح الرأس وامر باليد يكون له حد وهو غير معلوم فيكون مجلاو
لانه اذا قيل مسح الحائط برأ والبعض وفي قوله في مسحوا بوجوهكم
حكم الكل فيكون الآية في المقدار مجملة ففعله عم انه مسح على ناصية يكون
بيا ناصية الكتف وعندنا في مسح ربيع فرض لانه لما سقط غسل ما تحتها
من البشارة صار كالرأس وعندينا بوجوهكم فرض لانه لما سقط غسل ما
تحتها فقيم مسحها مقام غسل ما تحتها في فرض مسح اكل خلا في الرأس فانه
اذا كان عاريا عن الشعر ليجب غسل كله ولا مسح كله وقد ذكرنا المراد
بالربيع ربيع ما يلا في بشرة الوجه منها اذ لا يجب اتصال الماء الي ما استوسل
من الذي خلا في خلا في كذا ذكر في الايضاح وفي اشهر الروايتين عن ابي
رحم مسح ما يستقر البشارة فرض وهو الاصح المختار كذا في شرح الجامع الصغير

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

3

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

خان واذا مسح ثم خلق المشرق لاجل الاعادة وكذا اذا نوصاء ثم قص
الظاوير وسنة المستيقظ غسل يديه الى رصعته فلا تقبل ادخالها
الا ناء هذا الغسل عند بعض المتأخرين قبل الاستنجاء وعند
البعض بعده وعند البعض قبل وبعد جميعا وكيفية الغسل انه
اذا كان الا ناء صغيرا حيث يمكن رفعه برفعة بشماله ويصير على
كفة اليمنى ويفعل ثلاثا ثم يصيب يمينه على كفة اليسرى كما ذكرنا وان كان
كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه اناؤه صغير يرفع الماء به ويغسل بها كما ذكرنا
وان لم يكن يدخل اصابعه اليسرى مضمومة في الا ناء ولا يدخل الكف
ويصير الماء على يمينه ويدلك الاصابع بعضها ببعض هكذا ثلاثا
ثم يدخل يمينه في الا ناء بالغسا بالغسا واليمين في قوله ثم فلا يغسل
بذرة في الا ناء محمول على ما اذا كان الا ناء صغيرا كبيرا وليس معناه
صغير يحمل على الادخال بطريق المبالغة كل ذلك اذ لم يعلم ان على
يدعي اسما اذا علم فاذا دلت الحجة وجه لا يقضي الى تحميم الماء
او غيره وفي تسمية الله تعالى بالسواك والمضمضة بياه والا
بياه وانما في بياه ولم يقل ثلاثا ليدل على ان السنون التثنية بياه
جديدة وانما ذكر قوله بياه ليدل على تجديد الماء لكل من اخلوا في الشا
بعد ان السنون عنده ان يفيض ويستغسل بغيره واحدة ثم هكذا وتخلل
الحب والاصابع وتثلبت الغسل ومسح كل الرأس خلافا للشافعي
فان عنده تثلبت المسح سنة وقلا ورد الترمذي بعد جامعيات
وعلى الله نوصاء فغسل اعضاءه ثلاثا ومسح راسه مرة وقال هذا وضوء
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري مثل هذا والاذنين بما يده

هذا الحديث يدل على ان السنون التثنية بياه جديدة وانما ذكر قوله بياه ليدل على تجديد الماء لكل من اخلوا في الشا بعد ان السنون عنده ان يفيض ويستغسل بغيره واحدة ثم هكذا وتخلل الحب والاصابع وتثلبت الغسل ومسح كل الرأس خلافا للشافعي فان عنده تثلبت المسح سنة وقلا ورد الترمذي بعد جامعيات وعلى الله نوصاء فغسل اعضاءه ثلاثا ومسح راسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري مثل هذا والاذنين بما يده

لما في ايها الرأس خلافا له فان تجديد الماء لم يمتنع الا ذين سنة عند النبي
وتوثيق نص عليهما في الترتيب المذكور في نص القرآن وكلها فرضان عنده
اما النية فلم يمتنع عمدا الا اعمال بالنيات وجوابنا ان الثواب شوط بالنية
انما قاله ببيان بقدر الثواب او بقدر شئ يستعمل الثواب لمحو حكم الاعمال
بالنيات فان قدر الثواب فظروا ان قدر الحكم وهو نوعان دينوي
كالصحة واحكامي كالنواب والاحكامي كمداد الاجماع فاذا قيل حكم
الاعمال بالنيات وينزله الثواب صدق الكلام فلا دلالة على الصحة
فان قبل مثل هذا الكلام يتأتى في جميع العبادات فلا دلالة على الشرط
النية في العبادات وذا باطل فان المتكبر في اشتراط النية في العبادات
هذا الحديث قلنا يثبت الثواب لكن المقصود في العبادات المحضة الثواب
فاذا خللت عن المقصود لا يكون لها صفة لا تشرع الا مع كونها عبادة
بخلاف الوضوء اذ ليس عبادة مقصودة بل شرط لاجل الصلوة
فاذا خللت عن الثواب انتفى كونها عبادة لكن لا يلزم من هذا استثناء صحة
اذ لا يصدق ان يشرع الا عبادة فتبي صحة معنى انه مفتاح
للصلوة كما في الخبر يط كظير الثواب والمكان وسر العورة فانه لا يشترط
النية في شئ منها وما لا يثبت فلو لم يمتنع فاعملوا وجوهكم فيلزم بقدر
غسل الوجه مع عدم الترتيب خلافا لاجماع قلنا المذكور بعده حرف
الواو فالمراد فاعملوا هذا المجموع فلا دلالة على تقديم غسل الوجه
وان مسلم في استدلاله المجرب بهذه الآية لم يكن الاجماع منعك فاستدل
لانه يراه على ترتيب الباقي استدلالا بلا دليل وستكبحه زعم بالاجماع
وتدرايت في كتبكم الاستدلال بقوله ثم هذا وضوء لا يقبل

هذا الحديث يدل على ان السنون التثنية بياه جديدة وانما ذكر قوله بياه ليدل على تجديد الماء لكل من اخلوا في الشا بعد ان السنون عنده ان يفيض ويستغسل بغيره واحدة ثم هكذا وتخلل الحب والاصابع وتثلبت الغسل ومسح كل الرأس خلافا للشافعي فان عنده تثلبت المسح سنة وقلا ورد الترمذي بعد جامعيات وعلى الله نوصاء فغسل اعضاءه ثلاثا ومسح راسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري مثل هذا والاذنين بما يده

الله تعالى المصلوة لا بد وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيرضى الترتيب
وقد سمع جواب حسن وهو انه وضوء مرة مرة وقال هذا وضوء
لا يتقبل لله المصلوة الا بهذه القول يرجع الى المرة فحب لادى الاستياء
الاخر لان هذا الوضوء لا يخلو ما ان كان ابتداءه من اليمن واليسار
وايضاً ما ان كان على سبيل الموالاة او عدمها فقول هذا وضوء اليمين
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه بلزم فرضية الموالاة او صديها
او التيامن او صديها وان لم يرد جميع اوصافه فلا يدل على فرضية الترتيب
والولاية اي غسل الاعضاء على سبيل التقابل بحيث لا يخلو الوضوء
الا وقد وعد ما لا يخلو هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة
مواظبة النبي م من غير دليل على فرضيتها وسببها التيامن اي الابتداء
باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لا يمكن التيامن م واظبط على التيامن
في غسل الاعضاء ولم يرد واحداً له بدءاً باليمين فينبغي ان يكون سنة قلت
السنة ما واطب النبي م مع الشراء احياناً فان كانت مواظبة كل شئ
التياب وكلاهما باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول وخوض الماء
في الاول ومواظبة النبي م على التيامن من قبيل الثاني وغيرهم هذا من قبيل
صاحب الهداية يقول ان السبع تحب التيامن في كل شئ حتى التيمم والرجل
وسمى الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين سواء كان معانداً او غير
معانداً كالذود والرجل الخارجة من القفل والذكر ومنه اختلاف
الشافعي او من غيره ان كان حاساً الى ما يطهر اي الى موضع يجب تطهيره
في الجملة ايا في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي يخرج من غير
السبلين لا ينقص الوضوء و قوله ان كان حاساً لم يعلق بقوله او

هذا هو الوجه في قوله لا بد وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيرضى الترتيب
وقد سمع جواب حسن وهو انه وضوء مرة مرة وقال هذا وضوء
لا يتقبل لله المصلوة الا بهذه القول يرجع الى المرة فحب لادى الاستياء
الاخر لان هذا الوضوء لا يخلو ما ان كان ابتداءه من اليمن واليسار
وايضاً ما ان كان على سبيل الموالاة او عدمها فقول هذا وضوء اليمين
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه بلزم فرضية الموالاة او صديها
او التيامن او صديها وان لم يرد جميع اوصافه فلا يدل على فرضية الترتيب
والولاية اي غسل الاعضاء على سبيل التقابل بحيث لا يخلو الوضوء
الا وقد وعد ما لا يخلو هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة
مواظبة النبي م من غير دليل على فرضيتها وسببها التيامن اي الابتداء
باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لا يمكن التيامن م واظبط على التيامن
في غسل الاعضاء ولم يرد واحداً له بدءاً باليمين فينبغي ان يكون سنة قلت
السنة ما واطب النبي م مع الشراء احياناً فان كانت مواظبة كل شئ
التياب وكلاهما باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول وخوض الماء
في الاول ومواظبة النبي م على التيامن من قبيل الثاني وغيرهم هذا من قبيل
صاحب الهداية يقول ان السبع تحب التيامن في كل شئ حتى التيمم والرجل
وسمى الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين سواء كان معانداً او غير
معانداً كالذود والرجل الخارجة من القفل والذكر ومنه اختلاف
الشافعي او من غيره ان كان حاساً الى ما يطهر اي الى موضع يجب تطهيره
في الجملة ايا في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي يخرج من غير
السبلين لا ينقص الوضوء و قوله ان كان حاساً لم يعلق بقوله او

هذا هو الوجه في قوله لا بد وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيرضى الترتيب
وقد سمع جواب حسن وهو انه وضوء مرة مرة وقال هذا وضوء
لا يتقبل لله المصلوة الا بهذه القول يرجع الى المرة فحب لادى الاستياء
الاخر لان هذا الوضوء لا يخلو ما ان كان ابتداءه من اليمن واليسار
وايضاً ما ان كان على سبيل الموالاة او عدمها فقول هذا وضوء اليمين
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه بلزم فرضية الموالاة او صديها
او التيامن او صديها وان لم يرد جميع اوصافه فلا يدل على فرضية الترتيب
والولاية اي غسل الاعضاء على سبيل التقابل بحيث لا يخلو الوضوء
الا وقد وعد ما لا يخلو هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة
مواظبة النبي م من غير دليل على فرضيتها وسببها التيامن اي الابتداء
باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لا يمكن التيامن م واظبط على التيامن
في غسل الاعضاء ولم يرد واحداً له بدءاً باليمين فينبغي ان يكون سنة قلت
السنة ما واطب النبي م مع الشراء احياناً فان كانت مواظبة كل شئ
التياب وكلاهما باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول وخوض الماء
في الاول ومواظبة النبي م على التيامن من قبيل الثاني وغيرهم هذا من قبيل
صاحب الهداية يقول ان السبع تحب التيامن في كل شئ حتى التيمم والرجل
وسمى الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين سواء كان معانداً او غير
معانداً كالذود والرجل الخارجة من القفل والذكر ومنه اختلاف
الشافعي او من غيره ان كان حاساً الى ما يطهر اي الى موضع يجب تطهيره
في الجملة ايا في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي يخرج من غير
السبلين لا ينقص الوضوء و قوله ان كان حاساً لم يعلق بقوله او

او غير من غيره والرواية التي في صحيح البخاري وهو عين الجاسة واما بكسر الجيم
فلا يكون طامراً هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال الجس الشيء
يخرج من الجس وجس واما قال سأل لانه اذا لم يخرج من الجس لا ينقص
الوضوء عندنا وينقص عند زفر بعد وكذا اذا غطى الرجل فخا وز كان حاله
لوم يعصره لم يجاوز ذلك وكذا اذا غطى شيئاً او خلل سنانه او ادخل اصبعه
في انفه فراجا من الدم او استنثر فخرج من انفه الدم غطاه مثل العذبة لا ينقص
عندنا ولا في الزفر بعد وجهه ان خرج الجاسة موه ثوب زوال الطهارة
كالسبلين ونحن نقول نعم لكن القليل باو خارج والجاسة المستقرة في موضعها
لا ينقص الوضوء قلت هذا الدليل غير تام لانه لا يشتمل ما اذا غطى
انفراً فارتقى الدم على راسه من الجس لكن لا يشتمل الجرح فان لم يخرج من الجرح
ومع ذلك لا ينقص عندنا وقد خطر بالي وجهه حش وهو لم ينقص
خروج الجاسة لان هذا الدم غير جسيم بل الجس الدم المسفوح وهكذا
في المني القليل وسياق في هذه الصفحة وقوله اي ما يطهر احراز عما اذا اقتصر
بنظرة في العين فقال الصد يدخيت لم يخرج من العين لا ينقص الوضوء
لان داخل العين لا يجب تطهيره اصلاً ولا في الوضوء ولا في الغسل اذ لم يلح
حكم ظاهر اليد فاعتبر الخرج اي ما هو ظاهر البدن شراً واعلم ان قوله
اي ما يطهر يجب ان يكون متعلقاً بقوله ما خرج لا بقوله سأل فانه اذا قصد
وخرج دم كثير وسألكم تطهيره لم يخرج فانه لا يمكن في الانتفاض عندنا مع
انه يسأل اي موضع بلغة حكم التطهير بل خرج اي موضع بلغة حكم التطهير
سأل فالبارة الحسنة ان يقال اخرج من السبلين او غيره اي ما يطهر ان
كان حاساً الى ما يطهر اي الى موضع يجب تطهيره فارد ان ينقص الوضوء لان حكم

كان ينوب
اليمين
اليسار

هذا هو الوجه في قوله لا بد وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيرضى الترتيب
وقد سمع جواب حسن وهو انه وضوء مرة مرة وقال هذا وضوء
لا يتقبل لله المصلوة الا بهذه القول يرجع الى المرة فحب لادى الاستياء
الاخر لان هذا الوضوء لا يخلو ما ان كان ابتداءه من اليمن واليسار
وايضاً ما ان كان على سبيل الموالاة او عدمها فقول هذا وضوء اليمين
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه بلزم فرضية الموالاة او صديها
او التيامن او صديها وان لم يرد جميع اوصافه فلا يدل على فرضية الترتيب
والولاية اي غسل الاعضاء على سبيل التقابل بحيث لا يخلو الوضوء
الا وقد وعد ما لا يخلو هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة
مواظبة النبي م من غير دليل على فرضيتها وسببها التيامن اي الابتداء
باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لا يمكن التيامن م واظبط على التيامن
في غسل الاعضاء ولم يرد واحداً له بدءاً باليمين فينبغي ان يكون سنة قلت
السنة ما واطب النبي م مع الشراء احياناً فان كانت مواظبة كل شئ
التياب وكلاهما باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول وخوض الماء
في الاول ومواظبة النبي م على التيامن من قبيل الثاني وغيرهم هذا من قبيل
صاحب الهداية يقول ان السبع تحب التيامن في كل شئ حتى التيمم والرجل
وسمى الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين سواء كان معانداً او غير
معانداً كالذود والرجل الخارجة من القفل والذكر ومنه اختلاف
الشافعي او من غيره ان كان حاساً الى ما يطهر اي الى موضع يجب تطهيره
في الجملة ايا في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي يخرج من غير
السبلين لا ينقص الوضوء و قوله ان كان حاساً لم يعلق بقوله او

هذا هو الوجه في قوله لا بد وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيرضى الترتيب
وقد سمع جواب حسن وهو انه وضوء مرة مرة وقال هذا وضوء
لا يتقبل لله المصلوة الا بهذه القول يرجع الى المرة فحب لادى الاستياء
الاخر لان هذا الوضوء لا يخلو ما ان كان ابتداءه من اليمن واليسار
وايضاً ما ان كان على سبيل الموالاة او عدمها فقول هذا وضوء اليمين
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه بلزم فرضية الموالاة او صديها
او التيامن او صديها وان لم يرد جميع اوصافه فلا يدل على فرضية الترتيب
والولاية اي غسل الاعضاء على سبيل التقابل بحيث لا يخلو الوضوء
الا وقد وعد ما لا يخلو هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة
مواظبة النبي م من غير دليل على فرضيتها وسببها التيامن اي الابتداء
باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لا يمكن التيامن م واظبط على التيامن
في غسل الاعضاء ولم يرد واحداً له بدءاً باليمين فينبغي ان يكون سنة قلت
السنة ما واطب النبي م مع الشراء احياناً فان كانت مواظبة كل شئ
التياب وكلاهما باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول وخوض الماء
في الاول ومواظبة النبي م على التيامن من قبيل الثاني وغيرهم هذا من قبيل
صاحب الهداية يقول ان السبع تحب التيامن في كل شئ حتى التيمم والرجل
وسمى الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين سواء كان معانداً او غير
معانداً كالذود والرجل الخارجة من القفل والذكر ومنه اختلاف
الشافعي او من غيره ان كان حاساً الى ما يطهر اي الى موضع يجب تطهيره
في الجملة ايا في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي يخرج من غير
السبلين لا ينقص الوضوء و قوله ان كان حاساً لم يعلق بقوله او

مختلف في القول ما روي عن أبي البراء حتى ان كان المرافق كسائر الميم فلا ينقض ولا يكره حكم المساوات علم حكم الغلبة بالطريق لا يكره فقالوا اذا البراء من الدم فلا يجب الوضوء وان احترج ثم عطف على قوله ما قوله او جرة او طعاما او ماء او علقا ان ملأه لا يكره الا بغير اصلة سواء كان نازلا من الرأس او صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لا يكره ولا ينجس ولا ينجس الجاسة وينقض ما عدا ذلك والدم عند يوسف يوجب النجاسة من الرأس لا ينقض عنده ايضا وهو يعتبر الاتحاد في المجلس ومحمد في التسبيح ما قاله قليلا قليلا وهو يعتبر الضيق يرجع الى ان يوسف لم يوجب هذا ابتداء مسئلة بحث لو جمع بين ماء الدم فابو يوسف يعتبر في المجلس اي اذا كان في مجلس واحد جمع فيكون نافعا ومحمد يوجب اعتبار اتحاد السبب وهو الغنيان فان كان بغنيان واحد جمع فحصول ربح صور اتحاد المجلس والغنيان فيجمع اتفاقا واختلافا فلا يجمع اتفاقا واتحادا المجلس مع اختلاف الغنيان فيجمع عند محمد خلافا لابي يوسف وهو ما ليس يثبت ليس ينجس بكسر الجيم بل من النجاسة كونه نجسا انفسا كونه نجسا فالدوم اذا لم يسيل عن رأسه من الجرح طاهر وكذا الذي في القليل وعن محمد يكره في غير رواية الاصل انه نجس لانه لا يترك في النجاسة واذا كان السائل نجسا في السائل يكون كذلك ولما قلنا من قبل لا يجد فيما او جلي محرم ما في قوله او دما مسفوحا فيغير المستوح لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم الذي يسيل عن رأسه من الجرح دم غير مستوح فلا يكون نجسا فان قيل هذا مما يوجب كل نجاسة اقلها يوجب كل نجاسة كالا لذي فيغير المستوح حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بحلته على طهارة قلنا حكم نجاسة المستوح في غير المستوح على اصله وهو الحلال

لأن الأصل في الطهارة سواها كان فيما يوجب كل نجاسة ولا يطلو النجس ثم حرمه غير المستوح في الآدمي بناء على حرمته لانه لا يوجب نجاسة اذ هذه الحزمة للكرامة لا للنجاسة فيغير المستوح في الآدمي يكون على طهارة الاصلية مع كونه محرما والعرف بين المستوح وغيره مبنى على حكمه عامضا وفيه ان غير المستوح دم انتقل عن العروق وانفصل عن النجاسات وحصل له حكم آخر في الاغصاء وصار مستقلا لانه يصير عضو فاحذ طسيرة العضو فاعطاه الشئ حكمه بخلاف دم العروق فاذا سال عن رأسه من الجرح علم انه دم انتقل عن العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اما اذا لم يسيل علم انه دم العضو وهذا في الدم اما في القي والقليل هو الماء الذي كان في اعالي المقعدة وهو ليس محل نجاسة فحكم حكم التريق ويوم مصطحي وممكن ومستحلى ما لو ازيل سقط لا غير اي لا ينقض الوضوء يومه غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا ولا غناء والحول اي على اي هيئة كانا ويدخل في شئته وجرحه هو الصحيح وكذا في اليدين حتى لو خلفت انة سكران ينجس بهذا الحد ومهنته متصل باليد يركع ويسجد لا ينقض الوضوء ومهنته الصبي وشط ان يكون في صلوة ذات ركوع وسجود ولو مهنته في صلوة الجنازة او سجدة القلوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما مهنته فيه وانما شرطها ذكر لان النجاسة الوضوء بها ثبت بالحديث على خلافتها فينقض على مورد ثم المهنته اما تنقض اذا كان يقطن حتى لو نام في الصلوة على اي هيئة كان فمهنته لا تنقض الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالهتة واحدة ان يكون مسموعا للجهر والضحك في يكون مسموعا لا للجهر له وهو يبطل الصلوة لا الوضوء والشم ان لا يكون مسموعا أصلا وهو لا يبطل

طهارة
لأن الأصل في الطهارة سواها كان فيما يوجب كل نجاسة ولا يطلو النجس ثم حرمه غير المستوح في الآدمي بناء على حرمته لانه لا يوجب نجاسة اذ هذه الحزمة للكرامة لا للنجاسة فيغير المستوح في الآدمي يكون على طهارة الاصلية مع كونه محرما والعرف بين المستوح وغيره مبنى على حكمه عامضا وفيه ان غير المستوح دم انتقل عن العروق وانفصل عن النجاسات وحصل له حكم آخر في الاغصاء وصار مستقلا لانه يصير عضو فاحذ طسيرة العضو فاعطاه الشئ حكمه بخلاف دم العروق فاذا سال عن رأسه من الجرح علم انه دم انتقل عن العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اما اذا لم يسيل علم انه دم العضو وهذا في الدم اما في القي والقليل هو الماء الذي كان في اعالي المقعدة وهو ليس محل نجاسة فحكم حكم التريق ويوم مصطحي وممكن ومستحلى ما لو ازيل سقط لا غير اي لا ينقض الوضوء يومه غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا ولا غناء والحول اي على اي هيئة كانا ويدخل في شئته وجرحه هو الصحيح وكذا في اليدين حتى لو خلفت انة سكران ينجس بهذا الحد ومهنته متصل باليد يركع ويسجد لا ينقض الوضوء ومهنته الصبي وشط ان يكون في صلوة ذات ركوع وسجود ولو مهنته في صلوة الجنازة او سجدة القلوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما مهنته فيه وانما شرطها ذكر لان النجاسة الوضوء بها ثبت بالحديث على خلافتها فينقض على مورد ثم المهنته اما تنقض اذا كان يقطن حتى لو نام في الصلوة على اي هيئة كان فمهنته لا تنقض الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالهتة واحدة ان يكون مسموعا للجهر والضحك في يكون مسموعا لا للجهر له وهو يبطل الصلوة لا الوضوء والشم ان لا يكون مسموعا أصلا وهو لا يبطل

مختلف في القول ما روي عن أبي البراء حتى ان كان المرافق كسائر الميم فلا ينقض ولا يكره حكم المساوات علم حكم الغلبة بالطريق لا يكره فقالوا اذا البراء من الدم فلا يجب الوضوء وان احترج ثم عطف على قوله ما قوله او جرة او طعاما او ماء او علقا ان ملأه لا يكره الا بغير اصلة سواء كان نازلا من الرأس او صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لا يكره ولا ينجس ولا ينجس الجاسة وينقض ما عدا ذلك والدم عند يوسف يوجب النجاسة من الرأس لا ينقض عنده ايضا وهو يعتبر الاتحاد في المجلس ومحمد في التسبيح ما قاله قليلا قليلا وهو يعتبر الضيق يرجع الى ان يوسف لم يوجب هذا ابتداء مسئلة بحث لو جمع بين ماء الدم فابو يوسف يعتبر في المجلس اي اذا كان في مجلس واحد جمع فيكون نافعا ومحمد يوجب اعتبار اتحاد السبب وهو الغنيان فان كان بغنيان واحد جمع فحصول ربح صور اتحاد المجلس والغنيان فيجمع اتفاقا واختلافا فلا يجمع اتفاقا واتحادا المجلس مع اختلاف الغنيان فيجمع عند محمد خلافا لابي يوسف وهو ما ليس يثبت ليس ينجس بكسر الجيم بل من النجاسة كونه نجسا انفسا كونه نجسا فالدوم اذا لم يسيل عن رأسه من الجرح طاهر وكذا الذي في القليل وعن محمد يكره في غير رواية الاصل انه نجس لانه لا يترك في النجاسة واذا كان السائل نجسا في السائل يكون كذلك ولما قلنا من قبل لا يجد فيما او جلي محرم ما في قوله او دما مسفوحا فيغير المستوح لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم الذي يسيل عن رأسه من الجرح دم غير مستوح فلا يكون نجسا فان قيل هذا مما يوجب كل نجاسة اقلها يوجب كل نجاسة كالا لذي فيغير المستوح حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بحلته على طهارة قلنا حكم نجاسة المستوح في غير المستوح على اصله وهو الحلال

لأن الأصل في الطهارة سواها كان فيما يوجب كل نجاسة ولا يطلو النجس ثم حرمه غير المستوح في الآدمي بناء على حرمته لانه لا يوجب نجاسة اذ هذه الحزمة للكرامة لا للنجاسة فيغير المستوح في الآدمي يكون على طهارة الاصلية مع كونه محرما والعرف بين المستوح وغيره مبنى على حكمه عامضا وفيه ان غير المستوح دم انتقل عن العروق وانفصل عن النجاسات وحصل له حكم آخر في الاغصاء وصار مستقلا لانه يصير عضو فاحذ طسيرة العضو فاعطاه الشئ حكمه بخلاف دم العروق فاذا سال عن رأسه من الجرح علم انه دم انتقل عن العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اما اذا لم يسيل علم انه دم العضو وهذا في الدم اما في القي والقليل هو الماء الذي كان في اعالي المقعدة وهو ليس محل نجاسة فحكم حكم التريق ويوم مصطحي وممكن ومستحلى ما لو ازيل سقط لا غير اي لا ينقض الوضوء يومه غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا ولا غناء والحول اي على اي هيئة كانا ويدخل في شئته وجرحه هو الصحيح وكذا في اليدين حتى لو خلفت انة سكران ينجس بهذا الحد ومهنته متصل باليد يركع ويسجد لا ينقض الوضوء ومهنته الصبي وشط ان يكون في صلوة ذات ركوع وسجود ولو مهنته في صلوة الجنازة او سجدة القلوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما مهنته فيه وانما شرطها ذكر لان النجاسة الوضوء بها ثبت بالحديث على خلافتها فينقض على مورد ثم المهنته اما تنقض اذا كان يقطن حتى لو نام في الصلوة على اي هيئة كان فمهنته لا تنقض الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالهتة واحدة ان يكون مسموعا للجهر والضحك في يكون مسموعا لا للجهر له وهو يبطل الصلوة لا الوضوء والشم ان لا يكون مسموعا أصلا وهو لا يبطل

طهارة
لأن الأصل في الطهارة سواها كان فيما يوجب كل نجاسة ولا يطلو النجس ثم حرمه غير المستوح في الآدمي بناء على حرمته لانه لا يوجب نجاسة اذ هذه الحزمة للكرامة لا للنجاسة فيغير المستوح في الآدمي يكون على طهارة الاصلية مع كونه محرما والعرف بين المستوح وغيره مبنى على حكمه عامضا وفيه ان غير المستوح دم انتقل عن العروق وانفصل عن النجاسات وحصل له حكم آخر في الاغصاء وصار مستقلا لانه يصير عضو فاحذ طسيرة العضو فاعطاه الشئ حكمه بخلاف دم العروق فاذا سال عن رأسه من الجرح علم انه دم انتقل عن العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اما اذا لم يسيل علم انه دم العضو وهذا في الدم اما في القي والقليل هو الماء الذي كان في اعالي المقعدة وهو ليس محل نجاسة فحكم حكم التريق ويوم مصطحي وممكن ومستحلى ما لو ازيل سقط لا غير اي لا ينقض الوضوء يومه غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا ولا غناء والحول اي على اي هيئة كانا ويدخل في شئته وجرحه هو الصحيح وكذا في اليدين حتى لو خلفت انة سكران ينجس بهذا الحد ومهنته متصل باليد يركع ويسجد لا ينقض الوضوء ومهنته الصبي وشط ان يكون في صلوة ذات ركوع وسجود ولو مهنته في صلوة الجنازة او سجدة القلوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما مهنته فيه وانما شرطها ذكر لان النجاسة الوضوء بها ثبت بالحديث على خلافتها فينقض على مورد ثم المهنته اما تنقض اذا كان يقطن حتى لو نام في الصلوة على اي هيئة كان فمهنته لا تنقض الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالهتة واحدة ان يكون مسموعا للجهر والضحك في يكون مسموعا لا للجهر له وهو يبطل الصلوة لا الوضوء والشم ان لا يكون مسموعا أصلا وهو لا يبطل

كذلك ينبغي ان يكون الخلاف في يوسف له وانقطاع الحصى والناس
لقوله ولا تترهبوهن حتى يظهرن على قراة الشهد وقد كان الانقطاع سببا
للفل فاذا انقطعتم اسلمت لابلنتم الاعمال اذ وقت الانقطاع كانت كافر
ومعنى مؤد بالشرع عند ما خلاق الشافعي ومعنى اسلمت لم يوجد السبب
وهو الانقطاع بخلاف ما اذا اجبت الكافيه ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل
لجنازة لان الجنازة امر متهم فيكون حنبا بعد الاسلام والانقطاع غير
مستتر فانظر قالوا وطى بهيمة بلا انزال وسبق للجمعة والعيد والاعرام
ففضل الجمعة سبب لصلوة الجمعة وهو الصحيح ويجوز الوضوء بقاء السماء والارض
كالطروا بعين وامانها الشافعي كان ذائبا يجب فيقارن بجزوالا ولا يغير
بطول الملك او غير احد اوصافه الطم واللون والريح سبب طاهر كالتراب
والاشنان والصابون والوعز انما عذ هذه الاشياء ليعلم ان لكم لا يختلف
بان كان المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا يقصد خلطه الطهارة كالاشنان
والصابون او شيئا اخر كالوعز ان عندنا في يوسف نعم ان كان المخلوط شيئا يقصد
الطهارة يجوز الوضوء الا ان يغلب على الماء حتى يزول طبعه وهو الرقة واث
كان شيئا لا يقصد به الطهارة فورا لا يشترط لعدم جواز التوضي به فليس
على الماء وفي رواية لا يشترط وليس من جنس الارض فيه خلاف المشافعي ولما جاز
من جنس لم يراق اي طم او لون او رجة اختلفوا في حد الجاري في الحد الذي
ذكر كخرج ما يدب بيشة او ريق فاذا استد النهر من فوق وبقي الماء
يجري مع منفعه يجوز به الوضوء اذ هو ماء جار وكل ماء ضعيف الجريان اذا
له جريان ليس يجب لا يتغير غسالة او ملك بين العرقين مقلدا ما يدب
غسلته واد كان حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز

يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربعاً
في اربع اواقل يجوز او اكثر فلا يجوز واعلم انه اذا نثر الماء فاذا غلغل
نفسه للجاسسة لا يجوز ولا يجوز دخلا على ان نشئ لطول الملك واذا سد كلب
عرض النهر ويجري الماء فوقه ان كان مائلاً في الكلب فيل محال له فيه يجوز
الوضوء في الاستغسل والا فالك الفقيه ابو جعفر على هذا ادركت سنائي
وعلى يوسف لا ياباً. سى بالوضوء اذا لم يتغير حداً وصافه واما في جانب
عذير لا تحركه بخبرك جانبه الآخر الذي يحس ماء وده وبماء مات فيه حيوان
ما كى المولد كاستمك والصنفين بكسر اللال واما قال ما في المولد حتى لو كان
مولده في غير الماء وهو يعيش في الماء فيسد الماء بموته فيه او ما ليس
له دم سايل كالخف والدياب لان الخبيث هو الدم المسفوح كما ذكرنا
وحدثت ونوع الذباب في الطعام وفيه طار في الشافعي لا ياباً اعظم
الرواية بغير ما بين شجر او غيرهما لا يقطر من الشجر فيجوز الوضوء به فلا عار وال
طبعة بعلبة غيره اجزاء المراد به ان يخرج من طبع الماء وهو الرقة والسلا
او بالطبخ كالاشربة والحل يظهر ما اعظم من الشجر او المرشرا لذي يابس مقتصر
من الشجر وشراذم التفاح وخوخه مقتصر من الثمر ماء البقلة وتطير ماء علب عليه غير
اجزاء والمرقا تطير ما غلب عليه غيره بالطبخ واما الماء الذي تغير بكثره الاوراق
الواقعة فيه حتى اذا وقع في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يجوز به الوضوء
كما الباقلاء ولا ياباً راكيد وقع فيه حبس الا اذا كان عشرة اذرع ولا
ارضه بالوقوف حكمه الماء الجاري فان كانت الجاسسة مريضة لا يتوضأ
من موضع الجاسسة بل من الجانب الآخر وان كانت غير مريضة يتوضأ من
جميع الجوانب وكذا موضع غسله قال في السنة درع التقدير بعشر في عشرة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including phrases like 'وَقَالَ سَدُودٌ' and 'وَسَبَّاحُ الْبَهَائِمْ'.

وقال سدد وجد وسود لادى والفريس وكل ماء كولي طامر والكلي والطي
وسباج البهائم حبس والجحر والدجاجة الخلد وسباج الطير وسوان
البيوت كروقه والخارج الجبل مكوكة يتوضا به ويتيمم ان عدم غير
والعرف معبر بالسور لان السور مخلوط باللعاب والعرف واحد لان كلا
منهما متولد من اللحم فان قيل يجب ان لا يكون بين سور وما كوله اللحم
فرق لانه ان اعتبر اللحم فلم كل واحد منهما طامر الا برطبان غير ما كوله اللحم
اذ لم يكن حبس العين اذ اذكي يكون له طامر وان ان اعتبر ان لم يخلوط
بالدم فكل كوله اللحم وعينه في ذلك سواء قلنا الحرمه اذ لم تكن للكرامة فانها
آية الخجاسة لكن فيه شبهة ان الخجاسة لاختلاط الدم باللحم اذ لولا ذلك
بل يكون نجاسة لذاته لكان حبس العين وليس كذلك فغير ما كوله اللحم
اذ كان حيا فلعله متولد من اللحم الحرام المخلوط بالدم فيكون نجسا
لاجماع الامرين اما في ما كوله اللحم فلم يوجد الا احدهما وهو الاختلاط
بالدم فلم يوجب نجاسة السور لان هذه الخلقة با نفرادها ضعيفة
اذ اللحم المستقر في موضعه لم يقطر حكمه النجاسة في الحي واذ لم يكن
حيًا لم يكن مذكي فان نجاسة ما كوله اللحم وعينه لانه صار بالموت
حراما فالحرمة موجودة مع اختلاط الدم فيكون نجسا وان كان حيًا كان
طامرا اما في ما كوله اللحم فلا نه لم توجد حرمة ولا اختلاط الدم واما في غير
ماء كوله اللحم فلا نه لم يوجد الاختلاط والحرمه الجردة غير كافية في النجاسة
على ما مر انها ثبتت باجماع الامرين فان عدم الاثبات التام قال ابو حنيفة
بالوضوء به فقط وابو يوسف بالتيمم بحسب وعدهما الخلاف في بيبك
جلود في ميل كالماء اما اذا استند وصار مسكرا لا يتوضا به اجماعا

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page, including phrases like 'فان كان' and 'فان لم يكن'.

اجاعا باب التيمم هو حدث وجب وحايض ونساء لم يقدر واما
الماء اي على ما يكتفى لظنه اية حتى اذا كان الحية ما يكتفى للوضوء باللفعل
يتيمم ولا يجب عليه التوضوء عندنا خلافا للشافعي اما اذا كان مع الجنابة حدث
بوجوب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق واذ كان
لحدث ما يكتفى لقتل بعض اعضاء به فالخلاف ثابت ايضا للحدث مثلا الميل
ثلاث المرسخ وقيل ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة الي اربعة آلاف وذكر
ظاهر الرواية وفي رواية الحسن الميل ما يكون معتبرا اذا كان في طرف
غير فلامه حتى يصير ميلين ذهبا وبجيا واما اذا كان فلامه فيغير
ان يكون ميلين او لم يدرى لا يتدبره على استعمال الماء وان استعمل الماء
استندم منه حتى لا يتوطأ خوف التلف او يرد ان استعماله او عدمه او غير
ان استعمال الماء خاف العطش او ابيع الماء للشرب حتى اذا وجد الماء فاستعمله
في جيب معتبرا للشرب جاز له التيمم الا اذا كان كثيرا فيستدل على انه للشرب ولو
فاما الماء المعتد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند الامام المقتضي عكس
هذا فلا يجوز التيمم او عدمه اليه كالدلو وخوضها او خوف فوب صلو
العبد في الابتداء اي اذا خاف فوت صلو العبد جاز له ان يتيمم ويتيمم
فيها من الا اتفاق وبعد التيمم متوقفا للحدث للبناء اي اذا شرع
في صلو العبد متوقفا ثم سبق للحدث وخاف انه ان توضا بفوته الصلو
جاز له ان يتيمم للبناء وهذا عندنا حنفية له خلافا لها وان شرع بالتيمم
ومسبقة للحدث جاز له التيمم للبناء بالاتفاق فيما مقله هو لحدث مبتداء
وضوءه بجنبه ولم يقدروا وصفه للحدث وما بعده وهو قوله لبعده مع
المطلوب فان متعلق بقوله لم يقدروا وفي الابتداء متعلق بالابتداء

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the right page, including phrases like 'اذا كان حيا' and 'اذا كان ميتا'.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, including phrases like 'وَقَالَ سَدُودٌ' and 'وَسَبَّاحُ الْبَهَائِمْ'.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page, including phrases like 'فان كان' and 'فان لم يكن'.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page, including phrases like 'فان كان' and 'فان لم يكن'.

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة

تقدّمه التيمم خوف فوت صلوة العبد في الابتداء وبعد الشروع
ضربة أو صلوة الخنزة لغیر الوئی لا لغیر الجعة والوقتية لان قوتها
الي خلقي وهو الظاهر والقضاء ضربة لمسح وجهه وضربة ليدیه مع فقیه
ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على انه يشترط الاستعجاب حتى لو بقي شيء
قليل لا يجزئ والاحسن في مسح الذراعين ان يسبح ظاهر الذراع الخن
بالموسطى والبصر والختم مع شيء من الكفا ليسري مبتدئاً من رؤس
الاصابع ثم باطنها بالمسحاة والارهاق الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل
بالذراع اليسرى ثم اذ لم يدخل القبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه
فحتاج الى ضربتين تاليتين لتغليها على كل متعلق بضربة ظاهر من جنس الارض
كالتراب والرمل والحصى وكذا الكحل والزرنيخ وما اذا ذهب والفضة والخنزير
بما اذا كانا مستويين فان كانا غير مستويين لم يخلط بين التراب والجوز
والخطبة والسعيان كان عليه ما عيار يجوز ولا يجوز على مكان كان فيه
جائسة وقد زال اثرها مع انه يجوز الصلوة فيه ولا يجوز بالتراب
هذا عندنا حنيفة ومحمد نعم الله واما عندنا يوسف بن فلو يجوز
الا بالتراب والرمل وعندنا الشافعي لا يجوز بالتراب ولو بلا نتيج
وعليه ان على النفع فلو كسح واراه وهدم حائط او كالحطبة فاصح
وحطه وذراعاً غبار لا يجزئ به حتى يمد يديه عليه مع قدر ربه
على الصعيد بنية اداء الصلوة فافترض في التيمم خلا لفرجه
حتى اذا كان به حدثان كالجنابة وحدث بوجوب الوضوء ينبغي ان
ينوى عنها فان نوى عن احدهما لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد
عنهما فلا يجوز تيمم كافر لاسلامه اي لا يجوز الصلوة بهذا التيمم عندهما

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة

عند ما خلا فالان يوسف فعنده فيشترط لصحة التيمم في حق جواز الصلوة
ان ينوى قرية مقصودة سواء كان لا يصح بدون الطهارة كالصلوة اوضح
كالاسلام وعنده ما قرئ مقصودة لا تصح الا بطهارة فان تيمم لصلوة الخنزة
او سجدة التلاوة ويجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لمس المصحف
او لدخول المسجد لا يصح به الصلوة لانه لم ينو قرية مقصودة لكن جلي له
مسح المصحف ودخول المسجد وجاز وضوءه بلا نية حتى ان توصله بلا
نية فاسلم جاز صلوة بهذا الوضوء خلا للشافعي نعم هذا بناء على مسئلة
النية في الوضوء وان نوى بالنية فاسلم فالحال ان ثابت ايضا لان نية الكافر
لغسله من الاهلية وانما قال بلا نية مبالغة فيصح وضوء الكافر مع النية
بالطريق الاولي ويصح التيمم الوقت اتفاقا وقبل طلاق الشافعي فلا يجوز
به الصلوة الا في الوقت عند كذا في بعض النسخ في الوقت عند وهذا
بناء على اعرف في اصول العقائد التراب خلفه ويرى الماء عنده وعندها
خلفه مطلق ففي ان اثنين طاهر وخمس يجوز التيمم عندنا خلا قوله في
التراب طهور المسلم ولو لم يمسح يديه ما قلنا وبعد طلبه من رفيق له
ماء متنجس حتى اذ اصابه المنيح ثم اعطاه يتقضم يمينه لان ولا يعيد ما قد
وقبل طلبه جاز خلا لها هكذا ذكر في الهداية وذكر في السبوط انه ان لم
يطلب منه وصلى لم يجز لان الماء مبدول عادة وفي موضع اخر من البشوط
ان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسأله الاعلى فيلحقه حسن بن زياد فانه
يقول السؤال ذل وفيه بعض الجرح ولم يشترع التيمم الا لدفع الجرح ولكننا نقول
ماء الطهارة مبدول عادة وليس في سؤال ما يحتاج اليه مدركة فقد شال
رسول الله بعض حواججه من غيره وفي الزيادة ان التيمم المسافر اذا راى

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة

[illegible]

مع رجل ما كثيرا وهو في الصلوة وغلب على ظنه انه لا يعطيه او شك مضى على صلواته
لا يخرج من روعه لا يقطع بالشك خلاف ما اذا كان خارج الصلوة ولم يطلبه فيمضي
لا يخله الله بالشك فان القدرة والعجز شكوك فيهما وان غلب على ظنه انه يعطيه
قطع الصلوة وطلب المأثم قال في الزيادة فاذا فرغ من صلوة فسأله فاعطاه او
اعطى في المثل وهو قادر عليه استأنف الصلوة واذا انقضى صلواته وكذا اذا
فأعلم انه اذا رآي خارج الصلوة وصلى ولم يسأل بعد الصلوة في الظن المثل وهو قادر
فعلى ما ذكر في الملبوس سواء غلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك فيهما فينبغي
المنقذ واذا رآي في الصلوة ولم يسأل بعدها فكذلك وان رآي في خارج الصلوة
ولم يسأل وصلى ثم سأل فان اعطى بطلت صلوة وان انقضى صلواته فليس الاعطاء
او المنع او شك فيهما وان رآي في الصلوة في خارج الزيادة لكن ينبغي
صورتان احدهما انه قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فسأله فان اعطى بطل
بتميمه وان ابي هو باق والاخرى انه اتم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطى ثم سأل فان
اعطى بطلت صلوة وان انقضى صلواته كان لا خطبة خلاف مسئلة اخرى
لان القبلة جهة التحرك صالحة ومهرنا الحكم ابر على حقيقة القدرة فاقم غلبة
الظن مقامها بغير افاذا اظهر خلافه لم يبق تأيما مقامها ويصلي به ما سأل
من فرض ويصل خلا فالشامعي بعد وينقصه ناقض الموضوع وقد رتبته على
ما ذكره في الظاهر حتى اذا ذكر على الماء ولم يتوضأ ثم عدل عا د التيم واما قال
كأن يظهر حتى اذا اغسل المني ولم يصل الماء فظهره وفي الماء واحد حدثا
يوجب الوضوء فيه ثم جاء وجد من الماء ما يكفيها بطلت يمينه في حق كل واحد منهما
وان لم يكف الايدي في حقهما وان كفي لاحدهما بغيره غسله وبقي التيم في حق الاخران

دان کف

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, some of which are partially obscured by the binding or the edge of the page. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

مملوكة
 التصفية
 فهد المحمل
 حوط من
 الجوارز
 من مشايخ
 كوفي على
 ولهمها
 على
 الزبائر
 من
 نقله
 من الفرس

والعجز

معه على
ظاير

وان كفي بكل منهما منفردا غسل الممعة لان الخباية اعطى فاذا غسل الممعة هل يعيد
التيتم للحدث فقيس روايتان وان شئت اولاه غسل الممعة في إعادة التيمم روايتان
ايضا وان صرف الى الحدث انتقض تيمم في حق الممعة بانقاف الروايتين هذا
اذا تيمم الحدثين شيئا واحدا اما اذا تيمم للجباية ثم احدث فيتم للحدث ثم وجد الماء
فكذلك الوجه المذكور وان تيمم للجباية ثم احدث ولم يتم للحدث فوجد الماء
فان كفي الممعة والموضوء فقام وان لم يكف لاحدهما لا ينتقض تيمم فيستعمل الماء في
الممعة فغسل للجباية وشبه للحدث وان كفي للممعة لا الموضوء انتقض تيمم وبغسل الممعة
وتيمم للحدث وان كفي للموضوء لا الممعة فيتم باق وعليه الموضوء وان كفي لكل
واحد منفردا يصرف الى الممعة وتيمم للحدث فان توضأ به جاز ويعيد التيمم ولو
توضأ به ولكن بطلا بالتيمم للحدث ثم صرف الى الممعة هل يعيد التيمم لا في رواية
الزيادات يعيد وفي رواية الاصل لا ثم انما ثبت القدرة اذا لم يكن مبروفا
لأجزءها حتى اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة يصرف في النجاسة ثم القدرة
يثبت بطريقين وبطريق التمسك فان قال صاحب الماء باعته من التيمم
توضأ بهذا الماء ايك شاة والماء يكتفى لكل واحد منهما ينتقض شيم كل واحد
فاد اتوضأ به واحد يعيد المباحون تيمم لبثت القدرة لكل واحد على الآخر
اما اذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينتقض تيمم ما عندهما فلا نهي
المشاع فوجب التمسك على سبيل الاشتراك في كل واحد مقدار لا يكتفى ما عند
اخصه في دفع الاصح انه يكتفى على كل الواهب ولم يثبت الاباحة لانه لا يطل الحية
يطل ما في ضمنه فلا اباحة ثم ان اباحوا واحدا بعينه ينتقض تيمم عندهما اعند
لانه لا يملكه لا يصح اباحتهم لانه حتى اذا اشتم المسلم ثم ارتد فعوذ بالله منه
ثم اسلم يصح صلوة بذلك التيمم ويذهب لأجبية الى ارجح الماء تأخير صلوة اخرى

وَمِنْهُمَا مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَالْأَرْضُ
وَمِنْهُمَا مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَالْأَرْضُ
وَمِنْهُمَا مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَالْأَرْضُ

لأنه قد فرغ من طبعه على هذه الألفاظ
وتمت الطبعة ان شاء الله تعالى

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من غسل في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له غسل ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه غسل شيء من ذلك...
وهذا هو الوجه الثالث في بيان ما يجب من مسح في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له مسح ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه مسح شيء من ذلك...
وهذا هو الوجه الرابع في بيان ما يجب من تيمم في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له تيمم ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه تيمم شيء من ذلك...

الحنين ثم غسل باقي الاعضاء ثم احدث وضوءاً او ثوباً وضوءاً ثم
فغسل رجله اليمنى واطمأنت الحنن ثم غسل رجله اليسرى وادخلها الحنن
ليست له طهارة تامّة في الصورة الاولى اذا لبس الحنن
وفي الصورة الثانية اذا لبس الحنن لكهما ملبوسان على طهارة كاملة
فقل ان قوله ملبوسان احسن من عبارة وهذا البسها على طهارة كاملة
لان المراد الطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان بقائه
البس لا زمان حدوثه فيصح ان يقال هما ملبوسان على طهارة كاملة وقت
الحدث ولا يصح ان يقال لبسها على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل
دال على الحدث والاسم دال على دوام والاستمرار على عامة وقت الحدث
وبرفع وقفازين القفازين ليس الكف كغيره من الأعضاء لثبوت وضوءه
وفرغته قدر ثلثة اصابع اليد فان مسح رسول الله كان خطوطاً ففعل
انها بالاصابع دون الكف وما زاد على مقدار ثلث اصابع اليد انا هو
بما يستعمل فلا اعتبار له بقي مقدار ثلث اصابع ولا يرض فيه شيء آخر
كالسنة وغيرها ومدته المقيم يوم وليلة والمساقر ثلثة ايام وليلاتها
من حين الحدث لان قوله مسح المقيم يوماً وليلة الحديث افاض جواز المسح في
المدة المذكورة وقبل الحدث لا احتياج الى المسح فالزمان الذي احتاج
فيه الى المسح وهو من وقت الحدث مقدّر بالمقدار المذكور وينتقنه
ناقص الوضوء وترى الحنن ذكر لفظ الواحد ولم يقل نزع الحنن ليعيد ان
نزع احدهما ناقص فانه اذا نزع احدهما وجب غسل احدى الرجلين
فوجب غسل الاخرى اذا لاجع بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء
احد خفيه حتى صار جميع الرجل معسولاً وان اصابت الماء اكثرها فكذلك عند

هذا هو الوجه الخامس في بيان ما يجب من مسح في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له مسح ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه مسح شيء من ذلك...
وهذا هو الوجه السادس في بيان ما يجب من تيمم في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له تيمم ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه تيمم شيء من ذلك...
وهذا هو الوجه السابع في بيان ما يجب من مسح في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له مسح ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه مسح شيء من ذلك...

فكذلك عند لقائه في جعفر وشفيق المدعي وبعد احدى هذين اي نزع الحنن
ومضي المدة على المني غسل رجله اليمنى اي على الذي كان له وضوءه لا يجب
عليه الا غسل رجله اي لا يجب غسل بقية الاعضاء ويتبين ان يكون فيه
خلاف مالك بناء على فرضية الموالاة عند خروج الكف الغيب الى
الساق نزع ولفظ القدر في اكثر المقدم وما اختاره في المتن مرويت
عن ابي حنيفة لم ينع خرف يده ومنه قد رثيت اصابع الرجل اليمنى
هاتلها مادونه ولو كان لخرق طولاً يدخل فيه ثلث اصابع ان ادخلت
لكن لا يبدل ومنه هذا المقدار جاز المقدار المسح ولو كان مضمواً لكن
ينبغي اذا مشى ويظهر منه هذا المقدار لا يجوز فقل من ان ما ينضم من الغسل
وخبره مستوفى اسفل الكعب ان كان يستر الكعب خطاً او خوة يستره
اللبس بحيث لم يبد منه شيء او يستره المستوفى وان بدا كان كالحرف فيغير
المقدار المذكور ويجمع حروف كل حية الحية اي اذا كان على خيف واحد
حروف كثيرة تحت الساق ويبدل من كل واحد شيء قبل بحيث لو جمع الباء
يكون مقدار ثلث اصابع بنزع المسح ولو كان هذا المقدار في الحنن
جاز المسح وثبت مدة الستر ما مسح سافر قبل تمام يوم وليلة ويثبت ان اقام
قبلها ما ينع ان اقام بعد مجامعها اربع مسائل لانه اما ان يسافر اليه او يقيم
المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد مجامعها وقد ذكر في المتن ثلث منها ولم
يذكرها اذا سافر اليه بعد تمام يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو وجوب النزع
ويجوز على جيرة محدث ولا يثبت السقوط الا عند نزع المسح على الجيرة ان اصر
جاز تركه وان لم يصر فقد اختلفت الروايات عن ابي حنيفة في جواز تركه والمأثور
حكمة انه لا يجوز تركه لا يثبت كون الجيرة مستدرة على طهارة وانما يجوز المسح

هذا هو الوجه الثامن في بيان ما يجب من مسح في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له مسح ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه مسح شيء من ذلك...
وهذا هو الوجه التاسع في بيان ما يجب من تيمم في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له تيمم ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه تيمم شيء من ذلك...

هذا هو الوجه العاشر في بيان ما يجب من مسح في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له مسح ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه مسح شيء من ذلك...
وهذا هو الوجه الحادي عشر في بيان ما يجب من مسح في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له مسح ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه مسح شيء من ذلك...

هذا هو الوجه الثاني عشر في بيان ما يجب من مسح في الجنابة...
فإن كان المني قد خرج من الرجل فوجب له مسح ما بين السرة إلى القدمين...
وإن لم يخرج منه شيء لم يلزمه مسح شيء من ذلك...

على الجيرة اذا لم يقدر على مسح ذلك الموضع كما لا يقدر على غسله بان كان الماء بصره
او كان الجيرة مشدودة فغير جازما اذا كان قادرا على مسح الجيرة ولا يجوز مسح الجيرة
واذا كان في اعصابه شقاق فان عجزه عن غسله يلزمه امر الماء عليه فان عجز عنه
يلزمه المسح ان عجز عنه يغسل ما حوله ويذكره وان كان الشقاق في يده وعجز
عن الوضوء استعان بالغير ليوصله فان لم يستعن وبتم جاز خلافا لما اذا
وضع الدواء على شقاق الرجل امر الماء فوق الدواء فاذا امر الماء ثم سقط
الدواء ان كان السقوط عن يده غسل الموضع والا فلا واذا قصد وضع
خرقة وشد العصابة فعند بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الخرقه وعند
البعض ان امكنه شد العصابة بلا عانة احد لا يجوز عليها المسح وان لم يكن
ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها بغير الجراحة جاز
المسح عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقه جاوزت موضع الخرقه وان كانت
حل العصابة لا يبرئ من موضع الجراحة بصر يجلها ويغسل ما تحتها
الى موضع الجراحة ثم يندوها ويسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز
مسح عصابة المقصود واما الموضع الظاهر من المجدن ما بين العقدتين
من العصابة فالاصح انه يكفي فيه المسح اذ لو غسل يمشي العصابة فرعا ينفذ اليه
الى موضع المقصود وينتظر الاستعانة في مسح الجيرة والعصابة في رواية
الحسن ع في حنفية وهو المذكور في الاسرار وعند البعض يكفي الاكثر واذا
مسح ثم نزعها ثم اعاد فعله ان يعيد المسح فان لم يعدا جزءه واذا سقطت
عنها فبذلها بالخرق فالاصح اعاد المسح فان لم يعدا جزءه ولا ينتظر
ثلاث مسح الجاير بل يكفي مرة واحدة هو الاصح وجبان يعلم ان مسح الجيرة بان
مسح الخلف في انه يجوز على حدث ولا يقدر له مدة واذا سقطت لاعتى بوجه لا يبطل

ان مسح الجيرة
بغير مسح الجيرة
لا يبرئ من موضع الجراحة

قوله وفي المعبر والمعدة وعكس بين الحال يعني ان كان الزوج
هو من يجبت ثاكل في بيته الحلاوي والسوى والوان الاطعمة وانواعها
وهي مصرة بحيث ثاكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه ان يطعمها ما
يكل بنفسه ولانما كانت ثاكل في بيتها بل الواجب عليه ما بين ذلك كان
يطعمها خبز البر ولونا اولوين من الاطعمة ولو كانت موسرة وهو معسر
يفرض لها فوق ما يفرض لو كانت مصرة فيقال له اطعمها خبز البر
ولونا اولوين احب قول من لم يظا لا يقال هذا
منقوض بالقرناء والرتقاء ونحوها فان المقصود بالكاح قات
لاننا نقول لا يفرض عندهم دواعي الوطى بان يجامعوا تفخيذا وغيره
مخرجين من قوله لو نطاء بخلاف الصغيرة فان المراد بها ههنا التي لا تفصل
لدواعيه لكونها غير مشتركة قالوا حتى لو كانت الصغيرة مشتركة
بحيث يمكن جماعها فيفادون الفرج بحجب لها النفقة هذا زبد مله
الاكمالية والدرية احب جليي قوله اي غير الائم والجمدة يعني
اذا كانت الصغيرة عند الاحقات او الخالات او العوات فانها تركت عندهن
حتى تستبرأ على رواية القدوري وختمت تفني عن المعين في اكل الطعام
وليس اللبس على رواية الجامع الصغير ثم يدفع الى اقرب العصبات
من ذكور المحارم لانهما وان احتاجت الى تعلم اقامت النساء كالطبخ
والغسل لكن هذا التعليم لا يفي من استخدامهما وليس لغير الائم والجمدة
ولاية ذلك هذا زبد مله في الاكمالية احب قوله ولو هي في بيت ابيها
بهذا ظاهر الرواية ان لها النفقة بعد صحة العقد وان لم ينتقل الى بيت الزوج
قال بعض المتأخرين لا نفقة قبل الزفاف وقبل امتنع من النفقة بحق
الاستيفاء المرفقة بالنفقة وان امتنعت بغير حق بان اوجج مهرها
او كان مؤجلا او هبة فلا نفقة لها

مقاسح

في العشرة الأولى...
في العشرة الثانية...
في العشرة الثالثة...
في العشرة الرابعة...
في العشرة الخامسة...
في العشرة السادسة...
في العشرة السابعة...
في العشرة الثامنة...
في العشرة التاسعة...
في العشرة العاشرة...

إذا وضعت أول الليل حين أصبحت ذات عليه ان الدم فلا يثبت حكم الحيض
ولحيض إذا وضعت وذاث عليه البياض حين أصبحت حكم بطهارتها من حيض
وصفت والطهر المختل أي بين الدمين في مدة أي في مدة الحيض وما واث
من لوي فيها أي في المدة سواء بياض حيض فقول والطهر مبتداء وما واث
عطف عليه وحيض فيه وأعلم ان الطهر الذي يكون أقل من خمسة عشر ايام
بين الدمين فان كان أقل من ثلثة ايام لا ينفصل بينهما بل هو كالدمن المتوالي اجاماً
وان كان ثلثة ايام او اكثر ففقدان يوسف وهو قول الخبيفة آخر لا ينفصل
بينهما وان كان اكثر من عشرة ايام يجوز بدلية الحيض وختمه بالطهر على هذا
المقول فقط وقد ذكر ان الفتوى على هذا تبين على الحق والمستقى وفي
رواية محمد بن عيسى لا ينفصل ان اجاز الدم بطريقه في عشرة ايام او قل وفي رواية
ابن المبارك عند شير طمع ذلك كون الدمين مضابا وعند محمد بن شير طمع
مع هذا كون الطهر مساو للدمين او اقل ثم اذا صار دما بعده فان
وجد في عشرة ايام طهر اخر يغلب الدمين المحيطن به لكن يصير
مغلوبا ان عد ذلك الدم لحيضاً فانه بعد ذلك حتى يجعل الطهر الاخر
حيضاً ايضا الا في قول اني شير طمع لا فرق بين كون ثلثة ايام او اكثر ففقدان
مطلقاً هذه ستة افعال وقد ذكر ان كثير من المتقدمين والمتأخرين اختلفوا
بقول محمد بن يوسف متلابع هذه الاقوال مبتداء ذات يوماد ما واث
عشر ايام يوماد ما واث ثمانية يوماد ما واث سبعة يومين وثلاثة يوماد وثلاثة
يوماد ويومين يوماد ما واث خمسة واربعون يوماد في رواية اني
بوسط العشرة الاولى والعشرة التي هي حيض وفي رواية محمد بن العشرة
بعدها ثمانية عشر وفي رواية ابن المبارك العشرة بعدها ثمانية عشر

في العشرة الأولى...
في العشرة الثانية...
في العشرة الثالثة...
في العشرة الرابعة...
في العشرة الخامسة...
في العشرة السادسة...
في العشرة السابعة...
في العشرة الثامنة...
في العشرة التاسعة...
في العشرة العاشرة...

في العشرة الأولى...
في العشرة الثانية...
في العشرة الثالثة...
في العشرة الرابعة...
في العشرة الخامسة...
في العشرة السادسة...
في العشرة السابعة...
في العشرة الثامنة...
في العشرة التاسعة...
في العشرة العاشرة...

بوناية وعند محمد بن العشرة بعد طهر بوسعة وعندي شهر من السنة الاولى
الا في منها وعند الحسن الاربعه الاخيرة وما سوى ذلك استخاضه في كل صورة
يكون الطهر المتأخر فاصلا في هذه الاقوال أي يوسف فان كان اجاز الدمين
نضابا كان حيضاً وان كان كل منهما مضابا فالاول حيض وان لم يكن ثلثي منه
نضابا فالحق استخاضه وانما استثنى قول يوسف لان هذا لا يثبت على قوله
وأعلم ان اللون الحيض الحمر والسواد منها حيض اجاماً فكذلك الصفرة النسيجه
في الاصغر والخضرة والصفرة الضعيفة والكدر والقرينة عندنا وفي ما بينهما
ان الكدر يفرج في البياض والقرينة الى السواد وانما قدم مسألة الطهر على
الطهر المختل على اللون الحيض لانها متعلقة بمدة الحيض فالحق اياماً ذكره الا لو ان
ثم بعد ذلك شرع في احكام الحيض فقال يمنع الصلوة والصوم ويقضي هو
لا يبيح الصلوة للصوم لا الصلوة ثبنا على ان الحيض يمنع وجوباً لصلوة وصحة
اداءها لكن لا يمنع وجوباً للصوم فففس وجوبه ثابتة بل يمنع صحة ادائه
فوجب القضاء او الطهر في المعتبر عندنا اخر الوقت فاذا احاضت في اخر
الوقت وجوب القضاء يثبت على وجوب الاداء في الاحكام فكيف خلف هذا الحكم ههنا اجيب بان
الوقت سقطت وان ظهرت في اخر الوقت وجبت فاذا كانت طهارتها العشرة
وجبت الصلوة وان كان الباقي من الوقت حياً وان كانت لاقل منها فان
كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع العسل والخمرية وجبت والا فوقت
الصلوة يجب طهرتها من مدة الحيض والمضابة اذا احاضت في النهار فان كانت
في اخره بطل صومها فيجب قضاءه وان كان صوما واجبا وان كان نقلاً لا
يخلاف صلوة النفل اذا احاضت في ظاهرها وان ظهرت في النهار ولم تاكل
مثلاً لا يبيح صوم هذا اليوم لكن يجب عليها الاسك وان ظهرت في الليل
لعشرة ايام يصوم هذا اليوم وان كان الباقي من الليل حياً وان ظهرت

في العشرة الأولى...
في العشرة الثانية...
في العشرة الثالثة...
في العشرة الرابعة...
في العشرة الخامسة...
في العشرة السادسة...
في العشرة السابعة...
في العشرة الثامنة...
في العشرة التاسعة...
في العشرة العاشرة...

هو الذي عليه وقال
يعقوب بن هو الكرمي قال
فان الحسد في المصنف
والكذب في العالم
منه قال يعقوب بن
هو الجليلي المشرك
يعقوب بن هو الكرمي قال
فان الحسد في المصنف
والكذب في العالم

[illegible]

والمعظم الدم و من عادتها ان تترك الدم في الرحم
حتى يعلو عاذا وان اغسلت لان الدم في الرحم
عالم فان الاضطرار في الاضباب هو كذا

منه الى الله تعالى
والله اعلم
بما
في
الغيب

اشارة الى ان هذا الكتاب قد تم طبعه في دار المطبعات في القاهرة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فقطه محمدی از نایب السلطنه

المشقة وتسمى عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وتسمى في مركزها
مقياس قائم بان يكون بعد ذلك من خط الدائرة مساويا
والقائمة بعد ذلك ربع قطر الدائرة فواس تلك في اولى النهار خارج عن
الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فيضع علامة على مدخل
الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزيد الى ان
ينتهي في محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضع علامة
على خارج الظل فنصف النورس التي بين مدخل الظل وخروجه وتسمى خطا
مستقيما من منتصف النورس الى مركز الدائرة يخرج الى الطرف الآخر من المحيط
فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف
النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من
هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واخره اذا صار ظل
المقياس مثلي المقياس سوي في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار
ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يظل مثلي المقياس وربعه هذا في رتبة
الحس اقل حقيقة وفي رواية اخرى عنه وهو قول اني يوسف ومحمد والشافعي
اذا صار ظل كل شيء مثله سوي في الزوال والظهر منه الى غير ذلك فوقت العصر
من آخر وقت الظهر على التوازي الى ان يغيب الشمس والمغرب منه الى غيب الشمس
وهو طوله عندهما وبه بقي وعندنا حقيقة السقف البياض والعتاء منه وللوقت
فان بعد العشاء الى الغداة اي العشاء والوقت ويسحب الى البيت فيستريح حيث
يمكن ثم يترك اربعين اية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوءه قال عليه السلام
استروا بالخير فانه اعظم للاجر والتاجر الظلم الصغير في بيع البخاري ابرو وبالصلوة
فان شدة الاجر في جهنم وللصالح في الجنة في ذلك الليل وللوتر في آخر

المشقة وتسمى عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وتسمى في مركزها
مقياس قائم بان يكون بعد ذلك من خط الدائرة مساويا
والقائمة بعد ذلك ربع قطر الدائرة فواس تلك في اولى النهار خارج عن
الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فيضع علامة على مدخل
الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزيد الى ان
ينتهي في محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضع علامة
على خارج الظل فنصف النورس التي بين مدخل الظل وخروجه وتسمى خطا
مستقيما من منتصف النورس الى مركز الدائرة يخرج الى الطرف الآخر من المحيط
فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف
النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من
هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واخره اذا صار ظل
المقياس مثلي المقياس سوي في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار
ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يظل مثلي المقياس وربعه هذا في رتبة
الحس اقل حقيقة وفي رواية اخرى عنه وهو قول اني يوسف ومحمد والشافعي
اذا صار ظل كل شيء مثله سوي في الزوال والظهر منه الى غير ذلك فوقت العصر
من آخر وقت الظهر على التوازي الى ان يغيب الشمس والمغرب منه الى غيب الشمس
وهو طوله عندهما وبه بقي وعندنا حقيقة السقف البياض والعتاء منه وللوقت
فان بعد العشاء الى الغداة اي العشاء والوقت ويسحب الى البيت فيستريح حيث
يمكن ثم يترك اربعين اية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوءه قال عليه السلام
استروا بالخير فانه اعظم للاجر والتاجر الظلم الصغير في بيع البخاري ابرو وبالصلوة
فان شدة الاجر في جهنم وللصالح في الجنة في ذلك الليل وللوتر في آخر

المشقة وتسمى عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وتسمى في مركزها
مقياس قائم بان يكون بعد ذلك من خط الدائرة مساويا
والقائمة بعد ذلك ربع قطر الدائرة فواس تلك في اولى النهار خارج عن
الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فيضع علامة على مدخل
الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزيد الى ان
ينتهي في محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضع علامة
على خارج الظل فنصف النورس التي بين مدخل الظل وخروجه وتسمى خطا
مستقيما من منتصف النورس الى مركز الدائرة يخرج الى الطرف الآخر من المحيط
فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف
النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من
هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واخره اذا صار ظل
المقياس مثلي المقياس سوي في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار
ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يظل مثلي المقياس وربعه هذا في رتبة
الحس اقل حقيقة وفي رواية اخرى عنه وهو قول اني يوسف ومحمد والشافعي
اذا صار ظل كل شيء مثله سوي في الزوال والظهر منه الى غير ذلك فوقت العصر
من آخر وقت الظهر على التوازي الى ان يغيب الشمس والمغرب منه الى غيب الشمس
وهو طوله عندهما وبه بقي وعندنا حقيقة السقف البياض والعتاء منه وللوقت
فان بعد العشاء الى الغداة اي العشاء والوقت ويسحب الى البيت فيستريح حيث
يمكن ثم يترك اربعين اية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوءه قال عليه السلام
استروا بالخير فانه اعظم للاجر والتاجر الظلم الصغير في بيع البخاري ابرو وبالصلوة
فان شدة الاجر في جهنم وللصالح في الجنة في ذلك الليل وللوتر في آخر

المشقة وتسمى عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وتسمى في مركزها
مقياس قائم بان يكون بعد ذلك من خط الدائرة مساويا
والقائمة بعد ذلك ربع قطر الدائرة فواس تلك في اولى النهار خارج عن
الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فيضع علامة على مدخل
الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزيد الى ان
ينتهي في محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضع علامة
على خارج الظل فنصف النورس التي بين مدخل الظل وخروجه وتسمى خطا
مستقيما من منتصف النورس الى مركز الدائرة يخرج الى الطرف الآخر من المحيط
فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف
النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من
هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واخره اذا صار ظل
المقياس مثلي المقياس سوي في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار
ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يظل مثلي المقياس وربعه هذا في رتبة
الحس اقل حقيقة وفي رواية اخرى عنه وهو قول اني يوسف ومحمد والشافعي
اذا صار ظل كل شيء مثله سوي في الزوال والظهر منه الى غير ذلك فوقت العصر
من آخر وقت الظهر على التوازي الى ان يغيب الشمس والمغرب منه الى غيب الشمس
وهو طوله عندهما وبه بقي وعندنا حقيقة السقف البياض والعتاء منه وللوقت
فان بعد العشاء الى الغداة اي العشاء والوقت ويسحب الى البيت فيستريح حيث
يمكن ثم يترك اربعين اية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوءه قال عليه السلام
استروا بالخير فانه اعظم للاجر والتاجر الظلم الصغير في بيع البخاري ابرو وبالصلوة
فان شدة الاجر في جهنم وللصالح في الجنة في ذلك الليل وللوتر في آخر

فولان الحزب المعان للمادة سب لوجوب
العتة ان سب وصبر الصلوة او فاته ان لم يكن ان يكون الوقت
كله سبب الا انه لو كان كل سبب لوقع الاداء لكان لوجوب تقدم
السبب جميع اجزائه على السبب فلو كان اداءه وليس كذلك
يدل على قدر معين منه كالربع والنصف وغيرها فوجب ان
يحمل بعض منه سببا واحدا فيحصل لذلك الحزب الذي لا يخفى ان
يؤجل الحزب السابق لغيره ما يراه اولى
فان اتصل به الاداء تعين الحصول
المقصود وهو الاداء وان لم يحصل
فان اتصل به الاداء تعين الحصول
المقصود وهو الاداء وان لم يحصل

الي اخره ان وقت بالانبياء محب والتعجيل نظر الشتاء والمغرب ويوم
غير يعجل العصر والعشاء ويؤخر غيرهما ولا يجوز صلوة وسجدة تلاوة
وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وفيها الا عصر يومه فقد ذكر
كتاب اصول الفقه ان الحزب المعان للمادة سب لوجوب الصلوة واخر
وقت العصر وقت نافذ اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب تأجيلها فاذا
اداء كما وجب فاذا اعترض الفساد بالغروب لا يتسدد وفي العجى كل وقته
وقت كامل لان الشمس لا تقبل قبل الطلوع فوجب كمالا فاذا اعترض
الفساد بالطلوع بقصد لانه لم يؤددها كما وجب فان هذا يعجل
في بعض النسخ هو قوله عدم من اذكر ركعتين العجى قبل الطلوع فقد
ادرك العجى من آخر ركعة من العصر قبل المغرب فقد ذكر لبعض
قلت لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين المتن الوارد على الصلوة
في الاوقات الثلاث رجعا الى القياس كما هو حكم التعارض اذ القياس
رجح هذا الحديث في صلوة العصر وحديث المتن في صلوة العجى واما سائر
الصلوات فلا يجوز في الاوقات الثلاث حديث المتن اذ لا معارض
لحديث المتن فيها وكذا الفعل اذا خرج الامام خطبة الجمعة وبعد الصبح
الاستسقاء وبعد اداء العجى اداء المغرب وصح التوازي وصلوة الجنازة
وسجدة التلاوة في حديث اي بعد الصبح وبعد اداء العجى اداء
المغرب لكنها بكرة في الاول وهو ما اذا خرج الامام الخطبة ولا يجمع فوصات
في وقت بلائح وفيه خلاف الشافعي ومن لم يركع في وقت عصر او عشاء صلواتها
فقط من ظهر في وقت عصر او عشاء صلواتها فطلقا للشافعي فان عنده
من ظهر في وقت العصر صلوات الظلم ايضا ومن ظهر في وقت العشاء فصلت العجى

المشقة وتسمى عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وتسمى في مركزها
مقياس قائم بان يكون بعد ذلك من خط الدائرة مساويا
والقائمة بعد ذلك ربع قطر الدائرة فواس تلك في اولى النهار خارج عن
الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فيضع علامة على مدخل
الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزيد الى ان
ينتهي في محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضع علامة
على خارج الظل فنصف النورس التي بين مدخل الظل وخروجه وتسمى خطا
مستقيما من منتصف النورس الى مركز الدائرة يخرج الى الطرف الآخر من المحيط
فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف
النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من
هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واخره اذا صار ظل
المقياس مثلي المقياس سوي في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار
ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يظل مثلي المقياس وربعه هذا في رتبة
الحس اقل حقيقة وفي رواية اخرى عنه وهو قول اني يوسف ومحمد والشافعي
اذا صار ظل كل شيء مثله سوي في الزوال والظهر منه الى غير ذلك فوقت العصر
من آخر وقت الظهر على التوازي الى ان يغيب الشمس والمغرب منه الى غيب الشمس
وهو طوله عندهما وبه بقي وعندنا حقيقة السقف البياض والعتاء منه وللوقت
فان بعد العشاء الى الغداة اي العشاء والوقت ويسحب الى البيت فيستريح حيث
يمكن ثم يترك اربعين اية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوءه قال عليه السلام
استروا بالخير فانه اعظم للاجر والتاجر الظلم الصغير في بيع البخاري ابرو وبالصلوة
فان شدة الاجر في جهنم وللصالح في الجنة في ذلك الليل وللوتر في آخر

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

أبصاراً فان وقت الظهر والعصر عند كوف واحد وكذا وقت المغرب والعشاء
وهذا يجوز لجمع عند في السفر وفيها هل فرض في آخر وقتها بغيره لا من حيث
فيمضي إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الاقل
التي يجب عليها قضاء صلوة ذلك الوقت خلافاً للزمن ومن خاصت في آخر الوقت
لا يجب عليها قضاء صلوة ذلك الوقت خلافاً للشاغي **باب الاذان**
هو سنة الغرائض يجب في وقتها بسنة الغرائض للحسن والجمعة وليس
بسنة في التوافل فتكون وقتها احترازاً عن الاذان قبل الوقت وعن الاذان
بعد الوقت لاجل الاداء فاما الاذان بعد الوقت للمقضاء فهو موقوف ايضا
ولا بد من الاذان في وقت القضاء ولا يتركه بعد وقت الاداء لانه
ليس بلاء بل للمقضاء في وقتها قاله فليصلها اذا ذكرها فان ذلك
وقتها وعز في يوسف والشاغي بها يجوز في النصف الاخير من الليل بعد
لواذن قبله ويؤذن على الاوقات لئلا التواب الى التواب الذي
وعد الله من مستعمل القبلة واصفاه في اذنيه ويترسل فيه اي يتمهل
بلاطى ويرجع الى في القراءة طرب وتر ما وجد من الحجاب الاعلى فلا ينقص
شياء حرره ولا يزيد في اثنائه حرراً وكذا لا يزيد ولا ينقص من كليات
لحروف كالحركات والسكنات والمدات ويمر ذلك بخطين الصوت فاما مجرد
تحسين الصوت بلا تغيير لفظه فانه حسن والرجوع في الشهادتين ان ينقص بها
ثم يرفع الصوت بها ويحول وجهه الى القبلة يميناً ويسيراً ويستدير في صوته
ان لم يكن التحول مع الثبات في مكانه المراد ان كان الميمنة بحيث لو حول
وجهه مع ثبات قدمه لاختل الاعلام في يستدير فيها فيخرج راسه من الكوفة
التي ويقول حتى على الصلوة ثم يذهب الى الكوفة اليسرى ويخرج راسه ويقول

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

ويقول حتى على الفلاح ويقول بعد فلاح الشجر الصلوة حين النوم مرتين
والاقامة مثله خلافاً للشاغي فان عنده الاقامة فلا بد من الاقامة
لكن يحذفها ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يكلم فيها اي
لا يكلم فيها اي لا يكلم في اثناء الاذان ولا في اثناء الاقامة ولا يستعمل فيها
تثبيت الصلوة كلها الشوب هو الاعلام بعد الاعلام ويجلس فيها الا في الموضع
ويؤذن في الغائبة ويعيم اذا صلى فائبة واحدة وكذا الا في الغوات اي اذا
قوات كثيرة وكل من البواني ياء في ياءها او ياء جازا في المحب وكذا اقامته
ولم يعاد او كونه اذان الحب واقامة ولا يعاد في بل هو لانه يفتتح تكرار
الاقامة لانها الاعلام الخاص فيكي الواحدة والاذان الاعلام العائدين
فيحمل سماع البعض دون البعض فتكرره مفيداً اذان المراء والمجنون
والسكران اي يكن ويستحب اعادة ويأتم بها المسافر والمصل في المسجد
جماعة او في بيته فيصرو كونه تركها الا في الثلاث اي كونه تركها اي ترك
كل واحد منها للمسافر والمصل في المسجد جماعة فاما ترك واحد منها فانه
يذكره فنقول اما المصل في المسجد جماعة فيكره له ترك واحد منها واما الشا
فيجوز له الاكتفاء بالاقامة والمصل في بيته فيجوز له ترك كلاهما فيجوز
لعقل ابن مسعود اذان لي يكفينا وهذا اذان واقتم في مسجد حبي
واقام في الغري فان كان فيها مسجد فيه اذان واقامة حكم المصل فيها كما
والمصل في بيته يكفينا اذان المسجد واقامة وان لم يكن فيها مسجد كذا
من يصل في بيته حكمه حكم المسافر ويقوم الامام والقوم عند حي على الصلوة
الصلوة ويشرح عند قد قامت الصلوة **باب شروط الصلوة** هي المبرور
المصل من حديث وخبر الحديث العجاسة للحكمة ولطخت العجاسة الحقيقة وتو

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

هذا هو الوقت الذي يجب فيه الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها
وإذا كان في وقت الصلاة
فلا بد من الصلاة في وقتها

عليه السلام
في الاذنين
الحق
بأن المروءة ما
عليه السلام

22

فتناسد كى انوار ال د صهها
وفي بعد احدى واما وقع الركوع بعد

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

بلا اعتماد على الارض ولا قعود فيه خلافاً للشافعي ومشيئة طائفة لا يستريحون والركعة
الثانية كالاولى لكن لا تشاء ولا تقود ولا تقع يد فيها وادائها افضل من ركعة
الشريفة وجلس عليها ناصباً يناء موجبات اصابع رجليه نحو القبلة واجتنب
يدنه على فخذه موجبات نحو القبلة مستبوط وفيه خلاف للشافعي فان عسده
ان يبعد لظفر والنبض وتخلق الوسطى والابهام ويثير بالسبابة عند الملتصق بالثريا
ديان ومثل هذا جاء من علماء بنياننا ويشهد كائن مسعود ولا يرد عليه
في القعدة الاولى وبنياننا بعد الاولين الفاحشة فقط وهي افضل وان
سبح او سكت جاور ويقول كالاولى خلافاً للشافعي فان السنة عند في
التهجد الثاني التوركوه هنيهة جلوس المرأة في الصلوة ومن عمن والتهجد
جلوس على الشريفة الشريفة حرجة رجليه من الجانب الايمن فيما ياتي في التهجدين
ويشهد ويصل على النبي ومن يدعوا بنية القرآن او الماء يترك من الدعاء كلام
الناس ثم يسلم عن يمينه بنية الشريفة والملك ثم عيساره كذلك والمؤمن ينوي
امامه في جانبه وفيه ما ان خاضه والامام يركع اي ينوي الامام بالقبلي
وعند البعض الامام لا ينوي لانه يشهد في اليوم والامام في اليوم والامام في اليوم
وعند البعض الامام ينوي بالشامية الاولى والمشهد الملك فقط
بشر الامام في الجمعة والعبد في الحج والادبي لغتاني اداء وضوء لا عيب
والشهد حيزان ادى وحافت حثان فني وادي الجبر اشاع غير وادي
الحافنة اشاع نفسه هو المصحح احتراز عما قيل ان ادي الجبر اشاع
نفسه واذن الحافنة تضعف الحروف وكذا كل ما يتعلق بالنطق والهاء
والاستثناء وغيرها اي ادي الحافنة في هذه الاشياء اشاع نفسه حتى
لو طلق واعتدلت حيث صح الحروف لكن لا يسمع لا يقع ولو طلق جهرا ووصل به

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

كالطلاق

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

به انشاء الله مع بحيث لم يسمع نفسه نفع الطلاق ولم يصح الاستثناء فان نوى سورة
اولى العناء فراهها بعد فاحشة اخرى يبيد ويحذر بها ان ام ولو ترك فاحشها لم يبيد
لانه يقرأ الفاحشة في الاخر بين فلو قضى فيها فاحشة الاولى يترك تكرار الفاحشة
في الركعة الواحدة وذا غير مشروع ففرض القراءة الثانية والمكتبي بها مسي
لمترك الواجب وسننها في السجدة الفاحشة واي سورة شاء ولا مند نحو
البروج واشتقت في الحرف استحوطوا لحوال المنفصل في العجز والظهر واساط
في العجز والعناء وفصاره في المغرب ومن الحجاب طوان الي البروج وسننها
اوساط الي لم يكن ومنها قصار الي الاخر وفي الضرورة بقدر الحال وكرة ثبت
سورة لصلوة اي تعيين سورة لصلوة تحب لا يقرأ فيها الا تلك السورة ولا يقرأ
المؤمن بل يسمع ويسكت فالاستغ واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
وقال عدم اذا كبر الامام فكبروا واذا قرأوا فانصتوا وقال عدم من كان اماما
فقرأه الامام قراءة له وقال عدم مالي انا نزع في القرآن وسكوت الامام ليقراء
المؤمن قلب الموضع فان قرأ امامة آية توعيب او ترهيب وخطب وصحا
على الشيء عم الا اذا قرأ قوله صلوا عليه فيصلي من الجماعة سنة مؤكدة وهو
قريب من الواجب والاوي بالامامه الا علم بالسنة ثم الاقرأة ثم الاورع
ثم الاسن فان ام عبدا واعرافي او فاسقا ومبتدع او اعلى وولد زني
كوه جماعة النساء وحدهن ويقف الامام وسطحين لو فعلن لفظ الاسام
ينوي فيه المذكر والمؤنث فلهذا لم يدخل ناء التاء حيث فيه وكصور الشابة
كل جماعة والتعجب والظفر والعص لا الباقية ويتبدى المتوضي باليتم لان النعم
طاهرة مطلقة عند عدم الماء والظنية في الشراب عند ناء التعاسل بالماسح
لان الحلف مانع عن سرية الحدث الي الرجل وما على الحلف بالمرح بالمسح والقائم بالقاء

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في البيت لا يشرع فيها الا اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة
او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة او اذا كان في البيت من يقرأ في الصلاة

[illegible][illegible]

اذا قُضِيَ بالامام محاذية لرجل لا يصح اقتداءها الا ان ينوي الامام امامتها
اما اذا لم يقصد محاذية هل يشترط بين الامام فغيره وايتان صلى الله عليه وآله
وايضا واستخلف في الامر بين ابيهما فقد كمل ايتان قاريا وايتان قد
صلوة الحكم اما صلوة القاري فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة
الاتبين فلانها لا تدعى الجماعة وجب ان يقيد بالقاري ليكون قرائة
قراءة كراهية ترك القراءة التقدمة به مع القدرة عليها ولو استخلف القاري
في الامر بين ابيهما فقد كمل خلافا للرخصة فان فرض القراءة قد اتي في
الاولين فلانها تجب القراءة في جميع الصلوات تحقيا وتقديرا ولم يوجد
باب الحديث في الصلوة مصل سبعة حدثت بوضاء وانما خلافا للشافعي
ولو بعد الترتيب خلافا له فانها اذا فقدت ركنها لم تكن صلوة وعند
الحنفية لا تنال المخرج بضعه فرض عنده والاستئناف افضل لما ذكره حكما
اجماليا من اجماع المصلين فضل حكم كل واحد من الامام والمفرد والمقتد
وقال الامام محمد بن ابي حنيفة هذا تغيير لا يستلزم في يوضاء وتيمم
او يعود ان شاء الله حيث يوضاء وان شاء يعود الى المكان الاول وانما
خلافه في الاول قلنا المصلي في الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فينبيل
لي ايتها شاء كالمفرد ان شاء الله حيث يوضاء وان شاء الله ان فرغ امامه بصل
بقوله ويتم بعوده والضمير في اقامته يرجع الى الامام وامامه هو الذي
استخلفه فان الخليفة امام للامام الاول والمقوم والاعاد ان لم يفرغ
امامه وهو الخليفة بعود الامام وبين خلف الخليفة وكذا المقتدي اي
ان فرغ المصلي بتم بعوده وان لم يفرغ بعود وتوجع او اتي عليه
واحتلم اي نام في صلوة فوما لا ينقض وضوءه فاحتلم وتره واحذف

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

واحد حدثت او اصابه بول كثير او سبغ فسا لا وطن لانه احد
فخرج من المسجد وجاوز الصفوف خارجا ثم بطلت ولو لم يخرج
ولم يجاوز بني اعلم ان هذه الحوادث حوادث نادرة لوجود فلم يكن
في معنى ما ورد به النص وهو قوله عم من فاء او عطف في صلوة فليتم
وليست وضاء وليس على صلوة مالم يكلم ولو احدثت بعد الترتيب وعمل
ما ينالها من لوجود الزوج بضعه ويصلها بعد اي بعد الترتيب
عند ان حنفية رواية المنيح الماء ونزع الماسح حقه يعمل شيئا قال يعمل
يسبوا لانه لو عمل هناك عملا كثيرا بصلوة وصحة مائة مسحة ونظم الاماني
سورة ويصل العاري ثوبا وقدره الموي على الاركان وينت كفاية اي
لصاحب الترتيب ونقد القاري ايتا وطلع ذكاه في الحجر ودخول
وقت العصر للمعة وزوال عذر المعذور وسقوط الحيرة عن بره خلافا
في هذه المسائل الا اني عثرته بين ابي حنيفة وصاحبه مبني على المخرج
بجسده فرض عنده لا عندهما وكذا منه الامام وحديثه عند صلوة المنيح
اي يبطل بعد الترتيب صلوة المنيح لوقوعه في خلال صلوة الامام وعرفه
من المسجد اي ان يكلم الامام بعد الترتيب لا تبطل صلوة المنيح لان الكلام
كالمسح منه للصلوة امام حصر عن القراءة فاستخلف صح عند ابي حنيفة
خلافا لهما وهذا اذا لم يقراء قدر ما يجوز به المصوبة واما اذا قرأ
بقصد صلوة لان الاستخلاف عمل كثير فيجوز حالة الضرورة كقصد بصلوة
اي كقصد الامام مسبقا سواء احدث الامام او حصر فانه ينبغي ان يقدم
مذركا لا سبقا ومع ذلك ان قدم مسبقا صح بصلوة الامام او لا ويقدم
مذركا ليسلم بهم وجب انما بقراءة المتاني والاول لا عند فاعلم لا المقوم اي

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

لو صلوا
في غير المكان
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة
فانما هو كالمفرد
في كل صلاة

في موضع سجده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

اي يقوم الامام على الارض والمقوم على مكان والقيام خلف صف واحد فيه رتبة
وصورة اي صورة حيوان امامه او خلفه اي على احد جهتيه اذ في السقف
او معلقة فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يركع وصورة خاسية ورأسه
للكاسل او التهاون بها اي ليس المراد بالتهاون الاهانة فانها كثر بل المراد
قلة رعايتها وحافظتها حد ودعها لا للتدلل وفي ثياب البدلة وهي ما ليس
في البيت ولا يذهب بها الي الكبرياء وسمي جهته من التراب فيها والنظر الى السماء
والسجود على كور عامته وعدا الاي والتسبيح فيها وليس ثوب ذي صور والوطي
والبول والتقي فوق مسجد وعلق بابه لا يقتصر بالخص وما الذهب وقيامه
فيه ساجدا في طاعة وصلوته اي طهرا فاعيد تحت حياض ذي صور لا يسجد
عليها وصورة صغيرة لا تحت والمناظر ومثال غير حيوان وحيوان في رأسه
وقيل عرق او حية بها والبول فوق بيت فيه مسجد اي مكان اعيد للصلاة و
جعل له محراب وانما قلنا هذا لانه لم يعط له حكم المسجد **باب الوضوء والنوافل**
الوتر تلك ركعات وجبت هذا عندنا في حقة اما عندنا وعند الشافعي هو ستة
سلام اي بسلام واحد خلافا للشافعي ومن قبله ولوع الثالث خلافا للشافعي
فان القنوت عنده بعد الركوع بغير داعي به ثم يغتسل فيه ابد خلافا للشافعي
فان قنوت الوتر عنده في النصف الاخير من رمضان فقط دون غيره خلافا
للشافعي في النحر وفي كل ركعة منه الفاتحة وسورة وبيع الفاتحة بعد ركعة
الوتر لا القنوت في النحر بركعتين قايما اي ان قرأ الامام قنوت الوتر
بعد الركوع يتبعه المقتدي وان قنن الامام في النحر لا يتبع المقتدي بركعتين
والاصح انه يسكت قايما وسن قبل النحر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان
وقيل الظهر والجمعة وبعد هاتين ركعتين ثلثا او على ثلثيها والاربع افضل

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

المصلي على مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في
المسجد الكبير وفي الصلوة فقد بعض الشايع ان ترقى موضع السجود بانه والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده
له حكم موضع السجود فانه يركع بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان

[illegible]

وهو من الاقطر والى ان يفرغ من الماء
والله اعلم بالصواب

فما ذكرنا من تدارك نقصان الركن غير موجود منها على ان اصل الصلوة
 باطل عند محمد فعلم ان من السادسة صيانة نحو المظلم ان اكد في هذه المسئلة
 فلهذا لم يقل ان شاء وانما لا تنوبان عن سنة المظهر لان النبي عم واطب عليها بغيره
 متبادرا ومن اقتدي به فيها صلاحتها ولو افسد وضاعت لانه شرع فصلا
 وعند محمد بطلانها ولو افسد لا يفتي بان الايام لا تقضي فتقل ركعتي وسن
 فبعد لا يفتي بان سجود التوبة يقع في خلال الصلوة قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تقبل صلاة حتى يسجد ركعتين
 عنها موقوف فافصح الاقتداء به وبطلان التوبة وبغيره وضار بها بنية
 الاقامة ان سجود التوبة لا يفتي في المصلي الذي عليه سجدة التوبة ان يسجد في آخر
 صلوة قبل ان يسجد للتوبة يخرج عن الصلوة خروجا موقوفا فيصير ان
 ان يسجد للتوبة بعد ذلك سلام يحكم بانه لم يخرج عن الصلوة وان لم يسجد
 بل رخص الصلوة يحكم بانه قد كان خرج عنها حتى لو سلم ثم اقتدي به انسان
 ثم يسجد للتوبة يكون الاقتداء صحيحا بل رخص الصلوة لم يصح الاقتداء واذ
 سلم ثم قرع ثم يسجد يحكم ببطلان وضوءه اذ التوبة وجدت في خلال
 الصلوة ولو لم يسجد بل رخص يبطل وضوءه ولو سلم ثم نوى الاقامة ثم
 يسجد للتوبة صار هذا الركن اربعا لان نيته الاقامة كانت في خلال الصلوة
 ولو لم يسجد بل رخص يبطل بطلان نيته الاقامة وجدت بعد الصلوة
 ثم يسجد للتوبة القطع بطل نيته حتى يكون خيرا منه باقية كما مر في آخره ان
 صلى استأنف وان كانا ماعلم على طه لانه اكثر كان في الاستئناف خرج
 فان لم يقبل احدا لقل وقد في كل موضع طه اخر صلوة يعني ان شك ان صلى
 ثلاث ركعات او اربع ركعات ولم يقبل على طه احدهما اخذ بالاقلي وهو

ان كان في الصلاة ركعتان او اربع ركعات ولم يقبل على طه احدهما اخذ بالاقلي وهو
 ان كان في الصلاة ركعتان او اربع ركعات ولم يقبل على طه احدهما اخذ بالاقلي وهو
 ان كان في الصلاة ركعتان او اربع ركعات ولم يقبل على طه احدهما اخذ بالاقلي وهو

وهو الغلات لكن يفتي بصلي ركعة اخرى وانما يفتي لانه يمكن ان يكون
 اخصلوه والمفعدة الاجرة فرض وقوله طه اخر صلوة ليس المراد بالطن
 رجاء احد الطرفين لان الموضع انه لم يقبل احد الطرفين على الآخر **باب**
صلوة الركن ان تعد ركعات الصلوة لم يرض حدث قبل الصلوة او فيها صلى
 قاعدا بركعة وسجدة وان تعد ركعات الركوع والسجود او هي بركعة
 قاعدا وجعل سجودا خفص من ركوعه ولا يرفع اليه شي للسجود
 ان تعد ركعات او هي سلقا ورجلا الى القبلة او مضطجعا ووجهه
 اليها والاول اولى وان تعد ركعات اجزى ولا يرفع اليه شي وحاجبه وكذا
 وتعد الركوع والسجود لا القيام فتعد واوي وهو افضل من الالياء فاي
 لان المقود اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التقويم ويوم صح
 في الصلوة استغاثت اي ابتداء وقاعد بركعة وسجدة وصح وباني قايما صلى
 قاعدا في فلك جابر بلا عذر رخص وقام الموطا لا لا بعد ركن او ان لم عليه يوما
 وليكة فقي ما فات وان زاد ساعة لا هذا عندنا حيفة والي يوسف
 واما عند محمد فالمعبر الاوقات اي السجدة وقت ست صلوات سقطت
 وقوله وان زاد ساعة اي زمانا لا ما تقاربه المحجوب وعبارة المحض هكذا
 وان تعد رابع القيام او هي بركعة قاعدا ان قدر لا معه فواجب
 وجعل سجودا خفص من ركوعه ولا يرفع اليه شي للسجود والافضل جنبه متوجها
 او ظهره كذا وذا اولى والالياء بالراس فان تعد ركعات وموضع الي اخرات
 تعد الركوع والسجود مع القيام او هي قاعدا ان قدر على المقود لا معه
 اي لامع القيام وان تعد الركوع والسجود لا القيام فالقيام فالالياء قاعدا
 احب وقوله والافضل جنبه اي ان لم يقد على المقود او هي على جنبه متوجها الي

ان كان في الصلاة ركعتان او اربع ركعات ولم يقبل على طه احدهما اخذ بالاقلي وهو

ان كان في الصلاة ركعتان او اربع ركعات ولم يقبل على طه احدهما اخذ بالاقلي وهو

ان كان في الصلاة ركعتان او اربع ركعات ولم يقبل على طه احدهما اخذ بالاقلي وهو

الجليلة او على ظهره متوجهاً بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله لا يامع
منه او بالراس جهة **باب سجدة التلاوة** هو سجدة بين كبيرين بشرط
الصلوة يبارع بدو تشهد وسلام وكثيراً ما سجدة السجود وجب على من تلاه من
اربع عشرة التي في آخر الاعراف والرعد والعلو بين سرائل وحرير واولي الخ
عن الثانية ومن قوله واركعوا وسجدوا فانه لا يسجد عندنا خلافاً
للسان في كل موضع من الزمان فرب الركوع بالسجود يرا دبه السجدة الصلا
تية والفرقان والعلو والسجدة وص وحج السجدة والنجح والشفق واخره
وعند الثاني في اربع عشرة انها في ص ليس عنده سجدة وفي الحج عنده سجدة
ثاني واختلف في موضع السجدة في حم السجدة ففقد على رضى هو قوله ان كنتم ياه
تعدون وبه اخذ الثاني في عند ابن مسعود هو قوله ومهم لا يسأ موت
فاخذنا من هذا احباطاً فان تاحير السجدة جابر لا تفديك او سمعها وان لم يقص
اي السجدة تلام الامام سجد المومع معه وان لم يسمع وان تلا المومع لم يسجد اصلاً
اي الى الصلاة ولا بعد ها وسجد السامع على ارجل سجد المصل من ليس معه
سجد بعد ها ولو سجد فيها اعادها لا الصلوة سمعها من امام ولم يدخل
معه ودخل في ركعة اخرى يسجد فيها وان دخل في تلك الركعة ان كان
اي الدخول قبل سجود امامه سجد معه والا لا يسجد والسجدة الصلاة
التي لا تقص خارجاً اي سجدة التلاوة التي محلها الصلوة لا تنقض خارج الصلوة
واما قلت محلها الصلوة ولم اقل التي وجبت في الصلوة احترازاً عما وجبت
في الصلوة ومحلها خارج الصلوة كما اذا سمع المصل من ليس معه وسمع
المصل من امامه ففقد في ركعة اخرى تلاها من شرع في صلوته واعاد
لغة سجدة واحدة وان تلا وسجد ثم شرع بها واعاد سجد اخرى كان في

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

في الصلوة الاولى في غير الصلاة صارت بعد الصلاة الثانية وان لم يسجد المجلس وفي
الصلوة الثانية لا يسجد قبل الصلوة لا تقع عما وجبت في الصلوة فقط ولفظ المحضر
وان اعاد في مجلس او صلوة كني سجدة اي قراء في غير الصلوة ثم اعادها في الصلوة
وقام من خصيص المعاد بكونه في الصلوة ان الاولي في غير الصلوة كركها في
جلسي كمنه سجدة ولا فرق بين قراءتين بين سجدة او قراء وسجدة قراء
ها في ذلك المجلس فعلى هذا ان ركها في ركعة واحدة بكني سجدة واحدة سواء
سجد ثم اعاد او اعاد ثم سجد ثم قراءاً وان كثر في ركعة اخرى يسجد
عندنا يوسف خلافاً لمحمد وان بدت اية السجدة في المجلس لا يقرأ ايتين في
جلسي واحدة واية واحدة في مجلسي لا بكني سجدة واحدة واستدلوا بالتوب
والاستعاضة عن عني الي آخر تبدل في اية التوب ان يقرأ في الركعة الاولى
خبراً في يسوي فيها سجد في التوب في ذهابه ومجيبه فان مجلسه يتبدل بالانكسار
من مكانه مكان وجب اخرى على السامع لو تبدل المجلس السامع دون الثاني
لا في عكسه اي للجب سجدة اخرى على السامع ان تبدل المجلس الثاني دون
السامع واعلم ان المجلس هنا يتبدل بالشرع في امر آخر وبالاختلاف من كان
الي مكان لم يتبدل كما انزلوا بالبيت والمسجد في حكم مكان واحد بل لا لشيء
صحة الاقتداء واغصان شجرة واحدة امكنة مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية
التوارد مكان واحد والقيام هنا لا يتبدل المجلس بخلاف المحبة فان القيام
منه دليل الاعراض وقوله نزل السجدة اي نزل اية السجدة وقراءة باقي السورة لانه
يستنبه الاستكشاف من الاعكس اي لا كونه قراءة اية سجدة ونزل باقي السورة
ونزلهم اية او ايتين قبلها اليها دفعا لتوهم التفضيل واستحقاقه
ها على السامع لانه لما يكون السامع غير متوجه **باب صلوة المسافر هو من**

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

هذا هو السجدة التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة
وهي التي هي في الصلاة

فصل في بيان اقسام ايام ولياها وفارق بيوت بلده واعتبر في الوسط
للبؤس والابل والراجل والبعير عند الخروج والجمل ما يليف به وله رخص
تدوم كالنصر في الصلوات والافطار في الصوم وان كان عاصيا في سفره حتى
يدخل بلده حتى يدخل على بيوت بلده ثم اقامه نصف شهر يملكه وقدر
منها قدر فرضه الرباعي فيقصر في نوكي فلان نصف شهر او نوكي مدتها ايام
وهي نصف شهر يوصي او دخل تلك الارض من وجه عكا او بعد عكا فطال
ملكته وكذا عسكو دخل ارض الحرب او حاصرها او اهل البقي في دارنا
في غير مصر ونحو اقامته مدتها ايام يقصر الجماعة المذكورة وان نوى اقامة
نصف شهر في احصيتهم لان نية اقامة نفع في الصلوات والافطار
فلا تبطل بانتقالهم من مري هو الصحيح وقيل لا تبطل الا في الامصار والقرى
ولفظ المحصر ونحو دارنا وهو جباة لا يدار بالحرب والبيعي محاصر كمال
ملكته بلانية اي يقصر الرباعي ان نوى اقامة بصيرة دارنا والحال انه
جباة اي من اهل الجاه وهو الحمية فانه لا يقصر فانه نية اقامة من اهل
الجاه في صحراء دارنا صحبة اما غير اهل الجاه لو نوى اقامة في صحراء
دارنا لا تقصر فاعلم من ان من حاصر اهل البقي في دارنا لا تقصر منه نية
الاقامة اذ كان في الصحراء لا يدار بالحرب عطف قوله بصيرة دارنا فانه جعل
نية اقامة في صحراء دارنا عناية للمعصر وحكم المعانيه مخالف حكم المعانيه فيكون
حكمه عدم القصر ثم قوله لا يدار بالحرب محاصر في ذلك الذي يكون حكمه القصر
اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر لا يدار بالحرب محاصر المذكور قوله كمال ملكته
بلانية لانهم من قوله لا يدار بالحرب حكم القصر كمال ملكته اي يقصر من طال
ملكته في بلدة او قرية بلانية المكث فلو اقام مسافر وقعا الاولى ثم فرضه

هذا هو الوجه في اقامة ايام ولياها وفارق بيوت بلده واعتبر في الوسط
للبؤس والابل والراجل والبعير عند الخروج والجمل ما يليف به وله رخص
تدوم كالنصر في الصلوات والافطار في الصوم وان كان عاصيا في سفره حتى
يدخل بلده حتى يدخل على بيوت بلده ثم اقامه نصف شهر يملكه وقدر
منها قدر فرضه الرباعي فيقصر في نوكي فلان نصف شهر او نوكي مدتها ايام
وهي نصف شهر يوصي او دخل تلك الارض من وجه عكا او بعد عكا فطال
ملكته وكذا عسكو دخل ارض الحرب او حاصرها او اهل البقي في دارنا
في غير مصر ونحو اقامته مدتها ايام يقصر الجماعة المذكورة وان نوى اقامة
نصف شهر في احصيتهم لان نية اقامة نفع في الصلوات والافطار
فلا تبطل بانتقالهم من مري هو الصحيح وقيل لا تبطل الا في الامصار والقرى
ولفظ المحصر ونحو دارنا وهو جباة لا يدار بالحرب والبيعي محاصر كمال
ملكته بلانية اي يقصر الرباعي ان نوى اقامة بصيرة دارنا والحال انه
جباة اي من اهل الجاه وهو الحمية فانه لا يقصر فانه نية اقامة من اهل
الجاه في صحراء دارنا صحبة اما غير اهل الجاه لو نوى اقامة في صحراء
دارنا لا تقصر فاعلم من ان من حاصر اهل البقي في دارنا لا تقصر منه نية
الاقامة اذ كان في الصحراء لا يدار بالحرب عطف قوله بصيرة دارنا فانه جعل
نية اقامة في صحراء دارنا عناية للمعصر وحكم المعانيه مخالف حكم المعانيه فيكون
حكمه عدم القصر ثم قوله لا يدار بالحرب محاصر في ذلك الذي يكون حكمه القصر
اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر لا يدار بالحرب محاصر المذكور قوله كمال ملكته
بلانية لانهم من قوله لا يدار بالحرب حكم القصر كمال ملكته اي يقصر من طال
ملكته في بلدة او قرية بلانية المكث فلو اقام مسافر وقعا الاولى ثم فرضه

الى مري هذا
بنيته اقامة
فان الاقامة
لا تقصر

هذا هو الوجه في اقامة ايام ولياها وفارق بيوت بلده واعتبر في الوسط
للبؤس والابل والراجل والبعير عند الخروج والجمل ما يليف به وله رخص
تدوم كالنصر في الصلوات والافطار في الصوم وان كان عاصيا في سفره حتى
يدخل بلده حتى يدخل على بيوت بلده ثم اقامه نصف شهر يملكه وقدر
منها قدر فرضه الرباعي فيقصر في نوكي فلان نصف شهر او نوكي مدتها ايام
وهي نصف شهر يوصي او دخل تلك الارض من وجه عكا او بعد عكا فطال
ملكته وكذا عسكو دخل ارض الحرب او حاصرها او اهل البقي في دارنا
في غير مصر ونحو اقامته مدتها ايام يقصر الجماعة المذكورة وان نوى اقامة
نصف شهر في احصيتهم لان نية اقامة نفع في الصلوات والافطار
فلا تبطل بانتقالهم من مري هو الصحيح وقيل لا تبطل الا في الامصار والقرى
ولفظ المحصر ونحو دارنا وهو جباة لا يدار بالحرب والبيعي محاصر كمال
ملكته بلانية اي يقصر الرباعي ان نوى اقامة بصيرة دارنا والحال انه
جباة اي من اهل الجاه وهو الحمية فانه لا يقصر فانه نية اقامة من اهل
الجاه في صحراء دارنا صحبة اما غير اهل الجاه لو نوى اقامة في صحراء
دارنا لا تقصر فاعلم من ان من حاصر اهل البقي في دارنا لا تقصر منه نية
الاقامة اذ كان في الصحراء لا يدار بالحرب عطف قوله بصيرة دارنا فانه جعل
نية اقامة في صحراء دارنا عناية للمعصر وحكم المعانيه مخالف حكم المعانيه فيكون
حكمه عدم القصر ثم قوله لا يدار بالحرب محاصر في ذلك الذي يكون حكمه القصر
اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر لا يدار بالحرب محاصر المذكور قوله كمال ملكته
بلانية لانهم من قوله لا يدار بالحرب حكم القصر كمال ملكته اي يقصر من طال
ملكته في بلدة او قرية بلانية المكث فلو اقام مسافر وقعا الاولى ثم فرضه

فرضه واسباء لتأخير السلام ونبيه عدم قبول صدقة الله وما زاد على
وان لم يقدر بطل فرضه كسر القعدة وهي فرض عليه صافرة فمقيم في
الوقت وبعدة لا يؤمنه اذ في الوقت يصير فرضه اربع ايام النبقة وبعد الوقت
لا يتغير فرضه اصلا في عكس اي امامه المسافر المقيم فقام مسافر وان المقيم ويؤ
تدبا اتموا صلواتكم فان مسافر ويبطل الوطن الاصل منه لا المستر ووطن
الاقامة مثله والمستر والاصل الوطن الاصل هو السكن ووطن الاقامة موضع
توجدان يستقر فيه خمسة عشر يوما واكثر من غير ان يقدر مسكنا فاذا كان لا
وطن اصلي ثم اخذ موصفا اخر وطنا اصليا سواء كان منها مدة السفر او لم يكن
يبطل الوطن الاصل الا لا يرحل حتى لو دخل لا يصير مقيما الا بنية الاقامة لكن
لا يبطل الوطن الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الاصل يصير مقيما بالدار
حول وساوطن الاقامة فانه يبطل بوطن الاقامة فانه اذا كان له وطن
اقامة ثم اخذ موصفا اخر وطن اقامة وليس بينهما مدة سفر لم يبق لموضع
الاول وطن الاقامة حتى لو دخل لا يصير مقيما الا بنية وكذا ان سافر عنه وكذا
ان استقل في الوطن الاصل والسفر وصدقه لا يقصر ان المأتمه اما اذا قضى فانية
السفر في السفر يقصر وان قضى فانية في السفر لا يقصر **باب المحصر** شرطه لوجود
بها الاداء الا اقامته بمصر والصحة والحربة والدعوة والبلوغ وسلامة
العصبي والرجل فيمنع فرضه ان صلاحها فاقدها وان لم يجز عليه قوله فيمنع
تفريع بقوله لا ادائها بشرط لادائها المصروف فانه اختلفوا في نسب المص
فقد البعض هو موضع له امير وقاص ينفذ الاحكام ويقوم الحدود وعند
البعض هو موضع اذا اجتمع اهل في كبر مساجده لم يسقط فاحتمل المصنف
وهذا القول فقال وما لا يسع اكبر مساجده اهل مصر واما اختيار هذا

هذا هو الوجه في اقامة ايام ولياها وفارق بيوت بلده واعتبر في الوسط
للبؤس والابل والراجل والبعير عند الخروج والجمل ما يليف به وله رخص
تدوم كالنصر في الصلوات والافطار في الصوم وان كان عاصيا في سفره حتى
يدخل بلده حتى يدخل على بيوت بلده ثم اقامه نصف شهر يملكه وقدر
منها قدر فرضه الرباعي فيقصر في نوكي فلان نصف شهر او نوكي مدتها ايام
وهي نصف شهر يوصي او دخل تلك الارض من وجه عكا او بعد عكا فطال
ملكته وكذا عسكو دخل ارض الحرب او حاصرها او اهل البقي في دارنا
في غير مصر ونحو اقامته مدتها ايام يقصر الجماعة المذكورة وان نوى اقامة
نصف شهر في احصيتهم لان نية اقامة نفع في الصلوات والافطار
فلا تبطل بانتقالهم من مري هو الصحيح وقيل لا تبطل الا في الامصار والقرى
ولفظ المحصر ونحو دارنا وهو جباة لا يدار بالحرب والبيعي محاصر كمال
ملكته بلانية اي يقصر الرباعي ان نوى اقامة بصيرة دارنا والحال انه
جباة اي من اهل الجاه وهو الحمية فانه لا يقصر فانه نية اقامة من اهل
الجاه في صحراء دارنا صحبة اما غير اهل الجاه لو نوى اقامة في صحراء
دارنا لا تقصر فاعلم من ان من حاصر اهل البقي في دارنا لا تقصر منه نية
الاقامة اذ كان في الصحراء لا يدار بالحرب عطف قوله بصيرة دارنا فانه جعل
نية اقامة في صحراء دارنا عناية للمعصر وحكم المعانيه مخالف حكم المعانيه فيكون
حكمه عدم القصر ثم قوله لا يدار بالحرب محاصر في ذلك الذي يكون حكمه القصر
اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر لا يدار بالحرب محاصر المذكور قوله كمال ملكته
بلانية لانهم من قوله لا يدار بالحرب حكم القصر كمال ملكته اي يقصر من طال
ملكته في بلدة او قرية بلانية المكث فلو اقام مسافر وقعا الاولى ثم فرضه

هذا هو الوجه في اقامة ايام ولياها وفارق بيوت بلده واعتبر في الوسط
للبؤس والابل والراجل والبعير عند الخروج والجمل ما يليف به وله رخص
تدوم كالنصر في الصلوات والافطار في الصوم وان كان عاصيا في سفره حتى
يدخل بلده حتى يدخل على بيوت بلده ثم اقامه نصف شهر يملكه وقدر
منها قدر فرضه الرباعي فيقصر في نوكي فلان نصف شهر او نوكي مدتها ايام
وهي نصف شهر يوصي او دخل تلك الارض من وجه عكا او بعد عكا فطال
ملكته وكذا عسكو دخل ارض الحرب او حاصرها او اهل البقي في دارنا
في غير مصر ونحو اقامته مدتها ايام يقصر الجماعة المذكورة وان نوى اقامة
نصف شهر في احصيتهم لان نية اقامة نفع في الصلوات والافطار
فلا تبطل بانتقالهم من مري هو الصحيح وقيل لا تبطل الا في الامصار والقرى
ولفظ المحصر ونحو دارنا وهو جباة لا يدار بالحرب والبيعي محاصر كمال
ملكته بلانية اي يقصر الرباعي ان نوى اقامة بصيرة دارنا والحال انه
جباة اي من اهل الجاه وهو الحمية فانه لا يقصر فانه نية اقامة من اهل
الجاه في صحراء دارنا صحبة اما غير اهل الجاه لو نوى اقامة في صحراء
دارنا لا تقصر فاعلم من ان من حاصر اهل البقي في دارنا لا تقصر منه نية
الاقامة اذ كان في الصحراء لا يدار بالحرب عطف قوله بصيرة دارنا فانه جعل
نية اقامة في صحراء دارنا عناية للمعصر وحكم المعانيه مخالف حكم المعانيه فيكون
حكمه عدم القصر ثم قوله لا يدار بالحرب محاصر في ذلك الذي يكون حكمه القصر
اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر لا يدار بالحرب محاصر المذكور قوله كمال ملكته
بلانية لانهم من قوله لا يدار بالحرب حكم القصر كمال ملكته اي يقصر من طال
ملكته في بلدة او قرية بلانية المكث فلو اقام مسافر وقعا الاولى ثم فرضه

دون التنبيه الا في الجور والوقا في احكام الشريعة لاسيما اقامه الحدود في
 الامصار وما ينقل به من المصالح فانه مصلي المصالح الخبز وجمعها
 الفياك والمخزج الذي ود في الوين وصلح الجازة وخود ذلك وجاريت بمسئ
 الموسم الحليفة والامير جاز الا من الموسم ولا عرفات والسلطان او نائبه ووقت
 الظهر وخطبة غروب قبلها في وقتها هذا عند الحنفية واما عند ما فلا بد
 من ذكره بل يسمى خطبة وعند الشافعي لابد من خطبتين يتخلل كل واحدة منهما
 على التمسيد والصلوة والوصية بالتقوى والاوي على الميزة والثانية على الدعاء
 للمؤمنين ونجاعة وهم ثلاثة رجال سوى الامام فاني تقرأ قبل سجوده ثبأ
 بالظهر والي ياتي ثلاثة او تقرأ بعد سجوده اثنا والاذن العام ومن صلح اماما
 في غير حاصل فيها ان ام المسافر والمريض والعبد في الجمعة صح خلافا لفرقة
 اثنا عشر بواجبة عليهم فلما اذا حضر واذا والخطبة صارت فرضا عليهم وكرم
 ظهر بعدوا واستحبون الجمعة في مصر يومها لان الجمعة جامعة للجماعات فلا يجوز
 الاجاعة واحدة ولهذا الجور للغير عندنا في يوسف موضعين الا اذا كان
 من الجانيان فيصير حكم معين كغيره فيجوز في موضعين دون الثلاثة
 وعند محمد لا بأس بان يصلي في موضعين او ثلاثة سواء كان المصلي جانيا
 او لم يكن وكذا ذكر حكم العذر وعلم منه كراهة ظهر عن المحدثين والعريق الاوي
 وظهر في العذر في فعلها قوله في اي في المصلي سبعة اليها والامام فيها يطلعا
 لها ولا هذا عند الحنفية واما عند ما فلا يطلعا الا ان يقتدي ومدرها
 في الشريعة وفي سجود التبروتها واذا اذن الاول ركع السبع وسعوا واذا خرج
 الامام حرم الصلوة والكلام حتى يتم خطبة واذا جلس على المنبر اذن ثانيا بين
 يديه واستقبلوه ستمين وخطب خطبتين منها فقرة قائما لها واذا انت

36

صلوة الخوف إذا امتدحوف عذو جعل الامام امة على العذو وصلى باره
 الم اوس من عذو ارا انا سلاما
 ركعة ان كان ماض او ركعتين ان كان مقيما ومضت هن اليه اي ذهب

لفظ العبد مخففة كما في العبد المذنب واللعنة
واللعنة والعبد المخففة كما في العبد المذنب
واللعنة والعبد المخففة كما في العبد المذنب

والمستحقين من الأهل والبيت
والأولاد والأحفاد والأقارب
والأصدقاء والمعارف والأهالي
والعامة من المسلمين وغيرهم
الذين هم في حاجة إلى العون
والإغاثة والتمكين من العمل
بالتقوى والعدل والبر والتقوى

الموتيم

والاصل في رتبة الكلام في بيان طيفه من غير
والصواب ان يكون الخطيب قد علم في نفسه ان
الخطيب قد علم في نفسه ان الخطيب قد علم في نفسه ان

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

سنة ١٢٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

من صورته
 القليل الباق
 لا يوجد
 صانع
 بجاهلنا وناو
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الاصول التي فالت ان كان خارجا يكره عندهم ايضا وثي ولدت
سبي وعمل وصلي عليه ان استهل ولا ادريج في حرقه ولم ينص عليه وعمل
وهو المختار وظاهر الرواية انه لا يعمل لكن المختار هو الاول لا يمتنع
بلا احدا بوبه اوسع احدا ما سلم عاقلا واحدا حاصل عليه والا فلا فانه
ان سبي بلا احدا بوبه يكون سلبا لئلا يدار فيصلي عليه وان سبي مع احد
ابو يفرح لا يكون تبعا للدار فان اسلم هو والدار عاقل فاسلامه صحيح
فيصلي عليه وان اسلم احدا بوبه يكون سلبا تبعا لاحد ما فيصلي عليه
والا فلا اي سبي مع ابوبه ولم يسلم احدا من ابوبه ولا هو عاقل لا يصلي عليه
فما يشمل ما اذا لم يسلم اصلا او اسلم وهو غير عاقل كالمجانين بصله وليه
المسلم غسل الجسم اي نصبت الماء عليه على الوجه الذي ينص الجاساس لا كما
ينص المسلم بالبداية بالوضوء وبالماء من ولبته في حرقه وخبره ويقتلها
وسبق في حل الحازة اربعة وان تضع مقدمة موهها على بطنك ثم مقدمها
موهها على سارك وميزعون بها لاجبا وكره لجلوس قبل وضوءها والشي
ظنها احب وخبر المبر والحد ويدخل فيه ما يلي القتل ويقول واصفهم لهم الله
وعلى من رسول الله وبوجه الى القتل وجعل العقدة اي العقدة التي على
الكني حيد الانشار وسوي الدين والعقب ويبقى قبرها بنوب لا يقرب
اي يقرب قبرها بنوب عند ذنبا وبكره الاجر والخطب وبها بالتراب ويبقى
القبر ولا يسطع **باب الشهيد** هو كل طاهر بالغ قتل جديده ظلمة ولم يجر
مال او وجد ميتا جري في المعركة فالظاهر احتراز عن وجب عليه الفصل
كالجيب والحايض والنساء والبالغ احتراز عن الصبي وتجدد احتراز
عن القتل بالقتل وظلمة احتراز عن القتل حيا او قصاصا ولم يجر به مال

هذا القتل فان الاب اذا قتل بغيره بغيره ظلمة يكون الابن شهيدا لان
المال وان وجب فانه لم يجر بغيره بغيره قتل وقوله او وجد ميتا فان من
وجد ميتا جري في المعركة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب قتلوه
ومقتولهم شهيد باي سبي قتلوه وانما شرط الظاهر من وحد في المعركة
ليدل على انه قتل لا سبي حثف انفسه فالماضي ان الشهيد من قتل جديده
ظلمة ولم يجر به مال ومن وجد مالا ميتا جري في المعركة سواء قتل جديده
ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المتروكون وال
البيع وقطاع الطريق بغيره بغيره فان قتلهم باي الله قتلوه والتعريف
الحسن الموجز ما قلت في المحصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلمة ولم يجر به مال
ولم يترك من غير ذكره بغيره بغيره والوحيدان في المعركة فيقتل المتروكين
واهل البيع وقطاع الطريق باي الله قتلوه ويشمل الميت الخارج في المعركة
لانه مسلم مقتول ظلمة ولم يجر بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو
مسلم قتل مسلم غير باع قطع الطريق وسلم قتل ذئ فانه انما يكون شهيدا
عند ابي حنيفة اذا قتل جديده ظلمة فاما قال ولم يجر به مال على انه مقتول
جديده لانه لو قتل بغيره بغيره لوجب المال عنه لان الذية واجبة
عنده في القتل بالقتل واما عند ما فلا احتياج الي ذكره بغيره لان المقتول
بالقتل شهيد عند ما ولم يجر بقتله مال بل الواجب قصاص عند ما واما
قوله لم يترك من غير ذكره فابده فيقتل عنه غير بوبه اي غير ثوب لحققت بالميت
كالقروا والقتل وسوء السلاح والخلف ويزاد وينقص كمنه اي لو لم يكن معه
ما يكون من جنس الكفر كالازار وخوذه يزداد ولو كان ماله من جنس بغيره

38
مال احتراز عن قتل وجب به مال والمواد ان المال لا يجب بغيره
هذا القتل فان الاب اذا قتل بغيره بغيره ظلمة يكون الابن شهيدا لان
المال وان وجب فانه لم يجر بغيره بغيره قتل وقوله او وجد ميتا فان من
وجد ميتا جري في المعركة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب قتلوه
ومقتولهم شهيد باي سبي قتلوه وانما شرط الظاهر من وحد في المعركة
ليدل على انه قتل لا سبي حثف انفسه فالماضي ان الشهيد من قتل جديده
ظلمة ولم يجر به مال ومن وجد مالا ميتا جري في المعركة سواء قتل جديده
ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المتروكون وال
البيع وقطاع الطريق بغيره بغيره فان قتلهم باي الله قتلوه والتعريف
الحسن الموجز ما قلت في المحصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلمة ولم يجر به مال
ولم يترك من غير ذكره بغيره بغيره والوحيدان في المعركة فيقتل المتروكين
واهل البيع وقطاع الطريق باي الله قتلوه ويشمل الميت الخارج في المعركة
لانه مسلم مقتول ظلمة ولم يجر بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو
مسلم قتل مسلم غير باع قطع الطريق وسلم قتل ذئ فانه انما يكون شهيدا
عند ابي حنيفة اذا قتل جديده ظلمة فاما قال ولم يجر به مال على انه مقتول
جديده لانه لو قتل بغيره بغيره لوجب المال عنه لان الذية واجبة
عنده في القتل بالقتل واما عند ما فلا احتياج الي ذكره بغيره لان المقتول
بالقتل شهيد عند ما ولم يجر بقتله مال بل الواجب قصاص عند ما واما
قوله لم يترك من غير ذكره فابده فيقتل عنه غير بوبه اي غير ثوب لحققت بالميت
كالقروا والقتل وسوء السلاح والخلف ويزاد وينقص كمنه اي لو لم يكن معه
ما يكون من جنس الكفر كالازار وخوذه يزداد ولو كان ماله من جنس بغيره

هذا القتل فان الاب اذا قتل بغيره بغيره ظلمة يكون الابن شهيدا لان
المال وان وجب فانه لم يجر بغيره بغيره قتل وقوله او وجد ميتا فان من
وجد ميتا جري في المعركة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب قتلوه
ومقتولهم شهيد باي سبي قتلوه وانما شرط الظاهر من وحد في المعركة
ليدل على انه قتل لا سبي حثف انفسه فالماضي ان الشهيد من قتل جديده
ظلمة ولم يجر به مال ومن وجد مالا ميتا جري في المعركة سواء قتل جديده
ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المتروكون وال
البيع وقطاع الطريق بغيره بغيره فان قتلهم باي الله قتلوه والتعريف
الحسن الموجز ما قلت في المحصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلمة ولم يجر به مال
ولم يترك من غير ذكره بغيره بغيره والوحيدان في المعركة فيقتل المتروكين
واهل البيع وقطاع الطريق باي الله قتلوه ويشمل الميت الخارج في المعركة
لانه مسلم مقتول ظلمة ولم يجر بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو
مسلم قتل مسلم غير باع قطع الطريق وسلم قتل ذئ فانه انما يكون شهيدا
عند ابي حنيفة اذا قتل جديده ظلمة فاما قال ولم يجر به مال على انه مقتول
جديده لانه لو قتل بغيره بغيره لوجب المال عنه لان الذية واجبة
عنده في القتل بالقتل واما عند ما فلا احتياج الي ذكره بغيره لان المقتول
بالقتل شهيد عند ما ولم يجر بقتله مال بل الواجب قصاص عند ما واما
قوله لم يترك من غير ذكره فابده فيقتل عنه غير بوبه اي غير ثوب لحققت بالميت
كالقروا والقتل وسوء السلاح والخلف ويزاد وينقص كمنه اي لو لم يكن معه
ما يكون من جنس الكفر كالازار وخوذه يزداد ولو كان ماله من جنس بغيره

هذا القتل فان الاب اذا قتل بغيره بغيره ظلمة يكون الابن شهيدا لان
المال وان وجب فانه لم يجر بغيره بغيره قتل وقوله او وجد ميتا فان من
وجد ميتا جري في المعركة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب قتلوه
ومقتولهم شهيد باي سبي قتلوه وانما شرط الظاهر من وحد في المعركة
ليدل على انه قتل لا سبي حثف انفسه فالماضي ان الشهيد من قتل جديده
ظلمة ولم يجر به مال ومن وجد مالا ميتا جري في المعركة سواء قتل جديده
ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المتروكون وال
البيع وقطاع الطريق بغيره بغيره فان قتلهم باي الله قتلوه والتعريف
الحسن الموجز ما قلت في المحصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلمة ولم يجر به مال
ولم يترك من غير ذكره بغيره بغيره والوحيدان في المعركة فيقتل المتروكين
واهل البيع وقطاع الطريق باي الله قتلوه ويشمل الميت الخارج في المعركة
لانه مسلم مقتول ظلمة ولم يجر بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو
مسلم قتل مسلم غير باع قطع الطريق وسلم قتل ذئ فانه انما يكون شهيدا
عند ابي حنيفة اذا قتل جديده ظلمة فاما قال ولم يجر به مال على انه مقتول
جديده لانه لو قتل بغيره بغيره لوجب المال عنه لان الذية واجبة
عنده في القتل بالقتل واما عند ما فلا احتياج الي ذكره بغيره لان المقتول
بالقتل شهيد عند ما ولم يجر بقتله مال بل الواجب قصاص عند ما واما
قوله لم يترك من غير ذكره فابده فيقتل عنه غير بوبه اي غير ثوب لحققت بالميت
كالقروا والقتل وسوء السلاح والخلف ويزاد وينقص كمنه اي لو لم يكن معه
ما يكون من جنس الكفر كالازار وخوذه يزداد ولو كان ماله من جنس بغيره

هذا القتل فان الاب اذا قتل بغيره بغيره ظلمة يكون الابن شهيدا لان
المال وان وجب فانه لم يجر بغيره بغيره قتل وقوله او وجد ميتا فان من
وجد ميتا جري في المعركة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب قتلوه
ومقتولهم شهيد باي سبي قتلوه وانما شرط الظاهر من وحد في المعركة
ليدل على انه قتل لا سبي حثف انفسه فالماضي ان الشهيد من قتل جديده
ظلمة ولم يجر به مال ومن وجد مالا ميتا جري في المعركة سواء قتل جديده
ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المتروكون وال
البيع وقطاع الطريق بغيره بغيره فان قتلهم باي الله قتلوه والتعريف
الحسن الموجز ما قلت في المحصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلمة ولم يجر به مال
ولم يترك من غير ذكره بغيره بغيره والوحيدان في المعركة فيقتل المتروكين
واهل البيع وقطاع الطريق باي الله قتلوه ويشمل الميت الخارج في المعركة
لانه مسلم مقتول ظلمة ولم يجر بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو
مسلم قتل مسلم غير باع قطع الطريق وسلم قتل ذئ فانه انما يكون شهيدا
عند ابي حنيفة اذا قتل جديده ظلمة فاما قال ولم يجر به مال على انه مقتول
جديده لانه لو قتل بغيره بغيره لوجب المال عنه لان الذية واجبة
عنده في القتل بالقتل واما عند ما فلا احتياج الي ذكره بغيره لان المقتول
بالقتل شهيد عند ما ولم يجر بقتله مال بل الواجب قصاص عند ما واما
قوله لم يترك من غير ذكره فابده فيقتل عنه غير بوبه اي غير ثوب لحققت بالميت
كالقروا والقتل وسوء السلاح والخلف ويزاد وينقص كمنه اي لو لم يكن معه
ما يكون من جنس الكفر كالازار وخوذه يزداد ولو كان ماله من جنس بغيره

ولا يغسل ويصلي عليه ويدفن بغيره وتغسل بغيره حتى يغيب وجايز ونفساء من
وجده قتيلا في مصر لم يعلم قاتله فانه اذا لم يعلم قاتله غسل سواء كان يعلم ان قتله
من بالحد يده او بالعصا الكبري والصغير لان الواجب فيه الدية والقائمة هكذا
ذكر في الذخيرة ولم يذكر ان وجب في موضع جيب القامة او الجيب فلو ان المباد
انه وجب في موضع جيب القامة اما اذا وجد في موضع لا يجيب القامة كما في الشارع
ولجامع فان علم القتل بحد يده لا يغسل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبري
ينبغي ان يغسل عند اخيه اذ ليس شهيدا عنده خلافا لما وان علم انه قتل بالعصا
الصغير ينبغي ان يغسل اتفاقا لان نفس القتل او حد يده فعدم وجوبها
بما عارض جمل القاتل لا يجعل شهيدا اما اذا علم القاتل فان علم ان القتل بحد يده
لم يغسل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبري يغسل عند اخيه فعدم
خلافا لما وان علم انه قتل بالعصا الصغير يغسل اتفاقا وقد قال في الهداية
من وجب قتلا في المصغر لان الواجب فيه الدية والقائمة متخفف الزو الظلم
الاذا علم انه قتل بحد يده ظلم اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة
لان رواية الهداية فيها اذا لم يعلم قاتله لانه على وجوب القامة ولا قسامة
الاذا لم يعلم القاتل في صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحد يده
ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا القتل اوجب لتعاصص اما وجوب
الدية والقسامة فللعارض العيني اقامة القصاص فلا يخرج هذا العارض
عن ان يكون شهيدا واما على رواية الذخيرة فيغسل وعبرة الذخيرة هذا
وان حصل القتل بحد يده فان لم يعلم قاتله يجب الدية على اهل المحلة فيغسل
وان علم القاتل لا يغسل عندنا في الذخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجوب
الدية وان كاف بالعارض اخيه عن الشهادة وفي المتن اخذ هذه الرواية

في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل

في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل

في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل

في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل

الرواية هذا اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل فاقول يجب ان يغسل لانه
لم يعلم ان وجب نفس هذا القتل ما هو فلم يكن اعتباره فلا بد ان يغسل
ما هو الواجب في هذا القتل سواء كان اصليا او عارضا فالواجب الدية
فلا يكون شهيدا او قتل بالحد او قصاص لان هذا القتل ليس بظلم او جرح
وارتث بان نام او اكل وشرب او عوج او اواه خيمة او قتل من المعركة
حي او بني عاقلا وقت صلوة او وصي بغير اذن المخرج اي جمل من المعركة
رمق والارتث في الشارع ان يرتفع بشي من مرق الخيوة او يثبت له حكم من
احكام الاحياء فاذا بني عاقلا وقت صلوة وجب عليه الصلوة وهذا من
احكام الاحياء والاصياء ارتثت عندنا في يوسف خلافا للمحدثين وظن عليهم
وان قيل لم يقطع طريق يغسل ولا يغسل عليه **باب الصلوة في الكعب**
صح فيها الفرض والتمتع المذكور في الهداية خلافا للشافعي فيها والمذكور في
كتبنا لشافعي الجواز اذا توجه الجدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو
مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة بقدر مؤخر الرجل الجوز وفي كتيبه ايضا
انه اذا هدمت الكعبة والعباد بالتمتع يجوز الصلوة خارجا متوجها اليها
ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه ستر او بقية جدار وهذا حكم يجب
لان جوار الصلوة خارجا على تقدير الانهزام بدل على ان القبلة
اما ارض الكعبة او هواتها فيجب ان يجوز فيها من غير ان يطأ ان يكون
بين يديه شي امر ترفع مثل مؤخر الرجل ولو طهر الجدار امامه للمني جعل
طهره اي وجهه لان هذا تقدم ذكره فزعمنا للكعبة وفي الهداية انه
لا يجوز عند الشافعي وفي كتيبه انه لا يجوز الا ان يكون بين يديه شي امر ترفع
افتدوا ومختلفين حولها وبعضهم اخذ من امامه اليها جاز لي في جانبهم

في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل

في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل

في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الهداية اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل
في رواية الذخيرة اذا علم القاتل بحد يده لم يغسل

اعلم ان للكهبة اربعة اجواب بحسب زيادة الاربعه فالواف في الجانب الذي
يكون الامام فيه اذا كان اقرب اليها من الامام يكون مستنداً على الامام بخلاف
الواف في الجانبين الثلاثة الاخرى فان من هو اقرب اليه الكهبة لا يكون مستنداً على
الامام **كتاب الزكاة** في الاجاب التي تصاب حوت فاضل عن حاجته الاصلية
اعلم ان الزكاة لا تجب الا على ناصب تام والحوال هو المتكفي من الاستثناء لا يتم
على التصول الا بربعة والغالب فيما تناوت الاسعار فاقم مقام النماء فاذا
لم يكن عليه هذا هو المذكور في الهداية وفيه نظر لان هذا يقتضي انه اذا حال
الحول على الناصب جاز الزكاة سواء وجد النماء او لم يوجد كما في السفر فانه اقيم مقام
للمنفقة فبدا الرخصة عليه سواء وجد المنفعة او لا لكن ليس كذلك بل لا بد مع
الحول من شيء آخر هو التمتع بملك الثمين اي الذهب والفضة والسيوف وما في
الانعام او بنية التجارة في غير ما ذكرناحي لو كان له عبد للخدمة او دار
للكسب ولم يبنو التجارة لا تجب فيها الزكاة وان حال عليه الحول ولا بد ان يكون
فاضلاً عن حاجته الاصلية كالطعمة والشراب واثاث المنزل ودواب الركوب
وعبيد الخدمة وذو السكى وسلح يتعملها والآت الحرفة والكتب لاهلها
مملوك ملكاً تاماً اي رقة ويداً على حرة مكلف اي عاقل بالغ مسلم فلا تجب على
مكاتب لعدم الملك التام فان لم يملك اليد لملك الرقة ومديون مطالب
من عبد مبدد دينه لان ملكه غير فاضل عن حاجته الاصلية وهي قضاء الدين وانما
قيد بكونه مطالباً من عبده حتى لو كان مطالباً من الله مع اليمين وجوب
الزكاة كن ملك نصاباً بعضه مشغول بدين الله تعالى كالتدرا والكفارة او الزكاة
تجب فيه الزكاة ولا يشترط لوجوب الزكاة فراغ من هذا الدين وقوله بقدر
دفعه سئل بقوله فلا تجب اي لا تجب على المديون بقدر ما يكون من مال مشغولاً

هذا هو الوجه في الزكاة
فانما هو المتكفي من الاستثناء
لا يتم على التصول الا بربعة
والغالب فيما تناوت الاسعار
فاقم مقام النماء فاذا لم يكن
عليه هذا هو المذكور في الهداية
وفي فيه نظر لان هذا يقتضي
انه اذا حال الحول على الناصب
جاز الزكاة سواء وجد النماء
او لم يوجد كما في السفر فانه
اقيم مقام المنفقة فبدا الرخصة
عليه سواء وجد المنفعة او لا
لكن ليس كذلك بل لا بد مع
الحول من شيء آخر هو التمتع
بملك الثمين اي الذهب والفضة
والسيوف وما في الانعام او
بنية التجارة في غير ما ذكرناحي
لو كان له عبد للخدمة او دار
للكسب ولم يبنو التجارة لا تجب
فيها الزكاة وان حال عليه الحول
ولا بد ان يكون فاضلاً عن حاجته
الاصلية كالطعمة والشراب واثاث
المنزل ودواب الركوب وعبيد
الخدمة وذو السكى وسلح يتعملها
والآت الحرفة والكتب لاهلها
مملوك ملكاً تاماً اي رقة ويداً
على حرة مكلف اي عاقل بالغ مسلم
فلا تجب على مكاتب لعدم الملك
التام فان لم يملك اليد لملك
الرقة ومديون مطالب من عبد
مبدد دينه لان ملكه غير فاضل
عن حاجته الاصلية وهي قضاء
الدين وانما قيد بكونه مطالباً
من عبده حتى لو كان مطالباً من
الله مع اليمين وجوب الزكاة كن
ملك نصاباً بعضه مشغول بدين
الله تعالى كالتدرا والكفارة او
الزكاة تجب فيه الزكاة ولا
يشترط لوجوب الزكاة فراغ من
هذا الدين وقوله بقدر دفعه
سئل بقوله فلا تجب اي لا تجب
على المديون بقدر ما يكون من
مال مشغولاً

هذا هو الوجه في الزكاة
فانما هو المتكفي من الاستثناء
لا يتم على التصول الا بربعة
والغالب فيما تناوت الاسعار
فاقم مقام النماء فاذا لم يكن
عليه هذا هو المذكور في الهداية
وفي فيه نظر لان هذا يقتضي
انه اذا حال الحول على الناصب
جاز الزكاة سواء وجد النماء
او لم يوجد كما في السفر فانه
اقيم مقام المنفقة فبدا الرخصة
عليه سواء وجد المنفعة او لا
لكن ليس كذلك بل لا بد مع
الحول من شيء آخر هو التمتع
بملك الثمين اي الذهب والفضة
والسيوف وما في الانعام او
بنية التجارة في غير ما ذكرناحي
لو كان له عبد للخدمة او دار
للكسب ولم يبنو التجارة لا تجب
فيها الزكاة وان حال عليه الحول
ولا بد ان يكون فاضلاً عن حاجته
الاصلية كالطعمة والشراب واثاث
المنزل ودواب الركوب وعبيد
الخدمة وذو السكى وسلح يتعملها
والآت الحرفة والكتب لاهلها
مملوك ملكاً تاماً اي رقة ويداً
على حرة مكلف اي عاقل بالغ مسلم
فلا تجب على مكاتب لعدم الملك
التام فان لم يملك اليد لملك
الرقة ومديون مطالب من عبد
مبدد دينه لان ملكه غير فاضل
عن حاجته الاصلية وهي قضاء
الدين وانما قيد بكونه مطالباً
من عبده حتى لو كان مطالباً من
الله مع اليمين وجوب الزكاة كن
ملك نصاباً بعضه مشغول بدين
الله تعالى كالتدرا والكفارة او
الزكاة تجب فيه الزكاة ولا
يشترط لوجوب الزكاة فراغ من
هذا الدين وقوله بقدر دفعه
سئل بقوله فلا تجب اي لا تجب
على المديون بقدر ما يكون من
مال مشغولاً

مشغولاً بالدين ولا أعمال متقودة وساقط في غير معصوب لا يثبت عليه
ومدوني بدينه شيء كما في ديني حقه المدون يسبق في اقر بدينه
عند قوم وما اجد مصادرة ولا يثبت عليه بعد سبيل هذه الاشكال امثلة المال
الضار وعندنا لا تجب الزكاة في المال الضار خلافاً للشافعي بناء على ان شرط
الملكية ان يكون مملوكاً رقة لا يثبت ولا خلاف فيما اذا وصل المال الضار الى مالكه
هل تجب عليه زكاة الدين التي كان المال فيها صانراً ام لا خلاف في ديني على
بني اومسيرا ومغليس او جاحد عليه بنية او عليه القاض فانما اذا وصل هذه
الاموال الى مالكها لا تجب زكاة الايام الماضية ولا يثبت للتجارة ما استندها لها ولو
خدمته لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه وما اشترى لها كان لها الا اذا
وئولها وما ملكه بنية او وصية او كساح او خلع او صلح عن فرد ونواه لها
كاف لها عندك يوسف لا عند محمد وقبل الخلاف على عكسها فالاصل ان
ما عدا الخرين والتوايم انا تجب فيها الزكاة بنية التجارة في هذه البنية انما
تعتبر اذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو تولى التجارة بعد حدث
سبب الملك لا تجب فيه الزكاة وهذا معنى قوله لا يصير للتجارة وان نواه لها
ثم لا بد ان يكون سبب الملك سبباً اختيارياً حتى لو تولى التجارة زمان تلكه بالار
لا تجب فيه الزكاة ثم ذلك لسبب الاختياري هل تجب ان يكون شيئاً لا فائدة
اي يوسف لا وعند محمد تجب وقبل الخلاف على العكس فعندك يوسف
لا بد ان يكون شيئاً وعند محمد لا اداء الابنية فثبت به او بعزل فرد ما
وجب وتصدق بكل ماله بناية مشقة وبعضه لا عندك يوسف اي
اذا تصدق بجمع ماله بناية الزكاة تسقط الزكاة وان تصدق ببعض ماله
تسقط زكاة الموددي عند محمد خلافاً لاي يوسف حتى لو كان له ما شاد رهم

هذا هو الوجه في الزكاة
فانما هو المتكفي من الاستثناء
لا يتم على التصول الا بربعة
والغالب فيما تناوت الاسعار
فاقم مقام النماء فاذا لم يكن
عليه هذا هو المذكور في الهداية
وفي فيه نظر لان هذا يقتضي
انه اذا حال الحول على الناصب
جاز الزكاة سواء وجد النماء
او لم يوجد كما في السفر فانه
اقيم مقام المنفقة فبدا الرخصة
عليه سواء وجد المنفعة او لا
لكن ليس كذلك بل لا بد مع
الحول من شيء آخر هو التمتع
بملك الثمين اي الذهب والفضة
والسيوف وما في الانعام او
بنية التجارة في غير ما ذكرناحي
لو كان له عبد للخدمة او دار
للكسب ولم يبنو التجارة لا تجب
فيها الزكاة وان حال عليه الحول
ولا بد ان يكون فاضلاً عن حاجته
الاصلية كالطعمة والشراب واثاث
المنزل ودواب الركوب وعبيد
الخدمة وذو السكى وسلح يتعملها
والآت الحرفة والكتب لاهلها
مملوك ملكاً تاماً اي رقة ويداً
على حرة مكلف اي عاقل بالغ مسلم
فلا تجب على مكاتب لعدم الملك
التام فان لم يملك اليد لملك
الرقة ومديون مطالب من عبد
مبدد دينه لان ملكه غير فاضل
عن حاجته الاصلية وهي قضاء
الدين وانما قيد بكونه مطالباً
من عبده حتى لو كان مطالباً من
الله مع اليمين وجوب الزكاة كن
ملك نصاباً بعضه مشغول بدين
الله تعالى كالتدرا والكفارة او
الزكاة تجب فيه الزكاة ولا
يشترط لوجوب الزكاة فراغ من
هذا الدين وقوله بقدر دفعه
سئل بقوله فلا تجب اي لا تجب
على المديون بقدر ما يكون من
مال مشغولاً

هذا هو الوجه في الزكاة
فانما هو المتكفي من الاستثناء
لا يتم على التصول الا بربعة
والغالب فيما تناوت الاسعار
فاقم مقام النماء فاذا لم يكن
عليه هذا هو المذكور في الهداية
وفي فيه نظر لان هذا يقتضي
انه اذا حال الحول على الناصب
جاز الزكاة سواء وجد النماء
او لم يوجد كما في السفر فانه
اقيم مقام المنفقة فبدا الرخصة
عليه سواء وجد المنفعة او لا
لكن ليس كذلك بل لا بد مع
الحول من شيء آخر هو التمتع
بملك الثمين اي الذهب والفضة
والسيوف وما في الانعام او
بنية التجارة في غير ما ذكرناحي
لو كان له عبد للخدمة او دار
للكسب ولم يبنو التجارة لا تجب
فيها الزكاة وان حال عليه الحول
ولا بد ان يكون فاضلاً عن حاجته
الاصلية كالطعمة والشراب واثاث
المنزل ودواب الركوب وعبيد
الخدمة وذو السكى وسلح يتعملها
والآت الحرفة والكتب لاهلها
مملوك ملكاً تاماً اي رقة ويداً
على حرة مكلف اي عاقل بالغ مسلم
فلا تجب على مكاتب لعدم الملك
التام فان لم يملك اليد لملك
الرقة ومديون مطالب من عبد
مبدد دينه لان ملكه غير فاضل
عن حاجته الاصلية وهي قضاء
الدين وانما قيد بكونه مطالباً
من عبده حتى لو كان مطالباً من
الله مع اليمين وجوب الزكاة كن
ملك نصاباً بعضه مشغول بدين
الله تعالى كالتدرا والكفارة او
الزكاة تجب فيه الزكاة ولا
يشترط لوجوب الزكاة فراغ من
هذا الدين وقوله بقدر دفعه
سئل بقوله فلا تجب اي لا تجب
على المديون بقدر ما يكون من
مال مشغولاً

سکس به لانه بیع ام

41

فقد اى بصرف الهداية الى العفو اولاً الى اخرها علان العفو مالى
مفكلمة وقوم والنصاع عكس فاقول نصاع الك اربعون
فغنم شاه الامانه وادى عكرس فاقول نصاع الك اربعون
مفكلمة وقوم والنصاع عكس فاقول نصاع الك اربعون
حتى اذا ملكك جميع ما بين الاربعين الى مائه وادى عكرس فقط
بمى الاربعون حتى شاه ايضا الاربعين الى مائه وادى عكرس فقط
عشرون من سنين شاه ايضا الاربعين الى مائه وادى عكرس فقط
والاعظم والناظر وهو النصاع واخوه لبقاد الاربعين
حتى لو ملكك اربعه عشر نصاعه واخوه لبقاد الاربعين
شاه واخوه فى خمسة عشر نصاعه فاقول نصاع الك اربعين
لو ملكك اربعه او خمس نصاعه فاقول نصاع الك اربعين
فاربعة منها عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث
وفى خمس وثلاثين منها عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث
او خمس منها عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث
الى العفو فى ست وثلاثين منها عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث
واربعين منها عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث شاه
بمى لعل خمس نصاعه منها عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث
فاما لو ملكك اربعه او خمس نصاعه فاقول نصاع الك اربعين
عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث شاه فاربعة منها عفو منها ثلث

ففي حرسه وهو غفر له
ففي حرسه وهو غفر له
ففي حرسه وهو غفر له

لبنون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وبقى خمسة وعشرون فيجب نصف
وثنى من بنت لبنون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاء من العتق يفرق الى
مجموع النصف حتى نقول يفرق اربعة الى العتق يفرق احد عشر الى مجموع ستة
وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبنون وقد هلك احد
عشر وبقى خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبنون وربع بنت بنت لبنون
واما قوله لم يمتد ان يمتد لم يمتد كذا في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين
بعضا عشرون فاربعة يفرق الى العتق واحد عشر الى نصاب بنت لبنون وخمس
الى نصاب بنت بنت لبنون حتى ياتي اربعين يفرق عليه اذ هلك خمسة
وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون والسابعة هي المكسبة بالرعي في القول
اي الرعي بالكل كذا اخذ البعثة زكاة السواقي والعشر والحاج يفرق ان يعيدوا
حقية ان لم يفرق في حق الحاجة اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ
الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكاة السواقي وزكاة اموال
التجارة ما دامت تحت حامية العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زماننا
الخراج فلا إعادة على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم
جاربون الكفار فان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها
وهي مصارف الزكاة فلا إعادة على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها فليس
الاعادة حقية اي يردونها اليه مستحقين فيما بينهم وبين الله تعالى فين
ان يعيدوا احترازا عن قول بعض المشايخ انه لا إعادة عليهم لانهم لما تسلطوا
على المسلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة وهذا يصح منهم تقويض القضاء واقامة
الحج والاعباد ونحو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة فيقتدر بقدر
ها في نضب القضاء واقامة ما هو من شعار الاسلام ضرورة خلاف

بنت لبنون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وبقى خمسة وعشرون فيجب نصف
وثنى من بنت لبنون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاء من العتق يفرق الى
مجموع النصف حتى نقول يفرق اربعة الى العتق يفرق احد عشر الى مجموع ستة
وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبنون وقد هلك احد
عشر وبقى خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبنون وربع بنت بنت لبنون
واما قوله لم يمتد ان يمتد لم يمتد كذا في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين
بعضا عشرون فاربعة يفرق الى العتق واحد عشر الى نصاب بنت لبنون وخمس
الى نصاب بنت بنت لبنون حتى ياتي اربعين يفرق عليه اذ هلك خمسة
وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون والسابعة هي المكسبة بالرعي في القول
اي الرعي بالكل كذا اخذ البعثة زكاة السواقي والعشر والحاج يفرق ان يعيدوا
حقية ان لم يفرق في حق الحاجة اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ
الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكاة السواقي وزكاة اموال
التجارة ما دامت تحت حامية العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زماننا
الخراج فلا إعادة على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم
جاربون الكفار فان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها
وهي مصارف الزكاة فلا إعادة على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها فليس
الاعادة حقية اي يردونها اليه مستحقين فيما بينهم وبين الله تعالى فين
ان يعيدوا احترازا عن قول بعض المشايخ انه لا إعادة عليهم لانهم لما تسلطوا
على المسلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة وهذا يصح منهم تقويض القضاء واقامة
الحج والاعباد ونحو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة فيقتدر بقدر
ها في نضب القضاء واقامة ما هو من شعار الاسلام ضرورة خلاف

لبنون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وبقى خمسة وعشرون فيجب نصف
وثنى من بنت لبنون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاء من العتق يفرق الى
مجموع النصف حتى نقول يفرق اربعة الى العتق يفرق احد عشر الى مجموع ستة
وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبنون وقد هلك احد
عشر وبقى خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبنون وربع بنت بنت لبنون
واما قوله لم يمتد ان يمتد لم يمتد كذا في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين
بعضا عشرون فاربعة يفرق الى العتق واحد عشر الى نصاب بنت لبنون وخمس
الى نصاب بنت بنت لبنون حتى ياتي اربعين يفرق عليه اذ هلك خمسة
وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون والسابعة هي المكسبة بالرعي في القول
اي الرعي بالكل كذا اخذ البعثة زكاة السواقي والعشر والحاج يفرق ان يعيدوا
حقية ان لم يفرق في حق الحاجة اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ
الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكاة السواقي وزكاة اموال
التجارة ما دامت تحت حامية العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زماننا
الخراج فلا إعادة على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم
جاربون الكفار فان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها
وهي مصارف الزكاة فلا إعادة على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها فليس
الاعادة حقية اي يردونها اليه مستحقين فيما بينهم وبين الله تعالى فين
ان يعيدوا احترازا عن قول بعض المشايخ انه لا إعادة عليهم لانهم لما تسلطوا
على المسلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة وهذا يصح منهم تقويض القضاء واقامة
الحج والاعباد ونحو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة فيقتدر بقدر
ها في نضب القضاء واقامة ما هو من شعار الاسلام ضرورة خلاف

خلاف الزكوات فان الاصل فيها الاداء خفية وقال الله وان تخفوها
ونزهوها انهم يحسنونكم ومن قول بعض المشايخ انه اذا نوى بالرفع اليهم
المصدق عليهم سقط عنه لانهم باع عليهم من التبعات فزادوا الشئ الامام ابو
منصور لما يريد رتب هذا فانه قال لا بد من اعلام المتصدق عليه
ايضا لا يخفى ان الزكاة عبادة محضة كالصلوة فلا تتأدى الا بالنية لا بالظن
للمنع ولم يوجد في العلم بان العبرة المذكورة في الهداية هذه والزكاة
مصرفها الفقراء فلا يفرقونها اليهم وقبل اذا نوى بالدفع اليهم المتصدق
عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل سلطان جائز لانهم باع عليهم من التبعات
فزادوا الاصل احوط فليكن ان تناءى في هذه الرواية انه هل يفرق منها
الاسقوط الزكاة عن المظلوم نظرا له ودفعها اليهم عنه وهل في هذه الرواية
دلالة على انه يجوز للخوارج واهل الجور ان يأخذوا الزكوات ويصرفوها
الى حوائجهم ولا يصرّفوها الى الفقراء بنا وبنا منهم فزادوا فانظر الى هذا الذي
ادرج في الايمان كذا اخر انه كيف يمكن هذه الرواية فتدبر في لولا ههنا
اخذ العتق والزكوات بالصنف المعلوم بل فرض عليهم ذلك وحكم بغير
من انكره والصنف المعلوم ان يفرق الاغنياء في اخذ الخراج عن الارض ايضا
فامضاعفة فيصموا على الملاك لئلا يخذلوا ويصرفوها ويصرفوها
كما هو عادة اهل الاسراف والافتراف ولا يخفى في ملا الصنف المتعلق على المراف
ما على الرجل منهم تغلب بكر اللام ابو قبيلة والخسبة المراف على بيع اللام استج
سالتوا في الكسب بين رجاء الوابا لكسر هكذا في الصالح ويؤتلف قوم
من مشركي العرب بالهم عمر بن الخطاب في اباؤا وقالوا انطى لصدقة مضاعفة
فصولوا على ذلك فقال عمر بن الخطاب فيكم فسموها ما يشتم فلما جرى الصلح على

بنت لبنون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وبقى خمسة وعشرون فيجب نصف
وثنى من بنت لبنون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاء من العتق يفرق الى
مجموع النصف حتى نقول يفرق اربعة الى العتق يفرق احد عشر الى مجموع ستة
وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبنون وقد هلك احد
عشر وبقى خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبنون وربع بنت بنت لبنون
واما قوله لم يمتد ان يمتد لم يمتد كذا في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين
بعضا عشرون فاربعة يفرق الى العتق واحد عشر الى نصاب بنت لبنون وخمس
الى نصاب بنت بنت لبنون حتى ياتي اربعين يفرق عليه اذ هلك خمسة
وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون والسابعة هي المكسبة بالرعي في القول
اي الرعي بالكل كذا اخذ البعثة زكاة السواقي والعشر والحاج يفرق ان يعيدوا
حقية ان لم يفرق في حق الحاجة اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ
الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكاة السواقي وزكاة اموال
التجارة ما دامت تحت حامية العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زماننا
الخراج فلا إعادة على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم
جاربون الكفار فان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها
وهي مصارف الزكاة فلا إعادة على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها فليس
الاعادة حقية اي يردونها اليه مستحقين فيما بينهم وبين الله تعالى فين
ان يعيدوا احترازا عن قول بعض المشايخ انه لا إعادة عليهم لانهم لما تسلطوا
على المسلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة وهذا يصح منهم تقويض القضاء واقامة
الحج والاعباد ونحو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة فيقتدر بقدر
ها في نضب القضاء واقامة ما هو من شعار الاسلام ضرورة خلاف

بنت لبنون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وبقى خمسة وعشرون فيجب نصف
وثنى من بنت لبنون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاء من العتق يفرق الى
مجموع النصف حتى نقول يفرق اربعة الى العتق يفرق احد عشر الى مجموع ستة
وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبنون وقد هلك احد
عشر وبقى خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبنون وربع بنت بنت لبنون
واما قوله لم يمتد ان يمتد لم يمتد كذا في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين
بعضا عشرون فاربعة يفرق الى العتق واحد عشر الى نصاب بنت لبنون وخمس
الى نصاب بنت بنت لبنون حتى ياتي اربعين يفرق عليه اذ هلك خمسة
وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون والسابعة هي المكسبة بالرعي في القول
اي الرعي بالكل كذا اخذ البعثة زكاة السواقي والعشر والحاج يفرق ان يعيدوا
حقية ان لم يفرق في حق الحاجة اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ
الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكاة السواقي وزكاة اموال
التجارة ما دامت تحت حامية العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زماننا
الخراج فلا إعادة على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم
جاربون الكفار فان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها
وهي مصارف الزكاة فلا إعادة على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها فليس
الاعادة حقية اي يردونها اليه مستحقين فيما بينهم وبين الله تعالى فين
ان يعيدوا احترازا عن قول بعض المشايخ انه لا إعادة عليهم لانهم لما تسلطوا
على المسلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة وهذا يصح منهم تقويض القضاء واقامة
الحج والاعباد ونحو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة فيقتدر بقدر
ها في نضب القضاء واقامة ما هو من شعار الاسلام ضرورة خلاف

اي بالقرآن يكون له صلوات الله عليه
وقد انقضت هذه او يكون احسن
الاجراء كاللصق والحق ويتركها
كرواية

[illegible]

43

قوله لا اخذ صدقة الخ ان مقتضى ما به باخذ من الكاف ايضا الكاف والصدقة
اجيب بان الاصل من نصيب اخذ الصدقة بان في اجابة العلم اذا والعبادة
وما عداها بايع لا يجزى التي تنصبه بالذكر كراي
فقد روي عن ابي العباس انه قال في الدعوى في القول له لو فرض ان الزوجة قد ارخصته
كالصدم والصلح والابن في الصدقة فيه ما يبي في الخراب انما وان كان غدا
لن تعلق ما حق الاخذ وحق الغنى الا في الخراب انما وان كان غدا
لو فرض ان فيه خلع لرجا والنكاح كما في الدعاور في ما انه لم يعلق بها في العبد
لا منه كراي

قوله لا اخذ من ثمنها (قوله لا اخذ من ثمنها)

قوله لا اخذ من ثمنها (قوله لا اخذ من ثمنها)

بذكر هذا اللفظ وهو غير منقول حول ان جاء من دار غير ثانيا والاقلان اخذ
من الحرب العشر من قبل المولد ان كان في المرة الثانية جاء من دار غير ثانيا
وان كان واحدا من دار الى دار لا يؤخذ منه شيء وعشر حرد في الاجرة
منها ما واحد منها هذا عند حينة وما عند الشافعي فلا يعشرها وعند زفر
يعشر كل واحد وعندي يوسفان ترها بعشرها جعل العشر بربع العشر فمرة
يعشرها وان ترها بعشر برصد ولا يعرف عندنا ان العشر برين ذوات القيم
فاخذ قيمته كاخذه ولغيره الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العشر
ولا بضاعة ولا مضاربة اي ان تر المصارف بال المصارف لا يؤخذ منه شيء
وكسب ما دون غير مديون بعد مولاه اي ان تر عده ما دون فان
كان مديونا لا يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن مديونا فكسبه ملك لمولاه فان
كان المولى معه يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه لا يؤخذ **باب**
الزكاة الزكاة هو المال المكون في الارض مخلوقا كان او موضوعا والمعد
ما كان مخلوقا ولكن كان موضوعا معدن ذهب وخوخه وجد في ارض
خراج او غير حش وباقية للواجدين لم تلك ارضه ولا اقلها كرها ولا شيء فيه
ان وجدته في داره وفي ارضه واثيان ولا في لونه وعبر وفي روج
وجد فجعل في ركنه في سعة الاسلام كالقطعة وما فيه سعة الكرم حتى وباقية
للاجلين لم تلك ارضه ولا اقلها كرها ولا في المنع وركاها دار
للمركبة لثمانين وحده اقل من اي ان دخل تاجر نادا الحرب باماني
فوجد في داره باماني اقله فان وجدته في داره باماني اقله
وان وجد ركان متاعهم في ارض منهم تلك حش وباقية **باب زكاة**
في عمل ارض عشرية او جليل او مخرج وما خرج من الارض وان لم يبيع خمسة

هذا اللفظ وهو غير منقول حول ان جاء من دار غير ثانيا والاقلان اخذ من الحرب العشر من قبل المولد ان كان في المرة الثانية جاء من دار غير ثانيا وان كان واحدا من دار الى دار لا يؤخذ منه شيء وعشر حرد في الاجرة منها ما واحد منها هذا عند حينة وما عند الشافعي فلا يعشرها وعند زفر يعشر كل واحد وعندي يوسفان ترها بعشرها جعل العشر بربع العشر فمرة يعشرها وان ترها بعشر برصد ولا يعرف عندنا ان العشر برين ذوات القيم فاخذ قيمته كاخذه ولغيره الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العشر ولا بضاعة ولا مضاربة اي ان تر المصارف بال المصارف لا يؤخذ منه شيء وكسب ما دون غير مديون بعد مولاه اي ان تر عده ما دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن مديونا فكسبه ملك لمولاه فان كان المولى معه يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه لا يؤخذ

هذا اللفظ وهو غير منقول حول ان جاء من دار غير ثانيا والاقلان اخذ من الحرب العشر من قبل المولد ان كان في المرة الثانية جاء من دار غير ثانيا وان كان واحدا من دار الى دار لا يؤخذ منه شيء وعشر حرد في الاجرة منها ما واحد منها هذا عند حينة وما عند الشافعي فلا يعشرها وعند زفر يعشر كل واحد وعندي يوسفان ترها بعشرها جعل العشر بربع العشر فمرة يعشرها وان ترها بعشر برصد ولا يعرف عندنا ان العشر برين ذوات القيم فاخذ قيمته كاخذه ولغيره الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العشر ولا بضاعة ولا مضاربة اي ان تر المصارف بال المصارف لا يؤخذ منه شيء وكسب ما دون غير مديون بعد مولاه اي ان تر عده ما دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن مديونا فكسبه ملك لمولاه فان كان المولى معه يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه لا يؤخذ

حده اوسى ولم يبق سنة وسفاه سيج او مفر عشر مهندا وقوله
في عمل ارض حرد وهذا عند حينة اما عندها وعند الشافعي ليس
بما دون خمسة اوسى صدقة والوسف سنون صاعا والصاع ثمانية
ارطال وابصا ليس عندهم في الخضروات صدقة ولا في اقاليم ينف سنة صدقة
واعلم ان عند حينة تجب في الخضروات صدقة وبودها المالك لا في غيرها
لا انية ياخذها السلطان هكذا في الاسرار للقاضي الامام ابي زيد الدبوبي
الا في حرد كالمصعب والحشيش وبما سقى بقرب او دابة نصف عشر
بل ارفع مؤن الزرع اي حيا الوطيفة وهي عشر الحبل لانه يرفع مؤن
الزرع كاجر الحصاد وخوخه ثم يعطي وظيفته وهي عشر الباقي او نصفه
وحش يعطى له ارض عشرية رجلة وطفلة وانشاء سوا وان اسلم او شراها
ذبي او سلم اعلم ان العشر يؤخذ من اراضي اطفالنا فيؤخذ نصف ذلك
من اراضي اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المصاعف بالاسلام عند حينة
واما عندي يوسف فيؤخذ عشر واحد واجد الخراج من ارضي اشرك
عشرية مسلم وعشرية مسلم اخذها منه شفعة او ردت عليه لصاد البيع ايان
اخذها من ذي شفعة او اشرك الذي من المسلم العشرية ثم ردت على
المسلم لصاد البيع عادت عشرية كما كانت وفي دار جعلت بستانا خراج
ان كانت لذي ولي وسلم سقاها باماني لى بام الخراج وان سقاها بام العشرية
وماء السماء والبر والعين عشرية وساء اها جرفها الاعاجم خراج كثر يرد
حرد وخوخه وكذا سجون وجيرون وحيلة والفراغ عند حينة يوسف وعشر
عند محمد ولا شيء في عين قبر ويقتطع ارض عشر وفي ارض خراج في حرد الصالح
للارض عخراج لافها اي ان كان حرد العبي صالحا للزرع اعز حرد بها الخراج

هذا اللفظ وهو غير منقول حول ان جاء من دار غير ثانيا والاقلان اخذ من الحرب العشر من قبل المولد ان كان في المرة الثانية جاء من دار غير ثانيا وان كان واحدا من دار الى دار لا يؤخذ منه شيء وعشر حرد في الاجرة منها ما واحد منها هذا عند حينة وما عند الشافعي فلا يعشرها وعند زفر يعشر كل واحد وعندي يوسفان ترها بعشرها جعل العشر بربع العشر فمرة يعشرها وان ترها بعشر برصد ولا يعرف عندنا ان العشر برين ذوات القيم فاخذ قيمته كاخذه ولغيره الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العشر ولا بضاعة ولا مضاربة اي ان تر المصارف بال المصارف لا يؤخذ منه شيء وكسب ما دون غير مديون بعد مولاه اي ان تر عده ما دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن مديونا فكسبه ملك لمولاه فان كان المولى معه يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه لا يؤخذ

هذا اللفظ وهو غير منقول حول ان جاء من دار غير ثانيا والاقلان اخذ من الحرب العشر من قبل المولد ان كان في المرة الثانية جاء من دار غير ثانيا وان كان واحدا من دار الى دار لا يؤخذ منه شيء وعشر حرد في الاجرة منها ما واحد منها هذا عند حينة وما عند الشافعي فلا يعشرها وعند زفر يعشر كل واحد وعندي يوسفان ترها بعشرها جعل العشر بربع العشر فمرة يعشرها وان ترها بعشر برصد ولا يعرف عندنا ان العشر برين ذوات القيم فاخذ قيمته كاخذه ولغيره الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العشر ولا بضاعة ولا مضاربة اي ان تر المصارف بال المصارف لا يؤخذ منه شيء وكسب ما دون غير مديون بعد مولاه اي ان تر عده ما دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن مديونا فكسبه ملك لمولاه فان كان المولى معه يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه لا يؤخذ

هذا اللفظ وهو غير منقول حول ان جاء من دار غير ثانيا والاقلان اخذ من الحرب العشر من قبل المولد ان كان في المرة الثانية جاء من دار غير ثانيا وان كان واحدا من دار الى دار لا يؤخذ منه شيء وعشر حرد في الاجرة منها ما واحد منها هذا عند حينة وما عند الشافعي فلا يعشرها وعند زفر يعشر كل واحد وعندي يوسفان ترها بعشرها جعل العشر بربع العشر فمرة يعشرها وان ترها بعشر برصد ولا يعرف عندنا ان العشر برين ذوات القيم فاخذ قيمته كاخذه ولغيره الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العشر ولا بضاعة ولا مضاربة اي ان تر المصارف بال المصارف لا يؤخذ منه شيء وكسب ما دون غير مديون بعد مولاه اي ان تر عده ما دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن مديونا فكسبه ملك لمولاه فان كان المولى معه يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه لا يؤخذ

لأن المعنى **باب الصالح** منهم الفقير ويؤمن له ادي شي والمساكين
اي من لا شيء له وعامل الصدقة فيعطى بقدر عمله والمكاتب يعاملون بكره فيهم
ومد يرون انك مصابا فاحلوا عن دينهم في سبيل الله وهو منقطع القارة عند
الابوسف ومنقطع الحاج عندهم واني السبل ويؤمن له مال لا معد ولا مفرق في
الكلهم والي بعضهم احتراز عن قول السامعي في ذلك ولا يكون يصر في اجمع الا
فيعطى من كل نصف ثلثة لان اقل الجمع ثلثة وفي قول اذا ادخل الف واللام على الجمع
ولا يمكن جعلها على المهود ولا على الاستغراق فيراد بها الجنس ويبطل معنى الجمعية
كما في قولهم لا تحل لك النساء بعد من الاراد العمد والاستغراق لانه ان
اريد هذا فلا بد ان يراد ان جميع الصدقات التي في الدنيا لجمع الفقراء الى اخره
فلا يجوز ان يجمع واحد وليس هذا في نسخ احد على ان ان اريد جميع الصدقات
جميع هؤلاء لا يجبان يعطى كل صدقة جميع الاصناف ولان يعطى ثلثة من كل صنف
فصار كقول الصدقة للفقير والمساكين الى اخره ولا يراد ان الصدقة مقسومة على
هؤلاء لانها ان قسمت على الاصناف فاصاب الفقير ثلثة انه يطلق عليه اسم الصدقة
ففي ان يكون مقسوما ايضا خلافا لما اذا قال ثلثة مالي للفقراء والمساكين فاعلم
ان المراد بيان الضرر لا الاختصاص لا الى بناء مسجد وكفى بيت وقضاه دينه
ولكن ما عرفت لانه لا بد ان يملك كل واحد المستغنيين فلهذا قال في المختصر فيصر في
اكثر والبعض فيلكا ولا الى من سها ولا دأوز وجبة اي لا يعطى اصد وأن علاوة
وان سئل ولا يعطى الزوج وزوجة ولا الزوجة زوجها ومملوك اي مملوك المولى
وعبد اعقب بعضه ونحو ومملوك اي مملوك الغنى والمراد عن المكاتب ان يجوز
ان يوتي الى كاتب الغنى وقطعه اي يقطع الرجل الغنى وبني هاشم اهل علي وعياين
وجعفر وعشيل والحارث بن عبد المطلب ومواليهم اي منق هو لاه ولا الى ذوات
المرأة والاسم وادبهم

45
 دى وجاز غير هاتين جازان تصرف الي الذي صدق غير الزكوة دفع الي من
 على انه تصرف فبان انه عبده او كاتبه فيعده هاتين بان غناه وه او كره
 او انه ابوه وابنه او هاشم لم يعده خلافا لابي يوسف وحيت دفع ما يغيب
 عن السؤال ليوم وكره دفع ما في درهم الي فقير غير مذبون وغلب الي
 بلدا اخر الا الي قريبه او الي اخوج من اهل بلده **باب صدقة المفل**
 من يراود قهرا وسوقا او ريب نصف صاع ومن لم يراود قهرا وسوقا
 فيه ثمانية ارطال من الخبز او عديس الصاع كحل يسع فيه ثمانية ارطال من الخبز
 وهو الماشي ومن العديس واما قدر بها القلة التفاوت بين حباتها عظاما
 وصغرا وخفلا والكتار الخلاف غير هان من الخبوب فان التفاوت بها كثير
 غاية الكثرة وان قدر ثلث الماشي والخفلة الجيدة والسعر الجيد المتكرر
 وجعلنا في الكيال فالماشى يقل من الخفلة والخفلة من الشعير فالكيال الذي
 يلاء ثمانية ارطال من الخبز يلاء باقل ثمانية ارطال من الخفلة الجيدة المستمرة فلا
 ان يقدر الصاع ثمانية ارطال من الخفلة لانه ان قدر بالخطئة المستمرة فكما يحل
 فيه ثمانية ارطال من مثل تلك الخطئة يلاء بها وان كان يلاء باقل من ذلك اذا كانت
 الخطئة متخلطة لكن ان قدر بالخبز يكون اصغر من الاول ولا يسع فيه ثمانية
 ارطال من انواع الخطئة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع
 هو الصاع العراقي واما الحجازي فهو خمسة ارطال وثلث رطل فالواجب عند
 الشافعي من الخطئة نصف صاع من الحجازي وعندنا نصف صاع من العراقي
 وهو متوازن على ان الميزان يكون استارا والاستار اربعة مثاقيل ونصف
 مثقال فالميزان مائة وثلاثون مثقالا ومتوازن برأجا خلافا لما وجد فان عنده
 لا بد ان يقدر بالكيل واداء البئر في موضع يشترك به الاشياء احب وعند

[illegible]

في يوسف الدارهم حب وجب على حره مسلم له نصاب الزكوة وان لم يتم وقدره
 في اقل الكتاب ان الفاء بالمولد مع التمية او التسوم او بنية التجارة في كان لم
 نصاب الزكوة اي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية فان كان احد الثميين او السوا
 او مال التجارة في عليه الصدقة وان لم يخل عليه للول وان كان من غيره هذه
 الاسوال كذا لا يكون للتكفي ولا للتجارة وقمها تبلغ النصاب تجب بها صدقة
 النطرح ان لا تجب مال الزكوة ويقرم الصدقة من هذا النصاب نصاب حرمات
 الزكوة ولا يشترط فيه الفاء بخلاف نصاب وجوب الزكوة فقيل وطفله فقيل
 وخادمه ملكا وكذا وولد او ام ولد او كافرا للزوجته وولده الكبير
 وطفله الغني بل من ماله ومكاتبه وعبد له التجارة وعبد له ابيق الا بعد عوده ولا
 لعبد او عبيد بني اميين على احد مما هذا عندنا خفيفة واما عند ما قيل
 عليها ولو بيع جبارا احد ما يصير له يطول في النظر فوجب لمن اسلم او ولد قبل
 اي قبل الطلوع وهذا عندنا واما عندنا في فجب بعبودية الشمس في اسم
 في البلد او ولد بها لا تجب عليه عنه لانه مات في بلدته خلا للشافعي فانه تجب
 عليه لانه ادرك وقت الغروب واسلم او ولد بعده اي بعد طلوع الفجر فانه
 لا تجب عليها اجماعا ما عندنا فلا تدرك وقت الطلوع واما عند فلانه
 لم يدرك وقت الغروب وان قد حار بل فضل بين مدة ومدة وندب
 بحملها ولو اخرجت لا تنقطع **كتاب الصوم** هو ترك الاكل والشرب والوقي
 من الصبح الى الغروب مع النية وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلف اداء
 وقضاء وصوم التذرو والكفارة واجب وعيها بقيل ذكر في الهداية
 ان صوم رمضان فريضة لقوله في كتب عليهم الصيام وعلى فرضية انعقاد النما
 ولهذا يكمل جاحده والمندور واجب لقوله في ولو فوات ذروهم فيقول في

46

في التواشي أن قوله وليؤثروا نذرهم عام حتى منه البعض وهو النذر
 بالمعصية والطهارة وعبادة الريض وصلاح الجبارة فلا يكون قطعاً
 فيكون واجباً أقول المندور إذا كان من العبادات المقصود بها الصلوة
 والصوم والنج والحود لك فلهذا ثبت بالاجماع فيكون فطري السبوت
 وإن كان سبب الاجماع ظاهراً وهو العام المحض فينبغي أن يكون فرضاً
 وكذا صوم الكفارة لأن نبوته ينفي فطري موثقه بالاجماع فنقول صاحب
 الهداية أن المندور واجب يمكن أنه أراد بالواجب العرض كما قال في اقتراح
 كتاب الصوم والصوم ضربان واجب وفل ويكن أن يقال إن الصوم
 المندور والكفارة وإن كان فرضاً بسبب الاجماع عليه أنا أطلق لفظ
 الواجب لأن سبب الاجماع فطري ويصح صوم رمضان والنذر العيني بنية
 من الليل إلى الضحوة الكبرى لا عندها في الأصح أي الكتمان أعلم أن النهار
 الشرعي من الضحى إلى المغرب والمراد بالصحوة الكبرى منتصفه لا بد أن
 يكون النية موجودة في أكثر النهار فيخترط أن تكون قبل الضحوة و
 في الجامع الصغير بنية قبل نصف النهار أي قبل نصف النهار الشرعي وفي
 مختصر القدوري أي الزوال والاول أصح وبنية مطلقة أو بنية بقول
 رمضان بنية واجب آخر الأصح أي أو غير بل عما نوي والنذر المعيني
 عن واجب آخر رواية أي أداء رمضان بنية عن واجب آخر الألف السبع
 والمرضى فانه يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافراً أو مقبلاً صحيحاً أو مريضاً
 وبعبارة المختصر هكذا ويصح أداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي
 وبنية بقل وبنية مطلقة وواجب آخر الألف سبعاً وكن النفل والنذر
 المعيني الألف الأخير أي حكم النفل والنذر العيني حكم أداء رمضان

[illegible]

[illegible]

العقل بعدد نواظيرهم على الكذب وبعد صوم ثلثي بقول عدلين
 حل العطر بقول عدل لأي إذا شهد واحد عدل بهلال رمضان وفي
 السماء عنهم فصا مواثنتين لأجل المظن لأن العطر لا يثبت بقول واحد
 فلا فالحمد فإن المظن يثبت بسبعة الصوم ولم يثبت ثبوتنا ولا يثبت
 فصله والاصح كالمظن في الأحكام المذكورة **باب موجب الافساد**
 بفتح الجيم أي ما وجبه الافساد كالمضاء والكيف من جامع وأجوع ف
 أحد السيلين أو أكل وشرب غداً أو دواءً عمداً أو احمق فقل أنه
 فطره فكل عمداً قضى وكفر كالمظن أي كفارة مثل كفارة الظهار وهو
 أي التكفير بافساد صوم رمضان لا يغير أي بافساد أو رمضان عمداً
 وإن أخطأ خطأ وهو أن يكون ذاكر للصوم فأخط من غير قصد
 كما إذا غصص فدخل الماء في خلق أو مكرهاً واحتقن أو استعطى
 أصبت الدواء في الأنف فوصل إلى قصبه الأنف وأخطأ دونه أو دأ
 وجائفة أو أمة فوصل إلى جوفها ودماغه إلى أمة الحاجة التي بلغت
 الجوف والأمة المشجة التي بلغت أمة الدماغ أو ابتلع حصاة أو حديد
 أو استقاء ملاء فيه أو شحم أو قمل بظلمة ليلاً وهو يوم أو أكل ناسياً
 فظن أنه فطره فأكل عمداً أو جوعت نائمة أو لم ينفق رمضان كله
 صوماً ولا فطر أو أصح غير ياء للصوم فأكل قضى ففطر ولو أكل أو شرب
 وجامع ناسياً أي غير ذاك للصوم أو نام فاحتلم أو نظر فارتد أو أدنى
 أو اكتمل وقبل أو لم يأت واعتاب أو غلبه الغنى أو تقاع قليلاً أو أصح
 جنباً أو صب في أحليه دهن أو في أذنه ماء أو دخل غباراً أو دخاناً
 أو ذباباً حلقه لم يفسد ولا مطر والنجس يند في الأصح ولو وطئ ميسرة

[Faint handwritten notes in Arabic script at the bottom of the page.]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

[illegible]

تقول واحد
من صناديد
تجد الواحد / حقا
وجوب الافاد
واما وجد
او جومع في
العلم انه لا يحتاج الى افاد
حتى فقل انه
ما يتقدم من العلم
لظهوره هو
وهو اعني رتبة ان قدروا ان تجد عندكم من
وريضان على
واما اخذ الاداء والعقد في التقدير احسن من القضاء
من غير قصد
واستعطي
مما ذكرنا من العلم
مما ذكرنا من العلم
مما ذكرنا من العلم

مِلْحَةٌ التَّيْلَقَةُ
سَاءٌ أَوْ حَسَنًا
بِمِائَةٍ وَأَكَلٍ نَاسِيًا
بَعْدَهُ فَمَنْ أَنْزَلَ فَطَرَهُ فَأَكَلَهُ
وَبَعْدَهُ أَتَانَا وَجِبَدُ الْعَصَا
وَإِكْلَامُ الْقَارَةِ فَدُمْتُ
وَأَكَلُوا شَرِبُوا
فَأَنْزَلْنَا وَأَكَلُوا
قُلْ لَّا أَوَّاهٌ وَلَا مُصْبِحُ
رَاؤُدْخَانَ
وَلَطَى مَيْسَةَ

هذا هو النص وهو التخييد او قبل اولى ان لا يفتى والا فلا
الحكماء من استنبطه من جهة فقهية ففتوا في اقل منها الا اخرجوه
منه ثم اكل التخييد باليد وقع اتفاقا ولو بداه اكل شيئا من
الاذا مضى فانه يتلوا في غير الصلوة في كثير عادات عباد الله
القليل والخالين ومحمد بن عبد الله بن القليل لا يعود الكثير اي اذا عاد
المضي فالحديث عندنا في بؤس الكثير بعد اتفاقا وفي عود القليل لا يند
اتفاقا وفي إعادة القليل لا يند عندنا في بؤس خلا والمجد وفي عود
الكثير يند عندنا في بؤس لا عند محمد وكوله الروف ومضغ في الطعام
صبيورة والقبلة ان لم يامن لا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو عني
احترار عن قولنا في بؤس اذ عده بؤس عني لانه يزيل الخلق وسبح
فان عجز عن الصوم يطر ويظم لكل يوم مسكنا كالمطر ويقتضي ان
وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها او مرضع خاف زيادة مرضه
فالمسافر او غرض او قضا ببلدية قبل جلاء الاطوار يفتى في صبيورة اخرى
نفسها الارضاع ولا تجل للوالدة الا لا يجب عليها الارضاع اقول لو كان
جل الاطوار بناء على وجوب الارضاع فعقد الاجارة لو كان قبل
رمضان قبل الاطوار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل يوجر بعدها رمضان
ينبغي ان لا تجل لها الاطوار اذ لا يجب عليها الاجارة الا اذا ادعت الضرورة
اليها اما الوالدة فلا تجل لها الاطوار الا ان يفتى في وجوبها الارضاع فعمل
الافطار وصوم مسافر لا يفتى في وجوبه ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه
اي لا يجب الغدنة وان صح واقام ثم مات فديته عليه بقدر ما فات
ان عاش بعد بؤسه ولا يفتى في بؤسها في بؤسها والصحة والاقامة فانه اذا

او بؤس او في غير ذلك وهو التخييد او قبل اولى ان لا يفتى والا فلا
الحكماء من استنبطه من جهة فقهية ففتوا في اقل منها الا اخرجوه
منه ثم اكل التخييد باليد وقع اتفاقا ولو بداه اكل شيئا من
الاذا مضى فانه يتلوا في غير الصلوة في كثير عادات عباد الله
القليل والخالين ومحمد بن عبد الله بن القليل لا يعود الكثير اي اذا عاد
المضي فالحديث عندنا في بؤس الكثير بعد اتفاقا وفي عود القليل لا يند
اتفاقا وفي إعادة القليل لا يند عندنا في بؤس خلا والمجد وفي عود
الكثير يند عندنا في بؤس لا عند محمد وكوله الروف ومضغ في الطعام
صبيورة والقبلة ان لم يامن لا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو عني
احترار عن قولنا في بؤس اذ عده بؤس عني لانه يزيل الخلق وسبح
فان عجز عن الصوم يطر ويظم لكل يوم مسكنا كالمطر ويقتضي ان
وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها او مرضع خاف زيادة مرضه
فالمسافر او غرض او قضا ببلدية قبل جلاء الاطوار يفتى في صبيورة اخرى
نفسها الارضاع ولا تجل للوالدة الا لا يجب عليها الارضاع اقول لو كان
جل الاطوار بناء على وجوب الارضاع فعقد الاجارة لو كان قبل
رمضان قبل الاطوار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل يوجر بعدها رمضان
ينبغي ان لا تجل لها الاطوار اذ لا يجب عليها الاجارة الا اذا ادعت الضرورة
اليها اما الوالدة فلا تجل لها الاطوار الا ان يفتى في وجوبها الارضاع فعمل
الافطار وصوم مسافر لا يفتى في وجوبه ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه
اي لا يجب الغدنة وان صح واقام ثم مات فديته عليه بقدر ما فات
ان عاش بعد بؤسه ولا يفتى في بؤسها في بؤسها والصحة والاقامة فانه اذا

هذا هو النص وهو التخييد او قبل اولى ان لا يفتى والا فلا
الحكماء من استنبطه من جهة فقهية ففتوا في اقل منها الا اخرجوه
منه ثم اكل التخييد باليد وقع اتفاقا ولو بداه اكل شيئا من
الاذا مضى فانه يتلوا في غير الصلوة في كثير عادات عباد الله
القليل والخالين ومحمد بن عبد الله بن القليل لا يعود الكثير اي اذا عاد
المضي فالحديث عندنا في بؤس الكثير بعد اتفاقا وفي عود القليل لا يند
اتفاقا وفي إعادة القليل لا يند عندنا في بؤس خلا والمجد وفي عود
الكثير يند عندنا في بؤس لا عند محمد وكوله الروف ومضغ في الطعام
صبيورة والقبلة ان لم يامن لا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو عني
احترار عن قولنا في بؤس اذ عده بؤس عني لانه يزيل الخلق وسبح
فان عجز عن الصوم يطر ويظم لكل يوم مسكنا كالمطر ويقتضي ان
وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها او مرضع خاف زيادة مرضه
فالمسافر او غرض او قضا ببلدية قبل جلاء الاطوار يفتى في صبيورة اخرى
نفسها الارضاع ولا تجل للوالدة الا لا يجب عليها الارضاع اقول لو كان
جل الاطوار بناء على وجوب الارضاع فعقد الاجارة لو كان قبل
رمضان قبل الاطوار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل يوجر بعدها رمضان
ينبغي ان لا تجل لها الاطوار اذ لا يجب عليها الاجارة الا اذا ادعت الضرورة
اليها اما الوالدة فلا تجل لها الاطوار الا ان يفتى في وجوبها الارضاع فعمل
الافطار وصوم مسافر لا يفتى في وجوبه ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه
اي لا يجب الغدنة وان صح واقام ثم مات فديته عليه بقدر ما فات
ان عاش بعد بؤسه ولا يفتى في بؤسها في بؤسها والصحة والاقامة فانه اذا

اذا فات عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات او مضى بعد
بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فعليه فدية خمسة ايام بشرط ان لا يفتى
ويقتض من التثنية فدية كل صلو كصوم يوم هو الصحيح وعند البعض
فدية صلوات يوم كدية صوم يوم وتقتضي رمضان وصلا وصلا فان
جاء اخر صامه ثم قضى الاول ببلدية وعندنا في وجوب الغدنة
ولا يصوم ولا يفتى عنه ولية ويلزم صوم قبل مضي فيه اداء وقضا اي
يجب عليه اقامه فان افسد فعليه القضاء الا في الايام المنيية وهي خمسة
ايام عيد وعيد الاضحى مع ثلثة بعده ولا يفتى ببلدية في رواية انا اذا
تسرع في صوم التطوع لا يجوز له الاطوار بل عذر لانه ابطال العمل وفي
رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه ويباح بعد رضاء هذا الحكم بغير
المصنف والمصنف ويسكن ببقية يومه صبي بيلع وكافرا اسم وحاصي ظهرت
وسافر قدم ولا يفتى في ولاي بؤسها وان كان فيه بعد التنية ولا ماضي
اي اذا حدث هذه الامور في رمضان يجب الامساك ببقية اليوم لمرة
رمضان لكن لا قضاء على الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلم لعدم الا
صلية في اول اليوم فلم يجب لاداء فليجب لمضاء وان كان البلوغ
والاسلام قبل نصف النهار فتوى الصوم ثم اكل نوى المسافر انظر تقدم
فتوى الصوم في وقتها صح في رمضان لم عليه الصبر في وقتها يرجع
الى التنية وفي صريح يرجع الى الصوم كما يجب الاقام على صبيته سافر في يوم منه
لكن لو اكل الكفارة فيها اي في يوم المسافر وسفر المقيم وقضى اياما
انما عليه فيها لا يومها حدث فيه اكل ليلته لانه لما اكل عليه اياما لم يوجد
منه التنية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاخر فالظاهر انه قد نوى

هذا هو النص وهو التخييد او قبل اولى ان لا يفتى والا فلا
الحكماء من استنبطه من جهة فقهية ففتوا في اقل منها الا اخرجوه
منه ثم اكل التخييد باليد وقع اتفاقا ولو بداه اكل شيئا من
الاذا مضى فانه يتلوا في غير الصلوة في كثير عادات عباد الله
القليل والخالين ومحمد بن عبد الله بن القليل لا يعود الكثير اي اذا عاد
المضي فالحديث عندنا في بؤس الكثير بعد اتفاقا وفي عود القليل لا يند
اتفاقا وفي إعادة القليل لا يند عندنا في بؤس خلا والمجد وفي عود
الكثير يند عندنا في بؤس لا عند محمد وكوله الروف ومضغ في الطعام
صبيورة والقبلة ان لم يامن لا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو عني
احترار عن قولنا في بؤس اذ عده بؤس عني لانه يزيل الخلق وسبح
فان عجز عن الصوم يطر ويظم لكل يوم مسكنا كالمطر ويقتضي ان
وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها او مرضع خاف زيادة مرضه
فالمسافر او غرض او قضا ببلدية قبل جلاء الاطوار يفتى في صبيورة اخرى
نفسها الارضاع ولا تجل للوالدة الا لا يجب عليها الارضاع اقول لو كان
جل الاطوار بناء على وجوب الارضاع فعقد الاجارة لو كان قبل
رمضان قبل الاطوار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل يوجر بعدها رمضان
ينبغي ان لا تجل لها الاطوار اذ لا يجب عليها الاجارة الا اذا ادعت الضرورة
اليها اما الوالدة فلا تجل لها الاطوار الا ان يفتى في وجوبها الارضاع فعمل
الافطار وصوم مسافر لا يفتى في وجوبه ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه
اي لا يجب الغدنة وان صح واقام ثم مات فديته عليه بقدر ما فات
ان عاش بعد بؤسه ولا يفتى في بؤسها في بؤسها والصحة والاقامة فانه اذا

هذا هو النص وهو التخييد او قبل اولى ان لا يفتى والا فلا
الحكماء من استنبطه من جهة فقهية ففتوا في اقل منها الا اخرجوه
منه ثم اكل التخييد باليد وقع اتفاقا ولو بداه اكل شيئا من
الاذا مضى فانه يتلوا في غير الصلوة في كثير عادات عباد الله
القليل والخالين ومحمد بن عبد الله بن القليل لا يعود الكثير اي اذا عاد
المضي فالحديث عندنا في بؤس الكثير بعد اتفاقا وفي عود القليل لا يند
اتفاقا وفي إعادة القليل لا يند عندنا في بؤس خلا والمجد وفي عود
الكثير يند عندنا في بؤس لا عند محمد وكوله الروف ومضغ في الطعام
صبيورة والقبلة ان لم يامن لا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو عني
احترار عن قولنا في بؤس اذ عده بؤس عني لانه يزيل الخلق وسبح
فان عجز عن الصوم يطر ويظم لكل يوم مسكنا كالمطر ويقتضي ان
وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها او مرضع خاف زيادة مرضه
فالمسافر او غرض او قضا ببلدية قبل جلاء الاطوار يفتى في صبيورة اخرى
نفسها الارضاع ولا تجل للوالدة الا لا يجب عليها الارضاع اقول لو كان
جل الاطوار بناء على وجوب الارضاع فعقد الاجارة لو كان قبل
رمضان قبل الاطوار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل يوجر بعدها رمضان
ينبغي ان لا تجل لها الاطوار اذ لا يجب عليها الاجارة الا اذا ادعت الضرورة
اليها اما الوالدة فلا تجل لها الاطوار الا ان يفتى في وجوبها الارضاع فعمل
الافطار وصوم مسافر لا يفتى في وجوبه ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه
اي لا يجب الغدنة وان صح واقام ثم مات فديته عليه بقدر ما فات
ان عاش بعد بؤسه ولا يفتى في بؤسها في بؤسها والصحة والاقامة فانه اذا

من وعاء في نفسه كمن يظفر اصتراف المعصية المجاورة ثم يقصر اسقاطا للواجب وان صام فمرا يخرج
لا اله الا الله كما ان التزمه فان ما وجب ناقضا يجوز ان ينشأ في ناقضا مسكرا

الصوم فيه اقول هذا اذا لم يتذكر انه نوى كراة نوى امرا اذا علم انه نوى
فلا شك في صحته وان علم انه لم يتذكر فلا شك في عدم الصحة ولو جن كله
لم يقص وان افان بعينه ففي ما مضى سواء بلغ مجنونا او عاقله ثم جن
في ظاهره او قبل الجنون اذا استغرق شهر رمضان سقط الصوم وان لم
يسبق ولا يلحق عليه القضاء ولا فرق في هذا بين ما بلغ مجنونا او بلغ
عاقله ثم جن وعند محمد اذا بلغ مجنونا لا يلحق عليه الصوم مع انه لا يكون
مستوفيا فان الجنون اذا انقض بالصبى لم يلحق بالصوم فهذا الجنون يكون
ما عاقله في الشهر للصوم الضعيف وهو غير المستغرق اما اذا جن البالغ
فانه رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون جنونا قويا وهو المستغرق
نذر بصوم نوي العيد والايام الشريف او بصوم المستحب واظهر هذه
الايام وقضاها ولا حكمة ان صامها فزوايى النذر والشروع في
هذه الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر اذا لم معصية
في النذر ثم ان لم يتو شيا او نوى النذر لا عرا او نوى النذر ونوى ان لا
يكون يما كان نذرا فقط وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا كان
يمينا وعليه كفارة يمين ان افطر وان نواه او نوى اليمين اى من غير
ان يفي النذر كان نذرا ويمى حتى لو افطر لم يلحق عليه القضاء للنذر
والكتمان لليمين وعند ابو يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني المراد
بالاول ما اذا نواه او بالتالي ما اذا نوى اليمين واعلم ان الاقسام
ستة ما اذا لم يتو شيا او نوى كليهما او نوى لنذر بلا نفي اليمين ومع
نفيه او نوى اليمين بلا نفي النذر ومع نفيه في المهداية جعل اليمين معنى
مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر واجب مباح فبدل على

لا بد ان يكون نذرا ما اذا نوى النذر او نوى اليمين او نوى كليهما او نوى لنذر بلا نفي اليمين ومع نفيه او نوى اليمين بلا نفي النذر ومع نفيه في المهداية جعل اليمين معنى مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر واجب مباح فبدل على

لا بد ان يكون نذرا ما اذا نوى النذر او نوى اليمين او نوى كليهما او نوى لنذر بلا نفي اليمين ومع نفيه او نوى اليمين بلا نفي النذر ومع نفيه في المهداية جعل اليمين معنى مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر واجب مباح فبدل على

على حريم صفة وخيم للامرين لغو لم يجرم ما حل الله لك ليقوله
قد فرض الله لكم حله ايمانكم فاذا كان اليمين معنى مجازيا يرد عليه
انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلدفع هذا قيل في كتب اصولنا ليس
اليمين معنى مجازيا بل هذا الكلام نذر بصيغته بموجبه والمراد
بالوجوب اللزوم كما ان بشرى القريب شرا بصيغته اعتا وبوجبه
فيحظر يباي ان اليمين لو كانت موجبة يثبت بلائمة كثر القريب
بل معنى مجازي فالجواب عن الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما في
الارادة لا يجوز وهنا ليس كذلك فان النذر لا يثبت باورادته بل
بصيغته فان صيغته انشاء للنذر سواء اراد او لم يرد ما لم يوافق
نذرا تا ان نوى الله ليس يندري يصدق فيما بينه وبين الله تعالى
فان هذا الامر لا مدخل فيه لقضاء القاضي والمعنى المجازي يثبت
باورادته فلا جمع بينهما في الارادة وتعرف صوم السنة في سؤال بعد
عن الكراهة والتشبه بالتضاري **باب الاعتكاف الاعتكاف**
سنة مؤكدة وهو ثبت صائم في جماعة بيته واقلة يوم فيقضى
من قطعة بعد الشروع فيه يوما اي اذا شرع في الاعتكاف فقطعه
قبل تمام يوم ولم يله فعله القضاء خلا للمجد فان اقله ساعة عنده
وقد حصلت ولا يخرج منه الحاجة الانسان او الجماعة وقت الزوال
ومن بعد مئة فوفت ابدى لها ويصلى السن على الخلاف وهو ان يصلى
قبلها اربعا وفي رواية ستار كعتين سنة واربعاً سنة وبعد لها
اربعا عند اخ حيفة وسيا عند ما ولا يصح بمكة اكثر منه فلو خرج
ساعة بلا عذر فسد وياكل ويشرب وينام ويبسغ ويشري فيه

من وعاء في نفسه كمن يظفر اصتراف المعصية المجاورة ثم يقصر اسقاطا للواجب وان صام فمرا يخرج
لا اله الا الله كما ان التزمه فان ما وجب ناقضا يجوز ان ينشأ في ناقضا مسكرا

من وعاء في نفسه كمن يظفر اصتراف المعصية المجاورة ثم يقصر اسقاطا للواجب وان صام فمرا يخرج
لا اله الا الله كما ان التزمه فان ما وجب ناقضا يجوز ان ينشأ في ناقضا مسكرا

من وعاء في نفسه كمن يظفر اصتراف المعصية المجاورة ثم يقصر اسقاطا للواجب وان صام فمرا يخرج
لا اله الا الله كما ان التزمه فان ما وجب ناقضا يجوز ان ينشأ في ناقضا مسكرا

من وعاء في نفسه كمن يظفر اصتراف المعصية المجاورة ثم يقصر اسقاطا للواجب وان صام فمرا يخرج
لا اله الا الله كما ان التزمه فان ما وجب ناقضا يجوز ان ينشأ في ناقضا مسكرا

بلا احضار سبع لا غير اي لا يفعل هذا المعكف هذه الافعال في المسجد
 ولا يصح واليكلم لا غير بطله وطى ولو لبلا او ناسا ووطى في غير
 زوج او قبله او بشي ان اورد والا فلا وان حرم والماءة تعكف
 في بيتها راعكاف ايام لزمه بليها ولا بلا شرط وفي يومين بليها
 وصحة النهر خاصة **كتاب الحج** اعلم ان الحج فريضة يكفر جاحدا
 لكن اطلق عليه الوجوب واراد الفريضة حيث قال يجب على كل مسلم
 حرمه كلف صحى بقره زاد وحله فاضلا عمالا بدنه وعن نفقة عياله
 البحتين عوده مع امن الطريق والزوج او الحرم للمرأة ان كان يهرها
 وبين مكة مسيرة سعي في العمرة على الفور هذا عندك يوم صفا
 عند محمد فلي التراضي فزعم بعض المتأخرين ان هذا الخلق منها منى على
 ان الامر المطلق عندك يوسف للفور وعند محمد لا وهذا غير صحيح لان الامر
 لا يجب الفور باتفاق بينهما فسله الحج مسئلة مبداء فقال ابو يوسف بالفور
 احترأ عن الفور حتى اذا اتى به بعد العام الاول كان اداءه عنده
 وعند محمد وجوبه على التراضي بشرط ان لا يفوت حتى لو لم يود في العام
 الاول يكون انما اتقا ما عندك يوسف فظاهر واما عند محمد فلا منه
 فأت على العام الاول وعدم فوته في العمرة شكوك فيكون انما موقوفا فان
 ادي بعد ذلك يرتفع الاثم عنه وعندك يوسف لا يقع الاثم للتأخير
 ومنه للخلاف انه ان اذا بعد العام الاول تأتم بالثأخير عندك يوسف
 خلافا لمحمد فلو احرمت حتى قبله او بعد فعتق لخصم بوجه فرضه فلو
 جدد الصبي احرامه للعرض ثم وقف جاز عنه خلا والعبد لان احرام
 الصبي لم يكن لازما لعدم الاهلية واحرام العبد لان فلا يمكن للحج

هذا الحديث يدل على وجوب الحج في كل عام
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز

هذا الحديث يدل على وجوب الحج في كل عام
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز

هذا الحديث يدل على وجوب الحج في كل عام
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز

الحج بالشروع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيار
 واجبه وفوجع وهو المزدلفه والتسعين الصفا والمروة وفي الجار
 وطواف الصدر للآفاق والخلق وغير هاسين واداب واسره سؤال
 ودوافعة وغير ذلك وكرة احرامه له قبل العرة سنة وهو طواف
 وسعي ولا فوات لها وجاز في كل سنة وكرة في يوم عت واربعة بعد
 وصيات المدي ذوالقعدة والعراق ذات عرق والشامي حجة و
 الجدي قرب والبيتي بيلم وحرم ناجز الاحرام عن المني قصد دخول
 مكة التقديم وحله هل داخل او حول مكة غير محرم فبقائه للخل اي هو
 داخل الواقيت لكنه خارج مكة فبقائه للخل اي خارج الحرم ولين مكة
 للحرم والعرة للخل لان الحج في العرفات وهي في المني فاحرامه من الحرم والعرة
 في الحرم فاحرامه من الحرم التحقت نوع سعي وفي سنة احرامه نوصاه وعلمه
 احب وليس اراد واداء طاهرين ونيطت وصلى سعيها وقال المرد
 باج اللهم اني اريد الحج فقبلة مني ثم لي بقوي بها الحج وهي ليك
 اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك
 ولا ينقض منها وان راد واذ البني تاويا فذاهم فينعي الرقت والسوق
 والحلال والوقت الجماع والحكام الفاضل او ذكر الجماع تحضر النساء
 فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله وهن يثين بنا ههنا ان
 تصدق الطير نكليا قبل له انزفت وانت تحم فقال انما الرقت
 ما حوط به النساء والصبر في وهن يرجع الي الابل والهيئ صوت
 نقل اخفاها واليهم اسم جارية والمعنى تفعل بها ما تريد ان تصدق
 والسوق هي المعاصي للبدل ان يجادل رفيقه وقيل انها جارية

هذا الحديث يدل على وجوب الحج في كل عام
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز

هذا الحديث يدل على وجوب الحج في كل عام
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز

هذا الحديث يدل على وجوب الحج في كل عام
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز
 وان كان في غير ذلك لم يجز

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في السفر الواحد
في التمتع ان لا يملك
ياهم بين المسلمين
الكاما صحيحا كما
يقين
الامام
نور و هذا
ومت انا
اصغر

وَأَنَا ضَعِيفٌ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ
الْمَرْءَ لَا يَخْلُقُ إِلَّا بِمَا يَكُونُ

و ادرى الخبيثه و هو لم يفسد من اسرارها و الله اعلم
فقد علم ان يفسدوا و انما جميع ما فيها انما هو ارج

درجہ کی کتابیں ہیں جو فی سورت الیچام ہیں
ارادنا موضع الیچام ہذا عند راضیہ

[illegible]

فَبِاللَّذِخِ قَلْبُهُ دَمٌ هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ وَهُوَ قَوْلُهُ إِنْ طَبَّحَ عَصَا فَنَجِبَ
دَمَانِ عَلَى قَارِي حَلْفٍ بِنِزَاجِهِ دَمٌ الْحَلْفُ قَبْلُ الْوَاوِ وَدَمٌ لِنَاخِرِ الذِّلْخِ
عَنِ الْحَلْفِ وَعِنْدَ بِنَاوِمٍ وَاحِدٌ وَهُوَ الْوَاوُ فَقَطْ قَارِي طَبَّحَ أَقْلَ مِنْ عَصَا
وَسَبَّ رَأْسَهُ أَوْ لَيْسَ أَقْلَ مِنْ يَوْمٍ أَوْ حَلْفَ أَقْلَ مِنْ رُبْعِ رَأْسِهِ أَوْ قَطْعَ أَقْلَ مِنْ
حَنْزِ أَظْفَارٍ أَوْ خَشَةِ مَنَفَرَةٍ أَوْ طَائِلَ الْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدْرِ مَحْدَثًا أَوْ بَرَكَ
ثَلَاثِينَ سَبْعَ الصَّدْرِ أَوْ أَحَدِي عَشَرَ ثَلَاثِينَ وَفِي مَالِي سَبْعَ الْخَيْفِ وَأَيْلِيهِ أَوِ الْعَقْبَةِ
فِي يَوْمٍ الْخَرِ أَوْ حَلْفَ رَأْسِهِ بِصَدَقٍ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ وَإِنْ طَبَّحَ أَوْ حَلْفَ
بَعْدَ رَأْيِ طَبَّحَ عَصَا أَوْ حَلْفَ رُبْعِ رَأْسِهِ دَخَ أَوْ نَصَدَقَ ثَلَاثِينَ أَصْوَعِ طَعَامٍ
عَلَى سِتَةِ مَسَاكِينَ أَوْ صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَوَطَّئَ وَلَوْ نَاسِيًا قَبْلَ وَفَوْقَ حَرَمٍ مِنْ بَيْتِ
حَجَّةٍ وَيُحْيَى وَيَذْخُ وَيَبْقَى وَلَمْ يَقْرَأْ أَيْ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنَادِيَ بِهَا فِي قَضَائِهِ أَوْ فِدَاهِ
وَعِنْدَ مَا كَيْ يَنَادِيهَا إِذَا أَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهَا وَعِنْدَ رَأْسِهَا إِذَا أَحْرَمَ وَعِنْدَ لِنَاخِرِهَا
إِذَا بَلَغَ الْكَانَ الَّذِي وَاقِفَهَا فِيهِ وَبَعْدَ وَفَوْقَهُ لَيْسَ وَجِبَ بَدَنُهُ وَبَعْدَ
الْحُلُقِ ثَنَاءٌ وَفِي عَمْرَةٍ مِنْ طَوَافٍ أَرْبَعَةٌ مَسْدُهَا الْمَعْنَى وَذَخَ وَفَضَى وَبَعْدَ
أَرْبَعَةٍ دَخَ لَمْ يَسْدِ أَيْ وَطَّئَ فِي عَمْرَةٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ اسْتَوَاطٍ مَسْدُ
الْعَمْرَةِ فَيَجِبُ الْمَخْضِيهَا وَالذَّخُ وَالْمَضَاءُ وَبَعْدَ أَرْبَعَةِ اسْتَوَاطٍ جِبَ فِي الذِّلْخِ
وَلَا يَسْدُ بِهِ الْعَمْرَةُ فَإِنْ قَتَلَ حَرَمَ صِدْقًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ أَوْ عَوْدًا أَوْ بَاكِنًا
أَوْ لِمْرَةٍ أَوْ لَأَسْمَةٍ أَوْ عَمَلًا فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَلَوْ سَبَّحَ أَيْ لَوْ كَانَ الصَّدَقُ سَبْعًا
أَوْ مِثْلًا سَبْعًا أَوْ حَامًا مَسْرُوعًا أَوْ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى أَكْلِهِ وَجَزَاؤُهُ مَا قَوْمَهُ عَدْلَانِ
فِي مَقْتَلٍ أَوْ قَرَبَ مَكَانٍ مِنْ مَقْتَلِهِ أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَمَتِهِ فِي مَقْتَلِهِ يَقُومُ فِي أَقْرَبِ
مَكَانٍ مِنْ مَقْتَلِهِ لَيْكُنْ لَهُ قِيمَةٌ فِيهِ لَكِنِ فِي السَّبْعِ لَا يَرِيدُ عَلَى ثَمَرَةٍ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
هَدْيًا وَبَدِي حَبْلَةً أَوْ طَعَامًا وَنَصَدَقَ عَلَى كُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ

والله اعلم
بما
كان
في
القلوب
والنفوس

55

أوصا على من لا يشعير بأقل منه أوصام عن طعام كل مسكين يوماً وإن فصل أول
عن طعام مسكين تصدق به أوصام يوماً هذا عند أبي حنيفة وهو رأي يوسف
وأما عند محمد والشافعي يوفان كان للصبي من صورة يجب ذلك في الطهي والبيع
شاة وفي الأثرين غنا وفي المربوع خبر وفي النعمامة بدنة وفي حمار الوحش
بقرة وفي الحمام شاة والمتمسك في هذا الباب قوله غ ومن قتل منكم متعمداً فجزاء
مثل ما قتل من النعم تحكم به ذ وأعدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين
وأعدل ذلك صائباً بالذوق فحمد الشافعي بخلاف المثل على المثل صورة بدليل تفسير المثل
بالمعنى ونحن نقول المثل في الصغار لم يفسد في الشيء إلا وإن لم يفسد في الصورة وفي
في النليات أو معنى وهو القيمة في غير النليات أما البقرة فلم يفسد في اللحم أو
وكذا البدنة النعمامة وكذا البواقي فنقول من النعم أي كائناً من النعم فالنعم
الواجب إنما في المقتل وهو القيمة كائناً من النعم بأن فينزي بنك القيمة بعض
النعم قوله تحكم به ذ وأعدل به ذ هذا المعنى فإن التوفيق يحتاج إلى رأي القدر
ولولا التوفيق أو لا كيف ينبت الاختيار بين النعم والكفارة والصيام وأيضاً
كأنه يمكن له نظير من النعم فغدر محمد والشافعي يوجب ما يجب عند أبي حنيفة
أولاً فيعمل المثل على القيمة ولا دلالة لآية على هذا المعنى ويجب جرحه وينتف
منه وقطع عصبه ما ينشئ وينتف ريشه وقطع قوائميه وكسر مضميه وكسر
خروج فرج ميت وذبح الحلال لصيد الحرم وحلبه وقطع حنثه وشجره
علوك ولا منبت قيمته إلا ما جفت إليه ينتف ريشه إلى آخره فتمته في نتف
الريش وقطع القوائم يجب قيمة الصيد لأجل جرحه من حيث الاختراع وفي كل الحيوان
يجب قيمته وفي كسره مع خروج فرج ميت يجب قيمته الفرج حيا وفي الخلب قيمته اللبن
وله ولا منبت إلى ليس ما ينبت إلى الناس ولم ينبت أحد بل ينبت نفسه فأن لم

نال الخلد المسمى بالبرص وولد الطبري
 الربيع المسمى بالبرص وولد الطبري
 نال الخلد المسمى بالبرص وولد الطبري

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including a large note on the right side and smaller ones on the left.

يكون مملوكا فليس فيه الاحبة وان كان مملوكا وقد قطعته غير المالك فعليه مع
وجوب تلك القيمة فبما احسن المالك سواء كان حقيقيا ولا وانما قلنا انه ليس
ما يثبت له الناس ولم يثبت له لو كان مما يثبت له الناس عادة فلا شيء فيه
سواء اشتهر الناس او لا لان كون ما يثبت له الناس اقيم مقام الانبات بشي
لان مراعاة كل شجرة مستندة فاذا اقيم مقام الانبات والانبات سبيل المالك
لم يتعلق به حرمة اللحم وان كان ما لا يثبت له الناس عادة فان اشتهر انسان
فلا شيء فيه لما ذكرنا وان لم يثبت له انسان ففيه القيمة فعمل من هذا ان
اربعه ولا قيمة الا في قسم واحد واعلم ايضا ان السقيفة تقدم للانبات
ذكرنا في هذه النسخة ما ذكرنا في النسخة القديمة من ان السقيفة تقدم للانبات
هذا المعنى في صورة وجوب القيمة لو كان مملوكا فملك القيمة واجبة مع انه
يجب قيمة اخرى بل السقيفة ان هذا الصانع واجب لا غير بسبب تغلق حرمة
الحرم ولا صوم في الاربعه اي لا صوم في ذبح صيد اللحم وحلبه وقطع حشيشه
وشجره ولا يري الحشيش ولا يقطع الا الاذخر ويقتل فله اوجده صدقة
وان قتل ولا شيء يقتل غراب وحيلة وعقرب وحنه ونارة وكل عمو
ونعور وقرعوت وقرادة وسحبات وسبع صائل وله ذبح الناة والبر
والعير والدجاج والبط الاكل ما اصطاد حلال وذبحه وامره
ومن دخل الحرم بمسجد رسل ورد بيعة ان يبيع اي ردة البيع الذي كان به
فاخرامه بعد دخوله في الحرم ان يبيع الصبي بالشري ولا يجوز
كسب الحرم صيده اي ردة بيعة ان يبيع والاجزى سواء باع من الحرم او حلال
لا يصدق في بيته او في قبضه ان الحرم اي الحرم في بيته او في قبضه
صيده عليه ان يرسله لان الحرم لا يملك في ملكية الصيد وحافظه

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page, continuing the discussion of hunting and ownership.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, including a large note on the left side and smaller ones on the right.

وحافظته بخلاف من دخل الحرم بصيد فان الصيد صار صيد الحرم ويجب ترك
العرض في ارض صيد يدع حرمان اخوان اخذ حلالا من ولا فلا وان قتل
الحرم صيد مثله وكل شيء يبيع اخذه على قاتله وما به دم على المزدحم فعلى القاتل
بدمه ما كان له وجه ودمه كدمه لا يجوز الوقت غير حرمان المزدحم بالوقت الميقاة
لان الواجب عليه عند الميقاة حرام واحد وشي جزاء صيد قتله محرمان
واخذ لو قتل صيد الحرم حلالا فان ذلك جزاء الفعل بتعذر جزاء صيد
الحرم جزاء المحل والمحل واحد باع المحرم صيدا او شرا بطل ولو ذبحه حرم
ولو اكل منه عرم قيمة ما اكل لا حرم لم يذبحه اي ان اكل حرم اخر لم يفرم ولا
طبيخه اخرجت من الحرم وما تاعمره الى الطيبة والولد وان اذبح جزاءها
ثم ولدت لم يجز افا في يربذ الحرام والعمرة جاوز وقتها اي سقائه ثم احرم
وم فان عاد فاحرم انما قال يربذ الحرام والعمرة حتى لو لم يربذ شيئا منها لا يجب
عليه شيء لمجاوز الميقاة وقوله ثم احرم لا احتياج الى هذا القيد فانه
لو لم يجز ثم يجب عليه الدم ايضا فكذا الكلام ان يقول جاوز وقتها لم يدم
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما ذكر قوله ثم احرم ليعلم ان الدم لا يسقط
منه الا حرام بخلاف ما اذا عاد الى الميقاة فاحرم فانه سقط حرام لانه
تدارك حقا لميقاة ثم قوله وان عاد فاحرم معناه بانه لو لم يجز من
الميقاة فعاد الى الميقاة فاحرم فانه سقط الدم اتفاقا او محرم لم يفرم
في شك ولي سقط دمه والا فلا اي ان احرم بعد المجاوزة ثم عاد الى الميقاة
فان لم يفرم في شك لم يملك سقط الدم عند اخلافه لانه فانه لا يسقط
الدم عنده وانما قال لم يفرم في شك حتى لو احرم وشعر في شك ثم عاد الى
الميقاة سبيلنا لا يسقط الدم اجماعا وانما قال ولي احتراز عن قولهم فان العود

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, including a large note on the left side and smaller ones on the right.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

الى الميثاق هو كالميثاق الذي عند هافا ما عندك حيفتة ولا بد من ان
يعود حيفاً ملباً كالميثاق ومقتض فرغ من عمره وحرمان الحرم واخر ما تشبه
بالسنة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي من الحرم والمتمتع بالحرم لا يدخل
مكة ولا في الحرم صار مكيّاً واحرام من الحرم فيجب عليه ما دم لمجاوزة الميثاق
بلا احرام فان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم ووضعه
البستان كالبستاني بستان بني عامر موضع داخل الميثاق خارج الحرم فان
دخله حاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب العظم فاذا دخله الخوف
بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن ان اراد في وقتة البستان
اي جميعه الذي بين البستان والحرم كالبستاني ولا يمشي عليه ما لا يمشي على
البستاني وعلى من دخله ان احرام من الخوف وفقاً لانه احرام من سيقا
شما ومن دخل مكة بلا احرام فومض او عمره وضع منه فوجع فاعلم في عامه ذلك
لا بعد ما وز وقتة فاحرم بعمرة فامسدها مضى وقضى ولا دم عليه من
الوقت فانه يصير قاصداً حق الميثاق بالاحرام بالقضاء ومكيطاً لعمرة سنوط
فاحرم بالجر وقضه وعليه دم وجع وعمره الدم لاجل الوضوء والحج والعمرة
لانه فاني الحج وهذا عندك حيفتة بعد واما عند ما يرضى العرف واما قال
طاف سنوطاً لانه لو طاف اربعة اسواط يرضى احرام الحج اتفاقاً فلو اتمها
صح ودخل لانه اني بافعالها كمنه مني عنه والسعي عن الافعال المشروعة فيحلف
المشروع عند كمنه مني عنه من احد بالحج ثم يوم الخمر بالحج فان حلف
لاول مرة لاخر بلادم والافق دم قصراً ولا اكرام بالحج ثم اكرام يوم الخمر
تجدياً في العام القابل فان حلف لاول قبل هذا الاحرام لمزمدا لآخر
بلادم وان لم يحلف لمزمدا لآخر مع دم ومن اني بعمرة الاطلاق فاحرم باخر يفي

هذا هو الميثاق الذي عند هافا ما عندك حيفتة ولا بد من ان يعود حيفاً ملباً كالميثاق ومقتض فرغ من عمره وحرمان الحرم واخر ما تشبه بالسنة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي من الحرم والمتمتع بالحرم لا يدخل مكة ولا في الحرم صار مكيّاً واحرام من الحرم فيجب عليه ما دم لمجاوزة الميثاق بلا احرام فان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم ووضعه البستان كالبستاني بستان بني عامر موضع داخل الميثاق خارج الحرم فان دخله حاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب العظم فاذا دخله الخوف بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن ان اراد في وقتة البستان اي جميعه الذي بين البستان والحرم كالبستاني ولا يمشي عليه ما لا يمشي على البستاني وعلى من دخله ان احرام من الخوف وفقاً لانه احرام من سيقا شما ومن دخل مكة بلا احرام فومض او عمره وضع منه فوجع فاعلم في عامه ذلك لا بعد ما وز وقتة فاحرم بعمرة فامسدها مضى وقضى ولا دم عليه من الوقت فانه يصير قاصداً حق الميثاق بالاحرام بالقضاء ومكيطاً لعمرة سنوط فاحرم بالجر وقضه وعليه دم وجع وعمره الدم لاجل الوضوء والحج والعمرة لانه فاني الحج وهذا عندك حيفتة بعد واما عند ما يرضى العرف واما قال طاف سنوطاً لانه لو طاف اربعة اسواط يرضى احرام الحج اتفاقاً فلو اتمها صح ودخل لانه اني بافعالها كمنه مني عنه والسعي عن الافعال المشروعة فيحلف المشروع عند كمنه مني عنه من احد بالحج ثم يوم الخمر بالحج فان حلف لاول مرة لاخر بلادم والافق دم قصراً ولا اكرام بالحج ثم اكرام يوم الخمر تجدياً في العام القابل فان حلف لاول قبل هذا الاحرام لمزمدا لآخر بلادم وان لم يحلف لمزمدا لآخر مع دم ومن اني بعمرة الاطلاق فاحرم باخر يفي

هذا هو الميثاق الذي عند هافا ما عندك حيفتة ولا بد من ان يعود حيفاً ملباً كالميثاق ومقتض فرغ من عمره وحرمان الحرم واخر ما تشبه بالسنة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي من الحرم والمتمتع بالحرم لا يدخل مكة ولا في الحرم صار مكيّاً واحرام من الحرم فيجب عليه ما دم لمجاوزة الميثاق بلا احرام فان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم ووضعه البستان كالبستاني بستان بني عامر موضع داخل الميثاق خارج الحرم فان دخله حاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب العظم فاذا دخله الخوف بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن ان اراد في وقتة البستان اي جميعه الذي بين البستان والحرم كالبستاني ولا يمشي عليه ما لا يمشي على البستاني وعلى من دخله ان احرام من الخوف وفقاً لانه احرام من سيقا شما ومن دخل مكة بلا احرام فومض او عمره وضع منه فوجع فاعلم في عامه ذلك لا بعد ما وز وقتة فاحرم بعمرة فامسدها مضى وقضى ولا دم عليه من الوقت فانه يصير قاصداً حق الميثاق بالاحرام بالقضاء ومكيطاً لعمرة سنوط فاحرم بالجر وقضه وعليه دم وجع وعمره الدم لاجل الوضوء والحج والعمرة لانه فاني الحج وهذا عندك حيفتة بعد واما عند ما يرضى العرف واما قال طاف سنوطاً لانه لو طاف اربعة اسواط يرضى احرام الحج اتفاقاً فلو اتمها صح ودخل لانه اني بافعالها كمنه مني عنه والسعي عن الافعال المشروعة فيحلف المشروع عند كمنه مني عنه من احد بالحج ثم يوم الخمر بالحج فان حلف لاول مرة لاخر بلادم والافق دم قصراً ولا اكرام بالحج ثم اكرام يوم الخمر تجدياً في العام القابل فان حلف لاول قبل هذا الاحرام لمزمدا لآخر بلادم وان لم يحلف لمزمدا لآخر مع دم ومن اني بعمرة الاطلاق فاحرم باخر يفي

دخول الجمع بين احرام الحج وهو مكروه فلمن دم افاء احرام به ثم بالزما
لان الجمع بينهما مشروع في حق الافاق كالغزل وتطيل في الوضوء قبل افعالها
بالوجه اي بالتوجه اليه فان طاف لزم احرام بها لانه اكرام بها لانه اكرام
بافعال العمرة على افعال الحج وتندب رفضها فان رفض حتى لا يرضى فاحرم بعمرة
الحج او طاف لزمه لزمه ورفضت وقضت مع دم انما لزمه لان الجمع بين احرام
الحج والعمرة صحيح فان مضى مع وجب دم فاقب الحج اهله او بهار رفض وقضى ودخل
فان لم يذ احرام الحج او عمره ليجب ان يرضى الاحرام ويحلف بافعال العمرة لان قات
الحج عليه هذا ثم يقضي ما احرم به لصحة المشروع وبذخ وانما يرضى احرام الحج
لانه يصير جامعاً بين احرام الحج يرضى التاكيد وانما يرضى احرام العمرة لا يجب عليه
عمرة لموات الحج فيصير الاحرام جامعاً بين العمرة في يرضى الثانية وانما يجب عليه
دم التخليل قبل الثانية بالرفض **باب الاحصاء** اذ احرام الحج بقدر او مري
بقدر الفرد واما الفاروق بين وعين يومك ببحر فيه ولو قبل يوم الحج هذا
عندك حيفتة لو ايا عند هافا ان كان محصراً بالعمرة فكذا وان كان محصراً بالحج
لا يجوز الدخول الا في يوم الخمر ولا في يوم الخمر ولا في يوم الخمر ولا في يوم الخمر
ان حل من حج وعمره ومن عمره ومن فزان حجة وعمرتان واذا زال
اخصاره واما كمنه اذ ركب الخمر والهدي فوجبه وسع احداً ما فقط له ان يحل
هذا عندك حيفتة بعد فانه يمكن اذ ركب الخمر وادراك الهدي اذ عده يجوز
الدخول قبل يوم الخمر اما عند ما يرضى اذ ركب الهدي والحج لان الدخول لا يجوز
اكثر يوم الخمر اذ ركب الخمر اذ ركب الهدي ومنعه عن ركني الحج بكرة احصاء
وعن احداً لا وبي حج فاحلف ويضع عنه ان دام عنه الى موته ونوي الحج
عنه ومن حج عن امره وقع عنه وصحى ما لها ولا يحلف عن احداً ما وله ذلك

هذا هو الميثاق الذي عند هافا ما عندك حيفتة ولا بد من ان يعود حيفاً ملباً كالميثاق ومقتض فرغ من عمره وحرمان الحرم واخر ما تشبه بالسنة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي من الحرم والمتمتع بالحرم لا يدخل مكة ولا في الحرم صار مكيّاً واحرام من الحرم فيجب عليه ما دم لمجاوزة الميثاق بلا احرام فان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم ووضعه البستان كالبستاني بستان بني عامر موضع داخل الميثاق خارج الحرم فان دخله حاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب العظم فاذا دخله الخوف بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن ان اراد في وقتة البستان اي جميعه الذي بين البستان والحرم كالبستاني ولا يمشي عليه ما لا يمشي على البستاني وعلى من دخله ان احرام من الخوف وفقاً لانه احرام من سيقا شما ومن دخل مكة بلا احرام فومض او عمره وضع منه فوجع فاعلم في عامه ذلك لا بعد ما وز وقتة فاحرم بعمرة فامسدها مضى وقضى ولا دم عليه من الوقت فانه يصير قاصداً حق الميثاق بالاحرام بالقضاء ومكيطاً لعمرة سنوط فاحرم بالجر وقضه وعليه دم وجع وعمره الدم لاجل الوضوء والحج والعمرة لانه فاني الحج وهذا عندك حيفتة بعد واما عند ما يرضى العرف واما قال طاف سنوطاً لانه لو طاف اربعة اسواط يرضى احرام الحج اتفاقاً فلو اتمها صح ودخل لانه اني بافعالها كمنه مني عنه والسعي عن الافعال المشروعة فيحلف المشروع عند كمنه مني عنه من احد بالحج ثم يوم الخمر بالحج فان حلف لاول مرة لاخر بلادم والافق دم قصراً ولا اكرام بالحج ثم اكرام يوم الخمر تجدياً في العام القابل فان حلف لاول قبل هذا الاحرام لمزمدا لآخر بلادم وان لم يحلف لمزمدا لآخر مع دم ومن اني بعمرة الاطلاق فاحرم باخر يفي

هذا هو الميثاق الذي عند هافا ما عندك حيفتة ولا بد من ان يعود حيفاً ملباً كالميثاق ومقتض فرغ من عمره وحرمان الحرم واخر ما تشبه بالسنة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي من الحرم والمتمتع بالحرم لا يدخل مكة ولا في الحرم صار مكيّاً واحرام من الحرم فيجب عليه ما دم لمجاوزة الميثاق بلا احرام فان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم ووضعه البستان كالبستاني بستان بني عامر موضع داخل الميثاق خارج الحرم فان دخله حاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب العظم فاذا دخله الخوف بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن ان اراد في وقتة البستان اي جميعه الذي بين البستان والحرم كالبستاني ولا يمشي عليه ما لا يمشي على البستاني وعلى من دخله ان احرام من الخوف وفقاً لانه احرام من سيقا شما ومن دخل مكة بلا احرام فومض او عمره وضع منه فوجع فاعلم في عامه ذلك لا بعد ما وز وقتة فاحرم بعمرة فامسدها مضى وقضى ولا دم عليه من الوقت فانه يصير قاصداً حق الميثاق بالاحرام بالقضاء ومكيطاً لعمرة سنوط فاحرم بالجر وقضه وعليه دم وجع وعمره الدم لاجل الوضوء والحج والعمرة لانه فاني الحج وهذا عندك حيفتة بعد واما عند ما يرضى العرف واما قال طاف سنوطاً لانه لو طاف اربعة اسواط يرضى احرام الحج اتفاقاً فلو اتمها صح ودخل لانه اني بافعالها كمنه مني عنه والسعي عن الافعال المشروعة فيحلف المشروع عند كمنه مني عنه من احد بالحج ثم يوم الخمر بالحج فان حلف لاول مرة لاخر بلادم والافق دم قصراً ولا اكرام بالحج ثم اكرام يوم الخمر تجدياً في العام القابل فان حلف لاول قبل هذا الاحرام لمزمدا لآخر بلادم وان لم يحلف لمزمدا لآخر مع دم ومن اني بعمرة الاطلاق فاحرم باخر يفي

وقيل عنه

ان حج عن ابيه اي يتزوج يجعل نوابه عنها ودم الحصار على الكهنة وفي
ماله ميتا ودم القران والجنازة على الحاج اي من امر غيره ان يكون عنه
قدم القران على الماء مور وضمن النكاح ان جامع قبل وفوقه لا يبعث فان
ما في الطريق من ميراث امره بثلث ما بين ما في حيث مات اذا مات
او صلب في طريقه فان في الطريق دفن في حيفا يوجب ثلث ما بين ما في حيث
قسمه الوصي وعزلة المال لا يصح الا بالسليم الى الوجه الذي عينه الوصي
ولم يسل الى ذلك الوجه لان ذلك مال قد صاع فينفذ وصيته من ثلث
ما بين وعندها يوسف قد نفذ من ثلث الكل وعند محمد بن يعقوب ما دفع
الي الاول حج به وان لم يبق بطلت الوصية الهدي من الابل والبقر والغنم
ولا يجب ترقية اي الذهاب به الى عرفات وقيل المراد الاعلام كالنقل
ولم يجر فيه الا جائز الاضحية وجاز الغنم في كل سني الاططواف فرض
جنباً وطهراً بعد الوقوف واكل من هدي تطوع ومنعة وحراب
فحسب وتعين يوم النحر الخ الاخيرين وغيرهما حتى شاء كما بقى الحرم
للكل فتيه لصدقة اي لا يتعين فبالحرم لصدقة وبصدق
نحوه وخطا به ولا يقضي اجراً لمنه ولا يركب لأخره ولا يجل
لبنه ويقطعه بنصف صاع ماء بارد وما عطف او تعبت فباحث اي
ذهب اكثر من ثلث ذنبه او اذنه او عينه في واجبه ابدله والمصلي
وفي لفظة شيء عليه وخبر بدنا النفل ان عطيت في الطريق وصنع فليها
بدمها وصرف نصف سنينها لياكلها الفقير العاني ان شهد والوقوف يوم
بعد ولا يقبل اي اذا وقف للناس وشهد قوم انهم وقفوا بعد يوم
عرفة لا يقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فينع بين الناس فتنه وكذا اذا

هذا الحديث في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح الترمذي
في صحيح ابن ماجه
في صحيح احمد
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن يونس
في صحيح ابن ماجة
في صحيح ابن كثر
في صحيح ابن السكيت
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن المنذر
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن المنذر

هذا الحديث في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح الترمذي
في صحيح ابن ماجه
في صحيح احمد
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن يونس
في صحيح ابن ماجة
في صحيح ابن كثر
في صحيح ابن السكيت
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن المنذر

اذ شهد في عتمة يوم بعثنا الناس يوم التروية في الجليل في ليلة يصير هذا اليوم
اعتبارها يوم عرفه لا يقبل الشهادة لان اجتماع الناس في هذه الليلة معتد
في قبول الشهادة وفوق الفتنه وقبل وقته قبلت لظن الهداية اعتباراً بما
اذ او فتوا يوم التروية وقد كتب في المواضع من قوم ان الناس وقفوا يوم
التروية اقول صورة المسئلة مشككة لان هذه الشهادة لا يكون الا بان الهلال
لم يركب كذا وهو ليلة يوم ليلة يوم التروية بل رأيي بعده وكان سهردي
العتدة ثباتاً ومثل هذه الشهادة لا يقبل لاحتمال كون ذي القعدة تسعة عشر
وقصورة المسئلة ان الناس وقفوا على ابعدا لوقوفهم على طواف المساب
وكان الوقوف يوم التروية فان علم هذا المعنى قبل الوقت حيث يكن التدارك
فالامام يأمر الناس بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يكن تداركه بناء على
الدليل الاول وهو ان التدارك ينبغي ان لا يعبر هذا المعنى ويقال قد تم حج
الناس ثباتاً على الدليل الثاني وهو ان جواز التدم لا يصرح له
في اليوم الثاني الا في فان رأى كل من وجاز الاول وحدها اي في
في اليوم الثاني للجمعة الوسطى والثالثة لم يوم الاول فيعيد المتضامن رأى كل
حسب وان قضى الاول وحدها جاز نذر رجائياً متى حتى يطوف القرى
اي بعد طواف الزيارة جاز له ان يركب سهردي جارية مخبراً بالاذن لانه
جلها بعض شعير او يطمع في جامع وهو ان من ان يجلل الحجاج قوله بالاذن
متعلق بقوله مخبر اي احرمت باذن المالك حتى لو احرمت بلا اذن لا اعتبار
له **كتاب الحج** هو عهد موضوع لليلة اي حل استمتاع الرجل
من المرأة فالعقد ربطاً اجراً التقوى الى الاجاب والتمول شرعاً لكن بعض
ازيد بالعقد الحاصل بالمصدر وهو الا ارتباطاً لكن الحجاج هو الاجاب

هذا الحديث في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح الترمذي
في صحيح ابن ماجه
في صحيح احمد
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن يونس
في صحيح ابن ماجة
في صحيح ابن كثر
في صحيح ابن السكيت
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن المنذر

هذا الحديث في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح الترمذي
في صحيح ابن ماجه
في صحيح احمد
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن يونس
في صحيح ابن ماجة
في صحيح ابن كثر
في صحيح ابن السكيت
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن المنذر

المراود ان باب افعال الحكم من الامكان اما الوجوب كما هو اصطلاح اهل العلم
لان الكلام الصادر عن احد الشخصين ولا على الوجه المذكور سيما لما لا ينفصل
كان في ضمن الامكان يتصور الوجه والعدم فلما حكم وجب ان يثبت نسبا جارية كما
الاف كلام صاحب سمي بقوله تعالى البياض

والقول مع الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يقتضي الاجاب والقول
لا يما اركان عقد الكاح لا امور خارجية كالشرائط وقوها وقد ذكرت
في شرح الشفع في فصل المهر كالمعنى فان الشرع يحكم بان الاجاب والقول
الموجودين حيث يرتبطان ارتباطا حكما يحصل معنى شرعي يكون ملك
المشتركي لانه قد كمل المعنى هو المهر والمهر المذكور هو المهر المسمى
بالاجاب والقول مع ذلك لا يرتبط بالشرع لان البيع هو مجرد ذلك المعنى
الشرعي والاجاب والقول له الله كما توهم البعض لان كونها اركان بان
ذلك فلا شك ان له عللا اربعة فاعلة الفاعلية المتعاقلة والمادية
الاجاب والقول والصورية هو الارتباط المذكور والذي يقتضي الشرع
وجوده والغائية الصالح المتعلقة بالكاح وانما قلنا عقد موضوع لان
البيع والهبة وقوها بابتدائه ملكا للمعنى لكن غير موضوع له فلهذا يصح
البيع ونحوه في كل الاصل الاستماع فيه خلافا للكاح وهو يتوقف على الاجاب
وقبول لفظها ما مضى لزوجه وتزوجت وما مضى ومستقبل كزوجي فقال
زوجت وان لم يعلم ما مضى والمراد بالمستقبل الا انما لا يقع
الارتباط الشرعي المذكور وقوله زوجي خذ من مفعول خور زوجي
بشكل او نسك واعلم ان زوجي ليس في الحقيقة الجاهل هو لو كان ثم قول
زوجت الجاهل وقول فان الواحد يتوحد في الكاح بخلاف البيع
فانه اذا قال يعني هذا الشيء فقال يفت لا يتوقف البيع الا ان يقول
اشتريت فان الواحد لا يتوحد في البيع وذلك لان حقوق العقد
ترجع الى العاقد في باب البيع واما الكاح فحقوقه ترجع الى الزوج و
الزوجة والعاقدان كان غيرهما هو مستغن عن قولهما ما دام وبذلك

المراود ان كان الكاح لا يكون في غير ما مضى ولا في مستقبل بل في كل زمان
لان الكاح لا يتوقف على زمان ولا مكان ولا على شخص ولا على شيء بل على
الارتباط الشرعي المذكور وقوله زوجي خذ من مفعول خور زوجي
بشكل او نسك واعلم ان زوجي ليس في الحقيقة الجاهل هو لو كان ثم قول
زوجت الجاهل وقول فان الواحد يتوحد في الكاح بخلاف البيع
فانه اذا قال يعني هذا الشيء فقال يفت لا يتوقف البيع الا ان يقول
اشتريت فان الواحد لا يتوحد في البيع وذلك لان حقوق العقد
ترجع الى العاقد في باب البيع واما الكاح فحقوقه ترجع الى الزوج و
الزوجة والعاقدان كان غيرهما هو مستغن عن قولهما ما دام وبذلك

ويذكر في بلام بعد دادي ويذكر في اي اذا قبل المرأة خور
بزوجي بقلان دادي فقال دادم قبل الاخر يذري في فقال يذري في
المهر يصح الكاح كبيع وشراء اي اذا قبل البايع من زوجي فقال فروخت
قبل المشتري خريدي فقال خريدي يصح البيع لا يقول لها عند التزويج ما زن
وتؤبى ويصح بلفظ كاح وتزوجت وهبة وملك وصدة وبيع وشراء
لا بلفظ اجارة واعارة ووصية لفظ المخبر هذا ويصح بلفظ كاح وتزوج
وما وضع لملك العين حاله هذا هو الصابط فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة
لانها لم يوضع لملك العين ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لملك العين لا في
الحال فاللفظ الذي وضع لملك العين اذا اطلق ويكون المقترنة ذلك على
ان الموضوع له غير مراد بان يكون الزوجة حرة بنت هذا المعنى المجازي
وهو ملك المنفعة فان ملك العين سبب لملك المنفعة فيكون اطلاق لفظ السبب
على المسبب وعندنا في قولنا لا يتوقف هذه الالفاظ وانفاذه بلفظ الهبة
مختص بالبنين ولم نقول له خالصة لك ونحوه لان او هبت نفسها للبنين الاية
والجواز لا يختص بخبرة الرسالة عدم وقوله خالصة لك في عدم وجوب المهر
او اخللتا في خالصة لك لا قبل لاحد كاحين ومترط متاع كل منهما لفظ
الاخر وحضور خرين او خور وخرين خلاف للتناهي في دواي عنده لا يصح
الاشهادة الرجال كحلفين مسلمين سامعين معا لفظها لا عدلتها فالبيع
ان سمعا متفرقين في ما اذا كان حضور واحد من عاقد هو حضور اخر فاعاد
حضوره وضع عندنا سبعين او محذودين في قدق وعندنا عيسى وابي
الزوجي وابي احد هما لا يبي الاخر لكن لا يبيعهما ان ادعى التعريب
اذا تكلم بحضور ابني الزوج فان ادعى هو لم يقبل شهادة ابنيه له اما اذا ادعى

المراود ان كان الكاح لا يكون في غير ما مضى ولا في مستقبل بل في كل زمان
لان الكاح لا يتوقف على زمان ولا مكان ولا على شخص ولا على شيء بل على
الارتباط الشرعي المذكور وقوله زوجي خذ من مفعول خور زوجي
بشكل او نسك واعلم ان زوجي ليس في الحقيقة الجاهل هو لو كان ثم قول
زوجت الجاهل وقول فان الواحد يتوحد في الكاح بخلاف البيع
فانه اذا قال يعني هذا الشيء فقال يفت لا يتوقف البيع الا ان يقول
اشتريت فان الواحد لا يتوحد في البيع وذلك لان حقوق العقد
ترجع الى العاقد في باب البيع واما الكاح فحقوقه ترجع الى الزوج و
الزوجة والعاقدان كان غيرهما هو مستغن عن قولهما ما دام وبذلك

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including a large block on the right and smaller notes on the left.

المراة قبل شهادتها وان كانا عند أبي الزوج ان اذنت لا قبل شهادتها
لها وان اذنت الزوج قبل كاح سليم دية عدد ثيابي ولم يظن بها
بعد السلم فان شهادتها الكاف على المسلم لا قبل وان اذنت السلم قبل له امر آخر
ان يزوج صغيره فبلغ عدد فدان حصر ابو هاشم والا فلا فان الاب اذا كان
خاضرا يستغل عبارة الوكيل الى الاب فصار كات الاب عاقده والوكيل مع ذلك لزوج
شاهدان كات بنتي بالقبلة عند فدان حصر فصح والا فلا فصار كات
البالغة عاقدة والاب وذلك لزوج شاهدان وعبارة المختص هذا والوكيل شا
هذان حصر موكل بالقبلة ان حقرت مؤكدة بالقبلة وحرم على المراء اصله وقرنه
واخته وشهوات بنت اخيه وعمته وخالته وبنت زوجة وطيت وام زوجة
واولادها ووطا وروحة اصله وقرنه المختص وحرم اصله وقرنه وفي اصله
المزب ووطية اصله البعد فالاصل القريب الاب والام وقرنها الاخوة
والاخوات وبنات الاخوة والاخوات وان سئل فصح جميع هؤلاء الصلابة
اجل القات والحالات لاب وايم اولاد واولاد وكذا عات الاب والام وعات الجد
والجدة لكن بنات هؤلاء ان لم تكن صلابة لا حرم كبت العم والعمة وبنت لخال
والخال وكل هذه وصاها هذا يستغل عدة اذ كانت كبت الاخى مثلا شغل الميت
الرضاعية للاخت النسبية والنسب النسبية للاخت الرضاعية والنسب الرضاعية
للاخت الرضاعية وقرنه مربية وعمومية وامامة ومطوور الى فرجها
الداخل بنوه واصلهن المست بنوه عند البعض ان يتبين بقله وبنلدة بنه
في النساء لا يكون الا هذا واتا في الرجال فعند البعض ان ينشر الالة او تروا
انتشارا هو الصحيح وما دون سبع سنين لسبب شهادته وبه يعي اعلم ان بنت
سبع سنين او اكثر قد تكون شهادته وقد لا تكون وهذا يختلف بمطالع الجدة وضوح
فمنها

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

وصورها اما قبل ان تبلغ سبع سنين فالقوي على انها ليست بمشبهة بغيرها
بني الاختين كاحا وعدة ولوي باني ووطيا بكتيبي وبن امرايين
فرضت ذكرا لمخل له الاخرى عبارة المختص هذا وحكم كاح امرأته وعدتها
كاح امرأته ايضا فرضت ذكرا لمخل له الاخرى ووطيا مكها وكذا وطيا مكها
وكذا مكها وكذا مكها فان تكلم بالابطاء واحدة حتى ختم له الاخرى
اي كون المراء في كاح رجل او في عدة ولوي باني ختم عليه كاح امرأته
ايضا فرضت ذكرا لمخل له الاخرى وايضا ختم وطيا هذه المراءه ملكه اي امانا
اخذتها بملك باني بختم وطيا الاخرى كاحا وملكه باني لكن المختص كاحا حتى
اذا تكلم بالابطاء واحدة حتى ختم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال فان تزوج
اكثر امية ووطيا لابطاء واحدة حتى ختم احديهما عليه ابقا بالملك عن كلهما
او تعجزا او بالتزوج وان تزوجها بعقد بن وبني لاولي فرق ولها نصف المهر
لان الكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والكاح الاول صحيح وقد فرق الاول
قبل الوطى يجب نصف المهر ولا بد ركبي هو ونصف نصف المهر منها وانما قال
بعقد بن حتى لو تزوجها بعقد واحد يبطل كاحهما فلا يجب من المهر لابي
امراة وبنت زوجها لان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج
وهو حرام على امراة ابية اما المراء الاخرى لو فرضت ذكرا لا حرم عليه ملك
المراءه وضع كاح الكتابية والصائمة الموءمنة بنتي المقرة بكاح لا عاقبة
كوكي الكتاب لها علم ان كاح الصائبة يخل عند الحقيقة به لا عند ما قبل
هذا الخلاف بناء على تفسير الصائبة فابو حنيفة يزعم ان الصائبة من اهل
الكتاب فان كان كذلك يجوز كاح الصائبة وهما انما من عبدة الكواكب
ولا كاح لهم فلو كان كذلك لخل كاحها ثم عطف على كاح الكتابية قوله وكاح

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page, including a large block on the right and smaller notes on the left.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the right side of the page.

اقرب وضاء وها بالقول كالتب احوالها اجبى اولى بعيد فالرضى
لا يكون الا بالقول كالحائز النيت والزابل كارتها بوشية او حيفن او حركية او
او زابل حكما اي لها حكم البكر في ان سكوتها رضاء وقدمها رد كذا اولى من
قوله سكنت اي قال الزوج للبكر البالغة بلفظ النكاح فسكت وقالت بل رد كذا
فالقول لها وتقبل بيته على سكوتها ولا تخلف هي ان لم يتم البيته هذا عندني حنف
بناء على انه لا يخلف في النكاح ولو لم يكن النكاح الصغير والصغيرة ولو يتبين
هذا احتل من قول الشافعي بوجوبه ان زوجها الا بال ولقد لم يرد غيرها
منع الصغير ان يبيها او علمها بالنكاح بعد اي ان كانا عليين بالنكاح فلها
المنع عند البلوغ وان لم يكونا عليين فلها المنع حين علمها بعد البلوغ وفيه
خلاف الشافعي بوجوبه ان تزوج غير الاب والجد قبل البلوغ لا يصح عنه كما ذكرنا
ان الولي المجهور عنده ليس الا بالاب والجد وسكوت البكر رضاء هذا اي عند
البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ لا يتخير خيارها الى اخر المجلس وايضا
به اي بالخيار فان البكر اذا سكنت بعد البلوغ او العلم ببناء على انها لا تعلم
ان لها الخيار فيبطل خيارها فان سكوتها بالجهل رضاء والجهل ليس بعد ر
فخبرها بخلاف الحقيقة اي اذا اعتققت الامه وهاد في بيتها الخيار و
وان لم تعلم ان لها الخيار فبطل خيارها عند ر لانها لا تتفرق للعقل بخلاف الخرافات
طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وبالتفصيل لا نقدر فان قيل كلنا
في البكر حال بلوغها وحي قبل البلوغ غير مكنته بالشرع قلنا اذا ارادها الصبي
والصبي فاما ان يجب عليها تعلم الايات واحكامه او وجب على وليها التعليم
ولا ينبغي ان يتوكل سدي فالعلم مزاويا كنكم بالصلوة اذا ابلغوا سبعا
واضح بهم اذا بلغوا عشر وخيار الغلام والنيت لا يبطل بل رضاء صحيح

التمهة قبل بالزوج قبل البلوغ

صريح اورد لانه الصريح ان يقول رتب والدلالة ان يفعل ما يدل على الرضا
كالقبلة والتمس واعطاء الغلام المهر وقبول النيت المهر ولا يقامهما
من المجلس وشروط القضاء فسخ من بلغه من عتقت فان الاول لا يلزم
على الزوج بخلاف فسخ المعتقة فانه منع زبارة المكمل للزوج عليها فان اعتبار
الطلاق عند نال النساء فاذا اعتقت صار المكمل عليها بنيت طلقات بعد ما
كان مطلقين ويكون الفسخ استماعا عن هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضي
وان مات احد هما قبل التزويج بلغ او لا ورثه الا حذر الصحة النكاح بينهما
والولي العصبة اي المراء العصبة بنفسه اي ذكر تفضل بلا واسطة انني
اما العصبة بالغير كالتب اذا صارت عصبة بالاب فلا ولاية لها على امرها
المجونة وكذا العصبة مع الغير كالاخت مع النيت لا ولاية لها على اختها المجونة
على ترتيب الارث ونحوه اي قدم لغيره وان سئل في الاصل وان علامه جز
الاصل الغريب كالاخت ثم نبوه وان سفلوا من جز الاصل البعيد كالعم ثم نبوه وان
سفلوا من عم ابية ثم نبوه ثم نبوه الاقرب فالاقرب ثم التزوج لغوة القرابة اي
قدم الاعيان على العلقات بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون
كافر في الام ثم دوا الرحم الاقرب فالاقرب ثم مولي الموالاة اي من لا وارث له
وولي غيره على انه ان جني فارشته عليه وان مات فيرثه له ثم فاض في سنه
ذلك الحبيب في مشوره ان له ولاية التزويج ولا بعد تزويج بغيره الا قرب
مالم ينظر الكفو لخاصة المهر منه عليه الاكثر ومدة الشتر عند جمع من المتأخرين
اعلم ان لا بعد ولاية التزويج عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة ونفسها
عند الاكثر ما ذكره وقوله مالم ينظر اي مدة لم ينظر الكفو لخاصة ثم عطف على
مالم ينظر قوله ومدة الشتر عند جمع من المتأخرين وولي المجونة ابنها ولو لم

بأنه يرضى بالزوج والمجلس

ان كان زوج الحرة
عبد فالطلاق عنده
اثنان

فقد اقرت ان لا يكون له
الا في رتبة اي ان لا يكون له
الا في رتبة اي ان لا يكون له
الا في رتبة اي ان لا يكون له

وعليه الغنة ان لا تترك الزينة

اعلم ان ولاية التزويج
في غير النكاح لا تكون
الا في رتبة اي ان لا يكون له
الا في رتبة اي ان لا يكون له

فان كان الزوج
عبد فالطلاق عنده
اثنان

فان كان الزوج
عبد فالطلاق عنده
اثنان

بأنه يرضى بالزوج والمجلس

بأنه يرضى بالزوج والمجلس

فان كان الزوج
عبد فالطلاق عنده
اثنان

فان كان الزوج
عبد فالطلاق عنده
اثنان

فان كان الزوج
عبد فالطلاق عنده
اثنان

الآن بعد العزلة العبد المذنب
سبحان

مع اربابنا على ما ذكرنا الان تقدم في العصبية على الاب وتعتبر الكفاية في
في الكاح سبب اقرب بعضهم كقول بعض العرب بعضهم كقول بعض ابي العرب الذين
لم يكونوا من قرين بعضهم كفاية لبعض اعلم ان كل من هو من اولاد بنين كنانة
قرين وانما اولاد بن هو نون النقر فلا وانا حقيق الكفاية في السبب بالعرب لان
العجم ضيقوا اسما بهم وفي النجم اسما فذا وبنين في الاسلام كقولنا في اداء فيه وسلم
منه عن كقولنا في اداء فيه واداء فيه لذي ابي بن فيه وحرية فيلس عبد او
معتق كقولنا في اصلية ولا معتق بوه كقولنا في ابي بن حرين وديانة فيلس
فاسق كقولنا في صالح وان لم يلق في ابي بن المعتق به وعند بعض السامخ
الفاسق ذالم يلق يكون كقولنا في الرجل الصالح ومالا قال العاجري المير المعجل
والسنة لم يلق كقولنا في المعتق فانا قال المعتق لذفع وهم من ثوبهم ان المعتق يكون
كقولنا في المعتق وكذا في المعتق بالاطراف الاولي لان العجمي اداء المير والسنة الواجبين
محقق مع زيادة المير والقادر عليها كقولنا في اموال عظمة وهو الصحيح
لان المال عدا وراخ فلا يعتبر بعدده الا ان يكون ثلث لا يقدري
اداء الواجب وهو المير والسنة وحرية حاكم وحكام او كنانة او باع ليس
بكولنا في اداء وبنين وبنين وان نكت باقل من ميرها في ميرها
قلوب لا اعتراض حتى يتم او يترك وكاح فضولي او فضولي في الارجاء
ايحوز ان يكون من جانب الزوج فضولي ومن جانب المرأة فضولي فيوقف
على اجازتها ونوي مير في الكاح واحد ليس بفضولي من جانب اي سوي واحد
لايجاب والقبول ولا يشترط ان يحكم بها فان الواحد اذا كان وكيلة منها يقال
زوجها اياه كان كافيا وهو على اسما اما ان يكون اصيلا وليا كان المير
تزوج بنته الصغيرة او اصيلا وكيلة كما اذا وكلت رجلا ان يزوجها من

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

من نفسه وأوليا من الجانبين أو وكيلة من الجانبين أو وليا من جانب ووكيلة
من جانب ولا يجوز أن يكون فضولا أو وليا من جانب وفضولا من جانب
أو وكيلة من جانب وفضولا من جانب وفضولا من الجانبين ^{بأن كان زوجة} وصح الكاح ^{كما إذا كان زوجه}
زوجها من امره كاح امرأة لآدم أي وكل إن وكل ابن زوجته امرأة فزوجه
أمة صح وصح الكاح الأب والجد الصغير والصغيرة يعني فاحش وابن غيرك
لا يلزمهما أي لو فعل الأب والجد عند عدم الأب لا يكون للصغير الصغير
حق النسخ بعد البلوغ وإن فعل غيرهما قلما أن ينسخا بعد البلوغ ولا كاح
واحدة من اثنين وزوجها المأمور بواحدة للأمراي أمراخران بن وجه
امراة فزوجه امرا، يتن بعقد واحد لا يصح كاح كل واحدة منها أما إذا
زوجه بعقدتين فالاول صحيح دون الثاني **باب المهر** أقله عشرة دراهم
هذا عندنا وأما عند الشافعي فيؤكل ما يصلح ثم يصلح مهر مائة كان عشرة أو
أقل منه ويجب على أبي سمي زوجها أن سمي بمرة أي عتد دن عشرة دراهم
وهو أمة العشرة أو ما فوقها فالمسني عند الوطئ أو موت أحد سما وضعت بطلا
قبل الوطئ وخلوة صحت أي خلوة صحيحة وسبي تسيورها فان قلت لم يهر
يكفي بقوله قبل خلوة صحت فإنه إذا كان قبل الخلوة كان قبل الوطئ فك
لأنه فإنه يمكن أن يكون قبل الخلوة البصيرة ولا يكون قبل الوطئ بات
وطئ بالخلوة صحيحة نحو أن وطئ مع وجود المانع الشرعي كصوم رمضان
وخوفه وصح الكاح بلا ذكر مير ومع نفية ونحو وحسن وهذا الذي من الخلل
من جهة وبهذا العقد فهو حر وتوب وبدائه لم يثبت حبسا وبعلم القرآن
ويجوز للزوج اللزها سنة أناقيد بالحرلانة لو كان عبداً جاز الحذف
وسبي ولزوجة بنته أو اخته منه على تزواج بنته أو اخته منه معا

قال نزل
ولم يبق احد
من غائب
افغانيان
واعتزل الخدم
فما غابنا الا
والبرق على
فاننا لم
كلامه
نسه

فمنه ما لا ينفك عنه
والله اعلم بالصواب

قد رزنا وتقدر الشرع انما لا يمنع الزادة
 او يمنع النقصان والاول شتيف الالة
 فيكون الاذني مقدار المهر اجملا فتعني الالة
 المخروض قد رزناه ولم يمس به من ذلك
 شيء مقبض شرعا في هذا الزاني والفتى
 غرضه بقض اعضاء الانسان فهو خشرة
 حلهم فانه يتعلق بها وهو القطع كذا ذكر
 في التوضيح في فصل الخاتمة
 سر محمد

وضع بالتقديس ايضاح الكاح في صورة تزويج يشبه منه وقوله معاوضة يمكن
 ان يكون تزويجا او حاله عن التزويج اي حال كون التزويج بقولنا هذا العقد
 بذلك العقد ولذا كالعقد بهذا قلنا من غير قبلها في الجمع عند وظني او موثوق
 انني نذكر الوطى ولم يذكر الخلق لانه اذا ادعى الوطى حقيقته او دلالة في الخلوة دلالة
 الوطى اقامه للتزويج مقام المدخول وقوله او موثوق اي موثوق الزوج او الزوجة
 وعبارة الخفض هذا وضع الكاح بلا ذكره مع نفيه ونسبي غير مالي مقوم ونحوه
 حنيفة وتجب من كراهة او صفة فالوسط او قيمة ايضاح الكاح بمجمل صفة يجب
 الوسط او قيمة ومنع لا يرد على نصف ولا ينقص من خمسة دراهم اي لا يرد
 على نصف من النفل ولا ينقص من خمسة دراهم ولا يرد على النفل لقوله نعم وعلى
 المؤن وقد رآه الابه وعند الكوفي يفتى في كراهة او يرد في كراهة بطلان
 قبل الوطى والخلوة المحجب في الصور المذكورة وهي قوله بلا ذكر المهر الى اخره
 وفي خذ من الزوج المهر هاهنا اي يجب في الخدم في الكاح بخدمة الزوج
 العبد لها والمفوضة ما فرض لها ان قطعت او ماتت والمنفعة ان قطعت قبل
 وطى المفوضة هي التي نكح بلا ذكره او اعان لا مهر لها انما هي مقدار نفقاتها
 ذلك المرفوض ان وطئها او مات عنها والمنفعة ان طلقها قبل الوطى وعند الكوفي
 وهو قولنا في لها نصف المرفوض وما ريد على المهر يجب ويستط بالطلاق
 قبل الوطى ومن حقه ما عدا خط المراهة عن الزوج ولم يذكر موقوف الخط ليدل
 على العموم كقوله فلا ينقص من مائة درهم على كل مهر وبفضه وكراهة
 في صورة زاد على المهر وطوة بلا مانع وطى حصة او مائة درهم او طء المهر من مائة درهم
 هذا نظير المانع حتى وصوم رمضان واحرام لغزير او يفي هذا نظير المانع
 الشرعي وحيث ونفاس هذا نظير المانع الطبيعي ولا يفي ان يكون المانع الشرعي

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

الشرع بوجودها توكله اي توكله كالمهر فخلوة متبدا ونوع كدخوله واعلم
 ان المراد بالخلوة اجتماعها بحيث لا يكون مومعا قتل في مكان لا يطلع عليها
 غير اذنها ولا يطلع عليها احد للظلمة ويكون الزوج عالما بانها امراته
 خلوة محبوب او عيني او حسي او صام قضاء في الاصح ويدل على رواية
 ومع احد في حنيفة المستمدة لا والصلوة كصوم فرضا ونفلا اي تكون الخلوة
 صحيحة مع الصلوة المفروضة كفي الصوم المفروض وتكون صحيحة مع صلوة
 الغسل كفي صوم النفل ولجب لعدة في الكل احتياط اي في جميع ما ذكر من اقسام
 الخلوة سواء وجد فيه المانع كزنى وفهوه او لم يوجد وجب المنفعة المطلقة لم توطأ
 ولم يمسها مهر وسحب من سواها الا ان يسمى لها المهر وطلعت قبل وطى
 المطلقات اربع مطلق لم توطأ ولم يمسها مهر وسحب لها المنفعة ومطلقة لم توطأ
 وقد يسمى لها مهر في التي لم يسحب لها المنفعة ومطلقة قد وطئت ولم يمسها
 مهر ومطلقة قد وطئت وسمى لها مهر فيها تان تسحب لها المنفعة فلما حصل
 انه اذا وطئها يسحب لها المنفعة سواء سمي لها مهر او لا لانه او حشرها بالطلاق
 بعد ما سمت اليه المهر عليه وهو البضع فيسحب ان يعطيها شيئا زابدا
 على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية وهو التثني صورة عدم التسمية وان
 لم يطأها في صورة التسمية تاه خذ نصف المسمى من غير تسليم البضع ولا يسحب
 لها شي اخر وفي صورة عدم التسمية يسحب لها المنفعة لانها لم تأخذ شيئا فاستغناء
 البضع لا ينفك عن المال وان قبضت الفاسم لم يصبته له وطلعت قبل
 وطى رجع بنصفه لانها قبضت تمام المسمى فلم تحب الا النصف فنزل النصف
 والالف الذي ذهبته له لم يبق ان الف المسمى لان الداهم والدنانير
 لا يتبعان في العتود والفسوخ وان لم تقبضه او قبضت بضعة ثم وهبت

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

هذا هو المانع الشرعي
 وهو ما عدا خط المراهة
 وهو ما عدا خط المراهة

قوله امر مثل ما يقع انه ارتفاع من مثل ما يقع الارتفاع على كل من شئ وهو النسب وارتفاع الشئ في باطنه كاشفة
ويستلزم او اعتبارا من شئ متناه في مقدار وارتفاع على كل من شئ البين ايضا وليس الاول من الثاني لتباين مقدارهما على ما ذكره وقد
ان شئ امرأة فانه لها فخر في المثل الثاني وقد استدل به من قدم ابيه حال من امرأة مذكورة ويمكن ان يكون ارتفاع الاول
على الارتفاع الثاني وارتفاع الثاني على الطريقة بانه من المعنيين اعني الاصطلاح والمقدور وهذا هو الظاهر لان
ثبوت امر المثل قد فهم من قول المصنف في فان وطى فمهر المثل فلا احتياج الى ذكره ثانيا ولا ان مراد المصنف بان مطلق مهر المثل
لا بيان مهر مثل امرأة وقد تكافأ وعلى ان يكون ارتفاع مهر بطريق تقدير الفعل لا بطريق العطف فلا تحذف في فلتناهي

او صانع او وهب له عوض المهر قبل قبضه او بعده لا يراجع عليها بشئ او صورة
المساكن انما تقبض شيئا ثم وهبت الكل في حصة عن ذمة الزوج ثم طلقها قبل
الوطى فلا شئ عليها لان حكم الطلاق قبل الدخول ان يسلم له نصف المهر وقد
حصل بل زيادة والمراة لم تاحد شيئا لكونه اليه بخلاف المسئلة الاولى
وهي التي قبضت لفاستقيم وهبت له وطقت قبل وطء وان قبضت نصف المهر
ثم وهبت الكل له او وهبت المثل ثم طلقها قبل الموطى فانه لا شئ عليها
ما ذكرنا ولو كان المهر مضافا قبضته ثم وهبت له او قبضه فطقت عن ذمته
ثم طلقها قبل الموطى فلا شئ عليها واما في صورة عدم القبض فاما في صورة القبض
فكذلك لا يراها وهبت عوضا فانتقض فقبل المهر لان العوض متعينة بخلاف المسئلة
الاولى فان الدراهم غير متعينة وان كان يرفع على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها
او بالان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان وقاي بما نكحها على ان يخرجها
ولا يزوج عليها واما ان اقام بها وبالفين ان اقام وبالفين ان اخرج فلها الف
والا لم يملكها فعند احتجافه في فسخه المهر الاول صحيح ودون الثاني وعندهما
الشرطان صحيحان وعند من كل منهما فاسد لكن الثانية لا يرد على الفين ولا
ينقص عن الف المراد بالثانية المسئلة الثانية وهي قوله وبالف ان اقام بها وبالفين
ان اخرجها فانه ان اخرجها يجب مهر المثل لكن اذا كان مهر المثل اكثر من الفين
لاجل الزيادة فان كان اقل من الف تحجب الف ولا ينقص منه بشئ لا فاقا فها
على ان المهر لا يزيد على الفين ولا ينقص عن الف وان نكحها او بهت قبلها مهر
المثل ان كان بينهما والا حلت لودونه ولا يرد في قوله اي ان نكحها هذا العبد او
بذلك واحد كما ذكره في فسخ من الاخر يجب مهر المثل ان كان بين قيمته المقتدر
وجعل العبد الاقل قيمة اذا كان مهر المثل دون قيمة هذا العبد وجعل العبد

قوله امر مثل ما يقع انه ارتفاع من مثل ما يقع الارتفاع على كل من شئ وهو النسب وارتفاع الشئ في باطنه كاشفة
ويستلزم او اعتبارا من شئ متناه في مقدار وارتفاع على كل من شئ البين ايضا وليس الاول من الثاني لتباين مقدارهما على ما ذكره وقد
ان شئ امرأة فانه لها فخر في المثل الثاني وقد استدل به من قدم ابيه حال من امرأة مذكورة ويمكن ان يكون ارتفاع الاول
على الارتفاع الثاني وارتفاع الثاني على الطريقة بانه من المعنيين اعني الاصطلاح والمقدور وهذا هو الظاهر لان
ثبوت امر المثل قد فهم من قول المصنف في فان وطى فمهر المثل فلا احتياج الى ذكره ثانيا ولا ان مراد المصنف بان مطلق مهر المثل
لا بيان مهر مثل امرأة وقد تكافأ وعلى ان يكون ارتفاع مهر بطريق تقدير الفعل لا بطريق العطف فلا تحذف في فلتناهي

قوله امر مثل ما يقع انه ارتفاع من مثل ما يقع الارتفاع على كل من شئ وهو النسب وارتفاع الشئ في باطنه كاشفة
ويستلزم او اعتبارا من شئ متناه في مقدار وارتفاع على كل من شئ البين ايضا وليس الاول من الثاني لتباين مقدارهما على ما ذكره وقد
ان شئ امرأة فانه لها فخر في المثل الثاني وقد استدل به من قدم ابيه حال من امرأة مذكورة ويمكن ان يكون ارتفاع الاول
على الارتفاع الثاني وارتفاع الثاني على الطريقة بانه من المعنيين اعني الاصطلاح والمقدور وهذا هو الظاهر لان
ثبوت امر المثل قد فهم من قول المصنف في فان وطى فمهر المثل فلا احتياج الى ذكره ثانيا ولا ان مراد المصنف بان مطلق مهر المثل
لا بيان مهر مثل امرأة وقد تكافأ وعلى ان يكون ارتفاع مهر بطريق تقدير الفعل لا بطريق العطف فلا تحذف في فلتناهي

العبد الاكثر قيمة ان كان مهر المثل فوق قيمته فمهر منه انه اذا كان مهر المثل مساويا
لقيمة احد ما يجب هذا العبد ولو طلق قبل طي فطقت لا حجب اجماعا وان نكح
بهذين العبدين واحد ما حر فلها العبد فقط ان ساوى حصة وان شرط البكارة
ووجد هاتين البكرتين الكليتين مع امهات فليس في الزوجي بالمعنى وصفا او
ويمكن وموزون بين حصة لاصته وحصة لوسط او حصة فان بقي حجب
المسكول والموزون ووصفة فذلك ولا يجب شئ بل وطى في عتق فاسد وان طلق
وان وطى مهر المثل لا يرد على ما سمي اي اذا كان مهر المثل مساويا لقيمة او اقل لمهر
المثل واجب وان كان اكثر لا يجب الزيادة وثبت السبب ومدة من وقت دخوله
عند حجب وبقي اي اذا كان من وقت الدخول الى وقت الوضوء ستة اشهر
النسب وان كان اقل لا وعند الحنفية لو واد بوضف به فقبول من وقت النكاح
بحاكي النكاح الصحيح ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ابيها اي بيت مهر مثلها ثم يتيه
بقوله مهر مثلها فيراد بالاول المعنى المصطلح ثم جاء بالثاني المعنى اللغوي اي مهر
امراه ثم ثالثة لها وهي من قوم ابيها ثم بين بانه المائدة بقوله لا وما لا وعقلا و
ولم يرد وعقلا وكارة وثانية فان لم يوجد منهم في الاجابة لاسمها او ما وخاليتها
الا اذا كانت من قوم ابيها اي اذا كانت امها بنت عم ابيها وصح ضمان وليها مهرها
ولو صغيرة وتطالب ابائنا وان ولو اذكي رجوع على الزوج ان ضمن بامره واما
فلا انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الا وليها فمهر
انه لا يجوز الضمان لانه باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد
مطالباً ومطالبا لكن لا اعتبار لهذا لوهم لان حقوق العتق هنا راجعة الى
الاصيل والوطى صغير ومعتبر بخلاف البيع فانه اذا باع الاب مالا الصغير
لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى القاطن والمطالب ابائنا

قوله امر مثل ما يقع انه ارتفاع من مثل ما يقع الارتفاع على كل من شئ وهو النسب وارتفاع الشئ في باطنه كاشفة
ويستلزم او اعتبارا من شئ متناه في مقدار وارتفاع على كل من شئ البين ايضا وليس الاول من الثاني لتباين مقدارهما على ما ذكره وقد
ان شئ امرأة فانه لها فخر في المثل الثاني وقد استدل به من قدم ابيه حال من امرأة مذكورة ويمكن ان يكون ارتفاع الاول
على الارتفاع الثاني وارتفاع الثاني على الطريقة بانه من المعنيين اعني الاصطلاح والمقدور وهذا هو الظاهر لان
ثبوت امر المثل قد فهم من قول المصنف في فان وطى فمهر المثل فلا احتياج الى ذكره ثانيا ولا ان مراد المصنف بان مطلق مهر المثل
لا بيان مهر مثل امرأة وقد تكافأ وعلى ان يكون ارتفاع مهر بطريق تقدير الفعل لا بطريق العطف فلا تحذف في فلتناهي

قوله امر مثل ما يقع انه ارتفاع من مثل ما يقع الارتفاع على كل من شئ وهو النسب وارتفاع الشئ في باطنه كاشفة
ويستلزم او اعتبارا من شئ متناه في مقدار وارتفاع على كل من شئ البين ايضا وليس الاول من الثاني لتباين مقدارهما على ما ذكره وقد
ان شئ امرأة فانه لها فخر في المثل الثاني وقد استدل به من قدم ابيه حال من امرأة مذكورة ويمكن ان يكون ارتفاع الاول
على الارتفاع الثاني وارتفاع الثاني على الطريقة بانه من المعنيين اعني الاصطلاح والمقدور وهذا هو الظاهر لان
ثبوت امر المثل قد فهم من قول المصنف في فان وطى فمهر المثل فلا احتياج الى ذكره ثانيا ولا ان مراد المصنف بان مطلق مهر المثل
لا بيان مهر مثل امرأة وقد تكافأ وعلى ان يكون ارتفاع مهر بطريق تقدير الفعل لا بطريق العطف فلا تحذف في فلتناهي

قوله امر مثل ما يقع انه ارتفاع من مثل ما يقع الارتفاع على كل من شئ وهو النسب وارتفاع الشئ في باطنه كاشفة
ويستلزم او اعتبارا من شئ متناه في مقدار وارتفاع على كل من شئ البين ايضا وليس الاول من الثاني لتباين مقدارهما على ما ذكره وقد
ان شئ امرأة فانه لها فخر في المثل الثاني وقد استدل به من قدم ابيه حال من امرأة مذكورة ويمكن ان يكون ارتفاع الاول
على الارتفاع الثاني وارتفاع الثاني على الطريقة بانه من المعنيين اعني الاصطلاح والمقدور وهذا هو الظاهر لان
ثبوت امر المثل قد فهم من قول المصنف في فان وطى فمهر المثل فلا احتياج الى ذكره ثانيا ولا ان مراد المصنف بان مطلق مهر المثل
لا بيان مهر مثل امرأة وقد تكافأ وعلى ان يكون ارتفاع مهر بطريق تقدير الفعل لا بطريق العطف فلا تحذف في فلتناهي

الحاكم في النكاح...
والمهر...
والطلاق...

ولو ادعى زوج على الزوج ان ينفق...
لو ثبتت اذها النفقة على نفقته...
عن قولها ما اذا اذها...
المبايعات عليه فلا يكون لها حق الاسترداد...
مفقودة عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي...
او بعض الطرف وهو قبل متعلق بقوله...
فوله او قدر ما يجزى منها من ثل مهرها...
لفظ المخفف هذا والمجمل والمؤجل ان يثبت...
للمحاجة وزبارة اهلهما بلا اذنه...
لا بعده ولا لها المانع...
لها ولا يذعن النفس لاخذ كل المهر...
ما يجزى قوله ان لم يثبت فتيقيد...
على ان ليس لها المانع...
والروايات يدل على ان الحكم...
فيه والمختار هذا فان المتأخرين...
اصل المذهب ان لها ولاية...
لان المهر عوض النكاح...
فانه ان اقبل الكل فقد سقط حرمها...
بعد اذ به في ظاهر الرواية...
ظاهر الرواية وقيل لا وبه...
اي لا نقلها بمقادير مدة وان اختلفا...

الحاكم في النكاح...
والمهر...
والطلاق...
الحاكم في النكاح...
والمهر...
والطلاق...

اجماعا اختلفوا فقال احداهما...
في قبولها وان لم يتم...
مهر المثل وما عندا في حصة...
وفي قدر حال قيام النكاح...
مساويا للمائة من الزوج...
عليه لراة او اكثر منه...
لها ولها وذلك ان المراه...
وحده تقبل ايضا لان البينة...
الوديعه الي المالك قبل...
البينة شرعت لانيك ما هو...
النبي عم البينة على المدعي...
فالذي يدعي خلاف ذلك...
بين ما يدعيه الزوج والمراه...
ففيها اي مهر المثل فان...
واقام احدهما فقط...
حال قيام النكاح فاراد ان...
الطلاق قبل الوطى...
ما يدعيه الرجل او اقل منه...
او اكثر منه فالقول لها...
وبينه ان شهدتها وان كانت...
احدهما كحيوتها في الحكم...

الحاكم في النكاح...
والمهر...
والطلاق...

الحاكم في النكاح...
والمهر...
والطلاق...

الحاكم في النكاح...
والمهر...
والطلاق...

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

لا يفتنى للمكره شيئا وقالوا فمضى من المثل وبقي ان يفتى بها قالت هو هدية وقال
سرو قال قوله لا ايمان في الاكل كالمثل في الخطه وان لم يذم ذمته او حرم
حريمه في دار الحرب فبنيته او بلامه وادار عندهم ان الحال ان الكاح
بلامه يجوز عندهم ولا يجب شيئا وانما قال هذا لانه ان لم يجر هذا في دينهم
او لم يجر عندهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر فوطئت او طلقت قبله
او مات فلا مهر لها وان كانا محررا او غير محررين في غير ما اسلموا او اسلم احدهما فلا ذلك
وفي غير محرم فمضى فمضى في المثل لان المهر عندهم مني كالمثل عندنا ولا
يحل اخذها فالحاجب لغيره يكون امرضا عن المهر واما المهر فمضى في ذوق العلم
عندهم كالشاة عندنا فالحاجب لغيره لا يكون امرضا عنه فمضى من المثل امرضا عن
المهر **باب نكاح الرقيق والكافر** والفتى والمكاتب والمذموم والاميه
وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز نكاحه وان رد بطل فان نكحوا بالاذن
فالمهر عليهم وبسبب الفتى فيه لا احوال ان الكاتب والمذموم يستقبل وقوله
طلوها رجعية اجاره لا طلقها او قاربها اي اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه
فقال المولى طلقها رجعية فواجبه لان الطلاق الرجعي يقتضى سبق النكاح فلا
طلوها اذ يمكن ان يكون المراد نكاحا وهذا المعنى اليقيني بالعبد المتمرد وانما قاربها
فمضى في هذا المعنى واذن العبد بالنكاح بغير اذنه وفاسده فباع العبد
بغير اذنه فاسد بعد اذنه فوطئها ولو لم يكن النكاح اذنه صحيحا وانما امره امره
بعد تلك المراهة ككافر صحيحا بوقت على الاجازة لان الاجازة قد انتهت بذلك
النكاح الفاسد ولو تزوج عبد مولا له في مساوت عزماء في مهر مثلها
اي مساوت المراهة عزماء في مقدار مهر المثل اي ان يبيع العبد فيقسم منه بين المراهة
والعزماء بالحصة فمضى فمضى من المثل ان كان المراهة من مهر المثل او مساويا لها

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

انما اذا كان نكاحا فلا يملك اخذ حصة ما زاد ومن زوج امته فمضى وطئها المهر
ان طهر ولا يجب التوبة لكن لا تنفقه ولا تسكن الابرة اي لا يجب على الزوج نفقتها وسكنها
الا بالتبعية وهي ان يفي بمساوئها اي بين الزوج في ماله ولا يستعملها في المولى
لكن لا تنفقه ولا تسكن الابرة اي لا يجب على الزوج نفقتها وسكنها الا بالتبعية فان اقامها
فمضى في الرجوع وسقطت اجالته عن الزوج برجوع المولى عن التوبة
ولو خذ مته بلا استخدام الا في خدمت المولى بلا استخدام مع وجود التوبة
لا تسقط النفقة عن الزوج والتوبة مصدر بقاءه لا بقاءه فان له اذا اصابته
من ذلك وله النكاح عنده وامته كرها اي ان يزوج كل واحد بلا رضا ولا حرة
فتبث نفسها قبل المولى والمهر لا يطوي امه قبلها قبله اي قبل المولى لانه يحل بالقتل
اخذ المهر بخوري بالجرمان اما في الصورة الاولى فالتاخذ لانه اخذ شيئا قبل
المهر بالموت وانما قال قبل المولى لان بعد المولى واجب في الصورتين
وزوج الامه بغير اذن سيدها فان المهر منع عن حد وذا الولد وهو
ملك مولاه وخبرت امه ومكاتبه عتقت تحت حرا وعبد فان كانت تحت
العبد فلها الخيار ان تقاد فمضى للعار وهو ان يكون الحرة فمضى للعبد
وان كانت تحت الحرة ففيه خلاف الشافعي به وهذا بناء على سبيل اعتبار
الطلاق فانه عندنا بالنساء فلها الخيار منعا لزيادة الملك عليها وعند
الرجال فلم يوجد عندنا النسخ وهو العار وازيادة الملك له تحت
بلا اذن فعتقت فمضى ولم يخبر لانه قد رضى وماسى السيد وان زاد
على مهر مثلها لو طئ فعتقت وان عتقت او لا فلها ومن وطئ امه ابنته
فولدت فادعاه بنيت نسبته وهي ام ولد له ووجب نكاحها فان تزوجها فمضى

الامة

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

أَنَّ الْبَيْتَ

[illegible][illegible]

طهر طلاق لان الطلاق السعي هذا وان تولى الكل الساعة صحت الجارية حتى
 يقع الثلث في الخلقة والفران بدعي وهو صحت السعي وعندنا الثلث
 دفعة سعي الوقوع اي وقوعها مذهب اهل السنة وعند الروافض لا يقع ثلثا
 بتولية الطلاق مرتان الا بالثالث لا يقع الا بالثلاث مرات ويقع طلاق كل زوج
 عاقل بالغ حر او عبد ولو سكران طابع او مكرب او حوسى باشارته
 المعهودة اي ولو كان الزوج مكران خلافا للشافعي به لا طلاق صحيح رجعون
 وتام ويستد على زوجته عبده وطلاق الحرة والامة ثلثة واشتاتان اي طلاق
 الحرة ثلثة وطلاق الامة اشتاتان ولو زوجها خلافا فان اعتبار الطلاق
 عندنا بالنساء وعند الشافعي به بالرجال فاذا كان زوج الامة حرا فطلاقها
 عندنا اشتاتان وعنده ثلثة وان كان زوج الحرة عبدا فطلاقها عندنا ثلثة
 وعنده اشتاتان **باب ايقاع الطلاق** صحته ما استعمل فيه دون غيره مثل
 استطلاق ومطلق وطلق وتلق ويقع بها واحدة رجعية واي نوي صحتها
 ايضا الواحدة الرجعية الباسية او اكثر من الواحدة ولفظ المختص ويقع به
 رجعية اي لا يزوجها الا بغيرها او نوي واحدة رجعية او باسنة او اكثر من الواحدة
 او لم ينو شيئا وقاسنا الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا
 يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوي واحدة او اثنتين وان نوي
 ثلثا فثلث هذا في الحرة واثاني الامة فثلاث في الحرة واثاني الامة
 فثلاث في الحرة في الحرة وذكر في اصول الفقهاء ان لفظ المصدر واحد
 لا يدل على العدد فالثلاث واحد اعتباري من حيث انه مجموع فيصح بسببه وان
 لم ينو يقع الواحد لفظي اما الاشاتان في الحرة فعدد محض لا دلالة للفظ المفرد
 عليه وباصافه الطلاق الى كتابنا او الى ما يعتبر به عن الكل كانت طالق او

عتوبه فالاحاب الثاني يكون دائرا كس الثابتة والداخلية على السوتة المحلية وان قلت
 لا يمكن ان يراد به الاخبار هناك بل يجعل على الاشاء قلت لا يمكن الحمل على الاخبار اذا كانت
 المطلقة الخارجية بخروج الحارصة عن حيزه مع كون كل واحدة من الثابتة والخارصة
 محلا له والضمير في قوله وهو ارادة الثابتة يعود الى احد الضميرين قوله وهو
 على تقدير الاضرب يعود الى الاحاب الثاني وفي قوله وهو نصف التقدير يعود
 الى التقدير الاضرب والواو حاله وقوله ينصف خبر البتة وهو ضمير الاحاب الثاني
 قوله وان قاله مرضاه يعني لو قال ذلك في مرض الموت ولم يجز العارث تطليق
 ولا مال له سوى العبد الثلاثة وقوله مساوية والعنق في مرض الموت وصيته ومحل
 نقادها الثلث فلا بد ان يجعل كل عكس سبعة عندها على قدر سهام العنق لان مخرج السور
 وهو مخرج الربع اربعة لانه يعنق من الثابت ثلثه اربع من اربعة ومن الخارج النصف
 وهو اثنتان من اربعة ومن الداخل كذلك فصار المجموع سبعة بطريق العول من الاربعة
 الى السبعة فاذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثاه اربعة عشر وجميع المال اربعة عشر
 وعند محمد يعنق من الداخل ربع وهو واحد من اربعة فيقول الاربعة اربعة عشر
 ستة صار ثلثاه اثني عشر ومجموع ثمانية عشر فاستقام الثلث والثلثان على القولين
 فنقسمها بجعل سهام العنق وسبعة ثلث المال ويجعل كل عكس سبعة لان قيمة كل ثوب
 ثلث المال وعند محمد سهام العنق ومن الثلث ستة فكل عكس سبعة لان قيمة كل ثوب
 يعنق من الخارج اثنتان وهو سيمان وسبع في خمسة سباع فقيمة وكذا الداخل
 يجعل سهام العنق ومن ستة ثلث المال فكل عكس سبعة يعنق من الخارج اثنتان
 وهو ثلث السنة وسبع في ثلث قيمة ومن الثابت يعنق ثلثة ومن نصف ستة قيمة
 وسبع في النصف ومن الداخل يعنق واحد وهو السدس وسبع في خمسة سباع فقيمة

70

لان الثلث في الحرة فيكون الخلاص

في الحرة فيكون الخلاص

المنها خاضعاً له وصدقاً ولا نؤمنه من غير حق

[illegible][illegible][illegible]

فالقضية في
والنقد
الحمد

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged, slightly stained paper.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

(Marginal note in Arabic script)

هذا المذهب وهذا عند الحنفية به وما عداها يقع ثلثان وخمسة في
اصول الفقه في حروف المعاني وكما بينه ما لم يوضع له واحد وعينه فلا تطلق
الابنية او لا لال لال ومن اعندي واستبري رجل قاتل واحدة وبها
يقع واحدة رجعية وبها قاتل باين سنة بئله حرام حبك على عاريك
لغني باهلك وهبك لا هلك سر حنك فارقتك امك بيدك استحره نفسي حري
استبري اعني اخرجي اخرجي في نبي الارواح يقع واحدة باينة ان نواها
او شين وثلاث ان نواه وفي اعندي ثلث مرات لو نوي بالاول لطلاقا وبغيره
جسما صدق وان لم ينو بغيره سبأ فقلت وبمارة الخمر فخر اخرجي واخرجي
وقوي بخل ردا وجوابا وهو خلية بريبة جزام باين يصلح سبأ وخو اعندي
واستبري رجعت واحدة استحره اخرجي امك بيدك سر حنك فارقتك
لا لال الرد والسب في الرضا يقع ثلث على النية وفي الغضب الاولان
وفي مذكرة الطلاق الاول فقط الماد خال الرضا ان لا يكون غضب لا
مذكرة الطلاق في ثلث اقسام الثلثة على النية وفي حال الغضب
يقع الاولان اي ما يصلح ردا وما يصلح سبأ على النية ان نوي الطلاق
يقع به الطلاق وان لم ينو لا يقع واما القسم الاخر وهو ما لا يصلح ردا
ولا سبأ يقع به الطلاق وان لم ينو وفي حال مذكرة الطلاق يقف الاول
اي ما يصلح ردا على النية اما الاخران وبما ما يصلح سبأ وما لا يصلح ردا
والسب يقع به الطلاق وان لم ينو **باب التفويض** وفيه قولان
طلق سبأ او امر بطلاق او اخرجي بنية الطلاق بطلاقا على
علمت به وان طلق بغيره بطلاقا ابتداء وفيه قولان فتر المجلس
بقوله عام ثم اومع على ما يقسمه لا بعده فان المجلس بيدك باحد الامرين

بأحد الامرين بالقيام او بعلى لا يكون من جنس ما مضى وجوب شي الغاية
واكالة القاعدة وقعود التكسية ودعاء الامم المنورة وشهود
شهودهم ووقف دابة في ركنها لا يقطع ولها كسرها وسودا اثباتها
كسرها حتى لا يثبت للمجلس بغيرها فكذلك ويشد بسبب الدابة وفي اختيار
لا يصح نية الثلث بل بين بواحدة ان قالت اخرجت نفسي واختارني
ولم يرد ذكر النفس من احدها وفي اختيار خيارا لوقالت اخرجت
نفسى اي ان لم يذكر احد مما النفس بل قال الروح اختيارا اختيارا
يقع ان قالت اخرجت ولو كرك اختيارا ثلثا فقلت اخرجت اختيارا
او اخرجت الاول والوسطى والاخرى ثلث باينة وهذا عند الحنفية
لانه اجمع في ملكها التلقين الثلث بلا ترتيب كالمجتمع في المكان فاذا بطل
الاولية والاولوية والاختيارية في مطلق الاختيار فصار كلوا قالت
اخرجت ولو قالت طلق نفسي واخرجت نفسي بطلت باينة بواحدة
في الاصح ذكر في الهداية انه يقع واحدة بلك الرجعة وقبل هذا غلط وقع
من الكاتب والصواب انه لا يملك الرجعة وقبل فيه رواية اخبرها
انه يقع واحدة رجعية لان لغتها مترجاة والاخرى باينة وهذا اصح
ولو قال امرك بيدك في تطلقه او اختارني بطلاقه فاخترت نفسها
يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوي ثلث فقلت اخرجت نفسي بواحدة
او بمره واحدة يقع وان قالت طلق نفسي واحدة او اخرجت نفسي
بطلاقه واحدة فواحدة باينة ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد
عند لا يدخل البيل فيه وبطل امر اليوم ان ردت له وفي الامر بعد علي

بأحد الامرين بالقيام او بعلى لا يكون من جنس ما مضى وجوب شي الغاية
واكالة القاعدة وقعود التكسية ودعاء الامم المنورة وشهود
شهودهم ووقف دابة في ركنها لا يقطع ولها كسرها وسودا اثباتها
كسرها حتى لا يثبت للمجلس بغيرها فكذلك ويشد بسبب الدابة وفي اختيار
لا يصح نية الثلث بل بين بواحدة ان قالت اخرجت نفسي واختارني
ولم يرد ذكر النفس من احدها وفي اختيار خيارا لوقالت اخرجت
نفسى اي ان لم يذكر احد مما النفس بل قال الروح اختيارا اختيارا
يقع ان قالت اخرجت ولو كرك اختيارا ثلثا فقلت اخرجت اختيارا
او اخرجت الاول والوسطى والاخرى ثلث باينة وهذا عند الحنفية
لانه اجمع في ملكها التلقين الثلث بلا ترتيب كالمجتمع في المكان فاذا بطل
الاولية والاولوية والاختيارية في مطلق الاختيار فصار كلوا قالت
اخرجت ولو قالت طلق نفسي واخرجت نفسي بطلت باينة بواحدة
في الاصح ذكر في الهداية انه يقع واحدة بلك الرجعة وقبل هذا غلط وقع
من الكاتب والصواب انه لا يملك الرجعة وقبل فيه رواية اخبرها
انه يقع واحدة رجعية لان لغتها مترجاة والاخرى باينة وهذا اصح
ولو قال امرك بيدك في تطلقه او اختارني بطلاقه فاخترت نفسها
يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوي ثلث فقلت اخرجت نفسي بواحدة
او بمره واحدة يقع وان قالت طلق نفسي واحدة او اخرجت نفسي
بطلاقه واحدة فواحدة باينة ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد
عند لا يدخل البيل فيه وبطل امر اليوم ان ردت له وفي الامر بعد علي

هذا المذهب وهذا عند الحنفية به وما عداها يقع ثلثان وخمسة في
اصول الفقه في حروف المعاني وكما بينه ما لم يوضع له واحد وعينه فلا تطلق
الابنية او لا لال لال ومن اعندي واستبري رجل قاتل واحدة وبها
يقع واحدة رجعية وبها قاتل باين سنة بئله حرام حبك على عاريك
لغني باهلك وهبك لا هلك سر حنك فارقتك امك بيدك استحره نفسي حري
استبري اعني اخرجي اخرجي في نبي الارواح يقع واحدة باينة ان نواها
او شين وثلاث ان نواه وفي اعندي ثلث مرات لو نوي بالاول لطلاقا وبغيره
جسما صدق وان لم ينو بغيره سبأ فقلت وبمارة الخمر فخر اخرجي واخرجي
وقوي بخل ردا وجوابا وهو خلية بريبة جزام باين يصلح سبأ وخو اعندي
واستبري رجعت واحدة استحره اخرجي امك بيدك سر حنك فارقتك
لا لال الرد والسب في الرضا يقع ثلث على النية وفي الغضب الاولان
وفي مذكرة الطلاق الاول فقط الماد خال الرضا ان لا يكون غضب لا
مذكرة الطلاق في ثلث اقسام الثلثة على النية وفي حال الغضب
يقع الاولان اي ما يصلح ردا وما يصلح سبأ على النية ان نوي الطلاق
يقع به الطلاق وان لم ينو لا يقع واما القسم الاخر وهو ما لا يصلح ردا
ولا سبأ يقع به الطلاق وان لم ينو وفي حال مذكرة الطلاق يقف الاول
اي ما يصلح ردا على النية اما الاخران وبما ما يصلح سبأ وما لا يصلح ردا
والسب يقع به الطلاق وان لم ينو **باب التفويض** وفيه قولان
طلق سبأ او امر بطلاق او اخرجي بنية الطلاق بطلاقا على
علمت به وان طلق بغيره بطلاقا ابتداء وفيه قولان فتر المجلس
بقوله عام ثم اومع على ما يقسمه لا بعده فان المجلس بيدك باحد الامرين

بأحد الامرين بالقيام او بعلى لا يكون من جنس ما مضى وجوب شي الغاية
واكالة القاعدة وقعود التكسية ودعاء الامم المنورة وشهود
شهودهم ووقف دابة في ركنها لا يقطع ولها كسرها وسودا اثباتها
كسرها حتى لا يثبت للمجلس بغيرها فكذلك ويشد بسبب الدابة وفي اختيار
لا يصح نية الثلث بل بين بواحدة ان قالت اخرجت نفسي واختارني
ولم يرد ذكر النفس من احدها وفي اختيار خيارا لوقالت اخرجت
نفسى اي ان لم يذكر احد مما النفس بل قال الروح اختيارا اختيارا
يقع ان قالت اخرجت ولو كرك اختيارا ثلثا فقلت اخرجت اختيارا
او اخرجت الاول والوسطى والاخرى ثلث باينة وهذا عند الحنفية
لانه اجمع في ملكها التلقين الثلث بلا ترتيب كالمجتمع في المكان فاذا بطل
الاولية والاولوية والاختيارية في مطلق الاختيار فصار كلوا قالت
اخرجت ولو قالت طلق نفسي واخرجت نفسي بطلت باينة بواحدة
في الاصح ذكر في الهداية انه يقع واحدة بلك الرجعة وقبل هذا غلط وقع
من الكاتب والصواب انه لا يملك الرجعة وقبل فيه رواية اخبرها
انه يقع واحدة رجعية لان لغتها مترجاة والاخرى باينة وهذا اصح
ولو قال امرك بيدك في تطلقه او اختارني بطلاقه فاخترت نفسها
يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوي ثلث فقلت اخرجت نفسي بواحدة
او بمره واحدة يقع وان قالت طلق نفسي واحدة او اخرجت نفسي
بطلاقه واحدة فواحدة باينة ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد
عند لا يدخل البيل فيه وبطل امر اليوم ان ردت له وفي الامر بعد علي

بأحد الامرين بالقيام او بعلى لا يكون من جنس ما مضى وجوب شي الغاية
واكالة القاعدة وقعود التكسية ودعاء الامم المنورة وشهود
شهودهم ووقف دابة في ركنها لا يقطع ولها كسرها وسودا اثباتها
كسرها حتى لا يثبت للمجلس بغيرها فكذلك ويشد بسبب الدابة وفي اختيار
لا يصح نية الثلث بل بين بواحدة ان قالت اخرجت نفسي واختارني
ولم يرد ذكر النفس من احدها وفي اختيار خيارا لوقالت اخرجت
نفسى اي ان لم يذكر احد مما النفس بل قال الروح اختيارا اختيارا
يقع ان قالت اخرجت ولو كرك اختيارا ثلثا فقلت اخرجت اختيارا
او اخرجت الاول والوسطى والاخرى ثلث باينة وهذا عند الحنفية
لانه اجمع في ملكها التلقين الثلث بلا ترتيب كالمجتمع في المكان فاذا بطل
الاولية والاولوية والاختيارية في مطلق الاختيار فصار كلوا قالت
اخرجت ولو قالت طلق نفسي واخرجت نفسي بطلت باينة بواحدة
في الاصح ذكر في الهداية انه يقع واحدة بلك الرجعة وقبل هذا غلط وقع
من الكاتب والصواب انه لا يملك الرجعة وقبل فيه رواية اخبرها
انه يقع واحدة رجعية لان لغتها مترجاة والاخرى باينة وهذا اصح
ولو قال امرك بيدك في تطلقه او اختارني بطلاقه فاخترت نفسها
يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوي ثلث فقلت اخرجت نفسي بواحدة
او بمره واحدة يقع وان قالت طلق نفسي واحدة او اخرجت نفسي
بطلاقه واحدة فواحدة باينة ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد
عند لا يدخل البيل فيه وبطل امر اليوم ان ردت له وفي الامر بعد علي

وفي أمرك اليوم وغدا دخل الليل ولا يبقى الا في غد فان ردته في يومها
لان الليل يصير نائفا عن اليوم فلو يصير نائفا واحدا فاذا ردته في البعض
بطل المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير نائفا في واحد واذا ردته
احدهما في الآخر ولو قال طلق نفسك ولم ينو او لو كان واحدا فطلقت
نفسا يقع رجعية وان طلق نكاحا او نكاحا صحيحا ونكاحا لا لان قوله
طلق معناه افعلى فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ مركب
الواحد لا اعتباري وهو الثلث فلا يدل على العدد ويصح بان يثبت
نفي رجعية لا ينافي في جواب طلق نفسك فليس لها ايقاع البائن بل
مطلق الطلاق في قولها انت نفسي بطلت صفة الا بان يدعي مطلق
الطلاق وهو رجع باجتهاد نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا
يصح الرجوع عن طلق نفسك ويتقيد بالمجلس وفي طلق صراحتك وطلق
امرا في حلالها اي يصح الرجوع ولا يتقيد بالمجلس لان طلق نفسك ليس
بنكاح بل هو عين لانه تعليق الطلاق بنكاحها واليمين كغيره لان
فلم يبق الرجوع ثم هو عين لان العمل بنفسها فيتقيد بالمجلس واما طلق منكر
وطلق امر في فتوى كذا فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالمجلس وفي طلق نفسك
مضى شئت لا يتقيد بالمجلس وفي طلقها ان شئت يتقيد ولا يرجع اي قال
لا حيل طلق امر في ان شئت يتقيد بالمجلس لانه علقه بمشيئة فصار
عليها لا يوكلا فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه على طلق نفسك ولو قال طلق
نفسك نلتا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء عكسه اي طلق نفسك
واحدة فطلقت نفسها نلتا لا يقع شيء عندك حنيفة لانه فرض اليها

هذا هو الوجه في ردته في يومها لان الليل يصير نائفا عن اليوم فلو يصير نائفا واحدا فاذا ردته في البعض بطل المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير نائفا في واحد واذا ردته احدهما في الآخر ولو قال طلق نفسك ولم ينو او لو كان واحدا فطلقت نفسا يقع رجعية وان طلق نكاحا او نكاحا صحيحا ونكاحا لا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ مركب الواحد لا اعتباري وهو الثلث فلا يدل على العدد ويصح بان يثبت نفي رجعية لا ينافي في جواب طلق نفسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق في قولها انت نفسي بطلت صفة الا بان يدعي مطلق الطلاق وهو رجع باجتهاد نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك ويتقيد بالمجلس وفي طلق صراحتك وطلق امر في حلالها اي يصح الرجوع ولا يتقيد بالمجلس لان طلق نفسك ليس بنكاح بل هو عين لانه تعليق الطلاق بنكاحها واليمين كغيره لان فلم يبق الرجوع ثم هو عين لان العمل بنفسها فيتقيد بالمجلس واما طلق منكر وطلق امر في فتوى كذا فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالمجلس وفي طلق نفسك مضى شئت لا يتقيد بالمجلس وفي طلقها ان شئت يتقيد ولا يرجع اي قال لا حيل طلق امر في ان شئت يتقيد بالمجلس لانه علقه بمشيئة فصار عليها لا يوكلا فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه على طلق نفسك ولو قال طلق نفسك نلتا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء عكسه اي طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها نلتا لا يقع شيء عندك حنيفة لانه فرض اليها

هذا هو الوجه في ردته في يومها لان الليل يصير نائفا عن اليوم فلو يصير نائفا واحدا فاذا ردته في البعض بطل المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير نائفا في واحد واذا ردته احدهما في الآخر ولو قال طلق نفسك ولم ينو او لو كان واحدا فطلقت نفسا يقع رجعية وان طلق نكاحا او نكاحا صحيحا ونكاحا لا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ مركب الواحد لا اعتباري وهو الثلث فلا يدل على العدد ويصح بان يثبت نفي رجعية لا ينافي في جواب طلق نفسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق في قولها انت نفسي بطلت صفة الا بان يدعي مطلق الطلاق وهو رجع باجتهاد نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك ويتقيد بالمجلس وفي طلق صراحتك وطلق امر في حلالها اي يصح الرجوع ولا يتقيد بالمجلس لان طلق نفسك ليس بنكاح بل هو عين لانه تعليق الطلاق بنكاحها واليمين كغيره لان فلم يبق الرجوع ثم هو عين لان العمل بنفسها فيتقيد بالمجلس واما طلق منكر وطلق امر في فتوى كذا فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالمجلس وفي طلق نفسك مضى شئت لا يتقيد بالمجلس وفي طلقها ان شئت يتقيد ولا يرجع اي قال لا حيل طلق امر في ان شئت يتقيد بالمجلس لانه علقه بمشيئة فصار عليها لا يوكلا فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه على طلق نفسك ولو قال طلق نفسك نلتا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء عكسه اي طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها نلتا لا يقع شيء عندك حنيفة لانه فرض اليها

لو قال

البها ايقاع الواحدة فضلا لا في ضمن الثلث وعند حايض واحدة ولو امرت
بالباين او الرجعي فعكست وقع ما امر ولا يقع في طلق نفسك لثلاث ان شئت لو طلق
واحدة وعكسه اي قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت نلتا لا يقع شيء
لان المراد ان شئت الثلث ولم يثبت الثلث وفي الثانية لا يقع شيء عند
الحنيفة لان المراد طلق نفسك واحدة فصدية ان شئت ولم يوجد نية
الواحدة فضلا وعند حايض واحدة ولا في انت طالق ان شئت فقال
شئت ان شئت فقال شئت لانه علق الطلاق بمشيئتها الموجودة في الحال
ولم يوجد ذلك لانها علقته بوجود مشيئتها بوجود نية ولا علم لها
بوجود مشيئتها وذلك لان قوله انت طالق ان شئت فهو ايقاع في الحال
لكن بشرط مشيئتها لاني من وجودها في الحال ولم يوجد ذلك وان
نوي الطلاق ايمان نوي طلاق بقوله شئت فاني اهداية ليس في كلام
المراة ذكر الطلاق ليصير الزوج شيئا طلاقا ولا كنية لا تغل في غير ذلك
حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوي لانه ايقاع مبداء لان المشيئة شئ عن
الوجود اقول اذا قال الزوج انت طالق ان شئت فعنه ان شئت طلاقك
فانك شئت ان شئت اي شئت طلق ان شئت طلاق فقال الزوج شئت
اي شئت طلاقك فلما كان الطلاق مقدر على النية فيه فيمكن ان يجاب عنه
ان المقدر الطلاق الذي هو مفعول المشيئة واذا قال الزوج شئت قد
له مفعول وهو الطلاق وهذا هو الطلاق الذي جعل مفعولا للمشيئة
لا الطلاق الذي جعل جزءا للمشيئة وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب
الوقع لانه علق بمشيئتها موجودة ولم يوجد ذلك بل علقته
المراة وجودها بوجود مشيئتها وهو غير معلوم لها اذا قال شئت الطلاق

في
المراد ان شئت

هذا هو الوجه في ردته في يومها لان الليل يصير نائفا عن اليوم فلو يصير نائفا واحدا فاذا ردته في البعض بطل المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير نائفا في واحد واذا ردته احدهما في الآخر ولو قال طلق نفسك ولم ينو او لو كان واحدا فطلقت نفسا يقع رجعية وان طلق نكاحا او نكاحا صحيحا ونكاحا لا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ مركب الواحد لا اعتباري وهو الثلث فلا يدل على العدد ويصح بان يثبت نفي رجعية لا ينافي في جواب طلق نفسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق في قولها انت نفسي بطلت صفة الا بان يدعي مطلق الطلاق وهو رجع باجتهاد نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك ويتقيد بالمجلس وفي طلق صراحتك وطلق امر في حلالها اي يصح الرجوع ولا يتقيد بالمجلس لان طلق نفسك ليس بنكاح بل هو عين لانه تعليق الطلاق بنكاحها واليمين كغيره لان فلم يبق الرجوع ثم هو عين لان العمل بنفسها فيتقيد بالمجلس واما طلق منكر وطلق امر في فتوى كذا فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالمجلس وفي طلق نفسك مضى شئت لا يتقيد بالمجلس وفي طلقها ان شئت يتقيد ولا يرجع اي قال لا حيل طلق امر في ان شئت يتقيد بالمجلس لانه علقه بمشيئة فصار عليها لا يوكلا فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه على طلق نفسك ولو قال طلق نفسك نلتا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء عكسه اي طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها نلتا لا يقع شيء عندك حنيفة لانه فرض اليها

هذا هو الوجه في ردته في يومها لان الليل يصير نائفا عن اليوم فلو يصير نائفا واحدا فاذا ردته في البعض بطل المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير نائفا في واحد واذا ردته احدهما في الآخر ولو قال طلق نفسك ولم ينو او لو كان واحدا فطلقت نفسا يقع رجعية وان طلق نكاحا او نكاحا صحيحا ونكاحا لا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ مركب الواحد لا اعتباري وهو الثلث فلا يدل على العدد ويصح بان يثبت نفي رجعية لا ينافي في جواب طلق نفسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق في قولها انت نفسي بطلت صفة الا بان يدعي مطلق الطلاق وهو رجع باجتهاد نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك ويتقيد بالمجلس وفي طلق صراحتك وطلق امر في حلالها اي يصح الرجوع ولا يتقيد بالمجلس لان طلق نفسك ليس بنكاح بل هو عين لانه تعليق الطلاق بنكاحها واليمين كغيره لان فلم يبق الرجوع ثم هو عين لان العمل بنفسها فيتقيد بالمجلس واما طلق منكر وطلق امر في فتوى كذا فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالمجلس وفي طلق نفسك مضى شئت لا يتقيد بالمجلس وفي طلقها ان شئت يتقيد ولا يرجع اي قال لا حيل طلق امر في ان شئت يتقيد بالمجلس لانه علقه بمشيئة فصار عليها لا يوكلا فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه على طلق نفسك ولو قال طلق نفسك نلتا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء عكسه اي طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها نلتا لا يقع شيء عندك حنيفة لانه فرض اليها

١
 كما اذا قال شيخنا ان شئنا واجبا ان كان
 لا شيء في الدنيا سواه ثم لا بد ان يكون
 وجوده في كل الدنيا ووجوده في كل
 الموجود وقوعا في كل الشئ في جميع
 كونه

وويبلغ لان هذا الشئ مبتدأ، وانما الخارج الى المية لانه يمكن ان يرد له
 بالطلاق ما هو مفعول المية فان يوي هذا لا يقع وان يوي طلاقا ابتدائيا
 يقع فلا بد من المية ولا كذلك لعل بعدوم وقوعه علق بوجوده في الوقت
 كما مشت ان كانت السماء فوق الارض وفي طلاق اذا شئت واداما شئت
 ومن شئت او منها شئت لا يرد الامر بوجهها وطلاق متى شئت واحدة
 لا غير وفي طلاقا شئت لها ايقاع واحدة ثم وسم لا التثنية جميعا ولا التثنية
 بعد زوج آخر ولا التثنية بالرفع عطوف على الايقاع المضاعف بالتثنية تقديره
 ليس لها ايقاع التثنية جميعا ولا التثنية وفي حيث شئت واين شئت
 يفيد بالجلس وفي كيف شئت تقع رجعية وان لم تناء فان شئت كزوج
 باينة او تلتا وقع وان توت تلتا والزوج واحدة باينة او بالقلب
 فرجعية وان لم ينو شيئا فاشاءت هذا قول في حنفية وحاصله ان الكيفية
 مفوضة اليها لا اصل للطلاق فيعرج رجعية ان لم تناء، والمادة اثنان
 فان وافقت شئت شيئا في الباي والتثنية وقع ما اتفقا عليه وان خالفتهما
 يقع رجعية لانه لا بد من اعتبار شيئا الا الزوج فوض اليها ولا بد ايضا
 من اعتبار شئ لانه اعتبار شيئا مستفاد من الزوج فاذا تعارضتا ساقتا
 في الاصل الى الواحدة الرجعية وان لم توجد شئ الزوج تعتبر شئ
 المرأة في الكيفية واما عندهما فكلما ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق
 موقوف اليها ايضا وفي كم شئت او ما شئت طلق ما شئت في مجلسها
 لابعده وان اردت ان يرد وفي طلق نفسك من تلت ما شئت لها ان تطلق
 مادونها لاننا هذا عند حنفية به لان من البعض وعندهما ان
 تطلق نفسها تلتا فيكون من اللبان قلنا الكل محل والبعض مقيّد بفعل عليه

فقلت يا شيخنا
 اني اريد ان اكون
 من الصالحين
 فقال يا شيخنا
 ان الصالحين
 هم الذين
 هموا بالحق
 والعدل
 والبر
 والنجاة
 من النار
 فقال يا شيخنا
 ان الصالحين
 هم الذين
 هموا بالحق
 والعدل
 والبر
 والنجاة
 من النار

لا يجوز ما علمت في التعميم ولا في التخصيص
 في قولهم في جاحضة الرأس من
 الأثران وقد تكون للتعميم وقد
 تكون للعموم في غير ذلك فاجتمع
 في قولهم في جاحضة الرأس من
 الأثران وقد تكون للتعميم وقد
 تكون للعموم في غير ذلك فاجتمع
 في قولهم في جاحضة الرأس من
 الأثران وقد تكون للتعميم وقد
 تكون للعموم في غير ذلك فاجتمع

فليست هي التي في هذا الكتاب
 على ما هو في الكتاب الأول
 على ما هو في الكتاب الأول
 على ما هو في الكتاب الأول

مکتوبه آفریقا موریتانیان دھبیت فانی

عليه **باب** الطلاق بالطلاق وشرط صحته الملك والاصافه
اليه فلا يطلق اجنبية قالها ان كملت فانت كذا فتمكها وكتمها وتطلق
بعد الشرط ان قال الزوجية فتمكها او جود الملك وقت التعلق او قال
لاجنبية ان يتحرك فانت كذا فتمكها او جود الاضافه الي الملك وعندك في
لا يقع والمراد بالاصافه الي الملك تعلق الطلاق بالملك والفاظ الشرط ان واذا
واذا اما وكل نحو كل مراده بد تدخل الدار في طلق وكما ومتى وميتا وفيها
يحل البيني اذا وجد الشرط مرة التي تخالفه في محل بعد ثلث المواد بالحل
البيني بطلان البيني بطلان التعلق فلا يقع ان كتمها بعد زوج احراز الاد
دخلت على الزوج نحو كتمها تزوجتك فانت كذا بحيث بكل مرة ولو بعد زوج
احراز فانه كتمها تزوجها وتطلق وان كان بعد زوج آخر روي ان الملك
لا يبطل البيني ويحل بعد الشرط مطلقا وشرط للطلاق الملك قوله مطلقا
اي سواء وجد الشرط في الملك وفي غير الملك فان وجد الشرط في الملك يحل
البيني في الجراء اي يبطل البيني ويثبت عليه الجراء وان وجد لا في الملك لا في
جاء اي يبطل البيني ولا يثبت عليه الجراء فان قال ان دخلت الدار فانت
طائف ثلثا فاراد ان تدخل الدار من غير ان يقع الثلث فحل ثلثان بطلان
واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل البيني ولا يقع الثلث
من تزوجها فان دخلت الدار لا يقع في بطلان البيني وان اختلف
في وجود الشرط والقول له الامع مجزأ وفي شرط لا يعمل الا منها صدرت
في حتما حاصد في ان حصت فانت طائف وفلا تة وان كنت تحين عدل
اليه فانت لك وعبدك حر لو قالت حصت واجبة طلقت علي فقط وفي
ان حصت يحكم بالجاء بعد الدم ثلثا يام من اوله اي ان قال ان حصت

النفير فان قال فان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا قد خلت الدار ثم ترفعها ثم دخلت ثانيا لم تنطق بانفا لان التعليق قد يخل بوجود الشرط وهو مرة في الملكة
الرسم بالطلاق
يعني اذا ارث الدم لم يقع الطلاق حتى يخرج من الرحم اذ انقطع دمها او يكون حبشا
فان كان المهرام لا يحلها بالطلاق وانما حاضته لانه بالاستعداد عرفه ابتداء الرسم فكان حبضا لا ابتداء
(رسم)

[illegible][illegible]

ولا تطلق فائدة ولا تمنع البديهة لو كنتم
 انوضح لان قولها ليس بمغيب
 هو غيرها
 في قوله لا تمنع البديهة لو كنتم
 في قوله لا تمنع البديهة لو كنتم
 في قوله لا تمنع البديهة لو كنتم

فانت كذا فبعد ما ولد الدم ثلثة ايام يحكم بالجلد من اول الدم لانه يسبق بربو
الدم ثلثة ايام انه حصى يحكم بالجلد بعد ثلثة لوفع الجذر في وقتها وان حصى
حصى فلا يقع حتى يظهر بان الحيضة هي الكاملة ان صحت يوما فان طلق
احسن عزيت من يوم صامت فخلان وان صحت فاندفع على صوم ساعد ولو على طلق
بولاده ذكر وطلعت بالي فولدتها من بذر الاول لطلعت واحدة قضاء
تسبب فترها اي ديانتي في ثمانية وبنى الدمع والمصت لعدة اي بالوضع الثاني
والثالث يقع به طلاق اخر لان العدة مفتحة بالوضع فالسنة واولات الاحمال اجملين
ان يصفي حلق في موضع شرط لوفع الطلاق فهو مؤخر عن الوضغ فيصفي
العدة بالوضع فلا يقع بعده طلاق ولو على الطلاق تسبب يقع ان وجد
في الملك والاذ لا يخرج والثاني في بعد ولا يقع ان وجد في الملك والاول في
والثاني في غير العلم العلية قوله ان وجد الثاني في الملك يئمل ما اذا وجد
في الملك ووجد الثاني فقط في الملك وقوله والا فلا يئمل ما اذا لم يوجد
في سنها في الملك ووجد لا في الملك دون الثاني والتسبب يئمل التعليق فلو على
الطلاق شرط في ثلثة لم تعاد اليه بعد التحليل في وجد شرط لا يقع
في ومن على بوطي روجه فافح احسنه حتى تنقأ الحنان ان وليت
فلا عر عليه العقر من المن وقيل هو مقلدا لاجرة الوطى لو كان الزنا حللا لا
ولكن لو على علق منه بوطها ولم يصر مراحا في الرجعي فلو منع ثم اوج
جبل القفر وكان رجعة ولو قال انت طالق شاء الله ثم متصلا او ماتت
قبل ان شاء الله لم يقع ولو مات هو يقع اي فالانت طالق فاحذر في الحكم
بان شاء الله ثم مات قبل ثمانية وقات طالق ثلثة الا تسبب يقع واحدة
وفي الا واحدة ثلثان **باب طلاق المريض** المريض الذي يصير قارا بالطلاق

بالطلاق ولا يصح ثبوته إلا من الثلث من غالب حاله الهلاك لمريض أو غيره
من أعضائه مريض وعجز عن إقامة مصالحه خارج البيت وقد رتبته أي قدّر
على إقامة مصالحه في البيت ومن بارز رجلاً أو قدّم لنفسه في قضاء
أورجم مريض فلوا بأن زوجته وهو كذلك ومات بذلك سبب وبغيره
توت خلافًا للشافعي وأعلم أن الخلاف فيما إذا طلقها نكاحاً لأنه إن طلقها مريضاً
حياً تزوّت اتفاقاً وكذا إن طلقها بالكنيات أتا عندنا فلا دن امرأة الغات
توت وأتا عنده فلا دن الكنيات راجع وإن طلقها لا تزوّت اتفاقاً لأنّها
رضيت بالزفة وبني الثلث فهو محل المثلع وكذا طالبة الرجعية طلقت
أعطت من المريض رجعية فطلقها نكاحاً تزوّت عندنا ومات به فبطلت إني
زوجها وهي في العدة لأنّها وفقت البيّنات بإبائته لا بتبطل إني الزوج
ومن لا عن في رجعية أي قدّمها من رجعه فمات عنها وفقت الزفة بالطلاق
توت فإن هذا ملحق بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه إذا لا بد لها
من الخصومة لدفع العار عن نفسها أو إلى من أباها مريضاً كذلك أي حلّ في مرض
موتيه أن لا يقر بها أربعة أشهر فلم يقر بها حتى مضت المدة وفقت البيّنات
ثم مات تزوّت ومن قام بها أي بمصالحه خارج البيت مستكناً أو غيباً أو غيباً هو
محصوراً أو خصباً أعتال أو حبس بقصاص أو رجم فصحيح أن طلقت أي
طلقاً بائناً وهو كذلك لا تزوّت ولد ذلك المخلعة ومختبة اختارت نفسها
ومن طلقت نكاحاً بامرأها أو لا بامرأها ثم صح أي صح من مرضه ثم مات لا تزوّت
ولو تصادف الزوجان على ثلث في الصحة ومضى العدة أي تصادف في
مرضه على وقوع الثلث في حال الصحة ومضى العدة ثم أقرها بدني أو
أوصى بمكي فلها الأقل منه ومن الأوت إجاباً كان المرقبة أو الوصي به أقل

[illegible]

من الارث فلها ذلك وان كان الارث اقل فلها واعلم ان حرف من في قولها
الاقل منه ومن الارث ليس صلة لا فعل التعليل اذ لو كان يجب ان يكون
الواحد اقل من كل واحد منها وليس كذلك بل حرف من للبيان واقل التعليل
استعمل باللام فيجب ان يقال ومن الارث لانه لما قال الاقل بين الاقل باحدهما
وصلة الاقل بخروجه وهو من الاخرى فلها احدهما الذي هو اقل من الاخر
فيكون الواو يعني او او يكون الواو على معناها لكن لا يرد بها المجموع بل يرد
الاقل الذي هو الارث تارة والموصى به اخري فيكون الواو والجمع وهو ان الا
فليدة ثابتة لكن يجب ان يبين ان طليقت ثلثا بامرها في مرضه ثم اقروا وهي
فان لها الاقل من ذلك ومن الارث في قولهم جميعا ولو علق الثلث بشرط وجد
في مرضه ان علقته في وقت كرجل وفعل جني ثروت اذا علق في صحة
وان علق بفعل نفسه ثروت سواء كان التعليل والشروط مرضه او والفعل
له منه بد كالكلام مع الاجنبي او لا بد له منه كاكل الطعام وصلوة الظهر
وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا الي التعليل والفعل في مرضه
والفعل لها منه بد لا ثروت وان لم يكن لها بد ثروت وان كان اي التعليل
في صحة لا ثروت الا فيما لا بد لها منه عند حنيفة واي يوسف حلقا فالحمد
وزفر قاتما لا ثروت عندها لانه لم يوجد من الزوج صنع بعد ثقلت
حقا باله هذه عبارة الحكمية ومعناها ان امرأة انما ثروت ان وجد
من الزوج في مرض موته صنع في ابطال حقها بعد ثقل حقها باله بسبب
المرض فلم يوجد ذلك لصنع لان التعليل كان في صحة بل المرأة ابطلت
حقا بانها تابد لكل الفعل فجاوبها ان الفعل لا بد لها منه في مضطر الى
الاثبات به فصار فعلها مضنا الى الزوج كما في الآخرة وفي الرجعة ثروت في

في الاحوال كلها جمع وحضرت اربعا في عدتها اثنان انقضت عدتها
ثم مات لا ثروت اجماعا وعبارة المختص هكذا وان علق بينوتها بشرط ووجد
في مرضه ثروت ان علق بفعله او بفعلها ولا بد لها منه او بفعلها وقد علق
في المرض فلها ان التعليل ان كان بفعله ثروت مطلقا وان كان بفعلها
ولا بد لها منه فكذلك لانه ان كان التعليل في الصحة فبغيره خلاف محم
وزفر وان كان لها منه بد لا ثروت وان علق بفعلها فان كان التعليل
في المرض ثروت والا لا **باب الرجعة** هي العدة لا بعد هاتين طليقت
دون الثلث اي في الحرة اتم امة فلا رجعة الا في الواحدة وان اتمت
بخورا رجعت وبوطنها وميتها بسيرة ونظرة الى فرجها بسيرة هذا عندنا
واما عند المتأخرين في فلا يصح الا بالقول وتذهب بشهادة على الرجعة واعلا
مها بها وان لا يدخل عليها حتى يوذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى
بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان لم يثبت فلا رجعة
ولا يبي عليها عند حنيفة في فان الرجعة من الاشياء التي لا يبين
فيها عند حنيفة في وان قال رجعت فقلت فقلت مصت عدتي فلا
رجعة اي ان كانت المدة مدة تحل انتضاء العدة فالمرأة نصبت
في اجارها بانتضاء العدة وهذا عند حنيفة في واما عند باقي
الرجعة لانها لم تحل قبل الرجعة بانتضاء العدة فالظاهر بقاؤها واما في رجوع
امة اخبر بعد العدة بالرجعة فيها السيد ها صدق وكذبته
فان القول قولها عند حنيفة في واما عند باقي القول قول المولى
او قال رجعت فقلت مصت عدتي وانكر اي الزوج والسيد مضى
العدة وان انقطع دم آخر العدة لعشرة تمت ولا قل فيها الا في بعض
فان لا بد لها من ذلك

فان لا بد لها من ذلك وانكره الا في بعض
انقل قول المكره الي المكره في الاثنان الفعل
موجب على المكره
فان لا بد لها من ذلك

من الارث فلها ذلك وان كان الارث اقل فلها واعلم ان حرف من في قولها
الاقل منه ومن الارث ليس صلة لا فعل التعليل اذ لو كان يجب ان يكون
الواحد اقل من كل واحد منها وليس كذلك بل حرف من للبيان واقل التعليل
استعمل باللام فيجب ان يقال ومن الارث لانه لما قال الاقل بين الاقل باحدهما
وصلة الاقل بخروجه وهو من الاخرى فلها احدهما الذي هو اقل من الاخر
فيكون الواو يعني او او يكون الواو على معناها لكن لا يرد بها المجموع بل يرد
الاقل الذي هو الارث تارة والموصى به اخري فيكون الواو والجمع وهو ان الا
فليدة ثابتة لكن يجب ان يبين ان طليقت ثلثا بامرها في مرضه ثم اقروا وهي
فان لها الاقل من ذلك ومن الارث في قولهم جميعا ولو علق الثلث بشرط وجد
في مرضه ان علقته في وقت كرجل وفعل جني ثروت اذا علق في صحة
وان علق بفعل نفسه ثروت سواء كان التعليل والشروط مرضه او والفعل
له منه بد كالكلام مع الاجنبي او لا بد له منه كاكل الطعام وصلوة الظهر
وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا الي التعليل والفعل في مرضه
والفعل لها منه بد لا ثروت وان لم يكن لها بد ثروت وان كان اي التعليل
في صحة لا ثروت الا فيما لا بد لها منه عند حنيفة واي يوسف حلقا فالحمد
وزفر قاتما لا ثروت عندها لانه لم يوجد من الزوج صنع بعد ثقلت
حقا باله هذه عبارة الحكمية ومعناها ان امرأة انما ثروت ان وجد
من الزوج في مرض موته صنع في ابطال حقها بعد ثقل حقها باله بسبب
المرض فلم يوجد ذلك لصنع لان التعليل كان في صحة بل المرأة ابطلت
حقا بانها تابد لكل الفعل فجاوبها ان الفعل لا بد لها منه في مضطر الى
الاثبات به فصار فعلها مضنا الى الزوج كما في الآخرة وفي الرجعة ثروت في

في الاحوال كلها جمع وحضرت اربعا في عدتها اثنان انقضت عدتها
ثم مات لا ثروت اجماعا وعبارة المختص هكذا وان علق بينوتها بشرط ووجد
في مرضه ثروت ان علق بفعله او بفعلها ولا بد لها منه او بفعلها وقد علق
في المرض فلها ان التعليل ان كان بفعله ثروت مطلقا وان كان بفعلها
ولا بد لها منه فكذلك لانه ان كان التعليل في الصحة فبغيره خلاف محم
وزفر وان كان لها منه بد لا ثروت وان علق بفعلها فان كان التعليل
في المرض ثروت والا لا **باب الرجعة** هي العدة لا بعد هاتين طليقت
دون الثلث اي في الحرة اتم امة فلا رجعة الا في الواحدة وان اتمت
بخورا رجعت وبوطنها وميتها بسيرة ونظرة الى فرجها بسيرة هذا عندنا
واما عند المتأخرين في فلا يصح الا بالقول وتذهب بشهادة على الرجعة واعلا
مها بها وان لا يدخل عليها حتى يوذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى
بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان لم يثبت فلا رجعة
ولا يبي عليها عند حنيفة في فان الرجعة من الاشياء التي لا يبين
فيها عند حنيفة في وان قال رجعت فقلت فقلت مصت عدتي فلا
رجعة اي ان كانت المدة مدة تحل انتضاء العدة فالمرأة نصبت
في اجارها بانتضاء العدة وهذا عند حنيفة في واما عند باقي
الرجعة لانها لم تحل قبل الرجعة بانتضاء العدة فالظاهر بقاؤها واما في رجوع
امة اخبر بعد العدة بالرجعة فيها السيد ها صدق وكذبته
فان القول قولها عند حنيفة في واما عند باقي القول قول المولى
او قال رجعت فقلت مصت عدتي وانكر اي الزوج والسيد مضى
العدة وان انقطع دم آخر العدة لعشرة تمت ولا قل فيها الا في بعض
فان لا بد لها من ذلك

فان لا بد لها من ذلك وانكره الا في بعض
انقل قول المكره الي المكره في الاثنان الفعل
موجب على المكره
فان لا بد لها من ذلك

من الارث فلها ذلك وان كان الارث اقل فلها واعلم ان حرف من في قولها
الاقل منه ومن الارث ليس صلة لا فعل التعليل اذ لو كان يجب ان يكون
الواحد اقل من كل واحد منها وليس كذلك بل حرف من للبيان واقل التعليل
استعمل باللام فيجب ان يقال ومن الارث لانه لما قال الاقل بين الاقل باحدهما
وصلة الاقل بخروجه وهو من الاخرى فلها احدهما الذي هو اقل من الاخر
فيكون الواو يعني او او يكون الواو على معناها لكن لا يرد بها المجموع بل يرد
الاقل الذي هو الارث تارة والموصى به اخري فيكون الواو والجمع وهو ان الا
فليدة ثابتة لكن يجب ان يبين ان طليقت ثلثا بامرها في مرضه ثم اقروا وهي
فان لها الاقل من ذلك ومن الارث في قولهم جميعا ولو علق الثلث بشرط وجد
في مرضه ان علقته في وقت كرجل وفعل جني ثروت اذا علق في صحة
وان علق بفعل نفسه ثروت سواء كان التعليل والشروط مرضه او والفعل
له منه بد كالكلام مع الاجنبي او لا بد له منه كاكل الطعام وصلوة الظهر
وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا الي التعليل والفعل في مرضه
والفعل لها منه بد لا ثروت وان لم يكن لها بد ثروت وان كان اي التعليل
في صحة لا ثروت الا فيما لا بد لها منه عند حنيفة واي يوسف حلقا فالحمد
وزفر قاتما لا ثروت عندها لانه لم يوجد من الزوج صنع بعد ثقلت
حقا باله هذه عبارة الحكمية ومعناها ان امرأة انما ثروت ان وجد
من الزوج في مرض موته صنع في ابطال حقها بعد ثقل حقها باله بسبب
المرض فلم يوجد ذلك لصنع لان التعليل كان في صحة بل المرأة ابطلت
حقا بانها تابد لكل الفعل فجاوبها ان الفعل لا بد لها منه في مضطر الى
الاثبات به فصار فعلها مضنا الى الزوج كما في الآخرة وفي الرجعة ثروت في

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...
والله اعلم بالصواب

واعادت اليه بعد اذ عادت بثلث خلافا لما في نسخة لو قالت طلقت
في مدة فحلت على طه صحتها طلقت الاول قبل اقل تلك المدة تسعة
ونفون يوما لا بد من ثلث حيض وطهرين فاقبل مدة الحيض ثلثة ايام واقبل
الطهر حنة عن يوم **باب الابلاد** هو حلق ينع وطى الزوجة مدته اي
مدة الابلاد فلا ابلاد لو حلت على قبل سها وهي الحرة اربعة اشهر ولا صهران
وحدة طلقت باينة ان يزوج الكفارة فان قال والله لو بكرا اربعة اشهر الاول مؤتم
والثاني مؤتم باربعة اشهر وان قوتك يعلى او صوم او صدقة او فوات
طالق او عتد حر فعد بان في بها في المدة حنة ونحو الكفارة في الحلق
بالله وفي عتد الحرة وسقط الابلاد والابانت بواحدة ايجان لم يقر بها
بانت بطلقة واحدة وسقط الحلق لو فوات الموت حتى لو كان الحلق وقتا
باربعة اشهر ولم يقر بها بانت بواحدة وسقط الحلق حتى لو نكحها فلم يقر بها
بعد ذلك لا بين اثاني الحلق الموت بان نكحها ولم يقر بها اربعة اشهر بين
ثانيهما ان نكحها ولم يقر بها اربعة اشهر بين ثالثها معنى قوله فيمن باحري
ان مضت مدة احري بعد كراج ثاب بلاي ثم احري كذا بعد ثالث قوله
بلاي اي بلاي قران بين الحلق بعد ثاب الابلاد ولو قر بها لم يقر بالابلاد
اي في الحلق الموت اذا وقع ثلث تظلمات من غير قران بين الحلق لانه لم يقر بها
ولم يخل اليمن لكن لم يقر الابلاد فلو نكحها بعد الزوج الثاني وقر بها حنة
حب الكفارة لبفاء اليمن ولو لم يقر بها الا بين بالابلاد لانه لم يقر بالابلاد و
قوله بين الحلق بعد ثلث فيه تفصيل ان كان الحلق بعتر طلاقا يبق الحلق
وان كان بطلاقا لا يبق لان النسخ يطل التعليق وقوله والله لا افر بك
شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاد خلاف قوله بعد يوم

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...
والله اعلم بالصواب

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...
والله اعلم بالصواب

او ساعية والله لا افر بك شهرين بعد شهرين الاولين لان في اليوم الاول
كان حلقه على شهرين وفي اليوم الثاني كان حلقه على اربعة اشهر لا يواحد
او والله لا افر بك سنة الا يوما وقوله بالبر والبر لا دخل الكوفة وامر
بها ولا ايلاد من ثباته واجبت له نكحها بعد ذلك فاستلقة الزوجي في
لزوجته ولو عجز عن التي بالوطى لم يحن احدهما وصبرها او نكحها او لم يبر
اربعة اشهر بها ففاته قوله في ثاب بها فلا تطلق بعده لو مضت مدته وهو
عاجز فان مضت قبل مدته ففاته بوطئه وانت على حرام ان لوي به الطلاق
فباينة وان نوي الظهار والثلث او الكذب فانوي وان نوي العي اوم
يؤسياه فانلاه وقيل هو وحل على حرام وطهره بدست راست كيم
نوي حرام طلاق بلاينة للعرف وبه يعني **باب الخلع** لا باهوى به عند
الحاجة بالبيع من هو طلاق باين ولين بدله وكذا اخذه ان شر واحد
المضل ان اشترت اي كره اخذ المضل على ما دفع اليها من المهر
ولو طلقها بالمال او على مال وقع باين ان قبلت ولزمها المال ولو حلق او طلق
نكحها وحزير لم يجز شي ووقع باين في الخلع وبجى في الطلاق وان قالت
خالج على ما في يدي وعلى ما في يدي من مال او من دراهم ففعل ولا شيء
في بداهم حية في الاولي وكذا ما مضت في الثانية وثلث دراهم
في الثانية وان اخلت على عبد لها اتفق على ثابا من صباه سلمه ان قد
وقيته ان عجزت وان طلقت ثلثا بالمال وعلى الف درهم وظلها واحدة
بيع في الاولي باينة بثلث الالف وفي الثانية رجعية بلائني عندا حينة
اماعنها فيقع باين بثلث الالف فانها اذا قالت طلقت ثلثا بالمال جعل الالف
عوضا للثلث فاذا طلقها واحدة في ثلث الالف لان اجزاء الموصى منتزعة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...
والله اعلم بالصواب

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

على اجزاء المقوض اذا اذ اقلت طلتى ثلثا على الف وكلمة على الشرط والطلا
بعض فليقطة بالشرط فابو حنيفة تبع لهما عليه واجزاء الشرط لا تنقسم
على اجزاء الشرط ولا يوجب وسف وحلا على العوض يعني الباء كما ثبت
عندنا بالفاو على الف والجواب ان البيع لا يصح بتعليقه بالشرط فيجعل على
المعوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط وان قال
طلعت نفسك ثلثا بالفاو على الف فطلعت واحدة لم يقع شيء لان الزوج
لم يرض باليسيرة الا لئلا يسهل له الف كلها ولم يسهل خلاف قولها طلعت ثلثا
بالفاو لانها رخصت باليسيرة بالف في الرض باليسيرة ببعضها ولو قال
انت طالق عليك الف وايت حرة وعليك الف فطلعت او لا طلعت وتنتك
بلا شيء وهذا عند الحنفية بع وعندهما ان قبلت المرأة طلعت بالف
وان قبلت الامة عتقت بالف وان لم تقبل الا يقع شيء فانها جعلت الواو
في قوله وعليك الحال والحال بمنزلة الشرط فابو حنيفة بع حمل الواو للمعنف
وشأنه لئلا يفي كونهما المستثنى بدل على المعنف فيكون اخبارا
بان عليها الف يقع بلا شيء والخلع معاوضة في حرمها يصح رجوعها
اذا كان الايجاب منها فقبل قبول الزوج يصح رجوعها ومشرط الخيار
فما هذا عند الحنفية بع اما عندهما فلا يصح شرط الخيار احدى الطلاق
واضع والمبدل واجب ويقصر على المجلس اي اذا كان الايجاب من قبلها
لا بد من قبول الزوج في المجلس وليفي في حقه حتى انعكس الاحكام اي اذا
كان الايجاب من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار له
ولا يقصر على المجلس اي يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وانما كان الخلع
كذا لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تتبدل مالا ليس لها نفسها

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

نفسا ومنه معنى اليمين فان اليمين بغير النسخ والشرط والخلع تعليق
الطلاق بقول المرأة وهذا من طرف الزوج فمحل من جانبها يميناً ومن جانب
المرأة معاوضة وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق فيكون من طرف
العبد معاوضة ومن جانب المولى يميناً وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد
فثبتت احكام المعاوضة في جانب العبد لان الجانب للمولى ولو قال طلقك
امس على الف فلم تقبل وقالت قبلت فالقول له ولو قال البائع كذا فالتقول
للمشتري اي اذا قال البائع بعث هذا العبد منك بالف لم تقبل وقال
المشتري قبلت فالقول للمشتري وجه الميزان ان يقول البائع بعث اقراراً بقول
المشتري لان البيع لا يصح الا بالاجاب والقبول فتوله لم تقبل يكون رجوعاً
عن اقراره لخلع الخلع فانه يمين في حقه فيمكن انعكاسه عن المبدل فلا يكون
اقراراً بقبول المرأة فالقول له لانه منكر الخلع والمرأة تدعيه ويسقط الخلع
والمرأة كل حق لكل واحد منهما على الاخر كما يتعلق بالكمح فلا يسقط كما
لا يتعلق بالكمح كمن ما اشترى من الزوج ويسقط ما يتعلق بالكمح كالمح
والنفقة المأخوذة واما نفقة العدة فلا يسقط الا بالكر كذا في الذخيرة
والمرء يسقط من غير ذكره وان خلع صتيه باجلها يجب عليها شيء وبهرها
وتطلق في الاصح فانها على انه صافي من صح وعليه المالم وان شرط المالم
عليها تطلق بلا شيء ان قبلت **باب الطلاق** هو تشييع زوجته او ما
عبر به عن بدنها او جزئها من غير ان يقصود تحريم نكاحها اليمن اعضاء
محاربه سباً او رضاعاً كانت علي كظراً اي اولاد سباً وكجوه او نكاح
او نكاح كظراً اي او كبطنها او كغداها او كغيرها او كغيرها اي او عمتي
وبصيرته مظماً او حرم وطرها ودواعيه حتى يكره ان يطيق قبله اي قبل

Handwritten marginal notes in Arabic script along the right edge of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

السكينة استغناءه وكفر للظهار فقط اي كفاية الظهار ولا يجزئ
الوطي والام ولا يعود حتى يكون اي لا يطرأ نائيا حتى يكون والعود الموقوف
للكفارة هو غرضه على وطئها وليس هذا الاظهار اي ما ذكره ليس الاظهار
سواء نوي ولم ينو شيئا ولا يكون طلاقا او ابتلاءا وان كان على مثل اني او
كأني ان نوي الكرامة والظهار تحت اي يتيه وان نوي الطلاق بانته
وان لم ينو شيئا لفظا وبات على حرام كافي صح ما نوي طلاقا او طهرا وان
على حرام كظن ان طهرا لا يغير وان نوي طلاقا او ابتلاءا وخفى الظهار بوجهه
فلم يقع من امته ولا من غيرها بل ابرهه ظاهرا من اجازت وباشنت
على الظهار اي لسانه يجب كفاية وكفاية وكفاية وجاز فيها المسلم
والكافر وفيه خلاف الشافعي وخالف في اصول الفقه في حال المطلق على التبدل
والدلالة والاني والصغير والكبير والاعم اي من يكون في اذنه وقرا من
لا يتصل صلا فليجوز ان لا يجوز لانه فابت جسد المنفعة والاعوجز ومقطوع
احدي يديه واحدي رجله في حلق ومكاتب لم يولد شيئا وسري
قريبه بنية كفارة واعاق نصف عبده بانيه لا فائت جسد المنفعة
كالاممي ويجوز لا يتقبل احراز عن جسد وثيق والمقطوع يده او ايساه
او رجلاه او يده او رجل من جانب ولا المدبر ومكاتب كفاية بقبض بدله
واعاق نصف عبده بانيه بعد صمائه لانه انتقص نصف صاحبه
في ملكه ثم تحول الى ملك المقتب بالضان وعند ما يجوز اذا كان المقتب
موسرا لانه يملك نصيب صاحبه بالضان فكانت اعاق كفاية عن كفارة بخلاف
ما اذا كان مقسرا فان عند ما الواجب التساوية في نصيب المشرى فيكون
اعاقا بعوض ونصف عبده عن تكفيره بانيه بعد وطئ من ظاهرها

طهرا المرأة النكاح لانه انما يتعدى من موقوف جزاء الجنابة
اي لا يجزئ غير الظهار لان منعه قوله اني على
الظهار اي انت حرام كظن اني فيكون
الظهار نفس الظهار والشئ لا يتغير
بتغييره كذا في الكفاية اخذ عليه

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

صرا لان الاعاق يجب ان يكون قبل المسيس وعند ما يجوز لان اعاق
البعض اعاق الكل عند ها وان عجز عن التقصيص سري ولا ليس فيها
شهر رمضان ولا حنة مني صومها وان اعطى بعد رابعه او وطئها
الشهرين ليلا عدا او يوما سوا سنات الصوم لا الاطعام ان وطئها
خلال الصوم لا يفسد الصوم لانه يجب ان يكون متبعا مقيدا
على المسيس فالشأن حاصل مع ان التمتع على المسيس غير حاصل لكن ان
يكون الكل موقرا عن المسيس ولو لم يسناف فبعضه مقدم على المسيس
هو اولى ولا حنة ومقدانه يجب ان يكون مقدا على المسيس وخالفه
فالتقدم على المسيس قد فات لكن خلوه عن المسيس ممكن فبحر عاقبه وان
عجز عن الصوم اطعم هو او اباه ستي ستي سكي طلاقا قد رخصه او قيمته هذا
عندنا واما عند الشافعي لا يجوز دفع القيمة وان عداهم وعاقهم واستهم
فيها وان قل ما اكلوا او اشربوا او اعطى من يدر ويؤتي او شربا او واحدا
شهرين جاز وفي يوم واحد قد رخصه لا يجوز الا على يومه اي اعطى
شخصا واحدا في يوم قد رخصه لا يجوز الا على هذا اليوم هذا مذهبنا
واما عند الشافعي فلا بد من التملك كمال الكسوة ووجهه فليس ما ذكره
في اصول الفقه في دلالة النص ان الاطعام جعل الغيرة طاعة وهو بالاباحة
اي اخره وان اطعم ستي ستي سكي طلاقا صاعا من طهراين لم يصح وعن اطار
وطهراين هذا عند ابي حنيفة به واي يوسف وعند محمد يجوز عن الطهراين
ما يقولان النية قبل عند اختلاف الحنفيين كالافطار والظهار لا عند
اتحادهما فاذا عتقت النية والصاع يصح عن كفارة واحدة لانا نصف
الصاع اذ في المفادير فالودي وهو الصاع كفارة واحدة جعلها

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

على ان هذا الخلاف في حال المطلق
بيننا وبينه فخرج الخلاف في حال المطلق
على المقيد حيث يجوز عندنا وادون
الغايه بعينه مذكورة في كتب الاصول

للظهارين فلا يصح كصوم أربعة أشهر وأطعام مائة وعشرين مسكياً
أو عتاق عبد من عن ظهارين وإن لم يفتي واحداً لواحد لأن الحبس
في الظهارين متحد فلا يجزئ لعتيق وفي عتاق عبد عنها أو صوم شهرين
له أن يفتي لأي شاء وإن اعتق عن قبل وظهر لم يجزئ واحد وعند
زفر لا يجزئ به عن أحدهما في المضلعي وعند الشافعي جعل من أحد هجر
في المضلعي ولو عتق ظاهر بالصوم فقط لا سيده بالماله عنه لأن الكفارة
عبادة ففصل الآخر لا يكون فعله **باب اللعان** من قذف بالزنا
زوجته العفيفة عن الزنا أي عن فعل الزنا غير زنا فهو يفتي يكون معها
ولو لا يكون له أب مكرهت وإن اقترع على كون الزوجة عفيفة ولم
يقبل والمراة متى جحد قاذمها قال في الهداية ولا سكتان العفة
أعم من كونها متى جحد قاذمها لأن اشتراط كونها من أهل الشهادة قد دل
على الحرية والكليف والاسلام فلا احتياج إلى قوله وهي من جحد قاذمها
بأن يكون ذكر العفة وكل صلح شاهد أو يفي ولدها وطالبت به أي بوجوب
القذف لأن في أي حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه بجحد فان
لاعن لا اعتك ولا اجسحت حتى تلاعن أو تصدق في فتني شئت ولدها
عنه لكن لا يجزئ عليها الجحد بهذا التصديق فإن كان هو عتق أو كافراً
أو محدوداً في قذف جحد لانه ليس أهل اللعان لعدم اهلية الشهادة
فإن صلح شاهدك وهي أمة أو كافرة أو محدودة في قذف أو صبيبة
أو مجنون أو رافية فلا أحد عليه ولا لعان لانهما إن اتصفت بالزنا لا
تكون عفيفة وإن اتصفت بغيره ما ذكر لا تكون أهلاً للشهادة فلا
على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم عقربها وأهليتها للشهادة

الشهادة للزنا فلا يكون مسكياً
أباً ما هو مسكياً فلا يكون مسكياً
حد القذف لأن القذف لا يكون مسكياً
الظاهر كما هو من كل مسكياً
كأنه الزانية مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

للمشاهدة وصورة أن يقول هو أو لا أربع مرات أشهد بالله أي صادق
فيما بين يديه من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه إن كان كاذباً فيما
وماها به من الزنا شئاً البها في جميعه ثم تقول هي أربع مرات أشهد بالله
أني كاذب فيما بين يديه من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه إن كان
صادقاً فيما بين يديه من الزنا ثم يترق لقاضي بينهما وإن قد في الولد
قال استهد بالله أي صادق فيما بين يديه من نفي الولد وكذا هو ولو قذف
بنو أو به وبان زادوا فيه ما قذف به ثم يترق لقاضي وينبغي سببه و
يلعنه بأمره وشيئاً بطله فإن الذب نفسه جحد وحل له كما حرم الالة
لم يلعن اللعان بينها فتولدهم المتلاعنان لا يلعن أحدهما الآخر مادام أن
عني لأن علة عدم اجتماعهما اللعان فلا يطل اللعان لم يفت حكمه
وهو عدم الاجتماع وكذا إن قذف غيرها جحد أو ركت جحد أي حل له
كما حرم إن قذف غيرها بعد التلاعن جحد أو ركت بعد التلاعن جحد
فإن بقاء أهلية اللعان بشرط لبقاء حكمه ولا لعان بقذف الآخر
وإن لم يولد أو ولد من ستمه استهد هذا عند حنفية به وزفر
وعند أبي يوسف ومحمد يجب اللعان إذا ولد من ستمه استهد لانه
ح يفتي أنه كان موجوداً وقت النفي ولا حنفية أنه لا يفتي بوجوده للجل
وإنما إذا ولد من ستمه استهد يصير كانه قال إن كنت حاملاً لمحك
ليس متى ثم يفتي أنها كانت حاملاً والقذف لا يصح بفليقة وبزنية وهذا
للحنفية للأعنا ولا يفتي القاضي للحل لأن تلاعنها كان بسبب قوله زنت
لا يفتي للحل وإن نفي الولد زمان الشهية ونسبها إلى الولادة صح وبعده
لا ولا أعني في حاله أي حال النفي زمان الشهية وحال النفي بعد زمان الشهية

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

هذا هو الصحيح في القذف
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً
والظاهر من هذا الحديث
أن القذف لا يكون مسكياً

و بهر من لا بعد علی الخراج مضر و الهی
او سحر او بطلان الهی و الهی

البرهان
فقد راجعنا هذا الفصل
الاربعه فانا مضى
ولم يضل البرهان
تبيين ابي عبد الله

[illegible]

عقود ابن الخليل الى اخره فبعض الاحكام بعد
التاصيل وقوله ففتنر النساء يربط
لكونهم فقط وقوله فان حلف بطلانها

وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ يُدْعَى بِاسْمِهِ كَالْغُلَامِ

والله اعلم
بما فيه التوفيق

الشرافي في القيوب الحسة وهو الحبون والحنان والرص والعون والريث
وعند محمد بن كان بالزوج حنون أو حذام أو بوض فالمرأة بالحنان
وإن كان بالمرأة ألا أنه يمكن للزوج دفع الصرع عن نفسه بالطلاق

باب العدة هي مدة الحيض للطلاق والنسك كالنفسغ تغير البلوغ
وملك أحد الزوجين الآخر وتقبلها ابن الزوج سنة واحدة وأراد أحدهما
وعدم الكفاءة ثلث حيض أو أمل أفاد بقوله كوامل أنه إذا طلقها

في الحضي لا يحسب هذا الحضي من العدة كآم ولدمات مولدها أو اعتزلها
ومطوية يستبرأ كما إذا زفت الميعة لمرأته وهو لا يبرأ منها فوطئها أو
شكاح فامسك كالشكاح الموقت في الوث والفرقة يتعلق بالوطئ بالنية

والكاح الفاسد والعدة فيها نكح حتى سواء مات الزوج أو وقع
 لانها المتعذر عنه بملة الرجم لا العضاة حتى انكاح
 بينهما فرقة ^ط ولو لم تحض عطف على قوله ^ب حرمة ^ب تحيض ^ب لصغر ^ب او كبر ^ب او بلغت
 بالسن ^ب ولم تحض ^ب ثلثة اشهر ^ب او اعدت ^ب حرمة ^ب لا تحيض ^ب لصغر ^بها ^ب واخوه ^ب للطلاق

وَالْفَسِخُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالْمَوْتُ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ قَوْلُهُ الْمَوْتُ عَطْفٌ
عَلَى قَوْلِهِ لِلطَّلَاقِ وَالْفَسِخِ وَمَعْنَاهُ الْعِدَّةُ الْحَرَّةُ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ
وَالْأَمَةُ حَيْضَتَانِ وَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ أَوْ مَاتَ عَمَّا زَوْجَهَا نَصَبٌ مَالِ الْحَرَّةِ

ايام اعدة الامة لخض الطلاق والنسج حيتان ولا مزم لخض الطلاق
والنسج نصف ما للحره اي سنه ونصف سنه واما العموي فصف ما للحره
ايضا وهو سنه اربع وخمسة ايام والحامل الحره والامة فانه لا فرق بين

ان تكون حرة او امه وان مات عنها صبي وضع حملها في فان كان زوجها
 الميت صبيا فعدتها بوضع الحمل وعند ابي حنيفة يوسف والناس في عدتها
 عدة الوفاة لان العدة بوضع الحمل لما تجب لصيانة الماء وذلك في ثياب

وعند حواشيها
بعد موتها
عند ابراهيم
عند حواشيها
بعد موتها
عند ابراهيم

و بعد از اتمام
استغفار و توبه
از این بزرگوار و کمال
معمودت و ولادت
معمودت انوار
از این بزرگوار
معمودت و خروج
از این بزرگوار

من أجله والتمنا العفو
 عن اسمه ونفاه واستطاع
 ذلك الموضع أن لا ينداد
 حق الزمان فقلت

من وقت الذي لم بعد
في حقيقته لم بعد
83 من وقت الذي لم بعد
في حقيقته لم بعد
من وقت الذي لم بعد
في حقيقته لم بعد

عنه اللغة عبارة عن الإحصاء على ما
هو في اللغة عبارة عن الانتشار الذي يلزم المراد
في الشعر عبارة عن السبب وجوبها كما
في زوال النكاح أو شبهة وسبب وجوبها كما
بالنكاح أو ما يجري مجراه من الخلق والموت كذا في
النبيين أو ما يجري مجراه من الخلق والموت كذا في
النبيين أو ما يجري مجراه من الخلق والموت كذا في

بارة الرحم ترفع جميع حفته وانما وجب الثالث مع ان
يتنقص بانفسه من ثلثه فروع واحكام لا يستلزم القول فيه والمطلقة
الثالث رعاة الحق النكاح وهو ان يستدام ورود القص
نغم الزوال مكان الاستدامة بعد سبب الايزال العوة
وبينا ان الخطر كذا فممنوع من الزوال العوة

لغرضه الفلغ غيلا الثانية لحرمة الكفاية واوضح منه ان الجفنة
لانه لاحق للغاسد وما فيه شرية والحيض هو المنة
للطهارة

او الفخ
او الفخ
او الفخ
او الفخ
او الفخ
او الفخ
او الفخ
او الفخ
او الفخ
او الفخ

فولعوا في الدنيا والآخرة
والذين يقولون آمنا
ولم نطعمكم من قبل
والذين يقولون آمنا
ولم نطعمكم من قبل

اولاً ان حامل المصباح
 حملت
 على القصب وهي حامل مناجح
 ولا فرق بين
 والمك

[illegible]

دروازین غفره والی
مقام الی
مقام الی
مقام الی

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

كثيره مستقلة حرة ولا عطف على قوله حرة وعبد الشافعي لا يجد
على معتدة البائين بترك الزينة وليس للزنى والمقصود والخلاء والطيب
واللهن والكل لا بعدد لا معتدة عتق اياها اعطى الموتى اثم ولده
وكما في فاسد لانه واجبا للذبح فلا تارة شئت على قوله ولا خطب معتدة
الاخرى ولا يخرج معتدة الرجوع والبائين من بينها اصلا لقوله ولا يخرج
من يؤمنه الاية وتخرج معتدة الموتى في الملوك ونيت في منزله
اذ لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دارة عليها
وتقتدى من غيرها وقت الفراق والموت الا ان يخرج او خافت تلفها
او لا يعلم اولم يتركها البائين ولا يتك من شدة بينهما في البائين وان
صاق المهر عليها فالاولى حرة وكذا مع فسقه وحسن ان يجعل بينهما
قادرة على الخلوة اياها يكون بينهما امرأة ثمة خول بينهما ولو ابانها او ما
عنها من سواها ليس بينهما وبين مهرها مسيرة سقر رجعت وان كانت تلك
من كل جانب حرة معها وليا او لا والعقد اخذ وان كانت في ميرة معتدة
عنه خرج بحكم العلم ان الابانة او الموت في الشرائع اثنى موضع الإقامة
فان لم يكن بينهما وبين مهرها الذي خرجت منه مسيرة سقر رجعت
وان كانت تلك من كل جانب حرة بين الرجوع والتوجه الى المقتصد
سواء كان معها وليا او لا لكن الرجوع او لي يكون الاعتدال في منزله
الزوج وذكر الامام السرخسي فتارة في مهرها ما في مهرها من احداهما
اذ كان من كل جانب اقل من مسيرة سقر يعني ان تحير على فباس قوله
السرخسي فتارة في مهرها والثاني ما اذا كان بينهما وبين مهرها مسيرة سقر
وبينها وبين المقتصد اقل توجه الى المقتصد واتى موضع الإقامة وهو

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

وهو ما قال ان كانت في مهرها ابانها او مات عنها فان لم يكن معها وليا
وللاخرج منه بدون الولي وان كان معها وليا فكلما عندا في حرة لان خروج
المقتدة حرام وان كانت المسافة اقل من مدة السفر وعند ما خل الخرج
لان نفس الزوج مباح دفعا لو حنة الفرية واما الحرمة للسفر وقدرت
بوجود الولي ثم لما جاز الخرج عند ما فالي اية الجانبين توجه فينبغي ان يكون
على التفصيل الذي من باب **شروط النكاح** **والنفقة** من قال
ان لا يخرج من طائف نكاحها فلو كانت نصف سنة بعد نكاح الزمة مستقلة
ومررها لا لا بعد ان الزوج والزوجة وكلها بائنا فالوكلان نكاحا ليل
سعيته والزوج وطيفها تلك الليلة ووجد العلق ولا يعلم ان النكاح مفقود
على العلق او موخر فلا بد من الحل على المقارنة على ان الزوج اذ علم انه لم
يكن على هذه الصفة وان لم يبطها في تلك الليلة فهو قادر على البقاء فلما
لم يبق لولد باللعان فليس عليه ان ينفذ عن الفرائض مع تحقق الإمكان ونيت
نكاح ولد معتدة الرجوع وان جاءت به لاكثر من سنتين مالم ينفذ بالمصاه
المعدة لاحتمال العلق في العدة وجواز كون المرأة معتدة الطهرات والواقف
بانتفاء العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة اكثر من سنتين لا نيت
النكاح على ما ياتي انه انما ثبت اذا كان بين المتدين اقل من نصف مسنة
وبانت في الاقل وراجع في الاكثر اذ كان بين الطلاق والولادة اقل
من سنتين لان الحل على الوطى المتعلق كان في النكاح او لي من الحل على كونه
في العدة على ان الرجعة امر حادث فلا يثبت بالشك اذا كان بين
الطلاق والولادة اكثر من سنتين فلا بد من ان الحل على الوطى في العدة يثبت
الرجعة ويثبت ولادة لاهل منها او يثبت في المير عطف على معتدة الرجوع

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي
والذي كان في حوزة السيد الفاضل
الشيخ محمد باقر الخليلي

كثير من الجمل سننا باعتبار اضافة الفقة والتام اليها كما في امانه المراهقة فاما في سنن حقيقه
الوطي في احد سنن الزمان الا في سنن القوت اي سنن ان يكون هذا الوطى مطلقا
ام لا ولا في عدم تحقيق البياض فسنن لا يثبت الا في سنن الشبهة والاعتبار
في قاعدة الشبهة كما في امانه احوالها في سنن شعبة اشهر
ولم يظهر لنا وطى في النكاح او في العدة كما بان ذلك الولد
كان من عده لان لا نقضاً وعدها جوه سنن شعبة و
فمنه في سنن شعبة في النكاح والاعتبار في سنن شعبة في النكاح
الا في احوالها لا في سنن شعبة في النكاح والاعتبار في سنن شعبة في النكاح
لا في احوالها لا في سنن شعبة في النكاح والاعتبار في سنن شعبة في النكاح
لا في احوالها لا في سنن شعبة في النكاح والاعتبار في سنن شعبة في النكاح

اي يثبت نسب ولد المطلقة بطلاق قابي الاقل من سنتين من وقت الطلاق
اي وقت ولادة المولود في زمان النكاح وان ولدت لغيره ما لا يولد
بدعوة وحمل على وطى بشبهة في العدة ومراهقة كانت بدلا من تسعة اشهر
وتسعة اشهر لغيره بطى على مبنو اي يثبت نسب ولد مطلقة مراهقة
انت بولد لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق والمواد بالمرافقة في
قائم مثلنا وهي في سنن ان تكون بالعتري تسع سنين فضا عدا ولم
يظهر فيها علامات البلوغ وانما عبر تسعة اشهر لان ثلثة اشهر مدة عدتها
وسنة اشهر اقل مدة الحمل وانما اعتبر اقل مدة للحمل هنا واكثر مدة للحمل في
المبالغة لان النسب يثبت بالمسئله لا بالشبهة في المبالغة شبهة الطي
في زمان النكاح او العدة ثابتة وحقيقة الوطى في احد هذين الزمانين
فوجب ثبوت النسب فكذلك شبهة واما في المراهقة فتشبهة الوطى في النكاح
او في العدة وهي ثلثة اشهر ثابتة في حقيقة الوطى في احد هذين الزمانين
لا يوجب ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ فالبلوغ وهو امر حادث
ينص ان اي اقبالا وقات وهو ستة اشهر في وقت الولادة فهذا مدة
الحنينة به ومجد واما عداي يوسف ان كان الطلاق رجعي فالي
سبعة وعشرين شهرا لان ثلثة اشهر مدة عدتها وستين اشهر مدة
الحمل وان كان الطلاق بائنا فالي سنين لانها معدة بحمل ان يكون
حامل او لم ينفذ بانقضاء العدة فصارت كالكبيرة ومعددة اقرب
مضى العدة وولدت لاقل من نصف سنين وان ولدت لغيرها الا انها
لما ولدت لاقل من نصف سنة من وقت الاقرار ظهر كذبها فيقضي فيبطل
اقرارها اما ان ولدت لنصف سنة او اكثر من وقت الاقرار ولا

فان كان الطلاق رجعي فالي
سبعة وعشرين شهرا لان ثلثة اشهر
مدة عدتها وستين اشهر مدة الحمل
وان كان الطلاق بائنا فالي سنين
لانها معدة بحمل ان يكون حامل
او لم ينفذ بانقضاء العدة فصارت
كالكبيرة ومعددة اقرب مضى العدة
وولدت لاقل من نصف سنين وان ولدت
لغيرها الا انها لما ولدت لاقل من
نصف سنة من وقت الاقرار ظهر كذبها
فيقضي فيبطل اقرارها اما ان ولدت
لنصف سنة او اكثر من وقت الاقرار ولا

لا يثبت النسب لقتلهم بطلاق الاقرب لفظ المعتدة يشتمل كل معتدة
ومعددة ظهر حملها او اقرار الزوج به او ثبت ولادتها بحجة تامة اي ثبت
نسب ولد معتدة اذ عت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل
الولادة حبل ظاهرا او اقرار الزوج بالحبل او شهد على الولادة رجلان
او رجل وامراة بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها اليك شي
والرجلان على الباب حي ولدت فعلمت الولادة برواية الولد او سماع
صوتها واما قيد الحجة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على
الولادة خلافا لما حاصل ان عندا حنينة به اذا كان للمعددة حبل
ظاهرا او اقرار الزوج به يثبت لولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم
يوجد الحبل لظاهر او اقرار الزوج لا بد من الحجة التامة وعند ما يثبت
بشهادة امرأة واحدة او ولدت لاقل من سنتين واقرار الورثة بها
اي اذا كان العدة عدة وفات والمدة بين الموت والولادة اقل من سنتين
اعلم ان لفظ الوقاية وقع بالواو في قوله واقرار الورثة بها والمذكور
في الهداية يقتضي كلمة اولان عبارة الهداية هكذا وبيث نسب ولد
الموتى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين في قوله ما بين الوفاة
طرفا لولد فان الولد بمعنى المولود اي يثبت نسب مولا في وقت
بين الوفاة وبين سنتين ثم اورد هذه المسئلة فان كان معتدة عن
وفاة فصدفها الورثة بولادتها ولم يثبت على الولادة احد فهو ابنة
فعلم من هاتين المسئلتين ان احد ما كاف وهو يكون المدة اقل من
سنتين واقرار الورثة فان قيل ان اقرار الورثة والمدة بين الوفاة
والولادة سنتان او اكثر لا اعتبار لاقرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كان

فان كان الطلاق رجعي فالي
سبعة وعشرين شهرا لان ثلثة اشهر
مدة عدتها وستين اشهر مدة الحمل
وان كان الطلاق بائنا فالي سنين
لانها معدة بحمل ان يكون حامل
او لم ينفذ بانقضاء العدة فصارت
كالكبيرة ومعددة اقرب مضى العدة
وولدت لاقل من نصف سنين وان ولدت
لغيرها الا انها لما ولدت لاقل من
نصف سنة من وقت الاقرار ظهر كذبها
فيقضي فيبطل اقرارها اما ان ولدت
لنصف سنة او اكثر من وقت الاقرار ولا

من يثبت النسب لقتلهم بطلاق الاقرب لفظ المعتدة يشتمل كل معتدة
ومعددة ظهر حملها او اقرار الزوج به او ثبت ولادتها بحجة تامة اي ثبت
نسب ولد معتدة اذ عت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل
الولادة حبل ظاهرا او اقرار الزوج بالحبل او شهد على الولادة رجلان
او رجل وامراة بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها اليك شي
والرجلان على الباب حي ولدت فعلمت الولادة برواية الولد او سماع
صوتها واما قيد الحجة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على
الولادة خلافا لما حاصل ان عندا حنينة به اذا كان للمعددة حبل
ظاهرا او اقرار الزوج به يثبت لولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم
يوجد الحبل لظاهر او اقرار الزوج لا بد من الحجة التامة وعند ما يثبت
بشهادة امرأة واحدة او ولدت لاقل من سنتين واقرار الورثة بها
اي اذا كان العدة عدة وفات والمدة بين الموت والولادة اقل من سنتين
اعلم ان لفظ الوقاية وقع بالواو في قوله واقرار الورثة بها والمذكور
في الهداية يقتضي كلمة اولان عبارة الهداية هكذا وبيث نسب ولد
الموتى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين في قوله ما بين الوفاة
طرفا لولد فان الولد بمعنى المولود اي يثبت نسب مولا في وقت
بين الوفاة وبين سنتين ثم اورد هذه المسئلة فان كان معتدة عن
وفاة فصدفها الورثة بولادتها ولم يثبت على الولادة احد فهو ابنة
فعلم من هاتين المسئلتين ان احد ما كاف وهو يكون المدة اقل من
سنتين واقرار الورثة فان قيل ان اقرار الورثة والمدة بين الوفاة
والولادة سنتان او اكثر لا اعتبار لاقرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كان

من يثبت النسب لقتلهم بطلاق الاقرب لفظ المعتدة يشتمل كل معتدة
ومعددة ظهر حملها او اقرار الزوج به او ثبت ولادتها بحجة تامة اي ثبت
نسب ولد معتدة اذ عت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل
الولادة حبل ظاهرا او اقرار الزوج بالحبل او شهد على الولادة رجلان
او رجل وامراة بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها اليك شي
والرجلان على الباب حي ولدت فعلمت الولادة برواية الولد او سماع
صوتها واما قيد الحجة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على
الولادة خلافا لما حاصل ان عندا حنينة به اذا كان للمعددة حبل
ظاهرا او اقرار الزوج به يثبت لولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم
يوجد الحبل لظاهر او اقرار الزوج لا بد من الحجة التامة وعند ما يثبت
بشهادة امرأة واحدة او ولدت لاقل من سنتين واقرار الورثة بها
اي اذا كان العدة عدة وفات والمدة بين الموت والولادة اقل من سنتين
اعلم ان لفظ الوقاية وقع بالواو في قوله واقرار الورثة بها والمذكور
في الهداية يقتضي كلمة اولان عبارة الهداية هكذا وبيث نسب ولد
الموتى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين في قوله ما بين الوفاة
طرفا لولد فان الولد بمعنى المولود اي يثبت نسب مولا في وقت
بين الوفاة وبين سنتين ثم اورد هذه المسئلة فان كان معتدة عن
وفاة فصدفها الورثة بولادتها ولم يثبت على الولادة احد فهو ابنة
فعلم من هاتين المسئلتين ان احد ما كاف وهو يكون المدة اقل من
سنتين واقرار الورثة فان قيل ان اقرار الورثة والمدة بين الوفاة
والولادة سنتان او اكثر لا اعتبار لاقرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كان

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

المدة اقل من سنتين فالواجب كلمة الواو قلنا احدهما كاف اي المدة
او الاقرار ايا كان كانت المدة اقل من سنتين ثبتت الشهادة فان لم يثبت
بين الوفاة والولادة في ان اقر الورثة بغير اقرارهم فيجب تعيين
عبارة الوقاية الى هذا القطع او ثبتت ولادتها الحقة فانه او علم انها بعد
وفاته لا اقل من سنتين او لم يعلم واقر الورثة به بقوله او لم يعلم الى
اخره فيجعل ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الموت او بعد وعلى تقدير العلم
بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد لا اقل من سنتين
او سنتين او اكثر لكن اقر الورثة ان هذا هو ولد مورثهم
فاذا اقروا بذلك فالذي اقر ان لم يكن هو المورث فيصح شهادته لعدم
نصاب الشهادة او عدم العدل ليعتبر اقراره في الارث في حقه فقط
وان صح شهادته ثبتت مطلقا اي في حق المقر في حق غيره ومنكوح
انت به لست استبرأ من وقت النكاح اقر به الزوج او سكنت فان ثبت
نسب ولدا منكوحا لا يحتاج الى الاقرار فان محمد ولادتها ثبتت
بشهادة امراة فيلزم ان نقضه اي بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امراة
ان في الولد الذي قال ليس بي وان انت به لا اقل منها فلا نسب
مطغ على قوله لست استبرأ اذا كان بين النكاح والولادة اقل من سنة استبرأ
لا يكون منه فان ولدت واذنت لها حراما مستبرأ الزوج الاقل صدق
بلايين عند الحنفية لان الظاهر شاهدتها بان الولد من النكاح
لان السباج ولو على طلاقها ولادتها فشهدت امراة بهام يقع هذا
عند الحنفية وعندهما يقع لان الولادة ثبتت بشهادة امراة ثم ثبتت
الطلاق بالبيعة وله ان الولادة ثبتت حذرة فتعذر بقدرها

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

بقدرها فلا يتعد باني الطلاق وهو ليس بعا لها لان كل منهما
يوجد بدون الآخر وان اقر بالجل ثم علق بغيره لا شهادة هي
عند الحنفية وعندهما يشترط بشهادة القابلة لانها في حنفية فلا بد
من الحجة وله ان اقراره بالجل اقراره بغيره وهو الولادة الفرمدة
لما استبان واقفا سنة استبرأ ومن تكامة قطعتها فترها فان ولدت
لا اقل من سنة استبرأ منذ سترها لزمه والولادة لا تدان اذ كان بين النكاح
والولادة اقل من سنة استبرأ منذ سترها كان العلوف سابقا على النكاح
فهو ولد منكوحه فيلزم بلامه عوة اما اذا كان المدة سنة استبرأ
او اكثر فالولد ولد منكوح لان العلوف امر حادثة فيضاف الى اقرب
الاوقات فلا يلزم بلامه عوة ومن قال لامته ان كان ما في بطنه ولد فهو
مقي فشهدت امراة على الولادة فهام ولد او لطيف عطف على قوله
لامته هو ابني ومات وقالت ام الطفل هو ابني وانما وجهه برأيه
اي يوثق الطفل وامه من الميراث لان المدة اذا كانت المدة معروفة
بالحرية ويكونها ام الطفل فلا سبيل الى براءة الطفل له الا بكج امه
كالحاصص لا انه هو الموضع الجلي وان قال وارثه انت ام ولد وجعلت
حرمها لا يثبت احكام الطفل ويوثق الطفل والحضانة لأمه بلا عجزها
طلقت اولام امها وان علفت ام امه ثم اخته لآب وام ثم لآب ثم
لآب ثم خالته كذلك اي لآب وام ثم لآب فان خالته اخت لآب
فاختها لآب وام او لي ثم اختها لآب ثم لآب وذلك لان الاصل في هذا
الباب الام فالقراية من جهتها فيمت على القرابة من طرف الاب
ثم عمه كذلك اي لآب وام ثم لآب ثم لآب فان القرابة اخت لآب فتقدم

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...
قوله لا بد من العلم بالطلاق...

اختلاف واما في الابن متى خرج من الرحم فلا حق لأمه واما ولد في الولد
والزينة كالمسلم حتى يعقل ديناً اي في الاسلام وفي الهدية ما لم يعقل ديناً
او خاف ان يالف الكفر فولا او خان جبان يكون بالجرم لا تعطى على الجرم
بل لان المعنى لم ينفذ وهذا المبدأ يذكر في الوفاية وجب رعايته لان ثلث
الكفر قد يكون في نفي الدين فاد اخيف نادى الكفر بترغ منها وبكج
غير جرم منه بسط حراً ونحوه لا كما كانت تحت عمه وحده حده مناس
باب لطف على عالمي والجور مقدم ويعود الحق بر والى كماله سفيط
في العيصات على ان يترجم لكن لا تدفع صيته الى عصبية غير جرم كولي الشافعية
وابن العم ولا في ساق ما جرح ولا في طين خلاف الشافعية والام والحدة
احق بالان في نكاح وشر وبنين ويستثنى وحده فقرة الخصاف مع
سبع سنين والابن حتى يخلف وعند محمد حتى يثني وهو المقدر لفساد
الزمان وعومها حتى يثني اي في الام والحدة احق بالابن حتى يثني والناس
مطلقة بولدها الا في وطئها الذي كفا فيه هذا الام فقط اي السفر
المذكور **باب النفقة** يجب في الكسوة والسكنى على الزوج
ولو صغير لا يقدر على الوطئ للعسر بسبب او كفاة كبيرة او صغيرة
او طاعة في يوم لم يوطئ المانع من جهتها فلم يوجب تسليم البضع فلا
النفقة خلاف ما اذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطئ فان المانع
من جهته يقدر على الوطئ في نفقة البسار وفي العسر في نفقة العا
وفي الوسر والفسرة وعكس بين المانين هذا عندنا واما عند الشافعية
فالمنع حال الزوج ولو في بيتها او مرضت في بيت الزوج لا في اشارة
خرجت من بيتها حتى احضر على حرمها حتى كالمولم بقطر المسر
في الكسوة او حاله في نفقة البسار وفي العسر في نفقة العا
وفي الوسر والفسرة وعكس بين المانين هذا عندنا واما عند الشافعية
فالمنع حال الزوج ولو في بيتها او مرضت في بيت الزوج لا في اشارة
خرجت من بيتها حتى احضر على حرمها حتى كالمولم بقطر المسر

المهر المثل في ثمن من بيتة ومجوسه بدني ومجوسه ثمن ومقتضوية
كرها وحاجة لامعة ولو كانت معه فليها نفقة لغيره لا الكسوة ولا الكسوة
مؤسرة نفقة خادم واحد لها فقط هذا عندنا حسنة به ومحمد واما عند
ابن يوسف في فعله نفقة خادمين احدهما المصالح والياجل والاخر لصلح
خارج البيت وهما يتولان الواحد يقوم بهما لا يقصر في الاصح احتراز
عن قول محمد فان عندنا يجب على المعسر نفقة الخادم ولا يفرق بينهما الجرم
عنه او يفرق بالاسناد لا في فعله اي يفرق بين من ينفق عليه ويصرف الى
نفقها حتى ان غنى الزوج يوجب نفقته او يفرق عندنا واما عند الشافعية
فالفاصل يفرق بينهما لانه لا يخرج عن الامساك المعروف بنوع القاض منابه
في المشايخ بالاحسان واصحابنا لا ينفقون في الضرورة في التفرقة لان
دفع الحاجة الدائمة لا يثبت بالاسناد والظاهر انها لا تحذف بغيرها
وعلى الزوج في المأكل من مؤسرة اسكنه ان ينصب القاض ما ياتى منافع
الذهب يفرق بينهما ومن فرصت لفساره فليس ثم نفقة لفساره في
وتسقط نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضائي يجب
بالمضي مادام حيين فان مات احدهما او طلقها قبل قبض مسقط المرفوع
الا اذا استندت بامر قاض هذا عندنا واما عند الشافعية فلا يسقط بالموت
بل يصير ديناً عليه ولا تسقط بمدة مات احدهما قبلها اي اذا اجمعت
نفقة مدة كسنة اسهر مثلاً فان مات احدهما قبلها كما اذا مات عند مضي
سنة لا يثبت دونهما في عندنا حسنة به واي يوسف في انها صلا افضل
بها القبط في المأكل بسقط الرجوع كما في الجهة وعند محمد والشافعية مع
يحبس نفقة ما مضى وهو مشهور للزوجة ونفقة خمسة اسهر في ثمنها لانها

في النفقة صلا وليست بمعوض عندنا لان المهر
واحد فلا يسقط بالطلاق ولا يثبت بموت الزوجان عن معوض
لا توجب المهر الا بالموثوق وهو القبط والصلا كالسهر
النفقة لان ولادة عا نفق اقوي من ولادة القبط
عخصيص المثال عافوق كذا في الهدية اى
الشهر يجوز ان يكون متضمنة للامانة لا بد من نفقة
الهدية لا لشارة لا ما رواه صاحب
الشهر او ما دونها لا يثبت نفقة
بغير فصار حكم الحال ويؤيد ذلك
الاشارة قول صاحب الاية بعد نقل رواية
محمد وان كان اكثر من الشهر فصار ما بينا
في الاصلان

عوض غاشق عليه بالاحتماس ونفقة عرس الزوج عليه ثياب كفاية
بعد اخرج في دين غير ثياب مرة صورته عدي نزق امرأة باذن
المولى فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنها
وفي قيمته والمشرى علم ان عليه دين النفقة ببيع مرة بعد اخرى فخلق
ما اذا كان هذا الف عليه بسبب اخر فبيع ثمنها لانياع مرة اخرى
وتجرب من مكناها ميتا ليس فيه احد من اهله ولو ولد له من غيرها
الا وبها ما وبت ميراث من داره فليكن لها ولها من ولدها وولدها و
لدها من غير من الدخول عليها مائة على ان البيت ملكه فله المنع
من الدخول فيه لان النفل اليها وكما هي متي شاء واوقبل لا يمنع من
الخروج الي الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي حرم غيرها
كل سنة هو الصبي ونفرض نفقة عرس الغايب وطفله وابوه في ماله
من جنس حرم فقط كالذرهم والذباير والطعام والكسوة
الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج
الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج
او على القاضي ذلك وحده هو لا وبقلمها اي ياخذ منها كفيلا وتخلقه
ان لم يقطها النفقة لا في خلاف في الصبي انه صغر الغايب لا
يا قام ببيتة على الكاح اي لا يقرب من القاضي النفقة باقامة البيتة
ولا ان لم يخلو مالا فاقامت بيتة على الكاح ليقرب عليه ويأمرها
بالاستسكان ولا يقضي به اي بالكاح لانه قضاء على الغايب وقال
دوقضي بالنفقة لا بالكاح وعمل الغضاة اليوم على هذا المعاجلة
والمطلقة الرجوع والباين والمفرقة بلا مصيبة كذا العنف والبلوغ
فلا نفقة للخنثى ولا لغيره

هذا هو الحق عليه بالاحتماس ونفقة عرس الزوج عليه ثياب كفاية بعد اخرج في دين غير ثياب مرة صورته عدي نزق امرأة باذن المولى فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنها وفي قيمته والمشرى علم ان عليه دين النفقة ببيع مرة بعد اخرى فخلق ما اذا كان هذا الف عليه بسبب اخر فبيع ثمنها لانياع مرة اخرى وتجرب من مكناها ميتا ليس فيه احد من اهله ولو ولد له من غيرها الا وبها ما وبت ميراث من داره فليكن لها ولها من ولدها وولدها و لدها من غير من الدخول عليها مائة على ان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه لان النفل اليها وكما هي متي شاء واوقبل لا يمنع من الخروج الي الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي حرم غيرها كل سنة هو الصبي ونفرض نفقة عرس الغايب وطفله وابوه في ماله من جنس حرم فقط كالذرهم والذباير والطعام والكسوة الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج او على القاضي ذلك وحده هو لا وبقلمها اي ياخذ منها كفيلا وتخلقه ان لم يقطها النفقة لا في خلاف في الصبي انه صغر الغايب لا يا قام ببيتة على الكاح اي لا يقرب من القاضي النفقة باقامة البيتة ولا ان لم يخلو مالا فاقامت بيتة على الكاح ليقرب عليه ويأمرها بالاستسكان ولا يقضي به اي بالكاح لانه قضاء على الغايب وقال دوقضي بالنفقة لا بالكاح وعمل الغضاة اليوم على هذا المعاجلة والمطلقة الرجوع والباين والمفرقة بلا مصيبة كذا العنف والبلوغ فلا نفقة للخنثى ولا لغيره

هذا هو الحق عليه بالاحتماس ونفقة عرس الزوج عليه ثياب كفاية بعد اخرج في دين غير ثياب مرة صورته عدي نزق امرأة باذن المولى فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنها وفي قيمته والمشرى علم ان عليه دين النفقة ببيع مرة بعد اخرى فخلق ما اذا كان هذا الف عليه بسبب اخر فبيع ثمنها لانياع مرة اخرى وتجرب من مكناها ميتا ليس فيه احد من اهله ولو ولد له من غيرها الا وبها ما وبت ميراث من داره فليكن لها ولها من ولدها وولدها و لدها من غير من الدخول عليها مائة على ان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه لان النفل اليها وكما هي متي شاء واوقبل لا يمنع من الخروج الي الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي حرم غيرها كل سنة هو الصبي ونفرض نفقة عرس الغايب وطفله وابوه في ماله من جنس حرم فقط كالذرهم والذباير والطعام والكسوة الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج او على القاضي ذلك وحده هو لا وبقلمها اي ياخذ منها كفيلا وتخلقه ان لم يقطها النفقة لا في خلاف في الصبي انه صغر الغايب لا يا قام ببيتة على الكاح اي لا يقرب من القاضي النفقة باقامة البيتة ولا ان لم يخلو مالا فاقامت بيتة على الكاح ليقرب عليه ويأمرها بالاستسكان ولا يقضي به اي بالكاح لانه قضاء على الغايب وقال دوقضي بالنفقة لا بالكاح وعمل الغضاة اليوم على هذا المعاجلة والمطلقة الرجوع والباين والمفرقة بلا مصيبة كذا العنف والبلوغ فلا نفقة للخنثى ولا لغيره

هذا هو الحق عليه بالاحتماس ونفقة عرس الزوج عليه ثياب كفاية بعد اخرج في دين غير ثياب مرة صورته عدي نزق امرأة باذن المولى فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنها وفي قيمته والمشرى علم ان عليه دين النفقة ببيع مرة بعد اخرى فخلق ما اذا كان هذا الف عليه بسبب اخر فبيع ثمنها لانياع مرة اخرى وتجرب من مكناها ميتا ليس فيه احد من اهله ولو ولد له من غيرها الا وبها ما وبت ميراث من داره فليكن لها ولها من ولدها وولدها و لدها من غير من الدخول عليها مائة على ان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه لان النفل اليها وكما هي متي شاء واوقبل لا يمنع من الخروج الي الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي حرم غيرها كل سنة هو الصبي ونفرض نفقة عرس الغايب وطفله وابوه في ماله من جنس حرم فقط كالذرهم والذباير والطعام والكسوة الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج او على القاضي ذلك وحده هو لا وبقلمها اي ياخذ منها كفيلا وتخلقه ان لم يقطها النفقة لا في خلاف في الصبي انه صغر الغايب لا يا قام ببيتة على الكاح اي لا يقرب من القاضي النفقة باقامة البيتة ولا ان لم يخلو مالا فاقامت بيتة على الكاح ليقرب عليه ويأمرها بالاستسكان ولا يقضي به اي بالكاح لانه قضاء على الغايب وقال دوقضي بالنفقة لا بالكاح وعمل الغضاة اليوم على هذا المعاجلة والمطلقة الرجوع والباين والمفرقة بلا مصيبة كذا العنف والبلوغ فلا نفقة للخنثى ولا لغيره

والبلوغ والتوفيق لعدم الكفاية النفقة والسكنى اجمالا دامس والعدة
وفي معتدة البايين خلاف البايين لمحدث فاطمة بنت فليس ولنا رد عرس
عنها لا لمعتدة الموت والمفرقة لمعتدة كالردة وتقبل ابن الزوج وردة
معتدة الثلث فيسقط لا يكتسبها البتة لانه لا اثر للزوجة والمكتسب في العزوة
لا تها قد ثبت قبلها فلا يسقطان النفقة الا ان المردة تجسب لزوج ولا
نفقة للميتة خلاف المكتسبة ابن الزوج ونفقة الطفل فغير اعي اليه اينا
قال فقيرا حتى لو كان غنيا ففي ماله لا يقصر له احد كنفقة ابويه وعرسه
اي لا يشترط له احد في نفقة طفله كالا يشترط في نفقة ابويه وعرسه وليس
على ابيه ارضاعه الا اذا اقيمت من نرضعه او لا يشرب لبن غيرها وسبقنا
الاب من نرضعه عندها الا اذا لم تنعق الام ولو استاجرها من كوخا او
معتدة من رجى كمن نفقة لم يحن وفي البتونة روايتان اعلم ان قوله تعالى
والوالدان يرضعن اولادهن اوجيا الارضاع الا لتهات ثم قوله لا تكت
النفقة الا وسمها لانصار والدلة بولدها ولا مولود له بولده اوجب
دفع الضر عن التهات والاباء فان امتعت الام والاب لا يمتنع ربا يستجار
المرضعة لا تجبر الام لان الظاهر ان امتناعها للعجلان استعفاء الامومة
تدل على انها لا تمنع الا للعجل فاذا اقدمت عليه وشطب الاجرت لا تقطع لانه
قد ظهر رد رثا فلا تيان بالواجب لا يوجب الاجرة على ان الشرح علم بوجب
للمرضعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوته بالمعروف
فكل من ياخذ النفقة وفي المتكوحة ومعتدة الرجى لا تقطع شيئا آخر لارضاع
واما البتونة فكذا في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوجرها
بالابانة فلا ترجى منها المناجحة والمناجحة فصار ما بعد العدة والناجور

89

هذا هو الحق عليه بالاحتماس ونفقة عرس الزوج عليه ثياب كفاية بعد اخرج في دين غير ثياب مرة صورته عدي نزق امرأة باذن المولى فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنها وفي قيمته والمشرى علم ان عليه دين النفقة ببيع مرة بعد اخرى فخلق ما اذا كان هذا الف عليه بسبب اخر فبيع ثمنها لانياع مرة اخرى وتجرب من مكناها ميتا ليس فيه احد من اهله ولو ولد له من غيرها الا وبها ما وبت ميراث من داره فليكن لها ولها من ولدها وولدها و لدها من غير من الدخول عليها مائة على ان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه لان النفل اليها وكما هي متي شاء واوقبل لا يمنع من الخروج الي الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي حرم غيرها كل سنة هو الصبي ونفرض نفقة عرس الغايب وطفله وابوه في ماله من جنس حرم فقط كالذرهم والذباير والطعام والكسوة الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج او على القاضي ذلك وحده هو لا وبقلمها اي ياخذ منها كفيلا وتخلقه ان لم يقطها النفقة لا في خلاف في الصبي انه صغر الغايب لا يا قام ببيتة على الكاح اي لا يقرب من القاضي النفقة باقامة البيتة ولا ان لم يخلو مالا فاقامت بيتة على الكاح ليقرب عليه ويأمرها بالاستسكان ولا يقضي به اي بالكاح لانه قضاء على الغايب وقال دوقضي بالنفقة لا بالكاح وعمل الغضاة اليوم على هذا المعاجلة والمطلقة الرجوع والباين والمفرقة بلا مصيبة كذا العنف والبلوغ فلا نفقة للخنثى ولا لغيره

هذا هو الحق عليه بالاحتماس ونفقة عرس الزوج عليه ثياب كفاية بعد اخرج في دين غير ثياب مرة صورته عدي نزق امرأة باذن المولى فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع ثمنها وفي قيمته والمشرى علم ان عليه دين النفقة ببيع مرة بعد اخرى فخلق ما اذا كان هذا الف عليه بسبب اخر فبيع ثمنها لانياع مرة اخرى وتجرب من مكناها ميتا ليس فيه احد من اهله ولو ولد له من غيرها الا وبها ما وبت ميراث من داره فليكن لها ولها من ولدها وولدها و لدها من غير من الدخول عليها مائة على ان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه لان النفل اليها وكما هي متي شاء واوقبل لا يمنع من الخروج الي الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي حرم غيرها كل سنة هو الصبي ونفرض نفقة عرس الغايب وطفله وابوه في ماله من جنس حرم فقط كالذرهم والذباير والطعام والكسوة الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج الي ثلثها في خلاف ما اذا لم يكن من جنس حرم كالعوض التي تحتاج او على القاضي ذلك وحده هو لا وبقلمها اي ياخذ منها كفيلا وتخلقه ان لم يقطها النفقة لا في خلاف في الصبي انه صغر الغايب لا يا قام ببيتة على الكاح اي لا يقرب من القاضي النفقة باقامة البيتة ولا ان لم يخلو مالا فاقامت بيتة على الكاح ليقرب عليه ويأمرها بالاستسكان ولا يقضي به اي بالكاح لانه قضاء على الغايب وقال دوقضي بالنفقة لا بالكاح وعمل الغضاة اليوم على هذا المعاجلة والمطلقة الرجوع والباين والمفرقة بلا مصيبة كذا العنف والبلوغ فلا نفقة للخنثى ولا لغيره

قلت الكلام في انه مل محكم بوجوه العروضي القول نعم الاتفاق من الركن اجيب عنه يوم من الاولانية لما حاز بهم للافتقار للحقيقة والثاني انه لا دلالة في كلام المصنف على قوله جواز تنقيح الابتناء منافع ابنه القاتل الاخوة الى النفقة وانما دلالة

[illegible]

الان النفقة عروا حبة لها فحب الوجة لقوله مع وعلى المولى وله الآية
بعد العدة اوله من غيرهما صح اي الاستنجار لا رضاع ولده
ما طلقها وانقضى عدتها والاستنجار لا رضاع ابنه الذي من
كانت النساء جرته في كاحه او في العدة او بعد العدة
او قبل الرخصة الا اذا طلقت زيادة الحجة ونفقة البيت
نفسا على الاب خاصة به يعني انما قال هذا دون على رواية
في ثلاث ثلثها على الرب ونفثها على الوتم وهذا اذا لم

[illegible]

فَوَكَانَ فَالْبُنْفَهِ فِي مَالِهَا وَعَلَى الْمَوْسَى سَارَ الْعَطْفُ
 هَالِكًا أَوَالِ السُّوِيَّةِ بَيْنَ الدِّينِ وَالْبَنِي وَتَقَرَّبَ فِيهَا الْقَرَبُ وَالْجَنَّةُ
 وَابْنُ أَبِي عَلِيٍّ السَّنْتِ وَارْتَنَهُ لَهَا وَكَوَلَدِيْنَتِ وَأَخَ عَلَى وَلَدِهَا عَلَى الْوُجْهِ
 عَنِ أَنَّ الْأَرْضَ بَعْضَانِ بَيْنَ الْبَنِي وَابْنِ الدِّينِ وَالْأَرْضَ كُلَّهَا
 لَبَنَتِ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْعَطَامِ وَتَبَقَّةُ كُلِّ ذِي رَحْمَةٍ فَفَرَصَ
 فَمَرَّةً أَوْ ذِكْرَيْنِ أَوْ أَعَى عَلَى فَنَدِ الْأَرْضِ وَتَجَنَّبَ عَلَيْهِ وَتَقَرَّبَ فِيهَا
 الْحَقِيقَةُ أَمَّا قَالَا هَذَا الْأَرْضَ بَنْفَ هُوَ لَا أَلَا الْحَبِيبَةُ أَيْ قَالَا

لیکن اگر امامان
 نفقته اصول
 فخری له بین
 مورد فخر
 وارنده لاج
 ولاستی بولدا
 وانی بالقره
 اهله و آل

أولا يعلم ذلك في حال الحياة فيقف من عليه أنفع الوارث حقيقة و
ثلا ذلك يعني أن لا يجب إلا على الوارث فقالا معتبرا هلية الارث
لأن حقيقة الارث لا يعلم إلا بعد الموت فن له خال
ن الموت أن العم ويكون الارث الحال فاعتبر الاخرية مع
من له احوال متفرقة على طبق احكام اكاربه ونفقة من
عم على الحال ولا نفقة مع الاختلاف بين الاول والوجه
فروع ليس على الضاري نفقة اخيه المسلم ولا في عكسه
زيادة هذه الماد في الوارث الاول والاولى

وعلى الوارث
 لا حقيقته
 وان عمه يكن
 اهله تنفق
 لا خال واب
 والاصول وال
 ثم بعد اهله

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book. It appears to be a list or a series of entries, possibly related to the names of the individuals mentioned in the preceding text.

ولا تسمى الألهة وعباد الخضر قد عتبر بها إلى هذا العبارة وحاصلها أن النفقة
لا تجب على الزوج الغير الآلزوجة والنزوع ولا تجب على الأب للزوجة
واعتبر الزوجة فإن كان عتي لا تجب له النفقة على أحد وباع الأب
عرض ابنه لأعقاره لنفقة ولا لذي^{الابن} له عليه سواهما أي لا يسع الأب
مال الابن لذين سوى النفقة له على الابن فالوالدان للأب ولأية حفظ
مال الابن ويسع المتكولات من باب المحظ لا يبيع الفقار لأنه محصن بنفسه
فاذا باع المتكول فالمتى من جنس خدي وهو النفقة فيعرف إليها قلت الكلام

في انه هله بحل سبع العروض لاجل النفقة لاني البيع اجل الحاي وضمم الالام
من المتي على ان العلة لو كان ههنا الحاز البيع لاني سوي النفقة لعين هذا
الدليل بل العلة ان الالام ولاية تلك ملا الابن عند الحاجة كما في استيلاء
جارية الابن فيكون له ولاية بيع عروض الابن لبقاء نفسه وانا لا ابيس
العقار لانه معد للانتفاع به مع بقاءه وهو الزراعة وولاية الالام
نظرية ولا نظري بيع العقار بل بيعه ارجح في مصلحة الابن بقاءه
والانتفاع به والام لا بيع ماله لنتفقتها وهي موصى الابن لو اضرعا على ابويه

بلد امر قاضي لا الايمان لو انتقاما له عند ما لان تلك ما لا يبي خصوص
بالاب لقوله وم انت وما لك لا يبيك ولانه ليس للائم ولانية الشرف في مال
الابي ونحن نودع الابن لو انتقاما على ابويه بلد امر قاضي لا الايمان لو انتقام
ماله عند ما واد اقصى بقية عمل القيس ومضت مدة سقطت لان نفقة
هو ولا وانما يجب كفاية الحاجة فادامضت المدة حصلت الكفاية
وقد نقل عن جامع الكبير للبرزديني ان هذا اذا طالت المدة بعد العرض
اما اذا اقصر فلا تسقط وقد زوال العصر عا دون الشهر الا ان ياذن

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والاولى الاول ناقصة لا تقبل
وهي ان يبيع المنقولات من دار الحفظ فيكون
بيعه جائز لا ياب على الاطلاق لا لاجل النفقة
وليس كذلك بل العلة كذا وكذا
الحق
والجاء المرحلة ومع
والنفقة
الاجابة
كذا فتم
فان قيل هذا مخالف لما في
معاجد

القدور في ملك الله البيع كالأب في النسبة رواه ابن
المصنف وصاحب الإرشاد في رواية لا يفتقر كما اخفاه
البيع وهي الاتفاق البيعا في بيع فقط لكن لما اعاد من منفعة
الظن هذا تب على التامية الحس

النذر الثاني ولو كان في سنة واحدة
 واخر عرض الاول ان يكون في سنة واحدة
 في الاقارب وفي سنة واحدة في الاقارب
 وذلك لان نفقة الزوجين في سنة واحدة
 الاحتساب في نفقة الزوجين في سنة واحدة
 الاقارب في نفقة الزوجين في سنة واحدة

قوله بناء على ان العنق لا يتجزى بالاتفاق اعلم ان الرق لا يتحمل التجزى بان يصيد المرد
بعض رقيقا ويبقى البعض حراً لانه ان الرق للكفر ويتلحق القهر ولا يتصور فيها التجزى
وكذا لا يتصور ايجاب العقوبة على البعض مشاعاً وكذا العنق الذي هو عند الرق
لا يتحمل التجزى بان يعتق بعض العبد ويبقى بعضه رقيقاً لانه فيه تجزى الرق
ضرورة وقد قال سلكنا امتناع تجزى الرق ابتداء لكن لا سلك امتناعه بقاء
فان وصف الملك لقبيل التجزى فيجوز ان يثبت الشرع للمولى حق الحدنة في البعض
ويحل العبد لنفسه في البعض الاخر مشاعاً ولا يثبت الشراة والولاية وحده
ذلك لانها لا تقبل التجزى ولا تخرج منه على كمال الامة فعدم ترق البعض
فان قبل الرق والتجزى متفقان فلا يخفى ان اجاب بان لا بد الا على امتناع ان يكون
الاراء الرافعة من جميعها

فوله كذا الوصفية رحمه الله الى ان الاعاق متجز وان لا يستلزم العقاق
حتى لو عوق النقص لا يثبت للمعدومة في المقتضى وبان الحكم لا يكون
رفيقا في الشراة وسائر الاحكام اذ لو ثبت العقاق لثبت في الحكم لعدم التجري
ولاسبب لذلك مع نظر المالك به فينوقف في الحكم بالعقاق الى ان يؤدى
السبابة وسقط المالك
بالجناية فينفتق

فإنه بعض المكلف أحسنه نانية نصف العدة عنه فحسب على السواء
أمره مخير وهو الصق وتعلق به لا يستلزم تخير بجوار الصلوة
لا تخير فيه لأنه لا يكون على المكلف وهو مخير بالأجاء لكنه تعلق به
كما يشهد به وصدر التصرف بعد كل بحث ولأنه لا يخفى وهو أن حقه
صحيح الشئ لا ذكرنا وأوصى العامة الآية الثانية بأن يسمون غير الرقيق
فإنه ليس للمكلف أن يصفه وهو المكلف بغير أن المكلف صق المولى والرقيق
فإنه لا يملكه المكلف أحسنه نانية نصف العدة عنه فحسب على السواء

[illegible]

كتاب الفتن

بنيته كانت حراً ومفتقراً وعفيفاً وأعشى وأحرراً وأحرز تركه لو هلك
مولايا وبما ولاي لفظ المولى منزله أحد مقبليه العفيف وفي العبد لا يلبق
الأهله المصطفى يمينين بلانيته ولا تسلح حراً وخوفه مما عجز عن الهذب
وبما بنيته أن في كلاً ملكي عليك ولا سبيل ولا رفق وإنما كان لا ملك
بي عليك كتابة لانه يحل عدم الملك بالبيع وخوفه أو بالاعتاق وكذا لا سبيل
بي اليك إياي التصرف فيك أو إياي الانتفاع بك وكذا لا سبيل بي عليك إياي لا
ملك بي عليك فإن الملك هو الطريق الموصلي إياي التصرف والانتفاع وأما
لا رفق بي عليك فاعلم أن الرفق هو عجز شرعي يثبت في الإنسان أثر الكفر
وهو حق الله تعالى وأما الملك فهو اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء
يكون مطلقاً التصرف فيه وحاجراً عن تصرف الغير فيه فالشيء يكون مملوكاً
ولا يكون مرفوقاً لكن لا يكون مرفوقاً إلا وان يكون مملوكاً فالرق في

[illegible][illegible]

قوله محرم صفة فاصره للجوار يقال له في عرف النخلة كسرة جوارية كما في قولنا وارجلكم فانه
محروم لا جوار ولا محرم مع انه معطوف على المنصوب اي في باب الاعمال الطلاق بقوله لوجود
الملك وقت التعليق فان العتق كالطلاق في اللغات فاما هو شرط للثاني فهو شرط للاول
قوله لا يطبق التبعية لا يقال هذا مخالف لما ذكر في الهداية حيث قال وان اعنق حاملا عتقت
وعنق حملا يتبعها اذ هو متصل بها لانه المراد من التبعية ههنا ان يكون عتق الحمل بسبب
عتق امه لانه اتصالها به وذلك لا ينافي ان يكون الحمل محلا للعتق بطريق الاصاله اذا ولدت
لاقل من ستة اشهر لانه الحمل كان موضوعا وقت الاعناق فاعتاقه وقع عليه قصدا فلهذا
لو اعنق ابوه لا ينتقل ولاد الولد من موالي الام الى موالي الاب واما العتق بالتبعية المحضة
فهي اذا ولدت ستة اشهر او اكثر لانه لا يعلم وجوده وقت الاعناق فيعتق بعتق امه
فاذا اعنق ابوه ينتقل ولاته الى موالي الاب على ما ذكر في كتاب الولاء وهذا معنى قوله
بعد هذا فعتق بتبعية الام انما يكون الى اه سمرقند قوله فالولد المولود
في ملك ربه يكون ملكا له يعني اذا نسبت حاربه جلي او اشتراها او حدثت جليها في بده
فولدت ولم يتبع انما منه يكون الولد المولود في جميع الصور لصاحب الحاربه تنعلا لانه
وانما قلنا ولم يدع لانه لو ادعى انه منه ولم يعلم نسبه من غيره يكون ابنا له على ما عرف
في موضعه سمرقند قوله وان كانت الام مرفوعة اعلم انه المملوكية
لاستلزام المرفوعة بخلاف العكس كما مر في قوله لا ملك له ولا رق له فيكون التبعية
في الاولى في بنه ادم وغيره باعتبار عدم والثانية في بنه ادم فقط باعتبار الخوض في الولد
يتبع الام فيها جميعا انما في بنه ادم فقط وانما في غيره فقالوا ان البقر الوحشي والاربع
وحشها لا يجوز في الاصله واذا كان الولد من الوحش والام من الوحش ان كانت الام وحشية
لا يجوز وان كانت اهلية يجوز لان الولد تابع للام فيها ايضا او يكون ذكرها باعتبار اهلها
والنقصان فان من الدرر ولم الولد كامل والرق ناقص وفي الكتاب على عكس فلهذا
يكون ما ذكر من العزوم كالنفس لذلك كذا في تزويج الهداية سمرقند قوله فلهذا
انه لا يكره يعني ذكر في المتن او لان الحمل بعتق امه ثم ذكرنا ان الولد يتبع الام في العتق
فقلن انه تكرار فقال انه الاول فيما اذا جانت به لاقل من ستة اشهر فيكون عتقه بطريق الاصاله
لابل التبعية حتى لا ينجروا لاد الى مولد الاب واما الثاني ففيها اذا جازت به ستة اشهر
او اكثر فيكون عتقه بطريق التبعية حتى ينجروا لاد
الى مولد الاب فلا يكون تكرارا فليست سمرقند

لا ان الجار متعق ولو كان كتابا لاحتاج الى التبعية وفي الاكبر شيئا من خلاف
لا في يوسف ومحمد وقد بالغت في خفض هذه المسئلة في فضل الجار من كتاب
الشفيع وحاصله ان ايمان المعنى المتعق لا يثبت لصحة الجار كاطلاق
الاسد على الانسان الشجاع فلا يشترط ايمان البتة لصحة الجار وهو
الحرية لا يباينني وباينني لان المقصود بالنسبة استظهار المنادي بصوته
من غير قصد الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت جاره وهو الحرية
بخلاف ما حوالة صرح لا يحتاج الى قصد المعنى ولا سلطان له عليه اي لا يملك
فيكون ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد كالمكاتب ولفظ الطلاق وكما بينه
مع مية العتق فانه اذا قل لا منه انت طالق وتوكي العتق لا يقتضي
عدنا وعندنا لما في به نفي لان الاعناق هو اذ لا ملك الرقبة والطلاق
اذا لم يملك المتعة يجوز اطلاق كل واحد منهما على الآخر جازا فلما الجار
لفظ نذكر في واديه لانه وان لم يملك المتعة لانه لا ملك الرقبة
فانه اذا اعنق منه برز ملك المتعة ولا لزوم على العكس في الجار
من احد الطرفين وهو ان يذكركم الحرية ويراد به الطلاق لا على العكس
وانت من المخلوق ما انت الاخر ومن ملكه ادم محرم واعنق
لوجه الله او للشيطان او للضن او لغيرها او سكران او صاف عتقه
اي ملكا وشروطا وجد عتق قوله ذارحاي ذارحاي بسبب الوحم
وقوله محرم صفة ذارحاي الجوار وقوله الي ملكي خوان ملكك عبدك فو
او شرط ووجد خوان قديم فلان فعبدته حتى فوجد المشروط عتق لكن
بشرط ان يكون الصبدى ملكه وقت التعليق كما عرفت وقوله عتق
اي عتق عليه ليكون صير عليه رجعا الى التبعية وهو من كعبه الجار

قوله محرم صفة فاصره للجوار يقال له في عرف النخلة كسرة جوارية كما في قولنا وارجلكم فانه محروم لا جوار ولا محرم مع انه معطوف على المنصوب اي في باب الاعمال الطلاق بقوله لوجود الملك وقت التعليق فان العتق كالطلاق في اللغات فاما هو شرط للثاني فهو شرط للاول قوله لا يطبق التبعية لا يقال هذا مخالف لما ذكر في الهداية حيث قال وان اعنق حاملا عتقت وعنق حملا يتبعها اذ هو متصل بها لانه المراد من التبعية ههنا ان يكون عتق الحمل بسبب عتق امه لانه اتصالها به وذلك لا ينافي ان يكون الحمل محلا للعتق بطريق الاصاله اذا ولدت لاقل من ستة اشهر لانه الحمل كان موضوعا وقت الاعناق فاعتاقه وقع عليه قصدا فلهذا لو اعنق ابوه لا ينتقل ولاد الولد من موالي الام الى موالي الاب واما العتق بالتبعية المحضة فهي اذا ولدت ستة اشهر او اكثر لانه لا يعلم وجوده وقت الاعناق فيعتق بعتق امه فاذا اعنق ابوه ينتقل ولاته الى موالي الاب على ما ذكر في كتاب الولاء وهذا معنى قوله بعد هذا فعتق بتبعية الام انما يكون الى اه سمرقند قوله فالولد المولود في ملك ربه يكون ملكا له يعني اذا نسبت حاربه جلي او اشتراها او حدثت جليها في بده فولدت ولم يتبع انما منه يكون الولد المولود في جميع الصور لصاحب الحاربه تنعلا لانه وانما قلنا ولم يدع لانه لو ادعى انه منه ولم يعلم نسبه من غيره يكون ابنا له على ما عرف في موضعه سمرقند قوله وان كانت الام مرفوعة اعلم انه المملوكية لاستلزام المرفوعة بخلاف العكس كما مر في قوله لا ملك له ولا رق له فيكون التبعية في الاولى في بنه ادم وغيره باعتبار عدم والثانية في بنه ادم فقط باعتبار الخوض في الولد يتبع الام فيها جميعا انما في بنه ادم فقط وانما في غيره فقالوا ان البقر الوحشي والاربع وحشها لا يجوز في الاصله واذا كان الولد من الوحش والام من الوحش ان كانت الام وحشية لا يجوز وان كانت اهلية يجوز لان الولد تابع للام فيها ايضا او يكون ذكرها باعتبار اهلها والنقصان فان من الدرر ولم الولد كامل والرق ناقص وفي الكتاب على عكس فلهذا يكون ما ذكر من العزوم كالنفس لذلك كذا في تزويج الهداية سمرقند قوله فلهذا انه لا يكره يعني ذكر في المتن او لان الحمل بعتق امه ثم ذكرنا ان الولد يتبع الام في العتق فقلن انه تكرار فقال انه الاول فيما اذا جانت به لاقل من ستة اشهر فيكون عتقه بطريق الاصاله لابل التبعية حتى لا ينجروا لاد الى مولد الاب واما الثاني ففيها اذا جازت به ستة اشهر او اكثر فيكون عتقه بطريق التبعية حتى ينجروا لاد الى مولد الاب فلا يكون تكرارا فليست سمرقند

لا مفسر والاولا لانه اعفا واستشع والمصنف ان صحنه ورجع به
 اي بالضمان على العبد وقال له صانه غناي الاخر فنهض المصنف
 حال كونه غنيا فقط والسقاية فقرا فقط والاولا للمصنف لان اعفاف

قلنا نصف السعابيه سا فبط بغيري وكل واحد من السعابيه يكون
 لصاحبه ان النصف الباقي هو نصبي والسافط نصيبك فنصف بينهما
 ولا اعتق في عبد بن ابي قال رجل ان دخل فلان الدار غدا فعبده حر
 وقال اخوان لم يدخل فلان الدار غدا فعبده حر فضي ولم يدر انه
 اشتراك في عبده

[illegible]

هو ان ينادى على

فلا وجه لتصحیح الای
ان مع سقوط ربع المراتم
شیء فیسطیع والذاتة لعدم تقبل احدیها
ان مع سقوط ربع المراتم
شیء فیسطیع والذاتة لعدم تقبل احدیها

[illegible]

الثلث

[illegible]

تطبيق
على امر قاول
الذي اقبل
بنيان
الذي اقبل
بنيان
الذي اقبل
بنيان

[illegible]

قوله لا يا شريك الله الذي لا اله الا هو هو الحق الشاكر في الحق
 لا يبرح في الطلاق وكذلك لا في الفراق في الطلاق كما ذكرنا في عدم
 تزويج نبي واهله الطلاق اذا انما ثبت ثم يخطو ملك الزمان
 عنهما لا غير حكمي حاز الزمان البرقة الما ان ذكرنا حاز الزمان
 الفهم به بخلاف الصفاق فانه ثبتت المدة لا عتاق مودة
 حكمته لم يكن له قبل ذلك فكان الما ان عتاقه لم يذكر
 وليس الفهم كالفهم حيث لا ثبت له ثم يشرى اصلا
 فلان اشتراط البذل عليهم كما شرى طائفتين
 على غير الشرعي فلما يحوز كذا في الشرع
 قوله لا يا شريك الله الذي لا اله الا هو هو الحق الشاكر في الحق
 لا يبرح في الطلاق وكذلك لا في الفراق في الطلاق كما ذكرنا في عدم
 تزويج نبي واهله الطلاق اذا انما ثبت ثم يخطو ملك الزمان
 عنهما لا غير حكمي حاز الزمان البرقة الما ان ذكرنا حاز الزمان
 الفهم به بخلاف الصفاق فانه ثبتت المدة لا عتاق مودة
 حكمته لم يكن له قبل ذلك فكان الما ان عتاقه لم يذكر
 وليس الفهم كالفهم حيث لا ثبت له ثم يشرى اصلا
 فلان اشتراط البذل عليهم كما شرى طائفتين
 على غير الشرعي فلما يحوز كذا في الشرع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

وان منعقدا على يكون معطوفا على ما في فانه اذا ذكر لفظ على يكون
 معطوفا على فعل او تركه لا بد ان يذكر لقوله ان موصوف وهو فعل او تركه
 فيكون فيه اطلاق مع وجوب تقدير ما ليس بذكر ولو استعملت لفظ
 على حتى يكون عطفا على ما في فانه لا احتياج في تقديره في غير معطوف
 فان قلت الخلف كما يكون على الماضي والاخر يكون على الحال ايضا فانه
 وهو من اقسام الخلق قلت انما يذكره لفظه في حق وهو ان الكلام يحصل
 اولاً في النفس فيعتبر به باللسان فالأخبار والمعطوف زمان الحال اذا في
 النفس فيعتبر به باللسان فاذا تم التغير باللسان انعقد اليقين في زمان
 الحال صار ما في النسبة الى زمان انعقاد اليقين فاذا قال كذا لا بد
 من الكتابة قبل ان يبداء الحكم واذا قال سوف كتب لا بد من الكتابة
 بعد الفراغ من العلم في الزمان الذي من ابتداء العلم الى آخره
 زمان الحال حسب العرف وهو ما في النسبة الى ان الفراغ وهو ان
 انعقاد اليقين فيكون الخلق عليه الخلق على الماضي وكيفية فقط
 حلت انما قال فقط اجتزأ عن مذهب الشافعي من الكفارة في النقص
 ولو سوا او لو سوا او حلت يعني في الكفارة وان كان الخلق
 بطريق السواء الا ان حله في الشافعي هو قال في الهداية القاصد
 في اليقين والكفر والناسي سواء والمراد بالناسي التام وهو الذي
 حل من غير قصد كما يقال الا انما يقال في الله من غير قصد
 اليقين وكذا ان كان الخلق بطريق السواء والاكراه في الكفارة لان
 الفعل الحتمي لا يقدح في الاكراه وكذا الاكراه والجبون في الكفارة
 بالحنث كيف ما كان والقسم بالله او باسم آخر من اسماء كالرحمن
 والمراد باسم او باسم آخر من اسماء كالحق
 يصح كالحق او الرحمن او الله من غير قصد
 فاعلم انما هو وصف التام المصداق
 والقرعة كالحق والله
 والله اعلم بالصواب

وكفارة

فان قلت الضم يعود الى اليقين وهي مؤنث والا لولي ان يقال وكفارة قلت في اليقين اعتبارات
 نفس اليقين وتبر اليقين وحنث اليقين والضمر راجع الى الحنث اذ الكفارة باعتبارها او الى اليقين
 باعتبار القسم كرجوع ضمير المذكر الى الحنطة باعتبار البر او العكس والاصل فيه فربما وقع ولكن
 يؤخذ من ما عقده الامان فكفارة اطعام عشرة فمات كمن في اوسط ما تطعمون اهلككم او كسوتهم
 او تحرير رقبة فلو اوجب واحد من هذه الثلاثة والعبد مخير فيه تطبيق وفي الاطعام
 والاكاء والتحرير وفي عدد ايام الصوم مخالفة بين الكفارين والتشبيه لا يقتضيه الاتحاف في جميع
 الاوصاف تطبيق فلم يجز السراويل لان لا يسمى عرياً في العرف وتكلموا في ادني
 الثوب فعن محمد اذنا من العورة وتجاوز الصلوة لانه يكون مكشفاً شرعاً وعنه ما ان ادناه
 ما يستر عانة بدنه حتى لا يجوز السراويل الا اذا كان طويلاً او كان طويلاً او كان قميصه طاماً عشرة
 في بخروءه عن الطعام باعتبار الفقه وقت الاداء صام ثلثة ايام ولا لغيره فمن لم يجد
 فصام ثلثة ايام ذلك كفارة اعانكم اذا خلعتهم فلا بد ان يصوم تلك الايام متتابعه وقال ابن الجوزي
 تفريقاً لاطلاق النص ولذا قرأه ابن مسعود رضي الله عنه فصام ثلثة ايام متتابعات وهو الخبر
 المشهور في غير زمان يراى به على الكتاب تطبيق قوله اي قول الصدر الشريفة وقت ارادة
 الاداء وان قلت هذا وقت وجوده لا وقت ارادته دل على ذلك ما في المبسوط انه اذا صام المكفر
 يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطم او يكسولم يجزها الصوم وعليه الكفارة بالاطعام او الكسوة قلت الارادة
 صفة مخصوصة لا حد في المقدورين بالوقوع فهذه شتم في الفعل الى تمام وجود فعل الاداء منه
 ولاجل ذلك ذكر ما في المبسوط قومه قوله ولا تقدم على الحنث اي لا تقدم الكفارة على الحنث
 لانه سبيل الوتو وضع المقام ان سبب الكفارة هو الحنث وهو من الاول ان اليقين انقضت البر ووضعت للافضاء
 اليه والكفارة انما تجب على من غرم البر فلا يجوز اليقين مفضياً اليه لا امتناع افضاء الشيء الى ما لا يتحقق والثاني
 ان السبب يجب ان يقدح عند وجود المست واليدين لا يتقضى عنه وجود الكفارة لانها انما تكون بعد الحنث
 الذي هو نفي اليقين بل السبب هو الحنث كونه مفضياً الى الكفارة من حيث انه جناية ومنه كونه لا يوجد
 بدون اليقين فتكون شرطاً فاضافة الكفارة الى اليقين في قوله في ذلك كفارة اعانكم ملاك الشرطية
 لاصحاب البيعة

تطبيق

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ لَا يَدْفَعُونَ
عَنِ الدَّارِ تَوَقُّفَهُ
بِالْمَقَامِ مَا رَأَوْا
كَانَ ظَوْرًا
فِي الدَّارِ
بِالدَّارِ
نَوَيْتُ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on a single line.

[illegible]

واما ما قيل من ان
 لا يجوز ان يكون
 الفعل لا متعلقا
 بمفعول له
 بل هو متعلق
 بالفاعل
 فانه لا يجوز
 ان يكون الفعل
 لا متعلقا
 بمفعول له
 بل هو متعلق
 بالفاعل

[illegible][illegible]

وكان فقاكته لا تفارق
بعضه ولا انفارقه
والذي بالجم والجز
في الاماكن البرية
يبيض بوزن عين
شعاره وغبرها للوجود
الهداية الكافية

فكان فقاكته لا تفارق
بعضه ولا انفارقه
والذي بالجم والجز
في الاماكن البرية
يبيض بوزن عين
شعاره وغبرها للوجود
الهداية الكافية

السر الذي كسر العيون وتشددها والحق كسر الناف والعلاقه كسر العين من اذنان او منقار
وهو الطرف الايمن والكيسه المتصل بفتحة العين والذنب الذي كسر العين من اذنان او منقار
السر الذي كسر العين وتشددها والحق كسر الناف والعلاقه كسر العين من اذنان او منقار
وهو الطرف الايمن والكيسه المتصل بفتحة العين والذنب الذي كسر العين من اذنان او منقار

فخلق الخلق من ماء وحليف الوالي ليعلم كل واحد ان حال ولائته ان يفتد
لحليف الوالي رجلا ليعلم كل منسب في البلد حال ولائته والعرب والكسوة
والكلام والدخول عليه بالحوة لا الفصل الا ان حليفه يرضى زيد يفتد
خال حيوه زيد ولو حلف لاغنى زيد لا يفتد خال حيوه والقريب بما
دون الشتر اي يفتد القريب بما دون الشتر في لم يقض دينه الى قريب
والشتر بعيد وما اصطلح به فارادام فكل الدوله الشتر في العرب قال
الانباري الادام ما يطبخ الخبز ويصلى ويتلذذ به الاكل وهو يوم المايه
وعبر المايه واما الصنع فحق المايه وهو ما يقى فيه الخبز ويكون به ولائته
في الاكل من هذا البشر فكل من رطبه او من هذا الرطب والذنب فاكله ثم او
او شتر الا ان يفتد رطب الا لحيث في الاكل بشر فاكل رطبا واعلم انه
لا فرب بين قولنا الاكل من هذا البشر فاكل رطبا وبين قولنا الاكل بشر
فاكل رطبا بناء على ان البشر والرطب من اسماء الاجناس فاذا صار رطبا
صار ماهية اخرى كما يتاخر لا يدخل بيتا او حيا فاكل سمكا اي لا لحيث
في الاكل في فاكل سمكا او حيا او سمكا فاكل الكلب ولا لا بشر رطبا فاشترى
بحاسه بشر فاكل رطب وحيث لو خلق لا ياكل رطبا او بشر او ولا بشر
فاكل مذنب اي خلق لا ياكل رطبا فاكل مذنب اي حيث عندا حصة دم
لان المذنب بعضه رطب وبعضه بشر فمن اكله اكل الرطب والبشر
وقال في الهداية ان عند ما اذ اخلف لا ياكل رطبا لحيث بالبشر المذنب
واذا اخلف لا ياكل بشر لحيث بالرطب المذنب وقد قال في العرب
البشر المذنب وقد رتب اذ ابتداء الارطاب من قبل ذنبه وهو من
سفل من جانب القبع والعلاقه ولائته ان الارطاب ليس الا من جانب

من جانب واحد وهو الذي ليس عليه القبع والعلاقه هذا الجانب هو
الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قال في الهداية ان الرطب المذنب
ما يكون في ذنبه قليل بشر والبشر المذنب على العكس اي ما في ذنبه قليل رطب
فاقول اصناف الثمر التي رايتها من غير بغداد وفارس وكرمان بيداء ان
طائها من الجانب الذي ليس عليه القبع في هذه البلاد ان كان يبتدأ الار
طاب من طرف القبع فاقل صاحب الهداية يكون صحيحا وان لم يكن الارطاب
من جانب القبع فوجه صحته ان الرطب المذنب ما يكون اكثر رطبا والبشر
المذنب ما يكون اكثر بشرا ثم ان لمكان السر من طرف القبع فرائس البشر
ما على القبع فرائس البشر وذنبه الطرف الاخر ولما كان الرطب هو الطرف
الاخر فرائس الرطب طرفه الحاد وذنبه طرف القبع وهذا وجه صحته
ولا ياكل لحم فاكل كلبا او كرسيا او لحم خنزير او انسان لا لحيث باكل
الكبد والكروشي في عرفنا لانها في عرفنا لم تعد لحميا واما لحم الخنزير والآن
فما لم يفتد ففتد بهما والعلاقه الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والمساء
منه الى نصف الليل والسحور الى الفجر وان لا يفتد او اكلت او شربت
ونوى عيت لم يفتد اصلا اي نوى فبما عيت او طعاما عيت لم يفتد
فتد ولا ديانة لان النبي ما هيته للبي ولاد لا لغيره في النوب الا اقتضا
والمفتي لا عموم له فلا يصح فيه نية التخصيص ولو ضم نوى او طعاما او
سرا او دين اي صدق دينه لا قضاء لان المفط عام فنية لمخصوص
فخلق الظاهر فلا يصدق في القضاء و تصور التوسط صحة الحلف
حلقا لا يوجب به من حلف لا بشر بماء هذا الكوز اليوم ولا ما فيه
او كان فصب في يومه لا لحيث اعلم ان اكلان البشر شرط صحة الحلف

السر الذي كسر العيون وتشددها والحق كسر الناف والعلاقه كسر العين من اذنان او منقار
وهو الطرف الايمن والكيسه المتصل بفتحة العين والذنب الذي كسر العين من اذنان او منقار
السر الذي كسر العين وتشددها والحق كسر الناف والعلاقه كسر العين من اذنان او منقار
وهو الطرف الايمن والكيسه المتصل بفتحة العين والذنب الذي كسر العين من اذنان او منقار

فخلق الخلق من ماء وحليف الوالي ليعلم كل واحد ان حال ولائته ان يفتد
لحليف الوالي رجلا ليعلم كل منسب في البلد حال ولائته والعرب والكسوة
والكلام والدخول عليه بالحوة لا الفصل الا ان حليفه يرضى زيد يفتد
خال حيوه زيد ولو حلف لاغنى زيد لا يفتد خال حيوه والقريب بما
دون الشتر اي يفتد القريب بما دون الشتر في لم يقض دينه الى قريب
والشتر بعيد وما اصطلح به فارادام فكل الدوله الشتر في العرب قال
الانباري الادام ما يطبخ الخبز ويصلى ويتلذذ به الاكل وهو يوم المايه
وعبر المايه واما الصنع فحق المايه وهو ما يقى فيه الخبز ويكون به ولائته
في الاكل من هذا البشر فكل من رطبه او من هذا الرطب والذنب فاكله ثم او
او شتر الا ان يفتد رطب الا لحيث في الاكل بشر فاكل رطبا واعلم انه
لا فرب بين قولنا الاكل من هذا البشر فاكل رطبا وبين قولنا الاكل بشر
فاكل رطبا بناء على ان البشر والرطب من اسماء الاجناس فاذا صار رطبا
صار ماهية اخرى كما يتاخر لا يدخل بيتا او حيا فاكل سمكا اي لا لحيث
في الاكل في فاكل سمكا او حيا او سمكا فاكل الكلب ولا لا بشر رطبا فاشترى
بحاسه بشر فاكل رطب وحيث لو خلق لا ياكل رطبا او بشر او ولا بشر
فاكل مذنب اي خلق لا ياكل رطبا فاكل مذنب اي حيث عندا حصة دم
لان المذنب بعضه رطب وبعضه بشر فمن اكله اكل الرطب والبشر
وقال في الهداية ان عند ما اذ اخلف لا ياكل رطبا لحيث بالبشر المذنب
واذا اخلف لا ياكل بشر لحيث بالرطب المذنب وقد قال في العرب
البشر المذنب وقد رتب اذ ابتداء الارطاب من قبل ذنبه وهو من
سفل من جانب القبع والعلاقه ولائته ان الارطاب ليس الا من جانب

[illegible]

ليس بالامانة من يولي فوق المانة واما اثبات المانة فغير لازم عندنا ولا يثبت
لجنان لان شتم وردا او باسما لان الرخاء مالا ساق له والورد واليا
لها ساق والسبق والورد على الورد **عد** والورد على الورد
الورد التي عليها الورد **القول** وجبت في كل ما ليس
ان حكمه بقاءه لا يمتد وفي الابدان وفي الابدان
ان اذى ولم يعلم به فكله لان الاذن اعلام فان اذن ولم يعلم بهذا لا يكون
اذا نأ وعندي يوسف لا تحت لان الاذن هو الاطلاق وفي كل ما لا يحكم صاحب
هذا القوب فباعه وكله وفي لا يحكم هذا الست فكله لان الوصف
المذكور لا يصح ما يفتان الحكم من اذ الذات وفي هذا حر ان بعته او
اشترى به ان عقد بالخيار اي قال ان بعته فهو فباعه على انه بالخيار
يعق لانه يخرج عن ملكه وقد وجد الشرط وهو البيع ولو قال ان اشترى
فهو شرطه على انه بالخيار عفا ما على اصله فانه دخل في ملك المشتري
واما على اصله الى حصة فلا تعلق العتق بالشراء فكانه قال بعد الشراء بالي
لو حرر فيقف وفي ان لم ابعه فكذا عفا او دبراي قال ان لم ابعه
فكذا في فاراد طائف فاعتقه او دبره طلعت امرته لان الشرط هو
عدم البيع فذخفت وبطل وكيله في خلق النكاح والطلاق والعتق
الحقيق والكتابة والصالح عن دين عبد والجهة والصدقة والغرض
والاستقراض والايداع والاستداع والاعارة والاستقارة والبيع
وضر العبد وقضاء الدين وقبضه والسيارة والخطابة والكسوة وكل
فان الوكيل في هذه العتود سقيم محض ان الحقوق يرجع الى الامر كان
الامر فعل بنفسه لان خلق البيع والشراء والاجارة والاستقارة والصالح

ان تخرج لادبها فاذا كانت الذات معبرة كان الوصف هو كونه متصفا
الى فلان في الخارج لغير اوصاف ووصان بلانية نصف سبغ نكر وعرف
لغونه نوعي اكمل حين ياذن دبرها ومعاها نوي والادب لم يذكر مثلا
قال ابو جعفر ما اذري ما الدهر وعنده ما نصف مثل لا اكل حيا
للا بد عرف او ايام منكرة تلك واياها كثيرة واللام والمتر في
اول عبد اشترى حرا ان اشترى عبد اعف اي لا يحتاج لا وليته ان يشترى
عبد وان اشترى عبد من غير ان يخلو الاصل الاول فز لا يكون غير من
جبهه سابقا عليه ولا معارنا له ولم يوجد فان لم يجد عتق الثالث
اي فلا اول عبد اشترى حرا وحده فاشترى عبد من غير ان يخلو الثالث
لا اول عبد اشترى حرا وحده وفي اخر عبد ان اشترى عبد او مات لم يفت
قال اخر عبد اشترى حرا فاشترى عبد فاشترى عبد فاشترى عبد فاشترى عبد
ولا يتوهم انه اذا مات يكون ذلك لعبد آخر لان الآخر لا يلد من اول
فلم يوجد فان اشترى عبد لم اخر ثم مات عتق الآخر يوم اشترى من كل
ماله وعندهما يوم مات من ثلثه لان الآخر حقق بالموت فيعتق هذا الموت
من ثلث مال له وان بالموت يبيح ان كان اخر عند الشراء فيعتق ذلك
الوقت فلا يصح ان يرجع فالوعلق الثلث بخلافها والصحيح في
برجع الى الآخر وصورة المسئلة رجل قال اخر امرات اتز وجا طالف
ثلثا فزوج امراته ثم اخر مات طلفت عندا نصفه بع عند الشراء
فلا يصح ان يرجع فالا تفت عنده وعنده ما يطلع عند الموت فيصير ان تفت
وبكل عبد يشترى بكذا فهو حر نصف اول ثلثه فبشروه شرفين واحل
ان يشروه معا وتسقط بشروا ابيه للثانية هي اي الكفارة هذا عندنا
واذا اراد ان يفرغ من الدين او يطهره ولا

عن مال والخصومة والقسمه وضرب المولد لان العبد صدر من الوكيل
حيث ان الحقوق يرجع اليه ولم يصدر من الموكل فلا جنت والكفر بين ضرب
العبد وضرب الولدان الضرب فعل حتى لا يستعمل من احدا في آخر الا اذا
توكل وتوكل التوكيل يكون في الاموال فيصير في العبد دون المولد ولا في
لا يملك قراءة القرآن او سجع او هلال او كبر في الصلوة او حاربها هذا عندنا
فانه لا يسمي محكما عرفا وشرا وعنده الشافعي تحت وهو العباس لانه كلام
حقيقه ويوم الحكم على المولى فلا لانه انما انت طائف يوم الحكم فلا فهو على
الميل والتمار لما في بابا بقاء الطلاق ان اليوم اذا فرق بفعل غير
معد يرد مطلق الوقت وضع فيه التمار لانه مستعمل فيه ايضا وعندنا
اي يوسف يصدر في ديانته لا قضاء لانه جلاق المعارف وليك الحكم
على المليل فلا لان لغايتي في ان كلمته الان يقدم ريدا حتى تحت
ان كلمه قبل قدومه لا بعده وفي لا يملك عبده او امراته او صديقه
او لا يدخل داره ان ذلك اصنافه وكل ما لجنت في العبد انما رايه
بهذا الا في غير ان اشترى بهما حيث والا فلا خلق لا يملك عبد فلول
او خلق لا يملك عبد فلا في هذا من ان اشترى اي لم يفت عبد له في حكمه
لا جنت اذا لم يشترطه وان اشترى فلان العبد لم يسلط من ثلثه
لا يباي في ذلك بل يملك في المصاف البقاء الاضافة تكون معناه فان ذلك
لا جنت وان خلق لا يملك صديق فلان او فالصديق فلان هذا او خلق
لا يدخل دار فلان او فالدار فلان هذه فلم يفت الصداقة وباع
الدار فكله ودخل الدار في صورة عدم الاسارة لا جنت لان
الاصافه معبرة في صورة الاسارة جنت لان هذه الاشياء هي ان

في قوله لا يملك عبد فلا في هذا من ان اشترى اي لم يفت عبد له في حكمه
لا جنت اذا لم يشترطه وان اشترى فلان العبد لم يسلط من ثلثه
لا يباي في ذلك بل يملك في المصاف البقاء الاضافة تكون معناه فان ذلك
لا جنت وان خلق لا يملك صديق فلان او فالصديق فلان هذا او خلق
لا يدخل دار فلان او فالدار فلان هذه فلم يفت الصداقة وباع
الدار فكله ودخل الدار في صورة عدم الاسارة لا جنت لان
الاصافه معبرة في صورة الاسارة جنت لان هذه الاشياء هي ان

ان تخرج لادبها فاذا كانت الذات معبرة كان الوصف هو كونه متصفا
الى فلان في الخارج لغير اوصاف ووصان بلانية نصف سبغ نكر وعرف
لغونه نوعي اكمل حين ياذن دبرها ومعاها نوي والادب لم يذكر مثلا
قال ابو جعفر ما اذري ما الدهر وعنده ما نصف مثل لا اكل حيا
للا بد عرف او ايام منكرة تلك واياها كثيرة واللام والمتر في
اول عبد اشترى حرا ان اشترى عبد اعف اي لا يحتاج لا وليته ان يشترى
عبد وان اشترى عبد من غير ان يخلو الاصل الاول فز لا يكون غير من
جبهه سابقا عليه ولا معارنا له ولم يوجد فان لم يجد عتق الثالث
اي فلا اول عبد اشترى حرا وحده فاشترى عبد من غير ان يخلو الثالث
لا اول عبد اشترى حرا وحده وفي اخر عبد ان اشترى عبد او مات لم يفت
قال اخر عبد اشترى حرا فاشترى عبد فاشترى عبد فاشترى عبد فاشترى عبد
ولا يتوهم انه اذا مات يكون ذلك لعبد آخر لان الآخر لا يلد من اول
فلم يوجد فان اشترى عبد لم اخر ثم مات عتق الآخر يوم اشترى من كل
ماله وعندهما يوم مات من ثلثه لان الآخر حقق بالموت فيعتق هذا الموت
من ثلث مال له وان بالموت يبيح ان كان اخر عند الشراء فيعتق ذلك
الوقت فلا يصح ان يرجع فالوعلق الثلث بخلافها والصحيح في
برجع الى الآخر وصورة المسئلة رجل قال اخر امرات اتز وجا طالف
ثلثا فزوج امراته ثم اخر مات طلفت عندا نصفه بع عند الشراء
فلا يصح ان يرجع فالا تفت عنده وعنده ما يطلع عند الموت فيصير ان تفت
وبكل عبد يشترى بكذا فهو حر نصف اول ثلثه فبشروه شرفين واحل
ان يشروه معا وتسقط بشروا ابيه للثانية هي اي الكفارة هذا عندنا
واذا اراد ان يفرغ من الدين او يطهره ولا

عن مال والخصومة والقسمه وضرب المولد لان العبد صدر من الوكيل
حيث ان الحقوق يرجع اليه ولم يصدر من الموكل فلا جنت والكفر بين ضرب
العبد وضرب الولدان الضرب فعل حتى لا يستعمل من احدا في آخر الا اذا
توكل وتوكل التوكيل يكون في الاموال فيصير في العبد دون المولد ولا في
لا يملك قراءة القرآن او سجع او هلال او كبر في الصلوة او حاربها هذا عندنا
فانه لا يسمي محكما عرفا وشرا وعنده الشافعي تحت وهو العباس لانه كلام
حقيقه ويوم الحكم على المولى فلا لانه انما انت طائف يوم الحكم فلا فهو على
الميل والتمار لما في بابا بقاء الطلاق ان اليوم اذا فرق بفعل غير
معد يرد مطلق الوقت وضع فيه التمار لانه مستعمل فيه ايضا وعندنا
اي يوسف يصدر في ديانته لا قضاء لانه جلاق المعارف وليك الحكم
على المليل فلا لان لغايتي في ان كلمته الان يقدم ريدا حتى تحت
ان كلمه قبل قدومه لا بعده وفي لا يملك عبده او امراته او صديقه
او لا يدخل داره ان ذلك اصنافه وكل ما لجنت في العبد انما رايه
بهذا الا في غير ان اشترى بهما حيث والا فلا خلق لا يملك عبد فلول
او خلق لا يملك عبد فلا في هذا من ان اشترى اي لم يفت عبد له في حكمه
لا جنت اذا لم يشترطه وان اشترى فلان العبد لم يسلط من ثلثه
لا يباي في ذلك بل يملك في المصاف البقاء الاضافة تكون معناه فان ذلك
لا جنت وان خلق لا يملك صديق فلان او فالصديق فلان هذا او خلق
لا يدخل دار فلان او فالدار فلان هذه فلم يفت الصداقة وباع
الدار فكله ودخل الدار في صورة عدم الاسارة لا جنت لان
الاصافه معبرة في صورة الاسارة جنت لان هذه الاشياء هي ان

في قوله لا يملك عبد فلا في هذا من ان اشترى اي لم يفت عبد له في حكمه
لا جنت اذا لم يشترطه وان اشترى فلان العبد لم يسلط من ثلثه
لا يباي في ذلك بل يملك في المصاف البقاء الاضافة تكون معناه فان ذلك
لا جنت وان خلق لا يملك صديق فلان او فالصديق فلان هذا او خلق
لا يدخل دار فلان او فالدار فلان هذه فلم يفت الصداقة وباع
الدار فكله ودخل الدار في صورة عدم الاسارة لا جنت لان
الاصافه معبرة في صورة الاسارة جنت لان هذه الاشياء هي ان

وما عذر في الساقية لا تسقط فالحاصل ان النية لا يبان تكون
مفارقة لمصلحة العتق فمما جعلنا القربة علة للعتق والمكسر ما وحق
جعلنا على العكس لان الشرح جعلنا في القربة عتقا فاد الشرح اياه
بنية الكفارة كانت النية مفارقة لعتق العتق وعندها لا حيث
جعلنا القربة علة لا يشترط عتق العتق اي قال ان اشترط هذا
العبد بغيره ففراه بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان علة العتق
العتق والشراء شرط فلا يكون النية مفارقة لعتق العتق بغيره
ذو احوال الفقدان التعلق عند نابع العتق فاذ اوجد الشرط
يصير العتق علة فيكون النية مفارقة لعتق العتق ومسئولة بكم
على عتق العتق ففراه بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان علة العتق
بنية مسؤولة ومورثها ان يقول لامة اسولها بالخارج ان اشترط
فانتهى عن كفارة عتق فاشترطها تعلق بوجود الشرط والخارجية عن
الكفارة لان حرثها مكنة بالاستناد وتعلق بان شترط لامة
حرث من شترطها في ملكه يوم حلق لامة شترطها لان هذه الامة
لم يكن في ملكه زمان الحلق ولم يصف عتقها الى الملك وسببه وفيه خلاف
وكل عتق حرثها مات اولاده ومدبره وعبيده لا يحلوه الا بشترط
لان ملكه ملكه وشترطها هذا وهذا عتقها تالشيم وخيرها اولين
كالطلاق كانه احد ماهر وهذا فان قلت بل هو كونه هذا
وهذان قلت فذا جئت عن شرح الشترط فوايئس فان شترط طالق
ولام دخل على فعل يقع عن غيره كس وشرط واجارة وضابط وصياغة
وبناء اقتضى لامة ليعتق به فلم يجز في ان يعتق لامة باع
الاقتضى

انما يعتق بلام امر ملكه او اراد بدخوله على فعل ففعله به في قوله ان يعتق
لك فوا فعبده حر فاللام متعلق بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالمخاطب الفعل
لا يقتضي بغيره اعلال الامة اي التوكيل فلهذا اقتضى الامر وان دخل على عتق
او فعل لا يقع عن غيره كالكيل وشترط ودخوله وضرب لولد اقتضى ملكه
فنت في ان يعتق بواك ان باع بغيره بلام امر هذا نظير لدخوله على العتق
وهو التوكيل ما نظير ودخوله على فعل لا يقع عن غيره ففعله ان اكلت لك
طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملكا لمخاطب
كما في قوله ان اكلت طعاما لك فانه وان كان متعلقا بالاكل صورة من
العتق متعلق بالطعام وانما شرط لولد ان ضرب لولد ففعله حر
فاقتضى الملك فيه غير مكني الا ان يواد بالملك الاختصاص وفي كل عتق
في فذلك بعد قوله بغيره نكت على طلقته هي ومكنة بغيره هاديا
فانه قال هذا الكلام ارضا لها فيكون المداغرها الا في هذا
خلاف الظاهر لان كلامه العموم فلا يصح التخصيص فلا يصدق قوله
كتاب الحدود الحد عقوبة شديدة يجب حلقه ولا يسمى
التعزير والخصاص حد اما التعزير فيقتصر على القدر واما البصاص
فلا حد له وفي الخصاص والوطى في كل حال من الملك وشترط لامة
الحدان الثلث وبنيت بسترادة او بغيره لا يوطى او بغيره
الامام عنه ما هو وكيف هو وان زنى وبنى زنى وبنى زنى اما السوط
عن الماهرة فلان بعض الناس يطبقونه على كل وطى حرام وايضا قد
اطلق الشارع على غير هذا الفعل في العتق ان زنى وانما عتق
الكفيرة فلانة يقع الوطى من غير النكاح لانه وانما عتق

ففيه في المقتضى الطعام وذلك لان الفعل الذي
لا يجري فيه النية لا يرضى ان يكون له في نفسه
العتق كالتعزير وغيره من غير النية ففعله
ان يعتق بواك ففعله ذلك العتق ملكا لمخاطبه
سواء كان الفعل امر او لا ففعله الا ان يواد
بالملك الاختصاص فقط اي في جميع ما ذكر
مع الصور المذكورة لا في ضرب الولد فقط
لان تخصيصه بغيره يوجب ان يجمع بين العتق
والجواز فليقتل بغيره بغيره
انما يعتق بلام امر ملكه او اراد بدخوله على فعل ففعله به في قوله ان يعتق
لك فوا فعبده حر فاللام متعلق بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالمخاطب الفعل
لا يقتضي بغيره اعلال الامة اي التوكيل فلهذا اقتضى الامر وان دخل على عتق
او فعل لا يقع عن غيره كالكيل وشترط ودخوله وضرب لولد اقتضى ملكه
فنت في ان يعتق بواك ان باع بغيره بلام امر هذا نظير لدخوله على العتق
وهو التوكيل ما نظير ودخوله على فعل لا يقع عن غيره ففعله ان اكلت لك
طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملكا لمخاطب
كما في قوله ان اكلت طعاما لك فانه وان كان متعلقا بالاكل صورة من
العتق متعلق بالطعام وانما شرط لولد ان ضرب لولد ففعله حر
فاقتضى الملك فيه غير مكني الا ان يواد بالملك الاختصاص وفي كل عتق
في فذلك بعد قوله بغيره نكت على طلقته هي ومكنة بغيره هاديا
فانه قال هذا الكلام ارضا لها فيكون المداغرها الا في هذا
خلاف الظاهر لان كلامه العموم فلا يصح التخصيص فلا يصدق قوله
كتاب الحدود الحد عقوبة شديدة يجب حلقه ولا يسمى
التعزير والخصاص حد اما التعزير فيقتصر على القدر واما البصاص
فلا حد له وفي الخصاص والوطى في كل حال من الملك وشترط لامة
الحدان الثلث وبنيت بسترادة او بغيره لا يوطى او بغيره
الامام عنه ما هو وكيف هو وان زنى وبنى زنى وبنى زنى اما السوط
عن الماهرة فلان بعض الناس يطبقونه على كل وطى حرام وايضا قد
اطلق الشارع على غير هذا الفعل في العتق ان زنى وانما عتق
الكفيرة فلانة يقع الوطى من غير النكاح لانه وانما عتق

[illegible][illegible]

[illegible]

أو شهد على مشهود لم يتخذ أحد وإن شهد الأصول أيضاً بعد علم أن
 في هذه الصور لا يتخذ إلا المشهود عليها بالزني ولا المشهود بسبب القذف
 فتقوله فإن شهد وأكذ لك أي إن شهد وأوجروا الموطوءة لأحد على
 المشهود عليه لاحتمال أن يكون المواة زوجه أو أمته ولا على المشهود
 لوجود أربعة شهود وإن شهد أربعة فقالا اثنان منها كانت طائفة
 واثنان منها كانت فكرهه فلا أحد عندنا ^{ولا على المودة} خفيفة به وعندنا لا يتخذ
 الرجل اثنان إلا أربعة على الزنا لا على المودة لا خلافاً في طوعها
 وله أن يفعل المشهود به إن كان واحداً فبعضهم كاذب لأن الفعل
 الواحد لا يكون بطوعها وكبرها وإن لم يكن واحداً فلا ينصاب
 للشهادة على كل منها ولا يتخذ المشهود لوجود العدد وإن شهد أربعة
 بزناه واختلفوا في بلد زناه فلا أحد عليهما ^{أو لا على المشهود} ولا على المشهود
 خلافاً للزني لوجود العدد وإن شهد أربعة بزناه في وقت معين
 في بلد معين وأربعة أخرى بزناه في ذلك الوقت في بلد آخر فلا حجة
 عليهما لأن شهادة أحد الفريقين مردودة ^{أو لا على المشهود} يثبت كذبه ولا رجحان
 لأحدهما فيرد الجميع ولا على المشهود لاحتمال صدق أحد الفريقين
^{أو لا على المشهود} عليه أنه محتمل أن يكون كل واحد منهما كاذباً والظاهر بهذا
 لا مذهب يثبت كذبا أحدهما وعدم رجحان أحدهما فيكون صدق
 أحدهما محتملاً واحتمالاً بعيداً ثم على فقد يصدق أحدهما محتمل أن يكون
 لصادق هذا الفريق لمعتني أو ذلك الفريق فيصدق كل واحد احتمالاً
 احتمالاً وهو شبهة الشبهة فلا اعتبار لها فاقول وإنما لا يتخذ المشهود لوجود
 أربعة شهداء فتشادة كل فريق وإن لم نوحده على المشهود عليه فلا

قوله لا المرأة التي يعنى ان المعصية
 لم يتحقق في حقها لان طواعيتها شرط
 في تحقق الموعوب في حقها فلم يمتنع غير ذلك
 فيه وعدم الوجوب في حق الرجل عند وجود الموعوب
 لا يمنع الوجوب في حق المرأة والمجبة
 كماله في وجوب الضميمة الشبهة وانما الظاهر لانه مسلم فالظاهر
 من قوله لا فقال ان لا يذنب والشهود لا يفتنون بين امرئ
 وامرئ وبين غيرهما الا بالمعروفة فاذا لم يعرفوا لا يبين
 افاته الحد بشهادتهم الحكم وهو اختلاف
 لما مر وهو ما ذكر في دليل اليه رحمه نصاب الشريعة
 المشهود به لا اختلاف المكان ولم يمتنع آه متابع

(Faint handwritten Arabic text from another manuscript page)

فلا غل من أن بوجبه ثمة ينذر بها الخدين العزيف الاضواء وان نظرت
امرأة فقالت هي بكر شيت شهادة بها البكارة فيسند ربحا الرزق ولا شيت
هذا القذف بشرطه الرجال واذا كانوا افسقته ينذر ربحا الخذف والجد الشهود
لان العسفة اهل الشهادة فوجرت شهادة الاربعة وان كانوا استودوا
على استود لم يخذ لان في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا اندالته
الاسنة ينظر في الميزان فلو نقصان ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك
الزني يعينه بعد شهادة الغزوع لم يخذ ايضا لان شهادتهم قد ردت
من وجه يرد فروعهم والشهادة اذا ردت مرة في حادثة لا تقبل فيها ابدا
وهذا ضعيف لان رد شهادتهم لم يخص بها الا فيسري الى الاصول لعدم
ذلك المعنى في شهادتهم ويكن ان يقال انما رد شهادة الاصول لانهم
سعدوا الي اثبات الزنا بالبرهان غير مشروع فلا يكون شهادتهم حجة بل سقوا
اي شهادتهم هذه الثمة وان شهدوا عينا او محذودين بعد
او ثلثة او احدى محذود او عدا او شهدوا بعد الخذف والعدم
اهلية الشهادة او عدم الضاب في الخذف لولا ربح والذين يرمون
المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء الآية وادعى جرح جلد هدر
ودية ربح في بيت المال يهدد الشهود بزنا والزاني غير محصن مجلد في جرح
المجلد ثم ظهر احد الشهود عبدا او محذودا في قذف فادس الخجل هدر
عند الحصة له وقال في بيت المال لان فصل الجلاء وينقل الى القاضي
وهو عامل المسلمين فالفرام في مال المسلمين وله ان فعل الخارج
لا ينقل الى القاضي لانه لم يامر بالجرح فيقتصر على الجلاء هو لا
لا ينقل الى القاضي لانه لم يامر بالجرح فيقتصر على الجلاء هو لا

[illegible]

[illegible][illegible]

عندنا فيكون مطلقا ورد في كل دل هم وغير ذلك من شغل
وذكرت وحرقت وفيه من غير ذلك من شغل
فيكون مطلقا في كل دل هم وغير ذلك من شغل
بصير ملكنا وعندنا في بصير ملكنا
بعد ذلك يورث نصيبه ويورث قسطن من مات هيا وحل لنا
طعام وعلف وحطب وذهن وسلاح به حاجة بلا قسمة لا بعد
منها ولا غيرها وعوطها ورد الفصل للفقر ومن اسم عن بعض نصيبه وطفله
لا يصار مستمرا بقا وما لا يعبأ وادع معصوما ما لا وضعه ما
عند مسلم او ذبي لا ولده كس او عرسه وحمل او عماره لان العقار
من جلة دار الحرب وهو بدهل الذكوة في حلق النافع له وعبد
مقتلا وما له مع حرية يفسد او وديعة وبغير وقت المجاورة
اي يعتبر لاسحقاق سهم الفارس والراجل وقت المجاورة الذرب
وهو الباب الواسع على السكة والمقتنين من مضائق الردم والمرد
هنا مداخل دار الحرب وعندنا في بصير وقت شهود الوقعة
من دخل دارهم فارسا فقتل فرسه اي مات شهيدا لو فعد رجلا
فله سهمان سهم فارس ومن دخلها رجلا فقتل فرسه سهم
راجل ولا سهم الا لفرس اي فرس واحد فقيم من هذا انه لا يسهم للرجل
والراجل ولا للعبد وصي وامارة وذبي ورخصهم الرضا عطاء القليل
والمراد هنا اقل من سهم الغنمة ولحقى للمسلمين واليهيم واي السبيل
وقدم افقر ذوي القرى عليهم ولا سني ليعتبر وذكره في الشك وسهم
النبى هم سبط عونه كالصبي هذا عندنا واما عند السان في قسم على

على خد اسمهم سبط الرسول الله عم الخليفة وعندنا سبط يورث
كما سبط الصبي فان كان النبى هم ان يصطى لنفسه شيئا من الغنمة وسهم
وسهم ذوي القرى لهم اي لنبى هاشم وبني المطلب علم ان النبى هو
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وكان لعبد مناف
اربعة بنين هاشم والمطلب وعبد الشمس وتوفى ولأشهم رسول الله عم غنيم
خير من النبي حتى ذوي القرى بين بني هاشم وبني المطلب وكان غنم
من اولاد عبد شمس ويحيى بن مسطح من اولاد نفل كما رسول الله عليه
فقال لا تترك فضل بني هاشم لكان الذي وصعك الله منهم ولكن بني واصحابنا
من بني المطلب المكي في النسب سواء فبالا عظمتهم وحرمتهم فقال عم انهم لم يبار
توفي في لياهلية ولا في الاسلام ويستل بين اصابعه المشافعي في قسمه
النبى هم وفي بقول علي رسول الله هم بصيهم وبغيرهم اياه فلم يبق بوفاء
ينسحبون بعد ثمانية بالمعز حيث قال عم ان الله حرم عليكم عيال الناس
فالمعز وعوضكم مني لاني كان عوضا عن الزكوة فبقيت من سبط الزكوة
وقد نقل ان الخلفاء الراشدين كانوا يسمون على فوفاء ما كان عمره
يعطى فزاهم ومن دخل دارهم فاعاد رجلا من السعة له ولا ذكوان
لحقنا ما يورث من الغنمة والغنمة ما يورث من الكفار من هذا ما لمع
فان لم يكن لمع كفى وجد اذن الامام فهو في حكم المنفعة لان الامام بالذن
التميز بضره ولا الامام ان ينفذ وقت القتال حاشا فيقول من قبله فله سكة
التميز بضره ولا الامام ان ينفذ وقت القتال حاشا فيقول من قبله فله سكة
التميز بضره ولا الامام ان ينفذ وقت القتال حاشا فيقول من قبله فله سكة
التميز بضره ولا الامام ان ينفذ وقت القتال حاشا فيقول من قبله فله سكة

عندنا فيكون مطلقا ورد في كل دل هم وغير ذلك من شغل
وذكرت وحرقت وفيه من غير ذلك من شغل
فيكون مطلقا في كل دل هم وغير ذلك من شغل
بصير ملكنا وعندنا في بصير ملكنا
بعد ذلك يورث نصيبه ويورث قسطن من مات هيا وحل لنا
طعام وعلف وحطب وذهن وسلاح به حاجة بلا قسمة لا بعد
منها ولا غيرها وعوطها ورد الفصل للفقر ومن اسم عن بعض نصيبه وطفله
لا يصار مستمرا بقا وما لا يعبأ وادع معصوما ما لا وضعه ما
عند مسلم او ذبي لا ولده كس او عرسه وحمل او عماره لان العقار
من جلة دار الحرب وهو بدهل الذكوة في حلق النافع له وعبد
مقتلا وما له مع حرية يفسد او وديعة وبغير وقت المجاورة
اي يعتبر لاسحقاق سهم الفارس والراجل وقت المجاورة الذرب
وهو الباب الواسع على السكة والمقتنين من مضائق الردم والمرد
هنا مداخل دار الحرب وعندنا في بصير وقت شهود الوقعة
من دخل دارهم فارسا فقتل فرسه اي مات شهيدا لو فعد رجلا
فله سهمان سهم فارس ومن دخلها رجلا فقتل فرسه سهم
راجل ولا سهم الا لفرس اي فرس واحد فقيم من هذا انه لا يسهم للرجل
والراجل ولا للعبد وصي وامارة وذبي ورخصهم الرضا عطاء القليل
والمراد هنا اقل من سهم الغنمة ولحقى للمسلمين واليهيم واي السبيل
وقدم افقر ذوي القرى عليهم ولا سني ليعتبر وذكره في الشك وسهم
النبى هم سبط عونه كالصبي هذا عندنا واما عند السان في قسم على

قوله وعندنا في كذا...
قوله وعندنا في كذا...
قوله وعندنا في كذا...

لستين ذراعاً في كذا...
سبع فئات...
والاصح...
وتنص...
والاصح...
ان عظمها...
اربع الف...
خلاف الخارج...
المنفعة...
كربن الخارج...
فوق كذا...
نوصي...
عليه...
وعلى...
حالم...
وطه...
او...
وعندنا...
وجي...

قوله وعندنا...
قوله وعندنا...
قوله وعندنا...

قوله وعندنا في كذا...
قوله وعندنا في كذا...
قوله وعندنا في كذا...

وفي...
فيما...
ولهم...
خلاف...
يشتم...
وميزت...
وتنص...
في الحكم...
بمسلة...
ويوه...
خلاف...
في غيرها...
قوله...
كاله...
ومال...
وبناء...
ولغا...
في نصف...
واهل...
ارتد...
ايام...

قوله وعندنا...
قوله وعندنا...
قوله وعندنا...

في القبط هو قبطيل جمع المعود وفي القبط
 في الارض من غلب على القبطي اعتبار
 ماله وكذا لا الاستصلاح حاله وفي الشريعة
 اسم لما يطبخ على الارض من صنابير ادم
 فواقيش العبدلة او قرا من ثمرة الزرا
 اعين الزينة مضبوطة ثم محضه
 او من اورد غلب الجباد
 لان رقيق عند الضجاء واجب
 وجود مضمين

قول ولو سلمنا أن الولد عند أمه لأن في ذلك ما عند الحكماء
 وعندهم لا يتصلوا واحدة من هؤلاء لأنهم في النسب
 منها متعلق بحقيقة الولادة وهو محل فيها
 بخلاف الرضعي فهذا في النسب الكسح
 قول ولو سلمنا أن الولد عند أمه لأن في ذلك ما عند الحكماء
 وعندهم لا يتصلوا واحدة من هؤلاء لأنهم في النسب
 منها متعلق بحقيقة الولادة وهو محل فيها
 بخلاف الرضعي فهذا في النسب الكسح

وَأَنَّ اسْمَ هَذَا قَاتِلِ كُلِّ آيَةٍ قَاتِلٌ مِنْ ذَلِكَ لِنُطْعٍ وَأَنْ يَأْتِيَ كُلَّ الدِّينَةِ
 لِكُونِهِ مَعْصُومًا وَفِيهِ الْقَطْعُ وَكَذَا وَقْتُ الْمِيرَاثَةِ هَذَا عِنْدَ إِيٍّ وَوَيْلٌ لِيُؤْخَذَ
 وَعِنْدَ جَدِّهِمْ فَهَذَا جُلُوسُ الْمُتَقَدِّمِينَ أَلَا أَرَأَيْتُمْ أَنَّهُ لَوْ دُفِعَ إِلَى الْقَتْلِ
 بِالْإِسْلَامِ الْخُلَفَاءُ مَكَاتِبَ أَرْدُنْدٍ لَخَفِيَ فَاقْتَدَ عَلَيْهِ قَتْلُ فِدَاهِ الْمُسْلِمِينَ
 وَمَا فِي لَوَارِثِهِ وَجَانِ أَرْدُنْدٍ فَخَفِيَ فَوَلَدَتْ هِيَ الْوَلَدَ فَخَفِيَ عَلَيْهِمْ قَاتِلُ
 لَدَانِي وَالْأَجْرُ عَلَى الْإِسْلَامِ لِأَوَّلِهِ وَذِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ جَعْفَرٍ وَلَدَ الْوَلَدِ
 ابْنًا وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ لَا يَبْعُ الْحَدَّ فِي الْإِسْلَامِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ
 وَيَبْعُدُ رَوَايَةَ الْحَسَنِ وَفِيهِ أَرْدُنْدُ جَعْفَرٍ بِقَتْلِ وَاسْلَامِهِ وَجَعْفَرٍ عَلَيْهِ وَلَا قَتْلُ
 أَنَّ الْقَاتِلَ هَذَا عِنْدَ نَاوَعِدْ وَفِيهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَبْعُ أَرْدُنْدَهُ وَلَا اسْلَامَهُ
 وَلَكِنْ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَبَابِهِ فَضَحَّيْتُ عَنْهُ اسْلَامَهُ وَافْتَحَاهُ بِذَلِكَ
 شُورًا فَالْإِسْلَامُ عَلَى الْإِسْلَامِ طَرَفًا عِلْمًا مَا بَلَغَتْ وَأَنَّ خَلْفَ إِيٍّ عَقْلُ
الْبَغَاةُ قَوْمٌ مَسْلُومُونَ حَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْأَمَامِ
 دَعَاهُمْ إِلَى الْعُودِ وَكُفُّوا عَنْهُمْ فَإِنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ جَلَّ سُلْطَانُهُمَا بَدَأَ
 إِيَّاهُمَا وَابْنِي مَالِ الْوَالِدِ فَيَتَقَبَّلُ السُّلْبَيْنِ لِيَسْتَعِينُوا بِهِمَا وَاجْتَمَعُوا فِي حَيْزٍ
 وَأَخَذُوا حَيْزًا إِلَى مَكَانٍ وَاجْتَمَعُوا فَيَدْخُلُونَ قَتْلَهُمْ بَدَأَ خُلَافَاءُ السُّلْطَانِ فِي
 فَإِنَّ قَتْلَ السُّلْبِ لَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاءً لِحُجَّتِي فَقَوْلُ الْحَكَمِ يَدْرُ عَلَى دَلِيلٍ وَهُوَ تَقَرُّرُهُمْ
 وَاجْتِمَاعُهُمْ فَإِنَّ صَبْرَ الْأَمَامِ إِيَّاهُمْ يَدْرُ أَوْ رَأْيُ الْبِكْرِ دَفْعَ شَرِّهِمْ وَخَيْرُهُمْ
 عَلَى جَمَاعَتِهِمْ إِيَّاهُمْ عَلَى الْحُجَّتِ الْيَمِينِ فَتَلَهُ وَفِيهِ خُلَافَاءُ الشَّافِعِيِّ بِهِ ابْنًا وَيَتَبَعُ
 إِيَّاهُمْ فَإِنَّ قَتْلَهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ حَالُ كَوْنِهِمْ خَلْفًا وَلَا يَتَّبَعُ حَالُ كَوْنِهِمْ مُؤَلَّغًا لَانَّهُ
 لَا يَخَافُ أَنْ يَلْحَقَ بِالْقَتْلِ فَلَا ضَرُورَةَ فِي قَتْلِهِ وَلَا يَقْتُلُ كَوْنَهُ مُسْلِمًا وَلَا يَسْتَبِيحُ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

ولاسي درينهم وكتبى ما هم الي ان يتوبوا ويستعملوا لهم وسيلهم عند الحاجة خلاف اللسان في به ولا يجب شي يقبل باع مثله ان ظهر عليهم لان ولاية الامام منقطعة عنهم وان غلبوا على مصر يقتل من اهلها خ قطنيه عليه قبل به هذا اذا لم يجز البقاء في ذلك المصرا حكمهم في لم ينقطع ولا بد الامام عن ذلك المصرا فيجزي احكامه وباع قتل عاد لامد عيا حقيقته برونه هذا عندنا في به ومحمد به وعندنا في يوسف به والناس في به لا يورث الباغي العادل سواء ادعى حقيقته او افترانه على الباطل كعكسه اي كما يورث العادل الباغي فان افترانه على الباطل لا يورث الباغي ان افتر الباغي انه على الباطل لا يورثه ويبع السلاح من رجل ان علم انه من اهل الفتنه كرهه والافلاحي

اللفظ رفعة احب وان جنى هلاكه في كاللفظ وهو حر الا في رقتا ونقطة وجنايتي بيت المال وارثه ولا يورثه من اخذه ونسبه من ادعاه ولو رجلين او من نصف منها علامة به اي ادعى رجلان شبهه فان وصف احدهما علامة في جدره وكان في ذلك ضد ففان الظاهر يشاهد لم يرفع العلامة كلامه والعلامة في ما يرجع اليه عند الاحتياط كي في فالبسب منه والافلاحي سواء لم يعط في قوله ولو رجلين قوله او عبد الله وكان لاحدهما يد او بيته فالبسب منه وكان خراي ان كان المذعي عبدا ثبت شبهه منه لكن اللفظ يكون خرا لان الاصل في دار المسلمين الحرية او ذمتا وكان مسلما ان لم يكن في معرهم اي في مقر الذميين وذمتا ان كان فيه اي كان ذمتا ان ادعى نسبه ذي وقد وجد في مقر اهل الذمة وما شهد عليه صرف اليه باسم القاضي وفيل يورثه المكسب قبضه شبهه وتسليمه في حرقه لا كالحاجة ونقصه في ماله ولا اجازة في الاصح

كتاب اللفظ في ما كنه

ان اسند على اخذه لبردة على ربتها والاصح ان حمله المالك اخذه للبردة اعلم

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, written diagonally.

اعلم ان الواجب ان اخذته لنفسه بالاجماع وان لم يقرب
فان لم يقرب له اخذته للرد لا يقضي وان لم يقرب له عند اخذ حنفية
وعند يوسف لا يقضي بل القول قوله مع يمينه في اخذها للرد والاشهاد
ان يقول من سمعوه بشهادة لفظه فذلك هو قوله والا يضمن ان لم
يشهد له اخذته للرد ضمن وعرفت في مكانا وجدت في الجامع مدة
لا يطلب بعد هاتين المدة وعرفت اي وجب تقربها الى المدة التعريف
ان ينادي في وجده لفظه لا اذري ما لكها فليات ما لكها وليس فيها
لا ردها عليه واختلفوا في مدة التعريف والصحيح انها غير مبددة بدة معلقه
بل هي موقوفة الى راي الملقظ فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب
بعد ذلك وقد هاجموا وماك والشا في بعضها بخلاف من غير فضل اخذت
من الحل والحرم هذا احقر رضى قول الشافعي فان لفظه الحرم يجب فيها
الى ان ينجى صاحبها وما لا ينجى الى خلاف من اذاه اي عرفت ما لا ينجى كالطاعة
المعدة لكل وبعض الثمار تصدق بان جاورتها اجازة فلا جرة
اي ثوب المصدقة او مني الاخذ في يمينه وجدت لا فرق عندنا
في الملقظ بين ان يكون يمينه او غيرها وعند مالك والشافعي اذا وجد
بغيره او بغيره في القمح فالنكر افضل وما انتفع عليها بلا اذن حاكم يترفع
وبادى دين على ربتها واجرا لخاص مالك منفعته وانفق عليها ما كان الاثافي
وما لا منفعته له اذن لانفاق عليها بشرط الرجوع على ربتها الا ان كان
هو الاصل والابا عنها وامر حفظ نفسها وانما قال في الاصح لان هاترا وابتد
اخرى وهو ان الامر بالانفاق بكي لولادة الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه
لا يكي بل لابد ان بشرط الرجوع والضمير في قوله ان كان هو الاصل يرجع

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page, continuing the discussion on legal matters.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, written diagonally.

يرجع الى المصلحة بالانفاق وبشرط الرجوع والتمنع حبسها لاخذ نفقة اي نفقة
المنفقة فان هلك بعد حبسه سقطت اي النفقة لانه اذا احبسها النفقة
صارت كالدين وهو مضمون بالدين وقبله لا اي اذا هلك قبل الجلسا سقطت
النفقة فان يبق مدتها على ما حل الرغ ولا يجب الاخذ بهذا عندنا وانما
عند الشافعي وجب الدفع اذا بين العلامة وينتفع بها فقير والا اي
وان لم يكن الملقظ فقيرا تصدق ولو على اصد وقرعه وعمره **كتاب**
الانفاق يكت اخذته لمن يترك الصلابة قبل احب الاثافي هو المملوك
الذي فر من مالكه فصد والصلا المملوك الذي حصل الطريق الى منزله
من غير قصد وانما كان تركه احب لانه لا يبرح من مكانه فثاني مالكه فباخذ
فان عرف المولود بيت مالكه فالافضل ان يوصل اليه ويراد به الابن فثا
او مدبر او امه ولي من مدة سفير رجوع درهما وان لم يقربها اب
استند انه اخذته للرد واقل يقسط هذا عندنا وعند الشافعي لا يجب
شيء بلا شرط وان اب من من لم يقضي فان لم يشهد فلا شيء له ومن ان
اب من من **كتاب النفقة** عات لم يذ راقه حتى في حق نفسه
فلا تنكح عمره ولا تقسم ماله ولا ينفق اجازة ويقوم القاضي من يقضي حقه
وتعظم ماله ويسع ما يخاف فسادا ويقضي على ولده وابويه وعمره بيت
في عين فلا يبرح من غيره اي يوقف فسطح من مال مورثه اي سبعين سنة
اختلفوا في المدة قبل الارتفاق ان يقدر بسبعين سنة وظاهر المذاهب
ان يقدر بعوت الاخوان فان في هذا العصر لما يعين المورث بسبعين سنة
فان طر حيا قبلها فذلك وبعد ما اي بعد المدة حكم بونه في ماله يوم
تنت المدة فتعند عمره لكونه ويقسم ماله بين من يتركه الا ان في مال

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page, continuing the discussion on legal matters.

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script along the left edge of the left page.

فقد المفقود منه في الأصل... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
فقد المفقود منه في الأصل... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
فقد المفقود منه في الأصل... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...

عند ذلك المفقود... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
عند ذلك المفقود... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
عند ذلك المفقود... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...

عند ذلك المفقود... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
عند ذلك المفقود... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
عند ذلك المفقود... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...

فقد المفقود منه في الأصل... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
فقد المفقود منه في الأصل... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...
فقد المفقود منه في الأصل... لا يثبت عليه ولا يثبت عليه...

لا يكون نكاحاً، فلو أن المال وهلك ما جاز أو مالاً أحدهما أي هلك مال الشريك أو مال
أحد الشريكين قبل الشراء بطلناه وهو على صاحبه أي الهلاك على صاحب المال
قبل الخلط ملكه بده أو يد الآخر وبعد الخلط عليهما وإن هلك مال أحدهما
بعد شراء الآخر بماله شترت بينهما ورجع على الآخر حصته من ثمنه أي رجع المني
على أحدهما الذي ملكه له حصته من الثمن لأن الشراء قد وقع لهما فلا يتغير
بهلاك المال وبعبارة أخرى لا يملك ولو اشترى بالمال وهلك مال الآخر قبل
الشراء فمنع كل أن يغلط الثمن ويترحم أنه هلك مال الآخر قبل شراء أحدهما
كأن يجيء أن لا يترحم هذا فإن وضع المسئلة فيما إذا كان هلاك مال الآخر بعد
شراء أحدهما بالمال بدليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك
وبدليل قوله هذا إذا اشترى أحدهما بالمالين أو لأم هلك مال
الآخر فيجب أن يتم وهلك مال الآخر قبل أن يتبرى هذا الآخر بماله شيئاً إنما
ذكرت هذا لانه موضع الغلط وإن هلك قبل شراء الآخر إن وكله حين
اشترى صريحاً فشرته لهما فتركة ملكه ورجع حصته من ثمنه ولا فله أي إن هلك
مال أحدهما فاشترى الآخر شيئاً بماله فإن التركة قد بطلت بهلاك المال
بطلت الوكالة الثانية في ضمن عقد التركة فإن وكل أحدهما الآخر
بالشراء فوكلاً أحدهما فيقول كل ما اشترته بالمال الذي معك فاشتر بضمه
ففيكون الشريكتين مشتركة ملك فلهما شريكتان يرجع على الآخر من الثمن
وإن لم يوكله فاشترى يكون للمشتري ولكل من شتر به معاوضة وعنان أن
يضع ويودع ويضار أو يذفع المال مضاربة ويوكله جيباً بالبيع
والشراء ونحوها والمال في يده أمانة أي في يده كل واحد من الشريكين أمانة
حتى لا يضمنه بلا نقد وشركة الصانع والمقبل هذه هي الوجه الثالث من

من الشركة وهو ان يشترك صانعان كخياط وكباغ وقبلا العمل الاخر منها
صح وان شرط العمل بضمين والمال اثنان اي الاجرة اثنان اي عندنا
وعند الشافعي لا يجوز هذه الشركة وعندما اكمل يجوز الاعتدال في اداء العمل
ولزم كل عمل قبله احدهما فيطالب كل بالعمل ويطلب بالاجرة اي يطلب
كل واحد اجر عمل احدهما ويبرء الدافع بالدفع اليه اي يدفع الاخر الى
كل واحد منهما والكسبيتهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه هذه
في الأربع من الشركة وهو ان يشتركا بل مال ليس في الوجوه ^{اشارة الى وجه الشركة} ويبيعان
بلا قدر الفئ بسبب وجوههما فيبيعان لما حصل عن الفئ يدفعان منه الى
بايعهما فان فضل شيء يكون مشترك بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي
تتمع معاوضة اي بان يشترط المساواة في الأمور التي يجب مساواتها في المعا
وضة ومطلوبها عنان وكل ويكيل الآخر في الشراء اي اذا لم عقد الشركة مطلقا
اما ان شرطت فيها المعاوضة فكل ويكيل الآخر وكيفية ان شرطت معاوضة
المشتركا ومثلثة فالزوج كذلك وشرط الفضل باطل اي ان شرط ان المشر
يكون بينهما بضمين او اثنان وزع احدهما اربعا على ملكه فذلك الشرط باطل
لان الزوج يكون بقدر الملك لئلا يوزع اليه مالم يضمن بخلاف العنان
اذ اكان راسا لغيرهم او دنا بولان لا يعين بالتعيين فلا يكون
الزوج نارا راسا للمال على مائة ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش
والاصطياد وما حصل لكل قبله وما اخذ من معاقلها بضمين وان حصل
له باعانة الآخر فله مثل ان يتطلع احدهما ويجمع الآخر يكون للمقاطع وللآخر
اخر قبله بالتمام بلع عند اخذ ولا يزداد على نصفه عند اخذ لو سفت
ولان الاستقاء بان كان لاحدهما بقل وللآخر اربعة واستقيا احدهما

[illegible]

غير العوض فان رتب المال في
 حيث يجوز شرط الزادة في الربح المتساوي
 في المال وفي غير العوض لان رتب المال لو كان
 قوله غير العوض انما قال هذا لان الضمان اذا كانت
 بالعرض يكون الربح بقدر الملك فلا يجوز شرط على ما تقدم
 الزادة على ما مر شرط قسم
 كما لا يخفى
 في كل ما مر ولا يحتاج القارح للجلل كذا في ذرة الف
 كالمذكور ولا يحتاج القارح للجلل كذا في ذرة الف
 الاخر ولا يخفى منه فله الاستعمال بنيت
 الشركة بنيت الملك للاخر
 للمدين الى

عندئذ يوسف اذا لما فاة بين صحن الوقف وبين الاستبدال عند فاة
يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا ضعف الارض عن الربيع
وحتى لا يفتي به وقد شاهدنا الاستبدال من الضاد ما لا يقدر ولا
يخصي فان ظنة المصنف جعله حيلة الى ابطال اوقاف المسلمين وفعلوا
ما فعلوا ونسبوا لتمامه ذكره في موضع آخر وقال ابو يوسف في يد يديه واذا
انقطع صرف ابي القفا ومع وقف لغرض لا المتقول وعند محمد وقف
متقول فيه يقيم كالتفاسير والحق والعقد والمشار والمجازة وتبا
بها والقدر والمرجل والمصنف وعليه اكثر من ابا المصنف فاد اصح
الوقف لا يملك ولا يملك اعلم ان بعض المتأخرين يجوز ابيع بعض الوقف
اد اخرج لعادة البائ والاصح انه لا يجوز فان الوقف بعد الصبي لا يقبل
الملك كالم لا تقبل الوتية وقد شاهدنا منه مثل ما شاهدنا في
الاستبدال ولكن يجوز ثمة المتاع عند يوسف فان القسم في غير
المثلثات يقبل منها جرتها للملك الا في اوقاف ومع هذا يجوز ثمة
المتاع عند يوسف ومع انه لا يجوز التملك في الوقف يجعل جرة
الا في اوقاف البقية الا في اوقاف وقف بضمه من عقار مشترك يجوز للوقف
ان يتسم مع الشريك فان وقف نصف عقار كله فالغاضي يتسم الوقف
لكن لا يجوز ثمة الوقف بين المصارف وبينه من ارتفاع الوقف
بجاءه وان لم يشره لهما الواف ان وقف على الغرض وان وقف على تعيين
واحدة للغير فيوقف ماله فان استع او كان فقير اجرة الحاكم وعمره باجرته
ثم رده اليه مرفقه ويقضه بغير اية عارنه او يدخره لوقت الحاجة اليها وان
تعد رده اليها ببيع وشره اليها ولا يتسم بين مصارفة **كتاب البيع**

في البيع
ان البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

البيع هو ما دل على انتقال المقتضى باليجاب وقبول المقتضى من قبيل
التسليم والتسليم في المثل بالمال على صورة البيع واليجاب والقبول
والتعاطي على ما ذكره والمباذلة تكون بين اثنين من العلة الفاعلية ولم يقل
على سبيل الترخي لانه لا يكون بين اثنين من كسب المكة فانه بيع معتقد هو
الصحيح انما قال هذا لان عند البعض كماله في العقد بالتعاطي والتسليم
والتعاطي عند البعض الاعطاء من الجانبين ويكفي عند البعض من احد الجانبين
فيكون كذا اذا اساوهم ولم يكن معه وعاء يجعل البيع فيه ففارقناه فباء بالوعاء
واعطى المتي نوجا بر ولو قال كيف شيع الحطة فقال فقيل بذكرهم فقال
كل من خشي اقرب فكل قد ذهب بها هذا بيع وعليه خمسة دراهم واذا اوج
واحد قبل الاخر في الحلي كل المبيع بكل المتي او ترك الا اذا بين من كل اوا
قال بعت هذا بدرهم وذاك بدرهم فبعت احدهما بدرهم يجوز وما لم
يقبل بطل الاجاب ان رجع الوجوب او قام ايها من حمله واذا اوجد
لزم البيع الى ان يثبت جواز الحلي خلاف الشامي لاذكر الاجاب والقبول
اراد ان يذكر المتي البيع وانما ذكر المتي لانه وسيلة للحصول المبيع
وهو المقصود والوسيلة مقدم على المقاصد فقال وصفي العوضي المتأخر
اليه بلا علم بغيره وصفي الذي غير المتأخر فانه لا بد من ان يذكر قدر
وصفه وبين حاله والي اجل معلوم وبالف المطلق ايلم بذكر صفته بان
قبل بعت بعشرة دراهم فان استوفت مائة التقدود على ما قدر زيد من اى
نوع اى بيع البيع على عشرة دراهم اى نوع كان ايجاز ان يعطى المشتري
اى نوع شاء وان اختلفت على الاربع وفيه ان استوي راجحها
اى صورة اختلاف مائة التقدود الا ان يبين احدها اى احد التقدود
بما دل على قبوله وفل في البيع

في البيع
ان البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

في البيع
ان البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

في البيع
ان البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

في البيع
ان البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

في البيع
ان البيع هو التحويل
من يد الباع الى يد
المشتري

هذا هو الأصل في البيع وهو أن يوافق المبيع على ما يشترطه المبتاع في وقت واحد
فإن كان المبيع يوافق المبتاع في وقت واحد كان البيع صحيحا وإن كان يوافق في وقتين
كان البيع باطلا وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا
وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا

بالبشر وهو مفيد بالذراع في الأقل عاد المالك إلى الأصل وصح بيع البشري
سلبه والبقاء والأرز والسهم في قشرها مع الترخيص فيوز
عندنا وعند الشافعي قولان وسبع الباقلة الأخضر لا يجوز عنده والجوز
واللوز والمشمش في قشرها الأقل أما قال في قشرها الأقل لأن فيه
أما خلاف الشافعي أما في قشرها الثابت فيوز اتفاقا وسبع غيره لم يند صلاحا
أو قد يوافق في قشرها وسبع غيرها على الشجرة فيسكن البيع كاستنائه قد
معلوم منها إلى باع الثمر على الخلل واستثنى قدرا معلوما لا يجوز البيع لانه
وإذا لا يبيع ثمره بعد المستثنى وأجرة الكيل والمعد والوزن والذرع على
الباع وأجرة وزن الثمن ونقده على المشتري وفي سبع سلع يبيح تسليم
أو لا في غير سلعها مطلقا في بيع السلع بالثمن أي الدراهم والدنانير سلم
المنع أو لأن السلف يبيع بالبيع والدراهم والدنانير لا تتعفن
ألا بالسلم فلا بد من تعيينه لليليلين المرقا وفي غيره أي بيع السلف
بالسلف وهو بيع القايضة وفي بيع الثمن بالثمن أي الصرف سلعها
لست أرى بها الثمن وعدمه والله اعلم **باب خيار الشراء**
الشرط في البيع هو أن يوافق المبتاع على ما يشترطه المبتاع في وقت واحد
فإن كان المبتاع يوافق المبتاع في وقت واحد كان البيع صحيحا وإن كان يوافق في وقتين
كان البيع باطلا وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا
وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا

هذا هو الأصل في البيع وهو أن يوافق المبيع على ما يشترطه المبتاع في وقت واحد
فإن كان المبيع يوافق المبتاع في وقت واحد كان البيع صحيحا وإن كان يوافق في وقتين
كان البيع باطلا وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا
وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا

هذا هو الأصل في البيع وهو أن يوافق المبيع على ما يشترطه المبتاع في وقت واحد
فإن كان المبيع يوافق المبتاع في وقت واحد كان البيع صحيحا وإن كان يوافق في وقتين
كان البيع باطلا وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا
وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا

من صور خيار الشرط فالمتخير به يكون من فروع خيار الشرط هذا الذي ذكر
قول الشيخ وإي يوسف خلافه فانه يجوز في الأكثر من جري على أصله في
التجوز في الأكثر وأبو حنيفة لم يجرى على أصله في عدم التجوز في الأكثر وأما
أبو يوسف فانه لم يجرى في خيار الشرط على القياس وجوز في خيار الشرط
المشترى ولا يخرج مبيع عن ملكه ببيع مع خياره فان فضله المشري كذلك
عليه بالبيعة أي بيع بشرط خيار الباع ففضله المشري كذلك في يده يجب عليه
العينة لانه مقبوض على سبيل الشراء وهو مقبوض بالبيعة وخارج مع خيار الشرط
فذلك في يده بالثمن كقضية أي إذا كان الخيار للمشتري فذلك أو عتقت في يده
لغير الثمن ولا يملك المشتري إذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري عند البيع
خلافه ما مر من خلاف نظري هذه السبل وفي قوله خياره عتقت بالخيار
لأنه يبيع بخاصة منعه لعدم الملك وعندها يبيع وإن فطنا ردها
لأنه بالخيار لا يملك المشتري في أيام الخيار عتقت ردها عند البيع
لأن الوطى بالخيار فلا يكون إجازة إلا أن يكون بكونه نصا بالوطى
فلا يملك الرد وعدمه لا يملك الرد وإن كانت شيئا لأن المشتري قد ملكها فليس
الخيار فالوطى يكون بملك الباع فيكون إجازة ولا يوافق فيه على مذهب
خياره أي أن المشتري في خيار لا يبيع عند أخيه في أيام الخيار فلا يملك
لها ولا يملك من ثمنه قال أي ملكه عند البيع أي إن قال إن ملكه عند البيع
خياره بالخيار لا يبيع في أيام الخيار عند أخيه في حيفه لعدم الملك ولا يبيع
حين المشتري في المدة من استمرائها أي إن اشتري أمه بالخيار في حيفه
في أيام الخيار منته الحيفه لا تعذر من الاستمرار عند أخيه في حيفه لأن الاستمرار
أناجي بعد نبوت الملك ولا استمرار على الباع إن ردت عليه خياره إن

هذا هو الأصل في البيع وهو أن يوافق المبيع على ما يشترطه المبتاع في وقت واحد
فإن كان المبيع يوافق المبتاع في وقت واحد كان البيع صحيحا وإن كان يوافق في وقتين
كان البيع باطلا وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا
وإن كان يوافق في وقت واحد ولا يوافق في وقت آخر كان البيع باطلا

فانظر الى الوجهين في صورة الجواهر العشرة...
كل واحد منهما معلومنا اعتبارنا ان السبع حتى لا يفسد البيع وشراء واحد التوبين
او احدهما على ان يفتي باثباته في كل ايام مع ان لا يشترط بقية ولا شرط
فاحذر ربع لان القياس عدم الجواز لكن استحالة الثلثة كان الحاجة
فلان الثلثة شتم على الجيد والردى والوسط وفي الزايد على الثلثة بقسنا
الحكم على الاصل وهو عدم الجواز واحده بالشفقة دار البيعة بحسب ما شرط
فيه الخيار رضاء الى من اشترى دار على انه بالخيار فيسقط دار فنجب تلك الدار
واخذها المشتري بشفقة هذا الاخذ رضى بشراء تلك الدار لان الاخذ بالشفقة
ينفي اجارة الممنوع به وخيار المشرط لمشرطه في كل واحد من احداهما وكل
خيار الصبي والمروية لان زده الاخر يكون مبيعا بغير الشرط وعندهما
لاخر ولاية الوالد لان الخيار ثابت لكل واحد وعقد مشروط بغيره او بشي
ووجه خلاف واحد منهما وتكون لان الاوصاف لا يقابلها شي من الغنى ان لم يكن
صح بشرطه بل زده خلاف الشافعي ولشتره بالخيار عند اى عند الروية الى ان
يوجد شرط وان رضى قبلها الى ان رضى قبل الروية يكون له حق البيع اذا
راه لكن لو وضع قبل الروية بفقد الممنوع حكم انه عقد غير لازم حتى لا يجوز اجارة
عند الروية لا يابعد اى اذا باع بشفقة زده لا يكون له الخيار اذا رآه وبطل
وخيار المشرط بقية وشرط لا يفسد كالاقتناء والتدبير او بوجه جقا
لغيره كالباع المطلق اى بدون شرط الخيار والرهن والاجارة قبل
الروية وبعد اى هذه الصفقات تبطل خيار الروية سواء كانت قبل
الروية او بعدها وما لا يوجب جقا لغيره كالباع بالخيار والمساومة
والهبة بلا تسليم تبطل بعدها لانها لان هذه الصفقات لا تلي على

على الرضا وهو انما يبطل بعد الروية اما الصفقات الاخرى فبأن
لان بعضه لا يقبل الفسخ وبعضه اوجب حق الغير فلا يمكن ابطاله والظاهر
وجوب الامة والشفقة وجه الدابة وكفها وظاهر ثوب مطوي غير مطبق
والموضع علمه مظلما ونظر وكيله بالشراء او بالقبض كما لا نظر لرسول
الوكيل بالقبض هو الذي ملكه القبض بخلاف الرسول فانه الذي امره باداء
الرسالة بالتسليم فالباع اذا لم يسلم اليه لا يملك المخصوص بخلاف الوكيل وعليه
نظر الوكيل بالقبض عن كفاية لانه وكذا بالقبض لا بالنظر والافح بغير ان القبض
الكامل بالنظر ليعلم ان هذا هو الذي امره بقبضه وشرط روية داخل الدابة
اليوم انما قال اليوم لان الروية انه اذا اراد جيطان الدار واشجار
النبتان من خارج كان كافيا وذلك لان دورهم ومساكنهم لم يكن متفاوتة
فروية الخارج كانت معينة عن روية الداخل اما الآن فالتفاوت
فاحش فلا بد من روية الداخل وسبع الاى وشراء زده مع وله الخيار مشترط
ببسط المبيع وشقة ودوقه الى حيثه بما يدرك بالحيث وشقة بما يدرك
بالشراء وبذوقه بما يدرك بالذوق وبوصف العقار ولا اعتبار لو فوزه
في مكان لو كان قبضه الروية كما هو قول ابو يوسف ومن رآى احد التوبين
ثم شراهما رآى الاخر فله ردهما الا اذا كان وحده كمالا لم ينفذ المصنف
قبل التمام ومن رآى مبيعا ثم شراهما جيران وحده مستقر والى القول للمبايع
في عدم تغيره بالمشتري في عدم رويته اى اذا اشترى شيئا قد رآه فقال
الباع انه لم يتغير حتى لا يكون له الخيار فالقول للمبايع مع حليته ولو قال
المشتري انه رآه في الخيار فالقول للمشتري مع الحلف ومن اشترى عبد رضى به
منه بولا ووصفه وسلم بروه خيار روية او شرط بلاء على بل بغير الوط

فانظر الى الوجهين في صورة الجواهر العشرة...
كل واحد منهما معلومنا اعتبارنا ان السبع حتى لا يفسد البيع وشراء واحد التوبين
او احدهما على ان يفتي باثباته في كل ايام مع ان لا يشترط بقية ولا شرط
فاحذر ربع لان القياس عدم الجواز لكن استحالة الثلثة كان الحاجة
فلان الثلثة شتم على الجيد والردى والوسط وفي الزايد على الثلثة بقسنا
الحكم على الاصل وهو عدم الجواز واحده بالشفقة دار البيعة بحسب ما شرط
فيه الخيار رضاء الى من اشترى دار على انه بالخيار فيسقط دار فنجب تلك الدار
واخذها المشتري بشفقة هذا الاخذ رضى بشراء تلك الدار لان الاخذ بالشفقة
ينفي اجارة الممنوع به وخيار المشرط لمشرطه في كل واحد من احداهما وكل
خيار الصبي والمروية لان زده الاخر يكون مبيعا بغير الشرط وعندهما
لاخر ولاية الوالد لان الخيار ثابت لكل واحد وعقد مشروط بغيره او بشي
ووجه خلاف واحد منهما وتكون لان الاوصاف لا يقابلها شي من الغنى ان لم يكن
صح بشرطه بل زده خلاف الشافعي ولشتره بالخيار عند اى عند الروية الى ان
يوجد شرط وان رضى قبلها الى ان رضى قبل الروية يكون له حق البيع اذا
راه لكن لو وضع قبل الروية بفقد الممنوع حكم انه عقد غير لازم حتى لا يجوز اجارة
عند الروية لا يابعد اى اذا باع بشفقة زده لا يكون له الخيار اذا رآه وبطل
وخيار المشرط بقية وشرط لا يفسد كالاقتناء والتدبير او بوجه جقا
لغيره كالباع المطلق اى بدون شرط الخيار والرهن والاجارة قبل
الروية وبعد اى هذه الصفقات تبطل خيار الروية سواء كانت قبل
الروية او بعدها وما لا يوجب جقا لغيره كالباع بالخيار والمساومة
والهبة بلا تسليم تبطل بعدها لانها لان هذه الصفقات لا تلي على

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٥٥
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing on aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وكان في ذلك..." and ending with "وكان في ذلك..."

فان اوضحنا مع بعضنا
في الوديعة والقبض
سلك

۱۵۱
جینت
۱۵۱

Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير

والموتى

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page.

وضوئه ال
صلوات

بایه حب ظر اللخفاق

في مقابلة
عوب منه فقال
علا

قولنا ان الاختلاف
 في مقدار المقض فالفعل
 في المقاض
 قوله ان الاختلاف
 في مقدار المقض فالفعل
 في المقاض
 قوله ان الاختلاف
 في مقدار المقض فالفعل
 في المقاض

وكان اما الاول فلا يسمي باسم واحد كرم وفقر ونحوهما واما الثاني فلان
الشيء يقع في بعض الاعضاء اعلان الخلق بانظر حال البسطة
في النعم وكذا لا يجوز بيعها وكذا جعل زينة بعض كرمه
والا لم يورث الواحد اذا وجد بعضه مع البسطة الا
في الحال او امسك لان زينة الخمر الغيب فيه
سند من تركه البائع والمشتري وهي
في الاعيان الخمر

[illegible]

فلا يكون دنانها سحر قهرام

هذا القسم في المنطق بالاعتدال والقطب في جميع غير
على باطنه او اعلاه ويرجع نصف النصف في صورة القطب
في المثلث الا ان في المثلث الموجود في الارتفاع بسبب القطب والارتفاع
في المثلث باقية فينبغي ان يكون في المثلث في صورة القطب والارتفاع

[illegible][illegible]

المطل فان لم يلبس سبب الملك ولو باع ويؤكل كل عيب صح وان لم يقدحها وعند
الشافعي لا يبيع بناء على اصله ان البراءة عن الخوف المجرى عنه وعندنا يبيع
اذا اسفلت المجرى لا يبيع لاننا لا يبيع في المنازع من هذه البراءة تشمل العيب
الموجود ولا يبيع للعيب الحادث القبيح عداي يوسف وعندنا لا يبيع
العيب الحادث والله اعلم **باب البيع الفاسد** بطل بيع ما
يسبى لا كالدم والميتة والخمر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمدير والمكاتب
وبيع مال غير متقوم كالخمر والخمر بياض اعلم ان المالكين في بيع الفاسد
والامتنان لا يخرج منه الثابت وكوة والدم والميتة التي ماتت حيا فانه
اما التي خفيت او خرجت في غير موضع الذبح كما هو عادة بعض الكفار وذبح
المجوس فمال الانا غير متقوم كالخمر والخمر ولخرج منه لحم لانه لا يجري
الابتداء بل هو ميتة والمالك الغير المتقوم ما لا يباع باهانه لكنه في
دنيا ما لا متقوم وكل ما ليس بمال فالباع فيه بطسواء كان مبيعاً او فاسداً
وكل ما هو مال غير متقوم فان بيعه بائني اي بالدرهم والدنانير فالباع
بطوان يبيع بالعرض او يبيع العرض به فالباع في العرض فاسد فالباطل
هو الذي لا يكون صحيحاً باصلاً والفاسد هو الذي لا يوصف
وعندنا لا يفرق بين البطل والفاسد ولحققت هذا في حق البطل
والفاسد في اصول الفقه وبيع في حق الخمر وذكنت في ميتة وان
اشترى من حي وضع في قمم اي مدبر او في غيره محضته لان المدبر محل البيع
عند البعض فبطلانه لا يسري الى الغير كذا في حق الميتة والصحيح **فصل**
بيع العرض بالمرء عليه اي البيع فاسد في العرض حتى يبيعه عنه
القبيح وبذلك هو البطلان لكن البيع في الخمر بطح لا يملك عن الخمر ولم يجز بيع

138

بيع سكره يصد او صيد والى في خطرة لا يؤخذ منها بلا حيلة وصح ان اخذ
بلا حيلة الا اذا دخل بنفسه ولم يستد مدخله حتى لو دخل بنفسه وسد
مدخله يجوز بيعه لان سد المدخل فعل اختياري موجب لك واعلم انه ينظم
كثيرا من المسائل في سكر واحد وقال لم يجز لكن لم يبين ان البيع باطلا او قاي
وانا ابيق ذلك ان شاء في السكر الذي لم يصد يعني ان يكون البيع باطلا
اذا كان بالدرهم او الدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه حال
غير متقوم لان التقوم بالاخراج ولا احراز واما في السكر الذي صيد والى
في خطرة يعني ان يكون البيع فيه فاسدا لانه مال حلو كمن في سكره
ولا يبيع طوي في الهواء يعني ان يكون كبيع الصيد فلان يصطاده وبيع لحمل
والنتاج يعني ان يكون باطلا لان النتاج معدوم فلا يكون مالا والحل
مشكوك الوجود فلا يكون مالا واللبني في الصرع ذكره ابنه علي بن ابي بصير
انه لا يعلم لبن اودم اودع فلهذا يبطل البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون
مالا والثانية ان اللبن يوجد شيئا فشيئا فلذلك البائع يخلط بكل المشتري
والصوف على ظهر الحنم لانه يبيع الشارع في موضع القطع وكل بيع يقضي
اي المازعة فهو فاسد ويجزي في سقوف وذراع من ثوب ذكره
اولا فان البيع فيه فاسد والمراد ثوب بقية القطع ويعود دجها ان
قطع او قطع الذراع قبل فسخ المشتري وصره القاضي وهو ما حصل من الصيد
بغير المشكورة وهذا البيع يعني اذا كان باطلا لما ذكر في الطير في الهوي
والثانية وهي بيع الثمر على النخل ثم جرد في مثل حله حراما مثل حله حالك
عن الثمر على النخل وخرصا يميز عن الثمر اي يكون الثمر على النخل فخرصا
لخص بكمال الثمر الحذر وذو هذا البيع من البيوع الفاسدة يشبهه الذر

[illegible]

والامانة والقاب والحق والمباينة...
اي شيئا كان...
البوع فاسدة لان انعقاد البوع متعلق باحد مبدئي...
ولا يحاربه ولا يجر ولا يملك...
مقتل الخلل اذا استوى من طين هذا عندنا...
يكون البوع باطلا عند عدم المال المقوم...
اذا كان محرا وادودا...
يكون البوع باطلا عند عدم المال المقوم...
فالا المشتري انه عندى...
التي في الصنع قد ذكر قبل في المراجعة...
فلا يكون ما لا وفيه اي في لبن امره...
يجوز بيع لبن الامنة اعتبارا بالبحر...
التي في فيه على اصل الامنة...
الاشعاع به كز زورة...
ولا حلا للشيء قبل...
كعظمها وعصها وصورها...
جمع وكذا الاشعاع...
يباع ويتبع به حتى يجوز بيع عظمه...
كاشتر برعنه ولا يبيع على بعد سقوطه...
الاشعاع به كز زورة...
ولا حلا للشيء قبل...
كعظمها وعصها وصورها...
جمع وكذا الاشعاع...
يباع ويتبع به حتى يجوز بيع عظمه...
كاشتر برعنه ولا يبيع على بعد سقوطه...

هذا هو الحق...
والاشعاع به كز زورة...
ولا حلا للشيء قبل...
كعظمها وعصها وصورها...
جمع وكذا الاشعاع...
يباع ويتبع به حتى يجوز بيع عظمه...
كاشتر برعنه ولا يبيع على بعد سقوطه...

والاشعاع به كز زورة...
ولا حلا للشيء قبل...
كعظمها وعصها وصورها...
جمع وكذا الاشعاع...
يباع ويتبع به حتى يجوز بيع عظمه...
كاشتر برعنه ولا يبيع على بعد سقوطه...
الاشعاع به كز زورة...
ولا حلا للشيء قبل...
كعظمها وعصها وصورها...
جمع وكذا الاشعاع...
يباع ويتبع به حتى يجوز بيع عظمه...
كاشتر برعنه ولا يبيع على بعد سقوطه...

هذا هو الحق...
والاشعاع به كز زورة...
ولا حلا للشيء قبل...
كعظمها وعصها وصورها...
جمع وكذا الاشعاع...
يباع ويتبع به حتى يجوز بيع عظمه...
كاشتر برعنه ولا يبيع على بعد سقوطه...

والاشعاع به كز زورة...
ولا حلا للشيء قبل...
كعظمها وعصها وصورها...
جمع وكذا الاشعاع...
يباع ويتبع به حتى يجوز بيع عظمه...
كاشتر برعنه ولا يبيع على بعد سقوطه...

[illegible][illegible]

هذا هو الحق في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان

لا بد له ان يكون من سيرة الشبهة وايضا لا بد له ان يكون من سيرة
الخطا على ما عرفت ولو لم يكن في دار مشراها مشرا فاسدا لزم فيها وسلكا
فيها عند ذلك حيفة به وعند هذا بنقض البناء وهذه المسألة من المسائل
التي انكروا يوسف بن رويانها بل روي ان بنقض البناء وقال في هذا
روي في الخذ بالقيمة لكن شئت وسلكا يوسف بن رويانها بل روي ان بنقض البناء وقال في هذا
ومحمد بن رويانها بل روي ان بنقض البناء وقال في هذا
المشقة ان المشتري شره فاسدا اذا بنى فيها ولم ينفذ المشقة عند
الحيفة به وعند هذا لا مشقة له فهذا يدل على انقطاع حق البائع
ببناء المشتري عند ذلك وهو خلافها وكذا الجش جش الضيد يكون
الجش انارة والجش جاد يقع الجش وسكونه وهو ان يشاؤم سلعته
لا يرد بشرها بالكثر من قيمتها لئلا يضر فيه والسوم على سوم
عنه اذ ارضاه بئس وتلي الجش بالبلد الجش الجش الجش فان
المجرب اذا قرب الى البلد نقل به حق العاقبة فلو ان يستقبل
البعض ويشترى به ويبيع العامة عن شرائه وهذا ما يكره اذا كان
مضرا بهل البلد وقد سمعت ابننا الطقة لولا ان يكره ان الاسلح
تشتريها احاصا وهي بوبكر الولد المتخبر راد الحق في الامر عجب
فقد قال في عز مشلاووم لكثرة هي ام ات فقلت لم سمعت
بابني بنيتي عن نقي الحالك وسبع لها صلبا كطماق التي اعلى
رمان الخط صورته ان البادى جش كطماق الى البلد فقلعه على
رجل بسكن في البلد يسكن من اهل البلد بنى غالا فمذا بكرة في ايام
العشر البيع عند ان الجمعة وتعرف صغير من ذي رحم حرم منه بلا

هذا هو الحق في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان

هذا هو الحق في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان

هذا هو الحق في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان

هذا هو الحق في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان

لا حتى حتى هذا عند حيفة به ومحمد بن رويانها بل روي ان بنقض البناء وقال في هذا
الخطا على ما عرفت ولو لم يكن في دار مشراها مشرا فاسدا لزم فيها وسلكا
فيها عند ذلك حيفة به وعند هذا بنقض البناء وهذه المسألة من المسائل
التي انكروا يوسف بن رويانها بل روي ان بنقض البناء وقال في هذا
روي في الخذ بالقيمة لكن شئت وسلكا يوسف بن رويانها بل روي ان بنقض البناء وقال في هذا
ومحمد بن رويانها بل روي ان بنقض البناء وقال في هذا
المشقة ان المشتري شره فاسدا اذا بنى فيها ولم ينفذ المشقة عند
الحيفة به وعند هذا لا مشقة له فهذا يدل على انقطاع حق البائع
ببناء المشتري عند ذلك وهو خلافها وكذا الجش جش الضيد يكون
الجش انارة والجش جاد يقع الجش وسكونه وهو ان يشاؤم سلعته
لا يرد بشرها بالكثر من قيمتها لئلا يضر فيه والسوم على سوم
عنه اذ ارضاه بئس وتلي الجش بالبلد الجش الجش الجش فان
المجرب اذا قرب الى البلد نقل به حق العاقبة فلو ان يستقبل
البعض ويشترى به ويبيع العامة عن شرائه وهذا ما يكره اذا كان
مضرا بهل البلد وقد سمعت ابننا الطقة لولا ان يكره ان الاسلح
تشتريها احاصا وهي بوبكر الولد المتخبر راد الحق في الامر عجب
فقد قال في عز مشلاووم لكثرة هي ام ات فقلت لم سمعت
بابني بنيتي عن نقي الحالك وسبع لها صلبا كطماق التي اعلى
رمان الخط صورته ان البادى جش كطماق الى البلد فقلعه على
رجل بسكن في البلد يسكن من اهل البلد بنى غالا فمذا بكرة في ايام
العشر البيع عند ان الجمعة وتعرف صغير من ذي رحم حرم منه بلا

هذا هو الحق في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان
المشتري في حق غير ما تظهر فائدة في سبيل ما ذكره وهو ان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by a red line at the bottom of the page.

[illegible]

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, written diagonally.

وكما يقام عليه ولم يعلم مشريه قد رتب سند وان علم في المجلس خبر
ولم يجر بيع مشري قبل قبضه الا في العقار والرفق بينهما ان يبيع عن بيع
لم يقبض مطلقا بان فيه غير الاشاح العقد على نقد بل الحلاك والهلاك
في العقار نادر وعند محمد لا يجوز في العقار ايضا علما باطلاق النبي
عن مشري كذا كذا اي بشرط الكيل لم يبيعه ولم ناكل حتى يكمل فانه عم
عن بيع الطعام حتى يجري فيه ما كان صاع البايع وصاع المشتري بشرط
كيل البايع بعد بيعه خضرة المشتري حتى ان كان له البايع قبل البيع لا يعتك
له وان كان له الخضر المشتري وكذا ان كان له بعد البيع بغيره المشتري
وفي بيع البايع اي اذا كان بعد البيع بغيره المشتري هذا كان ولا بشرط
ان يكمل المشتري بعد ذلك ويحل ذلك المذكور ما اذا احسن الصفتان
بشرط الكيل على ما سبق في باب السلم وهو ما اذا سلم في كونهما حل
الاجل اشترى المسلم اليه من رجل كرا واشترى المسلم ان يقبضه لم يثم
بقبضه لنفسه فاحكامه لم يثم احكامه لنفسه جاز وكذا ما يوزن
او يقيس اي لا يبيعه ولا ياكل حتى يزنه او يقيسه ثانيا ويكيل ان يوزنه
او يقيسه بعد البيع بخضرة المشتري لما يندرج اي لا بشرط ما ذكر في المذاهب
روعان وضع الصفتان في الثمن قبل قبضه مثل ان يخذ البايع من
المشتري عوضا لثمن ثوبا ولحظ عنه والمزيد في حال قيام البيع لا يعد
هلالا بوجه حال قيام البيع يتعلق بالزيادة على الثمن
لا يصح بعدها كالمبيع لكن لا يخلو بوجه وفي المبيع اي من الزيادة في البيع
وتتعلق استحقاقه بالبيع ان يراوده ان البايع يكون سحقا
بجميع الثمن من المريد عليه والمشتري يستحق جميع المبيع من الزايد

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, written diagonally.

من الزايد والمزيد عليه ويكن ان يراوده انه اذا استحق سحقا المبيع
او الثمن فلا استحقاق يتعلق بجميع ما يقابل من المريد والمزيد عليه
فلا يكون الزايد صلا متبدا كما هو مذهب زفر والشافعي رحمه الله
في البيع ولو يبيع على الكيل ان يزد ويعل ما يفي ان خط فان الزيادة والحط
الاعتناء باصل العقد والشمع بالافق المصلي اي في الزيادة على
الشمع والحط عنه اما في الحط فلا ان الخن باصل العقد واما الزيادة
فان حقه يتعلق بالثمن الاول فلا يمكن الغنى باطل الحقة الثابت فلو
قال يبيع عبدك من زيد بالثمن على ان ياتي بي سوي الا فاحذ الالف
من زيد والزيادة منه ولو لم يعل من الثمن فالالف على زيد ولا يعل
عليه وكل ذي اجل اي اجل معلوم مع الا ان يعل فانه يصير بيع الزايد
بالدرهم نسبة فلا يجوز لانه يصير ثوبا لانه السقذ خير من الكسنة
باب هو فضل حال من عوض بشرط لاحد العاقدين
في المعاوضة اي فضل احد المتجانسين على الآخر بالمعيار المشتري
اي الكيل والوزن ففضل فقير في شعيرة على فقير لا يكون من باب الربوا
وكذا فضل عشرة اذ من الثوب والمزيد على خمسة اذ من منه لا يكون
من هذا الباب فالاذا كان عوضا احترار عن بيع كذا وكذا شعيرة
يزد وكذا شعيرة فان للتكليف فضلا على الاول لكن غير خالي عن العوض
بشرط ان يكون الخلفا والمزيد وقال بشرط لاحد العاقدين حتى لو سطر
لعين مما لا يكون من باب الربوا وقال في المعاوضة حتى يبي الفصل
لثاني عن العوض الذي في الهبة ربا او علة العذر مع الحظ المباد
بالعقد راكبا في الكمالات والوزن في الموزونات وعند الشافعي
وجوده لا يبيعه وهو الفقرة وهو نفس الصاع الا ان يعل فانه يصير بيع الزايد
بالدرهم نسبة فلا يجوز لانه يصير ثوبا لانه السقذ خير من الكسنة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

[illegible][illegible]

و هو غرضه في هذا الكتاب ان يبين ان الاجتماع
 بين المؤمنين في الدنيا هو اجتماع في الدنيا
 و هو غرضه في هذا الكتاب ان يبين ان الاجتماع
 بين المؤمنين في الدنيا هو اجتماع في الدنيا

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or a list. The page is numbered '10' in the top right corner. The text is written in black ink on aged, slightly discolored paper. The script is dense and fills most of the page.

لا بد من التمسك بالاصول في كل فرع من فروع الفقه
 حتى لا يقع في التناقض والافتقار الى اصول الفقه
 فانما الفقه فرع من فروع العلوم الشرعية
 لا يمكن ان يكون له اصول مستقلة عن اصول العلوم الشرعية
 فانما اصول الفقه هي اصول العلوم الشرعية
 فانما اصول العلوم الشرعية هي اصول الدين
 فانما اصول الدين هي اصول الفقه

الاشافي ع
بني بيت تارك قطي بن عبد الوهيد وهو القطي
من طبرستان بن عبد الوهيد وهو القطي
بن عبد الوهيد وهو القطي بن عبد الوهيد وهو القطي

[illegible][illegible]

[illegible]

وكونه باعمال البره نزل في موضع
 انتفاء الضماح بعد العمل الكون اجبر
 ابتداء البيت خبر الزوائد الالهيه
 التي تضاعف بها التعمق احدى سبع
 احافه في معانيها والى سائر
 التضعف طلبت منه واحد فتمت عند
 رفع عنده ما هو عليه من العمل والاختيار
 مواعيد فقلنا عليه ما هو عليه من العمل والاختيار
 بين ان الضماح في معانيها والى سائر
 العمل والاختيار في معانيها والى سائر
 العمل والاختيار في معانيها والى سائر

تخف
 الامتناع
 بالفضل
 او بها
 الامتناع
 بالفضل
 او بها
 الامتناع
 بالفضل
 او بها

الطريق القاصد من المائدة وكان في الشجر يقول
صلى الله عليه وسلم هذا البرد من البرد فيقول
كل من شرب من الماء لم يضره البرد فيقول
من شرب من الماء لم يضره البرد فيقول

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

الكب والهمد والسباع عظمى ولا همدنا وعندنا يوسف للجور
بيع الكلب الفوق وعندنا في بيع الجوز بيع الكلب لبا على انه
جنى العين عمنه وعندنا الجوز با على الانتفاع به وخلده والذي
بيع السبع كالمسل الا في الجوز وبيع الجوز على كماله والشاة في عقد
المسلم حتى يكون للمشتري ذوات الامثال والخش من ذوات الفهم ومن
ذوات شربته قبل بيعها وان وطئت فقد فطنت والذوات التي في
لا يكون قابضا والقاسي ان يكون قابضا لانها تقبض بالشرع وبيع
الاستحسان ان الغيب الخفي استبدل على الجمل فيكون قابضا على البيع
الغيب الخفي من اشترى شاة وغاب عنه مع وفاء فقام بابعده
انه لا يملك منه لم يمت في ذنبه اي في ثمن البيع لا يملك من المشتري
فان كان معلوم فان جمل كان يبيع اي بيع واو في الثمن وان اشترى
اشنان وغاب احدهما فلهما جرد فغ فغته وقبضه وحبه ان حص
الغائب اي ان ياخذ حصته هذا عندنا خيفة به وحده وذلك
لانه مضطر لا يمكن الانتفاع بنصيبه الا باء اجمع الغني فاذا اذ
لم يكن منبرعا فان حص الغائب لا ياخذ حصته الا وان قيل غني
حصته اي شريكه وعندنا يوسف هو منبرع في اداء حصته شريكه
لانه دفع دين غيره بغير امره وان شري بالف متقال ذهب وقصة
لجبي كل نصفه وفي بالف من الذهب والفضة من الذهب ثاقيل
ومن الفضة دراهم وزن سبعة وزن السعد قد سبق في كتاب
الزكاة ولو قبض زينا بد لجدي جاهلا به وانفق وانفق ان هلك
فمنوفضا وعندنا يوسف يرد مثل زيفه ويرجع نجدة لانه

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

لان حقه في الوصف مائة ولا يمتد له فوجب المصير الى ما ذكره الرقيقين
جنس حقه وجوب الزيف عليه لانه لا يمتد له عليه ولم يمتد له
في الشرع مثله يرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فان جميع ما في الشرع
من هذا القبيل لانها الجباب من رقيق لاجل نفع كثير ولو فوج او باض
طير في ارض رجل ونكس طير فيها فهو لا يملك لانه لا يكون لصاحب الارض
لان الصيد في ارضه المالك لا يملكه الا اذا كان في ارضه وانما قال نكس لانه
لو نكسها رجل يكون له لا لاخذ وفي بعض الروايات نكس اي دخل
في الكناس وهو ماواه بخلاف ما اذا اعد صاحب الارض رصدا لذلك
وخلاف ما اذا اعتل الخيل في ارضه كصيد يعلق بشبكة نصب الجفاف
وكذا رهم او سكر يشترى وقع على ثوب لم يملكه ولم يملك حتى اذا اعتل الثوب
لذلك فهو لصاحب الثوب فكذلك ان لم يملكه لم يملك ما وقع في كفة صاير
الغزاة **كتاب المرف** وهو بيع الشيء بالثمن جسيما او بعينه
حسب كعب الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة وبيع الذهب بالفضة
وشروط قبض المقايض قبل الاقرار وبيع مع الذهب بالفضة بقبول وجوب
لا يبيع للجنس بالجنس الا شأوا وان اختلفا جودة وصاغة انا ذكر المنض
والخلاف ولم يذكر الشاوي لانه لا يشبهه فجواز الشاوي بل الشبهة في
الفضل والخلاف فذكرهما ولا الضرف في ثمن الضرف قبل قبضه ولو باع ذهب
بفضة وشري بها قبل قبضها فباع بدينار بدينار بدينار بدينار
قبل قبضه بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
طوي قبضه الف بالدين وبقدر من الثمن الف بالدين بالدين الف
نسيه كالف نقد او باع شيئا حليته خسون وطحن بلا صر يائه

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

[illegible]

والحق أن ما يقيد في النص وهو أن البيع المأمور به يكون في حال
 السيق سكت أو قال خذ هذا من ثمنها وأما إذا سكت فظ لانه للبايع
 ينفذ قصد القصد ولا صحة إلا بان يجعل المقبوض في مقابلة العضة
 وأما إذا قال خذ من ثمنها فإنه ليس معناه خذ هذا على أنه ثمن مجموعها
 لأن في المجموع ألفان في الجارية والمائة في السيف فغناه خذ هذا على
 أنه بعض ثمن مجموعها وفي العضة بعض ثمن المجموع يعني عليه خبر اللعان
 فإن انفرد بالمقبض بطي الخلية فقط وإن لم يتخلص بطي أصلا كان ثم
 يتخلص المقبض من السيف بلا ضرر وانفرد بالمقبض بطي كليهما ووجدت
 في حاشية نسخة المصنف علامة متبركة لكن ملاحظ أن هذا الخلاف وهو
 هذا التقيد إذا كان الثمن أكثر من الخلية مع فإن لم يكن لا يصح نقوله
 وإن لم يكن يشمل ما إذا كان الثمن مساويا للخلية أو أقل منها ولا يدرى
 فانه لا يجوز البيع أما التخفيف المرتب أو لشبهة وهي باع أنا فقبض وقبض
 بعض ثمنه أم لا فصح فيما قبض فقط وقد يعلم يقبض واستحقاق الألف
 أي جم البيع فيما قبض منه وقد يعلم يقبض ولا يتبع الفساد كذا كونا
 بأدلى من أن الفساد طار وإن استحق بعضه أخذ المشتري بأدنى خصمه
 أو ردّه إذا كان استحق بعض الألف والمشتري بالخيار لأن الشركة عيب
 في الألف وفي صورته قبض بعض الثمن قد ثبت الشركة لكن لا يكون للمشتري
 الرد بهذا العيب لانه ثبت برضاء المشتري لأن الشركة إنما ثبتت لانه
 فقد قبض الثمن دون البعض فنراضا بهذا العيب خلاف الاستحقاق
 إذ اشترى إذا لم يكن له رضى به فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة
 فترد بعض أخذ ما في حصته بالخيار لأن الشركة ليست بعيب في قطعة

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and covers most of the page, with some lines written in a different script (possibly Persian or Turkish) at the top. The page is numbered '10' in the bottom right corner.

لا يشترط إذا اشترى كليم يرض به فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة
 فقرة يبعث أخذ ما بقي لخصته بلا خيار لان الشركة ليست بعيب في قطعة
 لا يشترط في الشركة كونه يرض به فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة
 فقرة يبعث أخذ ما بقي لخصته بلا خيار لان الشركة ليست بعيب في قطعة

[illegible][illegible][illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured appearance with visible signs of wear, including discoloration, small brown spots (foxing), and a faint red border line near the edges. The left edge of the page is slightly irregular, suggesting it is part of a bound volume.

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...
والمشكلة هي ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...
والمشكلة هي ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

به والبيع بعض الاسماء على علمها الفلوس...
فيكون بالفضة المتأصلة وجوه حلتها السبب...
لما الصلة مثل الفضة التي في الدرهم اقل...
الكثر بيع ان لم يفرق قابلية...
وانما يصح في الجنس الجاهل...
فانما شرط الفضة في الفضة...
المشكلة او الفلوس...
يوم الفضة...
او انما فلوس او فلوس...
او انما فلوس او فلوس...
على ان يعطى عوض ذلك...
يعطى في مقابلة ذلك...
وعند ذلك...
وخوذه بني عن الوزن...
لما اعطاه درهم...
فسد البيع اصلا...
على وزن نصف درهم...
فلوسا ونصف الاحبة...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

على احوال الدرهم فالنصف الاحبة...
في الفلوس فقط...
صح في الفلوس ولم يصح في الدرهم...
كتاب الكفاية...
الاصح وعند البعض...
لم يثبت المطالبة...
لا يبيع على الاجزائي...
بنفسه وخوها...
اولا وانما...
فان لم يفرق...
لعله ولو انه...
تسلمه لزم...
اذا دفعت اليك...
السوق او في...
وتحجب عنه...
احد على احضاره...
اذا سلمت في موضع...
سوق مخرج...
عن غيره...
قاضي آخر...
غير هذا الطالب...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...
والمشكلة هي ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...
والمشكلة هي ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الفضة التي في الدرهم اقل من الفضة التي في الفلوس...

هذا هو الأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...

وهو شأن الاستحقاق...
البيع...
كانت...
وبما...
نفسه...
انما...
هذا...
على...
ذلك...
مصدر...
الشي...
هو...
فيما...
فان...
العاصي...
كذا...

هذا هو الأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...

هذا هو الأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...

ويصح...
تلك...
من...
وان...
حسب...
المالك...
فالمبر...
الأصل...
صالح...
الأصل...
الأصل...
كانت...
حين...
فان...
من...
الدين...
الكفيل...
ضرورة...
لان...
قال...
ابتداء...

هذا هو الأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...
والأصل الذي لا يشك فيه...

الهيئة السبعة خالها بعد ميتة ابنه الكارثية
وفي السحاح الهيئة بكر العلياء السبعة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the script is dense and flowing.

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اذ لا قدرة له على هذا وعندهما بقاء وهو يحول على ضمان الدرك او المصارف
 رب الثمن لو باع المصارف وصفي الثمن لو باع المال او الوكيل
 بالبيع لو وكله اي باع الوكيل وصفي للموكل الثمن وانما لا يجوز لان الثمن
 امانة عند المصارف والوكيل فالضمان تغير حكم المشع وان حق
 المصارف والوكيل عليه في كل ما كان له في الشركة في الربح والخسارة
 في كل ما كان له في الشركة في الربح والخسارة
 في كل ما كان له في الشركة في الربح والخسارة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

وله ان ياذن حصة من لم يعقده منه اصاله ومن الاخر صانها او رجع المقتضى
على صاحبه باذي عنه لاصاحبه عليه باذي عن نفسه لان المال في الحقيقة
مقابل برهنتها وانما جعل على كل منها لصاحب الكفالة وما لم يثبت على عبد حتى
يعتق حاله على من كفل به مطلقا اي في سبيل ربحه في المال لا في غيره
الا بعد الصنف وان كفل به حرة كفالة مطلقا اجماعا يفرق للحول والشاغل
تجربا لا لان المانع من الحول في ذمة العبد انه من نفسه لان جميع ما يده
لولا له ولا مانع في الكفيل ولو اذى رجع عليه بعد عقده اي ان اذى الكفيل
كانت الكفالة بامر العبد رجع عليه بعد عقده ولو مات عبد مكفول
برقبته واقيم بيته انه لم يده حين كفيله فبمته رجل اذى رقبته عبد وكفل
آخر برقبته فأت العبد فقام المدعي بيته انه لم يده حين كفيله فبمته لان
الواجب على المولى رده على وجه جملته فبمته فالكفيل اذ كفل فالواجب
عليه ذلك بخلاف ما اذا اذى ماله على العبد فكل على العبد آخر برقبته
العبد فأت العبد لاشي على الكفيل فان كفل سبب عن عبده او هو
غير مد بون عن سببه فعتق ما اذى لا يرجع على صاحبه لان الكفالة
قد وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستوجب دينه على الآخر
وعند زفر وان كانت الكفالة بالامر يثبت الرجوع لان المانع قد زال
وهو الموت وانما العبد مد بون لصاحب كفالته فان المولى اذ امر العبد
المد بون بالكفالة عنه لا يبع الكفالة **كتاب القوالة**
في بيع بالدين رضى المحلل والمحلل له فلو كان ثمنه ثلثي دينار
من ذمة ابي ذمة فله بالدين ابي ذين للمحلل على المحلل هذا المذكور
في رواية العذري وفي رواية الزبادات تقع بلا رضى المحلل وصورة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

وله ان ياذن حصة من لم يعقده منه اصاله ومن الاخر صانها او رجع المقتضى
على صاحبه باذي عنه لاصاحبه عليه باذي عن نفسه لان المال في الحقيقة
مقابل برهنتها وانما جعل على كل منها لصاحب الكفالة وما لم يثبت على عبد حتى
يعتق حاله على من كفل به مطلقا اي في سبيل ربحه في المال لا في غيره
الا بعد الصنف وان كفل به حرة كفالة مطلقا اجماعا يفرق للحول والشاغل
تجربا لا لان المانع من الحول في ذمة العبد انه من نفسه لان جميع ما يده
لولا له ولا مانع في الكفيل ولو اذى رجع عليه بعد عقده اي ان اذى الكفيل
كانت الكفالة بامر العبد رجع عليه بعد عقده ولو مات عبد مكفول
برقبته واقيم بيته انه لم يده حين كفيله فبمته رجل اذى رقبته عبد وكفل
آخر برقبته فأت العبد فقام المدعي بيته انه لم يده حين كفيله فبمته لان
الواجب على المولى رده على وجه جملته فبمته فالكفيل اذ كفل فالواجب
عليه ذلك بخلاف ما اذا اذى ماله على العبد فكل على العبد آخر برقبته
العبد فأت العبد لاشي على الكفيل فان كفل سبب عن عبده او هو
غير مد بون عن سببه فعتق ما اذى لا يرجع على صاحبه لان الكفالة
قد وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستوجب دينه على الآخر
وعند زفر وان كانت الكفالة بالامر يثبت الرجوع لان المانع قد زال
وهو الموت وانما العبد مد بون لصاحب كفالته فان المولى اذ امر العبد
المد بون بالكفالة عنه لا يبع الكفالة **كتاب القوالة**
في بيع بالدين رضى المحلل والمحلل له فلو كان ثمنه ثلثي دينار
من ذمة ابي ذمة فله بالدين ابي ذين للمحلل على المحلل هذا المذكور
في رواية العذري وفي رواية الزبادات تقع بلا رضى المحلل وصورة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

قال فله الا ارضاء به في هذه الامارة واعطاء نية تطبيق

في حجة ذرية فافهم

في السجدة انسانا اخر فاطلق السجدة على ارض ما في السجدة ثم شاع

ذلك الا في سوط خطا لطيف **كتاب القضاء والاحكام**

اهل القضاء بشرط اهلية بشرط اهلية والقاسق اهل به بقلده

ولا يقبل ان لا يقبل حتى لو قلنا ان لا يقبل حتى لو قلنا ان لا يقبل

اي بالقي المذكور ولو سبق البطلان لا يحق العزل في ظاهر المذهب

وعليه مستانجا عند بعض الشايعين في الاجتهاد بشرط الاولوية

ولو قلنا جاهل من غير الاختيار لا يرد ولا يرد في ذلك لا يرد

القاسق والجاهل واعلم انه قد كان الاحياط فيقال الشايعي لكن حسب

الزمان لو شرط العلم والعدالة لا يقع امر القضاء بالكلية ووقع الشايعي

والقضاء اعظم مما هو في زعمه ولا يطل القضاء وجه الدخول في كل

عده وكذا في خلافه وحكمة ومن قلده سأل ديوان قاضي بقلده

وهي الحايطة في الضكوك والسيولات والزم بموجبها ان كان

الابينة وان احبره المقول لانه بالقرن الحق بواحد من الرعايا وشهادة

الواحد لا تقبل والابناء عليه في تخليع اوان لم يقع البينة على المحبوس المنكر

ينادي بان كل حق له على فلان فلان المحبوس فيحكم القاضي فان لم يخص

اجد تخليع وعمل في الوداع وغلة الوتف بالبينة او باقرار ذي اليد

لا يقبل العزل اي لا يقبل قول العزل ان قال هذا ودبعت فلان دفعت

اي هذا الرجل وهو منكر الاداة في اليد بالتسليم منه اي من القاضي

العزل ولا يحل الحكم جلوسا ظاهرا في مسدد الخاضع او في جلوسا

ظاهرا وهو جلوسا مشهور والذي ياتي الناس لقطع الخصومات من غير

احضار بعض الناس بذلك المجلس وعندنا ان في بكرة الجلوس في المسجد

في حجة ذرية فافهم

في المسجد لانه قد يحضر المشرك والمبايع ولنا جلوسا في القضاء

عبادة وحجاسة المشرك من حيث الاعتقاد والمبايع لا يدخل في قبض خصمنا

على باب المسجد ولو جلس في داره واذن بالدخول لجاز ولا يقبل هذه

الامم دي رحم محرم اذ من اعاد مباداة قد لا يبرأ من كتمانها خصوصه

ولا يحضر دعوة العامة العامة من التي يتخذها وكي لا يحضر القاضي وعند

محمد بن الحسن الخاصة ان كانت من قرية نجسة كالهديت وبسبب الحارة ويعود

المريض ويشترط للمضيق جلوسا واتبالا ولا يشار احدما ولا يصح ولا

يضحى ولا يمين مع ولا يمين اليه ولا يقبل حجة وكذا يمين الشاهد بقوله

اشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف لما لا يبرأ من كتمانها ولا يستند بتلقينه

زيادة علم ونجس الحضر مدة راءها مصلحة في الصبح وانما قال هذا للاختلاف

الروايات في نفي مدة الجلوس والاصح ان القدر بموقوف اي راي القاضي

لنفاوت احوال الاشخاص في ذلك فطلب وفي الحق في ذلك امر القاضي المقر

بالابعاء فامنع او ثبت الحق بالبينة ايان ثبت الحق ببينة فطلب وفي الحق

لجس نبهه القاضي من غير احتياج الي ان يامر القاضي بايضا وفيه من

وان ثبت بالافان لادان يامر فيمنع اذ في صور البينة ظاهرا بطلانها

وفي لافي ان يامر المظلل بان يمنع من الابعاء بعد الامر فان المجلس في

الحاطة في ارمه بعدد مهي وتكاليف المواد المهر العجل وبدل عن مال حصل له

كفي مبيع وفي نفي عزمه وولده لافي دينة اي لا يجس في دين الولد

وفي غير هذا اي لا يجوز للجلس في غيرها كالدوات وارض الجانيات ان ادعى

فقره الاداء اقامت ببينة بصدقه ثم منع بعد ذلك بما يقبل القاضي اذ كان

الحكم حاضرا ولم يكن فقال فان يهدوا على حكمه حاضرا وكذا في وهو السجل

في حجة ذرية فافهم

161

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

في حجة ذرية فافهم

ايحكم بالشهادة وثبت بالعلم وهذا الكتاب هو السجل فيكتب حاكم بذلك
او ثبت عندى فان هذا حكم والى شهدوا على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة

ليحكم المكتوب له وهو الكتاب الحكمي وكما دال القاصي الى القاصي وهو نون الشهاد
 دليلاً على ما ذكره في المتن من الشهود والتمثيل الى ما ذكره في المتن من الشهود
 حقيقة ويقبل مما لا يسقط شبهة في ما ذكره في المتن من الشهود
 هذه كالدن في القفار والحق والسب والمقصوب والامانة والمصار
 المحمود في فان الامانة وما المصاربة اذا لم ينجح الى الجناح الى القاصي
 هذه المذكورة لا يسقط شبهة

وادخلوا صارا معصومين وفي المعصوب تحجب العتبة ومن ذين فجرى فيه
 الكتاب الحكيم اذا لاحتاج الى الاشارة بل يعرف بالصفة بخلاف العبد المتقول
 فان يحتاج بها الى الاشارة هذا عنداى حنفية وكذا عنداى يوسف لاقى
 العبد الابت فيقبل منه وقد ذكر في كنهه هكذا يكتب قاضى بخار الى قاضى
 سمرقند ان فلانا و فلانا شهدا عند جان عبد فلان المستر المبارك الذي

حليته كذا وكذا تب من مالكو وقع سمرند في يد فلان الى احكام الكتاب
ولم تحته فان وصل الى قاضي سمرند يحضر الخضم مع العبد وينجحه بشرائط
فان لم يكن حليته كما كتب بتركه وان كان فالخضم ان ذهب الى غاري فيها والادب
يسلم العبد الى المذبح الاعلى وجبوا واخذ منه كفيلا بنفسى العبد وجعل

وكتب
 الى قاضي خماري جواب كتابه وانه ارسل اليه المعبود فاذا وصل اليه الكتاب
 فليطوف بخلاف جواب كتابه فيجب في حقه ^{في حقه} ~~في حقه~~
 لخطر اليهود الذين ستره وفي غيبه العبد ليستره وفي حضوره ويستره
 اليه انه ملك له في كل الامور لان الخضم غائب ثم يكتب الي قاضي سمرقند ان

عن محمد بن زياد قال أنزل عليه المتاء خروا للوحيد وقودا ونجبا راقيا على من

162

على من يشهد بهم ونحن عندهم وبيل اليرهم وابو يوسف بشرط شيئا من ذلك
واختار الامام السرخسي بقوله فقد ادى ابو يوسف بشرا فهاذا كذا

وَحَمْدُهُ وَعَنِ ابْنِ بُو سَيْفٍ الْحَنَظْلِيِّ بَشْرًا يَمِينًا أَقُولُ إِذَا كَانَ الْكِتَابُ فِي بَيْدِ الْمَدِينِ
يَقُولُ بَانَ الْحَنَظْلِيُّ سُرًا وَأَنَّ كَانَ فِي بَيْدِ الشُّهُودِ يَقُولُ بَانَ لَيْسَ بَشْرًا وَأَنَّ اسْمُ أَبِي الْكَلْبِ
الْمِيمُ بِفِيهِ الْخَصْمَةُ وَشَرَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ وَأَنَّ شَرَادَةَ
أَنَّ كِتَابَ فَا فِي فَلَانٍ فَرَادَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَمْدُهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْقَاضِي وَفَرَادَهُ

على المحرم والزمر ما فيه أن بني كاتبة قاضيا فيسئل بموته وعزله قبل وصوله وكذا
 بموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسجته والكل من يصل اليه من قضاء المذهب
 وعند أبي يوسف المكتوب لا يشترط أن يكتب الي قاض فغيره بل يكفي ان يكتب ابتداء
 الي كل من يصل اليه من قضاء المسلمين لان تعيين المكتوب اليه تضييق لا فائدة

فيه وان مات الحظم يتعد القاضى على وارثه ومع فضا الملة الواحد وفرد
 لان شهادتها لا تقبل فيها ولا يثبت قاضى ولا يوكل وكيل الا من يوصى اليه
 ذلك في المعوض نأيه لا ينعزل بعزله وموته مؤكده بل هو نائب الاصيل واعنا
 وقال مؤكده لانذ الوكالة يتفرد الوكيل بموت مؤكده فاراد ان يصرح ان الوكيل

هنا لا ينزل بموت موكله لان في الحقيقة ليس تاييه بل هو نائب الاصل واما
 في العشاء فان النائب لا ينزل بموت الموقوف ^{موت موكله} ^{موت موكله} بل بالذبح لان الاشياء
 فيه ولا شبهة في باب العشاء فلم يذكر في قول بل هو نائب الاصل في التوكيل
 ينزل بموت الاصل في العشاء لا ينزل وفي غيره ان فعل تاييه عنده الاحسان
 لئلا ينظر الامور للناس ^{اعزوا اليه}

والوکیل ان میں سے مخلوق العین فاسخلفا فافعل النایب بحضور المذنب صح لا لله اذا فعل بحضرة ففعله بنفسه الله وكذا ان فعل بنفسه فوصل الحجة الى المذنب

[illegible]

الفصل الثاني في بيان

ابن الايتام ولا يقبضه الابن
ابن الايتام ولا يقبضه الابن
ابن الايتام ولا يقبضه الابن

[illegible]

أولنا الاستحلاف والعزل دلالة لأن قاض القضاة
هو الذي يقر في القضاء بقليل وعزلا
كذا في القضاة (صح)
الموكيل يستعمل في عدم التوفيق فالدائن في الزمان

في التوسيل شي كان فعدو الاعمال اليه
الآن التوسيل الذي هو الوكيل الاول
بالذكر لا ذكره في الاستنباه مره
في التوسيل شي كان فعدو الاعمال اليه
الآن التوسيل الذي هو الوكيل الاول
بالذكر لا ذكره في الاستنباه مره

وایضا فی الاصل ان کل امری
مستغنی عن فی الواقع
بعد از اظهار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

القاب
الغضا

في غنائه
 في غنائه
 في غنائه

المكتوب المسموع
الحمد لله الذي
منعنا من
الاعيان
المنقولة والاعمال
الغاصية
الى الاشياء

لما يقف على الأثر
تسأل الحاضرة التي
تنتاب غلاظ الأسماء

[illegible]

ان النفس اليه ما كذا
 ان النفس اليه ما كذا
 ان النفس اليه ما كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قال الحنفية لا ينفك
عن الزوج حتى ينفك
الطلاق لا ينفك
ولا ينفك الا في
الطلاق لا ينفك
ولا ينفك الا في
الطلاق لا ينفك
ولا ينفك الا في

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is written on a light-colored, aged paper with some visible staining and wear. The script is dense and fills the lower half of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

قوله في قوله تعالى
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَبْرَارُ
الْمَكِيدُونَ

القضاء

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

This detail shows two lines of text from a manuscript. The script is a cursive style, characteristic of Hebrew or Arabic. The text is written on aged, yellowed parchment. The first line is more legible than the second, which is heavily slanted and partially obscured by the binding of the book.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is written on aged, slightly stained paper.

Handwritten marginal notes on the right side of the top page, written in Arabic script.

فاجار لانه اذا انضم لايه الى ذلك لفعل صار كانه فعل بنفسه وكذا ان قدر الموكل
للموكل الاول لا يفتى بما شره وكذا ان يفتى بغيره الموكل حصل لايه وبما عمل بوايك
لو عمل اي اذا قال الموكل للموكل اعلم براءك كان للموكل ان يؤكل غيره ويقتضي
حكم القاضي في خلافه في الصدر الاول اما ما خالفه الكتاب والسنة المشهورة
والاجماع اي اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر لم يفتى في حكمه الا
ان يكون مخالفا للكتاب كسرك الستمية غاملا فانه مخالف لقوله لا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه والسنة المشهورة كالعشاء ليل المطلق ثلثا بنكاح
الزواج الثاني بلا وطئ وعلى مذهب سعيد بن المسيب فانه مخالف للسنة
المشهورة وهي قوله لا يخل حتى يذوق من عسله ويذوق من عسله
الحديث الثاني او الاجماع كالعشاء ليل المطلق ثلثا بنكاح
اجتمعوا على فساد هذا في اصل هذا القاضي اذا قضى في مجتهد فيه يصير مجتهدا
عليه في قاضي آخر فتشبه وهذا اذا حكم على وفق مذهب انا اذا حكم
على خلاف مذهب فسيان في خطان هذا القاضي ان المسئلة مختلف فيها
واضا هذا اذا كان محل القضاء مخالفا في حكم القضاء على الغائب فانه لا يصير
مجمعا عليه الا ان يرفع قضاءه على قاض آخر فيفتيه في غير عليه فبعد الامضاء
ان يرفع الى قاضي آخر يجب عليه تنفيذه وفيما اجمع عليه الجهور لا يعتبر خلاف
البعض ذكروا اصول الفقه ان العلماء اختلفوا في ان الاجماع هل ينفقد
بافتراق اكثر المجتهدين ولا بد من اتفاق كل في الهداية اختار ان اتفاق
الاكثر كاف في مبالدة اتفاق الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتاب اصول
الفقه زعموا ذلك المذهب وهو ان اختلفوا في الاقل في مبالدة الاكثر معتبرا
فان واحدا من الصحابة ربما خالف الجميع ولم يتولوا حتى اكثر من بل اعتبروا

Handwritten marginal notes on the left side of the top page, written in Arabic script.

Handwritten marginal notes on the left side of the top page, written in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the top page, written in Arabic script.

اعتبروا مخالفة الفقه ايضا قال في المحل بان المعبر بالاختلاف في الصدر الاول
اي الصحابة لكن الاصح انه لا يشترط ذلك حتى اختلفوا في معناه والقضاء
تحرمة او حلية فاعلموا بانها لو شهدوا زوايا اذغاه بسبعين
حتى لو اذغاه في حارة مكرما مطلقا واقام على ذلك بسنة زور وفي القاضي
لاجله وطنا بالاجماع لان المكلا بد له من نسب وليس البعض او بين
البعض فلا يمكن اثبات نسب معين يثبت به الحيل فلو اقامت بيعة زور
انه تزويجا وحكم به حلها فكيف هذا عند حنفية وعند ما ينفذ ظاهر
اي ينسب القاضي الزوجة الى الزوج وبما بهما المكمل لا باطنا ولا بيوتا
فيما بينه وبين الله تعالى ومذهبها ظاهر واما مذهب الحنفية نعم
تشكيكها فان الحرام المحض كيف يكون سببا للحل فيما بينه وبين الله تعالى
وجوابه انما لم يجعل الحرام المحض في الشهادة الكاذبة من حيث انه اجار
كاذب سببا للحل بل حكم القاضي صار كانه شاء عقيد جديد وهو ليس
حاما بل هو واجب لان القاضي غير عالم بكذب الشهود والقضاء في
مجتهد فنه خلاف رايه ناسيا مذهب او عاملا لا ينفذ عند هذا
وبه يفتى واما عند حنفية نعم ان كان ناسيا مذهب فانه ينفذ وان كان
عاملا فنه روايتان وعند ما لا ينفذ في الجرحين لانه قضى بما هو
خطا عنده والفتوى على قوله ولا يفتى على الغائب الا في الخصومة بانه
حقيقة او من غير كونه في القاضي وحكاما بان كان مابدي على الغائب سببا
لما يبدى على الحاضر كما اذا ادعى رجل انه اشترى بهما من فلان الثياب
واقام البيعة على ذلك اليد فان القاضي يفتي بهذه السنة على الحاضر و
الغائب حتى لو حضر الغائب وانكره لم يفتى اليه كانه فان كان شرطا

Handwritten marginal notes on the left side of the bottom page, written in Arabic script.

Handwritten marginal notes on the right side of the bottom page, written in Arabic script.

من اقامت البينة على الهبة فادالم يكن له بينة لا يصح دعواه ولا يبطل
حق المدعى بالشك وفي كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه حتى يلزم ابطال
حق المدعى عليه بالشك فنقول امكن التوفيق كما اذا اقام البينة على
القضاء او الابرأ بعد وقت الهبة وقبل حفظ هذا الصابط فانه
كثير النفع ثم اعلم ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا كان الكلام الاول
قد ثبت بشخص معين حتى اذا لم يكن كذلك لا يمنع صحة الدعوى كما اذا
قال الحق لي على احد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا على واحد من اهل
سمرقند يصح دعواه ومن اقام بينة على الشراء واراد الرد يعيب رد
بينة بابعه على برائه من كل عيب بعد انكاره ببيعة ادى رجل على آخر
ان اشترى منك هذا العبد بالف وسلمت اليك الالف فظهر فيه عيب
فأردته بالعيب فعليك ان ترد الثمن اني فانكر لظلم البيع فاقام المدعى بينة
على البيع فادى لظلم براءة المدعى من كل عيب واقام بينة على ذلك لا تمنع
للتناقض وعذابي يوسف تسمع فيا ساع على المسئلة المذكورة وهي
ممكن لك على شئ فقط والفرق في الحقيقة ومحمد في مسألة الدين
ان الدين قد ينفي وان كان باطلا ومن ادعى البراءة من العيب يستلزم
قيام البيع وقد ذكرنا ذلك وذكرنا الله في آخره يبطل كله وعندها آخر
وهو استحسان اذا كتب كل اقرار لم يكتب في اخره كل من اخرج هذا
الصك وطلب اذ وقع ان يشاء الله مع قوله انشاء الله ينفرد في الكل عند
الحقيقة مع حتى يبطل جميع الصك وهو العباس كما في قوله عده حتى
وامر له طالع انشاء الله وعندها ينفرد في الاخر وهو الاستحسان
لان الصك لا يستلزم فالا ستلزامه ينفرد في ما يليه نصا ما قال

هذا هو الحق في كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه حتى يلزم ابطال حق المدعى عليه بالشك فنقول امكن التوفيق كما اذا اقام البينة على القضاء او الابرأ بعد وقت الهبة وقبل حفظ هذا الصابط فانه كثير النفع ثم اعلم ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا كان الكلام الاول قد ثبت بشخص معين حتى اذا لم يكن كذلك لا يمنع صحة الدعوى كما اذا قال الحق لي على احد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا على واحد من اهل سمرقند يصح دعواه ومن اقام بينة على الشراء واراد الرد يعيب رد بينة بابعه على برائه من كل عيب بعد انكاره ببيعة ادى رجل على آخر ان اشترى منك هذا العبد بالف وسلمت اليك الالف فظهر فيه عيب فأردته بالعيب فعليك ان ترد الثمن اني فانكر لظلم البيع فاقام المدعى بينة على البيع فادى لظلم براءة المدعى من كل عيب واقام بينة على ذلك لا تمنع للتناقض وعذابي يوسف تسمع فيا ساع على المسئلة المذكورة وهي ممكن لك على شئ فقط والفرق في الحقيقة ومحمد في مسألة الدين ان الدين قد ينفي وان كان باطلا ومن ادعى البراءة من العيب يستلزم قيام البيع وقد ذكرنا ذلك وذكرنا الله في آخره يبطل كله وعندها آخر وهو استحسان اذا كتب كل اقرار لم يكتب في اخره كل من اخرج هذا الصك وطلب اذ وقع ان يشاء الله مع قوله انشاء الله ينفرد في الكل عند الحقيقة مع حتى يبطل جميع الصك وهو العباس كما في قوله عده حتى وامر له طالع انشاء الله وعندها ينفرد في الاخر وهو الاستحسان لان الصك لا يستلزم فالا ستلزامه ينفرد في ما يليه نصا ما قال

فقال عيسى اسلمت بعد موته وقالت ورثته لا بونك فقد قالوا
اسلمت ما قال عيسى اسلمت قبل موته وقالوا لا بونك بعد هذا عندنا
وعند فروع في المسئلة الاولى القول بوجها لان الاسلام حادث فضاف
الي اقراب الاوقات ولنا ان نسب الابان ثابت لخال البينة بما تسمى خليفه
للخال وهي بصلح حجة للدف ومن قال هذا اني مودعي الميت لا وارث له عيش
وقرأ اليه اي دفع الوديعه اليه ولو اقر بان اخذ الوديعه وجد الاول في
اللقول الاول لان الاقرار الاول لم يكن كمن كذب بغيره فلا يصح الثاني لان الاول
مكذب له ولا يملك عزم او وارث في تركه فثبت بين العزمه او الورثه
سبب عدم قبوله الاصل لم يرضى او وارثا وهو احتياط ظلم اداد استبد
المستودع للعزمه او الورثه ولم يقولوا لا تعلم الميت عزم او وارثا ونفست
التركة بينهم لا يؤخذ منهم كفى وقد احتاط بعض القضاة واخذوا منهم كفى
وهذا الاحتياط ظلم لان مقتضى حقهم لم يعلم حقهم ولا انه لم يوجد للميت
لا وهذا عند الحنفية مع وعندها اخذوا القاضي كفى لا عنه وعقد اقام
ر بديحة انه لا ولا حيه ارثا من ابيهما فحق له بصفه تركه بانه مع
اذ لم يد بلا تكليفه جدد دعواه او لا فعندنا عندنا حينئذ مع فان اريد
قد اختاره الميت فلا يضر بده على مذهب حاكم وعندها ان اخذ
جود الابد لا يترك البلى في يده لان الجاحد خاشي فهو خذ مني وحصل
في يد امين لم يحد بترك البلى في يده لابن القاب واذا ترك في يده
لا بوق خذ مني بعين والمنقول مثله وقيل بوجوه منه بالا اتفاق اذا اذا
المسئلة في المنقول وقيل هو على هذا الخلاف فانه اذا ترك البلى في يده اذ لم
يحد بوجه صورة الجحود او لا لانه مضمون في يده ولو وضع في يده كان

هذا هو الحق في كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه حتى يلزم ابطال حق المدعى عليه بالشك فنقول امكن التوفيق كما اذا اقام البينة على القضاء او الابرأ بعد وقت الهبة وقبل حفظ هذا الصابط فانه كثير النفع ثم اعلم ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا كان الكلام الاول قد ثبت بشخص معين حتى اذا لم يكن كذلك لا يمنع صحة الدعوى كما اذا قال الحق لي على احد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا على واحد من اهل سمرقند يصح دعواه ومن اقام بينة على الشراء واراد الرد يعيب رد بينة بابعه على برائه من كل عيب بعد انكاره ببيعة ادى رجل على آخر ان اشترى منك هذا العبد بالف وسلمت اليك الالف فظهر فيه عيب فأردته بالعيب فعليك ان ترد الثمن اني فانكر لظلم البيع فاقام المدعى بينة على البيع فادى لظلم براءة المدعى من كل عيب واقام بينة على ذلك لا تمنع للتناقض وعذابي يوسف تسمع فيا ساع على المسئلة المذكورة وهي ممكن لك على شئ فقط والفرق في الحقيقة ومحمد في مسألة الدين ان الدين قد ينفي وان كان باطلا ومن ادعى البراءة من العيب يستلزم قيام البيع وقد ذكرنا ذلك وذكرنا الله في آخره يبطل كله وعندها آخر وهو استحسان اذا كتب كل اقرار لم يكتب في اخره كل من اخرج هذا الصك وطلب اذ وقع ان يشاء الله مع قوله انشاء الله ينفرد في الكل عند الحقيقة مع حتى يبطل جميع الصك وهو العباس كما في قوله عده حتى وامر له طالع انشاء الله وعندها ينفرد في الاخر وهو الاستحسان لان الصك لا يستلزم فالا ستلزامه ينفرد في ما يليه نصا ما قال

Handwritten marginal notes at the top of the right page, written in a cursive script.

امانة قال اول اول وقيل بواحد منه عند الحو فانما اوصية بثلث ماله
على كل من وصي او ماله عند فدية على الزكوة فله عندنا وعقد فريغ على
شيء فدية لاطلاق النطق وحي اعني بالاجابة بعد ما اخذنا له فان لم يجد
الا ذاك اسكن منه فدية فاذا ملك بصدق ما احدث من الخبز يشك لنفسه وعياله
فمن يوم وصاحبه المشتغل بالحاج اليه الى وصوله فله ذلك كمن وصاه وصاحب
الصباغ الى وصوله او نفعه او كمن سئله وصاحبه الخايرة الى وصوله ما لم يخرجه
وحي الاصل بل يعلم الوصي به لا التوكيل ان جعل شخصاً وصياً بعد موته
فلا ينفذ الوصي به في هذه المسئلة المذكورة في باب الوصاية فالاول لا ينفذ بها ولا في غيرها
ولم يعلم الوصي بذلك فباع ماله من الترخيص ببيعة خلاف ما اذا وكل
رجلاً يبيع ولم يعلم الوكيل بذلك فباع لا يجوز بيعه وعذابي يوسف لا يجوز
بيع الوصي ايضا وشيخنا خير عدل ومستورين لعل الوكيل ولعلم السيد نجانية
عبد الله والشفيع بالبيع والبكر بالشح ومسلم بن بشار بالشرع لا لصحة التوكيل
اي اذا عزل الوكيل الوكيل فاجرة بذلك عدل او مستوران لا يبيع بقرعة بعد
ذلك ولو اجره فاستف او مستور لئلا لا عناية لاجاره حتى يجوز تصرفه وكذا
ادخله بغير خطاء فعلم السيد نجانية باجابه عدل او مستورين فباع السيد
عبد الله يكون مختار للفضل وكذا اذا علم الشفع بيع الدار فسكت ان اجبر عدل
او مستوران يكون سكونه تسليماً وكذا في علم البكر بالجار اذا سكت في السلم
الذي لم يجر اليه اذا اجبر عدل او مستوران لم يجز عليه الشرايع اما صحة التوكيل
فلا يشترط لها ذلك في ادائه اجرة فاسف ما نفلنا وكلما لم يبيع فباع يجوز بيعه
وذلك لانه انما يشترط العذر اذا وعدت له المشاهدة ولا يشترط الا ان يرضى به
من التوكيل واما التوكيل فليس فيه معنى الالتزام اصلاً فلا يشترط فيه شيء من
وصي الشهادة لحد العدد والعدالة واما عزل الوكيل وخوفاً فالزام من وجه

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

من وجه دون وجه في حيث انه لا يبيح له ولاية النصف يكون الزام
من وجه حيث ان المالك ينفذ الحق نفسه بالعرف ليس الزام في نظر
احد وصي الشهادة ولا يضمن قاضي او امينة ان يبيع عبداً للفرما اي يبيع
عبد المديون لاجل الدين يبي فاحذ منه فضايع فاستحي العبد فترجع
المشرك على العزم لانه تغذو الرجوع على القاضي فيضمن الفرما لوت
القاضي قد عزل لهم وامين القاضي كالقاضي ولو باع الوصي لهم بامر قاضي فاحتج
العبد او مات قبل قبضه فضايع لانه رجح المشتري على الوصي وهو عليهم
لان العاقد هو الوصي فعليه الرجوع والوصي يرجع عليهم لانه عمل لاجلهم
ولو امر كقاضي علم عدل بغير قضي به على هذا من رجا او قطع او حبس
وسعى فله وصديق قاضي عدل لاجل سبيل فاحسن نصيبه ولم يبين قول
غيرهما القاضي اتعاظم عدل او جاهل عدل او علم غير عدل او جاهل غير
عدل فلا اول ان قال لك قضيت بقطع يد زيد فاقطع يده جاز لك قطع
يديه والقاضي الثالث ان قال هذا فلا بد ان تساءل عن سببه فان احسن
رجح نصيبه فحاله على وجه القضاء الشرعي كان يقول نعمت عندك يا محبة انه سرق نصيباً من
تسيرة وجب تصديقه فجوز لك قطع يده واما الاخير فلا يقبل قوله ما
وصديق قاضي غيرك وقال لزيد احدث مني القاضيت به لغيري ودفعته
اليه او قال له قضيت بقطع يدك في حق وادعي زيد اخذه وقطعه طامناً
واقر بكونه ما قضيت له لان زيد لما اقر بكون الاخذ والقضاء بقطع اليد
في زمان قضائه فالظاهر ان القاضي لا يظلمه فالقول للقاضي اذا لم يقض
بكونه ما في زمان قضائه بل قال اتما فعلت هذا قبل التظلم وبعد العزل
فان اقام بيته على هذا فالقاضي يكون سبلاً في هذا الفعل وان لم يكن له بيته
فالقول للقاضي **كتاب الشهادة** والرجوع عنها في احبار الحق للمعبر

Handwritten marginal notes on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

على آخر الاخبار ثلث اما الحق للمع على آخر وهو الشهادة او الحق للمع على آخر وهو الدعوى
او بالعكس وهو الاقرار وحيد يطلب للمع وسرها في الحد وادراك افضل ويقول
في المسئلة اخذ لاسرى اما يقول اخذ كبل يصنع حق المالك ولا يقول لاسرى كبل بل يلزم
ونصاها بالثنا اربعة رجال وللغزو وبان الحد ودرجلان وللجارة والولادة
وعوبلنسا فيما لا يطلع الرجال امرأة اغانا لهذا لان عيوب النساء ان كانت
ما يطلع عليه الرجال كالاصبع الزائدة مثلا لا تكون شهادة امرأة واحدة ولغيرها
مالا او غير مال كشح ورضاع وطلاق وكالذ ووصية رجلان او رجل وامرأتان
انما قال مالا او غير مال لان فيه خلاف لثنا فيعني فان في غير المال لا تقبل فيه شهادة
رجل وامرأتين عدة بل هذا مخصوص بالمال وسرطل للمع العبد والقطعة الشهادة اعلم
ان العدل شرط عندنا لوجوب القبول للامانة القبول فغير العدل نجحت على القاضي
ان لا يقبل شهادة ايمان قبل حكمه بصرح حكمه فلا يقبل ان قال اعلم او اتيقن ولا
يشأل فاقن عن شاهد بل طعن الحكم اي لا يشأل القاضي لا يستحسن ان الشاهد
عدل او غير عدل لا اذ الم يطعن منه الا حد وفوقه وقال نسا لذي الكحل يسر او علانية
وبغيره في زماننا ويكي يسر فانه قد قبل تركية العلانية بلاه وفئة فان الم ترك
ان اعلن يسرا والشاهد يسر بينهما عداوة وقبض ورتعا عينة لطوف والحب او غير
عن ان يقول الشاهد ما هو حق وكفى تركية هو عدل في الاصح لانه قد قبل لادب
ان يقول هو عدل جائز الشهادة لكن الاصح هو الاول لان الحرية تثبت بدار الاسلام
فاذا قال هو عدل يكون جائز الشهادة ولا يصح بعد بل الحكم يقول هو عدل لكن اخطا
او نسي بان قال هو عدل لم يصدق ثبت الحق وكفى واحد للتركبة وتركمة الشاهد
والرسالة الى المذكور والاشان احوط هذا عند حينة وفي يوسف صهما الله
وانما عند هذا الاشان وهذا تركية السرا اما تركية العلانية فقد قال الخصاص

168

فقد قال الخفاف يجب الاثنان اجماعا لانها في معنى الشهادة حتى لا يصح تركية
الملائكة من العبد ولا بد ان يكون المذكي عدلا فلا يقبل تركية الفاسق
ومستور لخال ولي سميع بيعا او نارا وحكم قاضي او راي عضوا او قتلا
ان يشهد به وان لم يشهد عليه قوله ان يشهد به مبتدا، ولين سميع خبرها
مقدما عليه وسماع السمع انه قد سمع قول البائع بعث وقول المشتري
اشترى وبقول الشاهد لا يشهد بي اي بصورة لا يشهد به المشتري عليه ولا
يشهد على الشهادة عالم يشهد عليه فلا يشهد عليه ما من سميع شهادة شاهد
او الاستهاد على الشهادة اي سميع رجل اداء الشهادة عند القاضي لا ينعني ان يشهد
على شهادة به وكذا ان سميع الشهادة الشاهد رجلا اخر على شهادة بالسمع له ان
ان يشهد على شهادة لانه لما حمل ولما حمل غيره ولا يشهد من راي خطه ولم يشهد
شهادته هذا عند الخفيفة به لان الخط ينشئه الخط وعند ما جلي اذا علم ان
هذا خطه لان السبغة فيه نادرو قيل ما ذكرنا لا يشهد لاختلاف فيه واما الخلاف
فما وجد القاضي شهادة بتدوينه لان ما يكون تحت حتمه يوافق عليه القضي
خلاف الحكم فانه في بد الخضم ولا بالتسامع بل بالعباء الا في النسب والموت والطلاق
والدخل وولاية القاضي واصل الوقت اذا اجتمع به اعد لان او رجل وامرأتان
اذا كانوا وعدوا والمراد باصل الوقت ان هذه الضيقة وقت على كذا فبيان
لان الاصل يفتي على انقضاء العزوم دون وقت اشياء ولا يشهد فاما
المقرف داخل في اصل الوقت فاما المير وط فلا جلي منها الشهادة بالتسامع
ويشهد راي جالس على القاضي يدخل عليه الخصوم ان قاضي ورجل وامرأة
يستكانان يتناويزهما ان ينسأط الارواح انها عرسه وشي سوي الوقيف
في بد مشهور كمالك انه نقول ورجل وامرأة عطف على فوك جالس وقوله
(انما عرسه عطف على قوله انه فاني هذا من باب العطف على معول عاملين
للاختلاف في ان يثبت له بالتسامع وقوله في

168

مختلطين والحرور مقدم فان جالس معول راي وانه فاض بمول سبند وانما قال
سولا الرقيب لاني لا بد على نفسه فبدخ يذ الغير من نفسه والمراد
انسان يعتر عن نفسه حتى لو لم يعتر عن نفسه كالصغير والصغيرة فانها لا يد
لها فبغير الغير فان للفاخي شهادة بالتسامع او بحمل اليد بطلت اقول
هذا بوقول اي يوسف ان مجرد الدلائل الشهادة بل بشرط ان يعتر عن نفسه
انه ملكه فانه قد جاز ان قول اي يوسف به تفسير لاطلاق محمد في الرواية وذلك
لان مجرد اليد لو كان سبيلا البطل اظهر السبب الشهادة فاذا ايق انه سبند
بمجرد اليد بطلت شهادته ومن سبند في زيد او صلي عليه قيل
واي فستر به وهو بيان لان معاينة الموت لا يكون الا من واحد واثنين خصوصا
الدفن او الصلوة بمنزلة المعاينة ولا يجزي مثل ذلك ثلثين عادة والله اعلم
باب قبول الشهادة وعدمها لا يقبل الشهادة من اهل الاوهواء الا الخطاينة
اهل الرواء اهل القبلة الذين لا يكون مقتداهم مقتداهل السنة والجماعة
ومهم الجبرية والقدريّة والروافض والطوائف والمقطعة والمبشرة وكل من اشتهر
بفرقة فصار واثنين وسبعين والبعض فرقا بين الهوى الذي هو كقول القول
بانه جسم والهوى الذي ليس بكörper وعند الشافعي به لا يقبل شهادة قهره لمستقرهم
فلنا لم يقع الاعتقاد الباطل الاذيان والكذب عند حرام واقا الخطاينة
منهم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من خلف عنهم وقبل يرون
الشهادة لمستقرهم واجبة والذي على مثله وان خالفوا على السامس
والمستأمن على مثله ان كان من دار واحد شهادة الذي يقبل عندها وعندنا
لكد الشافعي به لا تقبل عندها نانا يقبل على الذي والمستأمن وان خالفوا
ملة كالجوسى والنصارى فان الكفر ملة واحدة ولا يقبل على المسلم وشهادته

169

وشهادة المستامن يقبل على المستامن ان كانا من دار واحدة فان كانا من
دارين كالترك والروم لا يقبل ولا يقبل ايضا على المسلم ولا ايضا على الذي
عذو بسبيل الدين وفي اجنب الكبار ولم يقبل على الصغار وعقب صوابه
اختلفوا في نسب الكبار فبعض من سبغ الاشراك بالله والفرار من الزحف وعقوبات
عقوبات الوالدين وقتل النفس يعزق وبهتان والربا وشرب الخمر
وزاد البعض الكل مال اليم يعزق واكل الربوا وقد ورد في الحديث اجتنوا
السبع الموبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل
الربوا واكل مال اليم والوقوع في الزحف وقتل النفس المومنات المسلمات
فلات وقد قالهم الكبار الاشراك بالله وعقوبات الوالدين وقتل النفس
واليمين العنوس في الصغار ان هذه الاحاديث ليست بيان المحصرات الكبيرة
كل ما يسي في حاشه كالمواطاة وكاح منكوحه الاب او بنت بنق قاطع عقوبة
في الدنيا وفي الآخرة وقال الامام الخواري في مكان شتي عاين المسلمين
فيه هي حرمة الله والذين مني كبيرة ثم بعد الاجتناب على الكبار كلها لا بد
من عدم الاصر على الصغيرة فان الاصر على الصغيرة كبيرة وقوله وعقب
صوابه نقبل المعدل في قوله ولويد من قتل أرض وهو ان تجنب الافعال
الخبيثة الدالة على الذنوة أي عدم المروة كالاكل في الطيف والبول على
والاقلق الا اذا ترك الاجتناب استغنا فالذين في لفتي ولدا الزنا والتمال
وعندما كذب لا يقبل شهادة ولدا الزنا لا تجب ان يكون غيره كنهه واما
العمال فان نفس العمل يسبق الا اذا كان اعوانا على الظلم وقتل العمال
اذا كان وجهها فامر لا يحار في كلامه نقبل شهادة وان كان فاسقا
تقدر ويمن ان يوسف به ان الفاسق لو كان وجهها لوجهه لا يثبت

[illegible][illegible]

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, written in a cursive style.

على الكذب شهادته ولا حيله وعنه ومن حرم أو مضاهرة لا من اعني
اي لا يقبل وفي رواية عن ابي حنيفة يقبل فيما يجري فيه التماسع وهو قول
ن فروغدي يوسف والسنان فيقبل اذا كان بصيرا عند الخلق وان عي بعد الاداء
قبل القضاء لا يقبل القاضي عند الخليفة ومحمد خلا فالق يوسف وقوله
اكثر ويحول ويحدو في ذوق وان تاب وانما قال هذا لانه يقبل عند الشافعي
اذا تاب لا اذا خذ كره فاسكر وعدو بسبب الدنيا والايله وفيه
ورق وعز في في العذر ولا تقبل شهادته على من يعاديه ويقبله وفي
وفي الاصل على العكس وفي الروح والعرض خلاف في حق ويستبعد
وكانت به وسر يك فيها شتر كانه انما قال هذا لانه يقبل للشريك في غير مال
الشركة وكذا لا تقبل شهادته الاجير قبل يرايه التلميذ للمناقب الذي يقدر
من راي شهادته من نفسه ونفعه نفع نفسه وقبل يرايه الاجير شهادته
او شهادته وتحت ينفذ الردي فانه ان لم يفعل الردي تقبل شهادته فان
عدم العذرة على الباع او ليس الكلام او تكسر الاعضاء غير مانع للقبول والي
ونفسه ومدى الشرب على التمر او شرب الا شربة الحمية فان الاشربة
التي لا يجرم ايمانها لا ينفذ الشهادته ما لم يشكر بل اذ مان افكر ينفذ
وقد ذكر ان المواد الايمان في النية وهو ان يشرب ويكون في غرضه
ان يشرب كذا وجد قال الامام السرخسي في شرط مع ذلك ان يظهر ذلك
للتاسي وخرج سكران فيسحق منه الصبيان حتى ان شرب الخمر في السر
لا ينفذ عدلته شهادته وقد ذكر في الحواشي ان هذا في غير الخمر وانما
في النفي احتياج الى قيد الحق اقول لا بد في الخمر من ان يشرب بطريق
القول ايضا فان شربها للتدوي بان قال له اطباء لا علاج لمريضك

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

لمرضك لا ينفذ شهادته فلا ينفذ الشهادته ومن يلعب بالطيور والطير
او يبيع الناس انما قال للناسي لوف من يعني لدفع الوشيعين نفسه لوف
العدالة او يركب ملكه او يدخل الحمام بلا ازار او يركب الركب او يركب
المسوط ان يكون مشهورا بالركب لان الانسان فلما يتجوع عن البيوع
العائسة وكل ذلك بوا او بغير بالنية والشرط في ارفقته الصلوة
سما قال في الهداية او يقيم بالشرط والشرط في حق فاما مجرد اللعب
بالشرط فليس بغير لوف للاحتياط فيه مستأغا فممن من هذا ان لا يركب
لا يشرط المقامرة او موت الصلوة في المقامرة وفي اتفاق في الذخيرة
من يلعب بالشرط فهو مردود الشهادته على كل حال او يبيع على الطريق
او ياكل فيه او يظلم سبب السلف بالصلابة والعلامة المجتهد في الماضي
رضي الله عنهم جميعا ولو شهد بان ان الالب اوصى الي زيد وهو يدعيه حجت
وان انكر لا يان شهد ان الالب جعل زيدا وصي في الشركة وهو يدعي انه وصي
حجت شهادته ما وانما قال هو يدعيه لانه لو انكر لا تقبل الشهادته كتهادة
بي المبت ومدة بونية والموصي لهما وصية على الوصية اي مع شهادته هو
لاء اذا دعي زيدا وصي وان شهد ان اباهما الغائب وكله بقبض
ديته وادعي الوكيل او حجت ردت لان القاضي لا يملك قبض الوكيل عن
الغائب فلو ثبت بشهادتهما فلا يمكن قبولهما في المكان التي خلا في الايض
لان الوصي اذا دعي يكون قبول الشهادته كقبول الوصي والقاضي يملك ذلك
كالشهادة على حج حرج وهو ما يستحق به الشاهد ولم يوجب حق الشرح
او العبد مثل هو فاسق او كالبوا او انه استأجرهم صورة المسئلة
اذا قام البيعة على العدالة فاقام الحظم البيعة على الحج ان كان الحج حجتا

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

اليوم يكون نرد البينان لان احدهما كاذب ببيتين وليست احدهما
اول من الاخرى فان قضى باحدهما قامت الاخرى ردت هي لا
الاولى تحت بالنص المصنف بها فلا يستثنى بالثانية ولو شهد
سبعة بغيره واختلفوا لو شهدوا بغيره ولو اختلفوا في الزكوة واللا
وعندما لا يطع في الوجهين وقيل لا اختلاف في لو تين يشاكران
كالسواد والخمر لاني السواد والبيض وقيل في جميع الالوان لان السرة
قد تقع في البالي والراي براه من بعيد فاللون يشاكران ولا يطع
ولو شهد بغيره عيدا وكتابتة بالي والاخر بالي ومائة ردت سواء ادعى
البائع او المشتري لان العقد يختلف باختلاف الشئ فيكون على كل واحد
شهادته فادعى في باب التكاليف والبيع في باب التكاليف والبيع في باب التكاليف
ان ادعى البعد والقابل والراهن والعرضي فيه لف وشهد دعوى
البعد يرجع الي المعتك بال وهكذا الباق على الترتيب لان المقصود
هو البعد وهو مختلن وان ادعى الاخرى ان ادعى المولي في المعتك
على المال وولي المقتول في الصلح عن الموت والموت في الرهن والزوج
في الخلع فهو كدعوى الدين في وجوهها اي اذا كان الشاهد
مختلفين لم يظن الا بقبول عندا خفيفة به وان كانا متعقبين فان
ادعى المدعي الاقل لا يقبل شهادته الشاهد بالاكثري وان ادعى الاكثر
تقبل على الاقل ولما بان ان يقول ليس هذا كدعوى الدين لان الدين
يثبت باقرار المدعيون فيمكن ان يقر عندا واحد الشاهدين بالي وعد
الاخر باكثر ويمكن ايضا ان يكون اصل الحق هو الاكثر لكنه قضى الزايد
على الفا وابرا عندا واحد الشاهدين دون الاخر فالنوف

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

فالنوفق بينهما مكن اما ههنا فالمال يثبت بتسمية العقد والعقد
بالالف غير العقد بالاكثري في كل واحد شهادة فرد فلا تقبل في
طرف الاخر ولا اجاره كالبيع في اول المدة وكالدين بعدها اذ في اول
المدة المقصود هو العقد فلا يقبل الشهادة وبعد المدة يكون الدعوى
من الاخر وهو يدعي الاجرة فيكون كدعوى الدين فيقبل كما يقبل في دعوى
الدين ويصح الحكم بالي استحسانا وبلا ردت فيه ايضا هذا هو الحق
لان المقصود هو العقد من الجانبين فصار كالبيع وجه الاستحسان
في المال في الحكم بانه ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العقد فثبت في
الاختلاف فيقضي بالاقول ويسوى دعوى كل المالبين او اكثرهما في الصحيح
وقد قيل ان الاختلاف في دعوى الزوجه اما في دعوى الزوج فلا يقبل
اتفاقا المقصود هو العقد لا المال وفجاست الزوجه يمكن ان يكون
المقصود هو المال لكن الصحيح الاختلاف في المصليين وتزم لغير الشاهد
الادع بقوله مات وترك ميراثا او مات ودأمله او يده اذا قال
الشهود كان هذا المدعي لا يقضي للوارث حتى يخرج الميراث
الي المدعي بقوله مات وترك ميراثا الاخر خلافه فلا يقبل فانه
لا يشرط عنده لغير فان قال كان لاديه اعاره او ودعه او اجره من
في يده جاز بلا جرح لان يد المستعير والمودع والمستاجر قايمة مقام يد
فلا حاجة الي الجرح ولو شهدا بيدي منكما ردت اي شهادته كان
في يد المدعي منذ شتم والحال انه ليس في يد المدعي عند الدعوى لا تقبل
لان اليد متنوعة اي يد ملك ويدها مائة ويدها ثمن والعقضاء
باعادة المجهول وعندا يوفى فيقبل فان ادعى المدعي عليه بذلك

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

هذا هو الأصل الذي عليه
الاستدلال في هذه المسئلة
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها

استدلنا ان اقرى المدعى مع لان جهالة المقرب له لا يمنع صحة الاقرار
وبقيل الشهادة على الشهادة الاولى وفيه شرطها بقدر حضور
الاصل موت او مرض او سبق وعدا في يوسف في بكة مسافة ان غدا الي
اداء الشهادة لا يثبت اياهه وشهادة عدد من كل اصل لا يثبت في
هذا وادك خلافا للشايع في ادعائه لا بد من اربعة شهادات
عن هذا واحدا من ذلك وعندنا انك اثنان يثبتان عن هذا ويثبتان
عن ذلك ويقول الاصل ان يثبت على شهادة في اي استشهد بكذا والفروع استشهد
ان فلانا استشهد في على شهادة بكذا وقال في استشهد على شهادة في بكذا
بعض الشايع طولو او قالوا يقول الاصل ان يثبت بكذا وانا استشهد في على شهادة في
وفيه خمس شهادات ويقول الفروع استشهدان فلا يثبت عندك بكذا واستشهد
على شهادته بذلك وامري ان استشهد على شهادته وانا استشهد على شهادته
بذلك وفيه عاشر شهادات والا حسن الاقصر قول ان يثبت الاصل
استشهد في على شهادة في بكذا ويقول الفروع استشهد على شهادة فلا بد من
عشر شهادات في ذكر زيادة وعليه فتوى الامام السرخسي في فان عدل
الفروع اصله كاحد الشاهدين للآخر وان سكت عنه نظر في حاله اي ينظر
القاضي في حال الاصل فان ثبت عدله بغير شهادة فزعه هذا عندنا في يوق
وعند محمد لا يقبل اذ لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرف الفروع عدله
الاصل لم يقبل شهادته فلا يقبل شهادة الفروع قلنا لا يشترط معرفة
الفروع عدله الاصل بل يشترط ان يثبت ذلك عندا كفاحي فاذا ثبت
عنده يقبل والا لا فان اتكوا الاصل شهادة بطلت شهادة فزعه ولو
استدل عن ابي بن علي على عزة بنت علي المصفي وقالوا اخبرنا ابا جعفر فيها وجاء المدعي

هذا هو الأصل الذي عليه
الاستدلال في هذه المسئلة
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها

هذا هو الأصل الذي عليه
الاستدلال في هذه المسئلة
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها

173
وجاء المدعي باقراره لم يذكر فيها انها تمام لا قبل له هات شهادتين انها عزة
اعلم ان الفروع من هذه المسئلة لا يشترط ان يعرف الفروع المستنود عليه
بل يقال للمدعي هات شهادتين يثبتان ان الذي حضرته هو المستنود عليه
وليس الفروع انه اذ استدل على فلانة بنت فلان المصفي يكون النسبة تامة
ويكون الشهادة معولة لانه اذا لم يذكر لجد فلا بد ان ينسب الي السكندر
الصغيرة او الي العذرا الي التمييز الخاصة ليتم النسبة ويقبل الشهادة عند
الحضيرة ويحد بجمها اليه خلافا لابي يوسف في فان ذكر لجد لا يشترط عنده
يرتبط بقوله فلا بد ان ينسب الي بقوله فلا بد ان ينسب اليه خلافا لابي يوسف في
فلا يشترط ما يقوم مقامه من ذكر السكندر والعذرا وكذا الكتاب الحكمي اذا جاء
كتابا لخاصي الي القاضي لا يعرف المستنود عليه في المدعي هات شهادتين
ان هذا الشيء هو المستنود عليه فان قالوا انها المصفي لم يثبت حتى يثبتها الي غيرها
اي ان قالوا في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكمي المصفي لم يثبت لان هذه
النسبة عامة ثم اعلم ان هذا في العرب ما في الفروع لم يشترط ذكر العذرا لانهم
صيقوا انسابهم بل ذكر الصناعة يقوم مقام ذكر الجد ومن افق انه يثبت
نورا استشهد ولم يعرفه ولا يوجد فان شتر في كان شتر ولا يعرفه في
اليسوفه ان كان سوفيا وابي قومه ان لم يكن سوفيا عند اجماعهم يقول
ان اخذناه شاهده في رفا خذ روة وحذ روة الناسي وقال
نوجعة ضربا وجسنة وهو قول الشايع في فان عمر رضه في الشاهد
الزور اربعين سوطا وسيم وجهه وقد قيل انما وضعت المسئلة
في الاقرار لان شهادة الزور لا تقبل الا بالاقرار ولا تعلم بالبينة
اقول قد يعلم بدون الاقرار كما اذ استشهد بموت زيدا وابي فلانا
قلنا ثم ظهر في حديثنا وكذا اذ استدل برواية الجهل المصفي ثلثون يوما

هذا هو الأصل الذي عليه
الاستدلال في هذه المسئلة
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها
والتي هي من جنسها

[illegible]

(The page contains several handwritten notes in Arabic script, likely related to the manuscript's history or ownership.)

[illegible]

[illegible]

الدبي بطل الوكالة وبشره نفس الماء مور من سيده ان قال يعني
نفسى لفلان فباع فان لم يقل لفلان عتق على المولى اي اذا قال رجل
لعبد اشترى نفسي من مولاك فالعبد ان قال يعني نفسي لفلان فباع
يقع عن الامر فان لم يقل لفلان عتق على المولى فان قبل الوكيل بستره
شي معين اذا اشتراه من غير ان يضيف الى الامر يقع عن الامر فلما
الوكيل قد انصرف من جنس آخر وهو العتق على مال وفي مثل هذا
يقع عن الوكيل وفي ستره نفسي الامر من سيده بالفاء دفع ان قال
لبيك وعلية غنة والالف لبيك فان لم يقل لنفسه كان
لوكليه وعليه غنة والالف لبيك اي قال عبد لرجل اشترى نفسي من
مولاى بالفاء دفعه اليه فقال الوكيل اشترى نفسي فباعه يكون
اعتاقا على مال وان لم يقل لنفسه كان المشرا وافتقا من الوكيل فيكون
الشي على المشتري وهذا الفلوي لانه كسب عبده فان قال اشترى عبد
لا امرأتى وقال الامر بل لنفسك صرف الوكيل ان كان دفع الامر المثل
والا فالامر لى امر رجلا بستره عبد بالفاء فقال الوكيل قد فعلت ومات
العبد عندي وقال الامر اشترى نفسي لنفسك ان دفع الامر المثل
للكل وان لم يدفع فالقول للامر على الهداية فيما اذا لم يدفع الامر
المثل بان الوكيل اخبر بامر لا يملك ان يستره وفيما اذا دفع المثل بان
الوكيل امن بريد الخرج عن عهده الامانة اقول لكل واحد من
التعليين شامل المصوبين فلم يتم به الغرض بل لابد من انضمام
امر آخر وهو ان فيما اذا لم يدفع المثل بدعى المولى على الامر
وهو بتركه فالقول للمولى وفيما اذا دفع المثل بدعى المولى على المولى
والمولى على المولى

باب البيع بالكيل والقياس في الميزان والوزن

سواء اشترى بحد ما يصفه او بالكيل او بالوزن وبالاكثر لا الا اذا اشترى بالكيل او بالوزن
قبل المصومة اذا امر بشرا عبدان معينين فان لم يذكر النقص في احد ما يقع
عن الامران الوكيل مطلقا في المصومة وقد لا يقع في غيرها وان سمي شيئا
بان قال اشترى العبدان بالكيل او بالوزن وقيمتها سواء فاشترى بحد ما بالقياس وبما قل
من عن الامران اشترى بالكيل من المصومة لا يقع عن الامران يقع عن الوكيل لا اذا
اشترى بالكيل في النقص في المصومة لان المصومة وحصول العبدان بالكيل
وعندما اذا اشترى بحد ما بالكيل من المصومة فما يقع في المصومة وقد يقع في غيرها
في النقص في المصومة لا يقع في غيرها لان المصومة لا يقع في غيرها
بصفة فان كان العبدان المصومين في المصومة لا يقع في غيرها
الاكثر لا الكف وقال اشترى بحد ما بالكيل وقال اشترى بحد ما بالكيل
اشترى بحد ما بالكيل ان ساء في المصومة لا يقع في غيرها
الامانة امر بشرا بحد ما بالكيل والكيل لا يقع في المصومة
عن الامران يقع عن الوكيل وان لم يكن العبدان في المصومة
سواء في المصومة او في غيرها بالكيل ولم يعطه الاكثر وقال الماء مور
اشترى بحد ما بالكيل وقال الامران بحد ما بالكيل فان كانت قيمتها حتمية صدق
الاكثر وكذا اذا كانت اكثر من حتمية واقل من المصومة لا يقع في غيرها
الامر ونوع بشرا بحد ما بالكيل وان كانت قيمتها الفاحش المبالا
الوكيل والمور كل من اشترى بالكيل والمشتري كان حلتا ببيع المبيع وفي المبيع
للوكيل واعلم ان الموراد بحد ما بالكيل في جميع ما ذكره المصومين بحد ما بالكيل
فان لم يسم بحد ما بالكيل واشترى بحد ما بالكيل وان صدق البائع المامور
في الاكثر او امان بشري له هذا العبد ولم يسم له شيئا فاشترى فقال اشترى بحد ما بالكيل

اشترى بحد ما بالكيل وقال الامران بحد ما بالكيل فان كانت قيمتها حتمية صدق
الاكثر وكذا اذا كانت اكثر من حتمية واقل من المصومة لا يقع في غيرها
الامر ونوع بشرا بحد ما بالكيل وان كانت قيمتها الفاحش المبالا
الوكيل والمور كل من اشترى بالكيل والمشتري كان حلتا ببيع المبيع وفي المبيع
للوكيل واعلم ان الموراد بحد ما بالكيل في جميع ما ذكره المصومين بحد ما بالكيل
فان لم يسم بحد ما بالكيل واشترى بحد ما بالكيل وان صدق البائع المامور
في الاكثر او امان بشري له هذا العبد ولم يسم له شيئا فاشترى فقال اشترى بحد ما بالكيل

اشترى بحد ما بالكيل وقال الامران بحد ما بالكيل فان كانت قيمتها حتمية صدق
الاكثر وكذا اذا كانت اكثر من حتمية واقل من المصومة لا يقع في غيرها
الامر ونوع بشرا بحد ما بالكيل وان كانت قيمتها الفاحش المبالا
الوكيل والمور كل من اشترى بالكيل والمشتري كان حلتا ببيع المبيع وفي المبيع
للوكيل واعلم ان الموراد بحد ما بالكيل في جميع ما ذكره المصومين بحد ما بالكيل
فان لم يسم بحد ما بالكيل واشترى بحد ما بالكيل وان صدق البائع المامور
في الاكثر او امان بشري له هذا العبد ولم يسم له شيئا فاشترى فقال اشترى بحد ما بالكيل

اشترى بحد ما بالكيل وقال الامران بحد ما بالكيل فان كانت قيمتها حتمية صدق
الاكثر وكذا اذا كانت اكثر من حتمية واقل من المصومة لا يقع في غيرها
الامر ونوع بشرا بحد ما بالكيل وان كانت قيمتها الفاحش المبالا
الوكيل والمور كل من اشترى بالكيل والمشتري كان حلتا ببيع المبيع وفي المبيع
للوكيل واعلم ان الموراد بحد ما بالكيل في جميع ما ذكره المصومين بحد ما بالكيل
فان لم يسم بحد ما بالكيل واشترى بحد ما بالكيل وان صدق البائع المامور
في الاكثر او امان بشري له هذا العبد ولم يسم له شيئا فاشترى فقال اشترى بحد ما بالكيل

اشترى بحد ما بالكيل وقال الامران بحد ما بالكيل فان كانت قيمتها حتمية صدق
الاكثر وكذا اذا كانت اكثر من حتمية واقل من المصومة لا يقع في غيرها
الامر ونوع بشرا بحد ما بالكيل وان كانت قيمتها الفاحش المبالا
الوكيل والمور كل من اشترى بالكيل والمشتري كان حلتا ببيع المبيع وفي المبيع
للوكيل واعلم ان الموراد بحد ما بالكيل في جميع ما ذكره المصومين بحد ما بالكيل
فان لم يسم بحد ما بالكيل واشترى بحد ما بالكيل وان صدق البائع المامور
في الاكثر او امان بشري له هذا العبد ولم يسم له شيئا فاشترى فقال اشترى بحد ما بالكيل

والمكاتب لا ولاية لها في مال ولده الصغير والكافر ولا ولاية له في مال
صغيره المسلم **باب الوكالة بالخصومة والعقبى للوكيل بالخصومة**
العقبى عند الثلاثة أي عند حنفية وإبي يوسف ومحمد خلافا لفرع
كالوكيل بالتقاضي يملك العقبى في ظاهر الباب ولا ينفذ فيه إلا بال
فان الوكيل بالتقاضي يملك العقبى في ظاهر الباب لكن القوي في الزمان
على الوكيل بالتقاضي لا يمكن للعقبى لغيره في الوكلاء وللوكيل ينفذ
الدين بالخصومة عندنا في حقه وعند مالك لا يملك بالخصومة لا للوكيل
يعقبى العقبى ولو قام حجة ذي اليد على وكيل يعقبى عيدين موكلة باعة
منه يعقبه ولا يثبت السبع فتقام ثانيا على البينة إذا حضر الغائب
أدخل فاء الغيب في قوله ولو قام لأن هذه المسئلة من فروع ان الوكيل
يعقبى العين هل هو وكيل بالخصومة ام لا في هذه المسئلة فتبايس
واسخسان فالغيب ان العبد يدفع الى الوكيل ولا يقبل بينة
ان الموكل باع من صاحب المبدل ان البينة قامت على غير المقوم وفي
الاسخسان ان يعقبه الوكيل من غير ان يثبت البيع في حق الموكل
لان خصم في قدر المبدل وان لم يكن خصما في انبات البيع الموكل كما يعقبه
وكيل بغير المارة او العبد بلا طلاق وعقبى لو قامت حجة على عليه حتى يحضر
الغائب اي اذا جاء رجل فقال انا وكيل رب العايب لغير امره او عبد
الى موضع كذا فقامت المارة البينة على ان موكلة طلقها والعبد
على انه اعتقه يعقبه الوكيل من غير ان يثبت الطلاق والعنف بل
اذا حضر الغائب تجب إعادة اقامة البينة بقوله حتى يحضر الغائب
يعقبى بقوله بلا طلاق وعقبى اي لا يقع الطلاق والعنف حتى يحضر

في قوله لا ولاية لها في مال ولده الصغير والكافر ولا ولاية له في مال صغيره المسلم
في قوله العقبى عند الثلاثة أي عند حنفية وإبي يوسف ومحمد خلافا لفرع
في قوله كالوكيل بالتقاضي يملك العقبى في ظاهر الباب ولا ينفذ فيه إلا بال
في قوله فان الوكيل بالتقاضي يملك العقبى في ظاهر الباب لكن القوي في الزمان
في قوله على الوكيل بالتقاضي لا يمكن للعقبى لغيره في الوكلاء وللوكيل ينفذ
في قوله الدين بالخصومة عندنا في حقه وعند مالك لا يملك بالخصومة لا للوكيل
في قوله يعقبى العقبى ولو قام حجة ذي اليد على وكيل يعقبى عيدين موكلة باعة
في قوله منه يعقبه ولا يثبت السبع فتقام ثانيا على البينة إذا حضر الغائب
في قوله أدخل فاء الغيب في قوله ولو قام لأن هذه المسئلة من فروع ان الوكيل
في قوله يعقبى العين هل هو وكيل بالخصومة ام لا في هذه المسئلة فتبايس
في قوله واسخسان فالغيب ان العبد يدفع الى الوكيل ولا يقبل بينة
في قوله ان الموكل باع من صاحب المبدل ان البينة قامت على غير المقوم وفي
في قوله الاسخسان ان يعقبه الوكيل من غير ان يثبت البيع في حق الموكل
في قوله لان خصم في قدر المبدل وان لم يكن خصما في انبات البيع الموكل كما يعقبه
في قوله وكيل بغير المارة او العبد بلا طلاق وعقبى لو قامت حجة على عليه حتى يحضر
في قوله الغائب اي اذا جاء رجل فقال انا وكيل رب العايب لغير امره او عبد
في قوله الى موضع كذا فقامت المارة البينة على ان موكلة طلقها والعبد
في قوله على انه اعتقه يعقبه الوكيل من غير ان يثبت الطلاق والعنف بل
في قوله اذا حضر الغائب تجب إعادة اقامة البينة بقوله حتى يحضر الغائب
في قوله يعقبى بقوله بلا طلاق وعقبى اي لا يقع الطلاق والعنف حتى يحضر

مثله ولا يحدث بينة او كقول او ان ردة على امره الا وكيل او يعقب
حدث مثله ولو رده على الوكيل بالبيع ثم رده عليه بالبيع فان كان
مما لا يحدث مثله كالاصح الزايدة ولا يحدث مثله في هذه المدة يردده
على الامر سواء كان الرد على الوكيل بالبينة او بالثبوت او بالافراد وان كان
العقبى ما يحدث مثله فان كان الرد عليه بالبينة او بالثبوت يردده على
الامر وان كان بالافراد يردده على الامر وثنا وبلا اشتراط البينة او الثبوت
او الافراد في العقبى لذي لا يحدث مثله ان القاضي رتبنا يعلم ان هذا
المسألة لا يحدث في مدة سبيل لكن يستفاد عليه تاريخ يحتاج الى احدي
هذه في اركان العقبى لا في الاكسبا او الاطباء وقول المارة والطبيب
حجة في توجه للاضومة لان الرد فغيره الى هذه لا الرد حتى لو عاين
القاضي المسألة والعقبى ظاهر لا يحتاج الى شيء منها فان باع ثوبا فقال
امرته ان تكتسبه فقال الوكيل اطلقت صدق الامر وفي المصاربة
المصاربة لان الامر يستفاد من الامر فالقول له واما المصاربة فالظاهر
فيها الاطلاق فالقول للمصارب ولا يصح بغيره احد الوكيلين فيا وكلاهما
الاخصومة ورد وديعة وقضاء دين وطلاق وعقبى لم يعقب
اتفاق للخصومة فلان الاجماع ينفي الى الشفيع وفي الامور الاخر لا يحتاج
الى الزاير ولا يوكل وكيل الا باذن امره او بقره العمل براءه فان وكل بقره
كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني ولا يصح لغيره او موته وينع
لان يموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني عند الاول او بقره
واجاز شو أو كان قد رتبنا صح ولا يصح بيع عبيدا ومكاتب
او دى مال صغيره المسلم وشراءه اي الشراء بالمال فالخالف ان العبد

في قوله مثله ولا يحدث بينة او كقول او ان ردة على امره الا وكيل او يعقب
في قوله حدث مثله ولو رده على الوكيل بالبيع ثم رده عليه بالبيع فان كان
في قوله مما لا يحدث مثله كالاصح الزايدة ولا يحدث مثله في هذه المدة يردده
في قوله على الامر سواء كان الرد على الوكيل بالبينة او بالثبوت او بالافراد وان كان
في قوله العقبى ما يحدث مثله فان كان الرد عليه بالبينة او بالثبوت يردده على
في قوله الامر وان كان بالافراد يردده على الامر وثنا وبلا اشتراط البينة او الثبوت
في قوله او الافراد في العقبى لذي لا يحدث مثله ان القاضي رتبنا يعلم ان هذا
في قوله المسألة لا يحدث في مدة سبيل لكن يستفاد عليه تاريخ يحتاج الى احدي
في قوله هذه في اركان العقبى لا في الاكسبا او الاطباء وقول المارة والطبيب
في قوله حجة في توجه للاضومة لان الرد فغيره الى هذه لا الرد حتى لو عاين
في قوله القاضي المسألة والعقبى ظاهر لا يحتاج الى شيء منها فان باع ثوبا فقال
في قوله امرته ان تكتسبه فقال الوكيل اطلقت صدق الامر وفي المصاربة
في قوله المصاربة لان الامر يستفاد من الامر فالقول له واما المصاربة فالظاهر
في قوله فيها الاطلاق فالقول للمصارب ولا يصح بغيره احد الوكيلين فيا وكلاهما
في قوله الاخصومة ورد وديعة وقضاء دين وطلاق وعقبى لم يعقب
في قوله اتفاق للخصومة فلان الاجماع ينفي الى الشفيع وفي الامور الاخر لا يحتاج
في قوله الى الزاير ولا يوكل وكيل الا باذن امره او بقره العمل براءه فان وكل بقره
في قوله كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني ولا يصح لغيره او موته وينع
في قوله لان يموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني عند الاول او بقره
في قوله واجاز شو أو كان قد رتبنا صح ولا يصح بيع عبيدا ومكاتب
في قوله او دى مال صغيره المسلم وشراءه اي الشراء بالمال فالخالف ان العبد

في قوله في قوله العقبى عند الثلاثة أي عند حنفية وإبي يوسف ومحمد خلافا لفرع
في قوله في قوله كالوكيل بالتقاضي يملك العقبى في ظاهر الباب ولا ينفذ فيه إلا بال
في قوله في قوله فان الوكيل بالتقاضي يملك العقبى في ظاهر الباب لكن القوي في الزمان
في قوله في قوله على الوكيل بالتقاضي لا يمكن للعقبى لغيره في الوكلاء وللوكيل ينفذ
في قوله في قوله الدين بالخصومة عندنا في حقه وعند مالك لا يملك بالخصومة لا للوكيل
في قوله في قوله يعقبى العقبى ولو قام حجة ذي اليد على وكيل يعقبى عيدين موكلة باعة
في قوله في قوله منه يعقبه ولا يثبت السبع فتقام ثانيا على البينة إذا حضر الغائب
في قوله في قوله أدخل فاء الغيب في قوله ولو قام لأن هذه المسئلة من فروع ان الوكيل
في قوله في قوله يعقبى العين هل هو وكيل بالخصومة ام لا في هذه المسئلة فتبايس
في قوله في قوله واسخسان فالغيب ان العبد يدفع الى الوكيل ولا يقبل بينة
في قوله في قوله ان الموكل باع من صاحب المبدل ان البينة قامت على غير المقوم وفي
في قوله في قوله الاسخسان ان يعقبه الوكيل من غير ان يثبت البيع في حق الموكل
في قوله في قوله لان خصم في قدر المبدل وان لم يكن خصما في انبات البيع الموكل كما يعقبه
في قوله في قوله وكيل بغير المارة او العبد بلا طلاق وعقبى لو قامت حجة على عليه حتى يحضر
في قوله في قوله الغائب اي اذا جاء رجل فقال انا وكيل رب العايب لغير امره او عبد
في قوله في قوله الى موضع كذا فقامت المارة البينة على ان موكلة طلقها والعبد
في قوله في قوله على انه اعتقه يعقبه الوكيل من غير ان يثبت الطلاق والعنف بل
في قوله في قوله اذا حضر الغائب تجب إعادة اقامة البينة بقوله حتى يحضر الغائب
في قوله في قوله يعقبى بقوله بلا طلاق وعقبى اي لا يقع الطلاق والعنف حتى يحضر

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured appearance with visible creases, discoloration, and a faint red horizontal line near the bottom edge. A small, dark, handwritten mark is visible in the upper left corner.

صورته جل الشري امره من اضر وطمع الشري فخرها
بعقب فوكل رصلا المحصومة مع البائع وعار
قفال البائع ان الشري رضي بالبائع فلقاها
لا تبغى بالردة حتى يحضر الشري فيجدها
فمنعها على الصلة بقبولا

بمس في مشقة الدين قضاء بل امر بالنيل فاداهم الجفاء
فمن نزلته منه ودفعه الى الغريم بلا نقص القضاء
نقص

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والعظمة والجلال والكرامه
والجود والسخاء والرحمة
والبر والعدل والميل الى الحق
والصواب والنجاة من الضلال
والفناء والخلود في النور
والسعادة والنعيم والفرح
والسرور والبهجة والابتهاج
والمنفعة والفائدة والمنفعة
والخير والبر والنفع والهدى
والرشاد والطمأنينة والسكينة
والراحة والسهولة واليسر
والخفة والبساطة والوضوح
والبيان والجليان والظهور
والكشف والتمثيل والتبيين
والإيضاح والإظهار والبيان
والشرح والتفسير والبيان
والقول والحدوث والوجود
والعلم والحكمة والفهم
والبصيرة والقدرة والقوة
والطاقة والهيبة والجلالة
والعظمة والسمو والارتفاع
والعلو والرفعة والسموات
والأعلى والأسمى والأزكى
والأجمل والأحسن والأفضل
والأشرف والأرفع والأسمى
والأسمى والأسمى والأسمى

السبع لاني انما
 في النفس على قولها في السبع ما
 في النفس على قولها في السبع ما
 في النفس على قولها في السبع ما

ان يقول بان

الاشياء بالاعتقاد

بما هو عليه في نفسه

بما هو عليه في نفسه

بما هو عليه في نفسه

بما هو عليه في نفسه

بما هو عليه في نفسه

على السبب بالاعتقاد مطلقا باينا وكذا سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي
 عقده فان المولى خلق الله ما اعتقده فانه لا ضرورة الى الخلق على الحاصل
 لان المستلزم ان ارتفاعه فان العبد المسلم اذا اعتق لا يستلزم ضرورة
 والعبد الكافر على الحاصل لان السبب قد يرتفع فيها اما في الامة في الردة
 والحق في دار الحرب في الشك واما في العبد الكافر فيبقى العبد والحق
 في الشك وخلق على العلم من ورت شيئا واتجاه آخر وعلى البتات ان
 وهب له او اشتراه البتات القطع فالهوب له والمشتري يخلق الله
 ليس هذا كما كلفه ذلك الملك مقطوع به بخلاف لو ارتق فانه خلق الله
 لا اعلم انه ملكك فانه ينفي العلم بالملك وعدم الملك ليس مقطوعا به في
 كلامه وضح هذا المثل في الصلح منه ولا خلق بعده اي اذا اوجب له المثل
 فقال اعطيت هذه العشرة فذا عن الخلق ووجب الآخر او قال المديعي عليه
 صلحت عن دعوي خلق على كذا ووجب الآخر مع وسقط حق الثاني
الخالف ولو اختلف في قدر الثمن او المبيع حكم بين الطرفين وان اختلفا في
 حكم ثبت الزيادة وهو البايع ان كان الاختلاف في قدر الثمن
 والمشتري ان كان الاختلاف في قدر المبيع وان اختلفا فيما كذا اذ قال
 البايع بعت هذا العبد الواحد بالثمن وقال المشتري لا بعت العبد
 بالفحجة البايع في الثمن فحجة المشتري في المبيع او في غير ذلك
 يدعي احدهما والآخر لا يوافق له وان عجزا يرجع الى الصور الثلاث
 ايما اذ كان الاختلاف في الثمن او المبيع او بينهما فان كان الاختلاف
 في الثمن فيقال للمشتري ما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البايع ولا
 فسخا البايع وان كان الاختلاف في المبيع فيقال للبايع اما ان تسلم

ان يقول بان
 الاشياء بالاعتقاد
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه

ان يقول بان
 الاشياء بالاعتقاد
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه

ان سلم ما ادعاه المشتري والافسخا البايع وان كان الاختلاف في كل منهما
 يقال ما ذكره كليهما فان رضي كل بقول الآخر فظ والافسخا وخلق المشتري
 اولاً في الصور الثلاث لانه مطالب بالافسخا فاما في المبيع اسبق وايضا يتجمل
 فائدة المكون وهو وجوب الثمن في بيع السلعة بالثمن وفي الصف
 يساء القاضي بينهما شاء وخلق كل على ما يدعيه الآخر ولا احتياج الى
 اثبات ما يدعيه وهو الصحيح وفسخ القاضي البيع اي بعد ايجاب
 ومن كل لزمه دعوى الآخر اي اذ عجز عن البين او لا على المشتري فان كل
 لزمه دعوى البايع وان خلق يرضى البين على البايع وان خلق يفسخ البيع
 وان كل لزمه دعوى المشتري ثم اعلم ان الاختلاف اذ كان في الثمن فالحال
 في قبيل قبض المبيع موافق للقباس لان البايع يدعي زيادة الثمن والمشتري
 ينكرها والمشتري يدعي وجوب تسليم المبيع باقل الثمن والبايع ينكره
 وكل منهما مدعي ومنكر فيتحالفان اما بعد قبض المبيع فيخالف القياس
 فان المشتري لا يدعي شيئا لان المبيع قد سلم له والبايع يدعي زيادة
 والمشتري ينكره لكن الخالف من حيث لو لم اذ اختلفا في المبيع
 والسلعة قائمة بالخيار ووجه اول الخالف في الاجل وبشرط الخيار وقبض
 بعض الثمن وخلق المثل سواء اختلفا في الاجل او في قدره فقال
 المشتري كذا ثمن هو جل وانك البايع او قال المشتري كذا ثمن هو جل الى بنة
 وقال البايع بل الى نصف سنة خلق منكر الزيادة او قال احدها
 البيع بشرط الخيار وانك لا اخلق او قال احدها في الخيار الى ثلثة ايام
 وقال الآخر لا بل بوسين او قال المشتري اذ بعت بعض الثمن وانك البايع
 ولا بعد هلاك المبيع وخلق المشتري ان هلك المبيع ثم اختلفا في قدر الثمن

ان يقول بان
 الاشياء بالاعتقاد
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه

ان يقول بان
 الاشياء بالاعتقاد
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه

ان يقول بان
 الاشياء بالاعتقاد
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه
 بما هو عليه في نفسه

١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦

لان الاجابة فيها فضل لنفسه نظر اليه في فضل اليه فالاعظام
 جارية فيها وان قلت فقام المصطفى عليه السلام في فضل
 النفس وهو ما تقدم من عدم لانه منصف
 في فضل الدين اذ قيل في فضل
 في البراءة المصطفى عليه السلام
 في فضل النفس
 لان الاجابة فيها فضل لنفسه نظر اليه في فضل اليه فالاعظام
 جارية فيها وان قلت فقام المصطفى عليه السلام في فضل
 النفس وهو ما تقدم من عدم لانه منصف
 في فضل الدين اذ قيل في فضل
 في البراءة المصطفى عليه السلام
 في فضل النفس

[illegible][illegible]

وعندهما العبد لما ذون الحاشية **فصل** ولو قال ذوا اليد التي
او دعته او اعانته او احبته او رغبته او عصبته منه ورضي عليه
سقط خصومة المدعي لان يد هو لا وليست بد خصومة وان قال سرقته
من الغائب وقال المدعي عصبته او سرقته او سرقته مني لا وان برهن
ذو اليد على ايداعه لان ذال اليد اذا قال للمدعي سرقته من الغائب
فقد اقر ان يده بد خصومة فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان ادعى الفعل
على ذي اليد كما اذا قال عصبته مني او سرقته مني لا يسقط عنه الخصومة
وكذا اذا قال سرقته مني وقال ذال اليد او دعته فلان واقام البينة لا بسقط
الخصومة عند الخصومة به واذا يوسف به وعند محمد سقط كالو قال
الشهود او دعه من لا يعرف فانه لا يدفع الخصومة لاحتمال ان يكون المدعي
هو الذي او دعه عنده خلاف قولهم فوفد بوجهه لاسباسه ونسبه
يسقط الخصومة عند الخصومة به فان الشهود عالون المودع ليس
هو الذي وعند محمد به لا يسقط الخصومة حيث لم يذكر واستخصا
معتا او دعه عنده ولو قال اتبعته من زيد اي قال المدعي اتبعته
من زيد وقال ذال اليد او دعه هو سقطت بلا حجة الا اذا برهن المدعي
ان زيدا وكله بقبضه فان المدعي اذا قال اتبعته من زيد فقد اقر انه
وصل الي ذال اليد من جهة فلا يكون يده بد خصومة الا اذا ثبت الوكالة
بقبضه هذه المسائل تسمى حجة كتابية لدعوي حتى صور وهي الابلاغ والاعا
والاجارة والرهن والغصب وايضا حجة حتى افعال فعند ابن شريفة
لا يسقط الخصومة وعند ابن ابي شيبة تدفع بلا بينة واي يوسف به
ان كان ذال اليد رجلا صالحا يسقط الخصومة اذا كان معروفا ناجيا

هذا هو الذي عليه الجمهور في هذه المسائل
وقوله لو قال ذوا اليد التي او دعته او اعانته او احبته او رغبته او عصبته منه ورضي عليه سقطت خصومة المدعي لان يد هو لا وليست بد خصومة وان قال سرقته من الغائب وقال المدعي عصبته او سرقته او سرقته مني لا وان برهن ذو اليد على ايداعه لان ذال اليد اذا قال للمدعي سرقته من الغائب فقد اقر ان يده بد خصومة فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان ادعى الفعل على ذي اليد كما اذا قال عصبته مني او سرقته مني لا يسقط عنه الخصومة وكذا اذا قال سرقته مني وقال ذال اليد او دعته فلان واقام البينة لا بسقط الخصومة عند الخصومة به واذا يوسف به وعند محمد سقط كالو قال الشهود او دعه من لا يعرف فانه لا يدفع الخصومة لاحتمال ان يكون المدعي هو الذي او دعه عنده خلاف قولهم فوفد بوجهه لاسباسه ونسبه يسقط الخصومة عند الخصومة به فان الشهود عالون المودع ليس هو الذي وعند محمد به لا يسقط الخصومة حيث لم يذكر واستخصا معتا او دعه عنده ولو قال اتبعته من زيد اي قال المدعي اتبعته من زيد وقال ذال اليد او دعه هو سقطت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه فان المدعي اذا قال اتبعته من زيد فقد اقر انه وصل الي ذال اليد من جهة فلا يكون يده بد خصومة الا اذا ثبت الوكالة بقبضه هذه المسائل تسمى حجة كتابية لدعوي حتى صور وهي الابلاغ والاعا والاجارة والرهن والغصب وايضا حجة حتى افعال فعند ابن شريفة لا يسقط الخصومة وعند ابن ابي شيبة تدفع بلا بينة واي يوسف به ان كان ذال اليد رجلا صالحا يسقط الخصومة اذا كان معروفا ناجيا

بالحيل لان كان ان يدفع ما يده اي من يعيب عن البلد ويقول له او دعه
عند خطرة الشهود كما يمكن لاحد ادعوي علي وعند محمد به لا تدفع اذا قال
فوفد بوجهه لاسباسه ونسبه وعند الخصومة به يدفع لخصومة البينة
كما ذكرنا **باب دعوي الزحيلي** حجة الخارج في الملك المطلق الحق
من حجة ذي اليد وان وقت احدهما فقط اعلم ان حجة الخارج عندنا
من حجة ذي اليد وعند الشافعي في ذي اليد الحق ثم ان وقت احدهما
فقط فقد ان حجة به ومحمد به الخارج الحق وعند يوسف به صاحب
الوقت الحق ولو برهن خارجا على سني فبني له بها هذا عندنا وعند
الشافعي في ثبوت البينات فان برهن ان كان سقط الاستماع لمع بينهما
في لاف الملك فان الشراكة مكنة وفيه صدقة وان ارجاها السابق
الحق فان اقرت له لا حجة له من له فان برهن الاجر فبني له ولو برهن
احدهما فقط فبني له ثم برهن الاجر لم يفتي الا اذا اثبت سقوطه كالم يفتي
حجة الخارج على ذي يد ظهر كحاجة الادا اثبت سببه اي اذا كانت
امراة في بد رجل وكحاجة ظ فادعى الخارج انها زوجته واقام البينة
لم يفتي له الا اذا اثبت كحاجة سائفة فان برهن على ثراء سني من ذي
يد فبني نصف نصف ودره اي لكل واحد منهما الخارج ان شاء اخذ
نصف ذلك الشيء بنصف الثمن وان شاء تركه وبني له احدهما بعد ذلك
فبني له ما لم يأخذ الاخر كله وهو للسابق ان ارجاها في ذلك الشراء من ذي
اليد ثار فخا ولدي يدان لم يورثا وان لم يلد له ولدي وقت
ان وقت احدهما فقط ولا بد لهما ايان ارجاها السابق الحق وان لم
يورثا وان ارجاها فان في يد احدهما فذو اليد اولى وان لم يكن في يد

هذا هو الذي عليه الجمهور في هذه المسائل
وقوله لو قال ذوا اليد التي او دعته او اعانته او احبته او رغبته او عصبته منه ورضي عليه سقطت خصومة المدعي لان يد هو لا وليست بد خصومة وان قال سرقته من الغائب وقال المدعي عصبته او سرقته او سرقته مني لا وان برهن ذو اليد على ايداعه لان ذال اليد اذا قال للمدعي سرقته من الغائب فقد اقر ان يده بد خصومة فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان ادعى الفعل على ذي اليد كما اذا قال عصبته مني او سرقته مني لا يسقط عنه الخصومة وكذا اذا قال سرقته مني وقال ذال اليد او دعته فلان واقام البينة لا بسقط الخصومة عند الخصومة به واذا يوسف به وعند محمد سقط كالو قال الشهود او دعه من لا يعرف فانه لا يدفع الخصومة لاحتمال ان يكون المدعي هو الذي او دعه عنده خلاف قولهم فوفد بوجهه لاسباسه ونسبه يسقط الخصومة عند الخصومة به فان الشهود عالون المودع ليس هو الذي وعند محمد به لا يسقط الخصومة حيث لم يذكر واستخصا معتا او دعه عنده ولو قال اتبعته من زيد اي قال المدعي اتبعته من زيد وقال ذال اليد او دعه هو سقطت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه فان المدعي اذا قال اتبعته من زيد فقد اقر انه وصل الي ذال اليد من جهة فلا يكون يده بد خصومة الا اذا ثبت الوكالة بقبضه هذه المسائل تسمى حجة كتابية لدعوي حتى صور وهي الابلاغ والاعا والاجارة والرهن والغصب وايضا حجة حتى افعال فعند ابن شريفة لا يسقط الخصومة وعند ابن ابي شيبة تدفع بلا بينة واي يوسف به ان كان ذال اليد رجلا صالحا يسقط الخصومة اذا كان معروفا ناجيا

د هـ ما فان وقت اخذها حق وان لم يوثق احد هـ ما فقد مر ان كل نصفه
 نصف الحق او تركه والشرا حق من هبة وصديقه مع قبض اي قال احدهما
 من يديه من زيد وقال الآخر وهب لزيد وقبضه او تصدق علي
 يد وقبضه وبرهنا لمذعي الشرا الحق والشرا والمهر سواء ويرجع
 قبض الحق من هبة معه فان برهن خارجا على ملك مورث او
 رج من واحد او خارج على ملك مورث وذو يد على ملك قدم فالسابق
 حق وان برهن على شرا فحق تارخهما من آخر اي قال احدهما اشتريته
 من زيد وقال الآخر اشتريته من عمرو وقت احدهما فقط يستوي
 لخاصة انه اذا وقت احدهما فقط وتلقيا من واحد فصاحب
 قبض الحق وان تلقيا من اثنين منها سواء ولو برهن خارج وذو
 يد على ملك مطلق وذو يد احدهما فقط فالخارج الحق فان برهن
 خارج على ملك وذو اليد على الشرا منه او برهن على سبب ملك
 يتكسر كالنسيان وحلب لبن واخذ جبن او لبنا وحذ صوف فذو
 يد الحق ولو برهن كل على الشرا من الآخر بلا وقت سقطا وترك المال
 بد من معه اي برهن كل واحد من ذي اليد والخارج على الشرا من صاحبه
 يد كذا تارخا سقطا البتات وترك المال في يد صاحب وعن محمد رج
 عن الخارج كان ذا اليد اشتراه او لا من باعه من الخارج ولا يعكس
 بيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عند محمد به وانا قال البلاوت
 في لوازا فقيه تبصير مذكور في الهداية فظا لهما ان سئلت واعلم
 ان صاحب الهداية ذكر هذه المسائل من غير خط وانا جعتهما من الذخيرة
 ضبوطة موجزة فاقول ان برهن المدعيان فان كان تارخ احدهما سابقا
 فله المالك ولو كان تارخا فله المالك ولو كان تارخا فله المالك

فصل في معرفة النقص في الحساب

سابقا فواحق وان لم يكن فان كان كل منهما فايد منها مساويان وكذا
 ان كان كل منهما خارجا في الملك لمطلق وهذا اذا لم يوزع الا وازخ احدهما
 سابقا حق ان كان فقد مر ان السابق حق وكذا في الملك سببا لا فا
 تلقيا من واحد وازخ احدهما فقط فانه حق وان كان احدهما فايد
 والاخر خارجا فالحارج احق في الملك لمطلق سببلا للصورة المذكورة الا اذا
 اذ عا مع الملك فغلا كما اذا اكل واحد هو عدي عتمة او ديرة في ذلك
 حق خلاف ما اذا اكل واحد هو عدي كانته فمساويا لانهما خارجان
 اذ لا بد على المكاتب ولو قال احدهما هو عدي كانته وقال الآخر ديرة
 او عتمة فهذا الاول فالظابط ان كل بيتة تكون اكثر اثباتا فهو احق
 هذا في الخارج وفي البدي في الملك لمطلق اما في الملك بسبب فان ذكرا
 سببا واحدا فان تلقيا من واحد فذو البد حق وان تلقيا من اثنين
 فالحارج احق سببلا للصورة المذكورة وان ذكرا سببين كالشراء و
 الهبة وغير ذلك ينظر في قوة السبب كما في المتن ولا يشرح بكثرة الترتيب
 فان الترتيب عند نابوة الدليل لا بكثرة ولو ادعى احد خارجين
 نصف دار والاخر كلها فالربع للاول ولوالا الثلث للاول والباقي
 للمثاني **اعلم** ان ابا حنيفة يعاخذ في هذه المسئلة طريقا لتاوية
 وهو ان النصف سالم المدعى الكل بلا تنازع بين النصف الاخر وبينه
 تنازعا عنهما على السواء فينصف فلصاحب الكل ثلثة ارباع ولصاحب
 النصف الربع ومهما اعتبرا طرقت العول والمصاربة وانما سمي بهذا
 ان في المسئلة كلها ونصفا فالمسئلة من اثنين ويعول الى ثلثة فلصاحب
 لكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول واما المصاربة
 فاعاد ان يطلع في المسئلة فاعاد ان يطلع في المسئلة فاعاد ان يطلع في المسئلة

سابقا فواحق وان لم يكن فان كان كل منهما فايد منها مساويان وكذا
 ان كان كل منهما خارجا في الملك لمطلق وهذا اذا لم يوزع الاو اخرج احدهما
 سابقا حتى ان كان فقد مران السابق حتى وكذا في الملك سببا لا اذ
 تلقيا من واحد وارخ احدهما فقط فانه احق وان كان احدهما فايد
 والاخر خارجا فالحارج احق في الملك لمطلق سببلا للصورة المذكورة الا اذا
 ادعى مع الملك مفعلا كما اذا اكل واحد هو عدي عتمة او ديرة فذا ايد
 احق خلاف ما اذا اكل واحد هو عدي كانته فمساويا لانهما خارجان
 اذا ايد على المكاتب ولو قال احدهما هو عدي كانته وقال الآخر ديرة
 او عتمة فهذا الاولي فالظابط ان كل بيتة تكون اكثر اثباتا فهو احق
 هذا في الخارج وفي البدي في الملك لمطلق اما في الملك بسبب فان ذكرا
 سببا واحدا فان تلقيا من واحد فذا البدي احق وان تلقيا من اثنين
 فالحارج احق سببلا للصورة المذكورة وان ذكرا سببين كالشراء و
 الهبة وغير ذلك ينظر في قوة السبب كما في المني ولا يشرح بكثرة التبرع
 فان التبرع عند نابوة الدليل لا بكثرة ولو ادعى احد خارجين
 نصف دار والاخر كلهما فالربع للاول ولوالا الثلث للاول والباقي
 للثاني **اعلم** ان ابا حنيفة يعاخذ في هذه المسئلة طريقا لتاخره
 وهو ان النصف سالم المدعى الكل بلا تنازع يعني النصف الاخر وفيه
 تنازع بينهما على السواء فينصف فلصاحب اكل ثلثة ارباع ولصاحب
 النصف الربع ومما اعتبر طريق العول والمصاربة وانما سمي بهذا
 لان في المسئلة كلها ونصفا فالمسئلة من اثنين ويعول الى ثلثة فلصاحب
 لكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول واما المصاربة
 فمما اعتبر في المسئلة من اربعة يعول الى ثلثة فلصاحب اكل ثلثة ارباع
 ولصاحب النصف الربع ومما اعتبر طريق العول والمصاربة وانما سمي بهذا
 لان في المسئلة كلها ونصفا فالمسئلة من اربعة يعول الى ثلثة فلصاحب
 لكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول واما المصاربة

فان كل واحد يثبت بعد رجعة فضا حاكم الاثنان من الثلثة منقرب
 الثلثين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلثة فيصير ثلث في الدار
 فيجعل ثلث الدار لان صاحبها ليسو بطريق الاضافة فانه اذا ضرب ثلث
 في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان وان كانت مخرما من الثلث نصف
 بقضائه ونصف لانه فان الدار اذا كانت في يد مخرما يكون النصف في يد كل
 منهما فالنصف الذي في يد مخرمي الكل لا بدعية احد فيترك بده و
 النصف الذي في يد مخرمي النصف بده كل منهما مخرمي خارج وبيته
 الخارج اولي فان برهن خارجا على جناح دابة وارضا فاضل واقف
 فاشترى ثلثها وان اشكل فلما اذا اخالف سائر التارحين بطلت
 الشبان وزك الدابة مع ذي اليد فان برهن احد الخارجين على غيب
 سائر والاخر على ودعية اسوبا اذ في احد الخارجين على ذي اليد انك
 غصبت هاتمي والاخر اذ في اي او دعت هذا السني عندك وبرهنا
 بنصف بينهما لاسوا بينهما فان الطوق اذا اجمدا لودعية صار غاصبا
 والاشس احق من اجد الكرم والراكي من اجد التاج ومن في السراج
 من رديعه وذو جمل يامع علف كورة منها اي صاحب اليد في هذه
 الصورة هو الاول وجالب الساط والمتعلق به سواء كان معه ثوب
 وطريق مع آخر والقول لصي يعبر في اناخر وان قال انا عبد فلان مضي
 لمن معه كن لا يعبر والمراد بالتعبر ان يحكم ويعقل ما يقول فان كان
 معبرا يقول اناخر فالقول له لانه في بد نفسه وان قال انا عبد زيد
 وهو في يد غيره كان عبد العبد لانه لما قرانه عبد زيد قرانه ليس
 في بد نفسه فيكون عبد صاحب اليد وان لم يكن معبرا الا يكون في بد

فبد نفسه فيكون عبد صاحب اليد قول البديع الانسان ليس دلبلا
 ظاهر على الملك فان من رأى انسانا يد آخر يعرف منه نظرت للملك
 لا يجوز ان يشهد انه ملكه فان الاصل في الانسان الحرية فكون الصبي الذي لا يعرف
 عبد لصاحب اليد مشكلا ولا يظن حذو وعده عليه او متصل بانه انقال
 فيقال اتصال المتربع اتصال جدار بجدار حيث يتداخل لبنات هذا الجدار
 في لبنات ذلك فاشترى اتصال المتربع لانها انما يبينان كحيطا مع حدارين
 آخرين كحيطان متربع لانه عليه هو ادي الرواد بالخراد في الخشبات التي
 توضع على الحدو على بل بين الجدارين لونهما اذا كان لاحد منهما عليه حرا في
 ولا شئ الاخر عليه فهو بينهما وادوية بيت من دار لذي بيت منها
 في حق ساحتها بناء على ان يروح بكثرة العدة ارض ادي رجل انهاء بده وآخر
 لذلك ويهنا فاضي بيد هما فان برهن احدهما او كان لبن فيها او بني
 او جرف في بيده فان الاستعمال دليل اليد
 مبيعة ولدت لاقبل بنصف حول مند ببيت فادعي البايع الولد ثبت
 نسبة مند وامتهما ونفس البيع وبرد الخن وان ادعاه المشتري مع دعوته
 او بعد هاهنا عندنا وعند زفر والشافي مع دعوته باطل لان البيع
 اعترف منه بانها امه فالدعوة يصير منا قضا ولنا ان العلوق في
 امر حتى يفيق منه التساقض وكون العلوق في بد البايع دليل على انه
 منه وانما قال وان ادعاه المشتري مع دعوته او بعد هاهنا حتى لو ادعي
 المشتري قبل دعوته البايع بنيت النسب من المشتري وتحل على ان المشتري
 كرها واسئلها ثم اشترها وكذا لو ادعاه بعد موت الام بخلاف
 موت الولد يعني ان ماتت الام والولد في فادعاه البايع وقد جاءت

فان كل واحد يثبت بعد رجعة فضا حاكم الاثنان من الثلثة منقرب
 الثلثين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلثة فيصير ثلث في الدار
 فيجعل ثلث الدار لان صاحبها ليسو بطريق الاضافة فانه اذا ضرب ثلث
 في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان وان كانت مخرما من الثلث نصف
 بقضائه ونصف لانه فان الدار اذا كانت في يد مخرما يكون النصف في يد كل
 منهما فالنصف الذي في يد مخرمي الكل لا بدعية احد فيترك بده و
 النصف الذي في يد مخرمي النصف بده كل منهما مخرمي خارج وبيته
 الخارج اولي فان برهن خارجا على جناح دابة وارضا فاضل واقف
 فاشترى ثلثها وان اشكل فلما اذا اخالف سائر التارحين بطلت
 الشبان وزك الدابة مع ذي اليد فان برهن احد الخارجين على غيب
 سائر والاخر على ودعية اسوبا اذ في احد الخارجين على ذي اليد انك
 غصبت هاتمي والاخر اذ في اي او دعت هذا السني عندك وبرهنا
 بنصف بينهما لاسوا بينهما فان الطوق اذا اجمدا لودعية صار غاصبا
 والاشس احق من اجد الكرم والراكي من اجد التاج ومن في السراج
 من رديعه وذو جمل يامع علف كورة منها اي صاحب اليد في هذه
 الصورة هو الاول وجالب الساط والمتعلق به سواء كان معه ثوب
 وطريق مع آخر والقول لصي يعبر في اناخر وان قال انا عبد فلان مضي
 لمن معه كن لا يعبر والمراد بالتعبر ان يحكم ويعقل ما يقول فان كان
 معبرا يقول اناخر فالقول له لانه في بد نفسه وان قال انا عبد زيد
 وهو في يد غيره كان عبد العبد لانه لما قرانه عبد زيد قرانه ليس
 في بد نفسه فيكون عبد صاحب اليد وان لم يكن معبرا الا يكون في بد

النصف في نصف النسب
فان كان النسب في النصف
فان كان النسب في النصف
فان كان النسب في النصف

كتاب البيان قوله البين تفوي الخبر ذكر الله تعالى او التعليق اعلم ان البين
 في اللغة القوة كما قال الله تعالى لاخذنا منه باليمين اي بالقوة وفي الشرع عبارة عن عقد
 قول به عزم الخالف على الفعل والزك وهو يوغان عين بالله تعالى او صفته
 وتعليق الخراء بالشرط فانه عين البضا حنه لو صلف ان لا يحلف وقال ان دخلت الدار
 فبدي حريجت لان البين تفوي الخبر على الفعل او المنع عنه وذلك المعنى حاصل
 في التعليق والمنع التفوي مرعى فبها اذا الكلام تفوي بها فقولس او التعليق
 بالجر معطوف على الله مع سمر فندم قوله ثم عطف على فعلت في العبارة
 لان على ان ليس معطوفا على فعل بل معطوف على فعل بكرر كنه على وكذا في قوله
 يكون معطوفا على فعل ذكر البند الشرف في حلية شرط المفتاح ان مثل هذا السامح
 كثر في جانب المعطوف عليه والمعطوف ايضا اعتما واعلى عدم الاستثناء والمقصود
 الاشارة الى الاعراب وذكر في بعض حواشيه ان مثل هذا المعطف لشارة الى ان معنى
 المعطف انما يتحقق بين المحرورين لا بين المركبين من الجار والمحرور واما عادة
 الجار في المعطوف فلاظهار الاعراب

براد به ان يمل في الجواب وقصبت براد به حكت بانك كاذب وابرائي
 من ان لا ندعي على بلاحق وهن كبر الان تصدق واحلت لك مالا
 على زيد فاصنع به وان يدين مو اجل صدق المتقوله ان قال
 هو حال وخلق به اي خلق المتقوله على ان ليس هو جعل يجب له الدين
 حالا وماء نه ودرهم كنهاد را هم وفي مائة ونوب ومائة وديان
 بغير المائة وثلاثة اناوب كلها ثياب اعلم ان في قوله لغلاف علي مائة
 ودرهم عندنا ثياب في مائة مائة ثمان على مائة ونوب وهو القياس
 وعندنا اذا ذكر بعد لفظ العدد ما هو من المقدرات كما اذا قال
 مائة ودرهم ومائة وقين حنط يكون المائة من جنس ذلك المقدار
 قياسا على ما اذا ذكر بعد لفظ العدد عدد اخر نحو مائة وثلاثة اناوب
 وان لم يكن من المقدرات كالنوب مثلا في ثياب مائة والاخر
 بدلية في اصطلح بذكرها فقط وحاط حلقته وقصته اي الاخر وانما
 بذكر حلقته وقصته وهذا من باب لعطف على معمول عاملين
 والحي ورميتم في في الدار ريد والحجرة عمرة وكذا في قوله وستين خيمة
 وخمائل وفضل وخجلة البعدان والكسوة للحجلة البيت الرزين بالثياب
 والستر ويري في قوتهم اياها كنوب في متديلا ونوب ونوب ونوب
 في عشرة اناوب واحدا هذا عندنا في يوسف يع فان عشرة اناوب لا يكون
 تابعة لنوب واحد وعد محمد بذكره احد عشر نوبا لان النفس
 يلق في ثياب كثيرة وخصة في حصة بنته الصاب حنة وبنته
 مع عشرة عند الحسن بن زياد بذكرهم خمسة وعشرون وقد ذكر
 في كتاب لطلاب وفي من درهم في عشرة لوما بين درهم في عشرة عليه
 وهو في الطائفة والعلم بذكره

(Marginalia in Arabic script, including various notes and corrections, some written diagonally or vertically.)

وحق الله بالاضافة واما الحق المعروف بالام نحو والحق لا افضل كذا فيمن لانه من سجاء الله كقولنا
بان الله هو الحق المبين وقدره واما حقا منكم فعبه اختلاف والصحيح انه ليس ان اراد اسم الله واما
وحق الله بالاضافة فيمن عند يوسف وعندهما لا يكون معنا له ان الحق في صفات الله كما حكاه
قال والله الحق ولم يمانه ليس يمين اذ اراد به طاعة الله كما قيل عليه السلام ما خلق الله على عباده
فقال ان لا يشركوا به ويعبدوا الصلوة ويؤتوا الزكاة فلا يكون حاله بالاحتمال

بشيء من هذه
الاشياء
التي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

عليه تسعة مثلا عند حبيفة مع لان الغاية الاولى تدخل في زورة ولا حجرة
لان دخل الغاية الثانية وعندهما دخل الغاية الثانية فيجب عشرة وعند زورة لا دخل
سوى منها فيجب ثمانية وفي قوله من دار في مابين هذا الحائط الى هذا الحائط لم
يأينها في الفرق لا في حبيفة لان في قوله مابين الواحد في العشرة لا في مابينها
الا بانضمام الاول كما يقال يسي مابين حبيب الى مابين اجمع انضمام الامم
التي دون ذلك في خلاف مابين الحائطين ولو اقر بالحل في حقل على الوصية
من عترة ابي بل هذا لا في اقر على ان رجلا اوصى بالحل لرجل ومات الموصي لان
يقر وارثه بانه للموصي وكذا انه ان يسي مابين الحائطين وصية وان الوصية
للمحل يصح والمحل يعرف وان لم يبين سيبا صليحا كارت وصية وان الوصية
له لا يصح واما الاحتياج الى ذكر السبب لصالح في الاقرار بالحل لان الوصية
متبعة هناك لخلاف الاقرار بالحل فان الاسباب متعارضة كالارث
والوصية فان ولدت حبا لافل من نصف حول ابي وقت الاقرار
فله ما اقر وان ولدت حبا فلها وان ولدت ميا للموصي والمورث
لان اذ ابي السبب وقال ان فلانا اوصى بهذا الحقل وان فلانا مات وترك ميراثا
له فيكون هذا اقرارا ملك الموصي والمورث فيقسم بين ورثته وان لم يصر
بشيء او اقر ابي او اقرهم الاقرار لهما عند ابي يوسف بع وعند محمد يصح
الاقرار بالحل على السبب لصالح وان اقر بشرط الحيا ابي بان قال فلان
على قدرهم على ابي بالحيا رغبة بثلثة ايام مع وبطل شرط لان الحيا
للغنى والاقرار لا يمتنع ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه لو اقر ثم اقر
كاذب في الاقرار فعند حبيفة ومحمد لا ينفذ في قوله لكن يبقى على قول
ابي يوسف ان المقر له يخلع ان المقر لم يكن كاذبا وكذا لو اقر وارث المقر

التي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

192
بشيء من هذه
الاشياء
التي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

بشيء من هذه
الاشياء
التي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

بشيء من هذه
الاشياء
التي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

[illegible][illegible][illegible]

فقد البعض لا يلتفت الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا زمان الاقرار
والاصح التحليف لان الورثة اذ عزموا اقرارا لوقوعه المقر له يلزمه ما اذا اكره
بسخف وان كان الدعوى على ورثة المقر له فاليقين عليهم بالعلم بالا لا بتقدير
نظمه كما ذابا **باب الاستثناء** ومن استثنى بعض ما اقر به مستصلا
لزمه ما فيه وان استثنى كله لم يلزمه كله لان الاستثناء الكل لا يصح وان
استثنى كلبا او رتبة من الدراهم صح فبما وان استثنى غيرهما لم يصح
اي قال له على مائة درهم الادبنا او الالفين حطه صح الاستثناء وان قال
الاقرار لم يقع عندي حقة واني يوسف لوجود المجانسة من وجه
اذا كان مكيلا او موروثا وعنده محمد لا يصح في الكل لعدم المجانسة
وعند الشافعي لا يصح في الكل المجانسة من حيث المالبية ومن اقر ووصل
به ان شاء الله بطل اقراره ولو استثنى بناء دارا فربها كان المقر له لان
الاستثناء لا يصح لان البناء اعم من رجله بالبيعة وما هو كذلك لا يصح
استثناءه وان قال بناء وهماي وعمرها لك فكما قال وفض الحائز وكلمة
البناء كبناء بهماي قال هذا لان هذا لفظان الالف او هذا البستان له
الاحتمال لا يصح الاستثناء ولو قال لطفة له والفض لي والارض له والتحل
لي يصح فان قال له على الف من بني عبد مابضته وعينه اي عيني العبد
وهو في المقر له فان سلم المقر له لزمه الالف والا فان لم يعين لزمه مابضته
صفة العبد وتوله وعينه اي عيني العبد وهو في المقر له فان
سلم المقر له ذلك لم يلزمه الالف والا وان لم يعين لزمه مابضته
لعمري لولا مابضته لعمرو عندي حقة في سواء وصل ام فصل
لان انكار البعض في غير المعين ينال الوجوب لان جهالة المبيع

مجلس
الاول
في بيان فوائد
العلم

والا كارتك في صلح على دار لانه اذا صلح عن دار في ربح المدعي عليه
لم يتبدل له ملكه وزعم المدعي ليس بخجة على المدعي عليه فلا يلج البتعة
وان اذ صلح على دار في ربح المدعي انه اخذها عوضا عن حقه في دار
بزعمه فيجب البتعة وما استحق المدعي ربح المدعي حصة من العوض
ورجع بالقيمة منه اي خالصه مع الحق فيما استحقه وما استحق
من البديل رجع الي الدعوى كخلة او بعضه ايمان استحق بعض البديل
من يد المدعي رجع الي دعوى حصة ما استحق من المصالح عنه
وان استحق كله رجع الي دعوى الكل في المصالح والصلح مع الاقرار اذا
استحق البديل رجع الي البديل لوجود اقرار المدعي عليه وفي السكوت
والا كارتك رجع الي دعوى البديل ولو صلح على بعض دار يد المدعي لم يصح
وجعلته ان يربط في البديل شيئا او يترك عن عوي لباقي انا لا يصح
لكن بعض الدار لا يصح عوضا عن الكل فاذا اذاد في البديل شيئا او يترك
عن عوي لباقي انا لا يصح لان بعض الدار لا يصح عوضا عن الكل فاذا اذاد
في شيئا كدرهم او ثوب يكون ذلك شئ عوضا عما بقي في يد المدعي عليه
وان ابراء المدعي عن دعوى لباقي نص ايضا لان هذه ابراء عن دعوى
الايمان وهي صحيحة وان لم يكن البراءة من الايمان صحيحة والبراءة
بظن فما اذا كان الدار في يد المدعي عليه كما اذا امان واحد ويترك ميراثا
مترك واحد عن نصيبه لا يصح لان هذا ابراء عن الايمان وضع الصلح
عن دعوى لباقي والمنفعة في صورة الصلح عن دعوى لمنفعة
يدعي على الدار لانه ان الميت كان او حي لخدمة هذا العبد وانكر الورثة
وانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك
انما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

فانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عبيد المالك

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, discussing legal and philosophical concepts.

بالاتفاق لما عندهما فظاهر واما عده فلان العتد منصوص عليها
فلا يجوز الزيادة عليها وانه عن منصوص عليها ولو صلح بغيره وان
كان فتمت اكثر من قيمة نصف العتد وبذلك الصلح عن دم عدل وعلى بعض
دين يدعيه يكون الموكل لا وكيل للعتد هاتين الصورتين ليس بمنزلة البيع
اماني الا في ظاهره واما في الثاني فلانه اذا لم يكن له حق في البع
يرجع الحق في الموكل لان القيمة اي الوكيل فيكون البديل عليه
لأجل الكفالة وفيما هو كبيع لزوم وكيله اي فيما يكون الصلح عن مالي
على مال من غير جنس المصلح عنه ويكون مع الاقرار وان صلح فضولي
وفي البديل او اضاف الى ماليه او اثاره في نقد وعرض بلا نسبة
الى نفسه او اطلق وينبغي وان لم يتعد ان اجاره المدعي عليه لزمه
البديل والارادة الصلح اي صلح الفضولي عن جانب المدعي عليه
مع المدعي وصنى بديل الصلح وقال الصالح على الف درهم من مالي
او في هذا وعلى عدي هذا وقال الصالح على هذا الف الف وعلى هذا
العبد من عمران بنشرهما الى نفسه او اطلق وقال الصالح على الف درهم
ونقده في هذه الصور صلح الصلح وان لم يتعد الف اجاز المدعي
عليه ولا فلا واصله على بعض جنس ماليه اخذ لبعض حقه وخط
لبا فيه لا معاوضة الا بعض الشيء لا يصلح عوضا لكل وجه عن الف
حال على ما به حاله او على الف موهل في الاول يكون استقاطا لا في
الثاني وفي الثاني يكون استقاطا لوصف لطلول او عن الف جيا على
ماليه زبوني لانه يكون استقاطا لما فوق المائة واستقاطا لوصف
المودة في المايه في هذه الصور يصلح الصلح ولا يشترط بغير بدل الصلح

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, discussing legal and philosophical concepts.

بذلك الصلح ولا يصح عن دراهم دنانير موهل لان هذا الصلح معاوضة
فيكون حرا في شرط قبض الدنانير قبل الاقرار او على الف موهل على
نصفه حالا لا وصف لطلول في مقابلة خماسيه وذلك لوصف ليس بال
او عن الف موهل على نصفه بغيره لانه يكون معاوضة الف موهل خماسيه
وزيادة وصف وهو الساق ومن امر بادل نصف دين عليه عدا على انه
بري كما زاد ان قبل بري وان لم يتعد عدا دينه اي قال اذ عدا الى خماسيه
على انك بري من الباقي فقبل بري وان لم يتعد الخماسيه في العدا عدا دينه
وهذا عندنا حنيفه ومحمد وعندي يوسف لا يعود دينه لان البراءة
مطلقة لان كلمة على العوض واداء النصف لا يصلح عوضا للبراءة مطلقه
ولما ان على الشرط فيكون البراءة معتدة بالشرط فيغوث بغاوته وفيه
يظن ان كلمة على دخلت على البراءة من هذا التعليق انما يصلح لو قال ابراهيم
عن خماسيه على ان يودى الخماسيه الاخرى ويكون ان يجاب بأنه وان كان
في اللفظ هكذا لكن في المعنى كل واحد معتد بالآخر لانه ما رضى بالبراءة
مطلقا بل البراءة على تقدير اداء الخماسيه وضارت البراءة مشروطة
بالاداء فاذا لم يود عدا حقه من اداء النصف وان لم يوقت لم يعد
اي ان لم يوقت الاداء بل قال اذ ابي خماسيه ولم يبق عدا في هذه الصور
ان لم يود الذي لم يعد دينه لانه ابراهيم مطلقا وكذا لو صلح عن دينه
على نصف بدفعه اليه عدا وهو بري ما فضل على انه ان لم يدفع عدا فالحق
عليه في هذه الصورة ان قبل بري عن الباقي فان لم يود في العتد
فالحق عليه في المسئلة الاولى وهذا بالاجماع فان ابراهيم عن نصفه
على ان يعطيه ما يبيع عدا فهو بري اذ الباقي اولاد قد عتد في هذه

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, continuing the legal discussion.

هذا هو الأصل في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...

في هذه المسئلة ما على يوسف في المسئلة الاولى وهذا يجب على التعليل الذي
ذكر من جانب ان حنفية ومالك لا يبيعون هذه المسئلة لان الابراء بقيد بالشرط
هنا في المسئلة الاولى ولو علم من كان ادب في كذا او اذا اوصى لا يصح
اذا قال ان ادب في كذا فان برى في الباقي لا يصح لان الابراء بالملق بغير شرط
لا يصح فان الابراء فيه معنى التملك ومعنى الاستعانة لا ينافي بغيره بالشرط والتملك
بناحية فواعيت المتيقن فلو ان كان التعليل صحيحا لا يبيع وان لم يكن صحيحا
كان الصور المذكورة يبيع وان قال لا يبيع الا في كذا بالكلية حتى يفرجه عن
او يخط بغيره عليه ولو اخطى اخذ له كالمصالح اذ رتب دين عن نصف
على ثوبين شريكه في نصف او اخذ نصف الثوب من شريكه الا ان
يبيع ربع الدين فان الشريك ان ضمن له ربع الدين فلا حق له في الثوب هذا
اذا كان الدين مشترك بينهما بان يكون واجبا بسبب متحدة كمن اشترى ثوبا واحدا
وذا كان المال مشترك والمورث بينهما وقعة الشريك مشترك فان كل ما اخذه
احد الشريكين فليأخذ اقله ولو بقي شيء من الدين شاركه شريكه فيه
ورجعا على الغريم باق اي لا يكون للغريم ان يقول للذي اعطاه نصف
الدين اني قد اعطيتك كل حقك فليس لك على شيء فان ما اعطاه اياه مشترك
بينه وبين شريكه ولو شريكه بنصفه شيئا فبغير شريكه ربع الدين او اثنى
عشره اي يشري احد الشريكين بنصفه من الغريم شيئا فليس للشريك الاخران
بنصفه ربع الدين لانه صار قابضا بنصف الدين بالمقاصة فيصير شريكه
الربع خلاف مسئلة الصلح فانه اذا اخذ الثوب بغير شرط لصلح عن التقف
ومضى الصلح على لفظ الظاهر ان بقية الثوب اقل من نصف الدين
فلو ضمنه ربع الدين بغيره واخذ الثوب فلاخذ الثوب ان يقول

اي كذا...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...

ان يقول اني ما اخذت الا الثوب فان شئت نصفه خلا المسئلة المشتركة اذ
منه على المسئلة فلا يبيع من الشريكين ربع الدين وفي الابراء عن حصة
والمقاصة بدو سبقت لم يرجع الشريك اي اذا ابراء احد الشريكين الغريم
عن نصيبه لا يرجع الشريك الاخر على ذلك الشريك لان الابراء اطلاق لا يقضي
وكذا ان وقعت المقاصة بدو سبقت صورته لزبد على عمر وحسن
درهما فباع عمر وبكر عبدا مشتركا بينهما من زيد بانه درهم حتى وجب
لكل منهما على زيد حصة درهمهما ووقعت المقاصة بين الحسين التي وجبت
لعمرو على زيد وبين الحسين التي كانت لزبد على عمر فليس لعمرو ان يقول
لعمرو انك قبضت الحسين التي وجبت لك على زيد حيث وقع المقاصة
بينهما وبين الحسين التي كانت لزبد عليك فاذا انما لا يكون
له ذلك لان عمر قاضي دينه بالمقاصة لا قابض شيئا ولو ابراء احدهما
عن البعض قسم الباقي على سواه اى ان كان الدين بين الشريكين بغير
قابراة احدهما عن نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي انما لا لا
بقى لربع وللآخر نصف وبطل صلح احد رتب تسليم من نصفه على ما
وقع اى اذا سلم رجلان في كرويا من مالهما مائة وسلم كل واحد
حسين درهما م صا احدهما عن نصف كره الحسين التي دفعها
الى المسلم اليه واخذ الحسين فلهذا الصلح لا يجوز عندنا في حنفية
ومحمد بن ابي يوسف يجوز كما اذا اشترى عبدا قال احد من الشريكين
لها ان لو صح في نصيبه خاصة لزم قسمه الدين في الذمة ولو كان
في نصيبها لا بد من اجازة الآخر ولم يوجد فان اخذ احد الورثة
عن عيني او عقار ياله او ذهب بفضية او عسك او نقد بين بهما

هذا هو الأصل في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...
في البيع والشراء...
بلا ادعاء فيه فبذلك اعتبارا للشرط...

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, written in a cursive style.

والاستحقاق ولا مكان دعوى الحق المجرول دعوى غير صحيحة وفي
الذخيرة سائل نويد ما قلنا **كتاب المضاربة** في عقد مضرك
من رجل وعلم من أحدهما أو لئوليك عند علمه وشركة في ربح
وعصيان خالف وبضاعة إن شرط كل الزم المالك وقض أن شرط
للمضارب اعلم أن في هذه العبارة شاهلا وهوان المضارب إذا
كانت عند شركة في الربح فكيف يكون بضاعة أو قرضا وانما قال
ذلك بربط القلب والحق أن يقول أن المضاربة ابداع وتوكيل
وشركة وعصب ودفع المال إلى أحدهما لئلا يخل فيه بشرط أن يكون الربح
للمالك بضاعة وبشرط أن يكون للعامل في حفظ الدفع المذكور في
المضاربة تغليا وأجارة فائدة أن فسدت فلا يلزمه عنده أي
لا يلزم المضارب عند الفساد بل أحسن عمله لا ولا يلزمه على ما شرط خلافا
لمحمد ولا يفتي المال بما في المضاربة الفاسدة كما في الصحة ولا
ينفع الأبطال في هذه الشركة ويسلم في المضارب وبيع الربح بينهما
ففسدان شرط لأحدهما زيادة عشرة اعلم أن كل شرط يقطع الشركة
في الربح أو يوجب جهالة بعددها وما عداه من الشروط الفاسدة
التي تفسد البيع لا تفسد المضاربة بل يطلو ذلك بشرط الوضعية على
المضارب والمضارب في مظهرها أن يبيع وينقد ونسبة الأجل به
المرد بالملوك فأنه يقد بزمان أو مكان أو نوع من التجارة وأن
يشترى ويبيع كل ما يبيع بالبيع والشراء ويسافر عندي يوسف
ليس له أن يسافر وعن أي حصة أن دفع في بلد له ليس له أن
يسافر وان دفع في غير بلده له أن يسافر إلى بلده ويبيع ولورب

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

ولورب المال ولا تفسد في أي لا تفسد المضاربة بأن يضع رب المال
خلافه في ربحه ويؤجر ويؤجر ويستأجر ويحال بالربح على الأجير
والأجير يبيع الخالة وليس أن يضارب الأبدان المالك وبالحل
المضارب أن لا يفتي مثل بل يفتي دونه كالإتباع ويخبره ولا أن يفتي
أفان يستدعي وأن في ذلك إعمال برأيك ما لم يفتي على أي على الاستدانة
وإنما مضاربته باعلا برأيك دون الأراض لأن المضاربة من صنع التجار
وهي محتملة للربح بخلاف الأراض إذا فادته فيه فلو مضري بالمال نزاهة
وخل بالمال وفقد ذلك إعمال برأيك فقد يطوع لأنه لا يمكن الاستدانة
وانصفه من ربحه يشاركه ويدخل تحت إعمال برأيك كالمخلط أي إذا
قال إعمال برأيك ففستفهم يكون شركا بزيادة ويدخل الصنع تحت إعمال
برأيك وكذا المخلط باله خلط المضاربة لأنه لا يخلط به شيء من ماله
وانما قال ففستفهم إعمال حتى لو صفه أسود فانه لا يدخل تحت إعمال برأيك
وعلى منصفه مصوغا في أصناف الصنع المضارب وما أصاب الفوت لا يفتي يكون حال المضاربة
عند أي حصة لأن السواد يفتي عنده وأما سائر الألوان غير
المسود كالحمر والأبيض في نصفه آخر وبالمخلط باله إذا قال إعمال
برأيك وله حصة صبغة أي بيع وحصة الثوب في المضاربة أي
فلا المضاربة ولأن تجار وبلد أو سلعة أو وقتا أو شخص
عينة رب المال فإن جاور عنه ضمن وله ربحه ولأن يزوج عنده أو ما
من ملها أي من ملا المضاربة ولأن يفتي من يفتي على رب المال
سواء كان قريبه أو قال رب المال أن اشترى فلانا ونحوه ولو شري
كان له لأهله أي كان للمضارب للمضاربة ولا من يفتي عليه أن كان
دخل ولو فعل حتى وإن لم يكن من ربحه وان زادته ففستفهم حصة
فلا المضاربة ولأن تجار وبلد أو سلعة أو وقتا أو شخص

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, continuing the legal discussion.

ولا يضمن شيئا لانه لا يصح له ان يبايع العبد في نفسه حصته
منه اي في حصة ربح المال من العبد مضارب بالنصف بشرى بالقيمة
فولدت شيئا وانما الفائدة عاها فصارت قيمته العاوة نصفه من ربح
المال الذي ربحه او ربحه ولو لم يربح المال بعد قبض العبد نصيب
المدعي نصف قيمته او وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر حلا على
فراض النكاح لكن لم تغفل عدم الملك لان مال المضاربة اذا صار
اعتبارا لكل واحد يساوي راس المال لا ينظر الزرع لكل واحد نصيب
ان يكون راس المال لانه يمكن ان يربح ما سواه ويبيع واحد فقط فلا
رجحان لاحد بكونه راس المال او ربحا اذا زادت القيمة بعد الدعوة
حتى صار قيمة الولد العاوة وحيثما ظهر الزرع فيقذف الدعوة الشا
ويثبت النسب ويثبت الولد لقيام ملكه في القبض ولا يضمن ربح
المال شيئا لان عتقه بالدعوة والملك هو خريفه في اليد والاضاع
فيه لانه ضمان اعتاق فلا بد من وضع فله الاستيعار في راس المال ونصف
الزرع والاعتاق عند ان حصة به فاذا افضى الالف له ان يضمن
المضارب لذي يادعي الولد نصف قيمة الام لان الالف الماء هو خصار
راس المال المقدمة استعارة الجارية كلها ولكن تقذف الدعوة
السابقة وصارت ام ولد فيضمن نصف قيمتها لانه ضمان ملك فلا ينظر
لموضع فصل ولا يضمن المضارب بدفع مضاربة بل اذ ان اتي
ان عمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قوله ما ولي ان يربح في رواية
لحسن بن الحسين في وجه الاول ان الدفع ابداع وهو يملك
فاذا اتي ان مضاربة فيضمن وجه الثاني ان الدفع قبل العمل

ولا يضمن شيئا لانه لا يصح له ان يبايع العبد في نفسه حصته
منه اي في حصة ربح المال من العبد مضارب بالنصف بشرى بالقيمة
فولدت شيئا وانما الفائدة عاها فصارت قيمته العاوة نصفه من ربح
المال الذي ربحه او ربحه ولو لم يربح المال بعد قبض العبد نصيب
المدعي نصف قيمته او وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر حلا على
فراض النكاح لكن لم تغفل عدم الملك لان مال المضاربة اذا صار
اعتبارا لكل واحد يساوي راس المال لا ينظر الزرع لكل واحد نصيب
ان يكون راس المال لانه يمكن ان يربح ما سواه ويبيع واحد فقط فلا
رجحان لاحد بكونه راس المال او ربحا اذا زادت القيمة بعد الدعوة
حتى صار قيمة الولد العاوة وحيثما ظهر الزرع فيقذف الدعوة الشا
ويثبت النسب ويثبت الولد لقيام ملكه في القبض ولا يضمن ربح
المال شيئا لان عتقه بالدعوة والملك هو خريفه في اليد والاضاع
فيه لانه ضمان اعتاق فلا بد من وضع فله الاستيعار في راس المال ونصف
الزرع والاعتاق عند ان حصة به فاذا افضى الالف له ان يضمن
المضارب لذي يادعي الولد نصف قيمة الام لان الالف الماء هو خصار
راس المال المقدمة استعارة الجارية كلها ولكن تقذف الدعوة
السابقة وصارت ام ولد فيضمن نصف قيمتها لانه ضمان ملك فلا ينظر
لموضع فصل ولا يضمن المضارب بدفع مضاربة بل اذ ان اتي
ان عمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قوله ما ولي ان يربح في رواية
لحسن بن الحسين في وجه الاول ان الدفع ابداع وهو يملك
فاذا اتي ان مضاربة فيضمن وجه الثاني ان الدفع قبل العمل

العمل ابداع وبعده ايضا وهو يملكها فاذا ربح بيتا مشتركة في يمين كل
لو خلط بغيره وعند زفي يضمن مجرد الدفع فلو اذن بالدفع فذم بالثلث
وقيل له ما رزق الله في بيتا مضربان فنصف ربحه للمالك ومندس
الاول وثلثه للثاني وان قيل ما رزق الله لكل ثلث لان المالك قد اذن
بالدفع مضاربة فله مضارب الثاني ما شرط له المضارب الاول فارت
الله المضارب الاول الثلثان نصيبين بينه وبين رب المال ولو قيل
ما ربح ودفع بالنصف للثاني نصف ولم يمان نصف لان ربح المضارب
الاول النصف وهو مشترك بينه وبين رب المال ولو قيل ما رزق الله
فلي نصفان ففصل نصيبان وقد دفع بالنصف فنصفه للمالك و
للثاني ولا شيء لاول ولو شرط للثاني ثلثه فله المالك والثلثي مشتركهما
وعلى الاول سدس لان للمالك النصف وللمضارب الثاني الثلثان
ففي المضارب الاول السدس وضع شرط للمالك ثلثا وللعبد
ثلثا ليعلم به اي مع المضارب ونفسه ثلثا وبطلت عن احد
ولحق المالك من ثلثا بخلاف لحاق المضارب بدار لحاق مرتدا
حيث لا تبطل المضاربة لان له عبارة صحيحة ولا ينعزل حتى يعلم به
اي ان عزل ربح المال المضارب لا ينزل حتى يعلم به ولو علم فله
سبع عشرين لانه لا يضمن في ثلثه ولا في بقية بقى من حصة راس المال
نصف بالصداة المعجزة اي صار نفذا ويندل خلافا به استحقاقا اي
يندل نفدا نفقا لكنه خلاف جنس راس المال بان كان راس المال
درهم والنقد دنانير او بالعكس وفي القياس لا يندل له لوجود
العمل ولا ضرورة بخلاف العوض وجه الاستحسان ان الزرع لا يظن

ولا يضمن شيئا لانه لا يصح له ان يبايع العبد في نفسه حصته
منه اي في حصة ربح المال من العبد مضارب بالنصف بشرى بالقيمة
فولدت شيئا وانما الفائدة عاها فصارت قيمته العاوة نصفه من ربح
المال الذي ربحه او ربحه ولو لم يربح المال بعد قبض العبد نصيب
المدعي نصف قيمته او وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر حلا على
فراض النكاح لكن لم تغفل عدم الملك لان مال المضاربة اذا صار
اعتبارا لكل واحد يساوي راس المال لا ينظر الزرع لكل واحد نصيب
ان يكون راس المال لانه يمكن ان يربح ما سواه ويبيع واحد فقط فلا
رجحان لاحد بكونه راس المال او ربحا اذا زادت القيمة بعد الدعوة
حتى صار قيمة الولد العاوة وحيثما ظهر الزرع فيقذف الدعوة الشا
ويثبت النسب ويثبت الولد لقيام ملكه في القبض ولا يضمن ربح
المال شيئا لان عتقه بالدعوة والملك هو خريفه في اليد والاضاع
فيه لانه ضمان اعتاق فلا بد من وضع فله الاستيعار في راس المال ونصف
الزرع والاعتاق عند ان حصة به فاذا افضى الالف له ان يضمن
المضارب لذي يادعي الولد نصف قيمة الام لان الالف الماء هو خصار
راس المال المقدمة استعارة الجارية كلها ولكن تقذف الدعوة
السابقة وصارت ام ولد فيضمن نصف قيمتها لانه ضمان ملك فلا ينظر
لموضع فصل ولا يضمن المضارب بدفع مضاربة بل اذ ان اتي
ان عمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قوله ما ولي ان يربح في رواية
لحسن بن الحسين في وجه الاول ان الدفع ابداع وهو يملك
فاذا اتي ان مضاربة فيضمن وجه الثاني ان الدفع قبل العمل

ولا يضمن شيئا لانه لا يصح له ان يبايع العبد في نفسه حصته
منه اي في حصة ربح المال من العبد مضارب بالنصف بشرى بالقيمة
فولدت شيئا وانما الفائدة عاها فصارت قيمته العاوة نصفه من ربح
المال الذي ربحه او ربحه ولو لم يربح المال بعد قبض العبد نصيب
المدعي نصف قيمته او وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر حلا على
فراض النكاح لكن لم تغفل عدم الملك لان مال المضاربة اذا صار
اعتبارا لكل واحد يساوي راس المال لا ينظر الزرع لكل واحد نصيب
ان يكون راس المال لانه يمكن ان يربح ما سواه ويبيع واحد فقط فلا
رجحان لاحد بكونه راس المال او ربحا اذا زادت القيمة بعد الدعوة
حتى صار قيمة الولد العاوة وحيثما ظهر الزرع فيقذف الدعوة الشا
ويثبت النسب ويثبت الولد لقيام ملكه في القبض ولا يضمن ربح
المال شيئا لان عتقه بالدعوة والملك هو خريفه في اليد والاضاع
فيه لانه ضمان اعتاق فلا بد من وضع فله الاستيعار في راس المال ونصف
الزرع والاعتاق عند ان حصة به فاذا افضى الالف له ان يضمن
المضارب لذي يادعي الولد نصف قيمة الام لان الالف الماء هو خصار
راس المال المقدمة استعارة الجارية كلها ولكن تقذف الدعوة
السابقة وصارت ام ولد فيضمن نصف قيمتها لانه ضمان ملك فلا ينظر
لموضع فصل ولا يضمن المضارب بدفع مضاربة بل اذ ان اتي
ان عمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قوله ما ولي ان يربح في رواية
لحسن بن الحسين في وجه الاول ان الدفع ابداع وهو يملك
فاذا اتي ان مضاربة فيضمن وجه الثاني ان الدفع قبل العمل

لا تخرج الى موضعك ان يروح
لان الجسد لم يوجد

قد علمت بالعرفان ما لا يعرف
 من الخفاء حيث لا يتفكر
 هذا الاطلاق اسرار فاض
 عن فهم الحق

[illegible]

هذا هو الحق في كل وقت
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

كان جائزاً فيه شبهة العدم ومنه المراجعة على الامانة فيمن اقل الخسائر
ولو شئ بالبرهان بعد لصحة فعله بطلاناً فخرج الفداء عليه
وبأنه على المالك اداء المستعاضة الذم وأما الفداء يعني ارضى الخاسر
بفداء ياتي بعد الملك العبد ربه للمضارب لان راس المال الف والعبد
سواها للفني واذا فخرج عنها فخدم المضارب يوماً والمالك
للمضارب انما هو العبد عن المضارب لان قضاء القاضي بانقسام الفداء
بعضه بانقسام العبد والمضارب لا يكتفي بالقسمة ولو شئ عدا بالوفا
وهكذا لا يفتى قبل فداءه في راس المال منه ثم يخرج اذا دفع راس المال
عنه وهكذا يخدم المضارب قبل ان يودي اليه الباقي ثم يدفع راس المال
الى المضارب كغيره اخبر وهكذا ان يملك بده وجميع ما دفعه راس
ماله ويصدق مضارباً في كل ما يفتى دفعه اليه والى راس المال
قال الكل دعت وعد رفر وهو القول الاول لا يصفية في القول الرب
المال لانه ينكر دعوى المضارب الرخ ولنا ان الاختلاف في مقدار المقبوض
فالقول للمضارب مع البين ولو قال من مئة الف هو مضارب ريد وقد
رخض في ريد ان قال بضاعة اصدق ريد مع البين لانه منكر دعوى
الرخ او دعوى يقوم عمل المضارب قالوا في ريد بضاعة او
ودعه اصدق ريد مع البين لانه ينكر دعوى الخلق ولو قال للمالك
عشت فوعاضد المضارب ان حجباً مع البين لان الاصل في المضارب
العموم خلاف الوكالة لان الاصل في الخصوص ولو ادعى على فوعاضد
المالك اي مع البين لان الاذن يستفاد من جهة **كتاب الودعة**
في امانته تركت لحفظ فلا يضمنها المودع ان هلك اي لا يضمنه وله

هذا هو الحق في كل وقت
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق في كل وقت
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

وله حفظاً بنفسه وغياله والسفور بها عند عدم التني وللخوف السفور
لخروج المخرج من مكانه الى خارج فليس مسافة فالسفور الا بالخروج فيكون السفور
لخروج للسفور فالسفور مصدر والسفور لخالص بالمصدر فاذا خالف المصدر
وان يتي من السفور وكان الطرف محو فافساف في ملك المالك ولو حفظ
يعني هم من الاداء في حق او العرف بوصفها عند جاره او في ملك
آخر فان حجبها بعد طلب ربه باقار على التسليم او جدها معه ثم اقر
بها او لا يجردها مع طلب ربه المال الودعة يعني سواء اقر بها
بعد الجود او لا وانما قال مع ربه الودعة لان المودع ان جدها مع ربه
المالك لا يضمن لان هذا في باب الحفظ وان جدها المودع الودعة عند
الموت نصير عاصياً او خلط بالحق لا يضمن فانه ان خلط بخلاف الجنس
ينقطع حق المالك ويجب للمضمان اتفاقاً وكذا اذا خلط بجنسه عند جرحه
وكذا عند يوسف في الاداء خلط بها هو اكثر منه لانه هو اقل لا يثبت
الشركة وعند محمد لا يثبت الشركة سواء كان اقل واكثر او بعدى المودع
فليس ثوبها او ركباً او شيئاً او نفق بعضها ثم خلط مثله باقى او حفظ
في دار امر به في غير ما عين اي حفظ في دار امر المودع بالحفظ في غير ما فقول
في جزء الشرط وهو قوله فان حبسها الى وان اخلطت بلا فعله اشتركا
ولو ان العبد في راحة كما اذا اوصى بها دار امر ثم ردّها الى دار امر
المالك بالحفظ فيها زال ضمانه ان كانت الودعة بحيث لو هلك كانت
معونة فزال هذا المعنى وانما قلت هذا لان زوال الضمان حقيقة غير ممكن
لان حقيقة زوال الضمان بعد اهلاك لا يمكن ازالة العبدى وعندنا في
ان زال التعدي لا يزول الضمان ولا يذم في احد المودعين فسيطة
بغية الآخر اما اذا كانت الودعة غير المكيل والموزون فبالانفاق

هذا هو الحق في كل وقت
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق في كل وقت
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق في كل وقت
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق في كل وقت
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

وان كانت من المكيل والموزون فلذلك عند اني حنيفة له خلا فاهلها لانه ليس
للمودع ولا يذ القصة ولا احد للمودعين دفعي الى الآخر فاما لا ينقسم ودفع
لنصفها فعظم فيما ينقسم اذا كانت الودبعة عند رجلين وهي مما لا ينقسم
لمحفظ واحد منهما باذن الآخر وان كانت مما ينقسم لا يجوز لاحدهما ان يذنها
الى الآخر للمحفظ بل ينقسمان فيحفظ كل واحد نصفه وهذا عند اني حنيفة له
وعندهما يجوز الدفع الى الآخر فيما ينقسم ونصني دفع الكل نصفه فلا يضمن
اي اذا دفع الكل الى الآخر فيما ينقسم يعني الدائع النصف ولا يضمن القايض
لان مودع المودع لا يضمن عنده فلو تولى عن الدفع الى غيره فادفع الى من لم
منه يذ يعني وان يذ منه لا يذ منه دفع الدابة الى عبده وسنن في حفظ النساء
الي عوسه لانه لو لم يحفظها في بيت معين من دار فحفظ في اخر من بيت
لان بيوت دار واحدة لا يتفاوت فلا فائدة في التيقين بخلاف الدار لان
الدار في متفاوتان فان كان له خلط ظاهر يعني اي اذا كانت الذبي الذي
حفظه فيه خلط ظاهر وقديق بينا اخرين هذه الدار حتى ولو ادفع
المودع في ملكه يعني الاول فقط هذا عند اني حنيفة له وقال يضمن باي اشاء
فان يعني الآخر رجوع على الاول ولو ادفع الغاصب حتى اياها هذا
بالانفاق منها فاسا مودع المودع على مودع الغاصب فان المودع اذا دفع
الى الاجني صار غاصبا وقرئت ابو حنيفة له بان المودع اذا دفع الى الاجني
لا يضمن مالم يقره فاذا قارف ترك المحفظ فيضمن ولا يضمن الاخر لانه
صار مودعا حيث غاب الآخر ولا يصنع له في ذلك ككتاب القشة المودع في
ولو ادفع الى من رجلين القامع نالت انه له او دعه اياه في كل كنهان في
والف اخر عليه لهما ادعي زيد على عمرو ان هذا الف الذي في يدك له او

اذ عساه ايك وادى بكرى على ركذك ولاينة لاحد وعمر وسكر الفاض
 تخلفه لكل واحد على الافراد وبيدا بايتها شاء فان يشاء افع بينهما
 فان يكل لاحد ما تخلفه لآخر فان يكله ايضا فهذا الف مع الف اخر عليه
 يكون لهما لانه اوجبل لكل منهما سواء بالمبدل او بالافراق فكل حجة
 في حجة وبصرف الف اليها صار فاضبا نصف حق كل منهما بنصف حق الآخر
 فيقرمه واعلم ان النكول هنا يمارت الافراق فانه اذا افراق لاحد ما يقضي له
 ولا يخلف لآخر لان الافراق حجة بنفسه والنكول انما يصير حجة بنفسه الفاض
 فجاز تاخير القضاء لمخلف الثاني حتى اذا اكمل لاحد ما وقضى الفاض به
 فعلى راية قر الاسلام البرد ويخلق للثاني فان يكل يقضى بينهما
 لان القضاء الاول لا يبطل حق الثاني وعلى راية الخصام لا يخلق للثاني
 لان القضاء وقع في مجتهد فيه لان بعض العلماء قال اذا اكمل لاحد ما يقضى
 له ولا يواخر لخلق للثاني ان النكول كالافراق وفي الافراق لا يواخر حتى
كتاب العارية هي ملك المسفحة بلا بدل فان
 اللفظ ينفي عن التملك فان العربة العطشة والمنافع قاله للملك كالوصة
 فانه العربة خاطيف القلب كاشكك وانكاشكك الشاكر كاشكك
 خذمة العبد وعند البعض هي باحة الاستغناء عليك لعن اعلى التملك
 اربعة انواع فملك العين بالمعوض ببيع وبالعوض هبة وملك المسفحة
 بعوض اجارة وبالعوض عارية وبمعوض ملك ومحتل اصل المع ان
 يقضى فانه اذا شاء لشرب لهما لم يرد فروع فيه اصل الوضع محل على
العارية واطمئنا ارضي وحملت على دأبي واخذ مثل عدي وداري
 لك سكني اي داري كد بطريق السكنى فداري مبداء ولك حيزه وسكني
 تنزي عن النسبة الى الخاطب وعمرى سكني اي داري لك عمرى سكني فعمري

فقد حلفه بالبحر من الفضل المأثور بالكلية
فلما تخلف القامح زاد ثباته عندنا فما نطق الحصة
زادك بذات بلوغها فبينا نسلم

شكر

واما في هذا الموضع
 فانه قد وجد في
 بعض النسخ ان
 قوله تعالى
 "وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ
 وَاللَّهُ يَكْفُرُ
 لَكُمْ"

[illegible]

This image shows a detail from a manuscript, specifically folio 100v. The page is made of aged parchment, which is yellowed and shows signs of wear, including a prominent horizontal crease and some discoloration. A large, ornate initial 'S' is written in red ink, decorated with intricate penwork and floral motifs. The text is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is arranged in a single column. The initial 'S' is particularly large and decorative, with elaborate flourishes extending from it. The text is written in black ink, and the overall appearance is that of a well-preserved but aged historical document.

[illegible]

اذ عساه اياك وادعي بركي عمو كدك ولا يثبت لاح
 تخلفه لكل واحد على الاقران وبيدا بايهما شاك فان
 فان لكل واحد منهما تخلفه للاخر فان يكله ايضا فانه
 يكون لهما لانه اوجب الخلق لكل منهما سواء بالبذل او
 في حقيقه ويصير في اللثام لهما صار فامينا نصف حق كل
 فيقرمه واعلم ان النكول هنا يمارت الاقران فانه
 ولا يخلف للاخر لان الاقران حجة بنفسه والنكول
 في اقرارنا خير القضاء بالتخلف الثاني حتى اذا اكل لاحد
 فعلى رواية في الاسلام ان رد ويخلق للتاني
 لان القضاء لا اول لا يبطل خلق الثاني وعلى رواية
 لان القضاء وقع في مجتهد فيه لان بعض العلماء قال
 له ولا يوجب لخلق للتاني ان النكول كالاقرار و

وان كانت من المكيل والموزون فكذا عند اني حصة له خلا فالحما لانه ليس
للمودع ولا يذبة الفضة ولا احد للمودعين دفعها الى الآخر فيما لا ينقسم ودفع
لنفسها فقط فيما ينقسم اذ اكانت الودبعة عند رجلين وهي مما لا ينقسم
لمحظري احد منهما اذن الآخر وان كانت مما ينقسم لا يجوز لاحدهما ان يذنها
الى الآخر للمحظ بل يقتسمان فيحفظ كل واحد نصفه وهذا عند اني حصة له
وعندهما يجوز الدفع الى الآخر فيما ينقسم وفي دفع الكل نصفه لا فاقبضه
اي اذا دفع الكل الى الآخر فيما ينقسم يعني الدائع النصف ولا يفيض القابض
لان مودع المودع لا يفيض عنه فلو تروى عن الدفع الى عياله قد دفع الى من له
منه يذبحن والى من لا يذبه منه كدفع الدابة الى عبده وسنرى تحفظ النساء
الى عرسه لا كالمواير يحفظ الى بيت معين من دار فيحفظ في آخر من دار
لان بيوت دار واحدة لا يتفاوت فلا فائدة في التقيين بخلاف الدار لان
الذارين متفاوتان فاما كان رجلان يحفظونه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

كتاب العارية
العارية هي ملكك
اللفظ ينسحب عن الخليل فان العربة العطية والمن
فان العربة عطية على قلب كان
خدمة العبد وعند البعض هي اراحة الاستماع
اربعه اذكره
اربعة انواع فملك العين بالبعوض سبع وبلعوا
افول يخرج عنها الصدقة والوجبة والعرض ظاهر لكن يغفرها
بعوض اجارة وبلعوا عن عارية ويقع بعوض تلك و
نقطي ناقة او ساة كبشر لبرهان يرد في في
العارية فاطمنا ارضي وحمل على ابي واخذ
لكن سكي اي داري كد بطريق السكي فذاري س
لان معناها سكتها حاله
تتبرع عن النسبة الي المخاطب وعمر سكي اي داره
فان خضعت الخليل العين
والنقطة وزنه الخليل
فيكون اذلة السكتة
فيكون الايام اقامة
نيلها

حفظ فيه ظل ظاهرو وقد عني بينا آخر من هذه الدار منى ولو ادع
المودع في الملك من الاول فقط هذا عندنا حيفه يع وقال ايضا ايا شاء
فان مني الآخر يرجع على الاول ولو ادع الغاصب مني ايا شاء هذا
بالا اتفاق منهما فاسم المودع على مودع الغاصب فان المودع اذا دفع
الى الاجنبي صار غاصبا وفوت ابو حنيفة يع بان المودع اذا دفع الى الغير
لا يضمن ما لم يفارق فاذا فارق ترك الحفظ فيض ولا يضمن الاخر لانه
صار مودعا حيث غاب الآخر ولا يصح له في ذلك استئجار القشة والريح
ولو ادعى كل من رجلين القامع نالت انه له او دعه اياه في كل منهما فبذل
والف آخر عليه لهما ادعى زيد على عمرو ان هذا الف الذي في يدك لي او
لغيري فله ان يثبت على من يشاء لان نكوله او صدق
القول الثالث لكل واحد منهما الفانما

فانما انسان

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرها كعمري والعمر جعل الدار
لاحد مبدئية عمره وسكني يبرز ويرجع المعبر فيها متى شاء ولا يقضي بل لا يقدر
ان هلك تلك عندنا وعند الشافعي العارية مصونة ولا يجوز ان
الشيء لا يستع ما فورة فان اجرها ففقط صفة ولا يرجع على الاصل
او المستاجر بالنصب عطف على الصبر المضروب في صفة ويرجع على
موجبه ان لم يعلم انه عارية معه ان لم يعلم المستاجر عارية مع
موجبه وانما يرجع عليه للضرورة بخلاف ما اذا علم ان لا عار ومن الموجر
ونعارة ما اختلف استعماله اولاً ان لم يعين متيناً وما لا يجلي وانك
عني اي ان اعار شيئاً ولم يعين من يستفيع به والمستفيعان يعين سواء
اختلف استعماله كركوب الدابة ولم يجلي على الدابة وان عيني من
يستفيع به فان لم يجلي استعماله يغيره وان اختلف لا وكذا الموجر اذا
آجر شيئاً فان لم يعين من يستفيع به فله استعماله جران بغيره سواء اختلف
استعماله او لا وان عيني بغيره ما لا يجلي استعماله لا سا اختلف وعند
الشافعي ليس للمستفيع الاعارة لان العارية عنده اباحة الانتفاع
والمباح لا يملكه لباحة وعندنا يملك المنافع والمستفيع لما ملك
المنافع كان له ان يملكها غيره في استعار دابة او استاء جرة
مطلقاً ان يجلي ويعيره له في الحمل والركوب ويترك واما فعل يعين
وصحى بعين وان اطلق الانتفاع في الوقت او النوع استمع ما يستاء
اي وقت كان وان قيد استعماله بوقت او نوع او بهما يخالف
الي شتر فقط التقييد ان يكون في الوقت دون النوع وفي النوع
دون الوقت او بهما فان عمل على موافقة التقييد فظاهر وان خالف

وان خالف فان كان الخلاف في مثل والي جز لا يضمن والي يضمن
وردها الى اصطلح ما لكرها ومع عبده او اجيره مشايمة او مشاهرة
او مع اجير ربه او عبده يقوم على دابة ولا تسليم اي رد الدابة الى
اصطلح ما لكرها فملك قبل الوصول اليه وكذا ان ارسل مع اجيره مشايمة
او مشاهرة بخلاف اجيره نياومة اذ ليس في عياله فيضمن بالتسليم اليه
وكذا ان سلمها الى اجير المالك وعبده سواء يقوم على الدابة او لا فملك
قبل الوصول الى المالك هو الاصل وقيل يضمن بالتسليم اليه عبده الذي
لا يقوم على الدابة فذلك المستعمل ان المستفيع لا يملك الا بداع كركوب
سفارة غير يقيني اي دار مالكة فان هذا تسليم بخلاف السفر النقيض
كاجرة حيث لا يرد الا الى المعبر بخلاف رد الوديعة والمضروب اليه
دار مالكة فان هذا لا يكون تسليم بل لا بد من الرد الى المالك وعارية
المقدي والكيل والوزون والمعدود وقص لانه لا يستفيع بهذه الاشياء
الا بالاستهلاك الا اذا عيني الانتفاع كاستفارة الدراهم ليعبر الميزان
او يزين الدكان وفائدة كونها قرضاً انها لو هلك في يد المستفيع
قبل الانتفاع يكون مصنونة وضع اعارة الارض للبناء والعقود وله
ان يرجع عنها ويكلف قلمها ولا يضمن ان اطلق اي لا يضمن المعبر ما انتفع
البناء والعقود بالقلع ان كانت الاعارة مطلقة اي غير موقوفة وصحى
ما انتفع بالقلع ان وقت اي وقت الاعارة ورجع عنها قبل ذلك واما
بعض للضرورة وفي صورة اللطاف ما عثره بل اعتر المستفيع واعتمد على
الاطلاق وكبر الرجوع قبل اي قبل الوقت لان فيه خلق الوعد
ولو اعار للزراعة لا تؤخذ حتى تحصد وقت اولان للزراعة نهاية

على موافقة التقييد فظاهر في
الدارة كركوب الدابة
الدارة كركوب الدابة

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرها كعمري والعمر جعل الدار
لاحد مبدئية عمره وسكني يبرز ويرجع المعبر فيها متى شاء ولا يقضي بل لا يقدر
ان هلك تلك عندنا وعند الشافعي العارية مصونة ولا يجوز ان
الشيء لا يستع ما فورة فان اجرها ففقط صفة ولا يرجع على الاصل
او المستاجر بالنصب عطف على الصبر المضروب في صفة ويرجع على
موجبه ان لم يعلم انه عارية معه ان لم يعلم المستاجر عارية مع
موجبه وانما يرجع عليه للضرورة بخلاف ما اذا علم ان لا عار ومن الموجر
ونعارة ما اختلف استعماله اولاً ان لم يعين متيناً وما لا يجلي وانك
عني اي ان اعار شيئاً ولم يعين من يستفيع به والمستفيعان يعين سواء
اختلف استعماله كركوب الدابة ولم يجلي على الدابة وان عيني من
يستفيع به فان لم يجلي استعماله يغيره وان اختلف لا وكذا الموجر اذا
آجر شيئاً فان لم يعين من يستفيع به فله استعماله جران بغيره سواء اختلف
استعماله او لا وان عيني بغيره ما لا يجلي استعماله لا سا اختلف وعند
الشافعي ليس للمستفيع الاعارة لان العارية عنده اباحة الانتفاع
والمباح لا يملكه لباحة وعندنا يملك المنافع والمستفيع لما ملك
المنافع كان له ان يملكها غيره في استعار دابة او استاء جرة
مطلقاً ان يجلي ويعيره له في الحمل والركوب ويترك واما فعل يعين
وصحى بعين وان اطلق الانتفاع في الوقت او النوع استمع ما يستاء
اي وقت كان وان قيد استعماله بوقت او نوع او بهما يخالف
الي شتر فقط التقييد ان يكون في الوقت دون النوع وفي النوع
دون الوقت او بهما فان عمل على موافقة التقييد فظاهر وان خالف

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرها كعمري والعمر جعل الدار
لاحد مبدئية عمره وسكني يبرز ويرجع المعبر فيها متى شاء ولا يقضي بل لا يقدر
ان هلك تلك عندنا وعند الشافعي العارية مصونة ولا يجوز ان
الشيء لا يستع ما فورة فان اجرها ففقط صفة ولا يرجع على الاصل
او المستاجر بالنصب عطف على الصبر المضروب في صفة ويرجع على
موجبه ان لم يعلم انه عارية معه ان لم يعلم المستاجر عارية مع
موجبه وانما يرجع عليه للضرورة بخلاف ما اذا علم ان لا عار ومن الموجر
ونعارة ما اختلف استعماله اولاً ان لم يعين متيناً وما لا يجلي وانك
عني اي ان اعار شيئاً ولم يعين من يستفيع به والمستفيعان يعين سواء
اختلف استعماله كركوب الدابة ولم يجلي على الدابة وان عيني من
يستفيع به فان لم يجلي استعماله يغيره وان اختلف لا وكذا الموجر اذا
آجر شيئاً فان لم يعين من يستفيع به فله استعماله جران بغيره سواء اختلف
استعماله او لا وان عيني بغيره ما لا يجلي استعماله لا سا اختلف وعند
الشافعي ليس للمستفيع الاعارة لان العارية عنده اباحة الانتفاع
والمباح لا يملكه لباحة وعندنا يملك المنافع والمستفيع لما ملك
المنافع كان له ان يملكها غيره في استعار دابة او استاء جرة
مطلقاً ان يجلي ويعيره له في الحمل والركوب ويترك واما فعل يعين
وصحى بعين وان اطلق الانتفاع في الوقت او النوع استمع ما يستاء
اي وقت كان وان قيد استعماله بوقت او نوع او بهما يخالف
الي شتر فقط التقييد ان يكون في الوقت دون النوع وفي النوع
دون الوقت او بهما فان عمل على موافقة التقييد فظاهر وان خالف

وان خالف فان كان الخلاف في مثل والي جز لا يضمن والي يضمن
وردها الى اصطلح ما لكرها ومع عبده او اجيره مشايمة او مشاهرة
او مع اجير ربه او عبده يقوم على دابة ولا تسليم اي رد الدابة الى
اصطلح ما لكرها فملك قبل الوصول اليه وكذا ان ارسل مع اجيره مشايمة
او مشاهرة بخلاف اجيره نياومة اذ ليس في عياله فيضمن بالتسليم اليه
وكذا ان سلمها الى اجير المالك وعبده سواء يقوم على الدابة او لا فملك
قبل الوصول الى المالك هو الاصل وقيل يضمن بالتسليم اليه عبده الذي
لا يقوم على الدابة فذلك المستعمل ان المستفيع لا يملك الا بداع كركوب
سفارة غير يقيني اي دار مالكة فان هذا تسليم بخلاف السفر النقيض
كاجرة حيث لا يرد الا الى المعبر بخلاف رد الوديعة والمضروب اليه
دار مالكة فان هذا لا يكون تسليم بل لا بد من الرد الى المالك وعارية
المقدي والكيل والوزون والمعدود وقص لانه لا يستفيع بهذه الاشياء
الا بالاستهلاك الا اذا عيني الانتفاع كاستفارة الدراهم ليعبر الميزان
او يزين الدكان وفائدة كونها قرضاً انها لو هلك في يد المستفيع
قبل الانتفاع يكون مصنونة وضع اعارة الارض للبناء والعقود وله
ان يرجع عنها ويكلف قلمها ولا يضمن ان اطلق اي لا يضمن المعبر ما انتفع
البناء والعقود بالقلع ان كانت الاعارة مطلقة اي غير موقوفة وصحى
ما انتفع بالقلع ان وقت اي وقت الاعارة ورجع عنها قبل ذلك واما
بعض للضرورة وفي صورة اللطاف ما عثره بل اعتر المستفيع واعتمد على
الاطلاق وكبر الرجوع قبل اي قبل الوقت لان فيه خلق الوعد
ولو اعار للزراعة لا تؤخذ حتى تحصد وقت اولان للزراعة نهاية

على موافقة التقييد فظاهر في
الدارة كركوب الدابة
الدارة كركوب الدابة

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرها كعمري والعمر جعل الدار
لاحد مبدئية عمره وسكني يبرز ويرجع المعبر فيها متى شاء ولا يقضي بل لا يقدر
ان هلك تلك عندنا وعند الشافعي العارية مصونة ولا يجوز ان
الشيء لا يستع ما فورة فان اجرها ففقط صفة ولا يرجع على الاصل
او المستاجر بالنصب عطف على الصبر المضروب في صفة ويرجع على
موجبه ان لم يعلم انه عارية معه ان لم يعلم المستاجر عارية مع
موجبه وانما يرجع عليه للضرورة بخلاف ما اذا علم ان لا عار ومن الموجر
ونعارة ما اختلف استعماله اولاً ان لم يعين متيناً وما لا يجلي وانك
عني اي ان اعار شيئاً ولم يعين من يستفيع به والمستفيعان يعين سواء
اختلف استعماله كركوب الدابة ولم يجلي على الدابة وان عيني من
يستفيع به فان لم يجلي استعماله يغيره وان اختلف لا وكذا الموجر اذا
آجر شيئاً فان لم يعين من يستفيع به فله استعماله جران بغيره سواء اختلف
استعماله او لا وان عيني بغيره ما لا يجلي استعماله لا سا اختلف وعند
الشافعي ليس للمستفيع الاعارة لان العارية عنده اباحة الانتفاع
والمباح لا يملكه لباحة وعندنا يملك المنافع والمستفيع لما ملك
المنافع كان له ان يملكها غيره في استعار دابة او استاء جرة
مطلقاً ان يجلي ويعيره له في الحمل والركوب ويترك واما فعل يعين
وصحى بعين وان اطلق الانتفاع في الوقت او النوع استمع ما يستاء
اي وقت كان وان قيد استعماله بوقت او نوع او بهما يخالف
الي شتر فقط التقييد ان يكون في الوقت دون النوع وفي النوع
دون الوقت او بهما فان عمل على موافقة التقييد فظاهر وان خالف

[illegible]

بالقبض الكامل أي يتم الهبة بالقبض الكامل الممكن في الموهوب. فالقبض
الكامل في المقول ما يناسبه وفي العتار ما يناسبه فقبض مفتاح
الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يجمل القسمة يقع القبض على الموهوب
بطل يفت لاصالة من غير أن يكون القبض بتسعة الكل. وفيما لا يجمل القسمة
بتسعة الكل فتصح أن قبض في مجلسها بلا أدن وبعده بادن أي
إذا قبض في مجلس الهبة بلا أدن كان قبضا لأن الهبة دليل الأذن
وبعد نقضا المجلس لا بد من أن ياذن الواهب صرحا بالقبض لا التمس
متعلق بقوله فتصح المراد به إذا قسم لبيع منفعة كالترجى والحمام و
البيت الصغير لهما فليست أي لا يقع الهبة في شئ لو قسم بين منفعة عينا
خلاف الشافعي وهذا الخلاف مبني على اشتراط القبض وهو يقول المشاع
محل للقبض كان البيع ونحوه ونحن نقول القبض منصوب عليه هنا فلا بد
من محالة ولا فرق عندنا بين أن يمس من الشريك ومن الإحدى ركعتي
هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطاري كما إذا وهب ثم رجع في
القبض الشائع أو استحوذ بعض الشائع بخلاف الرهن فإن الشيوع
الطاري مفسد فإن قسم فليس صحيح أي إذا وهب نصف المشاع ثم
قسم وسلم صح لأن تمامها بالقبض وعند البعض لا شيوع فإن وهب
ذو فئدة بزاوية ففان سميها لأن طهي أو أخرج وسلم وكذا التمن
في اللقي أنما لا يجوز لأن الموهوب معدوم وقت الهبة بخلاف المشاع
وهبة لشيء في صرح وصوف على عزم وذرع وخل في أرض وشم في جبل
كالمشاع أي لا يجوز هذه الهبات لكن أن فصلت هذه الأشياء عن
ملك الواهب وقبض يصح ويتم هبة تابع الموهوب له بلا قبض جديد

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including phrases like "هذا هو الوجه" and "في قوله".

وما وهب بطرفه بالعقد وما وهب اجنبي له بقضه عاقلا او فني ايده
او جده او وصي احدهما او ايم فهو معا او اجنبي يريته وهو معا
او زوجا لها بعد الزفاف اي فني زوج الطفل الموهوب لها الاجل
لكن بعد الزفاف ومع هبة اثنين دارا الواحد لان الكل يقع في يده
بل شيوع وعكسه لا اي هبة لاثنتين دارا لا تصح عندي حنفية رحم
وعند هاتين لان التملك واحد فلا شيوع كما اذا هن رجلين وله ان
هذا هبة النصف من كل واحد فثبت الشيوع بخلاف لهن لانه تجوز
يدن كل واحد منهما بكما لا تصدق عشرة اي عشرة دراهم على
عيني وضع على فقيرتي اي اذا تصدق بعشرة على عيني لا تصح
عند حنفية به وكذا وهب بهما للشيوع وعند هاتين هبة لانه
لا شيوع عند هاتين هبة واحد دارا من اثنتين وكذا يصح الصدقة
على الفتيين لان الصدقة على الفتيين لا يتراد بها الهبة مجازا
والهبة جائزة ولو تصدق بعشرة على الفقيرين او وهب لعشرة
لمها جاز بالاتفاق لان الصدقة يتراد بها وجه الله قال عمر
الصدقة تقع في كف الرحمن قبل ان تقع في كف الفقير فلا شيوع
والهبة اما الهبة على الفقير فهي صدقة والصدقة جائزة فكذا

الحبة **الرجوع عنها** وهي وهب فخرج صحتها
عندنا لقوله لم الواهب اي ما لم يمت اي ما لم يعوض وعند
الشافعي لا يصح الا هبة الوالد لوكذا لقوله عم الرجوع الواهب في
هبة الاولاد ما عدا الوالد يعني بقوله اي لا يصح ان يرجع الا
الوالد فانه يملك الحاجة وصحة الزيادة متصلة لبناء وعريس

وعريس وشي لا ينقصه ويحل الولد وموت احداهما فدين
وعوض اضيف اليها ولو لم ينجب اخذته عوضه هل يقضى ولو
وهبها فقهر باخرج ولو وهب فابان لا وقاية المحرمه وهلاك
الموهوب وصاحبها وف دفعه فوفد قبل ما يقع حق الرجوع
فلهبة باصاحبه وف دفعه فوفد قبل ما يقع حق الرجوع
والعين العوضي والخروج والزاء الزوجية والقاق القرابة
والها الهلاك ورجع في استحقاق نصف الهبة نصف عوضها لاني
استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي هذا عندنا وعند من يرجع بالنصف
عبارا بالعوض الاخر ولنا انه ظهر بالاستحقاق ان العوض هو
الباق فقط عالم يرد لا يرجع بالهبة وانما يكون له حق الرد لانه لم يسط
حق الرجوع الا ليشتم كل العوض ولم يملك ولو عوض نصفه رجع بام
يعوض بلبايع يضمنه او لم يضمنه رجع في النصف لان له الرجوع
في الكل في النصف او في البايع الا في النصف او في البايع فلو اعترف الموهوب
بعد الرجوع قبل القضاء صح العقد اعف الموهوب له الموهوب
ولو سعه فملكه يضمن اي منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد
ما رجع لكن لم يقضى القاق في ذلك الموهوب له لا يصح وكذا ان هلك يده
بعد قضاء القاق لان يده غير مضمونة الا اذا اطلت فمعه مع القدرة
على التسليم وهو مع احدها ان الرجوع مع الثاقي وقضاء القاق
فصح في الاصل لاهية الواهب فلم يشرط قبضه ومع في المساق فان
نقص الموهوب اي في الموهوب له فاستحق قبض الموهوب له لم يرجع
على راحبه لان الهبة عقد تبرع فلا يسخن فيها السلامة وهي بشرط

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the left page, covering the entire left margin and overlapping the main text.

العوض بهذا ابتداء بشرط قبضتها بالموضي وبطلان الشرع يكون
فبعضها اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول به محذوف للدلالة ويجوز
ان يكون على العكس ببيع الثمن فبطلان الشرع وبطلان الشرع
الشرع هنا عندنا وعندنا في الشرع ببيع الثمن فبطلان الشرع
لاني الاعيان بالمعاني فلما استعمل على المعين فجمع بينهما ما لم يكن فان
قلت الهبة فليكن العين بلا عوض والبعض فليكن يجمع بينهما وايضا
التمثيل للغير في الشرط فيقول ويصير كذا على ان تبيع في ذلك
صار معنى ملكك هذا بذكر قلت فليكن على معين في طالبين كالابتداء والبقاء
والتمثيل للغير في الشرط فيقول ويصير كذا على ان تبيع في ذلك
عوضا صحيحا لا ينافي فيكون شرط ابتداء اعتبار للعوض حتى لا يصير
كالمبيع لان ما قبل القبض لكنه شرط بمعنى العوض اعتبارا لما يؤول اليه
حتى يتوقف عليه احكام البيع حالة البقاء لا في الابتداء **فصل**
ومن وهب امة الاحكام او على يرد لها عليه او يقبضها او يتولى ذهابها
او وهب دارا او مضاف بها على ان يرد عليها شيئا او يقبضه
سنيها شيئا وبطلان استثناءه وبشرطه راي في بعض المواضع
ان قوله او يقبضه شيئا سنيها يرجع الى التصديق فانه اذا تصدق
بشرط العوض بطل العوض بشرط واذا وهب بشرط العوض
فالشروط صحيحة اقول اذا وهب بشرط ان يعوضه شيئا فالشرط باطل
وبشرط العوض انما يصح اذا كان معلوما فاعلم ان قوله او يعوضه يرجع
الى الهبة والصدقة ولو اعترف للخلع وبشرطه صحت اي الهبة لان
الخلع لم يبق فلهذا اذا وهب لام صار كانه وبشرطه واستثنى للخلع فلهذه
المناسبة

207
فالهبه جائزة ولو دبره وبشرطه لا لان المبيع على ملكه فلم يكن كالاستثناء
ولا تصدق الهبة في الخلع في هبة شئ مستوفى بملك الواهب وهبة
المشاع ومن قال لغيره اذا جاء عذر فوكل وانت منه بولي فويط
لانما كان التعليق الصريح في الابراء لا يصح جاز غير المبيع في الحيوة
ولو رتبته بعده وهي جعل داره له مدة عمره فاذا مات يورثه
اي التمر يجعل الدار له مدة عمره مع شرط ان الميراث امانات يورث
على الواهب وهذا الشرط بطل كما جاء به الحديث وبطل الرقبي
وهي ان مت قبل موتك الرقبي اسم من الرقوب وهو الانتظار وكأنه
ينتظر ان يموت المالك وهي باطلة عندنا حنفية ومحمدية لانه تعليق
التمثيل بغير وعندنا يوسف به يصح لان معنى قوله داري لك رقبتي
ان داري لك وانما انتظر موتك لتعود الي فبطل الشرط كالاول
فالاختلاف مبني على تغيرها وصدقته كهيبة لا يصح الاقبضه ولا في
سنيها شيئا اذا تصدق نصف الدار لا يصح خلاف ما اذا تصدق
الشيء على فغير كانه ولا يعود فيها والفرد بينهما ان الرجوع لا يصح
فالصدقة لانه وصل اليه العوض وهو الثواب **كتاب الامانة**
فال بعض اهل العربية الاجارة فعالة من المعايلة واجر على وزن
فاعل لا فعل لان الاجارة في المصارع يواجر واسم الفاعل المؤجر
وفي عين الخلل اجرت زيد مملوكا وجره الجار وفي الاساسي
جر وهو موحى ولم يقل مؤجر فانه غلط ومفعول في موضع فبيع وهي
اسم للاجرة كالجعالة واجر لا جر من باب طلبه اعطاه الاجرة
فهو اجر فوضع الفرق بين المؤجر وبين الاجر والاجارة فعالة من

هذا هو الحق في الهبة والصدقة والخلع والجر والامانة والرجوع والاعتناء
والاستثناء والتمثيل للغير في الشرط فيقول ويصير كذا على ان تبيع في ذلك
صار معنى ملكك هذا بذكر قلت فليكن على معين في طالبين كالابتداء والبقاء
والتمثيل للغير في الشرط فيقول ويصير كذا على ان تبيع في ذلك
عوضا صحيحا لا ينافي فيكون شرط ابتداء اعتبار للعوض حتى لا يصير
كالمبيع لان ما قبل القبض لكنه شرط بمعنى العوض اعتبارا لما يؤول اليه
حتى يتوقف عليه احكام البيع حالة البقاء لا في الابتداء
ومن وهب امة الاحكام او على يرد لها عليه او يقبضها او يتولى ذهابها
او وهب دارا او مضاف بها على ان يرد عليها شيئا او يقبضه
سنيها شيئا وبطلان استثناءه وبشرطه راي في بعض المواضع
ان قوله او يقبضه شيئا سنيها يرجع الى التصديق فانه اذا تصدق
بشرط العوض بطل العوض بشرط واذا وهب بشرط العوض
فالشروط صحيحة اقول اذا وهب بشرط ان يعوضه شيئا فالشرط باطل
وبشرط العوض انما يصح اذا كان معلوما فاعلم ان قوله او يعوضه يرجع
الى الهبة والصدقة ولو اعترف للخلع وبشرطه صحت اي الهبة لان
الخلع لم يبق فلهذا اذا وهب لام صار كانه وبشرطه واستثنى للخلع فلهذه
المناسبة

أجر يوجب على الأجرة لكن في الشرع يقال في بيع يبيع فنع
معلوم بعوض ذلك دين أو عيني ونعلم النفع بذكر المدة كسكنى الدار
وبدأ مدة المدة كذا طالت أو قصرت لكن في الوقف لا يصح
وقوف تلك سبب في المختار كذا يدعى الساجرة ملكه فعلة عدم
للجواز إذا كانت هذا المعنى لا يصح للأجرة الطويلة بعقد مختلفة
كما جازها البعض في أو زلته عنهم وبذكر العمل المصنوع الثوب وحيث
لحقه وحل قد روي معلوم على أنه مسافة علمت وبالأشارة كقول
هذا في أنه فلا يجب لأجرة بالعقد خلافا للشافعي فإن الأجرة
عنده يجب بنفس العقد لا بمصلحة فان المشتراة إذا عمل الأجرة
فالمعجل هو الأجرة الواجبة بمعنى أنه لا يكون له حق الاسترداد
وبشرطه فانه إذا شرط تعجيل الأجرة تحت مجلة أو باستيفاء النفع
أو التمكن منه فتجب له رد قيمته ولم يسكنها وتسقط بالقبض
بعد رد ثمنه ولو لم يجز طلب الأجرة للدار والأرض لكل يوم
وللأجرة لكل حرفة وللعمارة وللخياطة إذا عتق وإن عمل في
بيت النساء جازما قال هذا لأن الخياط إذا عمل في بيت المسافر
في طابعتي الثوب ثم شرف الثوب فله الأجرة بقدر ما لحاطه
فإذا دل على أن الأجرة يجب بقدر العمل لكن نقول بالسرة استبي
علم على البعض وهو معلوم بالنسبة إلى العمل فنجب أجرا ما عمل فخلون
ما إذا لم ينشأ العمل على البعض فانه لا يمكن أن يطلب لأجرة بكل عمل
فقل ولا نقدر إلا لبعض فتوقف طلب على كل العمل وللخبر أخرجه
من التنوير فإن احترف بعد ما احترف فله الأجر وقوله لا ولا غير

208
بما هذا عند حنفية مع لانه أمانة عنده وعند هانفي مثل
وقيقة ولا حرج وان شاء ضمنه الحيز وأعطاه الأجر والطلب بعد
القول ولم يلبس بالبيع بعد فاقامة هذا عند حنفية مع وقالوا
يسخى في شرجه لأن الشرج من قام العمل وعند حنفية حنفية
هو زائد النقل ومن لم يلبس في العين أي شيء من ماله فإم بلك الشرج
مثلا كالصباغ والمصاريع يقر بالشا والبصير له حشر بالأجر
فإن جنى فضاغ فلا عيب ولا أجر هذا عند حنفية وعند هان
العين كانت مصنونة قبل الجس فكذلك بعده ثم بالخبر عندها أن
شاه ضمنه فتمته غير محمول ولا أجر له وإن شاء ضمنه محمول له الأجر
ومن لا يلبس في العين أي شيء من ماله فإم بلك العين كالحال والملازم
وعاقل الثوب لا حشر له فخلون إذا أديف فإن الأديف كانت
على شرف الحلال كانت أحياء وباع منه بالخجل وعند زفر في لبس
له حق الجس سواء كان لعله أثر في العين أم لا ولين أطلق له العمل
أن يستعمل غيره فإن يتدبده فلا حرج له أن يحيطه بيده ولا يجبر
المحلي ليعمال أن مات بعضهم وجا، يعني بغير أجره فحسابه وحامل
أوراد في زيد باجران رده بوجه لا شيء له هذا عند حنفية مع
والى يوسف وعند محمد بنهما له أجر الذهاب في لفظ أي الكتاب
وفي الزاد لاشي له اتفاقا حيث نفق عمله بالرد وضح استبحار
دارا وكما يولد ذكر ما يعمل فيه فإن العمل المتعارف فيها السكنى
ينصرف إليه وله كل عمل سوى مؤهني البناء كالقضارة ولو استبحر
أرض البناء أو غير سيجح فاذا انقضت المدة سلمها وأربعة الأمان
في هذه الأرض استأجرت
في هذه الأرض فقط
ولا استأجره إلا بالصلح المكتوب إلى زيد
ميتا أو غائبا فرد الكتاب إليه ووجده
فلا يسخر الأجرة وقد لا يأنه الجواب
لأنه لو لم يكن مشروطا في العقد بترك
ثم ليوصله إليه يسخر عام الأجر
اتفاقا وقد لا يرد لأنه لو تركه
فقد أهدى له لانه لا يأنه
فقط مانع وسعهم

اعتبار النقل فان الخفيف الجاهل بالوزن يستة قد يكون اصغر من
الثقل العارلية وبالزيادة على حمل ذكر ما زاد الثقل ان طاق
حمله والاكل يمتد الى اضعاف الزيادة على حمل ذكر ما زاد ان كان
الحمل بحيث يطيقه هذه الزاوية وان لم يكن الحمل اكثر من اضعاف كل ثقلها

في الوزن زائدا على الأول فبعض بحسابه فهذا عندنا في حقيقته مع
وعندها ان او كفة با كاف يوكف مثله لا بعض الا اذا كان زائدا
في الوزن على السج الذي نزع فبعض بقدر الزيادة وسلوك
الحال طريقا عن ماعينه المالك وتفاوتا او لا بسلوك الناس وحمله

والسنة الحادية عشر من الهجرة النبوية
في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
هـ في يوم الاثنين الثاني عشر من الشهر المذكور
توفي في داره بمصر الشريف الميرزا محمد بن
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه
عن والده عن جده عن جدته عن نبيها صلى الله عليه وآله وسلم
الذي ولد له في ليلة الجمعة الثامنة من شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين هـ في يوم الاثنين الثاني عشر من الشهر المذكور

في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...

وحد في الجوهلة الاجران بلغ اي العمل الاجري جميع ما ذكر ان بلغ المنزل

لحصول المعهود ومن استأجر من الزرع يفرز ربع رطلية حتى مانعت

بلا اجرة لانه صار عاصبا وحكم العقب هذا ومن دفع ثوبا بحضرة قبضا

فخطه بقاء حصة فبنت ثوبا او احد القباء باجر مثله ولم يرد على

الفاستي لانه لا يزداد على المسمى نافي الاجارة الفاسدة

اجارة الفاسدة السطوط يسد بها والراد سوطا فيسد البيع وفيها

اجرا لانه لا يزداد على المسمى هذا عندنا وعند زفره والشافعي يوجب

بالعاما بلغ كل البيع الفاسد نجبة العين بالغة ما بلغ

ولما ان السافع عزم مئومة بتسريها بل بالبعد وقد استقبل الرياء

ففيه وجع اجارة دار كل شهر يكلف واحد فقط وفي كل شهر سبعة

في اوله هذا عند بعض المشايخ ربح فانه حين ينزل الهلال يكون لكل واحد

حق الشئ فاذا مضى اذ في زمان لزم العقد في هذا الشهر وظاهر

الرواية لكل من احق الشئ في الليل لا يولي مع اليوم الاول في الشهر

اذ في اعتبار ان ربح في الهلال جزء وفي كل عقد بان قبل اجرت

سنة اشهر كل شهر يكلف واجار بها سنة بكذا وان لم يسلم فسطو كل

شهر واول المدة ماسمي والا فزوت العقد فان كان حين ينزل القمر

الاهلة والافلايا كما لعدة اي ان كان عند الاجارة عند الهلاك

بعبر الاهلة وان كان في اثناء الشهر فعند اذ حنيفة يععتبر الكل

بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند ما يعتبر الاول بالايام والباقي

بالاهلة فان اجر في عاشر ذي الحجة سنة فعند اذ حنيفة يعين

على ثلثائه وستين يوما وعند ما الشهر الاول يعتبر لا ايام وهو ثلثون

في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...

في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...

في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...

وهو ثلثون يوما فذو الحجة ان يعل على ثلثين يوما فالسنة تتم على عاشر ذي

الحجة وان تم على تسعة وعشرون فالسنة تتم على الحادي عشر من ذي الحجة

فالحق ان تتم السنة على عاشر ذي الحجة على كل حال وهل سمعتان عيد

الاخي ينكر في سنة واحدة واجارة للحام والحمام والطير باجر معين

وبطعامها وكسوتها هذا عند اذ حنيفة يع واعد كما لا يجوز الجارية

وهو القياس وله ان الجارية لا تنفي الي المارعة لان العادة التوسعة

على الاطراف شققة على الاولاد وهو استحسان وللزوج وطير الاث

بيت المستأجر فان البيت ملكه فيمنعه فيه وله في كل طاهر نسجها

ان لم يادون طاهرا فان اقرت بملحة لا يان كان الكاح طاهرا بين

الناس او يكون عليه نسج فله زوج فسخ الاجارة صيانة لخدمة امانات

علم الكاح باقر اهرالا ولاهل الصبي فسخ ان حرصت او صلت لان

لها ينقر بالولد وعليها غسل الصبي وتبائه واصلاح طعامه ودهنه

لا عن سني منها وهو واجره على امه فان ارضعته بلبي مشاة او

عذبة بطعام ومضت المدة فلا اجر ولم تصح للاذان والامامة

ولح وتعليم القرآن والعفة والغناء والقوق والملاهي وعسب

النسب وبقي اليوم يصحها التعليم القرآن والعفة والاصل عندنا

انه لا يجوز الاجارة على الطاعات وعلى المعاصي لكن لما وقع الغنور

في الامور الدينية يفي بصحتها التعليم القرآن والعفة فخر زاعن

الا اندراسي وتجبر ويجبر المستأجر على دفع ما قبل ويحس به وعلى

الانقضاء وانما الخبز الغنور وهو يفسد على الاخر لا على الباقي

لخولة المرسومة لخلوة فني الحاء العبر المعية هدية تهدي يالي المعلمين

في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...

في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...

في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...
في هذا الشهر من كل سنة...

هذا الحديث به وقال لا يصح اجارة المئاع من الشريك وعينه ولو دفع
 الى امرئ لا يفسد بفسده او استاء جرحا لا يفسد عليه زاد ابي بصير
 او نور البطحى نزاله ببعض دقيقه هذا يستحق فيض الطمان وفدنى
 الشريك عنده لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله والصور ثبات
 الاوليان في معنى فيض الطمان او رجلا لا يجزله كذا اليوم بكذا اي
 استاء جرحا لا يجزله عشرة امثاله اليوم بذكره فان هذا فاسد
 عند ابي حنيفة به وعندهما يصح والمعقود عليه العمل وذكر العمل وذكر
 الوقت للتحليل لانه يجمع بين العمل والوقت والاول يوجب كون
 العمل معقودا عليه وفيه نفع المستاء جرحا والثاني يوجب كون تسليم
 النفس في هذا اليوم معقودا عليه وفيه نفع الاجير فينفي الى
 المنازعة ولو كان المعقود عليه كليهما اي عمل هذا العمل مستقرا لهذا
 اليوم فذلك ما لا فدره عليه لاحد عادة حتى لو قال ليخبرني عشرة
 امثاله في اليوم فص الى حنيفة به انه يصح لان كلمة في لا تقتضي
 الاستغراف او ارضا بشرط ان يتبينها اي يكرهها من بين فاني كان
 المراد ان يرد هاتكروبة فلا شك في فسادها فانه شرط لا يقتضيه
 العقد وفيه نفع لاحد العاقدين وهو الموجه وان لم يكن المراد
 هذا فان كانت الارض لا يخرج الزرع الا بالكرابتين لا تفسد
 العقد لان الشرط ما يقتضيه العقد وان كانت لا يخرج بدونه
 فان انزه يبيع بعد انتهاء العقد فيفسد اذ فيه منفعة لرب الارض
 وان كان انزه لا يبيع لا يفسد ويكره ان يفسد ان كان المراد الانهار

الانهار العظام فان منفعة كبرها اتبعي بعدا لنقضاء العقد بخلاف
الحد او كذا او بشرتها فان منفعتها اتبعي بعدا لنقضاء العقد ويزرعها
بزرع ارض اخرى فسدت اما استأجر ارضا ليزرعها ويكون
الاجرة ان يزرع المجر ارضا اخرى وفي المساء جلا يجوز عندنا وعند
الشافعي ويجوز لان النافع بمنزلة الاعيان عنده ولنا ان المحن
بالنفع اذ جرم النساء عندنا كبعب ثوب هروبي لثله واحد في انسية
وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولو دفعه اخلاف استجارها
على ان يزرعها او يبيعها او يزرعها فانه يصح لان هذا شرط
يفتضيه العقد فان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم ينع ان لم
يعد بان قال ازرع فيها ما شئت وبخلاف الدار فان استجار
ها بغير على السكى على ما مر فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيا وهو استجر
وجه ان الجلالة ارتفعت قبل تمام العقد وعند محمد يلا يهود
صحيا وهو الفاسي ومن استأجر جلا الى مصر ولم يسم محل وجلا
المعاد فتقف لم يصح لان الاجارة فاسدة والقبض امانة كما في
الصحيحة وان بلغ قلبه المسمى اي اسمها كما ذكرنا في مسألة الزرع
فان خاصا قبل الزرع او لم يلحقه ان خاصا من المعاقدين قبل الزرع
في مسألة اجارة الارض يلا ذكر الزرع وقبل الحل في هذه المسئلة يتفق
القاضي العقد **باب اجارة الاجر** المستحق الاجر بالعمل
فلما ن يعمل للعمامة انا ادخل الغاء في فله لان هذا مبني على ما سبق
لان الواجب عليه ان يعمل بهذا العمل من عزان يصير منافع الاجر للمناجر
فتسمى هذا بالاجر المشرك كالحطاط ونحوه ولا يصح ما هلك في يده
الواجب عليه ان يعمل بهذا العمل من عزان يصير منافع الاجر للمناجر
فتسمى هذا بالاجر المشرك كالحطاط ونحوه ولا يصح ما هلك في يده

وان شرط عليه الضمان به يعني ان يعلم ان المتاع في يده امانة عند
ان حبيته به ولا يضمن الا بالثبوت في كمال الودعة وعند حياضين
الا اذا اهلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرقا ونفثا ولحق
الغالب ما اذا اسرفت والحال انه لم يقصر في المحافظة بضمن عند حيا
كفي الودعة التي يكون باجر فان الحفظ موقوف عليه وبوجبة
بقول الاجرة في مقابلته العمل دون الحفظ فصار كالودعة بلا اجر
اما ان شرط الضمان فعند بعض المشايخ انه يضمن عند كافي حبيته
وعند بعضهم انه يضمن في المثل احترازه لان شرط الضمان في
الودعة باطل لكن يمكن ان يقال ان شرط الضمان هنا صار كات
الاجر في مقابلته العمل والحفظ جميعا فصار كالودعة التي لا اجر فيها
بل ما تلف بمثل في القصد وجوه لو لم يلف في المثل الحار ومثل
المثلح هذا عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمن لانه يعلل باذن
المالك ولنا ان الماء مورد العمل المصالح اقول ينبغي ان يكون المثل
بقوله ما تلف بمثل علما جاز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الحار
او علما لا يعتد فيه المقدار العلوي ولا يضمن به اذ ما عرفت
او سمي دابة اي اذ ما عرفت بسبب مد السيف او سقط
من الدابة بسبب الحار لان الودي غير مضمون بالعقد بل
بالجانب وضمان العفود لا يتحمل العاقلة ولا حجام او بزاز او قصاص
لم يجر المعتاد فان الكسرة في طريق الفرات ضمن للمالك فبينة
مكان حمله بلا اجر وفي موضع كسره حصبة اجرة لانه لما وجب الضمان
فله وجهان احدهما ان يجعل فعله بقدر ما من الابتداء فان للملك

هذا هو الذي هو في الودعة
فان شرط عليه الضمان به يعني ان يعلم ان المتاع في يده امانة عند
ان حبيته به ولا يضمن الا بالثبوت في كمال الودعة وعند حياضين
الا اذا اهلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرقا ونفثا ولحق
الغالب ما اذا اسرفت والحال انه لم يقصر في المحافظة بضمن عند حيا
كفي الودعة التي يكون باجر فان الحفظ موقوف عليه وبوجبة
بقول الاجرة في مقابلته العمل دون الحفظ فصار كالودعة بلا اجر
اما ان شرط الضمان فعند بعض المشايخ انه يضمن عند كافي حبيته
وعند بعضهم انه يضمن في المثل احترازه لان شرط الضمان في
الودعة باطل لكن يمكن ان يقال ان شرط الضمان هنا صار كات
الاجر في مقابلته العمل والحفظ جميعا فصار كالودعة التي لا اجر فيها
بل ما تلف بمثل في القصد وجوه لو لم يلف في المثل الحار ومثل
المثلح هذا عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمن لانه يعلل باذن
المالك ولنا ان الماء مورد العمل المصالح اقول ينبغي ان يكون المثل
بقوله ما تلف بمثل علما جاز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الحار
او علما لا يعتد فيه المقدار العلوي ولا يضمن به اذ ما عرفت
او سمي دابة اي اذ ما عرفت بسبب مد السيف او سقط
من الدابة بسبب الحار لان الودي غير مضمون بالعقد بل
بالجانب وضمان العفود لا يتحمل العاقلة ولا حجام او بزاز او قصاص
لم يجر المعتاد فان الكسرة في طريق الفرات ضمن للمالك فبينة
مكان حمله بلا اجر وفي موضع كسره حصبة اجرة لانه لما وجب الضمان
فله وجهان احدهما ان يجعل فعله بقدر ما من الابتداء فان للملك

هذا هو الذي هو في الودعة
فان شرط عليه الضمان به يعني ان يعلم ان المتاع في يده امانة عند
ان حبيته به ولا يضمن الا بالثبوت في كمال الودعة وعند حياضين
الا اذا اهلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرقا ونفثا ولحق
الغالب ما اذا اسرفت والحال انه لم يقصر في المحافظة بضمن عند حيا
كفي الودعة التي يكون باجر فان الحفظ موقوف عليه وبوجبة
بقول الاجرة في مقابلته العمل دون الحفظ فصار كالودعة بلا اجر
اما ان شرط الضمان فعند بعض المشايخ انه يضمن عند كافي حبيته
وعند بعضهم انه يضمن في المثل احترازه لان شرط الضمان في
الودعة باطل لكن يمكن ان يقال ان شرط الضمان هنا صار كات
الاجر في مقابلته العمل والحفظ جميعا فصار كالودعة التي لا اجر فيها
بل ما تلف بمثل في القصد وجوه لو لم يلف في المثل الحار ومثل
المثلح هذا عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمن لانه يعلل باذن
المالك ولنا ان الماء مورد العمل المصالح اقول ينبغي ان يكون المثل
بقوله ما تلف بمثل علما جاز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الحار
او علما لا يعتد فيه المقدار العلوي ولا يضمن به اذ ما عرفت
او سمي دابة اي اذ ما عرفت بسبب مد السيف او سقط
من الدابة بسبب الحار لان الودي غير مضمون بالعقد بل
بالجانب وضمان العفود لا يتحمل العاقلة ولا حجام او بزاز او قصاص
لم يجر المعتاد فان الكسرة في طريق الفرات ضمن للمالك فبينة
مكان حمله بلا اجر وفي موضع كسره حصبة اجرة لانه لما وجب الضمان
فله وجهان احدهما ان يجعل فعله بقدر ما من الابتداء فان للملك

فان شرط عليه الضمان به يعني ان يعلم ان المتاع في يده امانة عند
ان حبيته به ولا يضمن الا بالثبوت في كمال الودعة وعند حياضين
الا اذا اهلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرقا ونفثا ولحق
الغالب ما اذا اسرفت والحال انه لم يقصر في المحافظة بضمن عند حيا
كفي الودعة التي يكون باجر فان الحفظ موقوف عليه وبوجبة
بقول الاجرة في مقابلته العمل دون الحفظ فصار كالودعة بلا اجر
اما ان شرط الضمان فعند بعض المشايخ انه يضمن عند كافي حبيته
وعند بعضهم انه يضمن في المثل احترازه لان شرط الضمان في
الودعة باطل لكن يمكن ان يقال ان شرط الضمان هنا صار كات
الاجر في مقابلته العمل والحفظ جميعا فصار كالودعة التي لا اجر فيها
بل ما تلف بمثل في القصد وجوه لو لم يلف في المثل الحار ومثل
المثلح هذا عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمن لانه يعلل باذن
المالك ولنا ان الماء مورد العمل المصالح اقول ينبغي ان يكون المثل
بقوله ما تلف بمثل علما جاز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الحار
او علما لا يعتد فيه المقدار العلوي ولا يضمن به اذ ما عرفت
او سمي دابة اي اذ ما عرفت بسبب مد السيف او سقط
من الدابة بسبب الحار لان الودي غير مضمون بالعقد بل
بالجانب وضمان العفود لا يتحمل العاقلة ولا حجام او بزاز او قصاص
لم يجر المعتاد فان الكسرة في طريق الفرات ضمن للمالك فبينة
مكان حمله بلا اجر وفي موضع كسره حصبة اجرة لانه لما وجب الضمان
فله وجهان احدهما ان يجعل فعله بقدر ما من الابتداء فان للملك

فان للملك شيء واحد او جعل الاول باذنه من صار بقدر الكسرة فصار اياها
ولا اجر لخاصي يثنى الاجر يسلم نفسه مذبذبة وان لم يعمل كالا جبر للخدمة
سنة او لور على العزم ويسمي اجبر وحق لا يعمل لغيره ولا يضمن ما تلف
في يده او بعله وصح ترديدا لاجر بالترديد في خياطة الثوب فارسي
او روميا وصبعه بعصر او زعفران وفي اسكان البيت عطار او
خداد او في حمل الدابة الي كوفة او واسط وفي هذه الدار وهذه
وفي حمل كبرياو شعير عليها وجب اجر ما وجد اي قبل ان خيطته
فارسياب درهم ورومياب درهمين واجر تك هذه الدار شهر ابد
او هذه شهر ابد رعين وهكذا اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء
لا يحاق البيع غير انه بشرط خيار النقيب في البيع دون الاجارة لان
في الاجارة الاجرة تجب بالعمل وعند العمل يضمن خلاف البيع فان
الشئ يضمن بنفس العقد والمبيع مجهول وذكر في الهداية في مسئلة
العطار والحداد وكرا البتر والسفير ظان ان يوسف ومحمد وفي
الدابة الي كوفة او واسط احتمال الخلاف ومثله الخياطة والمصن
متفق عليها ولو رد في خياطة اليوم او عذاي قال ان خطه
اليوم فبدرهم وفي عذ نصف درهم فله ما سمي ان خاط اليوم
واجر مثله ان خاط عذ هذا عذاي حبيته به وعند هذا الشرطان
جايزان وعند زفر فاسدان لان ذكر اليوم للتفصيل وذكر العذ
للتزينة فيجمع في كل يوم شيئين لهما ان كل واحد مقصود وقصار
كاحلاف النوعين وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لان اجماع
الوقت والعمل مقصود كما ثبت ذكره للتعليل فيجمع في الغد شيئا

هذا هو الذي هو في الودعة
فان شرط عليه الضمان به يعني ان يعلم ان المتاع في يده امانة عند
ان حبيته به ولا يضمن الا بالثبوت في كمال الودعة وعند حياضين
الا اذا اهلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرقا ونفثا ولحق
الغالب ما اذا اسرفت والحال انه لم يقصر في المحافظة بضمن عند حيا
كفي الودعة التي يكون باجر فان الحفظ موقوف عليه وبوجبة
بقول الاجرة في مقابلته العمل دون الحفظ فصار كالودعة بلا اجر
اما ان شرط الضمان فعند بعض المشايخ انه يضمن عند كافي حبيته
وعند بعضهم انه يضمن في المثل احترازه لان شرط الضمان في
الودعة باطل لكن يمكن ان يقال ان شرط الضمان هنا صار كات
الاجر في مقابلته العمل والحفظ جميعا فصار كالودعة التي لا اجر فيها
بل ما تلف بمثل في القصد وجوه لو لم يلف في المثل الحار ومثل
المثلح هذا عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمن لانه يعلل باذن
المالك ولنا ان الماء مورد العمل المصالح اقول ينبغي ان يكون المثل
بقوله ما تلف بمثل علما جاز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الحار
او علما لا يعتد فيه المقدار العلوي ولا يضمن به اذ ما عرفت
او سمي دابة اي اذ ما عرفت بسبب مد السيف او سقط
من الدابة بسبب الحار لان الودي غير مضمون بالعقد بل
بالجانب وضمان العفود لا يتحمل العاقلة ولا حجام او بزاز او قصاص
لم يجر المعتاد فان الكسرة في طريق الفرات ضمن للمالك فبينة
مكان حمله بلا اجر وفي موضع كسره حصبة اجرة لانه لما وجب الضمان
فله وجهان احدهما ان يجعل فعله بقدر ما من الابتداء فان للملك

هذا هو الذي هو في الودعة
فان شرط عليه الضمان به يعني ان يعلم ان المتاع في يده امانة عند
ان حبيته به ولا يضمن الا بالثبوت في كمال الودعة وعند حياضين
الا اذا اهلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرقا ونفثا ولحق
الغالب ما اذا اسرفت والحال انه لم يقصر في المحافظة بضمن عند حيا
كفي الودعة التي يكون باجر فان الحفظ موقوف عليه وبوجبة
بقول الاجرة في مقابلته العمل دون الحفظ فصار كالودعة بلا اجر
اما ان شرط الضمان فعند بعض المشايخ انه يضمن عند كافي حبيته
وعند بعضهم انه يضمن في المثل احترازه لان شرط الضمان في
الودعة باطل لكن يمكن ان يقال ان شرط الضمان هنا صار كات
الاجر في مقابلته العمل والحفظ جميعا فصار كالودعة التي لا اجر فيها
بل ما تلف بمثل في القصد وجوه لو لم يلف في المثل الحار ومثل
المثلح هذا عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمن لانه يعلل باذن
المالك ولنا ان الماء مورد العمل المصالح اقول ينبغي ان يكون المثل
بقوله ما تلف بمثل علما جاز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الحار
او علما لا يعتد فيه المقدار العلوي ولا يضمن به اذ ما عرفت
او سمي دابة اي اذ ما عرفت بسبب مد السيف او سقط
من الدابة بسبب الحار لان الودي غير مضمون بالعقد بل
بالجانب وضمان العفود لا يتحمل العاقلة ولا حجام او بزاز او قصاص
لم يجر المعتاد فان الكسرة في طريق الفرات ضمن للمالك فبينة
مكان حمله بلا اجر وفي موضع كسره حصبة اجرة لانه لما وجب الضمان
فله وجهان احدهما ان يجعل فعله بقدر ما من الابتداء فان للملك

ولا يجوز به المستحق الاجر المثلان كان زيدا على نصف درهم لاجب الزيادة
وفي الجاه الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح
هو الاول لان المستحق في العبد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة
لجر المثل لا يزداد على المستحق وان خالفه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد
على نصف درهم ولا يبا في بيعه مستأجر لخدمة الابشرط ولا يميز
مستأجر اجرا على عبد مجور اجرا عبد مجور نفسه فاعطاه المستأجر
الاجر لا يسترده لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحسانا
لان السداد لرعاية حق المولى بقضاء الفراغ رعاية حق في الصحة
وجوب الاجرة ولا يضي اكل علة عبد غصبه فاجر هو نفسه غصب
عبد فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر فاكله فلا ضمان عند
الحيثية به لان العبد لا يجر نفسه فكذا ما في يده فلا يكون
مستعرا او فالو يضمن لان مال المولى وضع للعبد فبصرها وناخذها
بمولاها فانه هذا بالانفاق لان العبد بعد الفراغ يعتبر ماله وملكه
ولو استأجر عبد استأجره بثلثي شهر باربعه وسنه خمسة وخمسة
باربعه وحكم الخيال ان قال مستأجر العبد مريض هو او ابقي في اول
المدة وقال المولى في اخرها اصل هذه المسئلة الطاحونة فان
المالك اذا قال ماء الطاحونة كان جاري في المدة وقال المستأجر
لم يكن جاري في المدة لئلا يصدق رب الثوب في امر ثلثي ثوبه فبأ
او يصفه اخر الاجر قال امر بني باعلت لان الاذن مستفاد من
رب الثوب والمراد ان يصدق باليمين وفي عملت في مجا نالوا صاع
قال بل باجر لان المالك يكره ان يعمل الصانع وعند ابي يوسف به

وعند ابي يوسف به ان كان الصانع معاملة له لاجب الاجر وعند محمد رحم
ان كان معروفا بهذه الصفة الاجرة وابو حنيفة به بقول الظاهر
لا يصلح حجة لا يستحق **باب من يبيع الاجارة** في قطع
فوت التمتع كحباب الدار وانقطع ماء الارض والرحا واجل به
بكرض العبد ويدر الدابة انا قال نفسه لان العبد لا يبيع لاجل
التمتع بوجاهة كمن للمسا جرحي الفسخ فلو اتفق بالمعيب او اذا
للموخر العيب سقط جواره اي خيار المساءجر وخيار الشرط والزوج
بالعذر هذا عندنا وعندنا في بيع لا يفسخ خيار الشرط ولا بالعذر
ويؤخر ومن شرطه يسخن بالعقدان في مكان سكن وجع في استجر
لقلة فانه ان يبي العقد يطلع السن الصحيح وهو غير مستحق بالعقد
وموت غريب استوجبه بطنه ولم يبا فانه ان يبي العقد يبيع المساءجر
بطنه غير الوكيلة ويجوز دين لا يفي الا بغيره فانه يلزمه
من الخسيس وسفر مستأجر عبد المخدمة مطلقا او في المرفان
فان الاستتجار المخدمة مطلقا لا يفتقد بالمخدمة في المرفان
قال مالك لعبد لا يسافر وامتنع على الاجارة فالمستأجر ان يفسخ
وان اراد المساءجر ان ينج العبد فلما لك النسبة اما ان رضى المالك
خروج العبد فليس للمستأجر حق الفسخ ولا يفسخ مستأجر جرد كان
ليخرج فخطا استأجر عبد الجني فترك عمله قبل تاوله خطا بغير
مال فذهب راس مال اما الذي ليس له راس مال ويعمل بالاجر فاس
قال ابو حنيفة فلا يفسخ العذر ويبدأ ملكي الدابة من سفره خلاف مالك
المحاري والعرف بينهما ان العقد من طرف المكسري تابع لمصلحة السفر

213
ولا يجوز به المستحق الاجر المثلان كان زيدا على نصف درهم لاجب الزيادة
وفي الجاه الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح
هو الاول لان المستحق في العبد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة
لجر المثل لا يزداد على المستحق وان خالفه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد
على نصف درهم ولا يبا في بيعه مستأجر لخدمة الابشرط ولا يميز
مستأجر اجرا على عبد مجور اجرا عبد مجور نفسه فاعطاه المستأجر
الاجر لا يسترده لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحسانا
لان السداد لرعاية حق المولى بقضاء الفراغ رعاية حق في الصحة
وجوب الاجرة ولا يضي اكل علة عبد غصبه فاجر هو نفسه غصب
عبد فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر فاكله فلا ضمان عند
الحيثية به لان العبد لا يجر نفسه فكذا ما في يده فلا يكون
مستعرا او فالو يضمن لان مال المولى وضع للعبد فبصرها وناخذها
بمولاها فانه هذا بالانفاق لان العبد بعد الفراغ يعتبر ماله وملكه
ولو استأجر عبد استأجره بثلثي شهر باربعه وسنه خمسة وخمسة
باربعه وحكم الخيال ان قال مستأجر العبد مريض هو او ابقي في اول
المدة وقال المولى في اخرها اصل هذه المسئلة الطاحونة فان
المالك اذا قال ماء الطاحونة كان جاري في المدة وقال المستأجر
لم يكن جاري في المدة لئلا يصدق رب الثوب في امر ثلثي ثوبه فبأ
او يصفه اخر الاجر قال امر بني باعلت لان الاذن مستفاد من
رب الثوب والمراد ان يصدق باليمين وفي عملت في مجا نالوا صاع
قال بل باجر لان المالك يكره ان يعمل الصانع وعند ابي يوسف به

[illegible][illegible]

بما ان اعنف وعزم السيدان وطى مكاتبه او جنى عليها او على
ولدها او مالها او العز او رسل الخانة او مثل المال او قيمته فان
كانت على قيمته او عيني لغيره يتعين بالتعيين هذا في ظاهر الرواية
وعن ابي حنيفة انه انما يقع حتى اذا ملكها وسلمها عنف وان عجز برده
الى الرق وفيه احتراز عن دراهم العز او دنائره فان الكتابة
عليها جائزة لعدم تعينها او ما يبرر السيد عبد الله بن عيسى
حتى لو سطران برده عبد مقيما صح او المسلم على حرام وخير يرسد
فقوله او المسلم عطف على الصير المستتر في قوله فان كانت الكتابة العطف
جائز لوجود الفصل وعنف فيها وسعى في قيمته ان ادى ما سعى
في ظاهر الرواية انما ثبت العنف والسعاية في القيمة ان ادى
ما سعى وهو الخبز والخبز يروى عن ابي حنيفة انه انما يقع باءا
عنه ان قال ان ادى بينهما فان جاز ولا فرق في ظاهر الرواية
وعندنا يوسف به ان ادى العيني عنف وان ادى القيمة عنف
ايضا وعند زفر به لا يقع لا باءا القيمة لان المسلم نهى
عن اقتران الخبز فثبت القيمة مقامها ولا يقع مما سعى وزيد
عليه هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها المسئلة للخبز والخبز ومقتضاها
ان يقع في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المستحق فان
كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة
زبدت عليه ووضع المثل في الميسر فما اذا كان عبده بالف
على ان يخدمه ابدا فالكاتبه فاسدة فتجب القيمة فان كانت
ناقصة من الالف لا تنقص وان كانت زائدة زبدت عليه

هذا ان اعنف وعزم السيدان وطى مكاتبه او جنى عليها او على ولدها او مالها او العز او رسل الخانة او مثل المال او قيمته فان كانت على قيمته او عيني لغيره يتعين بالتعيين هذا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه انما يقع حتى اذا ملكها وسلمها عنف وان عجز برده الى الرق وفيه احتراز عن دراهم العز او دنائره فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعينها او ما يبرر السيد عبد الله بن عيسى حتى لو سطران برده عبد مقيما صح او المسلم على حرام وخير يرسد فقوله او المسلم عطف على الصير المستتر في قوله فان كانت الكتابة العطف جائز لوجود الفصل وعنف فيها وسعى في قيمته ان ادى ما سعى في ظاهر الرواية انما ثبت العنف والسعاية في القيمة ان ادى ما سعى وهو الخبز والخبز يروى عن ابي حنيفة انه انما يقع باءا عنه ان قال ان ادى بينهما فان جاز ولا فرق في ظاهر الرواية وعندنا يوسف به ان ادى العيني عنف وان ادى القيمة عنف ايضا وعند زفر به لا يقع لا باءا القيمة لان المسلم نهى عن اقتران الخبز فثبت القيمة مقامها ولا يقع مما سعى وزيد عليه هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها المسئلة للخبز والخبز ومقتضاها ان يقع في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المستحق فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة زبدت عليه ووضع المثل في الميسر فما اذا كان عبده بالف على ان يخدمه ابدا فالكاتبه فاسدة فتجب القيمة فان كانت ناقصة من الالف لا تنقص وان كانت زائدة زبدت عليه

هذا ان اعنف وعزم السيدان وطى مكاتبه او جنى عليها او على ولدها او مالها او العز او رسل الخانة او مثل المال او قيمته فان كانت على قيمته او عيني لغيره يتعين بالتعيين هذا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه انما يقع حتى اذا ملكها وسلمها عنف وان عجز برده الى الرق وفيه احتراز عن دراهم العز او دنائره فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعينها او ما يبرر السيد عبد الله بن عيسى حتى لو سطران برده عبد مقيما صح او المسلم على حرام وخير يرسد فقوله او المسلم عطف على الصير المستتر في قوله فان كانت الكتابة العطف جائز لوجود الفصل وعنف فيها وسعى في قيمته ان ادى ما سعى في ظاهر الرواية انما ثبت العنف والسعاية في القيمة ان ادى ما سعى وهو الخبز والخبز يروى عن ابي حنيفة انه انما يقع باءا عنه ان قال ان ادى بينهما فان جاز ولا فرق في ظاهر الرواية وعندنا يوسف به ان ادى العيني عنف وان ادى القيمة عنف ايضا وعند زفر به لا يقع لا باءا القيمة لان المسلم نهى عن اقتران الخبز فثبت القيمة مقامها ولا يقع مما سعى وزيد عليه هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها المسئلة للخبز والخبز ومقتضاها ان يقع في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المستحق فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة زبدت عليه ووضع المثل في الميسر فما اذا كان عبده بالف على ان يخدمه ابدا فالكاتبه فاسدة فتجب القيمة فان كانت ناقصة من الالف لا تنقص وان كانت زائدة زبدت عليه

عليه وصحت على حيوان في كونهه فقط ايل يذكر نوعه وصفته
وبوء في الوسط او قيمته اي انما يجزى لان كل واحد من وجه
اما الوسط فظاهر وانما قيمة الوسط فلان الوسط يعرف بالقيمة
فصار اصلا دفع القيمة قصدا في معنى الاداء وفي كافر كانت
هذا مبتدئ مقدرة في اي اسلم قيمتها السيده وعنف بعض الحكم
لان عنقه معلن بقبضها لكن مع ذلك تجب القيمة كما مر
نصف المكاتب مع بيعه وبشرائه وفيه وسعة وان شرط صيده فانه ان
شرط ان لا يسافر فله السفر استحسانا لانه شرط مخالف لقصص العقد
وهو ملكية اليد ولا يفسد الكتابة بهذا الشرط فان الكتابة تنشبه
البيع ومع ذلك هي اعتاق بالنظر الى العبد فقلنا كل شرط مفسد
يكون في احد البدلين كما شرط خدمة مجزولة ففسدها وكل بشرط
لا يكون كذلك لا يفسدها عملا بالسببين وان كان امة وكتابة عبد
لانها بعيدان المال وعند زفر والشافعي به لا يجوز الكتابة وهو
القياس لانها تدوي الي العتق وهو ليس من اهل وجه الاستحسان
ان افادة المال وعقده يضاف الى المولى وله ولا وفي ادى
بعد عتقه ولسيدة اي ادى قبل اي المكاتب الاول ولا الثاني
ان ادى الثاني بعد عتق الاول وسيدة ان ادى قبله لا تزوجه
الا باذن ولاهية ولو بعوض وبضد في اليبس وتلقه واقرضه
واعتاق عبده ولو بال لانه فوق الكتابة وسعى بنفسه عبده وان كان
فان في كلف عتاق وهذا اطلاق مالا والاب والوصى في رقيق الصغير
كل مكاتب اي كل يرقى بملك المكاتب في عبده بملكه في رقيق الصغير

عليه وصحت على حيوان في كونهه فقط ايل يذكر نوعه وصفته وبوء في الوسط او قيمته اي انما يجزى لان كل واحد من وجه اما الوسط فظاهر وانما قيمة الوسط فلان الوسط يعرف بالقيمة فصار اصلا دفع القيمة قصدا في معنى الاداء وفي كافر كانت هذا مبتدئ مقدرة في اي اسلم قيمتها السيده وعنف بعض الحكم لان عنقه معلن بقبضها لكن مع ذلك تجب القيمة كما مر

هذا ان اعنف وعزم السيدان وطى مكاتبه او جنى عليها او على ولدها او مالها او العز او رسل الخانة او مثل المال او قيمته فان كانت على قيمته او عيني لغيره يتعين بالتعيين هذا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه انما يقع حتى اذا ملكها وسلمها عنف وان عجز برده الى الرق وفيه احتراز عن دراهم العز او دنائره فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعينها او ما يبرر السيد عبد الله بن عيسى حتى لو سطران برده عبد مقيما صح او المسلم على حرام وخير يرسد فقوله او المسلم عطف على الصير المستتر في قوله فان كانت الكتابة العطف جائز لوجود الفصل وعنف فيها وسعى في قيمته ان ادى ما سعى في ظاهر الرواية انما ثبت العنف والسعاية في القيمة ان ادى ما سعى وهو الخبز والخبز يروى عن ابي حنيفة انه انما يقع باءا عنه ان قال ان ادى بينهما فان جاز ولا فرق في ظاهر الرواية وعندنا يوسف به ان ادى العيني عنف وان ادى القيمة عنف ايضا وعند زفر به لا يقع لا باءا القيمة لان المسلم نهى عن اقتران الخبز فثبت القيمة مقامها ولا يقع مما سعى وزيد عليه هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها المسئلة للخبز والخبز ومقتضاها ان يقع في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المستحق فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة زبدت عليه ووضع المثل في الميسر فما اذا كان عبده بالف على ان يخدمه ابدا فالكاتبه فاسدة فتجب القيمة فان كانت ناقصة من الالف لا تنقص وان كانت زائدة زبدت عليه

هذا ان اعنف وعزم السيدان وطى مكاتبه او جنى عليها او على ولدها او مالها او العز او رسل الخانة او مثل المال او قيمته فان كانت على قيمته او عيني لغيره يتعين بالتعيين هذا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه انما يقع حتى اذا ملكها وسلمها عنف وان عجز برده الى الرق وفيه احتراز عن دراهم العز او دنائره فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعينها او ما يبرر السيد عبد الله بن عيسى حتى لو سطران برده عبد مقيما صح او المسلم على حرام وخير يرسد فقوله او المسلم عطف على الصير المستتر في قوله فان كانت الكتابة العطف جائز لوجود الفصل وعنف فيها وسعى في قيمته ان ادى ما سعى في ظاهر الرواية انما ثبت العنف والسعاية في القيمة ان ادى ما سعى وهو الخبز والخبز يروى عن ابي حنيفة انه انما يقع باءا عنه ان قال ان ادى بينهما فان جاز ولا فرق في ظاهر الرواية وعندنا يوسف به ان ادى العيني عنف وان ادى القيمة عنف ايضا وعند زفر به لا يقع لا باءا القيمة لان المسلم نهى عن اقتران الخبز فثبت القيمة مقامها ولا يقع مما سعى وزيد عليه هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها المسئلة للخبز والخبز ومقتضاها ان يقع في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المستحق فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة زبدت عليه ووضع المثل في الميسر فما اذا كان عبده بالف على ان يخدمه ابدا فالكاتبه فاسدة فتجب القيمة فان كانت ناقصة من الالف لا تنقص وان كانت زائدة زبدت عليه

وهو الثالث في كل البدل في مقابلة
الثلثين كما ذكرنا سرهم

اجازة العبد والمذنب
الان العبد المذنب
على

[illegible]

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

المشايخ وأي دفع العرق الباص أي قبل العجز لا خصاصا بغيرها
واعواضها وان لم يطأها الناب وودتها فحجت بطل بغيره وهي
ان ولد لاول ولولد له وفي شركه نصف عجزها ونصف قيمتها
لان بنين بالعجز ان تلك نصيب لشركه وقت الاستيلاء فالتدبير
وقع في غير ملكه بخلاف النسب لانه يعتمد الغرور فان حررها
اذا كانت المشتركة احدى غايبا فحجت نصف قيمتها لشركه
ورجع به عليها هذا عندنا حجة له وعندنا لا يرجع وهذا
بني على ان الساكن اذا ضمن المقتض برجع عندنا حجة له
لا عندنا عند لرجلين ذبوه احدى غايبا فحجت نصف قيمتها
اي حرره احدى غايبا ذبوه الاخر اعترف المدبر واستغنى فيها اي
في المسكين او ضمن شركه في الاول فينقطع اعلم ان في المسئلة الاولى
اذا ذبوا الاول فللثاني الاعتراف او التضيي او الاستعفاء عند
الحقيقة به فاذا اعترف لم يبق له ولاية التضيي والاستعفاء
ثم بالاعتراف افسد نصيب المدبر فله ان يعترف او يتسرع او يضيي
قيمة مدبره او قد يتر في باب عجز البعض من كتاب الاعتراف
ان قيمة المدبر ثلثا قيمة العجز وان اضمنه لا يملكه لانه يفتقر
من ملكه في ملك وامان المسئلة الثانية اذا اعترف الاول فللآخر
البنات عنده فاذا ذبوه لم يبق له ولاية التضيي بل يبيع ولاية
الاعتراف والاستعفاء فولاية الاعتراف والاستعفاء ثابتة
في المسكين والتضيي يضيي بالاولي وعندنا اذا ذبوه احدهما
فاعترف الاخر بطل لان التدبير لا يجزي عنهما فملك نصيب

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

نصيب صاحبه بالندير وببعض نصف قيمته فثاموسا كان او معسر
لانه ثمان ثلثه فلا يختلف باليسار والعسار وان اعترف احدهما
فقد بطل الاخر باطل لان الاعتراف لا يجزي عنهما فبعض نصف
قيمة ان موسرا وبسي العبدان كان معسرا لان هذا ثمان اعتراف
فيختلفن باليسار والعسار **الموت والحيات**
عجز عن ان كان له وجه سبيل لا يجزيه الحيا الي ثلثة ايام اي ان مضت
ثلثة ايام ولم يولد وحصة ذلك النجم حكم بعجزه والاعتراف للحاكم اي وان لم يكن
له وجه سبيل بعجزه وهذا عندنا حجة له ومحمد بن عبد الله بن يوسف
لا يجزيه حتى يتوكل عليه بخان وفصحنا يطلب سببه او سببه
برضا اي شترها سببه برضا المحاب وعاد رقة وما في يده سببه
فان مات عن وقاه اي عن ماله في مبدل الكتابة لم يفسخ هذا عندنا
وعندنا في بيع تبطل الكتابة لموت المحل ويخفى بقول هوحي وبعض
الاحكام فكذلك في هذا الاحتياجه اي زوال ان الكفر وهو الرق
ويستدل بالحريه اي ما قبل الموت وقضي البذل من ماله وحكم بوثه
حر او الارث منه وعق سببه ولد وكتابه حتى لو ولد واقتبل
الكتابة لا يتبعونه او شترهم او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بعجزه
اي بكتابه واحدة فان الولدان كان صغيرا يبيعه وان كان كبيرا
جعلنا كخص واحد وان لم يترك وقاه ثمن ولدي كتابته سعى على
خومه واذا الذي حكم بعق ابية قبل موته وبعقته ومي ستره
اذ لم يجد لحد او رد ربيعا هذا عندنا حجة له وعندنا
الولد المشتري يبيع على نجوم الاب ايضا لانه كوتب بتبعية الاب

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة
فان الحق لا يترك احد من الناس في حيرة
ولا يترك احد من الناس في حيرة

[illegible]

(Faint handwritten Arabic script)

[illegible]

يقال او وقع فلان بغير ما يسهو في الاكراه فاعان احد هان يكون
مفعول الرضا وهو ان يكون بالحس او بالضرب والثاني ان يكون
مفسد للاختيار وهو ان يكون التهديد بالقتل او قطع العضو
فقوت الرضا اعم من فساد الاختيار في الحس والضرب فيوت
الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا رضا ولكن لا اختيار
غير صحيح بل اختيار فاسد وختمية ان الرضا في مقابلة الكراهية
والاختيار في مقابلة الجبر في الاكراه بالحس والضرب لا مثلان
الكراهية موجودة فالرضا معدوم لكن الاختيار صحيح مع وصف
الصحة فان الاختيار انما يفسد في مقابلة تلف النفس والعضو
فان كل امر فيه هلاك احد هان فالاختيار معدوم في طبيعة جميع
للحيوانات الا يري ان القوة الماسكة كيف يشك الانسان بل جميع
للحيوانات عن الهوى من المكان العالي ومن الالقاه في النار عند
مظنة التلف فالاختيار معدوم وان كان اختياريا فهو اختيار صورة
من الجبر فكذلك في الاكراه عند خوف تلف النفس والعضو اختيار
الامتناع عما فيه مظنة الهلاك اختيار فاسد لان الانسان عليه
مجبور من حيث ان الطبع عليه مجبور ومع ذلك لا هزيمة باقية
في الملبى وغير الملبى ليخفف العقل والبلوغ بشرطه ويدرك المكره على
ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصا ويمنع من ان يحنف روح
ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان فانه قال ذلك بناء على ما كان
واقعا في عصره وخوف المكره ايقاعه اي يظن على طبعه ان المكره
يوقد يكون المكره به مطلقا نفسا او عضوا او موجدا عما يقدم

فان كان المكره
بالقوة الماسكة
فان كان المكره
بالقوة الماسكة

فان كان المكره
بالقوة الماسكة
فان كان المكره
بالقوة الماسكة

اعلم ان هذا يختلف باختلاف الناس فان الارذل ربما لا يقتنون
بالضرب والجس والضرب اللين لا يكون اكرها في حقهم بل الضرب
المبني وكذا الحس لان يكون حبسا مؤبدا فيصير منه والاشرف
يقتنون بكلام فيه خشونة فقل هذا يكون اكرها لهم والمكره
متقاعا لكرهه عليه فله حجة كسب ماله واثلافا واعتاق عبده
او حق آخر كالثاقل مال الغير وحق الشرع كضرب الخمر والزنا
فلوا كره بقتل او ضرب شديدا وحسين حتى باع او استترى واقتر
او اجر سبخ او امضى فان هذه العقود بشرط فيها الرضا فالكره
الذي يفقد الرضا وهو عين الملبى يمنع نفاذها لكنها تنفذ وله
الخيار في العسخ والامضاء وبذلك المشري ان يبيع بضع اعاقه
ولزمه فتمته لان بيع المكره عندنا بيع فاسد لان ركن البيع صدق
من اهله في حقه والفساد ليعوات الوصف وهو الرضا والمبيع بغير
فاسد املكه بالعقب فلو قبض واعاق او شرط فاقطع
لا ينفذ خلافا لفرق بين ان يكون موقوف والموقوف
قبل العجزة لا ينفذ الملك فان قبض عليه او سلب طوعا عتقا
وان قبضه مكرها لا ورده ان لم يبيح له في المدة بتحكم التسليم
مكرها لكن ذكر في اصول الفقهاء ان الاكراه اذا كان على البيع والشراء
يكون التسليم مقتصر على الفاعل ولم يجعل الفاعل له للحاصل
في التسليم لان حمله على تسليم المبيع ولو جعل له بصيرة تسليم
المعصوب فاذا كان التسليم مقتصر على الفاعل ينبغي ان ينفذ
وبالجملة فان قلت يشك بعض العن فان الفاعل لا يمكن

فان كان المكره
بالقوة الماسكة
فان كان المكره
بالقوة الماسكة

فان كان المكره
بالقوة الماسكة
فان كان المكره
بالقوة الماسكة

فان كان المكره
بالقوة الماسكة
فان كان المكره
بالقوة الماسكة

فان كان المكره
بالقوة الماسكة
فان كان المكره
بالقوة الماسكة

فان كان المكره
بالقوة الماسكة
فان كان المكره
بالقوة الماسكة

ان يكون الدية مع ذلك لا ينفذ ذلك لا يلزم هناك جعله الشرع
تغير الفعل الذي كره عليه خلاف تسليم المبيع ولو كره البائع والمشتري
وهذا المبيع في يده اي في يد المشتري فيمنه للبائع وله ان يصح
ابائا فان حق المكره رجع على المشتري بغيره وان حق المشتري
نفذ كل شراء بعده لا قبله قوله من فمته للبائع اي ضمن المشتري
بمعنى ان اقرار الضمان عليه وله اي للبائع وهو المكره بالبيع ان
يصح ابائا من المكره بالسرو من المشتري فان حق المكره رجع
على المشتري وان ضمن المشتري نفذ كل شراء بعده لا ما قبله فان
المشتري اعم من ان يكون مشريا ولا او مشريا تانيا او ثالثا لو تدا
سخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني لفقة بغيره لم ينفذ
كل شراء بعده ذلك المشرا ولا ينفذ الشراء الذي قبله فيرجع
المشتري الضامن بالتمسك على بائعه ثم هذا البائع بالتمسك على بائعه
وهذا الخلق ما اذا اجاز المالك لحد العقود حيث ينفذ الجميع لانه
اسقط حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز وفي الضمان يثبت
المالك المستند المكره فيستد الجحين العقد لا ما قبله فان كره
على كل سيرة او دم او جمل جسر برا او شريح جسر محسب او ضرب
او قتل جمل ويقتل او قطع كل لان هذه الاستثناء مستثناة
عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة جمل ولا ضرر
في كراه غير ذلك فان صرح بقتل اثم كافي المخصصة وعلى الكفر بقطع
او قتل رجس له ان يظهر ما اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان
وبالصبر اجمروا برخص غيرهما اي بغير القتل والقطع ويكره خيلا

هذا المبيع في يده اي في يد المشتري فيمنه للبائع وله ان يصح
ابائا فان حق المكره رجع على المشتري بغيره وان حق المشتري
نفذ كل شراء بعده لا قبله قوله من فمته للبائع اي ضمن المشتري
بمعنى ان اقرار الضمان عليه وله اي للبائع وهو المكره بالبيع ان
يصح ابائا من المكره بالسرو من المشتري فان حق المكره رجع
على المشتري وان ضمن المشتري نفذ كل شراء بعده لا ما قبله فان
المشتري اعم من ان يكون مشريا ولا او مشريا تانيا او ثالثا لو تدا
سخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني لفقة بغيره لم ينفذ
كل شراء بعده ذلك المشرا ولا ينفذ الشراء الذي قبله فيرجع
المشتري الضامن بالتمسك على بائعه ثم هذا البائع بالتمسك على بائعه
وهذا الخلق ما اذا اجاز المالك لحد العقود حيث ينفذ الجميع لانه
اسقط حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز وفي الضمان يثبت
المالك المستند المكره فيستد الجحين العقد لا ما قبله فان كره
على كل سيرة او دم او جمل جسر برا او شريح جسر محسب او ضرب
او قتل جمل ويقتل او قطع كل لان هذه الاستثناء مستثناة
عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة جمل ولا ضرر
في كراه غير ذلك فان صرح بقتل اثم كافي المخصصة وعلى الكفر بقطع
او قتل رجس له ان يظهر ما اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان
وبالصبر اجمروا برخص غيرهما اي بغير القتل والقطع ويكره خيلا

ان خيلا وعارا ان يند لك نصيب حتى قبل فسماه النبي عم سبي
السبتا واطهر غار وكان قلبه مطمئا بالايمان فقال عم فان عاد وا
فقد والعقرب بن هذيل وبين بشر الحارثي عند الضرورة والكفر
لاجل ابدان حتى اظاها مع قيام دليل الحرمة لان جفقه نفوت
بالكلية وحق الله لا ينفوت بالكلية لان البصديق بالقلب
ورخص له اطلاق ما لم يمسلم بهما اي بالقتل والقطع وضمن المكره اي
بكره المراء اذ في الافعال بصير الفاعل له الحامل لا قبله فان قتل
المسلم لاجل بالضرورة ويقاد المكره فقط اي ان كان القتل عدا فعد
الحقيقة مع ومحمد مع القصاص على الحامل لان الفاعل بصير له
وعند فرغ على الفاعل لانه مباشر ولا لاجل القتل وعندنا
ان يوصف به لاجب على احد الشبهة وعندنا لا يوجب عليها على
على الفاعل بالمباشرة وعلى الحامل بالسبب والتسبب عنه كالمباشرة
كسهود القصاص ومع الحاجة وطلاقة وعقبة اي اعتا فقات
هذه العقود يصح عند تابع وجود الاكراه قياسا على صحته مع النهل
وعندنا لا يوجب به لا تصح ورجع بقيمة العبد ونصف المستر ان لم يوطأ
اي يرجع المكره على من اكرهه في صورة الاكراه بالايمان بغيره
العبد لان الاعتاق من حيث انه اطلاق بضاف الى الحامل لان
الاطلاق فعل فيمكن فيه جعل الفاعل له الحامل وان لم يكن ذلك
في القول ويرجع عليه في الاكراه بالطلاق بصفه المستر ان لم يوجد
الدخول لان نصف المستر في معرض السقوط بان ينجي الفرفة
من قبل المرأة فبها كد بالطلاق قبل الدخول في هذا الوجه

هذا المبيع في يده اي في يد المشتري فيمنه للبائع وله ان يصح
ابائا فان حق المكره رجع على المشتري بغيره وان حق المشتري
نفذ كل شراء بعده لا قبله قوله من فمته للبائع اي ضمن المشتري
بمعنى ان اقرار الضمان عليه وله اي للبائع وهو المكره بالبيع ان
يصح ابائا من المكره بالسرو من المشتري فان حق المكره رجع
على المشتري وان ضمن المشتري نفذ كل شراء بعده لا ما قبله فان
المشتري اعم من ان يكون مشريا ولا او مشريا تانيا او ثالثا لو تدا
سخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني لفقة بغيره لم ينفذ
كل شراء بعده ذلك المشرا ولا ينفذ الشراء الذي قبله فيرجع
المشتري الضامن بالتمسك على بائعه ثم هذا البائع بالتمسك على بائعه
وهذا الخلق ما اذا اجاز المالك لحد العقود حيث ينفذ الجميع لانه
اسقط حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز وفي الضمان يثبت
المالك المستند المكره فيستد الجحين العقد لا ما قبله فان كره
على كل سيرة او دم او جمل جسر برا او شريح جسر محسب او ضرب
او قتل جمل ويقتل او قطع كل لان هذه الاستثناء مستثناة
عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة جمل ولا ضرر
في كراه غير ذلك فان صرح بقتل اثم كافي المخصصة وعلى الكفر بقطع
او قتل رجس له ان يظهر ما اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان
وبالصبر اجمروا برخص غيرهما اي بغير القتل والقطع ويكره خيلا

هذا المبيع في يده اي في يد المشتري فيمنه للبائع وله ان يصح
ابائا فان حق المكره رجع على المشتري بغيره وان حق المشتري
نفذ كل شراء بعده لا قبله قوله من فمته للبائع اي ضمن المشتري
بمعنى ان اقرار الضمان عليه وله اي للبائع وهو المكره بالبيع ان
يصح ابائا من المكره بالسرو من المشتري فان حق المكره رجع
على المشتري وان ضمن المشتري نفذ كل شراء بعده لا ما قبله فان
المشتري اعم من ان يكون مشريا ولا او مشريا تانيا او ثالثا لو تدا
سخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني لفقة بغيره لم ينفذ
كل شراء بعده ذلك المشرا ولا ينفذ الشراء الذي قبله فيرجع
المشتري الضامن بالتمسك على بائعه ثم هذا البائع بالتمسك على بائعه
وهذا الخلق ما اذا اجاز المالك لحد العقود حيث ينفذ الجميع لانه
اسقط حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز وفي الضمان يثبت
المالك المستند المكره فيستد الجحين العقد لا ما قبله فان كره
على كل سيرة او دم او جمل جسر برا او شريح جسر محسب او ضرب
او قتل جمل ويقتل او قطع كل لان هذه الاستثناء مستثناة
عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة جمل ولا ضرر
في كراه غير ذلك فان صرح بقتل اثم كافي المخصصة وعلى الكفر بقطع
او قتل رجس له ان يظهر ما اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان
وبالصبر اجمروا برخص غيرهما اي بغير القتل والقطع ويكره خيلا

اعلم ان الصبي اذا بلغ غير رشيد لم يملك اليه ماله انفاقا قال الله تعالى
ولا نفقوا السوءا امواكم حتى الى قوله فان انتم منهم رشدا
فابوجنيفة يعقد الاديان بالزمان وهو حنفي وعشرون سنة
فان هذا متى اذ بلغ المراهق ان يصير جارا لان ادي مدة
المبلغ اثني عشر حولا وادي مدة الحمل ستة اشهر ففي هذا
المبلغ يولد لابنه ابن فانظروا ان يونس سنة رشدا متى
سنت حنفي وعشرين فيدفع فيه امواله وقبل هذا السنت ان
نصف في ماله بيبعا او بشرا او خوها ببيع بقرته عنداني حنيفة
وقالوا ببيع لانه لو صح لم يكن منع المانع معينا قلنا بل يندلن
غالب تبذير السوءا بالهبة منع المال عن الهبة بعد حنفي
وعشرين سنة يملك اليه ماله وان لم يؤمن منه رشدا عندنا
يعان هذا السنت مظنة الرشدا فيدور الحكم معها وجب القاي
المديون اي الخادم يدين لبيع ماله لدينه وقضى وراهم دينه
من دراهم وباع دنانيره لدراهم دينه وبالعكس استحاشا
اعلم ان القياس ان لا يبيع الدراهم لاجل دنانير الدين ولا
الدنانير لاجل دراهم الدين لانها مختلفان لكن في الاستحاش
ان يباع كل واحد لاجل الاخر لانها متحدان في الثمن لا عرضة
وعقارة خلافا لما فان المنسلى اذا اشترى من بيع الوضو والعقا
للدين فالقاضي يبيعها ويضحي دينه بالخصص ومن اقلس
ومعه عرض يشراه فباعه اسوة للعرض اي اقلس ومعه عرض
شراه ولم يولد المني فباعه اسوة للعرض وقال الشافعي في الحج القاي

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

الحق القاي على المشتري بطلبه في البايح خيار النسخ **فصل** بلوغ العلام 225
بالاختلام والوصال والازوال والجارية بالاختلام والحض والحمل
فان لم يوجد حتى يتم له غاي عشر سنة ولها سبع عشرة سنة وقاله
فيها تمام حنفي عشرة وبه ينفق وادي مدة ثلث عشرة سنة وها
سبع سنين فان زاهقا بقاءا بلغنا صدقا وها كالبائع حكما
المأذون الاذن لكل في اسقاط الحق اعلم ان الاذن الانسان
ان يكون مالكا للتصرفات فاذا عجز الرق وتعلق به حق المولي
صار مانعا لكونه مالكا للتصرف فاذا اسقط المولي حقه المانع
عن التصرف وازال الحجر اي منع عجز التصرف فهو الاذن هذا
عندنا وعند الشافعي هو وكيل ونيابة ثم ينفق العبد
لنفسه باهليته فانه ليس بوكيل والوكيل هو الذي يتصرف
لغيره فتقوله ثم يتصرف عطف على محذوف فان قوله الاذن
فكل لغيره اذ الاذن المولي ينفق العبد عن الحق فيعطف على قوله
ينفك قوله ثم يتصرف فلم يرجع بالعبد على سيده هذا تفرع
على انه يتصرف لنفسه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من
المولي لكونه مشتريا لنفسه خلافا لوكيل فانه يطلب الثمن
من الموكل لانه اشترى للموكل ولم يتوقت تفرع على انه اسقط
الحق لا يوكيل فان الاسقاط لا يتوقت والتوكيل يتوقت فعند
اذن يوم ما ماذون حتى تجز عليه ولم يخص نوع فان اذنت
في نوع عم اذنت في انواع هذا تفرع على انه كل لغيره ليس بوكيل
لان كل لغيره هو الاطلاق عن العبد فلا يخصص يتصرف وفيه

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

المبلغ يملك
يولد له ابنه
في نصف
في نصف

الامة
اصلا و
السرار اعتقاد مال و بغير مال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى قوتاً لآل محمد
والمؤمنين

والله اعلم بالصواب

[illegible]

ان الامم والولاء لا تصح منهم بالخروج
 من ارضهم الا بالاجازة من الحاكم
 والامم والولاء لا تصح منهم بالخروج
 من ارضهم الا بالاجازة من الحاكم

[illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

من سيده بمثل القيمة لأبداً قبل وسيد من مثلهما أو باقلاً يجوز
بيع المادون الذي بمثل قيمة ماله وقيمة من سيده وإنما
يجوز لأن سيده أجني عن ماله إذا كان عليه دين محبط
وعندها إن باع بأقل من قيمة يجوز البيع وتختص المولي بين
أزالة المحاباة ونقض البيع لأن الضرر عن الغرماء يندفع
بذلك وإنما يجوز أبو حنيفة بيع التهمة كما في الوارث ولا
تتم نعماً إذا باع بالاجني فلو باع بالاجني خط العضل ونقض
البيع أي بوزن السيد بأزالة المحاباة أو نقض البيع وبطل عنه
لو باع سيده قبل قبضه ولو جسي سيده لثمة إلى السيد

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

فمن يدونهم دون اذن الغفراء والذين قالوا لعبد القريب
لا يقصتنا بل ابيع واشترأ بل بغير ما فيه حق الغفراء وهو
العبد لانهم يسموننا ويسموننا بما يريدون وذلك انما هو
للقريب لا يحد البيع والشراء وقد يعيد الوفاء لان من العبد
اذا اوفى يدونهم ودخل الهم فليس لهم شئهم وقد يعيد
الاذن لان البيع لو كان باذنه لاشأى لهم التصرف قطعا وقد
الحلول لان الذين لو كان مؤظلا فباعه بالخرق فبما اقبل منها
حاز بيعه وليس لهم حق المطالبة حتى يحمل دينهم فاذا حل فهو
قيمتا لانه انك عليهم محل فخرهم وهو الاتيكية هذا بقية ما في العبار
لله

[illegible]

نفسه فيكون خضعا لكل من يبايعه وله ان يدعو بفسخ العقد
 وفي الفسخ قضاء على الغائب ولو اشترى عبداً وباع ساكناً على اذنه
 وحجه فهو يادون عبد قدم مصر او قال انا عبد فلان ما دون
 في التجارة ويبع ويشترى فهو مأذون وكذا اذا استعتب من الاذن
 ولجئ ان يفرقه دليل اذنه ولا يباع لديه الا اذا اقر سيده باذنه
 لان المولى اذا لم يفرق بالاذن فالدين لا يظهر في حقه والمعاملون
 انما تقرروا لانهم اعمدوا على ظاهر الحال والمولى لا يبرهنهم وتعرف
 الصبي ان شفعه الاسلام والاثبات صح بل اذا بنى وايقض كان لطلاق
 والعين لا وان اذن به وما يقع وصراً كالبيع والشراء علق باذن
 وليه اكتفاء بالاهلية القاصرة في المنافع واشترط لالحاصل في المضار
 ودفع الضرر بانتهام راي الوصي وكذا الوصي في المرددين بينهما وعند الشافعي بيع
 لا يبع بفرقه باجازه الوصي وكذا لا يبع املا منه ويشترط ان يعقل
 البيع سائبا للملك والكسرا جالساً له ولبيتاً بوجه ثم وصيته ثم جده
 ثم القاضي او وصيته وانما قال ثم وصيته في الاولين وقال او وصيته
 في الاخير لان وصي الاب من استخلفه بعد موته في التصرف
 في مال ولده واما الذي اذن له في التصرف حال حيوة فوكيل الوصي
 وكذا في الجدة واما وصي القاضي فهو الذي امره بالتصرف في مال
 النسيم فهو يتصرف حال حيوة القاضي وانما سمي وصياً مع ان
 الايصاء هو الاستخلاف بعد الموت لان الوصي هنا بصير خليفة لابي
 كان الاب جعله وصياً فان فعل القاضي بصير كعمله ليعني الكلام
 ان وليته بوجه ثم وصيته بعد موته ثم الجدة ان لم يكن الاب ولا وصيته

من شأنه على الحق اصدق والرهنة المكسرة او الشبهة آباء والرهنة المتعددة فاذا عرض
 على تباد القاصب الطلسماء واخذ جفرا عا فيها فيكون يد القاصب ثمانية في
 المتصوب على نيل التقلب ومنطقة بالمالاكن روم يقوم مقامه ارب
 مخبرة تلك اليد المحقة على شرف النبي الذي غصبه

جرة الغضب والابلية تحقق الغضب في صورة بعيدة في ما كرا بل
 المراد بالارائه هو السب السقوة النسبة الى اجابة اليد
 فذلك السند الفهم اني الارائه فلا لشكال

غصب فيكون الولد قبل الطلب بلا تعدد لا يكون مفقودا
 عندنا لعدم ازاله اليد او الوجود لا يحصل في يد القاصب
 ويكون مفقودا عنده لوجود ابناء اليد في
 الى السب غصب فيه ارج غصب في اليد
 من جرح في الارائه في جرح في اليد
 في جرح في الارائه في جرح في اليد
 في جرح في الارائه في جرح في اليد

على علمه ومن يتعلق به لا يمكن ان يكون الى السب صاحب اليد
 لان السب على المال لا يمكن ان يكون ان يفتن هذه
 عليه ما بقي اثر عمله لا يستفاد ما يفتن بالانقل
 والتحويل كذا في الشبهة

ولاد وصية ثم وصية بعد موت ثم القاضى او وصية ايتها بقرن مخرج
 ولو اقر بما معه من كسبه او اقر به صح فان الوليها في الاذن الصقي
 بالتجارة صح اقراره بكسبه لانه من تمام التجارة اذ لو لم يصح اقراره
 بالعاملة الناس مع ان اقرار الولي لا يصح لانه اقرار على الغير و
 اقرار الصقي اقرار على نفسه والحج ارتفع بالاذن وضار كالباقي
 فيصح اقراره بالارث ايضا فظاهر الرقابة وعن ابي حنيفة به
 انه لا يصح في الارث لانه انما يصح في اكتساب كما ذكر كونه من نواحي التجارة
 ولا كذلك في الارث **كتاب ٩٣ الغصب** هو اخذ مال
 ممنقوم محترم بلا اذن مالكه ينزل يده فالغصب لا يخفف
 في الميتة لانه ليس بمال ولا في الفل والواقي من المسلم لانها ليست
 ممنقومة ولا في مال الحرب لانه ليس محترم وقوله بلا اذن المالك احراز
 عن الوديعة وانما قال ينزل يده لان عند اصحابنا هو ازالة اليد
 المحقة باثبات اليد المبطله وعند الشافعي به هو اثبات اليد
 المبطله ولا يشترط ازالة اليد قلنا كلا مناهي الفعل هو سبب
 الضمان وهو ازالة اليد ويتفرع على هذا مسائل كثيرة منها ان
 زوايا الغصب لا يكون مصنونة عندنا خلافا لانه ان اثبات
 اليد محقق بدون ازالة اليد ومنها الاختلاف في غصب
 العقار وسائر ما قال في المتن فاستخدام العبد وحمل
 الدابة غصب لعلوه على السباط اذ في الاول والى نقلهما
 من مكان الى مكان وفي الاخر السباط على حامله ولم يفعل فيه
 شيئا يكون ازالة وقد فرغ على هذا الاختلاف بتعبد المالك

[illegible]

سنة اربعين علم انه مال الفيرح

اعلانية الاضاح الى التطلع الى الاطباء مع بعض عباراته لا يخفى
 والا فكل من لم يخف ان يقال ان المراد بالوزن والاضاح يكون مثلما يكون
 مقابلته بالثمن وضمنا على الوزن ولا يختلف بالضمه كالدرهم والذنانيد
 فمثلا الخفة والقدرة وان كان وزنا لكن لا يكون مثليا للاختلاف فيثمة
 فلا يدخل تحت ذكر الوزن

قائمة الموقوفات

[illegible]

٤٦
في الاول واما في الثاني
الاول واما في الثاني

229

فبقيت يوم خصمان هذا عند أي حصة به لأن القيمة ^{يوم القضاء}
يوم الخصومة وعند محمد به يوم الانقطاع لأنه ينقل إلى القيمة
وعند أي يوسف به يوم لحقت السب وهو العصب فانه إذا
انقطع المثل التحق إلى ما لا مثله أقول هذا عدل إذا لم ينقل
مثنى من نوعه في يوم الخصومة والقيمة تعثر في كثرة الرغبات
وفلتها في المدوم هذا متعذر أو متعسر ويوم الانقطاع لا يظ
ضبط له وأيضا لم ينقل إلى القيمة في هذا اليوم إذا لم يوجد من
الملك طلب وأيضا عند وجود المثل ينقل وعند عدمه لا قيمة
له وفي غير المثل قيمة يوم عصبه كالعددي المتفاوت إلى التي
الذي بعد ويكون أفراده متفاوتة ولا يبرأ من ما يقابل بالقيمة
مستأعلى العد والحيوان مثلا فانه بعد عند البيع من غير أن يقال
بإع الفضيعة بكذا فان ادعى المالك جسي حتى يعلم أنه لو بيع
لظهر ثم قضى عليه بالبدل وسرطه كون المصوب بغيره ولو عصب
فقاراً وهلك بده لم يضمن هذا عند أي خيفة له وأبو يوسف
وعند محمد به والشافعي به تجزئ فيه العصب أماعند الشافعي
فلان هذا العصب وهو اثبات اليد المبطلة وأما عند محمد به
فلان العصب وأن كان عنده ما ذكرنا لكن إن زالت اليد في العقار
يكون ما يمكن فيه لا بالنقل لها يقولون العصب اثبات اليد بأن
لزم المالك بفعل في العين وهو لا يصور في العقار لأن يد
الملك لا تنزل إلا بأخراجه عنها وهو مفضل فيه لا في العقار
فصار كما إذا بعد المالك عن المواسي وضمن ما نقص بفعله كسناه

[illegible][illegible]

لا فائدة في ذلك الا يكون غصبا فليكن
 جسيما لا يكون غصبا فليكن
 لا فائدة في ذلك الا يكون غصبا فليكن
 جسيما لا يكون غصبا فليكن
 لا فائدة في ذلك الا يكون غصبا فليكن
 جسيما لا يكون غصبا فليكن

[illegible]

ويعتدونه زيادة
نقصا وافي زعمهم
البحر والسموات
اخلاف البحر فان
البحر والسموات
لا يفسدون

نقصنا وان زاده بقدر زيادة وعندنا في به المالك يسكن التوب
وياثر الغاصب بقلع الصنع ما امكن ولادفت بين السواد وغيره فلو
السويق فان التيسر عني يمكن به القياس على قلع البناء قلنا ان قلع البناء
لا ينفذ على الغاصب لان المنع يكون له وهذا يتلف فزعا به
لجائين بما قلنا والسويق مثلي فان طرحه على الغاصب ياخذ

للثخلاف الثوب فيأخذ فيه القيمة **فصل** ولو عيب ما عصب
 ملء وصني للمالك قيمته ملكه خلافا للشافعي بولان العصب لا يكون
 سببا للملك فلما اتى عليك ضرورة ان المالك يملك بدله لا لا يجتمع البدل
 والمعدل في ملك شخص واحتخلاف ما لا يقبل الملك كالبدن وضد
 البغاصب في قيمته مع حلفه ان لم يقع حجة الزيادة فان ظهر وقيمته

الكسوف من الغائب بقوله اخذه المالك ورد عوصه او امضى
الضمان وان ضمن بقول ما لك او حجة او بتكول غاصبه فهو له ولا
خيار للمالك لانه ملكه لان المالك رضى بذلك حيث ادعى عليه
هذا المقدار وقد بيع غاصبه من بعد بيعه لا اعناق
من بعد ان الغاصب ان ملك الغاصب لا ملك المالك
من بعد لان الملك المستند كافى لنفاذ البيع لا الاعناق وروايد

الفصيلة ^{موصلة} كالسني والحشي ومفصلة كالولد والتم لا يقف
 الاب القدي وأب المنع بعد الطلب هذا عندنا وعند الشافعي نعم
 مضمونة وقد مر أن هذا مبني على الاختلاف في حد الفصيلة ^{مضمونة}
 نقصان ولادة مفع وجبر تولد في به خلا فالزفر والشافعي راجع
 فان الولد ملكه فلا يقع جوار الملكة فلنا نسبها سني واحد وهو

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the bottom left corner. The text is partially obscured by the binding edge.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding and the edge of the page.

در نسخ این کتاب در نسخه دیگر در

[illegible]

فَوَدَّتْ حَامِلًا فَوَلَدَتْ غَاطِيَةً مِمَّنْ بِهِنَّ يَوْمَ عَزَّمْتَ هَذَا عِنْدَاقِ حَبِيبَةٍ
وَعِنْدَهَا لَا يَبْضِي لَأَنَّ الرَّدَّ دَفْعٌ مَجْمُوعٌ وَقَدْ مَاتَ فِي بَيْدِ الْمَالِكِ سَبَبُ
حَدَثٍ فِي مَلِكِهِ وَهُوَ الْوَلَدُ وَلَهُ أَنَّهُ لَا يَبْصُرُ الرَّدَّ لَأَنَّ سَبَبَ التَّأَلُّفِ
حَصَلَ فِي بَيْدِ الْغَايِبِ خِلَافٌ لِلشَّيْءِ لِأَنَّهَا لَا تَضُنُّ بِالْعُضْبِ بَسْمُ الْفَتَى
بَعْدَ نَسَائِدِ الرَّدِّ عَطْفٌ عَلَى الْحَقِّ قَوْلُهُ وَمَنَافِعُ مَا عَضِبَ سَكَنُهُ أَوْ عَطَلَهُ

فانما غرضه بمضمونه باجر عند ناسوا، استوفى الشافع اذا سكن في الدار
المعقوبة او عطلها وعند الشافع به بمضمونه باجر المثل في الصورتين
وعند مالك به بمضمونه ان استوفى لان عطله وهذا بناء على عدم
بقوتها عند ناوان نقوتها خوري في العند وانلاق حجر المساجد
ولو انظر اليه الذي في خلاف الشافع به فان الذي يبيع السلم فلا يقوم

عنده فحقه ولنا ان مذكروا على اعتقاده ولو غضب جرمهم فحلتها
 بما لا يمتنع له كالنقل من الظل الى الشمس او جلد ميتة فذبحه به
 اي ماله يمتنع له كالشراب والشمع اخذها المالك ببلد سفي ولو اظلمها
 ضمن ولو ظلمها بما يذبح فتمه كالمح والخل ملكة ولا سفي عليه هذا
 عندنا في حقيقه وعندها اخذها المالك واعطى ما زاد المم فلودع

به الجلد اي سني له قيمة كالقرظ او البعوض ^{ماز} اخذه المالك ورده ما زاد
الدين فيه ولو ابلغه لا يعين هذا عندنا حقيقه ^{وبما ان} وعند ههنا
يعض الجلد مدبوعا ويعطيه المالك ما زاد الدين فيه وللحال
انه اذا دبع او ظلم بالقيمة لما اخذه المالك لان الاصل حقه
وليس من المستقيم الغاصب سوي العمل ولا قيمة له لما اذا اخلل

اودبع بذي فتمه بصبرها للعاصب من حيي الملك ليعوم علي

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

وذلك عند
الفاصلية في
هاتم فقلت عليك الجنة عبد الملك عام
لربيع الفخار ارضان العصب ابو الراس بن جليل
في سنة

في التحقيق الذي
 قد تم في هذا
 من قبله
 في التحقيق الذي
 قد تم في هذا
 من قبله

[illegible]

العط بجمع
وكتبه قسطنطين
بنظر الى قنينة زكيا عبد يونغ والى قنينة يدوغا فيقن فضيل بايندها

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

المقوم والعرف لا خفية به بين القل والبلدان المالك باخذ الجلد ولا
خذ للكل لان الجلد باق لكن ازال عنه الخسائر والاعز باق بل صارت
حقيقة اخرى وانما لا يضمن الجلد عند ان حقيقته به اذا ابلغ لونه عصب
جلدا غير مدبوع ولا يفتله والضمان بنوع القوم لكن العيب اذا كان
باقيا لا يشترط ومن بكمه عرق وارا فقه سكر ومنصف وضع يسرها
العرف انه لهو كالطنبور والمزمار وخومها وهذا عند ان حقيقته
وعند هذا لا يضمن وعند ان حقيقته به انما يضمن قيمته لعين الله
في الطنبور يضمن للطلب المخونة واما طبل القارة والذوق الذي
بياح من يذوق العريس فمخون بالاذن وان ام ولد عصبه ملكك
لا يضمن بخلاف المذبرة هذا عند ان حقيقته به فان المذبرة مقومة
عنده الام الولد وعند ما يضمنها القومها ومن حل يد عبد غيره
او رباطا دابة او فح او فحس طابره قد هبنا وبسعي
اي سلطان من يذوقه ولا يدفع او من يصف عطف على قوله
من يذوقه ولا يبيع لغيره او قال مع سلطان قد يبيع وقد لا يبيع
انه وجد مالا فخره شيئا لا يضمن ولو عزم البتة فبني وكذا
لو سعي بغير حق عند محمد بن رجل له وبه يفتي وهذا عند محمد
وعند ان حقيقته به وعند ان يوسف به لا يضمن الساعي لانه توسط
فعل فاعل الخاروفي الاصطبل والغفص خلق محمد ولهما توسط
فعل المختار ولان الطابري يحول على التفتار **كتاب الشفعة**
في ملك العقار على مستر به جبراً يملكه اي ثمن المشتري وهو المتي
الذي اشترى به وجب بعد البيع الماد بالوجوب البتة وتسكن

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

وتسكن بالاشهاد اذ حق الشفعة قبل الاستهاد من قبل لانه يثبت
لواحدة الطلب بطلبه اذ الشفعة لا تبطل بعد ذلك بالتأخير
وتلك بالاحد بالتراضي او بقضاء القاضي بقدر رضى الشفعة
لا الملك اي انما يملك العقار اذا اخذه الشفع برضاه وبرضاه المشتري
وقد بقضاء القاضي عطف على الاحد لا على التراضي لان القاضي
اذا حكم بنب الملك للشفيع قبل اخذه للخلط في نفس البيع
ثم لم يرض حق البيع لم يرض حق الشرب والطريق الخاصين لشرب
ثم لا تجري فيه الشفعة وطريقا لا ينفذ ثم جار ملاصق بانه في سكة
اخرى كواضع جدي على جانب انما ذكر واضع الجذع ليعلم انه جار
وليس غلب ولا يشترط الجار الملاصق وضع الجذع حتى لو لم يكن له
شي على الجانب يكون جار ملاصقا ويعد الشافع به لا يثبت الشفعة
لجار بل لا ولي وبطلب الشفعة في مجلس علمه بالبيع بلفظ ان
طلب الشفعة المستفعة وخو مثل الطالب للشفعة او اطلبها واعتبار
مجلس العلم اختيار الكرخي وعند بعض المتأخر ليس لما المجلس ان
سكت اذ في سكون تبطل شفعة وهو طلب موافقة انما هي
بهذا البذل على غاية الشغل كان الشفع يثبت وبطلب الشفعة
ثم يثبت عند العقار او على من معه هو من بايع او مستر فيقول
اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة
واطلبها الان فاشهد واعلم وهو طلب الشفعة اعلم ان هذا
الطلب ناجب عند المتك من الاستهاد عند الدار وعند صاحب
اليد حتى لو كان ولم يثبت بطلت شفعته وفي الذخيرة اذا كان

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

تسليم الدار على البايع وعند الاستحقاق يكون عبدة المتي على
 البايع فيطلب منه ^{بما} والتسليم خيار الرؤية والعيب وأن شرط
 المشتري المبرأة عنه ^{بما} وان اختلف الشفع والمشتري في الشيء ^{فقد انزل}
 المشتري اي ان اختلف ^{الرباكة البايع} الشفع والمشتري في الشيء فالقول
 قول المشتري لان الشفع يدعى استحقاق الدار عند بقا الأقل

الشفيع فطريق ملكة فطلب طلب الكوافية وعجزني طلب الاستهاد عند الدار
او عند صاحب اليد يوكل ويلا ان وجد فان لم يجد يرسل رسولا
او كتابا فان لم يجد فهو على شفيعه فاذا حصل طلب وان وجد ولم
يقتضه بطلب شفيعه ثم يطلب عند قاضي فيقول اشترى فلان
دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا في قرضه ^{او فاقته} ^{او فاقته} وهو طلب تنكح
وحضومية وبناحضة لا تبطل الشفيعه وقال محمد بن ابي اذ اخبر
شرا بطلت وبه يعني واذا طلب سال القاضي الخضر عن ابي
عن الكبة الشفيع الدار المشفوع بها فان اقر بملك ما شفيعه او كل
عن الخلف على العلم بانه ما للكل او برهن الشفيع سأل عن الشرا
فان اقر به او كل عن الخلف على الحاصل والسبب اعلم ان بنون
الشفيع ان كان متفقا عليه يخلف على الحاصل بالله ما استحق
هذا الشفيع الشفيعه على فان كان مختلفا فيه كشفيع الجوار خلق
على السبب بالله ما اشترى هذه الدار لانه لا يخلف على الحاصل
بعدها الشافعي به وقد سفي في كتاب الدعوي او برهن الشفيع
ففي رواية ان لم يخبر المشي وقت الدعوي واذا قضى لزمه احضاره
وللمشري حبس الدار لمعنه ولو قيل للشفيع اذ المشي فاحضر
لا تبطل شفيعه ولخصم البايع ان لم يسلم اي ختم الشفيع البايع
ان لم يسلم المبيع الى المشري ولا شفع البيعة عليه حتى يحضر المشري
فيستحضره انا بشرط حضور المشري لان الملك له واليد
للبايع فاذا سلم الى المشري لا بشرط حضور البايع لانه صار
اجنبيا ويقضي بالشفيعه والعهد على البايع حتى يسلم الدار

وَيَتَذَكَّرُ فِيهَا مَن تَابَ

الشراء
الكتابية

اركان الحق عند الاختلاف في الدار على الرابع
بالتفصيل المبيح للشيء وانما بعده فلا ريب
في ذلك

المشتري اي ان اخذ الشئ الشفع والمشتري في الشئ فالقول
قول المشتري لان الشفع يدعى استحقات الدار عند بقا الاقل
والمشتري ينكره ولو برهنه فالشفع احق هذا عندنا في حنفية
ومحمد بن وحجة ما ذكرنا وابضا يمكن صدق المشتري في بيان
العقد مرتين فاخذ الشفع بالاقل وعندنا في يوسف سنة
المشتري احق لانها اكثر اثباتا وان ادعى المشتري ثبنا وابعده
اقل منه بلا قبضة فالقوله اي بلا قبض المشتري فالقول للبايع
ومع قبضه للمشتري اي مع قبض المشتري فالقول للمشتري واخذ
في حط الكل بالكل مسئلة حط البعض قد مرّت في باب المراجعة
بقولنا والشفع ياخذ بالاقل في الفصلين وفي الشراء يمتنع
مثلي عند وفي غيره بالقيمة في عقار يعقار اخذ كل حصة الاخر
وفي من هو اجل الى الابد وطلب في الحال واخذ بعد الاجل هذا
عندنا واما عند زفر والشافعي في قولنا القديم فلان ياخذ
في الحال بالمتى الموراجل ولو سكت عنه بطلت اي ان سكت عن
الطلب صرح في بطلت عند الاجل بطلت شفعية وفي شراء وهي
للمتخير والشفع في مثل المير وفيه الخبر والشفع المثلثة
كل وفي بناء المشتري وغيره بالمتى قيمتها مغلوبة على كل الغصب
وكل المشتري قلعهما اي اخذ الشفع من اذنه المشتري واعزى

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

هذا غير مذكور في المتن فان ادعوا ان يدعى بغيره ايضا وان كان
عقار فان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعوا ان يدعى
بغيره لا يسم عند ان حصة له حتى يترهنا على الموت وعدد الورثة وغنىهما
يتم كما في الصور العشرة لكل المورث باق بعد موته فالعقار قسم
على الميت فلا بد من البيعة بخلاف صورة الشراء لان الملك بعد الشراء
باق للميت بخلاف غير العقار اذا ادعوا ان يترهنا لان العتمة تقيد بزيادة
الحفظ والعقار محصن بنفسه فلا احتياج الى العتمة فالمسئلة التي لم تذكر
في المتن فتم حكمها من قسمه النفل المورث وكذا من قسمه العقار المورث بالعرف
الاولي فلذلك لم يذكر ولا ان يترهنا انهما حتى يترهنا لهما الصنفين ان
يرجع الى العقار فقبل هذا قول حنفية في والاصح انه قول الحنفية لانها اذا
ترهنا انهما كان العتمة قسمه للحفظ والعقار غير محتاج الى ذلك فلا بد
من اقامته البيعة على الملك ولو ترهنا على الموت وعدد الورثة وهو معهما
ومنهم طفل او غائب قسم ونصب من يقضي للطفل والغائب اي حضر
وارثان وترهنا على الموت وعدد الورثة والعقار معهما ومن الورثة طفل
او غائب قسم ونصب من يقضي للطفل والغائب وعبرة الهداية والاول
في ابدىهم فقبل هذا هو بالصواب في ابدىهم حتى لو كان في ابدىهم كان
الغيب في يد الطفل والغائب وسبيل ان اذا كان كذلك لا يسم فان
برهن واحد وشرا وغائب احدهم او كان مع الوارث الطفل والغائب
او سبي منه لا ان حضر واحد واقام البيعة لا يسم اذ لا بد من اثنين لان
الواحد لا يصلح مقاسما ومقاسما ومخاضا ومخاضا ولو كان مقام الارث
الشراء لا يسم لان الارث ينصب لحد الورثة خصوصا عن الباقين وان

وان كان في صورة الارث العقار او سبي منه في يد الغائب او الطفل
لا يسم ايضا لان العتمة نصيب وقضاء على الغائب والطفل من غير خصم
حاضر عنهما وقسم بطلب احدهم اي احد الشركاء ان استغنى كل حصته وبطل
في الكثير فمطارد لم يمتنع الاخر لقلة حصته اي لا يسم بطلب ذلك
القليل لانه فائدة له من مقتضى في طلب العتمة وقيل على العكس لان
صاحب الكثير يطلب بغير رضا حبه وصاحب القليل يرضى بجزره وقيل
يسم بطلب كل واحد ولم يسم الا بطلبهم ان يرضى كل للقليلة وقسم عرفي
الحكم حسب الجنس والرفيق والجواهر والاعراض لا يسم وقالا
يسم الرفيق والجواهر بطلب لبعضهما البعض كالقبض الا بالوسايل والعروض له
ان التفاوت فاحتمل في الادنى فصار كالاجناس المتماثلة وفي
الجواهر قيل ان اختلاف الجنس لا يسم ودور مستزك او دار وضيق
او دار وحائز قسم كل واحد ما في ان كانت الدور فريضة بان
كانت كلها في مصر واحد قسم كل واحد ما عند ان حنفية في وقالوا يسم
بعضها في بعض وان كانت الدور بعدة اي في مصرين فقولهم
يقول ان حنفية في ويصور القاسم ما يسم ويعدله ويوزعه ويقوم
بنائه ويوزعه ويوزعه بطلب بغيره ويوزعه بطلبه بالاول
والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقنع والاول لمن خرج اسمه
او لا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا في صور الدار
المعشومة على قرطاسي ليرفع الى القاضي ويقدمها اي يسويها
على سهام العتمة ويوزعها ويصور الزرعان على ذلك لقرطاسي
بقلم الجردول يكون كل ذراع في ذراع بشكل البيعة ويقدر البيوت

هذا غير مذكور في المتن فان ادعوا ان يدعى بغيره ايضا وان كان
عقار فان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعوا ان يدعى
بغيره لا يسم عند ان حصة له حتى يترهنا على الموت وعدد الورثة وغنىهما
يتم كما في الصور العشرة لكل المورث باق بعد موته فالعقار قسم
على الميت فلا بد من البيعة بخلاف صورة الشراء لان الملك بعد الشراء
باق للميت بخلاف غير العقار اذا ادعوا ان يترهنا لان العتمة تقيد بزيادة
الحفظ والعقار محصن بنفسه فلا احتياج الى العتمة فالمسئلة التي لم تذكر
في المتن فتم حكمها من قسمه النفل المورث وكذا من قسمه العقار المورث بالعرف
الاولي فلذلك لم يذكر ولا ان يترهنا انهما حتى يترهنا لهما الصنفين ان
يرجع الى العقار فقبل هذا قول حنفية في والاصح انه قول الحنفية لانها اذا
ترهنا انهما كان العتمة قسمه للحفظ والعقار غير محتاج الى ذلك فلا بد
من اقامته البيعة على الملك ولو ترهنا على الموت وعدد الورثة وهو معهما
ومنهم طفل او غائب قسم ونصب من يقضي للطفل والغائب اي حضر
وارثان وترهنا على الموت وعدد الورثة والعقار معهما ومن الورثة طفل
او غائب قسم ونصب من يقضي للطفل والغائب وعبرة الهداية والاول
في ابدىهم فقبل هذا هو بالصواب في ابدىهم حتى لو كان في ابدىهم كان
الغيب في يد الطفل والغائب وسبيل ان اذا كان كذلك لا يسم فان
برهن واحد وشرا وغائب احدهم او كان مع الوارث الطفل والغائب
او سبي منه لا ان حضر واحد واقام البيعة لا يسم اذ لا بد من اثنين لان
الواحد لا يصلح مقاسما ومقاسما ومخاضا ومخاضا ولو كان مقام الارث
الشراء لا يسم لان الارث ينصب لحد الورثة خصوصا عن الباقين وان

وان كان في صورة الارث العقار او سبي منه في يد الغائب او الطفل
لا يسم ايضا لان العتمة نصيب وقضاء على الغائب والطفل من غير خصم
حاضر عنهما وقسم بطلب احدهم اي احد الشركاء ان استغنى كل حصته وبطل
في الكثير فمطارد لم يمتنع الاخر لقلة حصته اي لا يسم بطلب ذلك
القليل لانه فائدة له من مقتضى في طلب العتمة وقيل على العكس لان
صاحب الكثير يطلب بغير رضا حبه وصاحب القليل يرضى بجزره وقيل
يسم بطلب كل واحد ولم يسم الا بطلبهم ان يرضى كل للقليلة وقسم عرفي
الحكم حسب الجنس والرفيق والجواهر والاعراض لا يسم وقالا
يسم الرفيق والجواهر بطلب لبعضهما البعض كالقبض الا بالوسايل والعروض له
ان التفاوت فاحتمل في الادنى فصار كالاجناس المتماثلة وفي
الجواهر قيل ان اختلاف الجنس لا يسم ودور مستزك او دار وضيق
او دار وحائز قسم كل واحد ما في ان كانت الدور فريضة بان
كانت كلها في مصر واحد قسم كل واحد ما عند ان حنفية في وقالوا يسم
بعضها في بعض وان كانت الدور بعدة اي في مصرين فقولهم
يقول ان حنفية في ويصور القاسم ما يسم ويعدله ويوزعه ويقوم
بنائه ويوزعه ويوزعه بطلب بغيره ويوزعه بطلبه بالاول
والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقنع والاول لمن خرج اسمه
او لا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا في صور الدار
المعشومة على قرطاسي ليرفع الى القاضي ويقدمها اي يسويها
على سهام العتمة ويوزعها ويصور الزرعان على ذلك لقرطاسي
بقلم الجردول يكون كل ذراع في ذراع بشكل البيعة ويقدر البيوت

هذا غير مذكور في المتن فان ادعوا ان يدعى بغيره ايضا وان كان
عقار فان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعوا ان يدعى
بغيره لا يسم عند ان حصة له حتى يترهنا على الموت وعدد الورثة وغنىهما
يتم كما في الصور العشرة لكل المورث باق بعد موته فالعقار قسم
على الميت فلا بد من البيعة بخلاف صورة الشراء لان الملك بعد الشراء
باق للميت بخلاف غير العقار اذا ادعوا ان يترهنا لان العتمة تقيد بزيادة
الحفظ والعقار محصن بنفسه فلا احتياج الى العتمة فالمسئلة التي لم تذكر
في المتن فتم حكمها من قسمه النفل المورث وكذا من قسمه العقار المورث بالعرف
الاولي فلذلك لم يذكر ولا ان يترهنا انهما حتى يترهنا لهما الصنفين ان
يرجع الى العقار فقبل هذا قول حنفية في والاصح انه قول الحنفية لانها اذا
ترهنا انهما كان العتمة قسمه للحفظ والعقار غير محتاج الى ذلك فلا بد
من اقامته البيعة على الملك ولو ترهنا على الموت وعدد الورثة وهو معهما
ومنهم طفل او غائب قسم ونصب من يقضي للطفل والغائب اي حضر
وارثان وترهنا على الموت وعدد الورثة والعقار معهما ومن الورثة طفل
او غائب قسم ونصب من يقضي للطفل والغائب وعبرة الهداية والاول
في ابدىهم فقبل هذا هو بالصواب في ابدىهم حتى لو كان في ابدىهم كان
الغيب في يد الطفل والغائب وسبيل ان اذا كان كذلك لا يسم فان
برهن واحد وشرا وغائب احدهم او كان مع الوارث الطفل والغائب
او سبي منه لا ان حضر واحد واقام البيعة لا يسم اذ لا بد من اثنين لان
الواحد لا يصلح مقاسما ومقاسما ومخاضا ومخاضا ولو كان مقام الارث
الشراء لا يسم لان الارث ينصب لحد الورثة خصوصا عن الباقين وان

في قوله ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي
قاضي خان ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصفة وغيرهما بلك الرزعاي ويقدم البناء ويبدأ التسمية من الخلف
شاء فان جعل الجانب الغربي ولا يجعل ما يليه ثانياً ما يليه ثالثاً وهكذا
يكتب اسماء اصحاب السهام اما على القرعة او غيرها في خرج اسم ولا يعطى
نصيب من الجانب الغربي حيلة من العروة والبناء الى ان يتم نصيبه ومن
خرج اسمه ثانياً يعطى نصيبه متصلاً بالاول وهكذا الى ان يتم سواء كانت
الانصاف متساوية او متفاوتة ولا يدخل الدرهم في العروة الا برضا اي
لا يدخل في قيمة المقار الدراهم الا بالرضا حتى اذا كان ارض وبناء
يقسم بطريق التسمية عندك يوسف به وعندك حيلة به انه يقسم
الارض بالمساحة فالذي وقع الب في نصيبه يورث على الآخر ذراهم
حتى يساويه فيندخل الدرهم حرة وعن محمد به انه يورث على شريكه
من العروة في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية في يورث الفضل
الدراهم لان الحرة في هذا المقدار فان وقع مسيل فتمت اوطبقه في
قسم اخر بلا شرط فيها وان امكن والادب تحت سفلى ذوقه وسفلى
وعلو جردان فوتم كل واحد وقسم به عند محمد وبه يعني اي قسم
بالقيمة عدده وعندك حيلة به يقسم بالذراع كل ذراع من السفلى
في مقابلة ذراعين من العلو وعندك يوسف به يقسم بالذراع ايضا
لكن العلو والسفلى متساويان فان اقر احد المتقاسمين بالسياف
ثم ادعى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً لا يصديق الاد
بحجة قالوا لا بد في منحه التسمية فلا يصدق الا باليمين قال
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي
قاضي خان ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم

في قوله ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي

في قوله ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي

على فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثانياً ملحقاً التا ملحقاً الفلظ
في فعله فلا يؤخذ بذلك لاختلافه عند ظهور الحق وسهولة القاسم
محمد بها اي في التسمية هكذا عندك حيلة به واي يوسف به ومحمد به
والثاني به ليس بحجة لانها سهادة على فعل التسمية فلما لا يل سهادة
على فعل غيرهما وهو الاستيفاء وان قال فبعضهم اخذ بعضه حلف
حصه قال فبعض حلف ولكن اخذ بعضه بعد ما قبضه حلف
خضمة وان قال قبل اقراره اصحابي كذا ولم يسم الي في الحلف واليمين
لانه اختلاف في مقدار ما حصل له بالتسمية فصار كالاختلاف
في مقدار المبيع فان اسحق بعض حصه احدها شاع اولاً لم يقسم
ورجع بقسطه في حصه شريكه ونقص في بعضه في الكل
اعلم ان الاستحقاق اما في بعض نصيب احدها فان كان بعضا
متساويا لا تقسم عندك حيلة به ونقص عندك يوسف به والاصح
ان يحمل مع ان حيلة به وصورته انهما اقتسما دارا وقع النصف
الغربي لاحدهما فاستحق النصف الثاني من هذا النصف الغربي
فاذا لم تقسم فالمتخف منه بالخيار ان شاء نقص المتخف ذففا
لنصف النقصين وان شاء رجع على الآخر بالربع وان كان
بعضا معيناً من نصيب احدهما فقد قيل انه على الاختلاف
والاصح انهما لا تقسم بالاجماع بل يرجع بقسطه في حصه شريكه
كما اذا كانت الدارين بينهما نصيبين فقسمت فاستحق من يد احدهما
بيت هو حصة اذ رجع جمع بنصف ما استحق في نصيب صاحبه
وان كانت اثلاثا ثلث الاحدهما والثلثان للآخر فاستحق من يد

في قوله ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي

في قوله ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي

في قوله ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي

في قوله ما يورثه هذا وجروا به المتى انه اعتمد على فعل القاسم
في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتافه في البسوط وفي البسوط وفي

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...

صاحب الثلث رجع بثل ما استحق وان استحق من يد صاحب الثلثين
رجع بثلث ما استحق وان استحق البعض من نصيب كل واحد فان كان
شأنهما في الثلث المسمى وان كان مقبلا يذكر هذه المسئلة فاقول
لا يشترط المسمى بل يحمل هذا الحق كالمثل يكتل فان كان الباقي في يد
كل واحد بمقدار نصيبه فلا رجوع لاحدهما على صاحبه وان نقص
من نصيب احدهما يرجع بالخصصة كما اذا كانت الدار نصفين
والحق خمسة اذ رجع خمسة من نصيب هذا وخمسة من ذلك فلا رجوع
وان كانت اربعة من هذا وستة من ذلك يرجع الباقي على الاول
بذراع واحد وصاحب الباقي اياه مائة مائة مائة من المثلثين وكان
احدهما يملك الدار لا تستاع صاحبها او يملكها لا تستاع بهما اذا
فرغ من استعاع صاحبه في سكون هذا بعضا من دار وهذا بعضا
وهذا علوها وهذا سفلها وحصة عبد هذا يوما وهذا يوما
اي حصة عبد زيدا يوما وعمر يوما مائة مائة مائة مائة مائة مائة
يسكن فيه زيدا يوما وعمر يوما وعبد في هذا العبد هذا والعبد
الاخر يخدم زيدا هذا العبد ويخدم عمر والعبد الاخر
كتاب المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج ولا يصح
عند حصة المزارع ولا روي عنه من الجاهل ولا يملك المزارع
الارض ببعض ما يخرج من عملها وكان في معنى فقيها الطحان وحق
عندها وبدين تعامل الناس ولا احتياج بها والقبائل
على المصاربة بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين
وذكر المدة ورب البذر وحصة وفسطاط الاخر والتعليق بين

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...

بين الارض والعاقل والشركة في الخارج فيبطل ان شرط لاحدهما
فقران مساهة او ما يخرج من موضع معين ولا يخرج من موضع
اخر او رفع البذر بذره او رفع اللبغ ونقص الباقي
هذا اذا كان للزراع خراجا مؤظفا اما اذا كان الخراج حلا فاقاسه
كالربع والخمس لا يفسد العقد كالوشرط رفع العشران هذا لا يوافق
الى قطع الشركة او البين لاحدهما والآخر لقطع الشركة فهاهو
المقصود او تنصيف الحظ والبنين لغير رب البذر لانه خلاف
مقتضى العقد وتنصيف البين والحب لاحدهما لقطع الشركة في
المقصود وان شرط تنصيف الحظ والبنين لصاحب البذر او لم
يشرع البين تحت لان في الاول الشرط مقتضى العقد فانه ما ملكه
وفي الثاني الشركة فهاهو المقصود وحاصل وجع البين لصاحب
البذر وعند البعض مشتركة شغل الحب وكذا لو كانت الارض والبذر
لزيد والبقر والعمل لآخر والارض والعمل له والبقر لآخر وبطلت
لو كانت الارض والبقر لزيد والبذر والبقر له والآخران لآخر
او البذر له والباقي لآخر اعلم انها بالقسم العقلي على سبعة اوجه
لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلث من الآخر وهذا
اربعة اوجه وهو ان يكون الارض والعمل والبذر والبقر من
احدهما والباقي من الآخر والاولان جائزان والثالث لا الاحتمال
الربوي والاربع غير مذكور في الهداية وهو غير جائز لانه استيجار
البقر باجمول واما ان يكون اثنان من احدهما واثنان من الآخر
وهو على ثلثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب الثاني في البيع والشراء...

فالمحصل ان كل عمل قبل الادراك فهو على العاقل وما بعده فاعلمها
بالخصيص **كتاب المساقاة** هي دفع الشجر الى من يضلح بحجر
من غزه وهي كاللزعة حكما وخلافها وشرطان حكم المساقاة حكم
المزارعة في ان الشجر على صحتها وفي انها باطله عند ان حبيته في خلا
قبل الادراك فلا اشتباه

معدن الارض غرس برصاه والاولاد بعدد ردة الغرس لا يملك الارض
فانه لو قطع الغرس وسقط لم يكن ملكا للشخص بل يكون ملكا
للمعدن حشية ولم يكن مشرا وطال السقوط في ملك المعدن
بغضه على ان يكون الارض والاشجار بين ربة الارض والمعدن
نفسين وفي فتاوى قاضي خان رخص دفع الى رجل ارضا
مدة معلومة على ان يغرس الموقوفه اليه فغرسها غرسا على ان
ما حصل من الارض والشجر يكون له منها جاز فليفتق
بينه وبين قول المصنف ودفع قضاء الحق

معدن الارض غرس برصاه والاولاد بعدد ردة الغرس لا يملك الارض
فانه لو قطع الغرس وسقط لم يكن ملكا للشخص بل يكون ملكا
للمعدن حشية ولم يكن مشرا وطال السقوط في ملك المعدن
بغضه على ان يكون الارض والاشجار بين ربة الارض والمعدن
نفسين وفي فتاوى قاضي خان رخص دفع الى رجل ارضا
مدة معلومة على ان يغرس الموقوفه اليه فغرسها غرسا على ان
ما حصل من الارض والشجر يكون له منها جاز فليفتق
بينه وبين قول المصنف ودفع قضاء الحق

مدركا لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لابعده كالنار اذ تقع اذ كان
الورق بيلا ولا تقع اذ استجدت كمن اجارة الارض لانتفع الآوات
يكون خالصة عن ربح المالك وان مات احد هما او مضت مدته
والتمتع بقوم العامل عليه او ورثته وان كره الدافع او ورثته
اي ان مات العامل والتمتع بقوم ورثته العامل عليه وان كره الدافع
بقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع استحق ان يدفع الضرر
ولا يقبض الابعد رذوي العامل ايضا لا يقدر على العمل او سارقا
يحق على شفعه وعنه عذر ودفع قضاء مدة معلومة للمعدن
ويكون الارض والشجر بينهما لا يبيع الا بشرط الشركة فيما هو حاصل
قبل الشركة والتمتع والعربي لرب الارض ولا جرمه غرسه واجرمه
لانه في معنى فغير الطمان لانه استجار ببعض الخارج من عمله وهو
نصف البستان وانما لا يكون العربي لصاحبه لانه غرس برصاه
ورضى صاحب الارض فصار تبعا للارض وصيلة للجواز ان يبيع
نصف الارض اسى بنصف الارض قضاء وسيا جوا صاحب الارض
العامل تلك مستثنى من الاستثنى فليعمل في نفسه كتاب
لذ بان حرم ذبحه لم يترك اراذ بالذبح حيوانا من ستانه
الذبح حتى يخرج السمك والحياد اذ ليس من ستانه الذبح وانما حمله
على ما ذكره على المعنى الحقيقي اذ لو حمل على المعنى المجازي لكان المعنى حرم
مذبح لم يترك اي لم يترك اسم الله في فلا يشاء وجرمة ما ليس بمذبح
كالمرودة والنطحة ونحوها ولا ما اذا قطع من الحيوان الى عصبه
واذا حمل على المعنى المجازي وهو من ستانه ان يذبح بينا وول حرم الصور

معدن الارض غرس برصاه والاولاد بعدد ردة الغرس لا يملك الارض
فانه لو قطع الغرس وسقط لم يكن ملكا للشخص بل يكون ملكا
للمعدن حشية ولم يكن مشرا وطال السقوط في ملك المعدن
بغضه على ان يكون الارض والاشجار بين ربة الارض والمعدن
نفسين وفي فتاوى قاضي خان رخص دفع الى رجل ارضا
مدة معلومة على ان يغرس الموقوفه اليه فغرسها غرسا على ان
ما حصل من الارض والشجر يكون له منها جاز فليفتق
بينه وبين قول المصنف ودفع قضاء الحق

حرم الصور المذكورة ثم فسر الذكيرة بقوله ودكوة الصلوة جرح
ان يكلن من البدن والاختيار في بين المطلق واللينة المخرج من الصور
وعن وقفة الملقوم والموتى والودجان الملقوم محي الفضي والموتى
محوي العظام والشرب وفي الحديث على هذا وهو سوي الكاتب
او غيره فلم ينفذ العقد والبعض اقوا بالجواز لقوله عم الزكوة
ما بين اللينة واللحيتين وحل بقطع اي ثلاث منها اقامة الاكثر مقام اكل
وبكل ما في الاوداج وانما الدم ولو يلبط او مروة اللبطة فشر
العصب والمروة للحل الذي فيه حدة الاستا وطعم فاني اما اذا
كانا متينين لجلي الذي يمتد نالين بكرة وعند الشافعي في الذبح
منته لقوله عم ما خلا الظفر والسن فانها مذبذبة للحيبة ولحق لجله على
العصر المزروع فان للحيبة كانوا يفعلون ذلك وندب احدا وسفره
قبل الاضجاع وكبره بعده ارفا فاما بالذبح والجرح فالحل الى المذبح
بقوله والجرح بالرفع عطف على الصنم كره وهو جاز لوجود الفصل
وذكره ما بين ثنائيا والجمع اي الذبح الشديد حتى يبلغ الخناج وهو
بالفارسية حرام مقرر في السلي قبل ان يترك ذاي سكن عن الاضطراب
وسرط كون الذبح مسلما او كيا بياذ متيا او حريتا قال الله تبارك
ونعالي وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وذلك لانهم يذكرون
اسم الله عليها محل ذبحها ولو كجونا او امرأة او صييا يعقل ويضبط
حتى لو كان المجنون او الصبي بحيث لا يعقل ولا يضبط السمكة لا تفل
ذبحها او اكلت او اخرسى لا ذبحه ونبي وجويي ومريدي وتارك
تسمية عمد اهنا عندنا لقوله نع ولانا كلوا تأمل بذكر اسم الله عليه

معدن الارض غرس برصاه والاولاد بعدد ردة الغرس لا يملك الارض
فانه لو قطع الغرس وسقط لم يكن ملكا للشخص بل يكون ملكا
للمعدن حشية ولم يكن مشرا وطال السقوط في ملك المعدن
بغضه على ان يكون الارض والاشجار بين ربة الارض والمعدن
نفسين وفي فتاوى قاضي خان رخص دفع الى رجل ارضا
مدة معلومة على ان يغرس الموقوفه اليه فغرسها غرسا على ان
ما حصل من الارض والشجر يكون له منها جاز فليفتق
بينه وبين قول المصنف ودفع قضاء الحق

معدن الارض غرس برصاه والاولاد بعدد ردة الغرس لا يملك الارض
فانه لو قطع الغرس وسقط لم يكن ملكا للشخص بل يكون ملكا
للمعدن حشية ولم يكن مشرا وطال السقوط في ملك المعدن
بغضه على ان يكون الارض والاشجار بين ربة الارض والمعدن
نفسين وفي فتاوى قاضي خان رخص دفع الى رجل ارضا
مدة معلومة على ان يغرس الموقوفه اليه فغرسها غرسا على ان
ما حصل من الارض والشجر يكون له منها جاز فليفتق
بينه وبين قول المصنف ودفع قضاء الحق

خلافا للشافعي به وانوي تحية قوله نعم قل لا اجد فيها وجباية محمدا الى
قوله اوصفا اجل لعن الله به فيقول قوله ولا تكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
لم ينفق على ما اكل لعن الله به بغيره بقوله نعم وانه لم ينفق وابضا
اذا لم يوجد هذا في الحرم يكون حلالا فلا ضرورة في الحلال فاذا لم يجل
فيكون قل لا اجد نازلا قبل ولا نازلا بعد التلازم الكذب فان تركه ناسيا
حل لعذر النسيان قال الله تعالى لا تأخذوا ان تنبأ فقولهم نعم تسمية
الله نعم في قلب كل مسلم يجل على حاله النسيان وعند مالك به لا يجل في
النسيان ايضا وكذا ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلا لا عطا فقولهم
ليس الله الذي يقبل من فلان وحرم الذبيحة ان عطف لحوسم الله واسم
فلان او فلان اي بسم الله وقلان فان فضلا صورة ومعنى كالدعاء
قبل الاحتجاج او بعده وقبل التسمية لا يسي به وجبت في الاصل وكذا
في غيرها وفي البر والعتق عكسه هذا عندنا وعند مالك به ان ذكرا الاصل
او خالف البر والعتق لا يجل ولزم في صيد استأنس وكذا في نعم نوحى
او سقط في بئر ولم يكن في ذكرك هذا عندنا وعند مالك به لا يجل الا بالركوة
الاختيارية ولا يجل حين ميت وجد في بطن امه هذا عندنا في نعم
وعندنا وعند الشافعي نعم اذا لم يخلع اكل وذكوة الام ذكوة له ولا
ذونايب او يجل من سيج او طير ولا يجل في اللحم والاهلية والفعل
والخيل والصيد والزيتون والسيحيات والابقع الذي ياكل للبيت
والغداق والليل والبرق وواين عيسى ولا حيوان ما في سوى
سكن لم يطف من الطير والمار ما في الناب بالفارسية وتذات
بشي ودونايب حيوان ينفق بالناب وذو الخيل طائر يخطف

خطف بالخيل وفي لخم الاهلية خلاف مالك وفي الخيل خلافهما
وخلاف الشافعي به لنافقه في الخيل والبقال والبرق كبرها وزينة
ويخلق ما لا تعلمون وفي الصنع خلاف الشافعي به وهو بالفارسية
كفتار السحفات سئل بنت الابقع كذا في العذاف كذا في
بن ريك المير بوع موسى دشتي وهو حلال عند الشافعي به وابن عرس
راسو قوله يطف من الطير او لم يجل على الماء متاحم حتى ان طفي
متاحم للبرق نوع من السمك وغير المار ما في كذا في المغرب وحل
للاباد وانواع السمك بلاد ذكوة وعذاب الزرع والاربع والعقود
اي مع الذكوة **كتاب الاضحية** هي شاة من ذرو بقره او بقر
من الذكوة ان لم يكن لعن في سبعة حتى لو كان لاحد السبعة اقل
من السبع لا يجوز عن احدها وصف القرية لا يجل في وعذ ماك به
لا يجوز عن اهل بيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز من اهل بيتين
وان كانوا اقل من سبعة ويقسم اللحم وزنا لا جازا الا اضعف معه من
اكاره او جلد به اي يكون مع اللحم اكارع او الجلد في كل جانب شئ
من اللحم وشئ من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد
او يكون في جانب لحم واکارع وفي اخر جلد ولحم واما يجوز من قال لا يجل
الخطاف للبيش وحم اشراك سبعة في بقره مسترية لا ضحية استحفا
وفي العياي لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدتها للقرية فلا يجوز
بيعها وحبها الاستحسان انه قد يجل بقره سميحة ولا يجدا لشركاء
وقت البيع فالحاجة ماسة الي هذا وقد اقبل الشراء والاسارة الى
الاشراك وعن ابي حنيفة به يكره الاشراك بعد الشراء ولا يجل الاضحية

242

الاشحية هي شاة من ذرو بقره او بقر من الذكوة ان لم يكن لعن في سبعة حتى لو كان لاحد السبعة اقل من السبع لا يجوز عن احدها وصف القرية لا يجل في وعذ ماك به لا يجوز عن اهل بيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز من اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ويقسم اللحم وزنا لا جازا الا اضعف معه من اكاره او جلد به اي يكون مع اللحم اكارع او الجلد في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واکارع وفي اخر جلد ولحم واما يجوز من قال لا يجل الخطاف للبيش وحم اشراك سبعة في بقره مسترية لا ضحية استحفا وفي العياي لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدتها للقرية فلا يجوز بيعها وحبها الاستحسان انه قد يجل بقره سميحة ولا يجدا لشركاء وقت البيع فالحاجة ماسة الي هذا وقد اقبل الشراء والاسارة الى الاشراك وعن ابي حنيفة به يكره الاشراك بعد الشراء ولا يجل الاضحية

الاشحية هي شاة من ذرو بقره او بقر من الذكوة ان لم يكن لعن في سبعة حتى لو كان لاحد السبعة اقل من السبع لا يجوز عن احدها وصف القرية لا يجل في وعذ ماك به لا يجوز عن اهل بيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز من اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ويقسم اللحم وزنا لا جازا الا اضعف معه من اكاره او جلد به اي يكون مع اللحم اكارع او الجلد في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واکارع وفي اخر جلد ولحم واما يجوز من قال لا يجل الخطاف للبيش وحم اشراك سبعة في بقره مسترية لا ضحية استحفا وفي العياي لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدتها للقرية فلا يجوز بيعها وحبها الاستحسان انه قد يجل بقره سميحة ولا يجدا لشركاء وقت البيع فالحاجة ماسة الي هذا وقد اقبل الشراء والاسارة الى الاشراك وعن ابي حنيفة به يكره الاشراك بعد الشراء ولا يجل الاضحية

الاشحية هي شاة من ذرو بقره او بقر من الذكوة ان لم يكن لعن في سبعة حتى لو كان لاحد السبعة اقل من السبع لا يجوز عن احدها وصف القرية لا يجل في وعذ ماك به لا يجوز عن اهل بيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز من اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ويقسم اللحم وزنا لا جازا الا اضعف معه من اكاره او جلد به اي يكون مع اللحم اكارع او الجلد في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واکارع وفي اخر جلد ولحم واما يجوز من قال لا يجل الخطاف للبيش وحم اشراك سبعة في بقره مسترية لا ضحية استحفا وفي العياي لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدتها للقرية فلا يجوز بيعها وحبها الاستحسان انه قد يجل بقره سميحة ولا يجدا لشركاء وقت البيع فالحاجة ماسة الي هذا وقد اقبل الشراء والاسارة الى الاشراك وعن ابي حنيفة به يكره الاشراك بعد الشراء ولا يجل الاضحية

الاشحية هي شاة من ذرو بقره او بقر من الذكوة ان لم يكن لعن في سبعة حتى لو كان لاحد السبعة اقل من السبع لا يجوز عن احدها وصف القرية لا يجل في وعذ ماك به لا يجوز عن اهل بيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز من اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ويقسم اللحم وزنا لا جازا الا اضعف معه من اكاره او جلد به اي يكون مع اللحم اكارع او الجلد في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واکارع وفي اخر جلد ولحم واما يجوز من قال لا يجل الخطاف للبيش وحم اشراك سبعة في بقره مسترية لا ضحية استحفا وفي العياي لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدتها للقرية فلا يجوز بيعها وحبها الاستحسان انه قد يجل بقره سميحة ولا يجدا لشركاء وقت البيع فالحاجة ماسة الي هذا وقد اقبل الشراء والاسارة الى الاشراك وعن ابي حنيفة به يكره الاشراك بعد الشراء ولا يجل الاضحية

الاشحية هي شاة من ذرو بقره او بقر من الذكوة ان لم يكن لعن في سبعة حتى لو كان لاحد السبعة اقل من السبع لا يجوز عن احدها وصف القرية لا يجل في وعذ ماك به لا يجوز عن اهل بيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز من اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ويقسم اللحم وزنا لا جازا الا اضعف معه من اكاره او جلد به اي يكون مع اللحم اكارع او الجلد في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واکارع وفي اخر جلد ولحم واما يجوز من قال لا يجل الخطاف للبيش وحم اشراك سبعة في بقره مسترية لا ضحية استحفا وفي العياي لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدتها للقرية فلا يجوز بيعها وحبها الاستحسان انه قد يجل بقره سميحة ولا يجدا لشركاء وقت البيع فالحاجة ماسة الي هذا وقد اقبل الشراء والاسارة الى الاشراك وعن ابي حنيفة به يكره الاشراك بعد الشراء ولا يجل الاضحية

الأعلى جرمي كفي الفطرة قد مر في الفطرة وإنما يجب لقوله عم من
 وجد سنة ولم يصح قلنا من مصلانا وعندنا ما في به وهي سنة
 لنفسه لا لطفه بظاهر الرأية وفي رواية الحسن عن أبي جعفر
 يجب لطفه كما في الفطرة قلنا سب الفطرة رأسه يؤنه وعلى عليه
 بل يصح عنه أبوه أو وصيه من ماله وأكل منه الطفل وما في يده لا
 ينتفع بعينه كالنوب والخف لا يأبى ينتفع به بالاستهلاك كالخبز ونحوه وإنما
 يجوز أن يبدل بذلك لا بهن فيأ ساعى الجلد فان الجلد يجوز أن ينتفع
 به بأن يختص جراً بأو اذ ابدل بما ينتفع بعينه فللدل حكم المبدل
 فهو كالاستنفاع بعينه لكن التبديل بالدرهم مؤول وما ينتفع به
 بالاستهلاك في حكم الدرهم وإذا كان الحكم في الجلد هذا فاسوأ عليه
 اللحم إذا كان للضحية خروءة وأول وقتها بعد الصلوة إن دخل في مخرج
 أي بعد صلوة العيد يوم النحر وبعد طلوع فجر يوم النحر إن دخل في
 غيره وأخره قبل عزوب اليوم الثالث فالمعبر في هذا مكان الفعل
 لا مكان من عليه لكن الأضحية لا يجب على المسافر كذا في الهداية وعند مالك
 والساجي به لا يجوز بعد الصلوة قبل الخ أيام ويجوز عند الساجي به
 في أربعة أيام وأما الأضحية للغير وصدة والولادة والموت أي إذا كان
 عتيلاً أو لا الأيام فغير في آخرها لا يجب عليه وإن ولد في اليوم
 الآخر يجب عليه وإن مات فيه لا يجب عليه وكوه الذبح لبلداً فإن ترك
 أي التضحية ومضت أيامها يصدق الناذر وفقره يشترطها للأضحية
 بها حاجة والمعنى يقتصر أشرها وأول والمراد أنه نذر أن يصحى بهذه
 المشاة فإنه يغلق بالمحل والفقير ما يجب عليه بالشراء بين الأضحية

الاضحية فاما الغني فالواجب بغيره بشرط ان لا يكون له ثلثة اشياء
 من الصان للذبح شاة لها سنة اشهر المضان ما يكون له البية والثني
 فصاعدا من الثلثة اي من الشاة اعم من ان يكون ضاانا ومغرا ومن البقر
 والابل وهو ابن حنن من الابل وخولان من البقر وحول من الشاة قبل الشاة
 ابن حول وابن ضعف وابن حنن ذوي ظلف وحف كالجماء والخصي والثولة
 دون الثميا والعوراء والحجاء والكرفاء التي لا تنبي اليها السك الخاء التي
 لا قرن لها والثولة المجونة والعوراء ذات عين واحدة وقد يذبح الحجام
 بامرنا لا تنبي اي ما يكون عجزها الجحد لا يكون في عظامها شيء من عظم
 يدها ورجلها وما ذهب اكثر من ثلث اذ بنا وعينها او ذنبها او اثنيها
 هذا رواية جامع الصغير وقبل الثلث وقبل الربع وعندهما ان بني كثر
 من النصف اجزاء ثم ضربت معرفة ذهاب ثلث العين ان سيئ
 العين الموقوفة في قرب اليها العلف اذا كانت جارية فينظر لها من اي مكان
 رأت العلف ثم سيئ العين الصحيحة ويقرّب العلف فينظر لها من اي
 رأت العلف فينظر الي تقاوت ما بين الحايين فان كان ثلثا فقد ذهب
 الثلث وهكذا فان مات احد سبعة وقلا ورثته اذ نحوها عنه وعلم
 صح وعن ابي يوسف ثمانية لا يصح وهو العباس لانه يترع بالانلاف فلا يكون
 عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الاستحسان ان القرية وهي بقعة من
 الميت كالصدق بخلاف الاعتاق فان فيه الزام الاولاد على الميت
 كبرية عن اضحية وسبعة وقران ولو كان احدهم كافرا او مربيا للحم
 لان البعض ليس بقرية وهي لا يجزي ولا ياكل منها ويؤكل ويرث من ميتا
 ويؤكل للصدق بثلثها وتركه لذي عيال يوسع عليهم والذبح يبد

243

الاصح فاما الغني فالواجب شغل بدمته شرب الشاة او لا وضح الجذع من
من الصان الجذع شاة لها سنة اشهر المضان ما يكون له البية والتي
فصاعدا من الثلثة اي من الشاة اعم من ان يكون صائنا ومغلا ومن البقر
والابل وهو ابن حنن من الابل وخولن من البقر وحول من الشاة قبل الشاة
ابن حول وابن صنف وابن حنن من ذوي ظلف وخف كالجاء والخصي والثولاء
دون العمياء والعوراء والعجفاء والمجوزاء ذات عين واحدة وقد يكفها
بامرنا لا تتنق اي ما يكون عجزا الجحد لا يكون في عظامها نقي اي مخ ومقطوع
يدها ورجلها وما ذهب اكثر من ثلث اذ بنا او عيناها او ذنبها او لبيها
هنا رواية جامع الصغير وقبل الثلث وقبل الربع وعندنا ان يفي اكثر
من النصف اجزاء ثم ظربت مع فدية ذهاب ثلث العين ان سيئد
العين الموقوفة فيقرب اليها العلف اذا كانت جارية فينظر لها من اتيها
رات العلف ثم سيئد العين الصحيحة ويقرب العلف فينظر لها من اتي
رات العلف فينظر الي تفاوت ما بين الحايين فان كان ثلثا فقد ذهب
الثلث وهكذا فان مات احد سبعه وقلة ورثته اذ كجوها عنه وعلم
صح وعن ابي يوسف انه لا يصح وهو العباس لانه يتبرع بالانلاف فلا يكون
عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الاستحسان ان القرية قد يقع عن
الميت كالصدق بخلاف الاعتاق فان فيه الزام الولاء على الميت
كبقية عن احمية وصنعة وقربان ولو كان احدهم كافرا او مرثدا لكان
لأن البقي ليس بقرية وهي لا تجزي ويطلب لها ولو وكل ورث من سقاء
ويطلب للصدق بثلثها وتركه لذي عيال تؤسفة عليهم والذبح بيده

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

ان احسن والا امره وكوه ان بدخا كافي وسعد في جلد ها او يعلى الـ
جواب وحف دفر واويكد لعا ينفع به باقيا لا باسفع به منسجما كل وقوه
فان بيع اللحم والجلد به مضيق بحد ولو علط انسان ودخ كل سنة صخر
صح بلا عزم ون القياس لا يبع ويصنف لانه شاة غيره بغير امره وجه الاحكام
انما بقيت للاختية ودلالة الاذن حاصله فان العادة جرت بالاستعانة
بالغير في امر الذبح وحسب النسخة بناة العصب لا الوديفة ومنها
لان في العصب ينبت الملك من وقت العصب وفي الوديفة يصير
غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير الملك فقل بل يصير غاصبا بعد ما الذبح
كالاصحاح وشذ الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح **كتاب الكراهية**
ما كره حرام عند محمد به ولم يكتف به لعدم القاطع فنسب الكروه
الى الحرام كنسب الواجب الى الفرض وعندنا الى الحرام اقرب المكره عند
الحنيفة به وان يوسف به ليس حرام لكنه الى الحرام اقرب وهذا هو
المكره كراهية الحريم اما الكروه كراهية تنزيهه في الحلال اقرب **فصل**
الاكل فرض ان ذبح به هلاكه وما حوز عليه ان مكنته من صلوة فاعا
ومن صومه ومباح الى الشبع ليزيد قوته وحرام قوته الا لمضيق
قوة صوم القدر وليلو بشي ضيق وكوه لبن الاتي ويول الابل
اما لبن الاثان فيك حله واما بول الابل فحرام عند ابي حنيفة به وعند
ابي يوسف به حل به القدر ويجحدت الفريسيين وعند محمد به حل
مطلقا لانه لو كان حراما لاجل به التداوي وقاله ما وضعه في فمها
حرم عليكم وابو يوسف به يقول لا يبيح حل ما للصورة وابو حنيفة
يقول الاصل في البول الحرم وهو قد علم سقاء الفريسيين وخبا

Handwritten marginal notes in Arabic script, including commentary on the main text and additional legal or medical observations.

واما في غيرهم فالسقاء غير معلوم فلاجل والاكل والشرب والادهان
والشطب من اناه فضية وذهب اي للرجال والنساء قاله ابي حنيفة
في بطنه نار جهنم وجل من اناه وصلي وزجاج وبلور وعقيق ومث
اباء مفضض وعند الشافعي به يكره وجوبه على مفضض مفضضا
موضع الفضة فقوله وجوبه عطف على الضمير في حل وهذا يجوز
لوجود الفضل فغدا حنيفة به الاكل والشرب من الالاء المفضض
والجلوس على الكرسي والسير والسرج والوقوه مفضضا نالجل
اذا كان متقيا موضع الفضة اي لا يكون الفضة في موضع الفم
وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع الجلوس على الكرسي وعند
يوسف يكره مطلقا ومحمد قد قبله مع ان حنيفة به وقد قيل
مع ان يوسف به وقيل قول كافر قال شرب اللحم من مسلم وكتاب
الحل او جوسى حرم اكله فان قول الكافر مقبول في المعاملات للحاجة
التي اذا المعاملات كثيرة الوقوع وقيل في كافر وانبي او فاسق او
عبد او صيدها في المعاملات كسائر ذكروا التوكيد كما اذا احزاب
وكيل فلان في بيع هذا يجوز الشراء منه وقول العبد والصبي
في الهدي والاذن كما اذا جاء بهديه وقال اهدي فلان اليك
هذه الهدي يحل قبوله منه او قال انا ما ذون في التجارة يقول
رسطو العدل في الديانات كالحبر من نجاسة الماء فيتم ان احزابها
مسلم عدل ولو عبدا ونجرت في العاسف والسور ثم يعمل بفالك
راويه ولو اراف شتم في غلبة صدقه ويوصاه ويغتم في كذبه فاحوط
ومعدي ذي الي والية فوجدت له لغيرا ونجاة لا يبعد على منعه

Handwritten marginal notes in Arabic script, including commentary on the main text and additional legal or medical observations.

من العفة والعشيق إلى وتركه لعير الحرام أحب أي تركه الختم لعير السلطان
والقاضي أحب لكونه دينية والسلطان والقاضي يحتاج إلى الختم ولا يستد
سنى بد هب بل بعضه هك عند الحنفية مع وكزه الباسي الصبي ذهبا
وحريرا كان شرب الخمر فكذلك استئناسها حرام لأخرفة الوصو
أو يحاط عند البعض بكرة ذلك لأنه نوع فخر لكن الصحيح أنها إذا كانت
للحاجة لا بكرة وإن كانت للتبكر بكرة ولا الرثم هو الخيط الذي يعقد
على الأصبع لتذكر الشيء وفقدته لا بكرة لأنه ليس بعيب لأن فيه عرضا
صحيحا وهو التذكر إنما ذكر هذا لأن من عادة بعض الناس
الليوط على بعض الأعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكره
لأنه محض عيب فقال إن الرثم ليس من هذا القبيل **وصل** وينظر
الرجل من الرجل سوى ما بين سترته إلى تحت ركبتيه العورة ليست
بعورة عندنا والركبة عورة عند المشافعي مع على العكس ومن غيره
وأما اللذال إلى فرجها ومن يحرم إلى الرأس والوجه والصدر و
الساق والعصدين آمن سنوثة والأفلا إلى الظهر والبطن
والعجز كامة عنده فإن حكم العجز حكم الحرم لصورة زوايتها
في ثياب الحنة وساحل نظر أمتهما حل مسأله متى ذلك كان أراد
نظرها وإن خاف سنوثة وأمة بلغت لا يغني في أزار واحد
ومن الأجنبية إلى وجهها ولعنيتها فقط هذا في ظاهر الرواية وعن
الحنفية مع أنه يحمل النظر إلى قدمها وقد مر في كتاب الصلوات أن
العدم ليس بعورة قلنا في الصلوة ضرورة وليس في نظر الأجنبي
إلى القدم ضرورة بخلاف الوجه والكف وكذا السيدة فأنها ناف

خرج النبي وعنه أن فقدوا كل جاز وللخضران علم من قبل وقالوا يوم
 انكسرت بهذا مرة فصبرت وذا قبل ان تقدي به ودل قوله عارضة
 كل الملاهي لان الاطلاء بالحرتم يكون اعلم انه لا يخفى انه ان علم قبل الحضور
 ان هناك هو الايجوز الحضور وان لم يعلم قبل الحضور لكن عجم بعده
 فان كان قادرا على المنع يتبع فان لم يكن قادرا فان كان الرجل مقتدي
 بخرج لئلا يفتدي الناس به وان لم يكن مقتديا فان فقدوا كل
 جاز لان اجابة الدعوة سنية فلا يترك سبب بدعة كصلوة
 الجبارة خضرها النباحة قال ابو حنيفة نعم ابتليت بهذا مرة فصبرت
 فولد ابتليت بد على الحمة ويمكن ان يقال الصبر على الجاز لاقامة السنة
 لا يجوز والصبر الذي قال ابو حنيفة ان يكون جالسا مقصدا
 حتى ذلك اليوم متكررا غير متقبل ولا متلد فيه **فصل** لا تلبس رجل
 حريرا الا قد رار بعد اصابع ابي في العرض اراد مقدار العلم روي
 انه عزم لبس جبنة مكفوفة بالحرير وعن ابي حنيفة به لا فرق بين
 حال الحرب وعنه وعندها يحل في الحرب ضرورة قلنا الضرورة
 تندفع بالمحملة ابرسيم وسدا وعنه كالقطن ولبوسه ويقتصر
 سنة هذا عند الحنة بالارويانة عزم جلس على خرقة من حرير
 وقالوا بكرة وتلبس ما سدا ابرسيم ولحمته غيره وعنه في حرير فقط
 انا اعتبر في المخلوط اللحم حتى لو كانت من الاربرسيم الحلي وان كانت
 من غيره يحل اعتبار اللعنة العربية ولا يحل بذهب وفضة الباقية
 وسنطقت وحلية سيف منها وسنار ذهب لثقب وعلل الثمارة
 كلها ولا ينحرم بالحد يد والصبر لكن يجوز ان كان للحمة من

فلان النبي عبد السلام والاعيان جلاله فاني جدير
 بالانصاف والعدل لا يخفى
 فلان النبي عبد السلام والاعيان جلاله فاني جدير
 بالانصاف والعدل لا يخفى
 فلان النبي عبد السلام والاعيان جلاله فاني جدير
 بالانصاف والعدل لا يخفى

بشرها وخزها كالوصية والارث وغيرها ولو بكر او مشربة من امرأة
او عبد او محرما يحرم الامنة لكن غنم ذبي رحم محرم لها حتى لا يعقب
الامنة عليه او من مال الصبي ايا ان كانت لامنة من مال الصبي حرم عليه
وطبها ودواعيه حتى تستبرأ بالحضة في الحيض وبشرها في ذوات
شهر وبوضع الحمل في الحامل فان الحكة في الاستبراء تعرف بزيادة الرحم
صبا له الماء المحترق من الاختلاط وذلك عند حفتة السفل ونوشم
السفل غما محترقا لكنه امر حتى فاذا بر الحكم على امرطام وهو امر حتى ذات
الملك وان كان عدم وطني المولي معلوما كما في الصورة التي عدها وهي
قوله ولو بكر اراه فان الحكم تراضي في الجنس لا في كل فرد لكن يرد عليه ان
الحكمة لا تراضي في كل فرد ولكن تراضي في الانواع المضبوطة فاذا كانت
الامنة بكر او مشربة فمن لا يثبت نسب ولد لها فامنة وهو ان يكون
الولد ثابت النسب يعني ان لا يجب لان عدم السفل بالماء المحترق
مشتق في هذه الانواع والحجاب انما يثبت بالصبي بقوله صلح في
سبابا او طابسي الا لاوطا، الخالي حتى يضمن حملها ولا الحامل حتى ينزل

الملك ورهن حيلة اسفاط الاثيرة عندك يوسف بع خلافاً
واخذ بالاول ان علم عدم وطى بايع في ذات الطهر وبالناث
ان في بها وهي ان لم يكن تحت حرة ان ينكحها ثم ينكحها لان النكاح
لا يجب الا سبها ثم اذا اشترى زوجة للابا ايضا وان كانت ان
ينكحها الباع قبل الشراء او المشتري قبل قبضه من يؤت به
شترى ويعقب فيطلق الزوج اي ان كانت تحت حرة فالحيلة ان ينكح
الباع قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتماد ان يطلقها ثم ينكح
المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الا سبها لانه اشترى سكوة
الغير ولا يل وطها فلا استبرا فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول
حل على المشتري وح لم يوجد حد وت الملك فلا استبرا او ينكحها الثاني

[illegible]

قبل المنصف ذلك الرجل ثم يتبعها ثم الزوج فان الاستبراء يجب
 بعد العتيق ورجل الوطي واذا اجل بعد طلاق الزوج لم يوجد
 خذوت الملك ومن غلب بشهوة احدى داوى الجماع بامتيته
 لا يجعنان كما حارم عليه وطهرها بدواعيته حتى يجتم احدهما داوى
 الوطي هي العتلة والستى بشهوة والنظر الى جرحا بشهوة فان لدواي
 الوطي حكم الوطي وختم احدهما يكون بازاله الملك كلا وبعضا
 وبانكحها او كره فبطل الرجل الرجل وعاقبة في ازار واحد وجان
 مع لميض ومصاحبة عطف على الصغير جاز هذا عندنا في جيفة نعم
 ومحمد بن وقال ابو يوسف بطلنا باسبهما في ازار واحد واما مع النسي
 فلا باس بالاجماع والخلاف فيما يكون للمحبة انما بالمشورة فلا شك في
 المشورة اجماعا وكره بيع العذرة خالصه وضع في الصبي مخلوطه ببيع
 السريرين والانساع مخلوطها لاخي الصبي فان بيع السريرين جاز
 عندنا وعند الشافعي لا يجوز وجاز احدى ديني على كاف من ثمن الخمر
 بخلاف المسلم اذ يخلون ديني على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن خمر باعه
 المسلم لان بيعها بطل فالثمن الذي اخذه حرام وتخلية المصحف بالرفع
 عطف على اخذ ديني ودخول الذي المسجد هذا عندنا وعند مالك
 والشافعي بكرة لقوله فلا تقربوا المسجد الحرام فلنا لانراد منه
 الكفار عن هذا لان قوله انما المشركون نجس لا يوجب الحرمة بعد عامهم
 هذا بل المراد بشاره المسلمين فان الكفار لا يتمكنون من الدخول
 بعد عامهم هذا وعبادية وخصاء البرهائم وانرا لا على المشرك
 وللفنسة ورزق القاضي اي من بيت المال فان المعصاة وان كان

وان كان عبادة ولا اجر على العادة فهذا الجور لان في المنع الامتناع عن
العبادة ^{فان صاحب الكافر يندب في زمانه واما في زماننا فلا انفة النفس وبيع}
العطاء وسفر الامة وام الولد بلا حرم كان مسترا عينا بها في الاركاب
كسوا اعضاء الحارم وشراء ما لا يبدل للطفل منه وبسيرة لا ح وعوام وملتبط
وهو في حجرهم واجارة لامة فقط فان الامة تلك تلاف منافعها لاستخذ
والكذب عنهما وبيع العصير من بئده حمل فان المعصية لا تقوم بنفس
العصير فلاف بيع السلاح ممن يعلم انه من اهل الفتنه فان المعصية
مقوم بعينه وحمل حمدي باجر هذا عنداني حنيفة به وعند ما لا يجوز
ولا لجل الاجر واجارة بيت بالسواد ليخرب بيت نارا وليس له اوبى
او يباع فيه ^{فان هذا عنداني حنيفة به} لئلا يخل بغير الفاعل المتخار وقال لا يجوز
وانما قيد بالسواد لانه لا يجوز في الامصار وانما قافوا في سوادنا لا يكتفوا
منها في الاصح فانما قال ابو حنيفة به تختص سواد الكوفة فان اكثر اهل
ذي ناس السواد فانما قالوا السلام فينا ظاهرة وبيع بناء بيوت مكة
ويقيد العبد ويقول هديته تاجر او اجارة دعوة واستغارة دابة
وفي القياس لا يجوز وجبا لا سخط ان عم قيل هديته سلمان وبريرة
وكره كسوة ثوبا واهدا وه النفدين اي كره ان يكسوا العبد غيره
ثوبا وان يهديه النفدين واستخدام الخصى فانه حث عن خصاء
الانسان وهو غير جازن واقرض بقال شيئا باخذ منه مائتا فانه
قرض حث نفعا واللعب بالسوط والترز وكل هو هذا عندنا وعند
الشافعي يباح لعب السوط اذ فيه تشجيع الخاطر لكن بشرط ان لا يكون
الصلوة ولا يكون فيه ميسر فلنا هو مظنة فوت الصلوة وتضييع
العمر واستيلاء الفكر الباطل حتى لا يجتنب بالجوع والعطش فكيف بغيرهما

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

و قد اقبلت
 حلفت و اسلمت
 عقيم محمد
 اخي و محمد
 بن عبد الله
 و من الجاهل
 الا من العفو
 الحسن بن عبد
 و سونو الحية
 فحول الجبل
 و هو اقبل
 حكر اي حبس
 و المراجع
 منينا الفلاء
 (ق)

احد صها
ولا ينقسم بها
الادنين
لا ملك ساق
وان الارض التي
ارصا والموات الاربع
عليها او يفرقها
مكرها او يفرقها
تقود وهو ما يجلب
من الارض.

لَا يَنْظُرُ غَاكُونَ
فَرَسَا فِي الْقَرْيَةِ
لَا يَنْقُطُ ارْتِفَاقُ
أَهْلُهَا فَيَذَرُكُمْ
عَلَيْهِ وَاعْتَبِرْ حَزِينًا
طَاءَ ارْتِفَاقُ أَهْلِ
الْبَلَدِ حَزِينَةً
الْقَرْيَةِ سِرًّا

[illegible]

الارض والسموات
 اعجاز
 الاعجاز
 فاعلموا
 من موافق
 جانب
 البئر التي
 ذراعا
 بواب وذراع

في بعضهما
 وضع غيره
 ان العلي
 قول الى الذي
 في قوله
 هذا عند
 في البئر
 وعند ظهرو
 في الظاهر
 بين غيره

عليها غزسي
فلصاحب

المستأجر بالقبضه
ووقفه ارسد كنار قبو

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

المزارع والمخدول وانما ينبغي ان يقدم بغيرك على قدمه ومن سوف
شربه الى ارضي له احيى ليس لها من شرب لانه اذا انقادم العهد بفسد

يستدل به على أن حق تلك الأرض والشرب يؤثرون ويوصى بالاستئذان
والإسراع ولا يؤجر ولا يوجب ولا يصدق به ولا يجعل هذا وبذلك
ولا يضمن من ملأه أرضه فترت أرض جاره أو غرت ولا يضمن سقي
من سقى غيره وهو قول الامام المعروف بخواهر زاده وفي الجامع
الصغير والبرق وبيان بعض **كتاب الاشربة** حرم الخمر وهي
التي من ماء عنب غلا واشتد وقدف بالزبد وإن قلت هذا الاسم
خص بهذا الشراب باجماع أهل اللغة ولا نقول أن كل منكر خمر لا شفاؤه
من تخامرة العقل فإن اللغة لا يجري فيه القياس فلا يسمى الدن نارا
لنار الماء فيه ورعاية الوضع الأول ليست لصحة الإطلاق بل لترجيح
الوضع وقد حققناه في الشفيع وقدف الزبد قولنا في حيفه وعند
إذا اشتد أي صار مسكرا لا يشترط قدف الزبد ثم غيرها حرام وإن
قلت ومن الناس من قال السكر منها حرام وهو موقوف لأن الله
سماها رجسا وعليها انعقاد اجماع الأمة ثم يكفر مستحلبا وبسبب
تقوم الاما ليتها وتحرم الاستئذان بها وجد شار بها وإن لم يسكر
ولا يؤثر فيها الطبع ويجوز تخليلها خلطا للشافعي به هذه عشرة أم
كالطلاء وهو ماء عنب طبع وقدف قل من ثلثه وعطط الخاسر
ويقع التمر في السكر ويقع الزبيب ينتج إذا غلب واستند
الضيم يرجع إلى الطلاء ويقع التمر ويقع الزبيب وعند لاؤا
الطلاء وهو الباذق مباح وكذا يقع الزبيب وعند مشرك عبد
الله السكر مباح لقوله تعالى وتخذون منه سكرا ورزقا حسنا
واعلم أن هذه الاشربة إنما تحرم عندنا في حيفه بعد إذا غلب

والله الكريم ليعلم مع وفاء من سكر اور و فاضل
واعلم ان هذه الاشربة انما تحرم عنداني حينئذ اذ اعلنت

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في الطب
والصيد

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في الطب
والصيد

واستندت وقد فت بالزبد وعندهما بكي الاستداد كما في الحمى وحمة
للراوي فليكن مستحله فقط وحل الثلث العيني مستدا اي يطبخ
ماء الفين حتى يذهب ثلثاه ثم يطبخ ادى طبخه ثم يوضع الى يغلي
ويشند ويغذف بالذبد وكذا ان صب فيه الماء حتى يرف
بعد ما ذهب ثلثاه ثم يطبخ ادى طبخه ويترك الى ان يغلي ويشند
ويغذف بالزبد وتناول الثلث عنداني حيفة به واني يوسف به
خلافا لمحمد به وماك والسابع به ويشند التمر والزبيب مطبوخا
ادى طبخه وان استبداد اشرب مالم يتكسر بلدهو وطرب انا
نخل هذه الاشربة اذا اشرب مالم سكر اما القدر الاخير وهو
سكر حرام اتفاقا وشروطه ان يشرب لالعقد اللهو والطرب
بالعقد التقوي وللطيطان وهو ان يجمع بين ماء التمر والذبيب
ويطبخ ادى طبخه ويترك الى ان يغلي ويشند لبلدهو وطرب
ويشند العسل والبن والتبر والسفير والزرة وان لم يطبخ
بللهو وطرب وحل الخ ولو بعلاج اي بالقاء شئ فيه وهذا اخذ
عن قول الشافعي به فان التحليل اذا كان بالقاء شئ لا لجل الخل فولا
واحد وان كان بغير القاء شئ فقية قولان والانتباه في الدباء
والنختم والمرق والتغير الدباء القرع والختم لجرة الخضر والمرتق
الظرف المطلى بالزرف اي القير والتغير الظرف الذي يكون من
لخشب المنقور اعلم ان هذه الظروف كانت مختصة بالحمى فاذا حوت
للحمى البنية عم استعمال هذه الظروف اما لان في استعمالها تشبها
بشرب الحمى اما لان هذه الظروف كانت فيها اثر للحمى فلما مضت

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في الطب
والصيد

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في الطب
والصيد

مضت مدة الماع البنية عم استعمال هذه الظروف فان اثر الحمى قد زال
عنها وايضا في ابتدا الخيم شئ بيا لبع ويشند لسكره الناس مرة فاذا
ترك الناس واستقر الامر يزول الشد يد بعد حصول المضود وكره
شرب ذردي لحي والامشاط به المراد بالكرهية لمرارة لان فيه اجزاء
للي الان ذكر لفظ الكراهية لالمرارة لعدم البض لقاطع فيه وللجد
تأريه بلا سكر فان في الحمى اما تجد بشربا لقليل لان القليل بد عوالي
الكثير ولا ذلك في الذردي فاعبر حقيقة السكر **كتاب الصيد**
لجل صيد كل ذي ناب ويحب من كلب وبار وحوشها فدم في الذبايح
معني ذي ناب ويحب ثم اعلم ان الحمى برستني لانه جنس العين وابو
استنى الاسد لعلو هيمته والذبي لحساسة والبعض للحق للاراة
به لحساستها والظاهرة لاجتاج الى الاستناء فان الاسد والذبي
لا يميلان صير لعلو هيمته ولحساسة فلم يوجد بشرط
حله الصيد بشرط علمها بخرجها اي موضع فيه هذا عنداني حيفة به
ومحمد به وعنداني يوسف به لاسنط الجرح وارسل مسلم او كتابي باها
في الصيدان يكون شغبا بالقوام والخاص بالصيد الذي استأنى
منع عن متوحش عن منع في وجهه عن حيز الاستناء وان لا يشارك
الكلب لمعلم كلب لالحل صيده مثل كلب غير معلم او كلب المجوسي
او كلب لم يرسل للصيد وارسل ويترك النسيمة عملا ولا يطول
وقته بعد ارساله فانه ان طال وقته بعد ارساله لم يكن

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في الطب
والصيد

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في الطب
والصيد

الاصطيدام صفا في الارسل خلاف ما اذ كئى التند فان هذا جيل
في الاصطيدام فيكون صفا في الارسل وبعلم العلم ببول كل كلب
تلك مرات ورجوع الباري بدعائه فان اكل منه الباري اكل لان اكل
الكل ولا ياكل منه بعد تركه تلك مرات ولا ياصاد بعده حتى يتعلم
او يتلذذ ابعي في ملكه اي لا ياكل ما صاد الكلب بعد ما اكل حتى يتعلم اي
يترك الاكل تلك مرات ولا ياكل ما صاد قبل الاكل اذ ابعي في ملكه فان
الكل اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما وكل ما صاد قبل ذلك الاكل
فهو صيد كلب جاهل فيجزم اذا ابعي في ملكه لصياد ومن شرط الجلب
الرجوع المستقيم الى البيت كما عامدا او ليلج وعين لا تقعد عن طلبه ان غاب
مخاضا لاسمعه اي ري فغاب عن بصره مخاضا لاسمعه فادركه ميتا فان لم
يقعد عن طلبه حل اكله لان هذا ليس في وسعه وان تقعد عن طلبه
لجزم لان في وسعهم ان يطلبه وقد قال عم لعل هوام الارض قتلته
فان ادركه الرسل والراي حيا ذكاه الراد ان ادركه حيا وفيه من
من الحياة فوف ما يكون في المذبوح يجي التزكية حتى لو ترك التزكية لجزم
وقد قال في المتن فان تركها عمدا المراد به ترك التزكية مع القدرة
عليها اما اذا لم يتمكن من التزكية في المتن اشارة الى حله كما روي
عن ابن حنيفة رجم وكذا عن ابن يوسف رجم وهو قول الشافعي رجم وفي ظاهر
الرواية ان الجرم وان كان حيوة مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار لها فلا يجي
تذكية شافي المتردية واخوانها وفي الشاة التي مرضت فالفتوي
على ان الحيوة وان تلك معتبرة حتى لو ذكاه وفيه حيوة قليلة لجل القول
الاما ذكيتهم فان تركها اي التزكية عمدا فمات او ارسل مجوسا كلبه فترجمه

هذا هو الاصطيدام في الارسل خلاف ما اذ كئى التند فان هذا جيل في الاصطيدام فيكون صفا في الارسل وبعلم العلم ببول كل كلب تلك مرات ورجوع الباري بدعائه فان اكل منه الباري اكل لان اكل الكل ولا ياكل منه بعد تركه تلك مرات ولا ياصاد بعده حتى يتعلم او يتلذذ ابعي في ملكه اي لا ياكل ما صاد الكلب بعد ما اكل حتى يتعلم اي يترك الاكل تلك مرات ولا ياكل ما صاد قبل الاكل اذ ابعي في ملكه فان الكل اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما وكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيجزم اذا ابعي في ملكه لصياد ومن شرط الجلب الرجوع المستقيم الى البيت كما عامدا او ليلج وعين لا تقعد عن طلبه ان غاب مخاضا لاسمعه اي ري فغاب عن بصره مخاضا لاسمعه فادركه ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل اكله لان هذا ليس في وسعه وان تقعد عن طلبه لجزم لان في وسعهم ان يطلبه وقد قال عم لعل هوام الارض قتلته فان ادركه الرسل والراي حيا ذكاه الراد ان ادركه حيا وفيه من الحياة فوف ما يكون في المذبوح يجي التزكية حتى لو ترك التزكية لجزم وقد قال في المتن فان تركها عمدا المراد به ترك التزكية مع القدرة عليها اما اذا لم يتمكن من التزكية في المتن اشارة الى حله كما روي عن ابن حنيفة رجم وكذا عن ابن يوسف رجم وهو قول الشافعي رجم وفي ظاهر الرواية ان الجرم وان كان حيوة مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار لها فلا يجي تذكية شافي المتردية واخوانها وفي الشاة التي مرضت فالفتوي على ان الحيوة وان تلك معتبرة حتى لو ذكاه وفيه حيوة قليلة لجل القول اما ذكيتهم فان تركها اي التزكية عمدا فمات او ارسل مجوسا كلبه فترجمه

فترجمه مسلم فان ترجمه اي اعراه بالصياح فاستنداقه فترجمه بعرصه
المعارض السهم الذي لا يرمى له سهم معارضا لانه يصيب الشئ يعرضه فلو كان
في راسه حدة فاصاب جذبه لجل او بتدققة بقسلة ذات حدة انما قال
هذا لانه يخل ان يكون قتله بقتله لكان خفيبا حدة لجل ليعلم ان
بالجرح او رمي صيدا فوقع في ماء فانه يخل ان الماء قتله فحرم او على سطح
او جبل فترجمه من الارض حتى لا يخل ان الارض حرم لان الاحترا
فان وقع على الارض ابتداء لجل فان الاحترا عن هذا غير ممكن فيجل او
او رسل مسلم كلبه فترجمه مجوسا فان ترجمه اي لم يرسل احد فترجمه مسلم
فان ترجمه اعلم انه اذا اجتمع الارسل والزجالي السوف فالاعتبار لار
سال فان كان الارسل من المجوسى والزجور من المسلم حرم وان كان
على العكس حل وان لم يوجد الارسل وجد الزجور بعينه الزجور فان كان
من المسلم حل وان كان من المجوسى حرم او اذ غير ما ارسل عليه اكل
هذا عند ثمانية لا يمكن التعليم لبحث باخذ ما عينه وعند مالك به لا يجل
وان ارسله فقتل صيدا ثم قتل صيدا اخر اكله كالورى يرميها الى صيد
فاصابه واصاب اخر وكذا لو ارسل على صيد كثيرة وسمى مرة واحدة فلو
اذخ الثابتين بنسبة واحد كصيد ري فقطع عضو منه لا القصور هذا
عندنا وعند الشافعي به اكل جميعا لما قوله ومما بين من الحي فهو ميت
الحي او قطع نصف راسه او اكثره او قد بنسبتين اكل كله لان في هذه
الصورة لا يمكن حيوة فوف حيوة المذبوح فلم يتناولوه فوله ما بين من
الى فهو ميت فخلان ما اذا كان الثلثان في طرف الراس والثلث في
طرف العنق لا مكان الحيوة في الثلثين فوف حيوة المذبوح وخلاف ما اذ قطع

هذا هو الاصطيدام في الارسل خلاف ما اذ كئى التند فان هذا جيل في الاصطيدام فيكون صفا في الارسل وبعلم العلم ببول كل كلب تلك مرات ورجوع الباري بدعائه فان اكل منه الباري اكل لان اكل الكل ولا ياكل منه بعد تركه تلك مرات ولا ياصاد بعده حتى يتعلم او يتلذذ ابعي في ملكه اي لا ياكل ما صاد الكلب بعد ما اكل حتى يتعلم اي يترك الاكل تلك مرات ولا ياكل ما صاد قبل الاكل اذ ابعي في ملكه فان الكل اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما وكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيجزم اذا ابعي في ملكه لصياد ومن شرط الجلب الرجوع المستقيم الى البيت كما عامدا او ليلج وعين لا تقعد عن طلبه ان غاب مخاضا لاسمعه اي ري فغاب عن بصره مخاضا لاسمعه فادركه ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل اكله لان هذا ليس في وسعه وان تقعد عن طلبه لجزم لان في وسعهم ان يطلبه وقد قال عم لعل هوام الارض قتلته فان ادركه الرسل والراي حيا ذكاه الراد ان ادركه حيا وفيه من الحياة فوف ما يكون في المذبوح يجي التزكية حتى لو ترك التزكية لجزم وقد قال في المتن فان تركها عمدا المراد به ترك التزكية مع القدرة عليها اما اذا لم يتمكن من التزكية في المتن اشارة الى حله كما روي عن ابن حنيفة رجم وكذا عن ابن يوسف رجم وهو قول الشافعي رجم وفي ظاهر الرواية ان الجرم وان كان حيوة مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار لها فلا يجي تذكية شافي المتردية واخوانها وفي الشاة التي مرضت فالفتوي على ان الحيوة وان تلك معتبرة حتى لو ذكاه وفيه حيوة قليلة لجل القول اما ذكيتهم فان تركها اي التزكية عمدا فمات او ارسل مجوسا كلبه فترجمه

أقل من نصف الراس لا مكان حيوة فوق حيوة الذبوح فان ربي صيدا فرياه
آخر فقتله فهو لاول وحرم وحيث الثاني له فبتمه مجر وحال الاول الحنة والافلتا
وحل اي ربي صيدا فرياه آخر فقتله فان كان الاول لاخره عن جنس لا متناع
فهو ملكه لا اول ويكون حرما لان ذكوة ذكوة اختيار بنحرم حيث فقتله
بالرعي واذا كان بحال الاول وحرم برمي الثاني فالثاني بضم فبتمه حال كونه
مجر وحل برمي الاول وان لم يكن الاول لاخره عن جنس الاستناع فهو ملك الثاني
لانه قد صاده ويكون حلالا لان ذكوة اضطرابه وبصا ذقا بواكل حله
وما لا ياكل الا بالواكل فبالاصطاد بظرفه وحله **كتاب**
الرهن هو حيا السبي يعني يكتن اذنه منه كالدين فان الدين يكتن اخذه
من المرهون بخلاف العين فان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل
صورته من شئ اخر ويبعد بالجاب وقبوله لا يبرم اي ينعقد حال
كونه غير لازم فالله الرهن تسليمه والرجوع عنه اي تسليم الرهن يعني المهر
والرجوع عن الرهن يعني العقد فاذا سلم فقبض يجوز اي مستورا
غير شايع مفرغا اي غير مستفول حق الراهن حتى لا يجوز رهن الارض
بدون النخل والشجر بدون الثمر ودار فيها متاع الراهن بدون
المتاع غير لازم ايا كان متصلا بحق الراهن خلة كالتمر على الشجر
يجب ان يجتز ويقتل عنه فالمتفرع بعلق بالحل فنجب فزاعه عما حل فيه
وهو ليس بمرهون سواء كان اتصاله به خلة او مجاورة والمحمية بعلق
بالحال ان المحل ينجب انفصاله عن محل غير مرهون اذا كان اتصاله به خلة
حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يبركه رهن المتاع الذي في بيت الراهن
والخلة قبض فيه كما في البيع الخلة ان يضيعة الراهن في موضع يمكن

بئس المرهون من اخذه هذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لا يثبت
في التقول الا بالقتل لا يثبت موجب للضمان بضم الغصب وعند مالك في
يلزم بدون القبض وضمي باقل من قيمته ومن الدين اعلم ان هذا مركب
من شكل عقل الناس عن استكاله وهو انه يتوهم ان كلمة من حيا التي تستعمل مع فعل
القبض وليس كذلك لانه ان اردنا مضمون باقل من كل واحد منها غير مراد
وان اردنا مضمون باقل من المجموع او باقل بالدين وان كانت العتبة اقل
من الدين فهو مضمون باقل من هاهنا كان الواو يعني او او معنى مع فبتمه
شئ بجمله غير ملغى بل المراد انه مضمون بما هو اقل فان كان الدين
اقل من العتبة فهو مضمون بالدين وان كانت العتبة اقل من الدين فهو مضمون
بالعتبة فيكون من البيان نقدي به انه مضمون بما هو اقل من الاخر الذي
هو العتبة تارة والدين اخري ثم اذا علم الحكم بما اذا كانت العتبة اكثر فهو
انه مضمون بالدين والفضل امانة منهم كمن في صورة المساواة انه يكون
مضمونا بالدين فلو هلك وبها سواء سقط دينه وان كانت قيمته اكثر
فالفضل امانة وفي اقل سقط من دينه بقدره ورجع المرهون بالفضل
فاذا حصل ان يد المرهون على الراهن بد استغناء لانه وثيقة جانب لا استغناء
ليكون موصلة اليه ويكون استغناء من وجه ويتقرر بالهلاك فاذا كان
الدين اقل من العتبة فقد استوفى الدين والفضل امانة وان كان العتبة
اقل يكون مستوفيا بقدر المالبة وهي العتبة فيرجع بالفضل هذا عندنا
وعند مالك به هو مضمون بالعتبة وعند الشافعي به هو غير مضمون
بما هو امانة والمرهون طلب دينه من رهنه فانه لا يسقط بالرهن
طلب الدين وجبته به اي حبس الراهن بالدين وجبته رهنه بعد
طلب الدين وجبته به اي حبس الراهن بالدين وجبته رهنه بعد

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged, slightly stained paper.

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The right edge of the page shows the binding, with visible stitching or thread. There is no text or other markings on the page.

[illegible]

في البيع والشراء...
وإذا كان المبيع...
فإنه لا يملك...
ولا يملك...
ولا يملك...

باعت ربيع من عرو دارق هي بكر عند المشتري شيئا، ما يرد ركة في هذا البيع
وكذا لو رهن شيئا بما زاد له على فلو لا الجوز ولو كلفه هذا الجوز
ولا يبيع مضمون بغيرها المراد ان لا يكون مضمون بالمثل او بالقيمة
كبيع في يد البائع اي باع شيئا ولم يسله فهو مضمون بالمثل لانه اذا
هلك المبيع لم يضمن البائع شيئا، لكنه سيقط المثل وهو حق البائع ولو
بالفائدة بالنفس وبالقصاص بالنفس ومادونهما وبالمستغنى اكمل
فيل يفتي رجل فزهن بها شيئا ليس له واذا وجب عليه القصاص
فزهن شيئا لئلا يتنعم عن القصاص لا يجوز وكذا اذا رهن البائع
او المشتري شيئا عند الشفيع لسله الدار بالمستغنى لا يجوز لعدم الدين
في هذه الصور وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد الحان والمذوق
فانه غير مضمون على المولي فانه لو هلك لا يكون على المولي شيء فاذ لم يصح
الرهن في هذه الصور فللراهن ان يأخذ المهرهون من المرتهن ولو
هلك المهرهون في يد المرتهن قبل طلب الراهن هلك بلا شيء لانه لا حكم للباطل
فبقي القبض باذن المالك ولا رهن خمر وارتها من مسلم او ذمي
للمسلم او لغيره المسلم ان يرهن خمر او يرتها من مسلم او ذمي ولا يضمن
لم يرتها ذميا وفي عكسه الضمان اي ان رهن مسلم من ذمي خمر فملك
في بدال ذمي لا يضمن المسلم شيئا وان رهن ذمي من المسلم خمر فملك
في بدال مسلم يضمن المسلم للذمي لانها مال متقوم في حق دون المسلم
وضم يضمن مضمون بالمثل او بالقيمة كالعضوب وبدل الخيل والمهر وبدل
الصالح عن دم عدي فان هذه الاشياء اذا كانت قائمة بحبسها وان
هلكت يجب لثلثها والقيمة نصيب الراهن بها وبالذمي ولو موعود بان رهن

في البيع والشراء...
وإذا كان المبيع...
فإنه لا يملك...
ولا يملك...
ولا يملك...

في البيع والشراء...
وإذا كان المبيع...
فإنه لا يملك...
ولا يملك...
ولا يملك...

وهي ليعرضه كذا فملك في يد المرتهن عليه بما وعدا ان هلك في يد المرتهن
فللراهن على المرتهن المقتار الذي وعدا فراضه فملك بالرفع مبتدأ في يد
المرتهن صفة عليه خبره واعلم ان الرهن انما يكون مضمونا بالدين
الموعود اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فلا يكون
مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما يذكر هذا القسم لان الظاهر ان يكون
الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل التدبير في علمه مما سبق
فاعتمد على ذلك وبرأه من مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه فان هلك
في المجلس فقد اخذ وان افترا قبل نقد وهلك بطلا اي اذا رهن
برأس مال السلم وعن الصرف فان هلك الرهن قبل الافتراق فالمرتهن
قبل استوفى حقه وان افترا قبل نقد المهرهون به وقبل هلاك المهرهون
بطل السلم والصرف وهذا التفصيل لا ياتي في الرهن بالمسلم فيه بضم
مطلق فان هلك الرهن بضم مستوفى المسلم فيه فلا يبيح السلم ووهن
المسلم فيه رهن ببذله اذ افسح اي اذا كان الشيء موهونا بالمسلم فيه
ثم فسح عقد السلم فهو رهن بالبدل اي يكون لرب السلم ان يجس
الرهن حتى يقبض برأس المال وهلك رهنه بعد الفسخ هلك به اي اذا
رهن المسلم اليه عند رب السلم شيئا بالمسلم ثم فسح السلم فملك
الرهن في يد رب السلم فملكه يكون بالمسلم فيه اي يكون على رب
السلم ان يؤد ياي السلم اليه مقدارا لطعام السلم فيه لانه اذا
هلك الرهن صار كانه رب السلم استوفى السلم فيه لانه يذال المرتهن
بذ استيفاء يتقرر به هلاك مضار كانه رب السلم استوفى السلم فيه
ثم فسح العقد فعلى رب السلم اداء السلم فيه الي المسلم اليه ويدين
اي بالبايع والمشتري

في البيع والشراء...
وإذا كان المبيع...
فإنه لا يملك...
ولا يملك...
ولا يملك...

في البيع والشراء...
وإذا كان المبيع...
فإنه لا يملك...
ولا يملك...
ولا يملك...

المشتري بطل السلم

هذا هو النص الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو النص الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

عليه عبد طفله اي مع الرهن بدين على الاب عبد طفله هذا عندنا وعند
اذ يوسف في رزقه لا يصح وهو القياس اعتبار الحقيقة الا انما وجه
الاستحسان ان في حقيقة الايمان ازالة ملكا لصغير بلا عوض في الحال
وفي هذا نص حافظ بالله مع بقاء ملكه وبين عبد او خذ او دكية
ان ظهر العبد حر والخل حر والذكية مينة اي شتر في عبد او خلا
او خلا او شاة مذبوحة ورهن بدين المشتري وهو عشرة دراهم مثلا
مثلا ثم ظهر العبد حر والخل حر والذكية مينة فالرهن مصحوب
ان هلك وفي خمسة عشرة دراهم او اكثر فعلى الرهن عشرة دراهم
يؤدى اليه الى الراهن وان كانت قيمته اقل فعلى العينة لانه رهنه
بدين واجب عليه ظاهرا وبديل صلح عن الكار ان افاد ان لا دين
صلح مع الكار ورهن بدين لال صلح شيئا ثم تضاد فاعلى ان لا دين
فالرهن مضمون كذا ذكر ورهن للرجل والكيل والموزون فاب
رهن بخمسة فذلك قدر من دينه ولا عينة للجودة قوله فدر اعتبار
مثله اي يعتبر المماثلة في القدر وهو الكيل والوزن بلا اعتبار الجودة
وعندهما يعتبر القيمة فيقوم خلاف الجنس فتكون رهنا مكانه فان
رهن ابريق فضة وزن عشرة دراهم بعشرة دراهم فذلك معتد
ان حقيقة مع هلك بالدين وعندهما ان كان قيمة مثل وزن
او اكثر فكذا وان كان قيمة اقل وفي ثمانية مثلا شتر في ثمانية
دراهم ذهب ليكون رهنا مكانه فان قيل في هذا التركيب فهو
فذلك معتد قدر من دينه نظر لان الدين اذا كان خمسة عشر ووزنه
عشرة وهلك فقد هلك بعشرة دراهم من الدين فعلى المديون خمسة

هذا هو النص الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو النص الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو النص الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

والوعد بالدين لا يكون
قوة الرهن ولو رهن
بدين مال لم يضمن فانه لا يضمن
لا سيما لو وعد بالدين

حصة فيكون من التبصير فلا يتناول ما اذا كان وزن عشرة والدين
عشرة لان التبصير غير ممكن ولا يكون من البيان هنا لانه لما ارد به
التبصير في صورة لا يكون للبيان في صورة احزي لان المشترك لا عموم
له ولا يتناول ايضا ما اذا كان وزن خمسة عشر والدين عشرة لانه
يصير معناه انه هالك بمقدار خمسة عشر من الدين وهو عشرة فهذا غير
مستقيم فلنا ليس من بيان انه باي شيء مضمون في كل صورة بل الرهن
انه هالك باعتبار الوزن لا باعتبار القيمة فتقد يره انه هالك بمثله وزنا
من الدين اذا كان الدين زائدا على ما علم للمك في هذه الصورة
يعلم في صورة المساواة وصورة ان يكون الرهن زائدا على الدين
لما عرف ان الفضل امانة ومن شتر على ان يره شيئا او يعطي كقبلا
يعينهما من غنة وايضا استحسانا والقياس ان لا يجوز لانه صفقة في
صفقة وجه الاستحسان انه شرط ملائم لان الكفالة والرهن
لا استيفان والاستيفان ملائم للوجوب وانما قال بعينه لانه لو لم يكن
الرهن او الكفيل معينا يعقد البيع ولا يجبر على الوفاء هذا عندنا
لانه لا يجبر على التبرع او عند رزق يجبر لان الرهن اذا اشترط في البيع
صار حقا من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن والبيع صفقة
الا اذا سلمت متجالا او فدية الرهن رهنا اذ عندنا لما صرح بالشرط فانه
وصف مرغوب فبقوا ان يكون للبايع حق الفسخ فان قال للبايع امسك
هذا حتى اعطى ثمنه ورهن اي اعطى المشتري للبايع شيئا غير مبيعة
وقال امسك هذا اعطى ثمنه يكون رهنا لانه تلفظ بما هو بيني عن معنى
الرهن والعبرة للمعاين وعند رزق لا يكون رهنا وان رهن

هذا هو النص الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو النص الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

في البيع والرهن...
في البيع والرهن...
في البيع والرهن...

عينا من رجلين بدين لكل منهما صح وكله رهن من كل منهما اي يصير كل محبوسا
بدين كل واحد لان نصفه يكون رهنا عند هذا ونصفه عند ذاك
وهذا بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يقع عنداني خيفة به فان الاول
لا يقبل الوصف بالخبر بخلاف الهبة وادانها بئنا مكل في نوبته كالعدل
في حق الآخر ولو هلك من كل حصته فان عند المالك يصير كل مستوفيا
حصته ولا يستفيا بما يجزي فان قضى دين احدهما مكل رهن للآخر
لما تران كل رهن عند كل واحد وان رهنا رجلا رهنا بدين عليها
صح بكل الدين ويسمى الى قبض الكل وانما صح هذا لان قبض الرهن وقع
في الكل بلا شئوع وبطل حجة كل منهما انه رهن هذا منه ونصفه هذه
مسئلة متبادلة لا تغلق لها بما سبق وصورة ان كل واحد من الرجلين
ادعى ان زيدا رهن هذا العبد من هذا المدعي وسلم اليه واقام على
ذلك بيته يبطل حجة كل واحد لانه لا يمكن القضاء لكل واحد ولا لاجلها
لعدم الاولوية ولا لاي قضاء به لكل بالنصف للشئوع ولو ملك رهنه
والرهن معهما من رهن كل ذلك كان مع كل نصف رهنا جمة هذا
قول ان خيفة ومحمد نه وهو اسحقنا وعنداني يوسف نه هذا باطل
وهو القيا كما في الحجة وجه الاستحسان ان حكمه في الحجة لا يبيح
والشئوع بصره وبعد المات الاستفنا بالبيع في الدين والشئوع
لا للشئوع لا بصره **باب رهن عتق عدل بتم الرهن**
قبض عدل شرط وصحة عتقه هذا عندنا وقال مالك به لا يجوز
لان يده يد المالك ولهذا يرجع عليه عند الاستحقاق فان قدم القبض
فلنا بده على الصورة يد مالك وفي المال بده الميراث لان بده يد

في البيع والرهن...
في البيع والرهن...
في البيع والرهن...

في البيع والرهن...
في البيع والرهن...
في البيع والرهن...

في البيع والرهن...
في البيع والرهن...
في البيع والرهن...

بدصان والمضون المالية فينزل منزلة شخصين ولا أحد لأحدهما
منه وضمن يدفعه الى أحدهما وهلكه معه هلك رهن فان وكل العدل
او غيره يبيعه اذا حل اذ صح فان شرط الى الوكيل بالبيع عند حلول
الاجل في الرهن لا ينعزل بالعزل ولا يثبت الرهن او الميراث
بل يثبت الوكيل سواء كان الوكيل الميراث او العدل او غيره فاما اذا
مات الوكيل لا يقوم وارثه او وصيه مقامه عنداني خيفة به وعند
اني يوسف نه ان وصي الوكيل يملك بيعه وله بيعه بغيره ورثته
اي للوكيل بيع المرهون بغيره ورثته الرهن ولا يبيع الرهن
او الميراث الا برضا الآخر اي لا يكون للرهن بيع الرهن الا برضا
الميراث وايضا لا يكون للميراث بيع الرهن الا برضي الرهن بان
وكله او باعه فاجاز الرهن بغيره جار فان حل اجملة الرهن
غائب اجاز الوكيل على بيعه لو كان بالخضومة غاب موكله واماها
فان الوكيل يجبر على الخضومة فالخاضع ان الوكيل لا يجبر على الصرف
الا ان في هذه الصورة اذا غاب الرهن وابي الوكيل عن البيع
فان الميراث يتخير رهنه الوكيل على البيع كما يجبر على الخضومة اذا
غاب الموكل فان الموكل اعتمد عليه وغاب فلو لم تخاضع يتخير الموكل
وتضيق حقه فيجبر الوكيل على الخضومة ولذا لو شرط بعد الرهن
في الاصح اعلم ان في الجبر قولين احدهما ان الجبر انما يثبت اذا كانت
الوكالة لازمة وهي ان تكون في ضمن عتق الرهن فاذا كان بعهده
لا يجبر والآخر ان الجبر بناء على ان حق الميراث يضيع فيجبر الوكيل
بالخضومة اذا غاب الموكل وانما كان هذا القول اصح لان عدم الدليل

في البيع والرهن...
في البيع والرهن...
في البيع والرهن...

في البيع والرهن...
في البيع والرهن...
في البيع والرهن...

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

لا بد على عدم المدلول خصوصاً اذا وجد دليل اخر فان باع العدل
فالتمس رهين فملكه كملكه فان اوى منه المهرين فاستحق الرهن
في اهلك اياها فملك في يد المشتري المستحق الرهن وضع البيع
والعقد والعدل في الرهن وحقا والمهرين عنه وهو له ورجع
المهرين على رهنه بدية اي المستحق اما ان يضمن الرهن بئمة
الرهن لانه عاصب ورجع البيع وبقض الثمن لان الرهن ملكه باء
الصان واما ان يضمن العدل القيمة لانه منع بالبيع والتسليم
العدل بالخيار اما ان يضمن الرهن القيمة ورجع البيع وبقض الثمن
واما ان يضمن المهرين الثمن الذي اداة اليه وهو له اي ذلك الثمن يكون
للعدل فيرجع المهرين على رهنه بدية وفي القام اخذ اي المستحق
المهرين من مشتريه ورجع هو على العدل بئمة ثم هو على الرهن
به ورجع العقب او على المهرين بئمة ثم هو على الرهن بدية اي العدل
بالخيار اما ان يرجع على الرهن بالثمن ورجع يضمن المهرين الثمن
واما ان يرجع على المهرين ثم يرجع على الرهن بدية وان لم يضمن ط
التوكيل في الرهن رجع العدل على الرهن فقط المهرين ثم ولا يملك
من خيار العدل من يضمن الرهن او المهرين انما يكون اذا كانت
الوكالة مشروطة في عقد الرهن فانه تعلق حق المهرين بالوكالة
فللعدل يضمن المهرين لانه باع حقه اما اذا لم يكن مشروطة في
الرهن يكون كالوكالة المفردة فانه اذا باع الوكيل وادى الثمن الي
احد باء الموهل ثم حقه عمدة لا يرجع على القابض فيها لا يرجع الا
على الراهن سواء يضمن المهرين الثمن او لم يضمن وصورة ما لم يضمن

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

ما لم يضمن ان العدل باع الرهن باء الرهن وصنع الثمن في يد
العدل بلا تعد منه ثم استحق المهرين فالصان الذي يضمن العدل
يرجع به على الراهن فان هلك الرهن مع المهرين فاستحق وصحن
الراهن بئمة هلك بدية وان ضمن المهرين رجع على الراهن بئمة
وبد بئمة اي المستحق بالخيار بين يضمن الراهن او المهرين فان
ضمن الراهن ملكه باء الصان وصحن الرهن وان ضمن المهرين يرجع
على الراهن بالقيمة لانه منع ورهن حقه الراهن وبالدين لانه انقضى
فبئمة فيعود حقه كما كان قبل عليه لما كان في الصان على الراهن
والمالك في المصنوع ينشئ لمن عليه فوالصان قبضت انه رهن
ملك بئمة **باب التمسك بالخيار في الرهن** وقف
الراهن رهنه ان اجاز من رهنه او فقي دية نقد وصار رهنه
والا لم يضمن وفسخ لا يفسخ في الاصح وصار المشتري في كل الرهن او رفع
الاصح الى القاضي ليعتصم اعلان المهرين اذا فسخ يفسخ في رواية
والاصح انه لا يفسخ لان حقه في الحبس لا يبطل بانقضاء هذا العقد
فتبقى موقوفة فالمشتري ان شاء صبر الى كل الرهن او رفع الامر الى القاضي
ليفسخ البيع وضم اعنائه وتدييره واستبدله رهنه فان فعله
عنا في دية حاله اخذ دية حاله اخذ دية وفي موهله قيمته
الرهن بدله الي محل اجله اي اخذ بئمة لاجل ان يكون رهنه عوضاً
عن المهرين الي زمان حلول الاجل وقابضة تظهر فيما اذا كانت
القيمة من غير جنس الدين كما اذا كانت القيمة دراهم والدين كوز
ولا فائدة له على اداء الدين في الحال فيكون الدراهم رهنه الي الاجل

Handwritten marginal notes in Arabic script along the right edge of the left page.

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

فان فعلها مسرعا في العقب سبي العبد في اقل من قيمته ومن الدين
ورجع على سيده غنيا وفي اقل من قيمته سبي كل الدين بل يرجع فان
الراهن اذا اعف وهو مسرعا كان الدين اقل من القيمة سبي
العبد في الدين وان كان القيمة اقل سبي في القيمة لانه انما يسى لانه
لا يقدر للمرهين استيفاء حصة من الراهن ياخذ من يتبع بالعقب
والعبد انما يتبع بمقدار ما لقيمة يرجع باسعى على السيد اذا سير
سيده لانه قضى دينه وهو مضطر فيه حكم الشرع يرجع عليه بما تحل عنه
وفي التدبير والاستيلاء سبي في كل الدين لان كسب المذنب المستولدة
ملك المولى فيسبى في كل دينه ولا رجوع وان لاقه رهنه كاعتاق غنيا
اي ان اتلف الراهن الرهن فكما اعتقه غنيا اي ان كان الدين حال
اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى
زمان حلول الاجل واجتبي ثلث قيمته مرتهه وكان اي الضمان
رهنا معه ورهن اعارة مرتهه رايته واحدا مما ياد ان صاحبه
اخر سقط ضمانه فملكه مع مسبقه هلك بلسي ولكل منهما ان يرد
رهنا فان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من الغرماء
لان حكم الرهن باق فيه لان بدل العارية ليست بملوكة ولو كانت غير
مضمون لا بدل على انه غير مضمون فان ولد الرهن مضمون غير مضمون
ومرتهن اذن باستعمال رهنه واستعاره من رايته لعل ان هلك
قبل عمله او بعد هلكه من كالرهن ولو هلك حال عمله لا وضع استعارته
لغيره فيرهن باسبا وان قيد بقيه ما عمن من قدر وجسبي
ومرتهن وبلدان خالفه في العبر مسبقه ويترهه بينه وبين

ان كسب المذنب المستولدة ملك المولى فيسبى في كل دينه ولا رجوع وان لاقه رهنه كاعتاق غنيا اي ان اتلف الراهن الرهن فكما اعتقه غنيا اي ان كان الدين حال اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل واجتبي ثلث قيمته مرتهه وكان اي الضمان رهنا معه ورهن اعارة مرتهه رايته واحدا مما ياد ان صاحبه اخر سقط ضمانه فملكه مع مسبقه هلك بلسي ولكل منهما ان يرد رهنا فان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من الغرماء لان حكم الرهن باق فيه لان بدل العارية ليست بملوكة ولو كانت غير مضمون لا بدل على انه غير مضمون فان ولد الرهن مضمون غير مضمون ومرتهن اذن باستعمال رهنه واستعاره من رايته لعل ان هلك قبل عمله او بعد هلكه من كالرهن ولو هلك حال عمله لا وضع استعارته لغيره فيرهن باسبا وان قيد بقيه ما عمن من قدر وجسبي ومرتهن وبلدان خالفه في العبر مسبقه ويترهه بينه وبين

فان فعلها مسرعا في العقب سبي العبد في اقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي اقل من قيمته سبي كل الدين بل يرجع فان الراهن اذا اعف وهو مسرعا كان الدين اقل من القيمة سبي العبد في الدين وان كان القيمة اقل سبي في القيمة لانه انما يسى لانه لا يقدر للمرهين استيفاء حصة من الراهن ياخذ من يتبع بالعقب والعبد انما يتبع بمقدار ما لقيمة يرجع باسعى على السيد اذا سير سيده لانه قضى دينه وهو مضطر فيه حكم الشرع يرجع عليه بما تحل عنه وفي التدبير والاستيلاء سبي في كل الدين لان كسب المذنب المستولدة ملك المولى فيسبى في كل دينه ولا رجوع وان لاقه رهنه كاعتاق غنيا اي ان اتلف الراهن الرهن فكما اعتقه غنيا اي ان كان الدين حال اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل واجتبي ثلث قيمته مرتهه وكان اي الضمان رهنا معه ورهن اعارة مرتهه رايته واحدا مما ياد ان صاحبه اخر سقط ضمانه فملكه مع مسبقه هلك بلسي ولكل منهما ان يرد رهنا فان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من الغرماء لان حكم الرهن باق فيه لان بدل العارية ليست بملوكة ولو كانت غير مضمون لا بدل على انه غير مضمون فان ولد الرهن مضمون غير مضمون ومرتهن اذن باستعمال رهنه واستعاره من رايته لعل ان هلك قبل عمله او بعد هلكه من كالرهن ولو هلك حال عمله لا وضع استعارته لغيره فيرهن باسبا وان قيد بقيه ما عمن من قدر وجسبي ومرتهن وبلدان خالفه في العبر مسبقه ويترهه بينه وبين

فان فعلها مسرعا في العقب سبي العبد في اقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي اقل من قيمته سبي كل الدين بل يرجع فان الراهن اذا اعف وهو مسرعا كان الدين اقل من القيمة سبي العبد في الدين وان كان القيمة اقل سبي في القيمة لانه انما يسى لانه لا يقدر للمرهين استيفاء حصة من الراهن ياخذ من يتبع بالعقب والعبد انما يتبع بمقدار ما لقيمة يرجع باسعى على السيد اذا سير سيده لانه قضى دينه وهو مضطر فيه حكم الشرع يرجع عليه بما تحل عنه وفي التدبير والاستيلاء سبي في كل الدين لان كسب المذنب المستولدة ملك المولى فيسبى في كل دينه ولا رجوع وان لاقه رهنه كاعتاق غنيا اي ان اتلف الراهن الرهن فكما اعتقه غنيا اي ان كان الدين حال اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل واجتبي ثلث قيمته مرتهه وكان اي الضمان رهنا معه ورهن اعارة مرتهه رايته واحدا مما ياد ان صاحبه اخر سقط ضمانه فملكه مع مسبقه هلك بلسي ولكل منهما ان يرد رهنا فان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من الغرماء لان حكم الرهن باق فيه لان بدل العارية ليست بملوكة ولو كانت غير مضمون لا بدل على انه غير مضمون فان ولد الرهن مضمون غير مضمون ومرتهن اذن باستعمال رهنه واستعاره من رايته لعل ان هلك قبل عمله او بعد هلكه من كالرهن ولو هلك حال عمله لا وضع استعارته لغيره فيرهن باسبا وان قيد بقيه ما عمن من قدر وجسبي ومرتهن وبلدان خالفه في العبر مسبقه ويترهه بينه وبين

وبين مرتهه او اياه الضمير راجع الى المرتهن ومعطوف على المستعير
ورجع هو عاصم وبديته على رايته وان واقف وهلك مع مرتهه
فقد اخذ كل دينه ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر وفي مسبقه
قد روي او فاه منه لا القيمة او بعض دينه ان كانت اقل وباقي
دينه على رايته اي ان واقف وهلك الرهن مع المرتهن فان كانت
قيمته عشرة والدين عشرة فقد اخذ المرتهن كل الدين وقضى المستعير
الدين الذي وفاه وهو عشرة للمعير فان كانت قيمته خمسة عشر
والدين عشرة فقد اخذ المرتهن كل الدين وقضى المستعير الدين
الذي وفاه اي العشرة ولا يقضى القيمة لانه قد واقف فليس
بمتعد وان كانت القيمة عشرة والدين خمسة عشر فقد اخذ
المرتهن بعض الدين وهو عشرة وباقي الدين على الراهن
فيضمن المستعير قد رما او فاه من الدين وهو العشرة ولا يقع
المرتهن اذا قضى المعير دينه وكل رهنه اذ هو سبي في تخلص ملكه
ويرجع على الراهن بما ادى لانه غير متبرع كما ذكرنا ولو هلك مع
الراهن قبل رهنه او بعد قبل لا يقضى وان استعمله او ركه
من قبل لانه امن خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يقضى خلاف الثاني
وجباية الراهن على الرهن مصونة وجباية المرتهن عليه تسقط
من دينه بعد رها وجباية الرهن عليها او على مالها هدر هذا
اي حصة مع وقال وجباية الرهن على المرتهن مسعرة لانه حصل
على غير ماله وفي الاعتبار فائدة وهو الدفع بالجناية فان شاء
الراهن والمرتهن ان يطلبا الرهن ودفع بالجناية الى المرتهن

258

ان كسب المذنب المستولدة ملك المولى فيسبى في كل دينه ولا رجوع وان لاقه رهنه كاعتاق غنيا اي ان اتلف الراهن الرهن فكما اعتقه غنيا اي ان كان الدين حال اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل واجتبي ثلث قيمته مرتهه وكان اي الضمان رهنا معه ورهن اعارة مرتهه رايته واحدا مما ياد ان صاحبه اخر سقط ضمانه فملكه مع مسبقه هلك بلسي ولكل منهما ان يرد رهنا فان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من الغرماء لان حكم الرهن باق فيه لان بدل العارية ليست بملوكة ولو كانت غير مضمون لا بدل على انه غير مضمون فان ولد الرهن مضمون غير مضمون ومرتهن اذن باستعمال رهنه واستعاره من رايته لعل ان هلك قبل عمله او بعد هلكه من كالرهن ولو هلك حال عمله لا وضع استعارته لغيره فيرهن باسبا وان قيد بقيه ما عمن من قدر وجسبي ومرتهن وبلدان خالفه في العبر مسبقه ويترهه بينه وبين

وإن قال المرءون لا اطلب الجناية فنورهن على حاله لان الجناية حصلت
في ضمان المرءين فعليه تخلصه فلا يقيد وجوب الضمان له مع وجوب
التخلص عليه ومن رهن عبدا بعد الف مائة قبل فصار ثمنه
مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل اجله فنقص مائة من ثمنه
وسقط ما بقي لان نقصان السعة لا يوجب سقوط الدين عندنا
خلافا لزمع فاذا كان الدين باقيا وبذل المرءين الاستيفاء
ففيصير مستوفيا لكل من الاستداء وان باعه بامرهم ونقص ثمنه يرجع
بما بقي اي ان باعه المرءين بامر الراهن بالمائة بعد ان صار ثمنه
مائة ونقص ثمنه رجع بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان السعر
لان نقصان السعر ليس هلاكا لاحتمال العود على ما كان واذا كان
الدين باقيا وقدا رهن الراهن ان يبيعه بما له يكون الباقي في ذمته
وان قتله بعد الجناية قد دفع به كل دينه هذا عندنا بخلاف
ابو يوسف وعند محمد هو بالخيار ان شاء افكته وان شاء سلم العبد
للمدفع الي المرءين بماله وعند زفر بن بصير رهنا بما له لانه يبي
للخلق بقدر العشر فيبي الدين بقدره قلنا لزمع العبد الثاني
قائم مقام الاول فصار كما كان الاول قايما ويراجع سعره لمجد رحمة
المرءون بقية ضمان المرءين فنخبر الراهن كما يبيع اذا قتل قبل
النقص ولما ان النقص لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقامه
فان جنى الرهن خطأ فداءه من ثمنه ولم يرجع الى الراهن لان
الجناية حصلت في ضمان المرءين ولا يملك المدفع لان المرءين عنهما ملك
فان ابي دفعه الراهن او فداءه وسقط الدين اي ان ابي المرءين

259
المرءين ان يغدي قبل الراهن ادفع العبد او افده عنه واما فاعل سقط
الدين واعلم ان الدين انما يسقط بتمامه اذا كان الدين اقل من
ثمنه الرهن او سائيا اما اذا كان اكثر يسقط من الدين مقدار
ثمنه العبد ولا يسقط الباقي لكن لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر
ان لا يكون الدين اكثر من ثمنه الرهن ولو مات الراهن باع
وصية رهنه وقضى دينه هذه مسئلة متبادلة لا تطلق لها مسئلة
لجناية اياها اذ امات الراهن فوصية يبيع الرهن باذن المرءين
ونقص دينه كما اذا كان الراهن حيا فله البيع باذن المرءين كذا
هنا فان لم يكن له وصي نصيب وصي يبيعه **فصل** عشرة قيمته عشرة
رهن بها فتمت وتخلل وهو يقدلها اي لئلا يقدل عشرة بقي رهنه بها
فالحاصل ان ما هو محل البيع محل للرهن وما ليس محل البيع ليس محل للرهن
ولم يمس محل البيع ابتداء لكن محل له بقاء فكذا للرهن وشاة قيمتها
عشرة رهنت بها فانت قد بلغ جلدكها فعدل درهما فترهن
به وعاء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وعزله لراهنه وهو رهن مع اصله
وذلك بلا سني فانه لم يدخل تحت العقد مقصودا فان هلك
اصله وبني هو كل يقسطه يقسم الدين على قيمته يوم فله قيمته اصله يوم
منبته ويسقط حصته اصله وكل يقسطه كما اذا كان الدين عشرة
وقيمة الاصل يوم القبط عشرة وقيمة النماء يوم الفلك خمسة فثلث العشرة
حصته الاصل فسقط وثلث العشرة حصته النماء فيعك به والزيادة
في الرهن يصح وفي الرهن لا هذا عندنا بخلاف
لجور الزيادة في الدين ايضا فان الدين بمنزلة الثمن والزيادة

وإن قال المرءون لا اطلب الجناية فنورهن على حاله لان الجناية حصلت
في ضمان المرءين فعليه تخلصه فلا يقيد وجوب الضمان له مع وجوب
التخلص عليه ومن رهن عبدا بعد الف مائة قبل فصار ثمنه
مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل اجله فنقص مائة من ثمنه
وسقط ما بقي لان نقصان السعة لا يوجب سقوط الدين عندنا
خلافا لزمع فاذا كان الدين باقيا وبذل المرءين الاستيفاء
ففيصير مستوفيا لكل من الاستداء وان باعه بامرهم ونقص ثمنه يرجع
بما بقي اي ان باعه المرءين بامر الراهن بالمائة بعد ان صار ثمنه
مائة ونقص ثمنه رجع بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان السعر
لان نقصان السعر ليس هلاكا لاحتمال العود على ما كان واذا كان
الدين باقيا وقدا رهن الراهن ان يبيعه بما له يكون الباقي في ذمته
وان قتله بعد الجناية قد دفع به كل دينه هذا عندنا بخلاف
ابو يوسف وعند محمد هو بالخيار ان شاء افكته وان شاء سلم العبد
للمدفع الي المرءين بماله وعند زفر بن بصير رهنا بما له لانه يبي
للخلق بقدر العشر فيبي الدين بقدره قلنا لزمع العبد الثاني
قائم مقام الاول فصار كما كان الاول قايما ويراجع سعره لمجد رحمة
المرءون بقية ضمان المرءين فنخبر الراهن كما يبيع اذا قتل قبل
النقص ولما ان النقص لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقامه
فان جنى الرهن خطأ فداءه من ثمنه ولم يرجع الى الراهن لان
الجناية حصلت في ضمان المرءين ولا يملك المدفع لان المرءين عنهما ملك
فان ابي دفعه الراهن او فداءه وسقط الدين اي ان ابي المرءين

وإن قال المرءون لا اطلب الجناية فنورهن على حاله لان الجناية حصلت
في ضمان المرءين فعليه تخلصه فلا يقيد وجوب الضمان له مع وجوب
التخلص عليه ومن رهن عبدا بعد الف مائة قبل فصار ثمنه
مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل اجله فنقص مائة من ثمنه
وسقط ما بقي لان نقصان السعة لا يوجب سقوط الدين عندنا
خلافا لزمع فاذا كان الدين باقيا وبذل المرءين الاستيفاء
ففيصير مستوفيا لكل من الاستداء وان باعه بامرهم ونقص ثمنه يرجع
بما بقي اي ان باعه المرءين بامر الراهن بالمائة بعد ان صار ثمنه
مائة ونقص ثمنه رجع بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان السعر
لان نقصان السعر ليس هلاكا لاحتمال العود على ما كان واذا كان
الدين باقيا وقدا رهن الراهن ان يبيعه بما له يكون الباقي في ذمته
وان قتله بعد الجناية قد دفع به كل دينه هذا عندنا بخلاف
ابو يوسف وعند محمد هو بالخيار ان شاء افكته وان شاء سلم العبد
للمدفع الي المرءين بماله وعند زفر بن بصير رهنا بما له لانه يبي
للخلق بقدر العشر فيبي الدين بقدره قلنا لزمع العبد الثاني
قائم مقام الاول فصار كما كان الاول قايما ويراجع سعره لمجد رحمة
المرءون بقية ضمان المرءين فنخبر الراهن كما يبيع اذا قتل قبل
النقص ولما ان النقص لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقامه
فان جنى الرهن خطأ فداءه من ثمنه ولم يرجع الى الراهن لان
الجناية حصلت في ضمان المرءين ولا يملك المدفع لان المرءين عنهما ملك
فان ابي دفعه الراهن او فداءه وسقط الدين اي ان ابي المرءين

وإن قال المرءون لا اطلب الجناية فنورهن على حاله لان الجناية حصلت
في ضمان المرءين فعليه تخلصه فلا يقيد وجوب الضمان له مع وجوب
التخلص عليه ومن رهن عبدا بعد الف مائة قبل فصار ثمنه
مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل اجله فنقص مائة من ثمنه
وسقط ما بقي لان نقصان السعة لا يوجب سقوط الدين عندنا
خلافا لزمع فاذا كان الدين باقيا وبذل المرءين الاستيفاء
ففيصير مستوفيا لكل من الاستداء وان باعه بامرهم ونقص ثمنه يرجع
بما بقي اي ان باعه المرءين بامر الراهن بالمائة بعد ان صار ثمنه
مائة ونقص ثمنه رجع بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان السعر
لان نقصان السعر ليس هلاكا لاحتمال العود على ما كان واذا كان
الدين باقيا وقدا رهن الراهن ان يبيعه بما له يكون الباقي في ذمته
وان قتله بعد الجناية قد دفع به كل دينه هذا عندنا بخلاف
ابو يوسف وعند محمد هو بالخيار ان شاء افكته وان شاء سلم العبد
للمدفع الي المرءين بماله وعند زفر بن بصير رهنا بما له لانه يبي
للخلق بقدر العشر فيبي الدين بقدره قلنا لزمع العبد الثاني
قائم مقام الاول فصار كما كان الاول قايما ويراجع سعره لمجد رحمة
المرءون بقية ضمان المرءين فنخبر الراهن كما يبيع اذا قتل قبل
النقص ولما ان النقص لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقامه
فان جنى الرهن خطأ فداءه من ثمنه ولم يرجع الى الراهن لان
الجناية حصلت في ضمان المرءين ولا يملك المدفع لان المرءين عنهما ملك
فان ابي دفعه الراهن او فداءه وسقط الدين اي ان ابي المرءين

وإن قال المرءون لا اطلب الجناية فنورهن على حاله لان الجناية حصلت
في ضمان المرءين فعليه تخلصه فلا يقيد وجوب الضمان له مع وجوب
التخلص عليه ومن رهن عبدا بعد الف مائة قبل فصار ثمنه
مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل اجله فنقص مائة من ثمنه
وسقط ما بقي لان نقصان السعة لا يوجب سقوط الدين عندنا
خلافا لزمع فاذا كان الدين باقيا وبذل المرءين الاستيفاء
ففيصير مستوفيا لكل من الاستداء وان باعه بامرهم ونقص ثمنه يرجع
بما بقي اي ان باعه المرءين بامر الراهن بالمائة بعد ان صار ثمنه
مائة ونقص ثمنه رجع بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان السعر
لان نقصان السعر ليس هلاكا لاحتمال العود على ما كان واذا كان
الدين باقيا وقدا رهن الراهن ان يبيعه بما له يكون الباقي في ذمته
وان قتله بعد الجناية قد دفع به كل دينه هذا عندنا بخلاف
ابو يوسف وعند محمد هو بالخيار ان شاء افكته وان شاء سلم العبد
للمدفع الي المرءين بماله وعند زفر بن بصير رهنا بما له لانه يبي
للخلق بقدر العشر فيبي الدين بقدره قلنا لزمع العبد الثاني
قائم مقام الاول فصار كما كان الاول قايما ويراجع سعره لمجد رحمة
المرءون بقية ضمان المرءين فنخبر الراهن كما يبيع اذا قتل قبل
النقص ولما ان النقص لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقامه
فان جنى الرهن خطأ فداءه من ثمنه ولم يرجع الى الراهن لان
الجناية حصلت في ضمان المرءين ولا يملك المدفع لان المرءين عنهما ملك
فان ابي دفعه الراهن او فداءه وسقط الدين اي ان ابي المرءين

في التي يجوز قلنا الزيادة في الدين بوجوب المستوع في الرهن وهو
غير مشروع عندنا وعند زفر والشافعي لا يجوز في سائر ما لا يجوز
في البيع والتي عندهما وذر في البيع فان رهن عبد بعد
القبال قد دفع عبدك رهنًا بدل الأول فهو رهن أي الأول
رهن حتى يرد الأول إلى الراهن في بصير الثاني مضى وأولاً الرهن
رهنه عن دينه أو هبته منه فهلك الرهن أي في يد المدين هلك
هنا سخان وفي القايهك بالدين وهو قول زفر في ولو قبض
المدين دينه أو بعضه من رهنه أو غيره أو شرب بالدين عينا أو صلح
عنه على شيء أو حال الراهن من رهنه بدينه على أحزم هلك رهنه معه
هلك بالدين ورد ما قبض إلى من أدي وبطلت الخوالة وكذا لو صادف
على أن لا دين ثم هلك بالدين حكم هذه المسائل مني على أن يد المدين
يد استيفاء يقر ذلك بالهلاك إذا هلك تبيّن أن الاستيفاء وقع
مكرراً يرد ما قبض إلى إدي فان أدي المدين يرد إليه وإن أدي
غيره يرد إلى ذلك الغير وإن حال تبطل الخوالة وفي صورة النضار
وجود الدين يحمل إذا عرفت هذا ففرع فاس المسئلة الخلافية على
هذه الصورة الاسخا هو الغرض بينهما وهو أن الهلاك بالدين
يفضي وجود الدين وبالأبراء والحبية لا يبيد الدين أصلاً بخلاف
الاستيفاء فان الاستيفاء لا يبيد الدين بل يثبت لكل من على الآخر دين
نفس الطلب لعدم القايده **كتاب الجنایات** اعلم أن القتل
حسنة أنواع عمد وشبه عمد وخطأ وجاري الخطأ والقتل بسبب
فيستحق هذه الأنواع بأحكامها فقال القتل العمد ضربان فبعضها ما يعرف بالأجزاء

260
الأجزاء كسلاح ومخدر من حجر أو خشب أو لينة أو نادر هذا عند
الحقيقة بع وعندهما وعند الشافعي بع ضربة فصد بالاطبق
البينة حتى إن ضربة الحج عظيم وخشب عظيم فهو عدو وبه ياء ويجب
العدو عينا هذا عندنا خلافا للشافعي بع فان السوء غير متعين
عنده بل الولي يختار بين العدو وأخذ الدية لنا ان المال انما يجب في
لظاء ضربة ضامة الدم عن الهد راذ لا ماله بينه وبين النفس
ففي العمد لا يجب مع احتمال المثل صورة ومعنى لا الكفارة خلافا للشافعي
هو يقول لما وجبت في لظاء فاولي ان يجب في العمد ونحن نقول
لا يجب من كون الكفارة سائرة للظاء كونها سائرة للهد وهو
كبير محضة وبينة العمد ضربة فصد اغير ما ذكر كالعضا والسوط
والج الصغير واما الضرب بالحق العظيم ولشرب لبن سبه العمد ايضا عند
الشافعي بع خلافا للغير وفيه الائم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة
سواء بن نفس الدية المغلظة وتفسير العاقلة ان شاء الله بلو قود
وهو تبادون النفس عمد اي ضربة فصد اغير ما ذكر فيما دون
النفس عمد موجب للعصا وليس فيما دون النفس شبه عمد
وفي الخطاء ولو على عمد انما قال هذا ليدفع توهم ان العمد مال وضمان
الاموال لا يكون على العاقلة نفع ذلك اذا كان قتله خطأ يكون
الدية على العاقلة فصد كرمية مسلمة صيد او حربا او قطلا
كرمية عن ضا واصاب آدميا لظاء ضربا ان خطا في العمد و
خطا في الفعل فالخطا في الفعل ان يقصد قطلا فصد رمية فقل
آخر كما اذا رمى الفرس فخطا واصاب غيره ولظاء في العمد

ان لا يكون الخطأ في الفعل وان كان الخطأ في قصده بهذه الفعل
حرياً لكن خطأ في ذلك البعض حيث لم يكن ما قصده وليس في
الخطأ في القتل بل انما ترك الاحتياط فان شرعية الكفارة دليل
الاثم وما جرى مجراه لتابع سقط على الآخر فقتله اي كقتل نايم سقط
على آخر فقتل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه كفارة ودية على
عاقبة وفي القتل بسبب كثره اي كالتلف وتوضع حجر وحجرين في غير
ملكه دية على العاقلة بلكفارة ولا ارث الا بها هذا عندنا وعند
الشافعي في جيب الكفارة وبشرى حرمان الميراث لثاقا بالخطأ
فلنا القتل معدوم حقيقة والحق بالخطأ في حق الضمان ففي
غيره بغير اصل **باب ما يوجب القود وما لا يوجب** هو جيب
بقتل ما حقن دمه اي ما حفظ دمه ابداً وهو المسلم والذي
وابداً اجترار عن السام من فان حقن دمه موقت الى رجوعه
بقتل الحر بالحر والعبد هذا عندنا وعند الشافعي لا يقتل الحر
بالعبد لقوله في الحر الحر العبد بالعبد ولنا ان النفس بالنفس
وقوله في الحر لا بد له على النفس بما عداه على التي جاعلها على اصلنا
على انه ان دل جيب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله في العبد بالعبد
والمسلم بالذمي وهذا عندنا خلافاً للشافعي في لاهما بمسألة من
بل هو بمنزلة اي يقتل المسلم مثله وهو المسلم والعاقلة بالمجنون
والبالغ بالصبي والصبي بالاعمى والرمي وناقض الاطراف والرجل
بالأرأة والفرع بأصله لا بعكسه ولا سيد بعبد ومدبر ومكاتبه
وعبد ولده وعبد بفضله ولا بعبد الرهن حتى يجمع عاقلة

قوله لان الميراث لا ملك له فلا يليه والراهن لو نزل له ليطلح الميراث
في الذين في شرط اجتماعهم بالسقط حلف الميراث برضاة ويكاتب قبل
عقد من وفاء ووارث وسيد وان اجتمعوا لانه ظاهراً لا خلاف بين
الصحابه وضحاها او رفقاً فان مات حر فالولي هو الوارث وان مات
رقيقاً فالولي هو المولى فاستنبه من لم يلف فلا يفيض فانه وان اجتمع
الوارث والمولى فان لم يدع وارثاً غير سيده او تركه ولا فاه افاق سيده
عند أبي حنيفة هو ولي يوسف بخلافنا لمحمد به وان لم يترك فاه افاق السيد
ايضاً لانه مقيم وسقط قود ورثة على ابيه اي اذا قتل الاب شخصاً
وولي العصا ابن القاتل بسقط العصا من جهة الابوة ولا بقاذا السيف
منه عندنا وعند الشافعي به يقول بمنزلة ما فعل فان مات فذلك والى
من رتبة حقن النسوة لئلا يولد لهم لاقود لا بالسيف وابيضاً ليجعل
ان لا يوثق فحتاج الى جز الرتبة فلا يتوبه ويتبدل بالمعقود فاطع
يده قاتل قريبه ويضاح ولا يعقود ولو في الصلح فقط اي ليس له العفو
ولا القتل اذ ليس له الولاية على نفسه بل في ماله والقتل قصاصاً من باب
الولاية على النفس وليس له ولاية العصا في الاطراف والصبي كالمعقود
والعاصي كالاب هو الصحيح حتى يكون لايه وصية ما يكون لابي المعقود
وصية والقاضي بمنزلة الاب هو الصحيح ويتوب في السب وقيل كبر الصغر
قوله الهما هذا عند أبي حنيفة هو وقال ليس للكبير ولاية العصا
حتى يدرك الصغر لانه حلف مشرك اذا كان بين الكبيرين واحدهما
غائب لم انه حلف لا يتجزي لشبوة بسبب لا يتجزي وهو الغائب فثبت
لكل كلاً كان ولاية الاحكام واحتمال المعقود عن الصغر مقطوع بخلاف

قوله لان الميراث لا ملك له فلا يليه والراهن لو نزل له ليطلح الميراث
في الذين في شرط اجتماعهم بالسقط حلف الميراث برضاة ويكاتب قبل
عقد من وفاء ووارث وسيد وان اجتمعوا لانه ظاهراً لا خلاف بين
الصحابه وضحاها او رفقاً فان مات حر فالولي هو الوارث وان مات
رقيقاً فالولي هو المولى فاستنبه من لم يلف فلا يفيض فانه وان اجتمع
الوارث والمولى فان لم يدع وارثاً غير سيده او تركه ولا فاه افاق سيده
عند أبي حنيفة هو ولي يوسف بخلافنا لمحمد به وان لم يترك فاه افاق السيد
ايضاً لانه مقيم وسقط قود ورثة على ابيه اي اذا قتل الاب شخصاً
وولي العصا ابن القاتل بسقط العصا من جهة الابوة ولا بقاذا السيف
منه عندنا وعند الشافعي به يقول بمنزلة ما فعل فان مات فذلك والى
من رتبة حقن النسوة لئلا يولد لهم لاقود لا بالسيف وابيضاً ليجعل
ان لا يوثق فحتاج الى جز الرتبة فلا يتوبه ويتبدل بالمعقود فاطع
يده قاتل قريبه ويضاح ولا يعقود ولو في الصلح فقط اي ليس له العفو
ولا القتل اذ ليس له الولاية على نفسه بل في ماله والقتل قصاصاً من باب
الولاية على النفس وليس له ولاية العصا في الاطراف والصبي كالمعقود
والعاصي كالاب هو الصحيح حتى يكون لايه وصية ما يكون لابي المعقود
وصية والقاضي بمنزلة الاب هو الصحيح ويتوب في السب وقيل كبر الصغر
قوله الهما هذا عند أبي حنيفة هو وقال ليس للكبير ولاية العصا
حتى يدرك الصغر لانه حلف مشرك اذا كان بين الكبيرين واحدهما
غائب لم انه حلف لا يتجزي لشبوة بسبب لا يتجزي وهو الغائب فثبت
لكل كلاً كان ولاية الاحكام واحتمال المعقود عن الصغر مقطوع بخلاف

هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...

الكبير ويقتل فخرج تب عيانا او حجة وجعل المروج ذافوا
حي مات وفي قتل الخدم لا في قتل بظرة او عوده او قتل او حيق
او تقرب او سوط او في ضرب به فأت المير بالفارسية كلل وان
اصابه بظرة فلا قصاص عند ابي حنيفة وعنه وجوب لمصاص نظر
الى الالة وعندها تحجب اذا جرح وعندها وعندها الشافعي يعجزان
اصابه بعود المير فان كان تمام طبقة الانسان فلا قصاص بالانفاق
وان كان مالا طبقة فغية خلاف كاهن وفي الحنف والتفريق
لا قصاص عند ابي حنيفة به خلاف العزم وفي موالاة السوط لا قصاص
خلاف الشافعي به ولا في قتل مسلم سلبا ظنة مشركا عند البقاء الصنين
بل يكره ويكره اي يعطى الدية وفي موت يعمل بنية ورشد وسبع
وحية ملك الدية على زيد لانه مات بثلثة افعال فقتل السبع
وليس جنى واحد لكونه هدرام مطلقا وفعل نفسه جنى آخر
وهو انه هدر في الدنيا لا في الآخرة وفعل زنجي آخر بثلثة
اقل كج ان ينظر الي ما هو موثر في الموت وينظر الى الحادة ويقدره

والسبع والحية اثنان ولا اعتبار في ذلك لكونه هدرام وجب قتل من
يسفاه على المسلمين ولا يمتنع بقتل فان فلت لما قال الجني قتل من شهر فالاجاب
الي قوله لا يمتنع بقتله فلت لئلا يمتنع بقتله دفعا للشر ومع ذلك يجب
بقتله بغير ولا في من شهر سلاحا على رجل لبلد او ميرا في ميرا وفي غيره
او شهر عليه عصا لبلد في ميرا وميرا في غيره بقتله المشهور عليه
السلاح اذا اشتره عليه فلا يمتنع بقتله مطلقا لانه غير ملك المصا
اذا اشتره لبلد في ميرا او ميرا في غيره فلا يمتنع بقتله ايضا لانه وان

هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...

وكان يملك في الليل في المصلا للجنة القوت وكذا في النهار في غير المص
ولا على من تبع سارفة الخرج سرقة لبلد فقتله هذا اذا لم يتمكن الاستد
لأب القتل لقوله فائلا دون مالك وكذا اذا قبله قبل الاخذ اذا قصد
اخذ ماله ولا يتمكن من دفعه لأب القتل وكذا اذا دخل رجل دار رجل
بالسلاح فغلب على ظن صاحب الدار انه جاء لقتله لقتله فقتله فقتل
بقتل من شهر عصا ميرا في ميرا فان العصا ملك والظاهر لو كان
القوت ميرا في المص فلا يمتنع في القتل غالب خلافا لهما وبقتل من
شهر يعاقب ولم يمتنع بقتل من شهر فقتله اخر فانه اذا ضرب ولم يقتل
ورجع عادت عصمته فاذا قتله اخر فقتله بقتل معصوما فعليه القصاص
ولجبا لدية بقتل مجنون او صبي من شهر سلاحا على رجل فقتله هو او الشهور
عليه عدا في ماله اي يجب لدية في ماله لان العاقلة لا تبطل العدم والقيمة
اي يجب القيمة في قتل مجمل صالحا عليه هذا عندنا لانه قتل شخص معصوما
وانلف ماله معصوما لان فعل الصبي والمجنون والداية لا يسقط
العصمة وانما لا يثبت القصاص لوجود البيع وهو دفع الشر وعن
ابي يوسف انه يجب لصنان في الدابة لاني الصبي والمجنون لان
عصمتها جرحها فسقط فعلها وعصمة الدابة لحق صاحبها فلا يسقط
بفعلها وعند الشافعي به لا يجب لصنان في شئ اصله لانه قتل لدفع الشر
كان في العاقلة البالغ **باب القود بمادون الشئ هو قودا**
يمكن حفظ الممانعة فقط فيقتض قاطع اليد عمدا من المفصل وانما قال
من المفصل احذر انما اذا قطع من نصف الساعدا ومن نصف
الساق اذا لم يمكن حفظ الممانعة وان كانت يده اليمنى فقطع كالرجل
للموصل

هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...

هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...

هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...

هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...

هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...
هذا هو النص في نسخة...

وقد مارن الانف في القصاص الى قصبة الانف لانه لا يمكن فيها

... لا مفاضة على ...

لا يمكن رعاية الممانلة وكل من سخطه نراعي لها الممانلة كالنور في الظلمة وهي ان يفسد

ولا بين رجل وامرأة وبين حُر وعبد وبين عبيد في الطرف

فانه لا يقصصه ايضا وانما لا يحى المقاص عندنا لان الاطراف

سید محمد بن علی بن ابی طالب علیه السلام

الاجري فيها القصاص لان البرء فيها نادر فالطاهر ان الثاني

وَالَّذِينَ يَسْتَعِذُّونَ بِاللَّهِ يُغْفِرُ لَهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

فيها فلو لم اعي الممانعة وعني اني لو سفيح ان كان القطع في الاصل

میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے اور میں نے اسے اپنے دل سے محسوس کیا ہے۔

والتسوية بين قري المشجوع اي مشج رجل رجلا موضحة حتى

صغیر السعوب الشجرة ما بین قرنیة و رأس الشاج عظیم السعوبه

[illegible]

حاشية

...

الذات فوط القوة دعوته القانا وموت الاول ابو دود

علي ما قيل أو جل يجب جالا بال لم يد ترحلون والسا جليل

بِئِ حَصَّةٍ مِنَ الدِّبَةِ اِي لَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَرَةِ فَاَنْ الْعَصَاصَ وَالْذِبَّةَ

فَانْصَلِحْ اِلَيْهِ وَكُلُّ سَكَنٍ عَدُوٌّ وَخَرَّ قَتْلًا فَالْصَلَاةُ عَنْ دِمَايِهِ يُصَفِّ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ الْكَافُّرُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ الْكَافُّرُونَ

وَيَقُولُ جَمْعٌ بَعْدَ دَوْبِ الْقَلْبِ الْبَقَاءُ الْخَيْرُ وَكَذَلِكَ أَيْ يَقُولُ قَرَدٌ
 اِسْمُهُ بَنِيْلُهُ يَجْعَلُ وَلَا يَكُنْ اَلَا اِسْمُهُ

فان عدة يقتل الاول وتجب للباقين المالا وان لم يدرك الاول

وَأَن حَمَّ وَاحِدٌ قَتَلَهُ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ إِيَّانَ حَضْرِي

وحدت و یکپارگی
وحدت و یکپارگی
وحدت و یکپارگی

الثاني بعد اذ اخذ رجلان نسلياً وامراً حتى يد احمر

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَضْلًا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ الْبَعْضُ خِلَافُ الْمَقْصُودَاتِ

ولا تفتن

[illegible]

11. 11. 11.

القصاص في الطرف فهو لا يصح من المثل وعليها الدية في مالها
وإما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية فإنه لا قصاص بين الرجل
والماء في الطرف ثم إذا سرق بخلان دية اليد غير واجبة فيجب
من المثل وإن قطعت خطأ يجب من المثل أيضا بهذا الدليل الثاني ودية
النفس على العاقلة فلا مفاضة منها بخلاف العمد فإن لها على اليد
وما حدث منها أو على الجناية ثم مات في العمد من المثل وفي الظاهر رفع
عن العاقلة من مثلها والباقي وصية لهم فإن خرج من الثلث سقط
والأسقط ثلث المالا فيجب من المثل في العمد لأن هذا تزوج على القصاص
وهذا لا يصح من أجله من المثل ولا شيء عليها سبيل القتل لأن الزوا
القصاصي وهذا أسقطه وإن كان خطأ يرفع عن العاقلة من مثلها
لأن هذا تزوج على الدية وهي تصلح من أن كان من المثل ساديا
للدية ولا مال له سوى هذا فلا شيء على العاقلة لأن التزويج من الموالج
الاصلية فيعتبر من جمع المال وإن كان من المثل أكثر لا يجب الزيادة لأنها
رضيت بأقل من من المثل وإن كان من المثل أقل فالزيادة وصية للعاقلة
وتصح لأنهم ليسوا بقتلة ويعتبر من الثلث فإن خرجت من الثلث
سقطت والأسقط مقدار ثلث المال من هذا التزويج بين الزوج على
اليدين وبين الزوج على اليد وبين الزوج على الجناية قول الحنفية
وأما عندنا فالحكم في التزويج على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وفي
التزويج على الجناية فإن مات مقتضى لم يقطع قبل المقتضى منه أي من
قطع بدنه فاقضى له من البدن ثم مات فإنه يقتل مقتضى منه وعندنا
بوسف رج لا يقتل لأنه لا قدم على القطع فصا البراءة فإما رأه فلنا

فلنا استيفاء القطع للرجل سقوط القود لكن له القود إذا قطع بد
من عليه القود وجب دية النفس من قطع قود أسرى أي من له القصاص
في الطرف فأسوقا من رجل النفس من دية النفس عندنا بوسف
لأن حقه في القطع وقد قتل وعندهما لا يصح شيئا لأنه أسوق في حقه
وهو القطع ولا يمكنه التقييد بوسف السلامة منه من سدد باب القصاص
والاحتراز عن السراية ليس في وسعه وأرضى اليد من قطع بدنه
له عليه قود نفس فمقتضى أي قطع ولي القتل بدل القاتل ثم عني عن القتل
صن دية اليد عندنا حقيقة به لأنه أسوق في غير حقه لكن لا ياب القصاص
للمشقة وعندهما لا يصح شيئا لأنه أسحق آلاف النفس فيججز أجزاءه
في القصاص بعضي فإذا عني من عني عا وراه هذا بعض فلا يصح شيئا **باب**
القتل في القتل واعتبار حالة القود بديت بداء للورثة لا أن القاتل
أن القصاص يثبت للورثة ابتداء عندنا حقيقة به لأنه يثبت بعد الموت
والميت ليس أهلا لأن بلك شيئا إلا باله إليه حاجة كالمال مثلا مطرقت
بنوبة لخللافة وعندهما مطرقت بنوبة الوارثة والعرف بينهما أن الوارثة
ستعدي سبقت ملكا لورثته ثم الاستعانة منه إلى الوارث والخللافة لاستعدي
ذلك فالمراد بالخللافة من أن يقوم شخص مقام غيره في إقامة فعله
ففي القتل إذا اعتدى القاتل على المقتول فالحق أن يعتدي المقتول بمثل
ما اعتدى عليه لكنه عاجز عن إقامة قاتله فالورثة قاموا مقامه من غير أن
المقتول ملكه ثم انتقل منه إلى الورثة ثم إذا ثبت هذا الأصل فرفع عليه
قوله فلا يصح أحد منهم حقا عن البقية أعلم أن كل ما يملكه الورثة بطريق
الوارثة فأحد منهم حقا عن الباقي أي قائم مقام الباقي في الخصومة

في القصاص في الطرف فهو لا يصح من المثل وعليها الدية في مالها
وإما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية فإنه لا قصاص بين الرجل
والماء في الطرف ثم إذا سرق بخلان دية اليد غير واجبة فيجب
من المثل وإن قطعت خطأ يجب من المثل أيضا بهذا الدليل الثاني ودية
النفس على العاقلة فلا مفاضة منها بخلاف العمد فإن لها على اليد
وما حدث منها أو على الجناية ثم مات في العمد من المثل وفي الظاهر رفع
عن العاقلة من مثلها والباقي وصية لهم فإن خرج من الثلث سقط
والأسقط ثلث المالا فيجب من المثل في العمد لأن هذا تزوج على القصاص
وهذا لا يصح من أجله من المثل ولا شيء عليها سبيل القتل لأن الزوا
القصاصي وهذا أسقطه وإن كان خطأ يرفع عن العاقلة من مثلها
لأن هذا تزوج على الدية وهي تصلح من أن كان من المثل ساديا
للدية ولا مال له سوى هذا فلا شيء على العاقلة لأن التزويج من الموالج
الاصلية فيعتبر من جمع المال وإن كان من المثل أكثر لا يجب الزيادة لأنها
رضيت بأقل من من المثل وإن كان من المثل أقل فالزيادة وصية للعاقلة
وتصح لأنهم ليسوا بقتلة ويعتبر من الثلث فإن خرجت من الثلث
سقطت والأسقط مقدار ثلث المال من هذا التزويج بين الزوج على
اليدين وبين الزوج على اليد وبين الزوج على الجناية قول الحنفية
وأما عندنا فالحكم في التزويج على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وفي
التزويج على الجناية فإن مات مقتضى لم يقطع قبل المقتضى منه أي من
قطع بدنه فاقضى له من البدن ثم مات فإنه يقتل مقتضى منه وعندنا
بوسف رج لا يقتل لأنه لا قدم على القطع فصا البراءة فإما رأه فلنا

في القصاص في الطرف فهو لا يصح من المثل وعليها الدية في مالها
وإما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية فإنه لا قصاص بين الرجل
والماء في الطرف ثم إذا سرق بخلان دية اليد غير واجبة فيجب
من المثل وإن قطعت خطأ يجب من المثل أيضا بهذا الدليل الثاني ودية
النفس على العاقلة فلا مفاضة منها بخلاف العمد فإن لها على اليد
وما حدث منها أو على الجناية ثم مات في العمد من المثل وفي الظاهر رفع
عن العاقلة من مثلها والباقي وصية لهم فإن خرج من الثلث سقط
والأسقط ثلث المالا فيجب من المثل في العمد لأن هذا تزوج على القصاص
وهذا لا يصح من أجله من المثل ولا شيء عليها سبيل القتل لأن الزوا
القصاصي وهذا أسقطه وإن كان خطأ يرفع عن العاقلة من مثلها
لأن هذا تزوج على الدية وهي تصلح من أن كان من المثل ساديا
للدية ولا مال له سوى هذا فلا شيء على العاقلة لأن التزويج من الموالج
الاصلية فيعتبر من جمع المال وإن كان من المثل أكثر لا يجب الزيادة لأنها
رضيت بأقل من من المثل وإن كان من المثل أقل فالزيادة وصية للعاقلة
وتصح لأنهم ليسوا بقتلة ويعتبر من الثلث فإن خرجت من الثلث
سقطت والأسقط مقدار ثلث المال من هذا التزويج بين الزوج على
اليدين وبين الزوج على اليد وبين الزوج على الجناية قول الحنفية
وأما عندنا فالحكم في التزويج على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وفي
التزويج على الجناية فإن مات مقتضى لم يقطع قبل المقتضى منه أي من
قطع بدنه فاقضى له من البدن ثم مات فإنه يقتل مقتضى منه وعندنا
بوسف رج لا يقتل لأنه لا قدم على القطع فصا البراءة فإما رأه فلنا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا نَارٌ

[illegible][illegible]

[Faint handwritten notes at bottom left]

[illegible]

قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...
قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...

انقلب ما لا يضار بمقتضى ما اقتربه القاتل وجما مذكورا في الحديث
وان اختلف شاهد القتل الزمان او المكان او الالة او قال شاهد
فقد بعصا والآخر جملت القتل لفت وان شهد بقتله وقال اجملت
التحجب الدية القياس ان لا يجب متى لان حكم القتل يختلف باختلاف
الالة وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل القاتل والمطلوب ليس
بما يقتل اقل وجوبه وهو الدية وجب في ماله لان الاصل في القتل
القتل العمد فلا يجل العاقلة وان اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال
الولي قتلناه فله قتلها ولو قامت بيعة بقتل زيد عدا واحدا
بقتل بكر اياه وادعى الولي قتلها القتالان في الثاني تكذيب المستودع
الشاهد في بعض ما شهد له وهذا يبطل شهادته لان التكذيب
نصف وفي الاول تكذيب المقر في بعض ما اقتربه وهو انزاده
في القتل وهذا لا يبطل الاقرار والعبرة بحاله الرمي لا الوصول فيجب
الدية على من رمى مسلما فارتد فوصل فمات عند ابي حنيفة وعندهما
لا يجب متى اذ بالارتداد وسقط قومه مضار متوار بالراي عن موجه
كما اذا ابراه بعد الجرح بقتل الموت له ان الرمي ليه مسل حاله الرمي
منقوض والقيمة لسد عيب رجليه فاعتقه فوصل هذا عند ابي حنيفة
وابن يوسف وقال محمد بن علي فضل ما بين قيمته من ماله العزمي
والجاء على محمد بن علي فضل ما بين قيمته من ماله العزمي
ولا يضمن من رمى بمقتضى عليه برجم فوجع شاهدة فوصل فحل صيد
رماه مسل فحس فوصل لرماه رميه فحس فوصل لان المعنوية
الري كتاب الديات الدية من الذهب لث دينار ومن الورق

قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...
قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...

الدية في الشفاء اسم على الاذن...
لا نسبة للمقتول...
الزوجة...

الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة وهذا في شبه العمد وربع
من بنت لبيون وحقة وحقة وهي المعلقة وفي الخطاء اخاص بها
ومن ابن مخاض الدية عند ابي حنيفة لا يكون الا من هذه الاموال
الثلثة وقال استهوان من البقر مائتا بقرة ومن الغنم مائسة ومن
للكل مائتا حبل كل حبل ثوبان لان عمر رضى جعل على كل اهل مال منها
وله ان هذه الاشياء مجهولة فلا يصح بها التقدير ولم يرد فيها التوضيح
تخلف الابل وعند الشافعي من الورق اثني عشر الف درهم ثم الالة
المعلقة عند ابي حنيفة به راي يوسف بن حنن وعشرون بنت مخاض
وهي التي تتعلقها حول وحش وعشرون بنت لبيون وهي التي تت
عليها حولان وحش وعشرون حقة وهي التي تتعلقها ثلاث سنين
وحش وعشرون جذعة وهي التي تتعلقها اربع سنين وعند محمد
والشافعي ربح تلتون حقة وتلتون جذعة واربعون شبة كلهما
خلفات في بطون اولادها الشبة التي تتعلقها حتى سنين
للخلف التي في بطونها ولد منعت عليه سنة اسير والتقليط مختلف
فيه بين الصحابة رضى ونحن اخذنا بقول ابن مسعود رضى ودية
للطاء عندنا عشرون ابن مخاض وهو ذكوت عليه حول ومن الاصل
الاربعة المذكورة عشرون وعند الشافعي عشرون ابن لبيون
مكان ابن مخاض وكفارتهما عتق رقية مؤمن فان عتقها صام
سنتين متتابعين ولا ولا اطعامها الا ان لم يرد به النسي وضع
احدا بوجه مسلم لان يكون مؤمنا بالبيعة لا بالثبوت والبراءة نصف
مال الرجل في دية النقي وما دونهما هذا عندنا وعند الشافعي في

قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...

قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...

قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...

قوله مطلقه ولو كان محرم لا يوجب القتل...
وهو الذي لا يوجب القتل...
بالشهود عليه...
في اصلاح ذوات الدين...
بين اثنين...

الحمد لله على السلام وفيه كل خير عليه السلام
وبه فتح الجليلي وعلو العرش العلي
والعز والجلال والكرام

والمغنی

درم و الاكون رسته
توكر على كوزها
نصف عن الدية
الان الانسان الدية
ولشون فاذا اشتان
فكل من نصفه خسر
الدية و هو محسب
درم لغوث الجنة
سنه عشر الاول درهم
وليس بالدين حسن
عضو بجي يفسد
الفرق

فقدار الدنيا
والنفس فينبغي
مجاهدة النفس ودرءها
عن الله تعالى

او اداء اكثر لاروف وحية طلمت ولم شئت واستقر الراسي الدية
 الدية الكاملة ويجب عدم ماكد والشا في يعق الكلية واستقر الراسي
 حكومة عدل كان اثنين عاق البدن اثنان وفي احدى بها مضط
 وكان استقر الصنين وفي احدى هارتها وفي كل اصبع يدا ويحل
 عثرها وفي مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عثرها وبات
 مفصلان نصف عثرها كان كل سني فان فيها نصف العثر كان
 عدد الاسنان اثنين وثلثين ينبغي ان يجب في كل سني ربع عثر البدن
 في الكلية في وجوب نصف العثر فيحط بالي ان عدد الاسنان وان كان
 اثنين وثلثين فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الخيل ولا يثبت لبعض
 الناس وقد ثبت لبعض الناس بعضها والبعض كلها فالعدد الم
 سطر الاسنان ثلثون ثم للاسنان متعقان الزينة والمضغ فاذا
 سقط سن يطل متعقها بالكلية ونصف متعق السني التي يقابلها
 وهو متعق المضغ وان كان النصف الآخر وهو الزينة باقية
 واذا كان العدد المتوسط ثلثين فتعق السني الواحدة ثلث
 العثر ونصف المتعق سدس العثر وتجويعا نصف العثر وال
 أعلم بالحقيقة وكل عضو ذهب تعق بعض فيه دية كيد سلك و

و لا تضاف اليها كسر التاء
 و لا تضاف اليها كسر التاء
 و لا تضاف اليها كسر التاء

وقال شيخ الاسلام فوالله اني قد ارجو ان اعلم ان عليا رضى الله عنه
اعقبه بهذا الطوبى فبقي قطع طوارق زوره ان ينجس در

[illegible]

سواء قطعا مع الكف او بدونها فان الكف تابع لها ومع نصف
من الدية هو مخرج الى قدر التفاوت وهي تخرج الى حكومة
الساعة نصف دية وحكومة عدل فان الذراع ليست بتفاوت
رواية عن ابي يوسف في ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى
المنكب والي الفخذ فتوقع لان الشئ اوجب في اليد الواحدة
نصف الدية واليد اسم لهذه البارحة الى المنكب وفي كيف فيها اضع
عشرها فان كانت اصبعان فحسبها فلا تنفي في الكف هذا عندنا في
وقالنا انظر الى ريش الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل
القليل في الكثير وادكانت ثلثة اصابع فحسب ريش الاصابع ولا تنفي
في الكف بالايجاع لان لاكثر حكم الكل فاستفتت الكف وفي اصبع راية
وعين صبي وذكره ولسانه لولم يعلم الصحة بما دل على بطله فحسبه
ذكره وكلامه حكومته عدل هذا عندنا وعند الشافعي به حجة دية
كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالواجب
الدية الكاملة اتفاقا ودخول من موضع اذهبت عقله او شعر راسه
في اليد وان ذهب سمي ووبره ونظف لا هذا عندنا وعند زفره
لا يدخل في ذهاب العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة
فلنا الراس على العقل والشعر فالجنايات كلها على الراس ويدخل بعض
الدية في الكل والرأس ليس بمحل للسمع والبصر فالجناية عليها لا تستغنى
الموصحة ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية فيها التي في الموصحة و
العين الدية وهذا عند اخنوخة به وقال في الموصحة المتصاص
وفي العين الدية ولا ينقطع اصبع شل جازه هذا عندنا وعندنا

في اليد وان ذهب سمي ووبره ونظف لا هذا عندنا وعند زفره
لا يدخل في ذهاب العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة
فلنا الراس على العقل والشعر فالجنايات كلها على الراس ويدخل بعض
الدية في الكل والرأس ليس بمحل للسمع والبصر فالجناية عليها لا تستغنى
الموصحة ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية فيها التي في الموصحة و
العين الدية وهذا عند اخنوخة به وقال في الموصحة المتصاص
وفي العين الدية ولا ينقطع اصبع شل جازه هذا عندنا وعندنا

في اليد وان ذهب سمي ووبره ونظف لا هذا عندنا وعند زفره
لا يدخل في ذهاب العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة
فلنا الراس على العقل والشعر فالجنايات كلها على الراس ويدخل بعض
الدية في الكل والرأس ليس بمحل للسمع والبصر فالجناية عليها لا تستغنى
الموصحة ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية فيها التي في الموصحة و
العين الدية وهذا عند اخنوخة به وقال في الموصحة المتصاص
وفي العين الدية ولا ينقطع اصبع شل جازه هذا عندنا وعندنا

الحقيقة به وعندنا وعند زفره يفتق من الاول وفي التاج ريشا
واصبع قطع مفصلة الاعلى قبل ما ياتي بل دية المنكبة والحكومة فيما
يقول الكس نصف دية اسود بافها بل كل دية التي وجب الارش
على انادسية لم تنبت اي نبتت سبي من اناد فاعلم انه اناد بغير
حق وكان واجبا ان ينبت حولا ثم يفتق ولما كان بغير حق ينبغي
ان يلب المتصاص لكن سقط للسرقة فيجوز الارش او قلها فزدت
المكاهمها ونبت عليها اللحم اي الجا الارش على من قلع سبي غيره فرد
صاحب السبي سنة المكاهمها فثبت عليها اللحم والتجيب الارش لان
نبت اللحم للاعبار لان العروف لا تعود الا ان قلعفت فثبتت
اخرى فانه لا يجزى الارش على القالع لان الجناية انعدمت مع كل
اذا قلع سبي صبي فثبتت للجيب الارش عند اخنوخة به وعندنا
يجب عليه الارش لان الجناية قد حتمت والحادث بعد ابتداء
من الله به او التمسح ولم يبق اثر اوجح بغير قلع بل انز فانه
سقط الارش عند اخنوخة به لزال الشئ الموجب وعند
الى يوسف به عليه ارش الالم وهو حكومة عدل قبل ينظر ان
الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذه الجراحة فان بعض الناس
يخرج نفسه ويأخذ على ذلك شاة وعند محمد حجب اجرة الطبيب
وعن الداء ولا يقد اخرج الابد بزه هذا عندنا وعند الشافعي
يفتق في الحال كافي المتصاص في النفس وعند الصبي والمجنون خطا
وعلى عاتق الدية ولا كفارة فيه ولا جرمان ارش ومن حذب بطن
امراة يجزى عزة حسنة درهم على عاتقها ان القت ميتا ودية

في اليد وان ذهب سمي ووبره ونظف لا هذا عندنا وعند زفره
لا يدخل في ذهاب العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة
فلنا الراس على العقل والشعر فالجنايات كلها على الراس ويدخل بعض
الدية في الكل والرأس ليس بمحل للسمع والبصر فالجناية عليها لا تستغنى
الموصحة ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية فيها التي في الموصحة و
العين الدية وهذا عند اخنوخة به وقال في الموصحة المتصاص
وفي العين الدية ولا ينقطع اصبع شل جازه هذا عندنا وعندنا

في اليد وان ذهب سمي ووبره ونظف لا هذا عندنا وعند زفره
لا يدخل في ذهاب العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة
فلنا الراس على العقل والشعر فالجنايات كلها على الراس ويدخل بعض
الدية في الكل والرأس ليس بمحل للسمع والبصر فالجناية عليها لا تستغنى
الموصحة ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية فيها التي في الموصحة و
العين الدية وهذا عند اخنوخة به وقال في الموصحة المتصاص
وفي العين الدية ولا ينقطع اصبع شل جازه هذا عندنا وعندنا

ان حياتك اوجب الدية الكاملة ان القت حياتك لان موته
سبب الضرب واعلم ان العزة عندنا يجب في سنة فانه عم جعل
على العاقل سنة وايضا يجب بدل العنق من وجهه وما وجهه
وما كان بدل العنق في سنة ان كانت تلك الدية او اقل الي
نصف العنق وعند الشافعي روح الجاني العنق في ثلث سنين كالدية
وعزة ودية ان كان ميتا ماتت الام ودية الام فقط ان ماتت
فالت ميتا لانه يمكن ان يكون موته بسبب خنق بعد موته
وعند الشافعي روح الجاني ايضا ودية ان ماتت فالت حياتك
وما يجب في الجنين لو رثته سوي صار به اي ان كان الضارب
وارثا للجنين لا يكون له شيء مما وجب اذا لم يرث للقاتل وفي
جنين الامة بنصف عتق قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى اعلم
ان الجنين اذا كان حرا يجب فيه خمسمائة درهم سواء كان ذكرا
او انثى اذا افتاوت في الجنين بين الذكر والانثى وهي نصف
عشر من دية الذكر وعشر من دية الانثى فان كان رقيقا يجب
ان يكون نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره وعشر قيمته على تقدير
انوثته لان دية الرقيق قيمته فاعقد من دية الحر فقدر من قيمة
الرقيق فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب
في الذكر قلت لا يلزم لان في العادة يتمم الغلام زايد على قيمة
الجارية بكثير حتى ان فومت جارية بالف درهم يعوم الغلام الذي
مثله في الحسن بالف درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكر الا يكون
اقل من قيمته ان كان انثى وعندني يوسف روح الجاني يقتصان لو

۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴

لو انقضت الام بالغيث كما في الميهام فان الصمان في قتل الربيع ضمان
ماله عده وعند الشافعي يعجز عن فدية الام فان ضربت فاعتقت
سيد صاحبها فالعتق حثافات يجب فتمتة حيا لادبته لان قتله بالزجر
السابق وقد كان في حال الرق ولا كفارة في الجحيم هذا عندنا
وعند الشافعي يعجز ويجب وما سببان بعض خلفه كالنمام فيما ذكره
ضمن المقررة عاقلة امرأة استقطت متاعا بدوا او فعل لما اذن
زوجها فان اذن لا اعلم انها يجب على عاقلة المرأة في سنة واحدة
وان لم تكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا **باب ما يحدث**
في الطريق من احدث في طريق العامة كسيفا او سيرا او جرسا
او دكا أو سعة ذلك ان لم ينظر بالناس الكيف المستترج والمزاج
يجري الماء والجرحى البرج وقيل يجري ماء يركب في الحايط وعن
البردوي رجع جرح يخرج من الحايط ليبي عليه وكل نقضة
اي في صورة لم ينظر والحاصل انه ان احتار بالناس لا يجوز له ان
يفعل وان لم ينظر بهم يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقضة
لانه ينصرف في الخلق المشترك فكل نقضة كما في الملك المشترك مع انه
لم ينظر وفي غيرنا قد لا يسعه لما اذن الشراك وان لم ينظر وفي
عاقلة دية من مات بسقوط ما كمل وضعه على او جرح يراى الطريق
قتل به نفسى فان تلف به بهيمة ضمن هو ان لم ياذن الامام
فان الصمان في جميع ما ذكر باحداث سني في طريق العامة انما
يكون اذا لم ياذن بالامام فان اذن او مات واقع في بين
طريق العامة جوعا او غمافلا لا ينظر هذا عندنا في حصة رحم

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

و در جامع المصنف الی غیره در
رجاء و امره و حوا و کتابت لای العنسی
فی المرد فی الطریق و شکار در
علا
و طریق المکتب ان یغیر الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت
و غنیمت الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت
بالمکتب الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت الی غنیمت

271

11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533

[illegible]

فمنهم من
الغنى والافزون
فانما احسنها
في ثلاث

والادب في الغنى
والادب في الغنى
والادب في الغنى
والادب في الغنى

وكانت له
في ثلاث

والادب في الغنى
والادب في الغنى
والادب في الغنى
والادب في الغنى

لا يخفى ان الركب اذا دخل في الدار فليس له ان يخرج منه الا في حاجة او في حاجة من الدار الى الدار
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

ان الضمان على الركب والناحس نصفين وهذا اذا احسنه بلا
اذن الركب ما اذا احتسرها باذن فلا ضمان لانه امره بما يملكه اذا
التحق في معنى السوف فاستقل الى الركب فلا يصح بالنسبة
كما اذا احتسرها الركب ففتحت وفي فناء عين سائر القصاب ما
تقصها وفي عين بقرة الجار وجروره والجار والبغل والفرس
وتبع العجم لان يمكن اقامة العمل بها باربع اعين غيرها وعيني
المستعمل وعند الشافعي ربح الجبل الضمان كما في سائر القصاب
فلان في سائر القصاب المقصود المحرم فقط **باب جنابة الرقيق**
وعليه فان جنى عبد خطاء دفعه سيده بها اي بالجنابة ويملك
وليها او فداها باربعها حالها عندنا وعند الشافعي ربح الجنابة
في رقبته ببيعها الا ان يتخلى المولى الارش وعشرة الخلف
في اتباع الجاني بعد العتق فان المجي عليه يتبع الجاني اذا عتق
عبد الشافعي فان فداها فحجي منى كالاولى فانه اذا ادى طهر
عن الاول فصار الاول كان لم يكن فحجب لثانية الدفع
او الفداء فان جنى جنابيين دفعه بهما الي وليهما نصيبا
بنسبة حصصهما او فداها باربعتهما فان وهبه او باعه او اعتقه
او دبره او استولدها اي الامة للجنابة ولم يعلم بها حتى الاقل
من قيمته ومن الارش فان علم بها عن الارش فان المولى
قبل هذه الصفات كان مختارا بين الدفع والفداء ولما لم يبق
محلا للدفع بلا علم المولى بالجنابة لم يصح مختار الارش فصار
العتق مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فيجب

فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

فيجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختارا الارش كما لو علق عتقه بقتل
زيدا ورقيه او شجرة فقتل اي قال ان قتلت زيدا فانت حر
فقتل او قال ان رصبت زيدا فانت حر فمجي وقال ان شجرتي راس
فانت حر فمجي عزم الارش لانه يصير مختارا للفداء حيث اعتهق
على تقدير وجود الجنابة كالوقال اذا امرضت فانت طالق ثلثا
فاذا امرضت بغيره فانت طالق لا يصح مختار للفداء اذا لا جنابة
وقت حكمه ولا علم بوجودها فان قطع عبد يد حر عمك ودفع
اليه فاعتهق فسري فبالعبد صلح بها وان لم يفتقه بريد على سيده
فيقتل او يبيع فانه اذا اعتهق دل على قصد نصيح الصلح اذا لا
صحته الا وان يكون صلحا عن الجنابة وما يحدث منها اما اذا الم
بعتق وقد سري ببيع ان المال عتق واجب وان الواجب
هو العتق كان الصلح باطلا لا يرد ويقال لا اوليا اقلوه او اعفوه
فان جنى ما دون مد يوت خطاء فاعتهق سيده بلا علم بها عن
لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين ولو ليها الاقل منها ومن
الارش فان السيد اذا عتق الماذون المديون فعليه ربة
الدين الاقل من قيمته ومن الدين واذا عتق العبد للجاني
جنابة خطاء فعليه الاقل من قيمته ومن الارش فكذا عند الاجتماع
اذا لا يراحم احدهما الاخر لانه لولا الاعتاق بدفع الي ولي الجنابة
ثم بياع للدين فان ولدت ما دونة مديونة وليا بياع معها
لدينها ولا بدفع معها الجنابة فان الدين في ذمة الامة متعلق
برقبته منسوبا الى الولد وفي الجنابة الدفع في ذمة المولى لا في ذمة

فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها
فان اخرج منه في غير ذلك كان خروجا من الدار الى خارجها

المراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره

وانما يلو فيها اثر الفعل المجني وهو الدفع والسراية في الامور الشرعية
 لا الحقيقة فان قتل عبد خطأ ولي جرحه ثم ان سيده اعتقه
 فلا شيء للمرح عليه اي قال رجل هذا العبد قد اعتقه مولاه فقتل
 ذلك العبد شخصاً خطأ فذلك الرجل ولي جناية فلا شيء له لانه
 لما قال ان مولاه اعتقه فادى على الدية على العاقلة وبراء العبد و
 المولى عن موجب الجناية فان قال قائل انا زيدا بقتل عتي خطأ
 وقلنا زيدا بعدة صدق الاول فانه اسند قتله الى حاله بنا
 فيه للضمان مكان منكر فالقول قوله كما اذا اقال لطلعت امرأت
 او بعث دارى وانا صحتى او انا مجنون فكان جنونه معروفا
 فالقول قوله فان قلت ينبغي ان لا يكون لقول العبد اعتبار
 لان معنى قول الاخ ان دية العتيل على عاقلته ومعنى قول القاتل
 ان الواجب على مولاى الاقل من قيمتي ومن الدين ان لم يعلم بالجناية
 والدية ان كان عالماً بها ولا اعتبار لقول العبد في حق المولى
 قلت الاخ يدعى على القاتل القتل الخطأ بعد العتف ولا يثبت له
 فالقاتل ان اقرب ذلك يلزمه الدية لان ما يثبت بالاقوال لا يثبت
 العاقلة فهو ينكر ذلك بل يقول قتلته قبل العتف فيعتبر قوله في
 قتله بعد العتف لاني انه يثبت على المولى شيء لان قوله لا يكون
 حجة على المولى فان قال مولى لامة قطعت يدها قبل اعترافها
 وقالت بل بعدة صدقت وكذا في اخذه منها في الجماع والعلة
 اي عتف امة ثم قال لها قطعت يدي او اخذت منك هذا المال
 قبل ما اعتقت وقالت بل بعدة فالقول قولها عند اخي خيفة رحم

المراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره

المراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره

المراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره

المراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره

قوله لانه صاحب الحق نيابة عن الله تع فاقامة الحدود اليه لا غيره
 ولا يمكن ان يقيمها على نفسه لانه لا يقدر وذلك لانه لو اقيم عليه الحد لاجل ان
 يقيم هو بنفسه على نفسه وهو لا يقدر او يقيم غيره عليه بامر وهو لا يقدر ايضا
 لان الكلام في الامام ليس فرفه امام فلا بد من ان يكون كل من صار اماماً كان امامته
 بامره وفعل المأمور كعمل الامر في يعود الامر الى الاول وهو ان يكون مقبلاً
 الحد على نفسه بنفسه وهو لا يقدر لان المقصود من اقامة الحد فلا بد ان يكون
 الراجع غير المأمور فلم يبق عليه الحد لعدم شرطه فقولنا لانه من الحج
 هو الوارث والمالك فيستوفى اما بتمكينه او بالتمتع به بمنفعة المسلمين كذا
 في الردية وذكر في الردية علم به ان لا يشرط قضاء الفاض في القصاص لتمكين
 المولى من الاستيفاء لانه شرط لا يجوز بدونه بل يجوز لاستيفاء القصاص بدون
 قضاء الفاض بهذه الرواية
 والآخر بنكاح هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يقرر بانها بطلانها وقالت انه تزويج
 وقرر بانها باكرتها مع فلان وقال فلان تزويجها لم يحد اتفاقاً فانيه ما ان يقرر بانها تزويج
 بطلانها فقالت ما زمني به ولا اعرفه او اقرت ارباعاً الزنا مع فلان وقال فلان ما زمنت
 براء ولا اعرفه الا بحد المقر عند ابي صنفه خلافاً لما روي عن ابي جهم فافترسنا امرأة
 فخرج عليه السلام تلك المرأة فالتزمها فانكرت فحد المقر وتركها ولان الاقرار بحجج النفس
 له ان فعل الزنا مشرك بينه ما كان احدهما بغيره فلا يحد لغيره وجب المقر تعظيماً
 للبضع تطبيعاً
 يجب الحد والعقوبة عندهما وعند ابي يوسف لا يحد اذا قتل
 بعد الزنا بفعل اخر يجب الحد والعقوبة بالاتفاق وقيل بالامة لانه في الحرمة يجب الحد والدية
 بالاتفاق له ان اعترض المالك قبل اقامة الحد بسقط الحد قياساً على سارق مكره المسروق
 قبل القطع لهما انهما جنيتان مختلفتان فيعاقب بكل واحد منهما الحد بالزنا والعقوبة
 بالقتل تطبيعاً

المراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره

المراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره
 والمراد بالمرءة التي لا يملكها غيره

قوله اذا التوفيق يمكن لا يقال بان هذا اختيار لو صرف الحد والحدود يختال
 في هذه الاوصاف لاننا نقول بهذا اختيار لقبول الشهادة والشهادة محبة
 تحت صحيحها ما يمكن واذا قبلت كان من ضرورة قبولها وهو الحد هذا
 اذا كان البت صغرا وانما اذا كان كبيرا فهو بمنزلة الدارين والمخيرين
 كذا في شروحه الهداية سمرقند
 قوله فان التقادم عنده لا يمنع
 الاقرار اعلم ان التقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان عنده اعتبارا
 بحد الزمان وهذا لان القاضي يحقق معنى الزمان والراجحة فيكون من غيره كما قيل
 يقولون لي انكم شربتم مدامة فقلت لمرص لا بل سرفلا وعندي من زوال
 الراجحة لقول من مسعود بن زباله ولان قيام الاثر في اقوى دلالة على القرر
 وانما يصار الى التقدير بالزمان عند تقدير اعتباره والتميز بين الرواحي مكنى للمستدل
 وانما يشتهر على الجرح والاما الاقرار فالتقادم لا يبطله عند كافي صد الزنا وعندها
 لا يقام الحد الا عند قيام الراجحة لقول من مسعود بن زباله عن كذا في الهداية
 سمرقند

واذا يوسف بن وعده محمد بن القول قوله وهو العباس لانه ينكر الصمان
 باسناد العمل الى حاله معودة منافية للصمان قلنا لم يستدع الى
 حاله منافية له لانه يصني لم يفعل وهي مدونة على ان الاصل في هذه
 الامور الصمان فقد اقر بتسليم الصمان ثم ادعى البراءة عنه بخلاف
 ما اذا قال جامعها قبل الاعتراف واخذت الغلة قبل الاعتراف
 فان تلك الحالة منافية للصمان بسبب الجماع واخذت الغلة وايضا
 الظاهر كونهما في حاله الرق فان امر عبد محجور او صبي صبيبا قبل
 رجل فقتله فالدية على قتلة القاتل ورجوعا على العبد بعد عتقه
 لا على الصبي الامر لان المباشرة هو الصبي المأمور فيصني عاقلة ثم يرد
 جعون على العبد اذا اعترف لانه اوقع الصبي في هذه الورطة
 لكن قوله غير معتبر في المولى فيصني بعد العتق ولا يرجعون على
 الصبي الامر لقصور اهلية فان كان مأمورا للعبد مثله دفع
 السيد القاتل اية في الخطاء فلا رجوع في الحال فيجب ان يرجع
 بعد عتقه باقل من قيمته ومن العتق ايا ان امر عبد محجور عبدا
 محجورا بعتل رجل في الخطاء دفع السيد القاتل اية وادعى
 له على العبد الامر في الحال وانما قال فيجب ان يرجع بعد العتق اذ
 لا رواية بذلك فينبغي ان يرجع باقل من قيمته ومن العتق لان
 القيمة اذا كانت اقل من العتق فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة
 على القيمة بل يدفع العبد اقل من قيمته ان لا يرجع بشي لان الامر
 لم يصح والامر لم يوقعه في هذه الورطة لكان عتق المأمور بخلاف
 ما اذا كان المأمور صبيبا وكذا في العمد ان كان العبد القاتل صغيرا

انما اذا كان المأمور صبيبا
 فينبغي ان يرجع باقل من قيمته
 لان المباشرة هو الصبي
 المأمور فيصني عاقلة
 ثم يرد جعون على العبد
 اذا اعترف لانه اوقع
 الصبي في هذه الورطة
 لكن قوله غير معتبر
 في المولى فيصني بعد
 العتق ولا يرجعون على
 الصبي الامر لقصور
 اهلية فان كان
 مأمورا للعبد
 مثله دفع السيد
 القاتل اية في
 الخطاء فلا رجوع
 في الحال فيجب
 ان يرجع بعد
 العتق اذ لا
 رواية بذلك
 فينبغي ان يرجع
 باقل من قيمته
 ومن العتق لان
 القيمة اذا كانت
 اقل من العتق
 فالمولى غير
 مضطر الى
 اعطاء الزيادة
 على القيمة
 بل يدفع العبد
 اقل من قيمته
 ان لا يرجع
 بشي لان الامر
 لم يصح والامر
 لم يوقعه في
 هذه الورطة
 لكان عتق
 المأمور بخلاف
 ما اذا كان
 المأمور صبيبا
 وكذا في العمد
 ان كان العبد
 القاتل صغيرا

انما اذا كان المأمور صبيبا
 فينبغي ان يرجع باقل من قيمته
 لان المباشرة هو الصبي
 المأمور فيصني عاقلة
 ثم يرد جعون على العبد
 اذا اعترف لانه اوقع
 الصبي في هذه الورطة
 لكن قوله غير معتبر
 في المولى فيصني بعد
 العتق ولا يرجعون على
 الصبي الامر لقصور
 اهلية فان كان
 مأمورا للعبد
 مثله دفع السيد
 القاتل اية في
 الخطاء فلا رجوع
 في الحال فيجب
 ان يرجع بعد
 العتق اذ لا
 رواية بذلك
 فينبغي ان يرجع
 باقل من قيمته
 ومن العتق لان
 القيمة اذا كانت
 اقل من العتق
 فالمولى غير
 مضطر الى
 اعطاء الزيادة
 على القيمة
 بل يدفع العبد
 اقل من قيمته
 ان لا يرجع
 بشي لان الامر
 لم يصح والامر
 لم يوقعه في
 هذه الورطة
 لكان عتق
 المأمور بخلاف
 ما اذا كان
 المأمور صبيبا
 وكذا في العمد
 ان كان العبد
 القاتل صغيرا

انما اذا كان المأمور صبيبا
 فينبغي ان يرجع باقل من قيمته
 لان المباشرة هو الصبي
 المأمور فيصني عاقلة
 ثم يرد جعون على العبد
 اذا اعترف لانه اوقع
 الصبي في هذه الورطة
 لكن قوله غير معتبر
 في المولى فيصني بعد
 العتق ولا يرجعون على
 الصبي الامر لقصور
 اهلية فان كان
 مأمورا للعبد
 مثله دفع السيد
 القاتل اية في
 الخطاء فلا رجوع
 في الحال فيجب
 ان يرجع بعد
 العتق اذ لا
 رواية بذلك
 فينبغي ان يرجع
 باقل من قيمته
 ومن العتق لان
 القيمة اذا كانت
 اقل من العتق
 فالمولى غير
 مضطر الى
 اعطاء الزيادة
 على القيمة
 بل يدفع العبد
 اقل من قيمته
 ان لا يرجع
 بشي لان الامر
 لم يصح والامر
 لم يوقعه في
 هذه الورطة
 لكان عتق
 المأمور بخلاف
 ما اذا كان
 المأمور صبيبا
 وكذا في العمد
 ان كان العبد
 القاتل صغيرا

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript page. The text is written in black ink on aged, yellowish paper. The script is dense and appears to be a form of Sanskrit or Hindi. The page is numbered '1' in the top right corner. The text is arranged in several lines, with some words written in a larger, bolder script (possibly a title or a specific term) and others in a smaller, more standard script. The handwriting is somewhat cursive and shows signs of being a working draft or a personal manuscript.

مئة وما
275
بالمئة نصف الم

ما في الجمل من الغنى ما يفت
 في السبع الا في روايته
 في حكاية كجب في قضا
 بوالعبود حنة الا في روايته

١١٠

حلف بخله فسلمه الجارة لان ملك اليمين غارس
 حلف بخله فان النكاح حلف العكس حلف العكس حلف
 حلف بخله فسلمه الجارة لان ملك اليمين غارس
 حلف بخله فان النكاح حلف العكس حلف العكس حلف
 حلف بخله فسلمه الجارة لان ملك اليمين غارس
 حلف بخله فان النكاح حلف العكس حلف العكس حلف

ارسطارخوس

[illegible]

بالقسط ما بلغت فلو غفست
عنه ياتك دينار و هكذا في
غيره بلزمتك القسط

[illegible]

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

وهذا عندنا حنفية وقالوا خير بين الدفع والامساك مع اخذ
النقصان وقال الشافعي بوجه ضمة العتمة واسم الجنة العتمة فانه
يجعل الضمان في مقابلة العتمة بنى الباقي على ملكه كما اذا اقصا
احدي عتمة وقال المالكية معتبرة في حق الاطراف وانما
سقط في حق الذات فقط فحكم الاموال ما ذكرنا في الحق
الفاضي فقال ابو حنيفة في المالية ان كانت معتبرة فالأدوية
غير معتبرة فالفعل بالشعيرين اوجب ما ذكرنا **فصل** فان
جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد اقل من العتمة ومن الارش
لا حلف لولي الجنانية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر
من العتمة فان جنى اخري شارك ولي الثانية ولي الاولى في قيمة
دفعته اليه بقضاء ادلى في جنائنه الاقيمة واحدة وانبع
السيد او ولي الاولى ان دفعته بلا قضا هذا عندنا حنفية
وعندهما لا يتبع السيد لان الجنانية الثانية لم يكن موجودة عند
دفع العتمة الي ولي الاولى فقد دفع كل الواجب الى مستحقه له
ان الثانية مقارنة للاولي من وجه ولهذا يشارك في الاولى
فان دفع الى الاول طوعا كان ضامنا بخلاف ما اذا دفع عن طابع
بحكم القاضي فمن غصب عبدا قطع سيده يده فسر في قيمة
افطع فان قطع سيده في يد عاصيه فسري في يده اي في يد الفا
صب لم يصح فان العاصي اذا اغصب مقطوع اليد يجب رده
كذلك فاذا امتنع فعليه قيمة افطع واذا قطع المولى في يد العاصي
استولى عليه فصار ستردا او براء العاصي عن الضمان مع انه

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

لوصول ملكه اليه
لا استيلاء بوجه عليه

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

انه مات في يده ومن غصب مجور غصب مثله فان معه اي فان
المجور يواخذ بما قاله فان كان الغصب ظاهرا يباع فيه وان
لم يكن ظاهرا بل اقرب لانياع فيه بل يواخذ به اذا عتق فان
جنى مدبر عند عاصيه ثم عند سيده او عكس حتى قيمته له
ويرجع بصنمها على العاصي ودفع الى الاول ثم في الاول رجع
به على العاصي وفي الثانية لا اي غصب رجل مدبر فحني عنده
خطا ثم رده على المولى فحني عنده خطا او كان الامر بالعكس
اي جنى عند المولى خطا ثم غصبه رجل فحني عنده في صورتين
بضم المولى فتمتة للجل الجنائين ثم يرجع بصنمها على العاصي ثم في
هذه الصفتين في الجنانية الاولى دون ولي الجنانية الثانية لان
حقه لم يجب الا والمزاحم قائم فلم يجب فاذا دفع هل يرجع به على
العاصي ولا في صورة الاولى يرجع وفي صورة العكس لا
وهذا عندنا حنفية بوجه وان يوسف بوجه وقال محمد بن نضر العتمة
التي رجع به على العاصي سلم للمولى ولا يدنع الي ولي الجنانية
لانه عوض ما اخذ ولي الجنانية الاولى فلا بد دفع العتمة للثاني
والمبدل منه في ملك شخص واحد له ان حلف لاولي في جميع العتمة
لانه حين جنى في حق الاخر اخذ وانما تنقص باعتبار مراحته
الثاني واذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا ياخذ
منه ليم حقه فاذا اخذ منه يرجع به المولى على العاصي لانه اخذ
منه بسبب كان عند العاصي ولا يرجع به في صورة العكس لان
الجنانية الاولى كانت في يد المالك والعن في المصلين كالدبر

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

لان مني المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
على ان يورثه المالك كان مستورا فاما ان كان موكرا
فان كان المالك مستورا فاما ان كان موكرا

لكن السيد يدفع العنق وقيمة الدبر اي اذا كان مقام المدبر في
 الفصلين يدفع العنق ثم يرجع بنصف قيمته على العاصب ويسلم المالك
 عند مجرده وعندهما لا يسلم بل يدفعه الي الاول فاذا دفعه الي
 الاول يرجع في الفصل الاول على العاصب وفي الثاني لأمير غضب
 من ينجي في كل مرة من سيده قيمته لهما ورجع بينهما على العاصب
 ودفع بضرها الي الاول ورجع به الي مدبره عنده زيد مرة فجي عنده
 ثم رده على المالك ثم غضبه فجي عنده جناية اخوي فعلى المالك قيمته بينهما
 نصفين لانه منع رقبته واحدة بالتدبير فوجب عليه قيمته ثم يرجع بتلك
 العاصب لان الجنايتين كانتا عنده فيدفع بضرها الي الاول ورجع
 به على العاصب بتلك النصف الي الاول وهذا متفق عليه وقيل فيه
 خلاف مجرده كان تلك المسئلة ومن غضب صبيًا حر مات معه جناية
 او نجني لم يضمن وان مات بصاحبه او برأسه حية ضمن عاقلة الدابة
 والقباسان لا يضمن وهو قول رفوف والشافعي رجح لان الغصب
 في الحر لا يخفف وجه الاستحسان انه لا يضمن بالغصب بل بالابل
 سبيًا ينقله الي مكان فينالصواعق والحيات كما في صبي او دغ عبد
 قتلته فان اتلف مالا بلا ابداع ضمن وان اتلف عبده لا الا بداع يتعدى
 الي مفعولين يقال اودعت زيدا رما فالفعل المجرول وهو اودع
 استبدى المفعول الاول وهو الصبي فالوديعه عنده ان كانت
 عبدًا ضمنه بالقتل وان كان مالا عبرة لا يضمن عندنا في حقيقة رحم
 ومجده رجح ويضمن عندنا بوسف رجح والشافعي رجح لانه اتلف مالا
 معصوما فلنا غير العبد معصوم لحق السيد وقد فوته حيث

277

وَضَعَفَ بَدِ الصَّبِيِّ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَتَعَصَّدَتْ لَحْفَهُ أَذْهُ وَمُنِيَ عَلَى أَصْلِ الْحَرْثَةِ فِي
 حَقِّ الدِّمِ **بِأَسْبَابِ الْقَسَامَةِ** مَثَبٌ لَهُ جَرَحٌ أَوْ أَلْزُحُوبٌ وَحَقٌّ
 أَوْ حَرْجٌ وَمِنْ عَنِ أَذْنِهِ أَوْ عَيْنِهِ وَحَدٌّ بِحِمْلَةٍ أَوْ بِدِيَةِ الْفَرَسَةِ أَوْ
 بِنُصْفَةِ مَعَ رَأْسِهِ لَا يُلْعَمُ قَاتِلُهُ وَادْعَى وَلِيَهُ الْقَتْلَ عَلَى أَهْلِهِ أَوْ بَعْضِهِمْ
 حَلَفَ حَسُونٌ رَجُلًا مِنْهُمْ لِحَتَارَتِهِمْ بِالْوَيْ بِاللَّهِ يَا قَتْلَانَهُ وَمَا عَلِمْنَا
 لَهُ قَاتِلًا لَالِ الْوَيْ نَمُ قُضِيَ عَلَى أَهْلِهِ بِالْأَدِيَةِ أَيْ بِدِيَةِ قَاتِلِهِ فَالْأَلْفُ وَالْأَلَامُ
 نَقُومُ مَقَامَ ضَمِيرٍ يَمُودُ إِلَى الْمُبْدَأِ وَهُوَ مَثَبٌ لَهَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 رَجُلٌ إِنْ كَانَ هَذَا لَوْثٌ أَيْ عِلَامَةٌ الْقَتْلِ عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ أَوْ ظَاهِرٌ
 لِسِرِّهِ لَمْ يَدْعَى مِنْ عَدَاوَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ سِرَّاءَةٍ وَاحِدٌ عَدِلَ أَوْ جَاءَهُ
 غَيْرُهُ دَوَّلَ إِنْ أَهْلَ الْحِمْلَةِ قَتَلُوهُ اسْتَحْلَفَ الْأَوَّلِيَاءُ حَمِيْنِيْنًا
 إِنْ أَهْلَ الْحِمْلَةِ قَتَلُوهُ نَمُ نَقِضُ بِالْأَدِيَةِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ سِوَاكَانِ الدَّعْوَى
 بِالْعَدَاوَةِ وَالظَّاهِرِ وَقَالَ مَا كُنْتُ نَقِضُ بِالْعُدُوِّ إِنْ كَانَ الدَّعْوَى بِالْعَدَاوَةِ
 وَهُوَ أَحَدُ قَوَلِي الشَّافِعِيِّ رَجُلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ لَوْثٌ لَمْ يَنْصَبْهُ مُثَلٌّ مَذْ
 هَبْنَا إِلَّا أَنْ لَا يَكُرُّ الْبَيِّنُ بَلْ يَرُدُّهَا عَلَى الْوَيْ وَإِنْ حَلَفُوا الْأَدِيَةَ
 عَلَيْهِمْ لَنَا الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْبَيِّنُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْبَيِّنُ عِنْدَ نَابِظِهِ
 الْقَتْلَ يَحْزِرُهُمْ عَنِ الْبَيِّنِ الْكَاذِبَةِ يَفْقَرُونَ أَفْجِبَ الْقَضَا فَاذَا
 حَلَفُوا حَصَلَ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْقَضَا وَإِنَّمَا يَجِبُ الدِّيَةُ لَوْ حُدِّدَ الْقَتْلُ
 بَيْنَ أَطْرَفَيْهِمْ وَأَنْ عَمَّ جَمْعُ بَيْنِ الدِّيَةِ وَالْقَسَامَةِ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ
 سَهْلٌ وَحَدِيثٌ رَوَاهُ ابْنُ زَيْدٍ مَرِيْمٌ وَكُنَّا جَمْعَ عَمْرٍ رَضْنَاهُ فَاذَا
 ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا
 حَسُونٌ فِي الْحِمْلَةِ كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهِمْ إِنْ أَنْ يَتِمَّ وَمِنْ كُلِّ مَثَبٍ حَتَّى يَحْلُقَ

فان اذ انزل ربه على النبي صلى الله عليه وسلم فوجد في قلبه نوراً
من نور رب العالمين فان ذلك النور هو الذي لا يطفى ولا يزول
ولا يتغير ولا يتبدل ولا يحيط به العقل ولا يدركه الحواس
وذلك النور هو الذي هو الله تعالى وهو الذي هو الحق
وهو الذي هو الباقى وهو الذي هو القيوم وهو الذي هو
الغنى وهو الذي هو السلام وهو الذي هو المولى
وهو الذي هو المحيى والمميت وهو الذى هو العزيز
والجليل وهو الذى هو المتكبر والمنيع وهو الذى هو
المجيد والظاهر وهو الذى هو الغنى والكرام

ابن الوحي

والا فلا ينفعهم
وان نطاولوا فليس لهم النفع

لا اله الا الله
الحق لا اله الا الله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

فقد وادعيت فطحت الادب والدم وهدايا كجانبه وعلى اليمين
الاسماء وان كان الخلف فها هو

سورة الاحقاف لور اختلف عليهم اي ان يتم و ان صلوا بهم

ولا قسامة على جني وجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت
لا اثر به او خرج دم من فيه او دبره او ذكره فان الدم خرج من هذه
الاعضاء بلا قتل من احد بخلاف الاذن والعين وما تم خلفه كالكبير
اي وجد سقط تام للخنزير اثر الضرب فهو كالكبير وفي قتل وجد
علي دابة يسوقها رجل من عاقلة دية لا اهل المحلة وكذا لو قاده
او ركبها فان اجتمعوا اصنوا اي السابف والفائد والراكب ودية
بين قريتين عليها قتل على اقربتهما فان وجد في دار رجل فغلبه
القسامة ويدي عاقلة ان ثبت انما له بالجنة وعاقلة وزيادات
وجد في دار نفسه هذا عندنا خيفة فان الدار خال طور القتل
للورثة فالدية على عاقلة وعندها وعند ذوقه لاشئ فيه وحلف
بذلك لان الدار في يده حال طور القتل فجعل كانه قتل نفسه فكان هذا
وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يجملون ما يجب عليهم تخفيفا
لهم واليكن الاجاب على الورثة والقسامة على اهل المحلة دون
السكان والمشرقي فان باع كلهم فعلى المشرقي هذا عندنا خيفة
ويجوز في دية بصره القطة على اهل المحلة وعندنا يوسف رحى عليهم
لان ولاية التدبير يكون بالسكي كما يكون بالملك والمشرقي واهل المحلة
سواء في التدبير وقيل بوجبة رحى هذا على ما شاهد بالكونية
فان وجد في دار بين قوم لبعض اكثر من على الرؤس لان صاحب
القليل والكثير سواء في القطة والتقصير فان بيعت ولم يقبض فعلى عاقلة
البائع وفي البيع خيار على عاقلة في اليد هذا عندنا خيفة رحى وقالان
ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء

شوا كان المنيار لبيعها او المشتري
فان اباها بغير اليد واما الملك دور

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

سواء كان المنيار للبايع او المشتري وفي القتل على من فيه في سجد حمله
على اهلها وبين المشرقيين على اقربتهم وفي سوط ملوك على الملك
هذا عندنا خيفة رحى ومجد رحى وعندنا يوسف رحى على السكان
وفي غير ملوك والشارع والسجن والجامع القسامة والدية على
بيت المال اما عندنا يوسف رحى فالقسامة على اهل السجن لانهم
سكان وفي قوم التقي بالسيوف واجلوا عن قتل اي التفتوا عنه
على اهل المحلة الا ان يدعى لوكي على القوم او على معين منهم فان وجد
في بركة لا عارة بغيرها او ما يترتب منه من سخط قاله زيد
حلف بالله ما فلتك ولا عرف له قاتلا غير زيد وبطل شهادة بعض
اهل المحلة بقتل غيره او واحد منهم ومن جرح في جرحي فقتل في ذاك
حيات فالقسامة والدية على الحي وفي رجلين في بيت بلانك وجد
احدهما قتيلا ضمن الآخر دية عندنا يوسف رحى خلافا لمجد رحى فانه
لا يضمن عنده لاحتماله قتل نفسه ولابي يوسف رحى ان الظاهر ان
ان الانسان لا يقتل نفسه وفي قتل قربة امرأة كور الحلف عليها
وتدي عاقلة هذا عندنا خيفة ومجد رحى وعندنا يوسف رحى
القسامة على العاقلة ايضا لان القسامة على اهل القربة والامانة ليست
من اهلها **كتاب المعاقلة** المعاقلة اهل الديوان هي
منهم اي الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان وهذا عندنا وعند
الشافعي رحى اهل العسيرة لانه كان كذلك على عهد رسول الله ولا نسخ
بعده لانه عمر رضى الله عنه والداوين جعل القتل على اهل الديوان
محضر الصحابة رضى وهذا لا يكون نسخا بل تقييدا بمعنى ان القتل على

شوا كان المنيار لبيعها او المشتري
فان اباها بغير اليد واما الملك دور

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

لا تخالف بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري
ولا بين المنيار والمشتري

هي دار بئله واما الحجة فبحان كانت حجة فهي كالمضافة الي الموت لان
حكمها يتغير عند الموت الا يري انها تبطل بالدين المستغرق وعند
عدم الدين يعتبر من الثلث بخلاف الاقرار فانه ان اقر بها ثم تزوجها
حيث بيع لانها عند الاقرار اجنبية كاقاربه ووصيته وصية لابنة
كافر او عبد ان اسلم او اعتق بعد ذلك اي اقر لمريض او وصي او وصي
لابنة الكافر ثم اسلم الابن قبل موت الاب بطل ذلك ما الاقرار فلات
السوة فاقية وقت الاقرار فاعتبر في ايرانه ثممة الايتار واما الحجة و
الوصية فلما مر وكذا ان كان الابن عبدا او مكائبا فعق لما يتا وصية
معتق ومفلوج واسئل ومسلول من كل مال ان طال مدته ولم يخفونه
والا في ثلثة وان اجتمع الوصايا قدم الغرض وان اختلفت تساوت
قوة وقدم ما يتقدم اي اجتمع الوصايا ووافق عنها ثلث المال فان كان
بعضها قرضا وبعضها موقفا فقدم الغرض وان كان كلهما قرضا او كلهما
نواقل قدم ما قدم الموصي فان اوصي بخارج عنه راجعا من بلده ان بلغ
تفقه ذلك منه والا في حيث يبلغ فان مات حاج فطريقه واو
حي بالجمع عنه من بلده اي الخ من بلده عند الحجة يعني ان بلغ تفقه
ذلك والا في حيث يبلغ وعند حاج من حيث مات وان لم يبلغ التفقه
ذلك فمن حيث يبلغ **باب الوصية بالثلث** ووصيته بثلث
مال الزيد وثلثه لآخر ولم يخبر وانصف ثلث بينهما وبثلث لهما وسدين
لآخر بثلث وبثلث لغيره لآخر نصف وقال لا يرثع قال ابو حنيفة رحم
الوصية بالكثر من الثلث اذ الحجر الورثة وقد وقع باطلا مكانه اوصى
بالثلث لكل واحد فيصنف الثلث بينهما وقالوا لا يبطل الزايد على

على الثلث يعني ان الموصي له لا يصفه حقاً للورثة لكن يعتبر في ان الموصي
ياخذ من الثلث حصته ذلك الزيادة لا موجب لا يبطال هذا المعنى
لخبر الثلث ثلثة فالثلث واحد وكل ثلثة صارت فيقسم الثلث
هذا السهام هذا مبني على اصل يخلف بينهم وهو قوله ولا يصح لموصي
بالكثر من الثلث عند اى حصة روح والمراد بالضرب لضرب المصطلح
يعني الحاسب فانه اذا اوصى بالثلث والكل فيداني حصة روح سهام
الوصية اثنان لكل واحد نصف بضرب نصف في ثلث المال فالنصف
في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس في كل السدس في المال
وعندما ساهم الوصية اربعة وللخمس من الاربعة ربع فيضرب الربع
في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث ثلثة
من الاربعة وهي ثلثة ارباع فيضرب ثلثة ارباع في الثلث في ثلثة ارباع
الثلث وما بقى لصاحب الثلث وهو الربع هذا معنى الضرب وقد
تخبر فيه كثير من العلماء الا في المحابات والسعاية والدرهم المسلم
صورة المحابات ان يكون لرجل عبدان فبما احدهما ثلثون والاخر
ستون فاوصى بان يباع الاول من زيد بعشرة والاخر بعر وبغيرين
ولاماله سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو بـ
بعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثاً فبباع الاول من زيد بعشرين
والعشرة وصية له وبباع الثاني من عمرو بـ بعين والعشرون
وصية له فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصية وان كانت زائدة على
الثلث وصورة السعاية اعتق عبد بين قيمتهما ما ذكر ولاماله
سواهما فالوصية للاول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فهما الوصية

[illegible][illegible]

بينما اثلاث واحد للاول والثاني للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيصنف
من الاول ثلثه وهو عشرة وسبع فيعشر وبعث من الثاني ثلثه
وهو عشرة وسبع في اربعين فيضرب كل بعدد وصيه وان كانت
زائدة على الثلث وصورة الدراهم المرسله اوصى لزيد بن ثلثين درهم
ولآخر بسبعين درهم وما واصله تسعون فيضرب كل بعدد وصيه فيضرب
الاول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال والمراد
بالمرسله المطلقة اي غير مقيدة بانها ثلث او نصف او نحوهما
وانما فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هذه الصور الثلث وبين غيرها
لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صحت كالنصف
والثلثين وغيرهما والشرع انبطل الوصية في الرايد يكون ذكره
لفواظا يعتبر في حق الضرب خلاف ما اذا لم يكن مقدرة بانه اي
شي من المال كان الصور الثلث فانه ليس في العبارة ما يكون مبطلا
للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهم وانفق ان ماله مائة درهم فان
الوصية غير باطلة بالكلية لا مكان ان يظن له مال فوق المائة واذا لم
يكن باطلا بالكلية يكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق
بشرط ومثل نصيبا بغير حصة ونصيبا بغيره لان الوصية بما هو حق
الاين لا يصح لغيره وفيه خلاف زفرح وله ثلث ان اوصى مع ابنين
وخرج من ماله بنية الورثة اي يقال للورثة اعطوه ما سئتم لانه مجهول
ولها لا تمنع صحة الوصية فالبيان ان الورثة وبسهم السدس
في عرفهم وهو كالجزي في عرفنا فالسدس قول اني حنيفة رحمه الله على عرف
بعض الناس وقال لا مثل نصيب احد الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان

السدس هو السدس من الثلث
والثلث هو الثلث من الثلث

في قوله ان يزداد على الثلث
يعني ان يزداد على الثلث من الثلث

في قوله ان يزداد على الثلث
يعني ان يزداد على الثلث من الثلث

في قوله ان يزداد على الثلث
يعني ان يزداد على الثلث من الثلث

في قوله ان يزداد على الثلث
يعني ان يزداد على الثلث من الثلث

الان في الورثة فان قال سدس مالي ثم قال ثلثه لم يجاز والثلث
اي يكون السدس داخل في الثلث فان قلت فلو انك ماله ان كان
احدا كاذبا وان كان استاء ليجب ان يكون له النصف عند جازة
الورثة وان كان في السدس احدا وفي الثلث استاء فما منع
ايضا قلت وفي سدس مالي مكررا لانه سدس لان المعرفة اذا اعيدت
معرفة كان الثاني عين الاول وبذلك دراهم او خمسة او ثمانية متغا
وته او عبيده ان هلك ثلثه فله ما بقي في الاولين وثلث الباقي في
الاخرين هذا عندنا وعند زفرح لم يزل الثلث الباقي في كل الصور
لان حق الموصي لا يتابع في الجمع فاذا هلك ثلثا ماله هلك ثلثا حق
الموصي لثان حق الموصي مقدم على حق الورثة فكل ما يجزى فيه الجيز
على العتمة ويمكن جمع حق احد السجين في الواحد كما لدراهم و
القيم يجمع حق الموصي فيه مقدم ماله كذلك كالثياب المتفاوتة
والعبيد وبالف وله عين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين
والا فثلث العين وثلث ما يورث من الدين وثلث لزيد وعمه
والجهر والميت كله لزيد لان الميت لا يورث الا لزيد وحده
عن ابي يوسف رحمه الله ان لم يعلم عوبة فله نصف الثلث لان الوصية عند
صحة لغيره فلم يوصى للميت الا بنصف الثلث خلاف ما اذا علم عوبة لان
الوصية للميت لو يكون راضيا بتمام الثلث لزيد فان قال بينهما
فمنصفه اي ان قال ثلث مالي بين زيد وعمه وهو ميت فلن يزد
نصف الثلث لانه صرح في ان لزيد نصف الثلث وثلث وهو ميت
ثلث ماله عند موته اي قال ثلث مالي لزيد ولما لم للموصي فاكسب مالا

في قوله ان يزداد على الثلث
يعني ان يزداد على الثلث من الثلث

في قوله ان يزداد على الثلث
يعني ان يزداد على الثلث من الثلث

في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...

فللوصي ثلث ما يملكه الموصي عند موته وبطلت عتقه ولا عتقه له او هلك
قبل موته بطلت قوله ولا عتقه له معناه انه لا عتقه له عند الوصية ولم يستفد
عنه حتى ان استفاد عتقا فالضحية ان الوصية تنقض وبشاة من مالي وعتقي
ولا شاة له في عتقي مالي وبطلت في عتقي فانه اذا قال له شاة من
مالي ولا شاة له علم ان مراده ما يملكه الشاة واذا قال له شاة من عتقي ولا عتقه
له يرد عين الشاة وليست موجودة فبطل الوصية واعلم انه قال في
الهداية ولا عتقه وقال في المتن ولا شاة له وبشاة من مالي لان الشاة
من عتقي العتق فاذا لم يكن له شاة لا يكون له عتقه لكن اذا لم يكن له عتقه
لا يلزم ان لا يكون له شاة لاحتمال ان يكون له شاة واحدا لا كغيره فبشاة
الهداية يتناول صورتي ما اذا لم يكن له شاة أصلا وما يكون له
شاة لكن لا عتقه في الصورتين يبطل الوصية وعبارة المتن
لم يتناول الالصورته الاولى ولم يعلم منها الحكم في الصورة الثانية
فعبارة الهداية استعمل كون هذه احوط وبطلت مالي لآثارها اولا
وهي ثلث والفقراء والمساكين ثلثة احماس هذا عندنا
حينئذ ربح واي يوسف ربح وعند محمد ربح ينقسم الثلث على سبعة
استسهم والامرات الاولاد ثلثة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين
لفظ الجمع واقله في الميراث اثنان والوصية احماس الميراث لهما ان الجمع
المحملي باللام يرد به الجنس ويبطل الجمعية كقولنا ربح لاجل كل النساء
فيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولهن ثلثة منها وبطلت للفقراء
نصفه ونصفهم هذا عند محمد وعند محمد ربح ينقسم الثلث
اثنان وبشاة لزيد وبشاة لعمرو وبشاة لزيد وحينئذ لم وان استكمل

في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...

ابن ابي عمير...
ابن ابي عمير...
ابن ابي عمير...

في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...

ان استكمل اخوه ما قلنا ثلث ما يملك في الاول ونصف في الثاني لاث
في الصورة الاولى نصف زيد وعمرو وشاويان وقد استكمل اخوه
فوزير بكل لاثين قلنا ثلث ما يملك واحد منهما ولا يملك مثل هذا في الصورة
الثانية لتفاوت نصيب زيد وعمرو وفوزير بكل واحد فله نصف
ما يملك واحد وفيه على دين فصدقه صدق الي الثلث اي امريات
مصدق في الدين في مقدار الدين فيجب عليهم ان يصدقوه الي الثلث
فاصل للدين ومقداره ينبت بطريق الوصية وهذا مستحسن وفي
القياس لا يصدق لان الذي لا يصدق في الالحقة فان اوصى مع ذلك
عزل ثلثها وثلثه للورثة وقبل لكل صدقة فيما بينهم ويوزع
والثلث بثلث ما اقر به وما يبق فلم والورثة بثلث ما اقر به و
ما يبق فلم ويلف كل على العلم بدعوى الزيادة اي اوصى مع ذلك الذي
لذي امر تصديق مقداره بثلث ما اقر به بعزل ثلث المال للوصية
والثلثان للورثة وقبل للموصي لهم صدقة فيما بينهم فاذا اقر بالبقدر
فثلث ذلك لمقدار يكون في حيزهم وهو ثلث المال وما يبق من الثلث
فالموصي وبطل للورثة صدقة فيما بينهم فاذا اقر وبشاة فثلثا
ذلك لشيء يكون في حيزهم وهو ثلث المال والباقي للورثة وحلفت
كل واحد من الوصي له والورثة على العلم بدعوى الزيادة ويعين
لوارث واجبي له نصف وحاب الوارث وانما يكون للاجنبي النصف
لان الوارث اهل للوصية بخلاف ما اذا اوصى به لغيره والميت قات
الميت ليس باهل وبشاة انوار متغاوية بكل رجل ان ضاع ثوب
ولم يدري هو والورثة يقول لكل ثوب فبطلت لكن ان سلموا ما يبق

في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...

في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...

في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...
في قوله لا يورثه الوصي...

ابن ابي عمير...
ابن ابي عمير...
ابن ابي عمير...

من ان المال قد يكون وصية

لان الموصي اذا لم يصرح بان المال وصية

الجيد نكح لا خير اخذ ولجيد نكح لا خير وذو الردي نكح لا خير
وذو المتوسط نكح كل اي اوصى بثلاثة اقارب متساوية جيد ومتوسط
وردي وقال الجيد لزيد والمتوسط لعم و الردي لبكر فكل واحد
ولا يدري اي هو الورثة نقول لكل واحد هلك حقل فالوصية باطلا
لكن الورثة ان يتساخروا سلموا النويين البايعين الي زيد وعمرو
وبكر اخذ زيد نكح لا جود من النويين واخذ بكر نكح الردي وعمرو
ثلاث كل واحد وبني معين من دار مشتركة قسمت فان اصاب
الموصي هو الموصي له والا فله قدرة اوصى زيد لعم وبني معين من
دار مشتركة بين زيد وبكر فكل واحد يقيم الدار فان وقع البيت
في نصيب زيد فهو الموصي له وان وقع في نصيب لبكر فالموصي له
مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الموصي وهذا عندنا في حنفية والى
يوسف رح وعند محمد لم مثل ذراع نصف ذلك البيت كما في الاقارب
اي ان كان في مكان الوصية اقرار فالحكم كذلك قبل بالاجماع وقيل فيه
خلاف محمد وبالف عين من مال غيره لا اجازة بعد موت الموصي
ولم ينع بعد ها اي بعد الاجازة فانه ان اجازته فانه ان اجاز فاجازته
مترع فله ان يترع من التسليم فان اراد الابن بعد القسمة
بوصية ابيه بالثلاث دفع ثلث نصيبه هذا عندنا والقياس
ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفرج لان اقراره
بالثلاث يوجب مساواة اياه وجه الاستحسان انه اقرب ثلث
سابع فيكون مضاف ثلث ما في يده فان ولدت الموصي بها
بعد موته فماله اي لامة الموصي بها وولدها ان خرجا من الثلث

هذا هو الصحيح في حنفية
لان الموصي اذا لم يصرح بان المال وصية

لان الموصي اذا لم يصرح بان المال وصية

لان الام دخلت في الوصية بالاصالة

الثلث والاخذ الثلث منها من هذا عندنا في حنفية رح لان الثلث
لا ينجم الاصل وعندنا ما اخذ من كل واحد بالحصص فان كان له
ثمانية وروهم واثمنا ودي ثمانية فقلت ولدا يساوي ثمانية بعد
موت الموصي حتى صار مالها الف ومانين فثلث المال اربعماية فقلت
الي حنفية رح للموصي الام وثلث الولد وعندنا ثلثا لكل واحد
منهما **باب العتق في المرض** العترة بحال العتق في الشرف
المعز فان كان في الصحة من كل مال والا فثلث والمضاف الى الموت في
الثلث وان كان في الصحة الشرف المعز هو الذي اوجب حكمه في المال
والمضاف الى الموت ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موت
او هذا لزيد بعد موت في المعز يعتبر حالة الشرف فان كان صحيحا في
تلك الحالة ينفذ من كل ماله وان كان مريضا ينفذ من الثلث فالملاد
الشرف الذي هو اثنان ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقارب بالثلاث
في المرض ينفذ من كل المال والكاح في المرض بهما مثل ينفذ من كل المال
اما المضاف الى الموت فيعتبر من الثلث سواء كان في زمن الصحة
او من المرض ومن صح منه كالصحة واعنائه ومجاياته وهبته وصنائه
وصيته فان جابا فاعتق في حق ومجانا عكسه سواء صورة الخا
بات ثم الاعتاق باع عبدا فبعت مائتان بائة ثم اعتق عبدا فبعت
سائة ولا مال له سواءما بصر فالثلاث الى المجابات وبني العتق في
كل فبعت وصورة العكس اعتق العبد الذي فبعت مائة ثم باع العبد
الذي فبعت مائتان بائة فيقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين
فالعبد المعتق نصف نصفه مجانا وبقي في نصف فبعت وصاحب

لان الموصي اذا لم يصرح بان المال وصية

لان الموصي اذا لم يصرح بان المال وصية

وقد قيل من قال لولد قريب مائة فان كان له عمن وخالان
فللعبد هذه عندئذ حصة 2 وقالوا بئس بينهم ارباعا العدم
اعتبارا لافترية وفي عم وخالين نصف بينهم وبينهم لالت
لجمع اذا كان اثنين فلولوا جذا نصف بني النصف الاخر فيكون
للخالين وعند ما يعيتم ثلثا بينهم وفي عم له نصف اوصي
للاقارب وله عم واحد له نصف لما ذكرنا انفا وعم والعمة
سواء منها وان لم يات في ولد زيد الذكر والابن سواء
وفي ورثة ذكر كالتين لانه اعتبر الوارثة وحكم الارث
هنا وفي ايتام بنين وعمياتهم ورثتهم وارثهم دخل
فقيرهم وخيرهم وذكرهم وانما هم ان اخصوا والفقراء منهم
اوصي لايتام بنين وعمياتهم اه فان كانوا قوماً حصص
دخل الفقير والعني فانه يكون عليكاهم وان كانوا قوماً
للحصول لا يكون عليكاهم بل يراد به القرية وهي في دفع الحاجة
فصرف ايتام الفقراء منهم اي فقراء ايتام بنين وعمياتهم
نهم وكذا في الباقي وفي بني ثلث الا اني منهم وطلبت الوصية
لواله بمن له معقون ومعقون لان اللفظ مشترك بينهما
ولا عموم له ولا قرينة تدل على احد مما في بعض كتب الشافعي
رجح ان الوصية لكل **باب من الوصية بالسكنى والخدمة**
يصح الوصية بخدمته عبده وسكنى داره مدة معينة وابدأ
وبعته فان حرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه لها اب
ان الموصل لاجل الوصية والافسح الدار ثلثا ونهاى العبد

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

العبد يبيع الدار ويبيع الموصل له مقدار ثلث المال بسكنى فيه
والعبد يخدم الموصل له بمقدار ما يخدم فيه الوصية ويجزم الورثة بمقدار
ما لم يصح وجوبه في حصة موصيه بطل وبعد موته يعود الى
الورثة اي لو مات الموصل له بعد موت موصيه يعود الى
ورثة الموصل لانه اوصى بان يستغ الموصل له على ملك الموصل
فاذا مات الموصل له يعود الى ورثة الموصل بحكم الملك و
يتم بستانه ان مات وفيه غنم له هذه فقط اي للموصي
الغنم الكائنة حال موت الموصل لا ما وجدت وان ضم ابداله
هذه وما وجدت كما في غنم بستانه اي اوصى بغانم بستانه سواء
ضم لفظ الابدا ولا فله هذه وما وجدت ونصوف عيما وولد
ولسبانه ما في وقت موته ضم ابداء اولاد الفريث بن الغنم والغنم
والصوف ان الغنم تطلق على الموجود وعلى ما يوجد بعد
اخرى والخدمة والصوف لا يطلقان الا على الموجود الا انه اذا
ضم ابداء ورثة والى على تناول المدوم وينص في الغنم دون
الصوف لان العبد على الغنم المدوم يبيع شرعا كالمساقاة
لا على الصوف والولد وخوفا ويورث بيعة وكسنة جعلها
في الصفة لان هذا بمنزلة الوقف على ابي حنيفة ربح والوقف
يورث عبده واما عند ما فلا لان هذه موصية فلا تصح
فالوصية لجعل احد ما يسمى قوماً ولا تصح فان اوصى بودي
او بفرابي ان يجعل الغنم مسكين بيعة او كسنة تصح ولغرم
عن مسكين تصح عند ابي حنيفة ربح لا عند ما فان الوصية

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره
لان اللفظ مشترك بينهما
والمعقون هو الذي يملكه
المولى وله ان يملكه
او يملكه غيره

بالوصية لانها في ذمة من مذكور على ما يدون
كوصية مستأني لا وارث لها بكل مال لسيادتي فان الوصية
بكل المال انما لا تصح لثبوت الورثة واما المستأني فوزنه في
دار الحرب ومنه في حكم الاموات فلا مانع من الصحة **باب**
الوصي يقال فلان اوصي اي فلان اي فوض اليه المصروف في ماله
بعد موته والاسم منه الوصاية بالكسر والفتح والمفوض اليه الوصي
ومن اوصي اي زيد وقيل غيره فان رده عنده رده والا لا يتنا
لابد رد بغيره لانه اعتمد عليه حيث قبله فان رد بغيره
يلزم الغرور فان سكت مات موصيه فله رده وصده
اي القول ولزم بيع شيء من الميركة وان جهل به اي بالايضا
فان الوصية اذا باع شيئا من الميركة من غير علم بالايضا
تصح البيع بخلاف الوكيل اذا باع شيئا من الميركة بلا علم بالوكالة
فان رده بعد موته ثم قبل صحيح الا اذا نفذ قاضي رده اذ لم يرد
لا يبطل الوصية لان بطلانها من قبلها بالميث الا اذا نكذ ذلك
حكم القاضي والى عهده او كافرا او ساقط بدله القاضي بغيره قتل
الوصاية صحيحة وانما يبطل باخراج القاضي وقيل في العبد ما
ظلم وفي غيره صحته وقيل في الكافر باطل لعدم ولاية على
المسلم وفي غيره صحته وابي عهده صحان كان ورثته صفارا
والا لا هذا عندنا في حنفية راجع وقالوا لا يصح وان كان الورثة
صفارا وهو العباسي لانه قبل الميركة لان لعبد من الشفعة
ما لا يكون لغيره والصفار وان كانوا املاكا ليس لهم ولاية

والوصية لانها في ذمة من مذكور على ما يدون
كوصية مستأني لا وارث لها بكل مال لسيادتي فان الوصية
بكل المال انما لا تصح لثبوت الورثة واما المستأني فوزنه في
دار الحرب ومنه في حكم الاموات فلا مانع من الصحة **باب**
الوصي يقال فلان اوصي اي فلان اي فوض اليه المصروف في ماله
بعد موته والاسم منه الوصاية بالكسر والفتح والمفوض اليه الوصي
ومن اوصي اي زيد وقيل غيره فان رده عنده رده والا لا يتنا
لابد رد بغيره لانه اعتمد عليه حيث قبله فان رد بغيره
يلزم الغرور فان سكت مات موصيه فله رده وصده
اي القول ولزم بيع شيء من الميركة وان جهل به اي بالايضا
فان الوصية اذا باع شيئا من الميركة من غير علم بالايضا
تصح البيع بخلاف الوكيل اذا باع شيئا من الميركة بلا علم بالوكالة
فان رده بعد موته ثم قبل صحيح الا اذا نفذ قاضي رده اذ لم يرد
لا يبطل الوصية لان بطلانها من قبلها بالميث الا اذا نكذ ذلك
حكم القاضي والى عهده او كافرا او ساقط بدله القاضي بغيره قتل
الوصاية صحيحة وانما يبطل باخراج القاضي وقيل في العبد ما
ظلم وفي غيره صحته وقيل في الكافر باطل لعدم ولاية على
المسلم وفي غيره صحته وابي عهده صحان كان ورثته صفارا
والا لا هذا عندنا في حنفية راجع وقالوا لا يصح وان كان الورثة
صفارا وهو العباسي لانه قبل الميركة لان لعبد من الشفعة
ما لا يكون لغيره والصفار وان كانوا املاكا ليس لهم ولاية

ولاية المنع فلان ما اكل البعير كذا اذ حكم
المنع وبيع نصيبهم من هذا العبد واي عاجز عن القيام به اوصى اليه
غيره اي يرضى المير القاضى اليه غيره ويبي من بعد راي اذ كان
الوصي اميا قادرا على المصروف لا يجوز للقاضي اخراجه بل يجب بقبوله
والي امين لا يغرر احد مما لا ستر له كفته وجهرته والخصوصية
في حقه وقضاء دينه وطلبه وستره خاصة الطفل والامهات
واعتاق عبد عين اي اذ اوصى باعتاق عبد معين فاحد الوصيين
عكس اعتاق لعدم الاحتياج اليه الراي خلاف اعتاق العبد غير
المعين وردد دعيه وسقيده وصية معينين وجمع اموال اوصائه
وسبع ملحقان بلفظ فان بعض هذه الامور ما لا يحتاج اليه الراي ولا
بعضها ما يفرقة التوقف فلا يشرط الاجتماع والاجتماع في الخصوصية
شعب وهذا قول في حنفية راجع وعندي يوسف بن عوف
كل بالمصروف في جميع الاستياء ورضي الوصي ورضي الغير في ماله وماله موصيه
وصيهما وصية الوصية عن الورثة مع الموصي بغير الرجوع عليه
ان صاع فسطحهم معه اي فسم الوصي الميركة مع الموصي عن الورثة
الصغار والكبار الفاسيين بضع حتى لو قبض الوصي نصيب الورثة
وضاع في يده لا يكون للورثة الرجوع على الوصي له بشي وفسحة عن
الموصي معهم لا يرجع بثلث ما بقي اي مع الورثة الكبار والآخرين
لا تصح حتى لو قبض نصيب الوصي الغائب وهلك في يده رجع لموصي
له بثلث ما بقي اما عن الموصي لا يفرق بين الوصي نصيبه ان كان باذنه
فمؤكلا عن الوصي بالعقب فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن

ولاية المنع فلان ما اكل البعير كذا اذ حكم
المنع وبيع نصيبهم من هذا العبد واي عاجز عن القيام به اوصى اليه
غيره اي يرضى المير القاضى اليه غيره ويبي من بعد راي اذ كان
الوصي اميا قادرا على المصروف لا يجوز للقاضي اخراجه بل يجب بقبوله
والي امين لا يغرر احد مما لا ستر له كفته وجهرته والخصوصية
في حقه وقضاء دينه وطلبه وستره خاصة الطفل والامهات
واعتاق عبد عين اي اذ اوصى باعتاق عبد معين فاحد الوصيين
عكس اعتاق لعدم الاحتياج اليه الراي خلاف اعتاق العبد غير
المعين وردد دعيه وسقيده وصية معينين وجمع اموال اوصائه
وسبع ملحقان بلفظ فان بعض هذه الامور ما لا يحتاج اليه الراي ولا
بعضها ما يفرقة التوقف فلا يشرط الاجتماع والاجتماع في الخصوصية
شعب وهذا قول في حنفية راجع وعندي يوسف بن عوف
كل بالمصروف في جميع الاستياء ورضي الوصي ورضي الغير في ماله وماله موصيه
وصيهما وصية الوصية عن الورثة مع الموصي بغير الرجوع عليه
ان صاع فسطحهم معه اي فسم الوصي الميركة مع الموصي عن الورثة
الصغار والكبار الفاسيين بضع حتى لو قبض الوصي نصيب الورثة
وضاع في يده لا يكون للورثة الرجوع على الوصي له بشي وفسحة عن
الموصي معهم لا يرجع بثلث ما بقي اي مع الورثة الكبار والآخرين
لا تصح حتى لو قبض نصيب الوصي الغائب وهلك في يده رجع لموصي
له بثلث ما بقي اما عن الموصي لا يفرق بين الوصي نصيبه ان كان باذنه
فمؤكلا عن الوصي بالعقب فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن

باذنه قلبا الوجع وصحت للقاضي واحدة منطه اي صحت للقاضي
 فسمي التركة عن الموصي مع الورثة واخذ القاضي نصيب الموصي
 فقوله واخذ عطف على الصغير في صحت ويجوز لوجود الفضل
 بينهما فان فاسم في الوصية حج بثلث ما بقي ان هلك في يده
 او في يد من حج اي قسم الوصية مع الورثة في الوصية حج فذلك مال
 في يد الوصي او في يد من حج بثلث ما بقي عند حيفه حج وعنداني
 يوسف ان كان ما اقرز للثالث لا يؤخذ من الباقي شي
 الحج وان كان اقل يؤخذ في تمام الثلث وعند حيفه لا يؤخذ شي في
 الحالف لان اقرار الوصي كافرا في الميت ولو اقرز الميت شيئا
 من ماله للحيف فضاء بعد موته لا حج من الباقي ولاي يوسف حج ان حمل
 الوصية الثلث فيقتل بثلثي من الثلث شي ولاي حيفه حج ان تمام
 المسمية بالشليم في الجهة المسمية فاذا لم يصرف الي تلك الجهة صار
 كماله قبل المسمية وصح بيع الوصي عبدا من التركة بغيره الغرماء
 اي يجوز للوصي ان يبيع لعنائه الذين عبدا من التركة بغيره الغرماء
 ومن وصي باع ما اوصى ببيعه ويصدق عليه فاسحق بعد فذلك
 كنهه معه ورجع في التركة اوصى الميت بان يباع هذا العبد ويصدق
 بتمتة ببيع الوصي العبد وقبض العتق فذلك في يده فاسحق العبد
 في يد المشتري حتى الوصي العتق اي يرجع المشتري بالعتق على الوصي ثم
 الوصي يرجع في التركة لانه عامل للميت وكان ابو حيفه حج يقول
 لا يرجع به في التركة لانه ضمن بقبضه ثم رجع الي ما ذكر وعند حيفه حج
 يرجع في الثلث لان حمل الوصية الثلث كما رجع في مال الطفل وصي باع

انما يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء
 انما يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء
 انما يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء
 انما يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء

من ان من الوصي
 من ان من الوصي
 من ان من الوصي

كان في مال الوصي
 كان في مال الوصي
 كان في مال الوصي

لا يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء
 لا يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء
 لا يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء

باع ما اصابه من التركة فذلك مسمية فاسحق والطفل على الورثة
 حصته اي قسم الميراث فاصاب الطفل عبد فباعه الوصي وقبض
 بتمتة فذلك في يده فاسحق العبد واخذ المشتري العتق من الوصي
 رجع الوصي في مال الطفل على الورثة بتمتة مما في ايديهم لان
 العتق قد انقضت وصار كات العبد لم يكن ولا يبيع وصي
 ولا يشتري الا بما يتبعان اعلم انه يجوز للوصي ان يبيع مال الصبي
 وهو من الموقوفات من الاجني مثل العتق وما يتبعان الناس فيه
 وهو ما يدخل تحت نفق الموقوفين ويجوز ان يشتريه من الاجني
 كن كالا العين الفاحشي واما بنفسه فان كان الوصي وصي الاب
 يجوز لان كان وصي القاضي كنهه بشرط ان يكون للصغير فيه
 منفعة ظاهرة ونسب بان يبيع ماله من الصغير ويا ويخت
 عشر بعشرة او يشتري مالا للصغير لاجل نفسه وهو يساوي عشرة
 خمسة عشر وهذا عنداني حيفه واثي يوسف حج وعند حيفه حج
 للجور بكل حال واما ببيع الاب مال الصغير من نفسه فيجوز
 مثل العتق وما يتبعان فيه واما عقار الصغير فان باعه الوصي
 من اجني بثلث العتق يجوز هذا جواب المقدمين واختيار
 المتأخرين انه اعلى جواز ان رغب المشتري بضعف العتق او
 للصغير حاجة الي عتقه او على الميت دين لا يقضي الا بعتقه فالواو
 يفتي واما الاب ان باع عقار صغيره بثلث العتق ان كان محمدا
 عند الناس واستوفى لاجل الجور والقول بان يبيع العقار من
 الاجني انا يجوز عند حيفه الشرايط المذكورة كغيبه المشتري

لا يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء
 لا يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء
 لا يبيع الوصي العبد بغيره الغرماء

من ان من الوصي
 من ان من الوصي
 من ان من الوصي

بضع الغنم ويجوز ذلك بغير ان ينفذ من قبله لا يجوز ان لا
العقار من انفس الاموال فاذا باع من نفسه فالتمتظا هرة
ويذفع ماله مضاربة وسركه وصناعة وحقا على الاموال لا الا
ولا يرضى ويبيع على الكبر الحاريب الا العقار لان بيع ماله انما يجوز
الحفظ والعقار يخص بنفسه ولا يجوز ماله وصفا لطفل الحق
باليه من حبه فان لم يكن وصيه فالحق لان الفوق اليه لفظ الاموال
ولقد ساءدة الوصيتين لو ارث صغير مال وكبر مال كالتان
المصرف في مال الصغير للصبي سواء كان من الزكاة او لم يكن واما
مال الكبر فان لم يكن من الزكاة فلا تصرف للصبي فجز الشراة وان
كان من الزكاة لا يجوز الشراة عند اى حصره ويجوز عند ما
لانه لا تصرف للصبي في مال الكبر قلنا ولاية الحفظ وولاية البيع
اذا كان الكبر غاييا وصحت بغيره كسراة رجلين لاخرين
بدون الف على ميت والاحقرين للاولين بثلث خلاف سداة بوصية
الف او الاولين بعبد والاحقرين بثلث ملافاة لا يجوز الشراة
عند اى حصره ومحمد ربح وعبدان بوسف ربح لا يجوز في الفصيلين
كتاب الجنين وهو ذوق ربح وذكوفان بالان ذكره
فذكر وان بالان من فوج فاني فان بالان مني احكم بالاسبق وان استويا
فشكل ولا يعتبر الكثرة هذا عند اى حصره وقال لا يعتبر الكثرة
ان بلغ وحج حبة او طين امرأة فوج وان طهر له نديا ونزل
لبن او حاض او حمل او طين فاني ايا تظهر تلك العلامات فقط
فذكر وان ظهرت هذه العلامات فقط فاني والا فكل ان لم يكن

الانفس الاموال
الانفس الاموال
الانفس الاموال

الانفس الاموال

هذا هو الحق
في بيع الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال

يكن كذلك باذنه يظهر من العلامات المذكورة او جمعت علامته
الذكور مع علامة الاناث كما اذا خرجت لحية وطهر له نديا فكل
يقف بين صنف الرجال والنساء فان قام في صوم من اعدا و
صوم بعيد من جنسيته ومن خلقه خديا وصلى بقباع ولا يبي
حولا وحليا ولا يكسف عند رجل وامرأة ولا يخلو به غير محرم
دخل وامرأة ولا يسافر بلا حرم ذكره الرجل والمرأة ختمه وسباع
لأمة لحينه ان ملك مالا ولا في سبب المال ثم سباع فان مات قبل
ظهور حاله لم يعقل ويستم من السبع وهو حقل العن خاتم واما
لا يشترى لرجل جارية بغيره لان الجارية لا يكون مملوكة له بعد الموت
اذ لو كانت لرجل الجارية سيد هذا لم يكن خني وكان هذا
اولي عسل الرجل الرجل ولا يحضر ما هقا عسل ميت وتذب نتجة
قبره قدم معنى السجدة في باب الجنائز ويوضع الرجل بعرب
الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم لتكون جنازة المرأة بعد
من عيون الناس ثم الحنثي فان ترك ابوه وابنا فله سهم وللان
سهمان وعند السعبي ربح نصف النصيبين ودانلثة من سبع
عند اى يوسف وحمة من النى عشر عند محمد ربح اعلم ان عند اى
حنيفة ربح اقل النصيبين ان ينظر الى نصيبه ان كان ذكرا و
الى نصيبه ان كان انثى فاي سهمها يكون اقل فله ذلك في هذه
الصورة ميراثه على قدر الانوثة اقل فله ذلك فان ترك زوجا
وحدة واخلاب وام هو خني فعلى بقدر الانوثة له ثلثة من
سبعة وعلى بقدر الذكورة اثان من ستة فله هذا لانه اقل من

هذا هو الحق
في بيع الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال

هذا هو الحق
في بيع الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال

هذا هو الحق
في بيع الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال
ولا يجوز بيع
الانفس الاموال

فان كان ثلث اقل من ثلث السبع لان ثلث السبع اثنان وثلث واحد وثلث السبع ثلثه وعند السبعين ربع لم يصف النصيبين اي جمع بين نصيبه ان كان ذكرا او بين نصيبه ان كان انثى فله نصف ذلك المجموع بقسوة ابو يوسف رحمه بانه ثلاثة من سبعة لان الكل على تقدير الذكورة والنصف على تقدير الانوثة فصار واحدا ونصفا ونصف ثلثه الرابع فيكون الابن الكل ان كان منفردا وللحنث ثلثه الرابع فالحنث اربعة فالكل اربعة وثلثة الرابع ثلثه صار سبعة بطريق العول لابن اربعة وللحنث ثلثه وان سئيت بقوله النصف ان كان انثى والكل ان كان ذكرا فالنصف ميتين وقع الشك في النصف الاخر فنصف صار ربعا فالنصف والربع ثلثه ارباع وفسره محمد رحمه بانه حنة من اثني عشر لانه ينصف مع الابن ان كان ذكرا والثلثان ان كان انثى والنصف والثلث حنة من ستة فلم يصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة وقع الكسر بالنصف ف ضرب في اثنين صار حنة من اثني عشر هو نصيب الحنث والباقي وهو السبعة نصيب الابن وان سئيت بقوله لثالث ان كان انثى والنصف اذا كان ذكرا ومحزها ستة فالثالث اثنان والنصف ثلثه فاثنان ميتين وقع الشك في الواحدة الاخر فنصف صار اثنين ونصفا وقع الكسر بالنصف ف ضرب في اثنين فصار حنة من اثني عشر وان اردت ان تعرف ان ثلثه من سبعة

سبعة الكرام حنة من اثني عشر فلا بد من التحسين وهو جعل الكسر بين مقام واحد فاصب السبعة في اثني عشر صارا ربعه وعائين ثم اصب لثلثه في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك هو الثلث من السبعة واصب لثلثه في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو الثلث من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون نأيد على هذا اي حنة وثلثين بواحد من اربعة وعائين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه مسائل شريفة كتابه الاخرين وايضا انه بما يعرف به كاحية وطلاقة وبيعة وسراوة وقوة كالبيا

سبعة الكرام حنة من اثني عشر فلا بد من التحسين وهو جعل الكسر بين مقام واحد فاصب السبعة في اثني عشر صارا ربعه وعائين ثم اصب لثلثه في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك هو الثلث من السبعة واصب لثلثه في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو الثلث من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون نأيد على هذا اي حنة وثلثين بواحد من اربعة وعائين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه مسائل شريفة كتابه الاخرين وايضا انه بما يعرف به كاحية وطلاقة وبيعة وسراوة وقوة كالبيا اما الكتاب فهو اما عن مستحسن كالكتابة على الهواء او على الماء فلا اعتبار بها واما مستحسن غير مستحسن فيكون على ورق سحرا او على حبار او على حبار او على كاعد لكن لا على ريم الكتب بان لا يكون معنوا ثم هو كالكتابة لا بد من النسخة او القينة كالاستهاد مثلا واما مستحسن من سبوع بان يكون على كاعد ويكون معنوا نحو من فلان الي فلان فهذا مثل البيات سواء من الغائب او من الحاضر ولا حيل اي اذا اقر بما وجب للحد بطريق الاشارة او حذف بطريق الاشارة وقالوا في معقل اللسان هو ان امتد ذلك وعلم استدارته فكذا والافلا المعقل اللسان هو الذي عرض له احتباس اللسان حتى لا يعذر على الكلام فعند الشافعي رحمه حكمه حكم الاخرين عند اصحابنا ان امتد ذلك

سبعة الكرام حنة من اثني عشر فلا بد من التحسين وهو جعل الكسر بين مقام واحد فاصب السبعة في اثني عشر صارا ربعه وعائين ثم اصب لثلثه في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك هو الثلث من السبعة واصب لثلثه في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو الثلث من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون نأيد على هذا اي حنة وثلثين بواحد من اربعة وعائين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه مسائل شريفة كتابه الاخرين وايضا انه بما يعرف به كاحية وطلاقة وبيعة وسراوة وقوة كالبيا

سبعة الكرام حنة من اثني عشر فلا بد من التحسين وهو جعل الكسر بين مقام واحد فاصب السبعة في اثني عشر صارا ربعه وعائين ثم اصب لثلثه في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك هو الثلث من السبعة واصب لثلثه في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو الثلث من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون نأيد على هذا اي حنة وثلثين بواحد من اربعة وعائين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه مسائل شريفة كتابه الاخرين وايضا انه بما يعرف به كاحية وطلاقة وبيعة وسراوة وقوة كالبيا

سبعة الكرام حنة من اثني عشر فلا بد من التحسين وهو جعل الكسر بين مقام واحد فاصب السبعة في اثني عشر صارا ربعه وعائين ثم اصب لثلثه في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك هو الثلث من السبعة واصب لثلثه في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو الثلث من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون نأيد على هذا اي حنة وثلثين بواحد من اربعة وعائين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه مسائل شريفة كتابه الاخرين وايضا انه بما يعرف به كاحية وطلاقة وبيعة وسراوة وقوة كالبيا

سبعة الكرام حنة من اثني عشر فلا بد من التحسين وهو جعل الكسر بين مقام واحد فاصب السبعة في اثني عشر صارا ربعه وعائين ثم اصب لثلثه في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك هو الثلث من السبعة واصب لثلثه في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو الثلث من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون نأيد على هذا اي حنة وثلثين بواحد من اربعة وعائين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه مسائل شريفة كتابه الاخرين وايضا انه بما يعرف به كاحية وطلاقة وبيعة وسراوة وقوة كالبيا

سبعة الكرام حنة من اثني عشر فلا بد من التحسين وهو جعل الكسر بين مقام واحد فاصب السبعة في اثني عشر صارا ربعه وعائين ثم اصب لثلثه في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك هو الثلث من السبعة واصب لثلثه في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو الثلث من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون نأيد على هذا اي حنة وثلثين بواحد من اربعة وعائين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه مسائل شريفة كتابه الاخرين وايضا انه بما يعرف به كاحية وطلاقة وبيعة وسراوة وقوة كالبيا

فناء في
لوتيرة الرجل نقباء من الرجال
لا يرجع اليه

IN 19 19 19

وقيل عند محمد بن النضر ان كان له بنته ومحمد بن

10

الحمد لله رب العالمين

فقد فنيهما تلزم عليهما تسلم البيوت

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

291

کبدلہ (ماضی مجرب خلیفہ نوکتاب و سرور)

موقف الحجة لا يفرزها
ولو غنى

زبدة من الفضة فلا

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kis. AMCA ZADE
Yeni HÜSEYİN PAŞA
Kıyafet No 206